

# الرَّسَالَةُ

لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ  
(١٥٠ - ٢٠٤ هـ)

مُحَقِّقٌ

السَّيِّحُ خَالِدُ السَّبْعِ الْعَامِيِّ      السَّيِّحُ زُهَيْرُ شَفِيقِ الْكَلْبِيِّ

النَّاشِرُ  
دارُ النَّابِطِ لِلْعَرَبِيِّ

# الرَّسَالَةُ

لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ أَذْرِيسَ الشَّافِعِيِّ  
(١٥٠ - ٢٠٤ هـ)

تَحْقِيقُ

الْشَيْخِ خَالِدِ السَّبْعِ الْعَلَمِيِّ      الشَّيْخِ زُهَيْرِ شَفِيقِ الْكِبِّيِّ

النَّاشِرُ

دارُ النَّابِ العربيِّ

بَیروت - لُبْنان

جميع الحقوق محفوظة  
لدار الكتاب العربي  
بيروت

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

دار الكتاب العربي

بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيبيلوس - الطابق الثامن - تلفون ٨٠٠٨١١ - ٨٦١١٧٨ - ٨٦٢٩٠٥  
فاكس: ٨٠٥٤٧٨ (٠٠٩٦١١) برقياً: الكتاب - بيروت - ص.ب. ٥٧٦٩ - ١١ بيروت - لبنان

الرَّسَّالَةُ



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، وصلوات الله وسلامه على سيد الخلق وإمام الحق، وخاتم المرسلين، وشفيح المذنبين يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، الذين بذلوا النفس والنفيس في تأكيد مصادر الشرع، وعلموا الأجيال والعلماء والمجتهدين الأسس التي قام عليها هذا الدين، كما تعلموها من إمام الأمة هادي الناس إلى الصراط المستقيم.

وبعد... يقول بدر الدين الزركشي: «فإن أولى ما صُرِفَ الهمم إلى تمهيده، وأحرى ما عُنيت بتسديد قواعده وتشبيده، العلم الذي هو قوام الدين، والمرقي إلى درجات المتقين. وكان علم أصول الفقه جواده الذي لا يلحق، وحبله المتين الذي هو أقوى وأوثق، فإنه قاعدة الشرع، وأصل يُرد إليه كل فرع، وقد أشار المصطفى ﷺ في جوامع كلمه إليه، ونبه أرباب اللسان عليه، فصدر في الصدر الأول منه جملة سنية، ورموز خفية، حتى جاء الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه - فاهتدى بمناره، ومشى إلى ضوء ناره، فشمر عن ساعد الاجتهاد، وجاهد في تحصيل هذا الغرض السني حق الجهاد، وأظهر دفاثنه وكنوزه، وأوضح إشارات ورموزه، وأبرز مخبأته وكانت مستورة، وأبرزها في أكمل معنى وأجمل صورة، حتى نور بعلم الأصول دجا الآفاق، وأعاد سوقه بعد الكساد إلى نفاق»<sup>(١)</sup>.

لم يختلف الأصوليون في أهمية هذا العلم وبأنه من أشرف العلوم لأنه أصل للفقه الذي نتوصل به إلى معرفة الشرع من حرام ومكروه وواجب ومندوب ومباح، لذلك كان لا بد لكل فقيه أن يحصل من هذا العلم ما به يتوصل إلى معرفة الحق. يقول الغزالي: «هذا العلم من أجل الفنون قدراً، وأدق العلوم سرّاً، عظيم الشأن، باهر البرهان، أكثرها للفضائل جمعاً، وفي

تخريج الأحكام الإلهية نفعاً، ويكون الرجل فيه في الأسرار الربانية بصيراً، وعلى حل غوامض القرآن قديراً»<sup>(١)</sup>.

وأصول الفقه مصطلح مؤلف من مضاف ومضاف إليه، ومعنى الفقه لغة هو الفهم، ومنه قوله تعالى: ﴿ما نفقه كثيراً مما تقول﴾<sup>(٢)</sup>.

وتقول العرب: ففقت كلامك، أي فهمته. أما في الاصطلاح: فالفقه هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية.

أما كلمة أصول، فأصل الشيء في اللغة ما ينبنى عليه الشيء، فكأن الجملة المؤلفة من المضاف والمضاف إليه تعني: ما ينبنى عليه الأحكام الشرعية العملية، لذلك عرّف الأصوليون هذا المركب من الناحية الاصطلاحية كما يلي:

١ - البيضاوي: معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد<sup>(٣)</sup>. يعني بذلك أن «أصول الفقه» هو: «العلم بالأدلة» وهذا قول القاضي الباقلاني وابن الحاجب وغيرهم.

٢ - فخر الدين الرازي: مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال وكيفية الاستدلال بها، وكيفية حال المستدل بها<sup>(٤)</sup>. ويعني بذلك أن «أصول الفقه» هو: «أدلة الفقه» وهو قول الآمدي والجويني في البرهان والتلخيص، وقول الشيرازي أيضاً.

«وجه الخلاف أنه كما يتوقف الفقه على هذه الحقائق يتوقف أيضاً على العلم بها، فيجوز حينئذ إطلاق أصول الفقه على القواعد نفسها، وعلى العلم بها، والثاني أولى لوجه:

أحدها: إن أصول الفقه ثابت في نفس الأمر من تلك الأدلة، وإن لم يعرفه الشخص.

وثانيها: إن أهل العرف يجعلون أصول الفقه للمعلوم، فيقولون: هذا كتاب أصول الفقه.

وثالثها: إن الأصول في اللغة الأدلة، فجعله اصطلاحاً نفس الأدلة أقرب إلى المدلول اللغوي، وهذا بخلاف الفقه، فإنه اسم للعلم كما سبق»<sup>(٥)</sup>.

(١) المستصفى ٣/١.

(٢) سورة هود، آية ٩١.

(٣) شرح المنهاج للأصفهاني ٣٣/١.

(٤) المحصول ١١/١.

(٥) البحر المحيط ٢٥/١.

والمراد بالأدلة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس. وهذه الأدلة متفق عليها، وربما أخرج بعضهم القياس لأنه أحد الأدلة الظنية. وهناك أدلة مختلف فيها، فهي عند البعض معتبرة ومُوصلة إلى الحكم الشرعي، ولم يعتبرها البعض الآخر وهي: قول الصحابي، الاستحسان، المصالح المرسلة، استصحاب الحال، العرف، شرع من قبلنا، عمل أهل المدينة، الحكم بأقل ما قيل، سد الذرائع. والذين أخرجوا اعتبار القياس دليلاً، كان من باب أولى إخراج هذه الأدلة المختلف فيها أن تسمى دليلاً، وإنما سموها أمانة.

أما مادة علم أصول الفقه فهي ثلاثة: الكلام، والفقه، والعربية. أما كون علم الكلام داخلياً في أصول الفقه فلتوقف الأدلة على معرفة الباري تعالى ومعرفة صدق رسوله ﷺ.

وأما الفقه: فلأنه مدلول الأصول، ولا يتصورُ درك الدليل دون درك المدلول. وأما العربية فلأن الأدلة جاءت بلسان العرب، وهي تشتمل على ثلاثة فنون: علم النحو، وعلم اللغة، وعلم الأدب. فلا يمكن فهم مرمى ومغزى الدليل إلّا من ناحية العربية، حيث نزلت النصوص (القرآن والسنة) باللسان العربي.

ومما ذكرناه في بيان ما لأصول الفقه من أهمية جاءت عنايتنا بهذا السُفر العظيم كتاب «الرسالة» الذي لم يُسبق بكتاب موجود في مادته وموضوعه، أخذنا أصوله من تحقيق الأستاذ الكبير العلامة أحمد شاکر رحمه الله. والذي دفعنا لتحقيق كتاب محقق ومطبوع هو أهمية الكتاب أولاً، إضافة إلى أن الأستاذ شاکر أطال أحياناً حتى جاء تعليقه على الكتاب ضعف كتاب «الرسالة» مرتين أو أكثر، فربما ذهب ذهن القارئ عن الأصل، وهو «الرسالة»، إلى منهج التحقيق الذي اتبعه الأستاذ شاکر رحمه الله.

كما وجدنا أن المسائل الأصولية والفقهية لم تحقق ولم يتعرض لها الأستاذ شاکر، ووجدنا أيضاً بعض المسائل الفقهية التي لا بد من تحقيقها لاتصالها الوثيق بالمادة الأصولية، فحاولنا جاهدين زيادة الفائدة وتوسيع المعرفة بمسائل الكتاب، راجين بذلك أن نكون قد أضفنا شيئاً مهماً إلى مثل هذا الكتاب المهم، وأن تكون التعليقات التي كتبناها على مستوى جيد أمام هذا الكتاب العظيم.

وقد ركزنا الاهتمام على الأحاديث والآثار، بحيث حاولنا استقصاء المراجع الأساسية للوصول إلى جميع روايات الأحاديث، وحكمنا على كثير من الأحاديث من حيث الصحة

والضعف وذلك تبعاً للمصادر التي كشفنا عليها، راجين بذلك التسهيل على طالب العلم،  
وخدمة الكتاب بما يستحق طلباً لرضى رب العالمين.

والحمد لله أولاً وآخراً، ونسأل الله تعالى أن يتولانا برحمته، ويعصمنا من الخطأ والزلل،  
وأن يجعل عملنا في هذا الكتاب مرضاةً له، وذخراً لنا يوم نلقاه.

#### المحققان

بيروت في ٤ رجب ١٤١٩ هـ

الموافق ٢٤/١٠/١٩٩٨ م



## تطور علم الأصول

تنبّه الأئمة المجتهدون إلى أهمية أصول الفقه، فبدأت في عهدهم (١٠٠ - ٢٤١ هـ) تظهر أهم المصطلحات والقواعد الأصولية، ووجدوا أن مصادر الأحكام الشرعية راجعة إلى الكتاب والسنة، ويتبع ذلك الإجماع والقياس، وظهرت ألفاظ الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة واضحة في عباراتهم. وظهر بينهم أيضاً أدلة اختلفوا فيها كالاستحسان، وإجماع أهل المدينة، وقول الصحابي، واستصحاب الحال وغيرها. لكن هذه الأفكار والمصطلحات الأصولية كان لها أساس سابق على قول هؤلاء المجتهدين ظهر بعضها في عصر رسول الله ﷺ، وبعضها في عصر الصحابة، والبعض الآخر في عصر التابعين، لذلك سأتكلم عن تطور التشريع في كل عصر من العصور.

### عصر الرسول ﷺ:

ابتدأ نزول الوحي على رسول الله ﷺ في شهر رمضان في ليلة القدر في السنة الحادية والأربعين من ميلاده ﷺ، وهو في غار حراء، وتتابع نزول الوحي عليه ﷺ حتى ذي الحجة يوم الحج الأكبر للسنة العاشرة من الهجرة، وكانت مدة مقامه في مكة المكرمة اثنتا عشرة سنة وخمسة أشهر وما نزل فيها من كتاب الله كان يتعلق جلّه بأصول الدين من توحيد الله تعالى وترك الشرك وعبادة الأوثان، وما يؤدي إلى ذلك من عقاب الكفار، والجنة والنار، وقصص الأمم السابقة.

أما مقامه في المدينة المنورة فكان تسع سنوات وتسعة أشهر، غالب الوحي فيها كان يتعلق بأمور الشريعة وأحكامها من الواجب والمندوب، والحرام والمكروه، والحلال، ولذلك يمكن أن تسمى الفترة ما بعد الهجرة عصر التشريع، ففيه بالإضافة إلى آيات الأحكام، الأحاديث المبينة لآيات الله تعالى.

وكان جلياً عند صحابة رسول الله ﷺ، رضي الله عنهم، أن مصادر الأحكام الشرعية هي الكتاب والسنة، فكان حين يحصل أي خلاف بينهم يرجعون مباشرة إلى النبي ﷺ. وعرفوا عن

النبي ﷺ أيضاً الناسخ والمنسوخ، وسمعوا منه القياس حينما سأله عمر رضي الله عنه عن قبلة الصائم، فقال النبي ﷺ: «أرأيت لو تميمضت بماء ثم مججته أكنت شاربه»<sup>(١)</sup>.

ودرب رسول الله ﷺ صحابته على الاجتهاد والقضاء، فمن ذلك لما كان علي رضي الله تعالى عنه باليمن أتاه ثلاثة نفر يختصمون في غلام، فقال كل منهم: هو ابني. فأقرع علي بينهم، فجعل الولد للقارع، وجعل عليه للرجلين ثلثي الدية، فبلغ ذلك النبي ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه من قضاء علي رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>.

وكما اجتهدوا أيضاً حينما أمرهم ﷺ أن يصلوا العصر في بني قريظة، فاجتهد بعضهم وصلاتها في الطريق، وقالوا: لم يرد منا التأخير، وإنما أراد سرعة المسير، واجتهد آخرون وأخروها إلى بني قريظة فصلوها ليلاً، فنظروا إلى اللفظ، ولم يعنف رسول الله ﷺ أحداً منهم ولم يأمرهم بشيء، وكان هذا اجتهداً منهم.

### عصر الصحابة:

توفي رسول الله ﷺ تاركاً بين صحابته فقهاء ومجتهدين، فقد اشتهر من القضاة والمفتين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ومعاذ بن جبل وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

وقد أثر عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما بعض الروايات في أدلة الأحكام، فمن ذلك ما رواه ميمون بن مهران قال: «كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى، فإن وجد فيه ما يقضي به، قضى به، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله ﷺ، فإن وجد فيها ما يقضي به قضى به، فإن أعياه ذلك سأل الناس: هل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى فيه بقضاء؟ فربما قام إليه القوم فيقولون: قضى فيه بكذا وكذا، فإن لم يجد سنة سنّها النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم، فإن اجتمع رأيهم على شيء قضى به»<sup>(٤)</sup>.

ويظهر هنا زيادة دليل جديد من أدلة الأحكام وهو الإجماع، وهو دليل غير معتبر في حياة رسول الله ﷺ، ويظهر أيضاً عدم الإشارة إلى القياس ولكن عرف عن الخليفة الأول العمل به بلا خلاف.

(١) أخرجه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة، انظر فتح الباري ١٥٢/٤.

(٢) إعلام الموقعين ٢٠٣/١.

(٣) انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ١٧٠/١ - ١٧١.

(٤) إعلام الموقعين ٦٢/١.

وأما أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فيتابع ميمون بن مهران حديثه: «وكان عمر يفعل ذلك، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل: هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء؟ فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به»<sup>(١)</sup>.

وهكذا يظهر لنا اعتبار الإجماع جلياً في كلام أمير المؤمنين رضي الله عنه. أما القياس عنده فقد أمر به أبا موسى الأشعري في خطابه له المشهور في القضاء، وفيه: «... ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك، واعرف الأمثال، ثم اعمد فيما ترى إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق...»<sup>(٢)</sup>، فهذا كتاب عمر إلى أبي موسى، لم ينكره أحد من الصحابة، بل كانوا متفقين على القول بالقياس.

وقد قاس علي رضي الله عنه بنفسه في حادثة مشهورة حينما استشاره عمر بن الخطاب في شارب الخمر فقال: «نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري» أو كما قال، فجلد عمر في الخمر ثمانين<sup>(٣)</sup>.

نضيف إلى ذلك ما احتجت به السيدة فاطمة رضي الله عنها على أبي بكر الصديق رضي الله عنه في عدم توريثها من النبي ﷺ فذك والعوالي بقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَى﴾ [النساء، آية: ١١] إذ الأولاد اسم جنس يفيد العموم، ولم ينكر عليها أحد من الصحابة هذا الفهم، بل عدل أبو بكر رضي الله عنه إلى الدليل المخصص في قوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة»<sup>(٤)</sup> فحكم بأن عموم الآية مخصص بالحديث<sup>(٥)</sup>.

من هنا يتضح لنا بعد قراءة هذه النصوص أن الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا على علم بأدلة الأحكام، وكانوا يسعون بطريق الشورى واستخراج آراء الفقهاء المجتهدين لمعرفة حكم المسألة المطروحة إلى الاتفاق على الحكم الشرعي من دلالة النصوص سواء كان النص قرآناً يتلى أم حديثاً يروى، وكانوا إذا اجتمع رأيهم اكتفوا بهذا الإجماع، كما يتضح من الأدلة الشرعية

(١) المصدر السابق ٦٢/١.

(٢) المصدر السابق ٨٦/١.

(٣) موطأ الإمام مالك حديث رقم ١٣٢٥.

(٤) الحديث متفق عليه.

(٥) نقل بتصرف عن الفكر الأصولي للدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ص ٣١.

عند أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما. وكما يظهر جلياً أيضاً أن الإجماع الكامل عند الصحابة هو معرفة آراء جميع الفقهاء والمجتهدين، فيكون بذلك قد ظهر في هذه الفترة مصطلحي القياس والإجماع.

وقد فهم من أعمال كبار صحابة رسول الله تعالى أنهم عملوا بالمصالح المرسلة، ومن الأدلة على العمل بالمصالح المرسلة عندهم ما ذكره الأصوليون في كتبهم مثل: جمع القرآن الكريم بعد أن كان في صحف متفرقة، واستخلاف أبي بكر الصديق قبل وفاته عمر بن الخطاب، وتدوين عمر الدواوين، وإسقاطه حد السرقة عن السارق عام المجاعة. كل ذلك لم يكن فيه نص من كتاب أو سنة، فاعتبر من باب المصلحة المرسلة أو المناسب المرسل، حتى اعتبر أن الصحابة عملوا بهذا الدليل، وإن كان ذلك متنازع فيه.

يقول الإمام الجويني: «نحن نعلم قطعاً أن الوقائع التي جرت فيها فتاوى علماء الصحابة وأقضيتهم، تزيد على المنصوصات زيادة لا يحصرها عد، ولا يحويها حد، فإنهم كانوا قايسين في قريب من مائة سنة، والوقائع تترى، والنفوس إلى البحث طلبة، وما سكتوا عن واقعة صائرين إلى أنه لا نص فيها، والآيات والأخبار المشتملة على الأحكام نصاً وظاهراً، بالإضافة إلى الأقضية والفتاوى كغرفة من بحر لا يتزف، وعلى قطع نعلم أنهم ما كانوا يحكمون بكل ما يعين لهم، من غير ضبط وربط، وملاحظة قواعد متبعة عندهم، وقد تواتر من شيمهم أنهم كانوا يطلبون حكم الواقعة من كتاب الله تعالى، فإن لم يصادفوه فتشوا في سنن رسول الله ﷺ، فإن لم يجدوها اشتوروا، ورجعوا إلى الرأي.

والذي يوضح ما ذكرناه أنهم مع اختلاف مذاهبهم في مواقع الظنون، ومواضع التحري، ما كانوا ينكرون أصل الاجتهاد والرأي، وإنما كان بعضهم يعترض على بعض، ويدعوه إلى ما يراه هو، ولو كان الاجتهاد حائلاً عن مسالك الشريعة، لأنكره منهم منكر، وإذا لاح المنعنى فترديد العبارات عنه هين»<sup>(١)</sup>.

### عصر التابعين:

اتسعت رقعة الخلافة الإسلامية في عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فصار الخليفة يضطر إلى إرسال المعلمين إلى الأمصار من قراء وفقهاء ومحدثين، وكان الخلفاء - خصوصاً عمر بن الخطاب - يرضن بهم خشية أن تعرض له مسألة ولا يكون علمها إلاً عند هؤلاء المعلمين. وإثر

(١) البرهان ٢/ ٧٦٤ - ٧٦٥.



هذا الفتح العظيم الذي وصل إلى سمرقند في سنة ٥٦ هـ، وصارت مصر والشام وفارس تحت سلطة الخلافة الإسلامية، اعترض المسلمون مسائل لم يعهدها وهم في جزيرة العرب، مما اضطر هؤلاء الفقهاء إلى الاجتهاد بمعناه الواسع، وإلى استعمال الرأي الذي عارضه بعض الصحابة وسمح به آخرون وجعلوا له شروطاً.

فالرأي - والمقصود به في هذه الفترة القياس، كما يقول ابن القيم - ثلاثة أقسام: رأي باطل بلا ريب: وهذا الذي عارضه الصحابة وحذروا منه. ورأي صحيح استعمله السلف وعملوا به وأفتوا به، وسوّغوا القول به.

وقسم ثالث، وهو موضع الاشتباه، وقد سوّغوا العمل والفتيا والقضاء به عند الاضطرار إليه، حيث لا يوجد منه بد، ولم يلزموا أحداً العمل به، ولم يحرموا مخالفته<sup>(١)</sup>.

وقد انتشر العلم في التابعين عن أهم المفتين من صحابة رسول الله ﷺ، والتابعون هم الذين نشروا العلم في الأمة، يقول ابن القيم: «والدين والفقه والعلم انتشر في الأمة عن أصحاب ابن مسعود، وأصحاب زيد بن ثابت، وأصحاب عبد الله بن عمر، وأصحاب عبد الله بن عباس، فعلم الناس عامته عن أصحاب هؤلاء الأربعة. فأما أهل المدينة فعلمهم عن أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، وأما أهل مكة فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن عباس، وأما أهل العراق فعلمهم عن أصحاب عبد الله بن مسعود»<sup>(٢)</sup>.

أما فيما يتعلق بأصول الفقه، فالمراجع التي تحدثت عن تاريخ التشريع الإسلامي، لم تمدنا بالنصوص المبينة للأدلة الشرعية المعتمدة في هذا العصر، لكن لا شك عندنا أن التابعين كانوا يقتفون آثار أساتذتهم من كبار الصحابة الذين أقاموا بينهم، وتفقهوا عليهم، فتأثروا بمناهجهم في استنباط الأحكام واستخراجها، لذلك لم يعرف خلاف بينهم في الأدلة الأربعة الأساسية: الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

والذي استطعنا الحصول عليه من النصوص، ما رواه عمر بن قيس قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن أرطاة: «أما بعد، فإن رأس القضاء اتباع ما في كتاب الله، ثم القضاء بسنة رسول الله، ثم حكم الأئمة الهداة، ثم استشارة ذوي الرأي والعلم، وألا تؤثر أحداً على أحد»<sup>(٣)</sup> وهذا نص صريح في الأدلة الأربعة.

(١) إعلام الموقعين ١/٦٧.

(٢) المصدر نفسه ١/٢١، وانظر الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢/١٢٨.

(٣) أخبار القضاة ١/٧٧.

وجاء في سنن الدارمي: «عن حميد قال: قيل لعمر بن عبد العزيز: لو جمعت الناس على شيء، فقال: ما يسرني أنهم لم يختلفوا. قال: ثم كتب إلى الآفاق أو إلى الأمصار: ليقض كل قوم بما اجتمع عليه فقهاؤهم»<sup>(١)</sup>. وهذا نص واضح أيضاً على اعتبار الإجماع في هذا العصر، لكن الذي يظهر منه أنه اعتبر إجماع علماء كل بلد من البلدان، وأنه حجة على أهل البلد أنفسهم. ولم يطلب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وهو الخليفة الفقيه التابعي، إجماع جميع الفقهاء، ولم يتضح السبب في قوله هذا، هل لأن الإجماع المعتبر عنده هو فقط عصر الصحابة، أم أنه رأى استحالة اجتماع جميع فقهاء الأمة على أمر ما لاتساع الدولة أو لاختلاف العقول والاستنتاجات. كل هذا لم يذكره الأصوليون فيما بعد عنه ولا عن غيره في هذا العصر.

والخلاف الواقع بين العلماء في موضوع «الرأي» في هذا العصر، تسبب في نشوء مدرستين هامتين: المدرسة الأولى: مدرسة فقهاء الحجاز الذين تمسكوا بالأثر، والمدرسة الثانية: مدرسة فقهاء العراق الذين أخذوا بالرأي وسموا بأهل الرأي. ولا يعني هذا أن أهل الحجاز لم يأخذوا بالرأي (القياس)، ولكن الواقع الجغرافي وتواجد الرواة بكثرة في منطقة الحجاز، وقلة الرواية نسبياً في العراق عنها في الحجاز جعل هذه التسمية تفرض نفسها، مع التأكيد أن كلا المدرستين أخذت بلا شك بالأثر، وكلا المدرستين أيضاً أخذت بالرأي وبالضوابط الأصولية المعروفة. «وعلى أي حال فإن النزاع بين فقهاء هاتين المدرستين على هذا المبدأ ساهم مساهمة فعالة في إيجاد تصور للنظريات الأصولية الاستنباطية على أسس علمية لدى كل من الفريقين حسب الأجواء العلمية التي يعيشونها»<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان لا بد من ذكر بعض أسماء فقهاء التابعين، فنذكر أهمهم وهم: فقيه مكة عطاء بن رباح، واليمن طاووس، واليمامة يحيى بن أبي كثير، والكوفة إبراهيم النخعي، والبصرة الحسن، والشام مكحول، وخراسان عطاء الخراساني، والمدينة المنورة سعيد بن المسيب.

ولا ننسى الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة وعلى رأسهم سعيد بن المسيب الذي ذكرناه آنفاً، والستة الباقيين هم: عروة بن الزبير، القاسم بن محمد، خارجة بن زيد، أبو بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام، سليمان بن يسار، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود. ومن فقهاء التابعين المشهورين أيضاً: علقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد النخعي وهو عم علقمة، وعمر بن شرحبيل الهمداني، وشريح بن الحارث القاضي.

(١) سنن الدارمي ١/١٥١.

(٢) الفكر الأصولي ٤٥.

ومن فقهاء مكة المكرمة في هذا العصر غير عطاء: مجاهد بن جبر أو جبير، عكرمة مولى ابن عباس، وعبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة التيمي، وعمرو بن دينار.

أما فقهاء التابعين بالشام والجزيرة فمنهم: أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني، رجاء بن حيوة الكندي، وإمام الشام عبد الرحمن بن عمرو بن يحمداً الأوزاعي، إضافة إلى مكحول.

أما فقهاء التابعين بالكوفة: علقمة بن قيس الذي عده بعضهم أحد فقهاء المدينة السبعة، ومسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني، وعبيدة بن عمرو السلماني المرادي الهمداني، وشريح بن الحارث القاضي، وكلهم من أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عامر بن سراحيل الشعبي، وسعيد بن جبير، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي يعلى.

أما فقهاء التابعين بالبصرة: الحسن بن أبي الحسن البصري الذي ذكرناه آنفاً، جابر بن زيد الأزدي، محمد بن سيرين، أبو العالية رفيع بن مهران الرياحي البصري، قتادة بن دعامة السدوسي، وأيوب بن أبي تميمة السختياني شيخ مالك والثوري<sup>(١)</sup>.

### عصر كبار الفقهاء:

يقول ابن حزم: «ثم أتى بعد التابعين فقهاء الأمصار، كأبي حنيفة وسفيان وابن أبي ليلى بالكوفة، وابن جريج بمكة، ومالك وابن الماجشون بالمدينة، وعثمان البتي وسوار بالبصرة، والأوزاعي بالشام، والليث بمصر، فجروا على تلك الطريقة من أخذ كل واحد منهم عن التابعين من أهل بلده فيما كان عندهم، واجتهادهم فيما لم يجدوا عندهم وهو موجود عند غيرهم»<sup>(٢)</sup>.

ويمكن في هذه العجالة أن نتكلم عن أدلة الأحكام عند الأئمة الأربعة الكبار، ونترك قول الإمام الشافعي في «الرسالة»، لأنها بين يدي القارئ، ويمكن الرجوع إليها، ونحاول التقاط بعض النصوص المتعلقة في أصول الفقه من غير «الرسالة».

أما الإمام أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ) فمذهبه صريح في أدلة الأحكام، فقد روى الصيمري عنه تحت عنوان: «ما روي عن أبي حنيفة في الأصول التي بني عليها مذهبه» عن يحيى بن

(١) انظر في فقهاء التابعين: طبقات الفقهاء للشيرازي، ومشاهير علماء الأمصار للبستي، الإحكام في أصول

الأحكام لابن حزم الجزء الثاني.

(٢) الإحكام لابن حزم ١٢٨/٢.

الضريس قال: «شهدت سفيان الثوري وأتاه رجل له مقدار في العلم والعبادة، فقال له: يا أبا عبد الله، ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سمعته يقول قولاً فيه إنصاف وحجة: إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته، فما لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه من شئت وأدع قول من شئت، ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم، فإذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب، وعدد رجالاً قد اجتهدوا، فلي أن اجتهد كما اجتهدوا. قال: فسكت سفيان طويلاً، ثم قال كلمات برأيه ما بقي أحد إلا كتبها»<sup>(١)</sup>.

وروى الموفق المكي عن سهل بن مزاحم قال: «كلام أبي حنيفة أخذ بالثقة وفرار من القبح والنظر في معاملات الناس وما استقاموا عليه وصلح عليه أمورهم، يمضي الأمور على القياس، فإذا قبح القياس يمضيه على الاستحسان ما دام يمضي له، فإذا لم يمض له رجع إلى ما يتعامل المسلمون به»<sup>(٢)</sup>.

والإمام أبو حنيفة زاد دليلاً على من سبقه وهو الاستحسان، الذي أخذ به الأحناف بعد إمامهم، وكان يروى أن الإمام كان يناظر أصحابه في المقاييس فينتصفون منه ويعارضونه، حتى إذا قال أستحسن لم يلحقه أحد منهم لكثرة ما يورد في الاستحسان<sup>(٣)</sup>.

وقد روى عنه تلميذه أبو يوسف في كيفية تقديم بعض الآثار على بعض فقال: «كان أبو حنيفة إذا وردت عليه المسألة قال: ما عندكم فيها من الآثار؟ فإذا روي الآثار وذكر ما عنده نظر، فإن كانت الآثار في أحد القولين أكثر أخذ بالأكثر، وإذا تقاربت اختار إلا أن يفحش القياس عنده فيتركه إلى الاستحسان»<sup>(٤)</sup>.

فيظهر من هذه النصوص إضافة إلى ما سبق ذكره في عصر الصحابة والتابعين أن أبا حنيفة أخذ بقول الصحابي، لم تذكر كتب الأصول في المذهب صريح مذهب الإمام، وقد تردد في ذلك علاء الدين البخاري في «كشف الأسرار»<sup>(٥)</sup>. لكن لا شك أن الإمام كان يقدم مذهب

(١) أخبار أبي حنيفة ص ١٠، وانظر مناقب أبي حنيفة للموفق المكي ٨٠/١.

(٢) مناقب أبي حنيفة ٧٥/١.

(٣) المصدر السابق ٨١/١.

(٤) المصدر السابق ٨٥/١.

(٥) ٥١٤/٣.



عبد الله بن مسعود وأصحابه، وشريح والشعبي، وفتاوى إبراهيم النخعي على غيرهم من الصحابة والتابعين، كما يظهر من النصوص المتقدمة الأخذ بالاستحسان.

أما الإمام مالك بن أنس رحمه الله (٩٣ - ١٧٩ هـ) فقد عرفت رسالته إلى الليث بن سعد وأهم ما فيها: «... فإنما الناس تبع لأهل المدينة، إليها كانت دار الهجرة، وبها نزل القرآن، وأحلّ الحلال وحرمّ الحرام، إذ رسول الله بين أظهرهم، يحضرون الوحي والتنزيل... ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ممن ولي الأمر من بعده، فما نزل بهم مما علموه أنفذوه، وما لم يكن عندهم فيه علم سألوا عنه، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهداهم، وحدائهم عهدهم، وإن خالفهم مخالف، أو قال أمراً غيره أقوى منه وأولى ترك قوله وعمل بغيره. ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون ذلك السبيل، ويتبعون تلك السنن. فإذا كان الأمر بالمدينة ظاهراً، معمولاً به لم أرَ لأحد خلافه للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز لأحد انتحالها ولا ادعاؤها...»<sup>(١)</sup>.

وأهم ما يظهر في هذا الخطاب هو الاحتجاج بعمل أهل المدينة، وهي مسألة أصولية مشهورة عن الإمام مالك، وقد اختلف الأصوليون من المالكية في المقصود بالاحتجاج بعمل أهل المدينة عند الإمام، وسيأتي بيان هذه المسألة عند تحقيق مسألة إجماع أهل المدينة<sup>(٢)</sup>.

والإمام الشافعي رحمه الله (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، فقد ظهرت أقواله الأصولية في كتبه المشهورة، وعلى وجه الخصوص كتاب «الرسالة» الذي هو أول كتاب معروف في أصول الفقه، ومذهب الإمام فيه واضح جلي، إلا أنا نورد بعض النصوص من غير «الرسالة» تبين لنا أدلة الأحكام عند الإمام.

قال الشافعي في مناظرة مع محمد بن الحسن: «هل لك أن تقول على غير أصل أو قياس على أصل؟ قال: لا. قلت: فالأصل كتاب الله أو سنة رسول الله ﷺ أو قول بعض أصحاب رسول الله ﷺ أو إجماع الناس»<sup>(٣)</sup>، وهذا موافق لما حكاه أبو عبيدة معمر بن المثنى البصري عن أبي بكر من ترتيبه للأدلة. وكذلك ما ورد عن عمر بن الخطاب في كتابه إلى شريح القاضي، وما ورد عن عمر بن عبد العزيز.

وقال الإمام الشافعي أيضاً: «... والعلم طبقات شتى، الأولى: الكتاب والسنة إذا ثبتت

(١) ترتيب المدارك ٤١/١.

(٢) وانظر أيضاً كتابنا: الإجماع، دراسة في فكرته من خلال تحقيق باب الإجماع للجصاص، ص ٤١ - ٤٢.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٢/١.

السنة. ثم الثانية: الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة. والثالثة: أن يقول بعض أصحاب النبي ﷺ ولا نعلم له مخالفاً منهم. والرابعة: اختلاف أصحاب النبي ﷺ في ذلك. الخامسة: القياس على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان، وإنما يؤخذ العلم من أعلى<sup>(١)</sup>.

وقال بتعبير آخر: «ما كان الكتاب والسنة موجودين فالعذر عن سمعهما مقطوع إلاً باتباعهما، فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ أو واحد منهم، ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان، إذا صرنا إلى التقليد أحب إلينا، وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة، فتتبع القول الذي مع الدلالة»<sup>(٢)</sup>.

هذه نصوص ثلاثة تبين الأدلة عند الإمام الشافعي، وهي: الكتاب والسنة والإجماع وقول الصحابي واختلاف الصحابة والقياس، وهذه الأدلة الستة رتبها الإمام في النص الثاني، لكن هناك ملاحظات لا بد من ذكرها من غير إطناب وهي:

١ - لا محيد عن الكتاب والسنة إلى غيرهما، إلاً بعد تعذر وجودهما فيصار إلى الإجماع أو قول الصحابي أو اختلاف الصحابة وأخيراً إلى القياس.

٢ - إن ترتيب الأدلة في النص الثاني إلزامي، الأعلى فالأعلى.

٣ - الإجماع ممكن أن ينعقد عن كتاب وسنة، ويمكن أن ينعقد من غير مستند من كتاب أو سنة.

٤ - تقديم قول الصحابي على القياس صريح هنا عند الإمام الشافعي، وقد حققت هذه المسألة في أواخر كتاب «الرسالة».

٥ - لم يوضح في النص الثاني كيف يمكن أن يفاضل بين أقوال الصحابة عند الاختلاف، لكن هذا الأمر صريح وواضح في كتاب «الرسالة» (الفقرة رقم ١٨٠٦). وحدد هنا في النص الثالث طريقته أيضاً في تقديم قول على آخر.

٦ - الإمام الشافعي متشدد جداً في تقديم النصوص، وأي دلالة خارجة عن النصوص فهو متشدد في ردها إلاً إذا تعذر تماماً الحصول على نص، ويظهر ذلك في رد الاستحسان الذي يعتبر من عمل به فقد شرع، والتشريع لله تعالى.

(١) كتاب الأم ٧/٢٦٥.

(٢) المصدر السابق ٧/٢٦٥.

٧ - اتفاق الصحابة على حكم أو قول بعض الصحابة بمسألة ولا يعرف لهم مخالف، ليس ذلك إجماع، ولكنه حجة، يعني الإجماع السكوتي إذا عرف من الصحابة فيكون ذلك حجة ولا يعد إجماعاً.

٨ - في حال عدم ثبوت السنة، فلم يصرح الإمام هل يردّها؟ هل ترجح دليلاً على دليل آخر في حال تساوي بالمرتبة. وماذا يعني بقوله: «إذا ثبتت»؟

٩ - فكرة الإجماع غير واضحة في هذه النصوص، فقله: «إجماع الناس» في النص الأول الظاهر منها ضرورة اتفاق الناس: الخاصة والعامة، لكن هناك نصوص أخرى في الأم تبين أن الإجماع المراد هو إجماع العلماء<sup>(١)</sup>.

أما الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله (١٦٤ - ٢٤١ هـ) فقد عرف عنه التشدد في العمل بكتاب الله وبسنة رسول الله ﷺ، حتى أنه من كثرة تشدده صار يسمى كل متشدد حنبلياً.

ويعتبر الإمام أحمد أحد تلاميذ الإمام الشافعي، حيث أخذ عنه حينما كان الشافعي في العراق، لذلك ربما تشابهت أصول الإمام أحمد بأصول الإمام الشافعي في بعض الوجوه، ونقل هنا أثراً نجد فيه تقديم أقوال الصحابة على القياس، كقول الإمام الشافعي فيما ذكرناه سابقاً. «قال الأشرم: وسمعت أبا عبد الله يقول: إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا بقول من بعدهم، وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مختلف نتخير من أقاويلهم ولا نأخذ بقول من بعدهم، وإذا لم يكن فيها حديث ولا قول لأحد من الصحابة نتخير من أقوال التابعين، وربما كان الحديث عن النبي ﷺ وفي إسناده شيء فنأخذ به إذا لم يجيء خلافه. قال: أخذنا بالحديث المرسل إذا لم يجيء خلافه»<sup>(٢)</sup>. فهذا النص صريح وواضح في الأخذ بأقوال الصحابة وتقديمها على القياس كما هو مذهب الإمام الشافعي رحمه الله. أما الحديث المرسل فالمعروف عن مذهبه أنه يأخذ به من غير شروط.

وعرف عن الإمام أحمد ذمّه أهل الرأي، والتشجيع عليهم، لكن يستشف من كلامه أن المقصود من أهل الرأي هم الذين تركوا الحديث وعملوا برأيهم، وقد عرف عنه قوله: «من ردّ حديث رسول الله فهو على شفا هلكة» وإنما كان ينهى عن الرأي ليتوفر الناس على النقل. وقال لعثمان بن سعيد: لا تنظر في كتب أبي عبيد، ولا فيما وضع إسحاق وسفيان، ولا الشافعي،

(١) انظر الأم ٢٧٩/٧ - ٢٨١.

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لابن بدران ص ٣٢ - ٣٣.

ولا مالك، وعليك بالأصل... وقال له رجل: أكتب كتب الرأي؟ فقال: لا، قال: فابن المبارك قد كتبها، فقال: إن ابن المبارك لم ينزل من السماء إنما أمرنا أن نأخذ العلم من فوق»<sup>(١)</sup>.

أما القياس عنده، فالمعروف من أقوال الإمام أحمد أنه لا يلجأ إليه إلا عند الضرورة، أي عند عدم النصوص من كتاب أو سنة، ثم عند عدم وجود فتوى للصحابة أو خلاف بين الصحابة، فهذا أيضاً يشابه قول الإمام الشافعي. ولأن الخلاف بين الصحابة عنده معتبر عُرف عنه في مسألة واحدة أكثر من رأي واحد، وذلك تبعاً لأقوال الصحابة رضوان الله عليهم.

أما الإجماع عنده، فقد قال عبد الله ابن الإمام أحمد: سمعت أبي يقول: «ما يدعي فيه الرجل الإجماع فهو كذب، ومن ادعى الإجماع فهو كاذب؛ لعل الناس اختلفوا، ما يدرى ولم ينته إليه، فليقل لا نعلم الناس اختلفوا»<sup>(٢)</sup>. وهذا القول مشهور عنه، حاول أتباعه توجيهه بما يتفق مع مذهبه من أن الإجماع عنده حجة، فقالوا: «إنه محمول على الورع، أو على غير عالم بالخلاف، أو على تعذر معرفة الكل، أو على العام النطقي، إلى غير ذلك من الاعتذارات»<sup>(٣)</sup>، ووجهه كذلك بأنه متعذر الاطلاع عليه وهو مستبعد الوقوع<sup>(٤)</sup>.

ومن المسائل الأصولية المعروفة عن الإمام أحمد: الاستصحاب، وهو باختصار: العلم بعدم الدليل لا عدم علم بالدليل، فإن المجتهد إذا بحث عن مدارك الأدلة فلم يظهر له مع أهليته وإطلاعه على مدارك الأدلة وقدرته على الاستقصاء وشدة بحثه وعنايته غلب على ظنه انتفاء الدليل، فنزل ذلك منزلة العلم في وجوب العمل<sup>(٥)</sup>. وقد عرف عن الحنابلة أيضاً الأخذ بالاستحسان وبالاتصال.

\* \* \*

خلاصة ما تقدم يتبين أنه لم يؤثر أي خلاف في العصور المتلاحقة حتى عصر كبار الأئمة في الأدلة الأربعة الأولى وهي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأن الخلاف واقع في أقوال الصحابة وفي الاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب.

(١) المصدر السابق ص ٤٢ - ٤٣.

(٢) المصدر السابق ص ٤٨ - ٤٩، وإعلام الموقعين ٢/٢٤٧، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٩/٢٧١.

(٣) المصدر السابق ص ١٣٩.

(٤) انظر الإبهاج في شرح المنهاج ١/٣٥١.

(٥) عن روضة الناظر ص ٧٩.



والجدير بالملاحظة أيضاً أن الأئمة لم يخرجوا عن أقوال الصحابة في ترتيب أدلتهم. وأن المجتهدين بعد عصر الصحابة تابعوا أئمتهم من التابعين، وزادوا تفريعات جميعها يبنّي على إعمال النصوص سواء كان ذلك من باب قطعي الثبوت أي الكتاب والسنة المتواترة، أو قطعي الدلالة من الكتاب والسنة. والخلاف حصل في ظنّي الثبوت من السنة سواء ما كان منها من أحاديث الآحاد أو المرسل أو حتى الضعيف، وما كان من باب ظنّي الدلالة حيث كانت أهم خلافاً كبار الأئمة.

## تدوين أصول الفقه

### أولية التدوين :

لعل أول من أَلَف في أصول الفقه كتاباً مستقلاً من الكتب التي وصلت إلينا هو الإمام الشافعي في «كتاب الرسالة»، والخلاف واقع بين الأحناف والشافعية في أول من أَلَف كتاباً مستقلاً في هذا الموضوع على الإطلاق.

فالأحناف يؤكدون أن إمامهم وتلميذه أبا يوسف ومحمد بن الحسن هم الذين أَلَفوا في هذا العلم، وينسبون إلى الإمام كتاباً في الأصول يسمى: «الرأي» وهذا غير مؤكد. أما أبو يوسف فيقال عنه: «هو أول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة»<sup>(١)</sup>. وقد ذكر له ابن النديم في الفهرست كتابين يمكن أن يكون قد تناول فيهما أصول الفقه هما كتاب: «اختلاف الأمصار»، وكتاب «الرد على مالك بن أنس»<sup>(٢)</sup>. . ولمحمد بن الحسن أكثر من كتاب في أصول الفقه فقد ذكر له من الكتب: كتاب اجتهاد الرأي، وكتاب الإستحسان، وكتاب أصول الفقه<sup>(٣)</sup>.

أما الشافعية فلا يشك أحد منهم بأن الإمام الشافعي هو الذي سبق في التأليف في أصول الفقه، وحتى أنهم ادعوا أن الإمام الشافعي هو مبتكر علم الأصول. قال الإسنوي: «وكان إمامنا الشافعي رضي الله عنه هو المبتكر لهذا العلم بلا نزاع، وأول من صنف فيه بالإجماع، وتصنيفه المذكور فيه موجود بحمد الله تعالى، وهو الكتاب الجليل المشهور، المسموع عليه، المتصل إسناده الصحيح إلى زماننا، المعروف «بالرسالة»، الذي أرسل الإمام عبد الرحمن بن مهدي من خُرَاسان إلى الشافعي بمصر فصنفه له، وتنافس في تحصيله علماء عصره. على أنه قيل: إن بعض من تقدم على الشافعي نقل عنه إمام ببعض مسائله في أثناء كلامه على بعض الفروع،

(١) تاج التراجم ص ٢٨٣.

(٢) الفهرست ص ٢٨٦.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٨.

وجواب عن سؤال سائل لا يسمن ولا يغني من جوع. وهل يعارض مقالة قيلت في بعض المسائل بتصنيف موجود مسموع مستوعب لأبواب العلم»<sup>(١)</sup>.

والزركشي أيضاً يشير بما لا يدع مجالاً للشك عنده إن أول من اشتغل في هذا العلم بعد رسول الله ﷺ هو الإمام الشافعي، فيقول عن أصول الفقه: «وقد أشار المصطفى ﷺ في جوامع كلمه إليه، ونبه أرباب اللسان عليه، فصدر في الصدر الأول منه جملة سنية، ورموز خفية، حتى جاء الإمام المجتهد محمد بن إدريس الشافعي - رضي الله عنه - فاهتدى بمناره، ومشى إلى ضوء ناره، فشمّر عن ساعد الإجتهد، وجاهد في تحصيل هذا الغرض السني حق الجهاد. وأظهر دفائنه وكنوزه، وأوضح إشارات ورموزه، وأبرز مخبئاته وكانت مستورة، وأبرزها في أكمل معنى وأجمل صورة، حتى نور بعلم الأصول دجا الآفاق، وأعاد سوقه بعد الكساد إلى نفاق»<sup>(٢)</sup>.

بعد هذا الخلاف نستطيع أن نستخلص ثلاثة أمور وهي:

الأول: لا نشك أبداً بأن الصحابة ومنهم الخلفاء الراشدون ومن بعدهم التابعون تكلموا في أصول الفقه، وعرفت عنهم بدايات للمصطلحات الأصولية التي ما زلنا نستعملها حتى اليوم.

الثاني: كتاب «الرسالة» هو الكتاب الأصولي الأول الذي ألف في هذا الفن ووصل إلينا، وليس له أولية التأليف المطلقة.

الثالث: تواترت الأخبار عن أن أول من ألف في هذا الفن هو القاضي أبو يوسف، وتبعه بالتأليف في هذا الفن محمد بن الحسن.

## طريقنا التأليف:

الطريقتان المعروفتان في تأليف أصول الفقه هما:

الأولى: طريقة الفقهاء، وهي طريقة الأحناف في تأليف كتب الأصول، واعتمدت هذه الطريقة أساساً للقواعد والقوانين الأصولية في المسائل الفقهية وفروعها. ولذلك عرف عن هذه الطريقة أنها ألصق بالمسائل الفقهية. لذلك نرى أنه في مثل هذه الكتب تكثر الأمثلة الواقعية

(١) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٤٥.

(٢) البحر المحيط ٥/١ - ٦.

الفقهية على القاعدة الأصولية. وكانوا لا يقررون قاعدة ما لم يكن عليها مثال في مسائل الفقه، إلا إذا أحوجهم ذلك للرد على أصحاب طريقة المتكلمين.

الثانية: طريقة المتكلمين، وهي طريقة سائر المذاهب ومعهم المعتزلة وعلماء التوحيد. واعتمدت هذه الطريقة أساساً لقواعدها: الدليل، وليس فروع المذهب. لذلك وجدنا أن بعض الشافعية خالفوا إمامهم في بعض المسائل الأصولية نذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: مسألة الإجماع السكوتي، فقد منع الإمام أن يكون السكوت من علامات الاتفاق، وخالف كثير من الشافعية ذلك منهم الأصولي المعروف الآمدي في كتابه الإحكام.

وبما أن طريقة المتكلمين كانت كثيراً ما تقرر القاعدة بناء على العقل وبعيداً في بعض الأحيان عن الواقع الفقهي ودون النظر لأثرها، افتقدت كتبهم إلى الأمثلة والشواهد على ما يقررونه، لذلك عمد بعض المتأخرين منهم إلى تأليف الكتب المتعلقة بتخريج الفروع على الأصول، منها: «تخريج الفروع على الأصول» للزنجاني، و«مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول» للتلسماني المالكي، و«التمهيد في تخريج الفروع على الأصول» للإسنوي الشافعي.

### التأليف على الطريقتين:

لعل من أهم ما جاء حول التأليف في أصول الفقه، ما ذكره ملخصاً ابن خلدون في مقدمته. وأنا أنقل منها ما يتعلق بهذا الموضوع حرفياً، ففيها كثير من الفوائد:

«... وكان أول من كتب فيه (أي في أصول الفقه) الشافعي رضي الله تعالى عنه، أملى فيه رسالته المشهورة، تكلم فيها في الأوامر والنواهي والبيان والخبر والنسخ وحكم العلة المنصوصة من القياس. ثم كتب فقهاء الحنفية فيه وحققوا تلك القواعد، وأوسعوا القول فيها. وكتب المتكلمون أيضاً كذلك، إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه وأليق بالفروع، لكثرة الأمثلة منها والشواهد، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية. والمتكلمون يجردون صور تلك المسائل على الفقه، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن لأنه غالب فنونهم، ومقتضى طريقتهم. فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن.

وجاء أبو زيد الدبوسي من أئمتهم فكتب في القياس بأوسع من جميعهم، وتمم الأبحاث والشروط التي يحتاج إليها فيه، وكملت صناعة أصول الفقه بكماله، وتهذبت مسائله، وتمهدت

قواعده، وعُني الناس بطريقة المتكلمين فيه، وكان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب «البرهان» لإمام الحرمين؛ و «المستصفى» للغزالي، وهما من الأشعرية. وكتاب «العهد» لعبد الجبار وشرحه «المعتمد» لأبي الحسين البصري، وهما من المعتزلة، وكانت الأربعة قواعد هذا الفن وأركانه.

ثم لخص هذه الكتب الأربعة فحلان من المتكلمين المتأخرين وهما فخر الدين ابن الخطيب<sup>(١)</sup> في كتاب «المحصل»، وسيف الدين الآمدي في كتاب «الإحكام». واختلف طرائقهما في الفن بين التحقيق والحجاج، فابن الخطيب أميل إلى الاستكثار من الأدلة والاحتجاج، والآمدي مولع بتحقيق المذاهب وتفرغ المسائل.

وأما كتاب «المحصل» فاختصره تلميذ الإمام سراج الدين الأرموي في كتاب «التحصيل»، وتاج الدين الأرموي في كتاب «الحاصل». واقتطف شهاب الدين القرافي منهما مقدمات وقواعد في كتاب صغير سماه «التنقيحات». وكذلك فعل البيضاوي في كتاب «المنهاج». وعُني المبتدئون بهذين الكتابين وشرحهما كثير من الناس.

وأما كتاب «الإحكام» للآمدي وهو أكثر تحقيقاً في المسائل، فلخصه أبو عمر بن الحاجب في كتابه المعروف بالمختصر الكبير. ثم اختصره في كتاب آخر تداوله طلبة العلم، وعُني أهل المشرق والمغرب به<sup>(٢)</sup> وبمطالعة وشرحه. وحصلت زبدة طريقة المتكلمين في هذا الفن في هذه المختصرات.

وأما طريقة الحنفية فكتبوا فيها كثيراً. وكان من أحسن كتابة فيها للمتقدمين تأليف أبي زيد الدبوسي، وأحسن كتابة المتأخرين فيها تأليف سيف الإسلام البزدوي من أئمتهم، وهو مستوعب. وجاء ابن الساعاتي من فقهاء الحنفية فجمع بين كتاب الإحكام وكتاب البزدوي في الطريقتين، وسُمي كتابه بالبداية، فجاء من أحسن الأوضاح، وأبدعها، وأئمة العلماء لهذا العهد يتداولونه قراءة وبحثاً، وأولع كثير من علماء العجم بشرحه والحال على ذلك لهذا العهد<sup>(٣)</sup>.

ويضيف الزركشي إلى كلام ابن خلدون عن كتب الشافعية في الأصول، فيقول: «... كتاب «القياس» للمزني، «الرد على داود في إنكاره القياس» لابن سريج، وكتاب «الاعذار والإنذار» له أيضاً، وكتاب «الدلائل» و «الأعلام» للصيرفي. وكتاب القفال الشاشي، وأبي

(١) كان والده خطيب الري وعالمها، فلذلك لقب الفخر الرازي بابن خطيب الري.

(٢) قصد به: «متهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل».

(٣) مقدمة ابن خلدون ١/٤٥٥ - ٤٥٦.

الحسين القطان، وأبي علي بن أبي هريرة وأبي إسحاق المروزي، وأبي العباس ابن القاضي في «رياض المتعلمين»، وأبي عبد الله الزبيدي وأبي الحسين محمد بن يحيى بن سراقه العامري، وأبي القاسم بن كج، وأبي بكر بن فورك، والأستاذ أبي إسحاق الاسفراييني، والشيخ أبي حامد الاسفراييني، وسليم الرازي في «التقريب في الأصول». و«التحصيل» للأستاذ أبي منصور البغدادي، و«شرح الكفاية والجدل» للقاضي أبي الطيب الطبري، و«اللمع» وشرحها للشيخ أبي إسحاق، و«التبصرة» و«الملخص» و«المعونة» و«الحدود» وغيرها من كتبه، وكتاب الشيخ أبي نصر بن القشيري، وكتاب أبي الحسين السهيلي من أصحابنا، و«الأوسط» لابن برهان، و«الوجيز» له، و«القواطع» لأبي المظفر بن السمعاني وهو أجل كتاب للشافعية في أصول الفقه نقلاً وحجاجاً،...، ومختصر «النكت» لابن عطاء الله الإسكندري، ومختصره لابن المنير، و«المستصفى» للغزالي، وقد اعتنى به المالكية أيضاً، فشرحه أبو عبد الله العبدري في كتابه المسمى: «المستوفى»، ونكت عليه ابن الحاج الأشبيلي وغيره، واختصره ابن رشد وابن شاس صاحب «الجواهر»، وابن رشيق، و«المحصول» ومختصراته وشرحه للأصفهاني والقرافي، و«الإحكام» للآمدي، ومختصر ابن الحاجب، و«النهاية» للصفى الهندي، و«الفايق» و«الرسالة السيفية» له، وابن دقيق العيد في «العنوان» وشرح «العمدة» وشرح «الإمام» وبه ختم التحقيق في هذا الفن<sup>(١)</sup>.

---

(١) البحر المحيط ٧/١ - ٨.

## ترجمة الإمام الشافعي

قال الإمام أحمد بن حنبل وقد سُئِلَ عن الإمام الشافعي: «لقد مرَّ الله علينا به. لقد كنا تعلمنا كلام القوم، وكتبنا كتبهم، حتى قدم علينا الشافعي، فلما سمعنا كلامه علمنا أنه أعلم من غيره، وقد جالسناه الأيام والليالي، فما رأينا منه إلا كل خير»<sup>(١)</sup>.

نعم إنه الإمام الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مُناف بن قصي<sup>(٢)</sup>، الإمام العلم أبو عبد الله المطلب بن وُلِدَ بغزة سنة ١٥٠ هـ، وكان موطن أبيه الأصلي في مكة تركها مهاجراً إلى غزة من بلاد فلسطين، ومات بعد ولادة ابنه بقليل فكفلته أمه. ثم خرجت به وعمره سنتين إلى موطن آبائه مكة، حيث نشأ بها يتيماً.

### شيوخه:

تلقى الشافعي علومه الأولى في مكة، فحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، وحفظ الموطأ وهو ابن عشر سنين، وقدم على الإمام مالك وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وكان بمدينة رسول الله ﷺ، وصار يقرأ عليه من كتاب، ثم يعيد عليه ما قرأه من حفظه. وقرأ القرآن على إسماعيل بن قسطنطين الذي كان يقول: إن القرآن اسم وليس بمهموز ولم يؤخذ من «قرأت» لذلك أثبتنا في «الرسالة» ما كان يعتمد عليه الشافعي عن شيخه: أي قرآن.

ومن شيوخه أيضاً سفيان بن عيينة، ومسلم بن خالد الزنجي، وسعيد بن سالم القداح، وداود بن عبد الرحمن العطار، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي داود، وكلهم كانوا بمكة.

(١) تاريخ الإسلام للذهبي حوادث ٢٠١ - ٢١٠ ص ٣٣٤.

(٢) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام للذهبي حوادث ٢٠١ - ٢١٠ ص ٣٠٤، تذكرة الحفاظ ٣٢٩/١، تهذيب التهذيب ٢٥/٩، غاية النهاية ٩٥/٢، صفة الصفوة ١٤٠/٢، تاريخ بغداد ٥٦/٢، طبقات الشافعية الكبرى ١٠٠/١، البداية والنهاية ٢٥١/١٠، الكاشف ١٦/٣، طبقات المفسرين للداوودي ٩٨/٢، شذرات الذهب ٩/٢.

أما شيوخه بالمدينة المنورة فعمدتهم كان الإمام مالك بن أنس، وإبراهيم بن سعيد الأنصاري، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد الله بن نافع الصائغ.

وشيوخه باليمن مطرف بن مازن، وهشام بن يوسف قاضي صنعاء، وعمرو بن أبي سلمة صاحب الأوزاعي، ويحيى بن حسان صاحب الليث بن سعد.

وأما شيوخه بالعراق فأهمهم وكيع بن الجراح، وحماد بن أسامة، وإسماعيل بن علية، وعبد الوهاب بن عبد المجيد، ومحمد بن الحسن.

ومن المعروف عن الإمام الشافعي أنه برع في علوم كثيرة، وهو ما زال صغير السن، فبالإضافة إلى الفقه والحديث، برز الإمام في لهجات العرب بسبب تلقيه اللغة من شتى قبائل البادية، وبرز أيضاً بعلوم القرآن، وأفتى وهو ابن عشرين سنة.

### تلاميذه:

أما تلاميذه فنذكر منهم: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، والحسن بن محمد الصباح الزعفراني، والحسين الكرايسي، وإسماعيل بن يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي، والربيع بن سليمان الجيزي، وأبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي، وحرملة بن يحيى التجيبي، ومحمد بن عبد الله المصري، وعبد الله بن الزبير الحميدي.

### رحلاته العملية:

تطوف الإمام الشافعي بالآفاق طلباً للعمل، وتحمل في ذلك المشاق، فنهج الإمام سبيل المحدثين في كثرة التنقل بين البلاد. فبعد أن تلقى عن الإمام مالك، استأذنه للسفر إلى العراق، فأكرمه الإمام مالك بالطعام والمال يحمله معه، وسافر إلى العراق حيث التقى إمامي الأحناف هناك أبا يوسف ومحمد بن الحسن حيث دارت بينهم مناظرات علمية. أقام الشافعي مدة في الكوفة ضيفاً على محمد بن الحسن حيث أكرم ضيافته وكتب عنه حمل بعير من الكتب. وبعد سنتين عاد الشافعي إلى المدينة شوقاً إلى أستاذه الإمام مالك فأقام بها أربع سنوات وأشهرات إلى أن توفي الإمام مالك في شهر ربيع الأول سنة ١٩٧ هـ، ودفن بالبقيع، وكان عمر الشافعي حوالي ٢٩ سنة.

ثم رحل إلى اليمن وعمل لدى والي اليمن. وذكره بعض الحاسدين بسوء ووصل الخبر إلى الخليفة هارون الرشيد واتهموه بأنه رئيس حزب العلويين. فتم اعتقال الشافعي وبعض



العلويين، وكبل بالحديد وسيق إلى بغداد. ولكن الله سلمه من القتل، وعرف الرشيد براءته، حتى طلب الموعظة من الشافعي، فوعظه فأبكاه. وكان للشافعي أثناء محنته عدة مناظرات مع محمد بن الحسن وأبي يوسف.

ثم عاد الشافعي إلى مكة المكرمة، واستقبله أهلها استقبالا عظيماً، وأقام بمكة سبع عشرة سنة يعلم الناس، ويناظر العلماء، وينشر مذهبه بين الحجاج. وفي خلال هذه السنوات مات الإمام أبو يوسف سنة ١٨٢ هـ، ومات الإمام محمد بن الحسن سنة ١٨٨ هـ، ومات هارون الرشيد سنة ١٩٣ هـ، وبويع المأمون بالخلافة.

وعاد الشافعي إلى العراق، لكنه لم يلبث بها طويلاً حتى سافر منها إلى مصر، وكان بوداعه الإمام أحمد بن حنبل، ورافقه إلى مصر بعض كبار تلاميذه، منهم: الربيع بن سليمان المرادي، وعبد الله بن الزبير الحميدي.

وفي ٢٨ شوال سنة ١٩٨ هـ دخل الشافعي مصر، وصار يلقي دروسه بجامع عمرو بن العاص رضي الله عنه، وكانت دروسه متنوعة في شتى أنواع العلوم.

### مكانته العلمية، وثناء الأئمة عليه:

مما تقدم يتبين لنا مكانة الإمام العلمية عند الناس وعند العلماء. يقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: «ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها». وعن أبي بكر بن الجند قال: «حج بشر المريسي فرجع، فقال لأصحابه: رأيت شاباً من قريش بمكة ما أخاف على مذهبن إلا منه؛ يعني الشافعي».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «كان الشافعي كالشمس للدين، وكالعافية للناس، فهل لهذين من خلف، أو منهما عوض». وقال يونس بن عبد الأعلى: «لو جمعت أمة ما وسعهم عقل الشافعي». وقال يحيى بن أكثم: «كان الشافعي رجلاً قرشي العقل والفهم والذهن، صافي العقل والفهم والداغ، سريع الإجابة، ولو كان أكثر سماعاً للحديث لاستغنى أمة محمد ﷺ به عن غيره من الفقهاء». وقال أحمد بن أبي سريج الرازي: «ما رأيت أحداً أفوه ولا أنطق من الشافعي». وقال الأصمعي: «أخذت شعر هذيل عن الشافعي».

وقال داود بن علي الظاهري: «للشافعي من الفضائل ما لم يجتمع لغيره، من شرف نسبه، وصحة دينه ومعتقده، وسخاوة نفسه، ومعرفته بصحة الحديث وسقمه وناسخه ومنسوخه، وحفظه الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء وحسن التصنيف، وجودة الأصحاب والتلامذة، مثل أحمد بن حنبل في زهده وورعه، وإقامته على السنة...».

## مؤلفاته :

مؤلفات الإمام الشافعي بعضها معروف وقد فقد منها كثير، فكتاب «الأم» وما جُمع في آخره من كتب تعد من أهم الكتابات في الفقه، وحتى في أصول الفقه، إضافة إلى هذا الكتاب «الرسالة» الذي ألفه في مصر. وله أيضاً «الإملاء الصغير» و«الأمالي الكبرى» و«مختصر المزني» وهو مطبوع في جزء مستقل من آخر كتاب الأم، و«مختصر البويطي» وغيرها.

## وفاته :

أقام الشافعي في مصر خمس سنين وتسعة أشهر أي حتى سنة ٢٠٤ هـ، ثم أصابه نزف شديد بسبب البواسير، واشتد به الضعف، فأنشد يقول:

ولما قسا قلبي وضافت مذاهبي      جعلت الرجاء مني لعفوك سلماً  
تعاظمني ذنبي فلما قرنته      بعفوك ربي كان عفوك أعظماً

وفي ليلة الجمعة الأخيرة من شهر رجب فاضت روحه بين يدي تلميذه الربيع الجيزي، ثم دفن يوم الجمعة بتربة تسمى حتى اليوم تربة الشافعي، وقد بلغ عمره أربعاً وخمسين سنة.

## كتاب الرسالة<sup>(١)</sup>

كتاب الرسالة ألفه الشافعي مرتين، لذلك سُمي له العلماء كتابين: الرسالة القديمة، والرسالة الجديدة. والذي رجحه الأستاذ أحمد شاکر أن يكون الإمام الشافعي قد ألف الرسالة القديمة بمكة؛ وذلك بناء على طلب عبد الرحمن بن مهدي: «أن يضع له كتاباً فيه معاني القرآن، ويجمع قبول الأخبار فيه، وحجة الإجماع، وبيان الناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة، فوضع له كتاب الرسالة». لكن «الرسالة القديمة» لم تصل إلينا ولا نعرف عنها شيئاً.

أما «الرسالة الجديدة» وهي التي بين أيدينا فقد ألفها الإمام في مصر، وكان سبق أن ألف كثيراً من كتبه في الحجاز أو في العراق، والراجح أنه أملى كتاب الرسالة على الربيع إملاء كما تشير فقرة رقم (٣٣٧).

والشافعي لم يسم «الرسالة» بهذا الاسم، إنما يسميها «الكتاب» أو «كتابي» أو «كتابنا» كما يشير إلى ذلك في كتاب جماع العلم في الجزء السابع من كتاب الأم. والظاهر من التسمية المشهورة أنها سميت بذلك لأنه أرسلها إلى عبد الرحمن بن مهدي.

وقد استعرض الإمام الشافعي في كتابه هذا أبحاثاً هامة فمن ذلك الاجتهاد والتقليد ١٣٦ و ٣٢٨ والإجماع وحجية الإجماع ١١٠٢ و ١١٠٥ و ١١٠٩.

والقول بالإجماع أو القياس لا يصار إليه إلا عند عدم وجود الخبر ١٨١٢ و ١٨٢١، إجماع أهل المدينة ليس بحجة راجع فقرة ١٥٥٦ و ١٥٥٩.

الاستحسان وبطلانه ولأنه لا يجوز القول به فقرة ٧٠ و ١٤٥٦ و ١٤٦٨، البيوع وما يتعلق به ٤٨١ و ٤٨٥ و ٦٥٠، الربويات وما يقاس عليها ١٥١٨ و ١٥٣٥، التابعون ومراسيلهم ١٢٦٤

---

(١) أهم المعلومات الواردة هنا منقولة عن تحقيق الأستاذ أحمد شاکر.

و ١٣٠٨، لا يلزم الأخذ بأقوال التابعين ١٢٥٤، جميع السنة لا يحيط بها فرد ١٣٩ و ١٤٢ و ١٣١٢، لا حجة في أحد يخالف قوله السنة ١٧١٢ كل الأحاديث متفقة وما كان ظاهره التعارض أمكن الجمع بينه ٥٧٤ و ٥٩٠ و ٧١٠ و ٩٢٥، لا يخالف حديث كتاب الله أبداً ٢٧٨ و ٢٨١، العام والخاص ١٧٣ و ١٧٩ و ٢٠٧ و ٢١٤ و ٦٢٤، جهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس ١٢٠ و ٢٥٨ و ١٤٦٦ و ١٤٦٨، القياس بيانه ومعناه ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٦٦ و ٥٩٢ و ٥٩٩، شروط العالم الذي يجوز له أن يقيس ١٤٦٥ أو ١٤٧٩، وما يقاس عليه من الأخبار وكيف يقاس ١٤٨٠ و ١٤٩٥، ما يقاس عليه وما لا يقاس ١٦٢٧ و ١٦٧٠، المجمع والمفسر ٥٧ و ٩٩ و ١٠١ و ١٢٩ و ٢٩٨ و ٥٦٨.

النسخ ٣١١ و ٣٤٥ نسخ السنة بالسنة ٥٧٢ و ٥٧٤ إلى غير ذلك من الأبحاث والمسائل الهامة التي بحثها رضي الله عنه.

والذين شرحوا الرسالة كما يذكر صاحب كشف الظنون هم:

- ١ - أبو بكر محمد بن عبد الله الشيباني الجوزقي النيسابوري المتوفى سنة ٣٨٨ هـ.
- ٢ - محمد بن علي القفال الكبير الشاشي المتوفى سنة ٣٦٥ هـ.
- ٣ - أبو الوليد حسّان بن محمد النيسابوري القرشي الأموي المتوفى سنة ٣٤٩ هـ.
- ٤ - أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي المتوفى سنة ٣٣٠ هـ، واسم كتابه دلائل الأعلام.
- ٥ - أبو زيد عبد الرحمن الجزولي.
- ٦ - يوسف بن عمر.
- ٧ - جمال الدين الأفهسي.
- ٨ - ابن الفاكهاني أبو القاسم بن عيسى بن ناجي<sup>(١)</sup>.
- ٩ - عبد الله بن يوسف أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين المتوفى سنة ٤٣٨ هـ<sup>(٢)</sup>.

(١) عن كشف الظنون ١/٨٧٣.

(٢) ذكره الزركشي في البحر المحيط ٧/١.

## نسخ الكتاب

النسخة التي استعملها الأستاذ المحقق أحمد شاكر، وهي برواية الربيع بن سليمان تلميذ الشافعي، ونسخة عن ابن جماعة. ونسخة الربيع مكتوبة بخط الربيع نفسه، حيث كتب بآخرها: «أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة، وهي ثلاث أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين، وكتب الربيع بخطه». ويفهم من كلامه هذا أن الربيع كان ضنيناً بهذا الأصل، فلم يأذن بنسخه حتى جاوز التسعين من عمره. وهناك قرائن أيضاً تؤكد أن الربيع كتب هذه النسخة من إملاء الإمام الشافعي حيث كتب الربيع في آخر الكتاب بخطه بإجازة نسخه إذ يقول: «أجاز الربيع بن سليمان صاحب الشافعي نسخ كتاب الرسالة، وهي ثلاثة أجزاء في ذي القعدة سنة خمس وستين ومائتين، وكتب الربيع بخطه»<sup>(١)</sup>.

---

(١) عن تحقيق الأستاذ أحمد شاكر ص ١٧.

## عملنا في التحقيق

يتلخص عملنا في هذا الكتاب بما يلي :

- \* تقديم الكتاب بما يوضح مكانته وأهميته . مع ترجمة حياة الإمام الشافعي رحمه الله .
  - \* تخريج الآيات القرآنية الواردة في نصّ الكتاب .
  - \* تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب باستقصاء المراجع الأساسية وصولاً إلى جميع روايات الأحاديث . مع الحكم عليها من حيث الصحة والحسن والضعف .
  - \* التعليق على النص بما لا بدّ منه من توضيح مشكل أو كشف إبهام ، وبعض التحقيقات الشرعية في المسائل الفقهية لاتصالها بالمادة الأصولية .
  - \* إعطاء الأحاديث المرفوعة فقط رقماً تسلسلياً جديداً مع بقاء رقم الفقرات للعلامة أحمد شاكر .
  - \* توثيق الأقوال الكثيرة التي استشهد بها المؤلف لتدعيمها أو لإظهار مخالفتها من خلال بعض المصادر الأصيلة لها .
  - \* ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في الكتاب .
  - \* إعداد مجموعة من الفهارس العلمية الدقيقة لتسهيل على القارئ مبتغاه في هذا المؤلف النفيس .
- وأخيراً ، لسنا ندعي أن عملنا في هذا الكتاب يخلو من عثرات التحقيق ، إلا أننا لم نأل جهداً في خدمة هذا الكتاب وإخراجه على نحو يليق بأهميته ومكانة مؤلفه رحمه الله .

المحققان

# الرَّسَّالَةُ

لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ  
(١٥٠ - ٢٠٤ هـ)





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الجزء الأول

[قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر<sup>(١)</sup> قال: نا أبو علي الحسن بن حبيب<sup>(٢)</sup> قال: نا]<sup>(٣)</sup>  
الربيع بن سليمان<sup>(٤)</sup> قال:

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن  
عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف المطلبي، ابن عم رسول الله ﷺ:

١ - الحمد لله الذي خلق السموات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا  
بربهم يعدلون.

- 
- (١) هو الشيخ العالم المؤدب أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشيباني السامري، ثم الدمشقي البزار،  
كتب الكثير وكان يُتهم بالاعتزال، وله جماعة أجزاء مروية، توفي في رجب سنة (٤٠١) هـ.  
انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/٢٦٢ - ٢٦٣، ميزان الاعتدال ٢/٥٨٠، لسان الميزان ٣/٤٢٤، شذرات  
الذهب ٣/١٩٠، والعبر ٣/١٠٢.
- (٢) هو مفتي دمشق ومقرنها ومسندها، أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الدمشقي الحصائري الشافعي،  
وُلِدَ سنة (٢٤٢) هـ. ارتحل إلى مصر فأخذ عن الربيع المرادي كتاب «الأم». وكان ثقة نبيلاً حافظاً لمذهب  
الشافعي، وكان إمام مسجد باب الجابية، وحدث بكتاب «الأم» وغيره.
- (٣) انظر: سير أعلام النبلاء ١٥/٣٨٣ - ٣٨٤، النجوم الزاهرة ٣/٣٠٠، وشذرات الذهب ٢/٣٤٦.  
ما بين المعقوفين غير واضح في النسخة الخطية التي اعتمد عليها فضيلة العلامة الشيخ أحمد شاكِر - لَعَوَادي  
الزمن على الورق -، لكن قال أحمد شاكِر: «ولكنه مفهوم مما كتب في أول الجزء الثالث من (الرسالة) أنه:  
قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر، قال: نا أبو علي الحسن بن حبيب قال: نا الربيع بن سليمان». فلذا  
أثرنا نقل هذا إلى المتن لثبوته في موضع آخر، والله الميسر.
- (٤) هو الربيع بن سليمان الأزدي المصري الجيزي الأعرج، صاحب الإمام الشافعي، روى عنه كبار المحدثين،  
كأبي داود، والنسائي، والطحاوي، وآخرين؛ وكان ثقة صالحاً مأموناً كثير الحديث. توفي سنة (٢٥٦) هـ.  
في ذات السنة التي توفي فيها إمام الأئمة وشمس الأمة أمير المؤمنين في الحديث، الإمام البخاري.  
انظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٥٩١ - ٥٩٢، شذرات الذهب ٢/١٥٩ - ١٦٠، تهذيب التهذيب ٣/٢٤٥،  
وفيات الأعيان ٢/٢٩٢ - ٢٩٤، وطبقات الشافعية للسبكي ٢/١٣٢.

٢ - والحمد لله الَّذِي لَا يُؤْذِي شُكْرُ نِعْمَةٍ مِنْ نِعَمِهِ إِلَّا بِنِعْمَةٍ مِنْهُ، تُوجِبُ عَلَى مُؤْذِي مَاضِي نِعَمِهِ بِأَدَائِهَا: نِعْمَةٌ حَادِثَةٌ يَجِبُ عَلَيْهِ شُكْرُهَا بِهَا.

٣ - وَلَا يَتَلُغُ الْوَاصِفُونَ كُنْهَ عَظَمَتِهِ الَّذِي هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَفَوْقَ مَا يَصِفُهُ بِهِ خَلْقُهُ.

٤ - أَحَمَدُهُ حَمْدًا كَمَا يَنْبَغِي لِكَرَمِ وَجْهِهِ وَعِزِّ جَلَالِهِ.

٥ - وَأَسْتَعِينُهُ أَسْتَعَانَةً مَنْ لَا حَوْلَ لَهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِهِ.

٦ - وَأَسْتَهْدِيهِ بِهَدَاهُ الَّذِي لَا يَضِلُّ مَنْ أَنْعَمَ بِهِ عَلَيْهِ.

٧ - وَأَسْتَغْفِرُهُ لِمَا أَرْلَفْتُ<sup>(١)</sup> وَأَخْرْتُ -: أَسْتَغْفِرُ مَنْ يَقْرَأُ بِعِبَادَتِهِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ ذَنْبَهُ وَلَا يُنَجِّيه مِنْهُ إِلَّا هُوَ.

٨ - وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

٩ - بَعَثَهُ وَالنَّاسُ صِنْفَانِ:

١٠ - أَحَدُهُمَا: أَهْلُ كِتَابٍ، بَدَّلُوا مِنْ أَحْكَامِهِ، وَكَفَرُوا بِاللَّهِ، فَافْتَعَلُوا كَذِبًا صَاغُوهُ بِالْأَسْتِثْمِ، فَخَلَطُوهُ بِحَقِّ اللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ.

١١ - فَذَكَرَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِنَبِيِّهِ مِنْ كُفْرِهِمْ، فَقَالَ: ﴿وَلِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُونُ الْكِتَابَ بِالْكُتُبِ لِيَتَحَسَّبُوا مِنْ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُوا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (٧٨) ﴿٢﴾.

١٢ - ثُمَّ قَالَ: ﴿قَوِيلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثُمَّناً قَلِيلاً قَوِيلٌ لَهُمْ وَمَا كُتِبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْتُمُونَ﴾ (٧٩) ﴿٣﴾.

١٣ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزُّؤُنَا ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَسَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ يُؤْفَكُونَ﴾ (٨٠) ﴿٤﴾ أَتَّخَذُوا أَجْنَابَهُمْ دُخْلًا مِمَّنْ دُخِلَ اللَّهُ إِلَى الْكَافِرِينَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (٨١) ﴿٥﴾.

(١) أَرْلَفْتُ: أَيِ قَدَمْتُ، تَقُولُ أَرْلَفُ الشَّيْءَ: قَرَّبَهُ، وَالرَّلْفَةُ وَالرَّلْفَى: الْقُرْبَةُ وَالْمُتَرَلَّةُ وَالْخَطْوَةُ. انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ مَادَةَ (زَلَفَ).

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، آيَةُ: ٧٨.

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ٧٩.

(٤) سُورَةُ التَّوْبَةِ، الْآيَتَانِ: ٣٠ - ٣١.

١٤ - وقال تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّلُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَىٰ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا سَبِيلًا ۚ﴾ (٥١) أُولَٰئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ اللَّهُ فَلَن نَّجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴿٥٢﴾ (١).

١٥ - وَصِنْفَ كَفَرُوا بِاللَّهِ فَاِبتَدَعُوا مَا لَمْ يَأْذَنَ بِهِ اللَّهُ (٢)، وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ حِجَارَةً وَخُشْبًا وَصُورًا اسْتَحْسَنُوهَا، وَنَبَزُوا (٣) أَسْمَاءً افْتَعَلُوهَا، وَدَعَوْهَا آلِهَةً عِبَدُوهَا، فَإِذَا اسْتَحْسَنُوا غَيْرَ مَا عَبَدُوا

(١) سورة النساء، الآيات: ٥١ - ٥٢.

(٢) وذلك كما قال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد/٢٧].

والبدعة لغة: الاختراع والمجيء بالشيء على غير مثال سابق..

قال الطرطوشي (ت ٥٣٠ هـ) في كتابه (الحوادث والبدع) ص ٤٠: «أصل هذه الكلمة من الاختراع، وهو الشيء يُخَدَّث من غير أصل سابق، ولا مثالٍ احْتِذِي، ولا أَلَفٌ مثله. ومنه قوله تعالى: ﴿يَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة/١١٧]، وقوله: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِذَٰهَا مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف/٩]. أي: لم أكن أول رسولٍ إلى أهل الأرض. وهذا الاسم يدخل فيما تخرعه القلوب، وفيما تنطق به الألسنة، وفيما تفعله الجوارح».

وانظر كتاب (الباعث على إنكار البدع والحوادث) لأبي شامة ص ٢٠.

أما شرعاً: فهي شيء يخترع، ولكن في الدين، يُقصد منها التقرب إلى الله تعالى. كما يُقصد من سائر العبادات المشروعة.

وهذا معنى التعريف الذي ارتضاه واختاره الإمام الشاطبي في (الاعتصام) ٣٧/١ - والذي يُعتبر من أجمع تعاريف البدعة وأشملها - حيث قال: «البدعة إذن عبارة عن طريقة في الدين مُخْتَرَعَة، تُضَاهِي الشَّرْعِيَّة، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التبعّد لله سبحانه».

ومعنى هذا الكلام باختصار:

طريقة في الدين: أي سبيل رُسم للسلوك عليه، وإنما قُيِّدَت بالدين لأنها فيه تُخترع، وإليه يُضيفها صاحبها. مُخترعة: لما كانت شرائع الدين: منها ما له أصل في الشريعة، ومنها ما ليس له أصل فيها، خُصَّ منها ما هو المقصود بهذا التعريف، وهو القسم المخترع.

والمعنى: أنها طريقة ابْتَدِئَتْ على غير مثالٍ تَقْدِّمُهَا من الشارع، إذ البدعة إنما خاصَّتْهَا أنها خارجة عما رسمه الشارع.

تُضَاهِي الشَّرْعِيَّة: يعني: أنها تُشَابِه الطريقة الشَّرْعِيَّة من غير أن تكون في الحقيقة كذلك، بل هي مضافَة لها من أوجه متعدّدة منها: إلزام كيفيات وهيئات معيَّنة دون إذنٍ من الشارع بذلك، ومنها: إلزام عبادات معيَّنة لم يوجد لها ذلك التَّغْيِين في الشريعة.

ويُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التبعّد لله تعالى: هو تمام معنى البدعة إذ هو المقصود بتشريعها.

وذلك أنَّ أصل الدخول فيها يُحْت على الانقطاع إلى العبادة والترغيب في ذلك، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات/٥٦]، فكان المبتدع رأى أنَّ المقصود هذا المعنى، ولم يتبين له أنَّ ما وضعه الشارع فيه الكفاية والغنّة، فبالغ وزاد، وكثر وأعاد.

انظر: المعيار المُعَرَّب للونشريسي ٣٥٢/١ و٣٥٨، ومعجم المناهي اللفظية ص ٣٠٤، وعلم أصول البدع لعلي حسن عبد الحميد ص ٢٣ - ٢٦.

(٣) نبزوا: أي لقبوا، تقول، نبزه بكذا: أي لقبه به. انظر مختار الصحاح.

منها أَلْقَوْهُ وَنَصَبُوا بِأَيْدِيهِمْ غَيْرَهُ فَعَبَدُوهُ: فأولئك العرب.

١٦ - وَسَلَكْتَ طَائِفَةً مِنَ الْعَجَم سَبِيلَهُمْ فِي هَذَا، وَفِي عِبَادَةِ مَا اسْتَحْسَنُوا مِنْ خُوبٍ وَذَابَةِ وَنَجْمٍ وَنَارٍ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

١٧ - فَذَكَرَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ جَوَاباً مِنْ جَوَابِ بَعْضِ مَنْ عَبَدَ غَيْرَهُ مِنْ هَذَا الصَّنَفِ، فَحَكَى جَلَّ ثَنَاؤُهُ عَنْهُمْ قَوْلَهُمْ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٨ - وَحَكَى تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿لَا تَذَرْنَّ ءَالِهَتَكَ وَلَا تَذَرْنَّ وَدًّا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾<sup>(٣)</sup> وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا<sup>(٤)</sup>.

١٩ - وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِذْ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾<sup>(٥)</sup> إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَتَّابِتْ لِيْمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا<sup>(٦)</sup>.

٢٠ - وَقَالَ: ﴿وَأَنقُلْ عَلَيْهِمْ بَنَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٧)</sup> إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ<sup>(٨)</sup> قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُهَا عَنْكُمُوبِينَ<sup>(٩)</sup> قَالِ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ<sup>(١٠)</sup> أَوْ يَبْصُرُونَ<sup>(١١)</sup> أَوْ يُغْنُونَكَ<sup>(١٢)</sup>.

٢١ - وَقَالَ فِي جَمَاعَتِهِمْ، يُذَكِّرُهُمْ مِنْ نِعَمِهِ، وَيُخْبِرُهُمْ ضَلَالَتَهُمْ عَامَّةً، وَمَنْهُ عَلَى مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ: ﴿وَاذْكُرُوا يَصْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(١٣)</sup>.

٢٢ - قَالَ: فَكَانُوا قَبْلَ انْقِاذِهِمْ إِيَّاهُمْ<sup>(١٤)</sup> بِمُحَمَّدٍ ﷺ: أَهْلَ كُفْرٍ فِي تَفَرُّقِهِمْ وَاجْتِمَاعِهِمْ، يَجْمَعُهُمْ أَعْظَمُ الْأُمُور: الْكُفْرُ بِاللَّهِ، وَابْتِدَاعُ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ. تَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوءًا كَبِيرًا، لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَسُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ، رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَخَالِقُهُ.

٢٣ - مَنْ حَيٍّ مِنْهُمْ فَكَمَا وَصَفَ<sup>(١٥)</sup> حَالَهُ حَيًّا: عَامِلًا قَائِلًا بِسَخَطِ رَبِّهِ، مُزْدَادًا مِنْ مَعْصِيَتِهِ.

(١) كَالْمَاءِ وَالْجَنِّ وَالشَّمْسِ وَالنُّورِ وَالظُّلْمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ كَثِيرٌ، وَقَدْ بَيَّنَّ قِسْمًا كَبِيرًا مِنْ هَذِهِ الْمَعْبُودَاتِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي كِتَابِهِ - الْقِيمَ - إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ مِنْ مَصَائِدِ الشَّيْطَانِ ٢٧١/٢ فَمَا بَعْدَهَا، فَانْظُرْهُ لِلْفَائِدَةِ.

(٢) سُورَةُ الزَّخْرَفِ، الْآيَةُ: ٢٣.

(٣) سُورَةُ نُوحٍ، الْآيَتَانِ: ٢٣ - ٢٤.

(٤) سُورَةُ مَرْيَمَ، الْآيَتَانِ: ٤١ - ٤٢.

(٥) سُورَةُ الشُّعَرَاءِ، الْآيَاتِ: ٦٩ - ٧٣.

(٦) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: ١٠٣.

(٧) أَيِ: انْقَاضِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ.

(٨) أَيِ: اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

٢٤ - وَمَنْ مَاتَ فَكَمَا وَصَفَ قَوْلَهُ وَعَمَلَهُ : صَارَ إِلَى عَذَابِهِ .

٢٥ - فَلَمَّا بَلَغَ الْكِتَابَ أَجَلَهُ ، فَحَقَّ قَضَاءُ اللَّهِ بِإِظْهَارِ دِينِهِ الَّذِي اضْطَافَى ، - بَعْدَ اسْتِغْلَاءِ مَعْصِيَتِهِ الَّتِي لَمْ يَرْضَ - : فَتَحَ أَبْوَابَ سَمَاوَاتِهِ بِرَحْمَتِهِ ، كَمَا لَمْ يَزَلْ يَجْرِي - فِي سَابِقِ عِلْمِهِ عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِ فِي الْقُرُونِ الْخَالِيَةِ - : قَضَاؤُهُ <sup>(١)</sup> .

٢٦ - فَإِنَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ : ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ <sup>(٢)</sup> .

٢٧ - فَكَانَ خَيْرُهُ الْمَصْطَفَى لِرُوحِهِ ، الْمُنْتَخَبُ لِرِسَالَتِهِ ، الْمُفْضَلُ عَلَى جَمِيعِ خَلْقِهِ ، بِفَتْحِ رَحْمَتِهِ ، وَخَتْمِ نُبُوَّتِهِ ، وَأَعَمَّ مَا أُرْسِلَ بِهِ مُرْسَلٌ قَبْلَهُ ، الْمَرْفُوعُ ذِكْرُهُ مَعَ ذِكْرِهِ فِي الْأُولَى ، وَالشَّافِعُ الْمُشْفَعُ فِي الْآخَرَى ، أَفْضَلُ خَلْقِهِ نَفْسًا ، وَأَجْمَعُهُمْ لِكُلِّ خُلُقٍ رَضِيَهُ فِي دِينٍ وَدُنْيَا . وَخَيْرُهُمْ نَسَبًا وَدَارًا - : مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ .

٢٨ - وَعَرَفْنَا وَخَلَقَهُ نِعَمَهُ الْخَاصَّةَ ، الْعَامَّةَ النُّفْعَ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا .

٢٩ - فَقَالَ : ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ <sup>(٣)</sup> .

٣٠ - وَقَالَ : ﴿لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ <sup>(٤)</sup> . وَأُمُّ الْقُرَى : مَكَّةُ وَفِيهَا قَوْمُهُ <sup>(٥)</sup> .

٣١ - وَقَالَ : ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ <sup>(٦)</sup> .

٣٢ - وَقَالَ : ﴿وَأَنْتُمْ لَذِكْرُكُمْ وَلِقَوْمِكُمْ وَسَوْفَ تَسْتَخْلُونَ﴾ <sup>(٧)</sup> .

(١) قضاؤه : فاعل يجري .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢١٣ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٢٨ .

(٤) سورة الشورى ، الآية : ٧ .

(٥) قال ابن الجوزي في زاد المسير ٢٧٣/٧ : ﴿لننذر أم القرى﴾ يعني : مكة ، والمراد أهلها .  
وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ١١٦/٤ : «وسميت مكة أم القرى لأنها أشرف من سائر البلاد ، لأدلة كثيرة مذكورة في مواضعها ، ومن أوجز ذلك وأدله ما قال الإمام أحمد : حدثنا أبو اليمان ، حدثنا شعيب ، عن الزهري ، حدثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن ، قال : إن عبد الله بن عدي الزهري أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو واقف بالحزورة في سوق مكة : والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله ، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت .

هكذا رواية الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث الزهري به ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

وانظر فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني ٥٢٦/٤ .

(٦) سورة الشعراء ، الآية : ٢١٤ .

(٧) سورة الزخرف ، الآية : ٤٤ .

٣٣ - قال الشافعي: أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ<sup>(١)</sup>، عن ابنِ أَبِي نَجِيحٍ<sup>(٢)</sup>، عن مُجَاهِدٍ<sup>(٣)</sup>، في قوله: ﴿وَإِنَّكُمْ لَذِكْرُ لَكُمْ وَلِقَوْمِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> قال: يُقَالُ: مِمَّنِ الرَّجُلُ؟ فيقال: مِنَ الْعَرَبِ، فيقال: مِنْ أَيِّ الْعَرَبِ؟

(١) هو الإمام الكبير، الثقة، الفقيه، الحجة، حافظ عصره سفيان بن عُيَيْنَةَ بن أبي عمران الهلالي الكوفي ثم المكي، أبو محمد. وُلِدَ بالكوفة سنة (١٠٧) هـ، وطلب الحديث وهو حَدَّثَ، ولقي الكبار وحَمَلَ عنهم علماً جَمّاً، وأتقن وجوداً، وجمع وصنف، وعُمِّرَ دهرًا، وازدحم الخلقُ عليه، وانتهى إليه علوُ الإسناد، وزُجِلَ إليه من البلاد، والحق الأحفاد بالأجداد (ت ١٩٨ هـ) وله (٩١) سنة.

ومن كبار مَنْ أخذ عنه: عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، والإمام الشافعي، وعبد الرزاق الصنعاني - صاحب المصنف -، والإمامان يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه - صاحب المسند - وأبو بكر بن أبي شيبه - صاحب المصنف - وغيرهم كثير وكثير. قال الشافعي: لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز. وقال أيضاً: وَجَدْتُ أَحَادِيثَ الْأَحْكَامِ كُلَّهَا عِنْدَ ابْنِ عَيْنَةَ سِوَى سِتَّةِ أَحَادِيثَ، ووجدتها كلها عند مالك سوى ثلاثين حديثاً.

وقال الشافعي أيضاً: ما رأيتُ أحداً فيه آلة العلم ما في سفيان بن عيينة، وما رأيتُ أكفَّ عن الفتيا منه. قال: وما رأيتُ أحداً أحسن تفسيراً للحديث منه.

قال عنه الخطيب:

سيري نجاة وفاقك الله من عطبي	حتى تلاقني بعد البيت سفيانا
شيخ الأنام ومن حلّت مناقبه	لاقي الرجال وحاز العلم أزمانا
حوى بياناً وفهماً عالياً عجباً	إذا يُنصَّ حديثاً نصر برهانا
ترك الكهول جميعاً عند مشهده	مُسْتَنْصِصِينَ وشيخاناً وشباناً

انظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٤ - ٤٧٥، حلية الأولياء ٧/ ٢٧٠، تاريخ بغداد ٩/ ١٧٤، تذكرة الحفاظ ١/ ٢٦٢، شذرات الذهب ١/ ٣٥٤، وتهذيب التهذيب ٤/ ١١٧.

قلت: وما تقدم من كلام الشافعي رحمه الله تعالى في سفيان ومالك يبيّن سبب كثرة الرواية عنهما في هذا الكتاب (الرسالة).

(٢) نَجِيح، بفتح النون وكسر الجيم، على وزن فَعِيل، وهو عبد الله بن أبي نَجِيح، المكي الثقفي مولاهم، أبو يسار، ثقة ربما دَلَسَ، مات سنة (١٣١) هـ أو بعدها، روى له أصحاب الكتب الستة. انظر التقريب (٣٦٦٢) ص ٣٢٦.

(٣) هو الإمام الكبير شيخ القراء والمفسرين مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، روى عن ابن عباس فأكثر، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه. تلا عليه جماعة، منهم: ابن كثير الداري، وأبو عمرو بن العلاء، وابن مُحَيِّص. قال مجاهد: عرضتُ القرآنَ على ابنِ عباس ثلاثين مرة. وقال أيضاً: عرضتُ القرآنَ ثلاث عرضات على ابنِ عباس، أفقّه عند كل آية، أسأله فيم نزلت، وكيف نزلت.

قال سفيان الثوري: خذوا التفسير من أربعة: مجاهد، وسعيد بن جبّير، وعكرمة، والضحاك. قال حُصَيْن: كان مجاهد أعلمهم بالتفسير. وقال قتادة: أعلم من بقي بالحلال والحرام الزهري، وأعلم من بقي بالقرآن مجاهد.

انظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩ - ٤٥٧، حلية الأولياء ٣/ ٢٧٩، وتاريخ الإسلام ٤/ ١٩٠، وتذكرة الحفاظ ١/ ٨٦، والبداية والنهاية ٩/ ٢٢٤، وشذرات الذهب ١/ ١٢٥، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٤٢.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٤٤.

فيقال: من قرئش<sup>(١)</sup>.

٣٤ - قال الشافعي: وما قال مجاهدٌ مِنْ هذا بَيِّنٌ في الآية، مُسْتَعْنَى فيه بالتنزيل عن

التفسير.

٣٥ - فَخَصَّ جُلَّ ثَنَاؤِهِ قَوْمَهُ وَعَشِيرَتَهُ الْأَقْرَبِينَ فِي النَّذَارَةِ<sup>(٢)</sup>، وَعَمَّ الْخَلْقَ بِهَا بَعْدَهُمْ، وَرَفَعَ بِالْقُرْآنِ<sup>(٣)</sup>، ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ خَصَّ قَوْمَهُ بِالنَّذَارَةِ إِذْ بَعَثَهُ، فقال: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) عزاه السيوطي في الدر المنثور في التفسير المأثور ٧٢٥/٥ للشافعي، وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير [٦/٢٥]، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي. وفي آخر الخبر زيادة: فيقال: من أي قرئش؟ فيقال: من بني هاشم.

قال ابن الجوزي في زاد المسير في علم التفسير ٣١٨/٧: ﴿وإنه﴾ يعني القرآن، ﴿لذكر لك﴾ أي: شرف لك بما أعطاك الله، ﴿ولقومك﴾ في قومه ثلاثة أقوال: أحدها: العرب قاطبة. والثاني: قرئش. والثالث: جميع من آمن به.

(٢) النذارة: الإنذار، وهو الإبلاغ، ولا يكون إلا في التخويف، لسان العرب مادة (نذر).

(٣) القرآن، هكذا ضبطت في الأصل، بضم القاف، وفتح الراء، وحذف الهمزة. وقد أبقيناها على ما هي عليه لأن ذلك قراءة متواترة قرأ بها قارئ مكة عبد الله بن كثير المكي، ولأن الإمام الشافعي كان يقرأ بها، حيث إنه مكِّي أخذ القراءة من طريق ابن كثير ورضيها وسار عليها فتناسب، إبقاء هذه الكلمة على الطريقة التي ارتضاها الإمام الشافعي.

قال عبد الفتاح القاضي في كتابه (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، من طريقي الشاطبية والدرة) ص ٤٥: «القرآن: قرأ المكي (يقصد عبد الله بن كثير) بنقل حركة الهمزة إلى الراء، وحذف الهمزة... وكذلك حمزة عند الوقف».

وقد روى الخطيب البغدادي في تاريخه ٦٢/٢ بإسناده عن الشافعي قال: «نا إسماعيل بن قسطنطين، قال: قرأت على شبل، وأخبر شبل أنه قرأ على عبد الله بن كثير، وأخبر عبد الله بن كثير أنه قرأ على مجاهد، وأخبر مجاهد أنه قرأ على ابن عباس، وأخبر ابن عباس أنه قرأ على أبي، وقال ابن عباس: قرأ أبي على النبي ﷺ».

قال الشافعي: وقرأت على إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول: (القرآن): اسم، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من (قرأت)، ولو أخذ من (قرأت) لكان كل ما قرئ قرآنًا، ولكنه اسم للقرآن، مثل التوراة والإنجيل، يهمز (قرأت) ولا يهمز (القرآن). وإذا قرأت القرآن: - يهمز (قرأت) ولا يهمز (القرآن) -.

وذكر هذا باختصار الحافظ ابن حجر - بسنده إلى الخطيب - في توالي التأسيس ص ٤٢ ثم قال: «هذا حديث حسن متصل الإسناد بأئمة الحديث».

وانظر طبقات القراء لابن الجوزي ١٦٦/١.

وذكر ابن منظور في مادة (قرأ) من لسان العرب نحو ما تقدم عن الشافعي ثم قال: «وقال أبو بكر بن مجاهد المقرئ: كان أبو عمرو بن العلاء لا يهمز (القرآن)، وكان يقرؤه كما روي عن ابن كثير». وانظر تعليقه أحمد شاکر على هذه المسألة، وقد نقلنا أهم ما ذكره.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٢١٤.

[١] ٣٦ - وزعم بعض أهل العلم بالقرآن أن رسول الله قال: «يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ! إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي أَنْ أُذِيرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ، وَأَتُنْمَّ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبُونَ»<sup>(١)</sup>.

٣٧ - قال الشافعي: أخبرنا ابنُ عُيينة عن ابن أبي نَجِيج عن مجاهد في قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾<sup>(٢)</sup> قال: لا أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتَ مَعِيَ: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسولُ الله<sup>(٣)</sup>.

٣٨ - يعني، والله أعلم: ذُكِرَهُ عند الإيمان بالله والأذان، ويحتمل ذُكِرَهُ عند تلاوة الكتاب، وعند العمل بالطاعة، والوقوف عن المعصية.

(١) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، ويبدو أن الإمام الشافعي عالمٌ بذلك، ولذا صدر كلامه بقوله: وزعم بعض أهل العلم بالقرآن... يقصد المفسرين، فإنه انتشر عندهم كما انتشر عند غيرهم من الفقهاء واللغويين بعض الأحاديث التي لا أصل لها في كتب السنة ودواوينها.

ولكن ورد في الصحيحين وغيرهما ما يؤيد هذا المعنى. فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ حين أنزل عليه ﴿وَأَذِيرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾: يا معشر قريش - أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مَنَافٍ لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفية عمة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت رسول الله سألني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً.

رواه البخاري في كتاب الوصايا، باب (١١) هل يدخل النساء والولد في الأقارب، حديث رقم (٢٧٥٣)، واللفظ له، وفي كتاب المناقب، باب (١٣) من انتسب إلى آباءه في الإسلام والجاهلية، حديث رقم (٣٥٢٧) بنحوه، وفي كتاب التفسير، تفسير سورة الشعراء، باب (٢) قوله تعالى: ﴿وَأَذِيرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، حديث رقم (٤٧٧١). ومسلم في كتاب الإيمان، باب (٨٩) في قوله تعالى: ﴿وَأَذِيرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، حديث رقم (٢٠٤)، والترمذي في كتاب التفسير، تفسير سورة الشعراء، حديث رقم (٣١٨٤ - ٣١٨٥) بآتم منه، والنسائي في كتاب الوصايا، باب (٦) إذا أوصى لعشيرته الأقربين، حديث رقم (٣٦٤٤ - ٤٦٤٧)، والدارمي في كتاب الرقاق، باب (٢٣) ﴿وَأَذِيرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، حديث رقم (٢٧٣٢)، وأحمد في المسند ٢/٣٣٩ و٣٦٠ و٥١٩، والبيهقي في سننه الكبرى ٦/٢٨٠، وابن حبان في صحيحه (٦٤٦) و (٦٥٤٩)، وفي الباب عن ابن عباس، رواه البخاري (١٣٩٤) (٣٥٢٥) (٤٧٧٠) (٤٧٧١) وفي مواضع أخرى، ومسلم (٢٠٨)، والترمذي (٣٣٦٣)، والبيهقي ٢/١٨٢، وابن حبان (٦٥٥٠)، وعن عائشة عند مسلم (٢٠٥)، والترمذي (٣١٨٤)، والنسائي ٦/٢٥٠، والبيهقي ٦/٢٨٠ - ٢٨١، وعن الأشعري، عند الترمذي (٣١٨٦)، وابن حبان (٦٥٥١).

(٢) سورة الشرح، الآية: ٤.

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور ٦/٦١٥ للشافعي في الرسالة - وهو النص المخروج -، وعبد الرزاق، والفريابي، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن جرير [١٥٠/٣٠ - ١٥١]، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في الدلائل.

قلت: وقد ورد هذا التفسير وهذا المعنى عن غير واحد:

- عن ابن عباس، أخرجه ابن عساكر. وعن قتادة: أخرجه عبد بن حميد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، والبيهقي في الدلائل. وعن محمد بن كعب: أخرجه سعيد بن منصور، وابن عساكر، وابن المنذر. وعن الضحاك: أخرجه عبد بن حميد. وعن الحسن البصري: أخرجه ابن عساكر والبيهقي في سننه. (انظر الدر المنثور ٦/٦١٥ - ٦١٦).



٣٩ - فَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا كُلَّمَا ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ، وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ. وَصَلَّى عَلَيْهِ فِي الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، أَفْضَلَ وَأَكْثَرَ وَأَزْكَى مَا صَلَّى عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ. وَزَكَّانَا وَإِبَّاكُم بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، أَفْضَلَ مَا زَكَّى أَحَدًا مِنْ أُمَّتِهِ بِصَلَاتِهِ عَلَيْهِ. وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ. وَجَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزَى مُرْسَلًا عَنْ مَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ أَتَقَدَّنَا بِهِ مِنَ الْهَلَكَةِ، وَجَعَلَنَا فِي خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ، دَائِنِينَ بِدِينِهِ الَّذِي ارْتَضَى، وَاصْطَفَى بِهِ مَلَائِكَتَهُ وَمَنْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنْ خَلْقِهِ. فَلَمْ تُنْسِ بِنَا نِعْمَةً ظَهَرَتْ وَلَا بَطُنَتْ، نَلْنَا بِهَا حَقًّا فِي دِينٍ وَدُنْيَا، أَوْ دُفِعَ بِهَا عَنَّا مَكْرُوهٌ فِيهِمَا وَفِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا: إِلَّا مُحَمَّدٌ ﷺ سَبَبُهَا الْقَائِدُ إِلَى خَيْرِهَا، وَالْهَادِي إِلَى رُشْدِهَا، الدَّائِدُ عَنِ الْهَلَكَةِ وَمَوَارِدِ السُّوءِ فِي خِلَافِ الرُّشْدِ، الْمُتَّبِعُ لِلْأَسْبَابِ الَّتِي تُورِدُ الْهَلَكَةَ، الْقَائِمُ بِالنَّصِيحَةِ فِي الْإِرْشَادِ وَالْإِنذَارِ فِيهَا. فَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّى عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّهُ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

٤٠ - وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ فَقَالَ: ﴿وَأَنْتُمْ لَكُنْتُمْ عَزِيزٌ ۝ لَا يَأْتِيهِ الْبَطُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝﴾ (١) فَتَقَلَّبَهُمْ مِنَ الْكُفْرِ وَالْعَمَى، إِلَى الضُّيَاءِ وَالْهُدَى. وَبَيَّنَّ فِيهِ مَا أَحَلَّ: مَتَى بِالتَّوَسُّعَةِ عَلَى خَلْقِهِ، وَمَا حَرَّمَ: لِمَا هُوَ أَغْلَمَ بِهِ مِنْ خَطَرِهِمْ فِي الْكَفِّ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى. وَأَبْتَلَى طَاعَتَهُمْ بِأَنْ تَعَبَّدَهُمْ بِقَوْلٍ وَعَمَلٍ (٢)، وَإِمْسَاكِ عَنْ مُحَارَمَةِ حِمَاةِ مَوَاهِبِهَا، وَأَثَابَهُمْ عَلَى طَاعَتِهِ مِنَ الْخُلُودِ فِي جَنَّتِهِ، وَالنَّجَاةِ مِنْ نَقْمَتِهِ: مَا عَظُمَتْ بِهِ نِعْمَتُهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

٤١ - وَأَغْلَمَهُمْ مَا أَوْجَبَ عَلَى أَهْلِ مَعْصِيَتِهِ مِنْ خِلَافِ مَا أَوْجَبَ لِأَهْلِ طَاعَتِهِ.

٤٢ - وَوَعَظَهُمْ بِالْأَخْبَارِ عَمَّنْ كَانَ قَبْلَهُمْ، مِمَّنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا، وَأَطْوَلَ أَعْمَارًا، وَأَحْمَدَ آثَارًا. فَاسْتَمْتَعُوا بِخِلَافِهِمْ (٣) فِي حَيَاةِ دُنْيَاهُمْ، فَأَذَاقَهُمْ عِنْدَ نَزُولِ قَضَائِهِ مَنَآيَاهُمْ دُونَ أَمَالِهِمْ، وَنَزَلَتْ بِهِمْ عَقُوبَتُهُ عِنْدَ انْقِضَاءِ أَجَالِهِمْ، لِيُغْتَبَرُوا فِي أَنْفِ الْأَوَانِ (٤)، وَيَتَفَهَّمُوا بِجَلِيَّةِ التَّنْبِيَانِ، وَيَتَنَبَّهُوا قَبْلَ زَيْنِ الْغَفْلَةِ (٥)، وَيَعْمَلُوا قَبْلَ انْقِطَاعِ الْمُدَّةِ، حِينَ لَا يُغْتَبَرُ مُذْنِبٌ (٦)، وَلَا تُؤْخَذُ فِدْيَةٌ، ﴿تَجِدُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْتَضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا

(١) سورة فصلت، الآية: ٤١ - ٤٢.

(٢) أي اختبر طاعتهم بأن أمرهم بالعبادة وطلب منهم الإيمان وهو القول والعمل. وهذا رأي الشافعي رحمه الله أن الإيمان هو تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان. وهذا قول مالك وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة رحمهم الله وأهل الظاهر، وقال أبو حنيفة وأبو منصور الماتريدي والطحاوي: الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان. (انظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٣).

(٣) الخلاق: الحظ والنصيب من الخير، وقيل: ما قُدر للإنسان، أي ما قدر له من خير.

(٤) الأنف: الحديث المستأنف، أي فيما يستقبل من الأوان. وأنفة الشيء: ابتداءه. (اللسان، مادة أنف).

(٥) الرين: الطبع والتغطية، وكل ما غطى الشيء فقد ران عليه (اللسان، مادة رين).

(٦) أي لا يعتذر عذراً يقبل منه.

٤٣ - فكلُّ ما أنزل في كتابه - جلّ ثناؤه - رحمةٌ وحجةٌ، عِلْمُهُ مَنْ عِلْمُهُ، وَجِهَلُهُ مَنْ جِهَلُهُ، لا يَعْلَمُ مَنْ جِهَلُهُ، ولا يَجْهَلُ مَنْ عِلْمُهُ.

٤٤ - وَالنَّاسُ فِي الْعِلْمِ طَبَقَاتٌ، مَوْقِعُهُمْ مِنَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ دَرَجَاتِهِمْ فِي الْعِلْمِ بِهِ.

٤٥ - فَحَقُّ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ:

بلوغُ غَايَةِ جُهِدِهِمْ فِي الْاِسْتِكْثَارِ مِنْ عِلْمِهِ.

والصَبْرُ عَلَى كُلِّ عَارِضٍ دُونَ طَلَبِهِ.

وَإِخْلَاصُ النِّيَّةِ لِلَّهِ فِي اسْتِدْرَاكِ عِلْمِهِ: نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا.

وَالرَّغْبَةُ إِلَى اللَّهِ فِي الْعَوْنِ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ خَيْرٌ إِلَّا بِعَوْنِهِ<sup>(٢)</sup>.

٤٦ - فَإِنَّ مِنْ أَدْرَكَ عِلْمَ أَحْكَامِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ نَصًّا وَاسْتِدْلَالًا، وَوَفَّقَهُ اللَّهُ لِلْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِمَا عِلِمَ مِنْهُ: فَازَ بِالْفُضِيلَةِ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَانْتَفَتَ عَنْهُ الرَّيْبُ، وَنَوَّرَتْ فِي قَلْبِهِ الْحِكْمَةُ، وَاسْتَوْجَبَ فِي الدِّينِ مَوْضِعَ الْإِمَامَةِ.

٤٧ - فَنَسَأَلُ اللَّهَ الْمُبْتَدِئَ لَنَا بِنِعَمِهِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا، الْمُدِيمَهَا عَلَيْنَا، مَعَ تَقْصِيرِنَا فِي الْإِتْيَانِ عَلَى مَا أُوجِبَ بِهِ مِنْ شُكْرِهِ بِهَا، الْجَاعِلُنَا فِي خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ: أَنْ يَرْزُقَنَا فَهْمًا فِي كِتَابِهِ، ثُمَّ سُنَّةً نَبِيهِ، وَقَوْلًا وَعَمَلًا يُؤَدِّي بِهِ عَنَّا حَقَّهُ، وَيُوجِبَ لَنَا نَافِلَةً مَزِيدَهُ.

٤٨ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَلَيْسَتْ تَنْزِيلُ بِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ دِينِ اللَّهِ نَازِلَةً إِلَّا وَفِي كِتَابِ اللَّهِ الدَّلِيلُ عَلَى سَبِيلِ الْهُدَى فِيهَا.

٤٩ - قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾<sup>(٣)</sup>.

٥٠ - وَقَالَ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَفْكُرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

٥١ - وَقَالَ: ﴿وَرَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٠، وأول الآية ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ﴾.

(٢) للشافعي رحمه الله تعالى بيتان مشهوران في طلب العلم، قال فيهما:

أخي لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسِتَةٍ      سَأْبِكَ عَنْ تَأْوِيلِهَا بِبَيَانٍ  
ذِكَاةً، وَحِرْصَ، وَاجْتِهَادَ، وَبُلْغَةً،      وصحبةً أستاذ، وطولَ زمانٍ

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ١.

(٤) سورة النحل، الآية: ٤٤.

(٥) سورة النحل، الآية: ٨٩.

٥٢ - وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (١).

## باب كَيْفَ الْبَيَانُ (٢)؟

٥٣ - قال الشافعي: والبيان اسم جامع لِمَعَانِي مجتمعة الأصول، مُتَشَعِّبَةُ الفروع (٣):

٥٤ - فأقل ما في تلك المعاني المجتمعة المُتَشَعِّبَةُ أنها بيان لمن خُوطِبَ بِهَا مِمَّنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِ، متقاربة الاستواء عنده، وإن كان بعضها أشد تأكيداً بَيَانٍ من بعض. ومُخْتَلِفَةٌ عِنْدَ مَنْ يَجْهَلُ لِسَانَ الْعَرَبِ.

٥٥ - قال الشافعي: فَجَمَاعُ ما أَبَانَ الله لخلقه في كتابه، مما تَعَبَّدَهُمْ بِهِ، لِمَا مَضَى مِنْ حُكْمِهِ جُلُّ ثَنَائِهِ -: مِنْ وَجْهِ:

٥٦ - فمنها: ما أَبَانَهُ لخلقه نَصًّا. مثلُ جَمَلِ فرائضه، في أن عليهم صلاةً وزكاةً وحجاً وصوماً، وأنه حَرَّمَ الفواحشَ ما ظهر منها وما بطن، ونَصَّ الزنا (٤) والخمرَ وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وَبَيَّنَ لَهُمْ كَيْفَ قَرَضَ الْوُضُوءَ، مع غير ذلك مما بَيَّنَّ نَصًّا.

(١) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٢) انظر مباحث البيان في: أصول السرخسي ٢/٢٦، وكشف الأسرار للنسفي ٢/١٠٩، والمحصول للرازي ١/٤٦١، وكتاب التلخيص في أصول الفقه للجويني ٢/٨٤٦، والبرهان في أصول الفقه للجويني ١/١٥٩، وتيسير التحرير ٣/١٧١، والتقرير والتحبير ٣/٣٥، والمستصفي للغزالي ١/٣٤٥، وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢/٤٢، وشرح التلويح على التوضيح ٢/١٧، والإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٣/٢٤، وكشف الأسرار للنسفي ٣/٢١١، والمعتمد للبصري ١/٢٩٢، واللمع للشيرازي ص ٥٢، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١٤٠، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ١٤٧، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري ١/٧٧، والبحر المحيط للزركشي ٣/٤٨٠، والفصول في الأصول ٦/٢.

(٣) عرّف الجويني في البرهان البيان بقوله: «البيان هو الدليل. ثم الدليل ينقسم إلى العقلي والسمعي» (١/١٦٠). وعرّفه البصري في المعتمد بقوله: «أما البيان فإنه يكون عاماً ويكون خاصاً. أما العام فهو الدلالة. تقول: بين لي فلان كذا وكذا بياناً حسناً واضحاً. فتوصف دلالاته وكشفه بأنه بيان» (١/٢٩٣). وقد رد الجصاص على تعريف الشافعي للبيان فقال: «وهذه الجملة التي ذكرها فيها خلل من وجوه: أحدها: أن ما حد به البيان وقصر به إلى صفته لم يبين به ماهية البيان ولا صفته لأنه ذكر جملة مجهولة، فكان بمنزلة من قال البيان اسم يشتمل على أشياء ثم لا يبين تلك الأشياء ما هي... والذي اقتضاه كلامه أن يقول: المعاني المجتمعة الأصول كذا والمتشعبة الفروع كذا حتى يكون قد أفادنا شيئاً ثم أفاض في نقص تعريف البيان عند الإمام الشافعي فليراجع (الفصول في الأصول ١١/٢ - ١٣).

(٤) أي: النص الوارد في تحريم الزنا واضح يبين لا يحتاج إلى استنباط ولا تأويل ومثله الخمر ونحوه.

٥٧ - ومنه: ما أَحْكَمَ قَرْضَهُ بكتابه، وَبَيَّنَ كَيْفَ هُوَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ. مثل: عدد الصلاة، والزكاة ووقتها، وغير ذلك من فرائضه التي أُنْزِلَ فِي<sup>(١)</sup> كتابه<sup>(٢)</sup>.

٥٨ - ومنه: مَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا لَيْسَ لِلَّهِ فِيهِ نَصٌّ حَكَمٌ، وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ طَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ وَالْإِنْتِهَاءَ إِلَى حُكْمِهِ<sup>(٣)</sup>. فَمَنْ قَبِلَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَبِرْضِ اللَّهِ قَبِلَ.

٥٩ - ومنه: مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ الْاجْتِهَادَ فِي طَلَبِهِ، وَابْتَلَى طَاعَتَهُمْ فِي الْاجْتِهَادِ، كَمَا ابْتَلَى طَاعَتَهُمْ فِي غَيْرِهِ مِمَّا قَرَضَ عَلَيْهِمْ.

٦٠ - فَإِنَّهُ يَقُولُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّادِقِينَ وَنَبْلُوَ أَخْبَارَكُمْ﴾ (٢١) (٤).

٦١ - وَقَالَ: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (٥).

٦٢ - وَقَالَ: ﴿عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَهْلِكَ عِذُّكُمْ وَتَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (٦).

٦٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَوَجَّهَهُمْ بِالْقِبْلَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَقَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿قَدْ رَأَيْتُ نَقْلَبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنَوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (٧).

٦٤ - وَقَالَ: ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلًا وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ (٨).

٦٥ - فَذَلَّلَهُمْ جَلِ ثَنَاوَهُ إِذَا غَابُوا عَنْ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى صَوَابِ الْاجْتِهَادِ، مِمَّا قَرَضَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، بِالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَ فِيهِمْ، الْمُمَيِّزَةَ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ وَأَضْدَادِهَا، وَالْعَلَامَاتِ الَّتِي نَصَّبَ لَهُمْ دُونَ عَيْنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي أَمَرَهُمْ بِالتَّوَجُّهِ شَطْرَهُ.

(١) فِي الْأَصْلِ «مَنْ» وَالْمُثَبِّتُ كَمَا فِي بَقِيَةِ النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ.

(٢) يَعْنِي: الصَّلَاةَ مَثَلًا وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ مَجْمُوعَةً، لَا يَدْرِي كَمْ صَلَاةٍ يَجِبُ فِي الْيَوْمِ، وَكَمْ رَكْعَةٍ فِي كُلِّ صَلَاةٍ، فَهَذَا بَيَّنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْلًا وَفِعْلًا، وَمِثْلُ ذَلِكَ الزَّكَاةُ، وَذَلِكَ بَيَانُ الْأَنْصِبَةِ، وَمَا يَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ الْخ.

(٣) مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرُّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء/٥٩]، وَأَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَطْعِ الرُّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء/٨٠].

(٤) سُورَةُ مُحَمَّدٍ، الْآيَةُ: ٣١.

(٥) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، الْآيَةُ: ١٥٤.

(٦) سُورَةُ الْأَعْرَافِ، الْآيَةُ: ١٢٩.

(٧) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: ١٤٤.

(٨) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، الْآيَةُ: ١٥٠.

٦٦ - فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال: ﴿وَعَلَّمَكُمُ الرَّسُولُ كَيْفَ يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

٦٧ - فكانت العلامات جبالاً وليلاً ونهاراً، فيها أرواح<sup>(٣)</sup> معروفة الأسماء، وإن كانت مُخْتَلِفَةً الْمَهَابِ. وشمسٌ وقمرٌ ونجومٌ، معروفة المَطَالِعِ والمَغَارِبِ والمَوَاضِعِ مِنَ الْقَلَكِ.

٦٨ - ففَرَضَ عَلَيْهِمُ الاجْتِهَادَ بِالتَّوَجُّهِ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، مِمَّا دَلَّهْمُ عَلَيْهِ مِمَّا وَصَفْتُ، فكانوا ما كانوا مجتهدين غير مُزَابِلِينَ<sup>(٤)</sup> أمره جلُّ ثناؤه. ولم يَجْعَلْ لَهُمْ إِذَا غَاب عَنْهُمْ عَيْنُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ يُصَلُّوا حَيْثُ شَاؤُوا<sup>(٥)</sup>.

٦٩ - وكذلك أَخْبَرَهُمْ عَنْ قَضَائِهِ فقال: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾<sup>(٦)</sup>، والسُدَى: الذي لَا يُؤْمَرُ وَلَا يُنْهَى<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٧.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٦.

(٣) الأرواح: جمع ريح. قال الجوهري: الريح واحدة الرياح والأرياح، وقد تجمع على أرواح.

(٤) أي: غير مجانبين مُعَاكِسِينَ لِأَمْرِهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا مُتَقَادِينَ لِمَا يَأْمُرُهُمْ بِهِ.

(٥) هذه مسألة تابعة لمسائل الاجتهاد وحكم الاجتهاد، وقد اختلف الأصوليون في حكم الاجتهاد وهل كل مجتهد مصيب على أقوال تلخصها فيما يلي:

• يتبين من قول الإمام الشافعي في هذا الموضع أن رأيه: كل مجتهد في الفروع مصيب في اجتهاده، وفي حكمه الذي أداه إليه اجتهاده، ويظهر أيضاً ضرورة الأخذ بالآمارات، وهذا قول أبو الهذيل وحكي عن أبي حنيفة.

• قول الأصم وابن علية وبشر المريسي: إن المحقق من المجتهدين واحد ومن عداه مخطئ في اجتهاده وفيما أداه إليه اجتهاده، وقالوا إن على الحق دليلاً يعلم به المستدل أنه قد وصل إلى الحق، ويجب نقض الحكم بما خالف الحق.

وأصحاب القول الأول اختلفوا، فمن قائل أن المجتهد غير مكلف بإصابة الحكم لخفاؤه وغموضه وإنما هو مكلف بما غلب على ظنه، فهو وإن أخطأ على تقدير عدم إصابته لكنه معذور مأجور، وهو منسوب إلى الشافعي رضي الله عنه. ومن قائل: إنه مأمور بطلبه ومكلف بإصابته أولاً، فإن أخطأه وغلب على ظنه شيء آخر فهناك تغير التكليف، ويصير مأموراً بالعمل بمقتضى ظنه ولا يائمه. (انظر تفسير المسألة في: الإبهاج في شرح المنهاج ٢٥٩/٣ - ٢٦١، والمعتمد للبصري ٣٧٠/٢ - ٣٧٣، ونهاية السؤل شرح منهج الوصول للأسنوي ٥٦٢/٤ - ٥٦٥، وكتاب التلخيص في أصول الفقه ٣٣٦/٣ - ٣٤١، والمحصل في علم أصول الفقه للرازي ٥٠٣/٢ - ٥٠٧).

(٦) سورة القيامة، الآية: ٣٦.

(٧) نقل الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤/٨٢ عن الشافعي ومجاهد وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن السدى: لا يؤمر ولا ينهى. ونقل عن السدى: أنها لا يُبْعَثُ.

ثم قال: «والظاهر أن الآية تعم الحالين، أي: ليس يترك في هذه الدنيا مهملاً لا يؤمر ولا ينهى، ولا يترك في قبره سدى لا يُبْعَثُ؛ بل هو مأمور منه في الدنيا، محشور إلى الله في الدار الآخرة».

٧٠ - وهذا يدلُّ على أنه ليس لأحدٍ دُونَ رسولِ اللَّهِ أن يقولَ إلَّا بالاستدلالِ، بما وَصَفْتُ في هذا وفي العَدَلِ وفي جَزَاءِ الصَّيِّدِ، ولا يقولُ بما اسْتَحْسَنَ، فإنَّ القولَ بما اسْتَحْسَنَ شَيْءٌ يُحْدِثُهُ لَا عَلَى مِثَالِ سَبَقٍ<sup>(١)</sup>.

٧١ - فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُشْهِدُوا دَوْنِي عَدْلٍ، والعَدْلُ: أن يعملَ بطاعةِ الله<sup>(٢)</sup>، فكانَ لهم السَّبِيلُ إلى علمِ العَدْلِ والذي يخالفه.

٧٢ - وقد وُضِعَ هذا في مَوْضِعِهِ، وقد وَضَعْتُ جُمْلًا مِنْهُ، رَجَوْتُ أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَا وَرَاءَهَا، مِمَّا فِي مِثْلِ مَعْنَاهَا.

## باب

### البيان الأوَّل<sup>(٣)</sup>

٧٣ - قال الله تبارك وتعالى في الْمُتَمَتِّعِ: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلًا حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٤)</sup>.

٧٤ - فكانَ بَيِّنًا عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بهذه الآية أَنَّ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ وَالسَّبْعِ فِي الْمَرْجِعِ: عشرةُ أَيَّامٍ كَامِلَةٌ.

٧٥ - قال الله: (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) فَاحْتَمَلْتُ أَنْ تَكُونَ زِيَادَةٌ فِي التَّبْيِينِ، واحتمَلْتُ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ ثَلَاثَةً إِذَا جُمِعَتْ إِلَى سَبْعٍ كَانَتْ عَشْرَةً كَامِلَةً.

٧٦ - وقال الله: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنٍ مِيقَتٍ رَبِّهِ أَزْبَعِيكَ لَيْلَةً﴾<sup>(٥)</sup>.

٧٧ - فكانَ بَيِّنًا عِنْدَ مَنْ خُوطِبَ بهذه الآية أَنَّ ثَلَاثِينَ وَعَشْرًا أَرْبَعُونَ لَيْلَةً.

(١) سنأتي على تحقيق رأي الشافعي في الإستحسان عند الفقرة رقم ١٤٥٦ وما بعدها. علماً أن للإمام الشافعي كتاباً يسمى: «كتاب إبطال الإستحسان» وهو موجود في آخر كتاب الأم فليُنظر.

(٢) العَدْلُ والعَدَالَةُ - لغة -: لفظ يقتضي معنى المساواة، والعَدْلُ والعَدْلُ يتقاربان، لكن العَدْلُ يُستعمل فيما يُدرك بالبصيرة كالأحكام، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة/ ٩٥]، والعَدْلُ والعَدِيلُ فيما يُدرك بالحواسة كالموزونات والمعدودات والمكيلات. (انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ٥٥١ - ٥٥٣، والنهاية في غريب الحديث ٣/ ١٩٠).

(٣) هو بيان لمن خُوطِبَ بها ممن نزل القرآن بلسانه متقاربة الإستواء عنده، وهو موافق لما ذكره الإمام في الفقرة رقم ٥٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٤٢.

٧٨ - وقوله: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ يَحْتَمِلُ مَا اخْتَمَلَتْ الْآيَةُ تَبْلَاهَا: مِنْ أَنْ تَكُونَ إِذَا جُمِعَتْ ثَلَاثُونَ إِلَى عَشْرِ كَانَتْ أَرْبَعِينَ، وَأَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ.

٧٩ - وقال الله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَنَفُّونَ ﴿١٧٢﴾ أَيَّامًا مَعْدُودَةً مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١﴾﴾.

٨٠ - وقال: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ مَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿٢﴾﴾.

٨١ - فافترض عليهم الصوم، ثم بين أنه شهر، والشهر عندهم ما بين الهلالين، وقد يكون ثلاثين وتسعاً وعشرين.

٨٢ - فكانت الدلالة في هذا كالدلالة [في الآيتين، وكان] في الآيتين قبله: في أن جماعه<sup>(٣)</sup> «زيادةُ تبين جماع العدد».

٨٣ - وأشبهه الأمور بزيادة تبين جُمْلَةِ الْعِدَّةِ فِي السَّبْعِ وَالثَلَاثِ، وَفِي الثَّلَاثِينَ وَالْعَشْرِ -: أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً فِي التَّبْيِينِ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ هَذَيْنِ الْعَدَدَيْنِ وَجَمَاعَهُ، كَمَا لَمْ يَزَالُوا يَعْرِفُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ.

## باب

### البيان الثاني<sup>(٤)</sup>

٨٤ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴿٥﴾﴾.

٨٥ - وقال: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ ﴿٦﴾﴾.

٨٦ - فَأَتَى كِتَابُ اللَّهِ عَلَى الْبَيَانِ فِي الْوُضُوءِ دُونَ الْاسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ، وَفِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ.

(١) سورة البقرة، الآيات: ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٣) في المطبوعة: في ابن جماعة، وهو خطأ مطبعي.

(٤) هذا النوع الثاني، وهو ما أبانه لخلقه نصاً وهو موافق لما ذكره في الفقرة رقم ٥٦.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٦) سورة النساء، الآية: ٤٣.

٨٧ - ثم كان أقلّ غَسَلِ الوجه والأعضاء مَرَّةً مَرَّةً<sup>(١)</sup>، واحْتَمَلَ ما هو أكثرُ منها<sup>(٢)</sup>، فبيَّن رسولُ الله الوضوءَ مَرَّةً، وتوضأُ ثلاثاً<sup>(٣)</sup>، ودَلَّ على أنَّ أقلَّ غَسَلِ الأعضاء يُجْزِي، وأن أقلَّ عددٍ

(١) وذلك كما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ توضأ مرة مَرَّةً، وجمع بين المضمضة والاستنشاق. رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (٢٢) الوضوء مرة مَرَّةً، حديث رقم (١٥٧)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، حديث رقم (١٣٨)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب (٣٢) ما جاء في الوضوء مَرَّةً مَرَّةً، حديث رقم (٤٢) بنحوه، والنسائي في كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين ١/٧٣، والدارمي في كتاب الطهارة، باب (٢٩) الوضوء مَرَّةً مَرَّةً، حديث رقم (٦٩٧)، وأحمد في المسند ١/٢٦٨، وعبد الرزاق الصنعاني في مصنفه برقم (١٢٦ - ١٢٧)، والحاكم في المستدرک ١/١٤٧ و١٥٠ و١٥١، والبيهقي في سننه الكبرى ١/٥٠ و٥٣ و٧٢ و٧٣، وفي المعرفة ١/٢٢٠ و٢٢٥، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٧١)، وابن حبان في صحيحه (١٠٧٥) وبنحوه في أماكن أخرى.

(٢) كالمرتين والثلاث. أما الوضوء مرتين فقد ذكر عبد الله بن زيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين. رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (٢٣) الوضوء مرتين مرتين، حديث رقم (١٥٨). وورد هذا الحديث أيضاً من طريق أبي هريرة: رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء مرتين، حديث رقم (١٣٦)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب (٣٣) ما جاء في الوضوء مرتين مرتين، حديث رقم (٤٣)، وابن أبي شيبة في مصنفه ١/١١، والحاكم في المستدرک ١/١٥٠، والبيهقي في سننه الكبرى ١/٧٩، وابن حبان في صحيحه (١٠٩٤) ٣/٣٧٣ - ٣٧٤. قال الترمذي: «هذا إسناد حسن». وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وقال عنه الحافظ ابن حجر في الفتح ١/٢٥٩: «شاهد قوي». أي لحديث عبد الله بن زيد. فائدة: قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/٢٥٩ عن حديث عبد الله بن زيد السابق الذكر - أقصد رواية الإمام البخاري -: «وحديثه هذا مختصر من حديث مشهور في صفة وضوء النبي ﷺ كما سيأتي بعد من حديث مالك وغيره، لكن ليس فيه الغسل مرتين إلا في اليدين إلى المرفقين. لا يقصد الحافظ ابن حجر ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عبد الله بن زيد أنه دعا بماء فأفرغ على يديه، فغسل مرتين، ثم مضمض واستنثر ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر: بدأ بمقدم رأسه حتى ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه. (لفظ البخاري: ١٨٥)».

قال للحافظ: نعم روى النسائي من طريق سفيان بن عيينة في حديث عبد الله بن زيد التثنية في اليدين والرجلين ومسح الرأس وتثليث غسل الوجه، لكن في الرواية المذكورة نظر سنشير إليه بعد إن شاء الله تعالى. وعلى هذا فحق حديث عبد الله بن زيد أن يُؤَبَّ له غسل بعض الأعضاء مَرَّةً وبعضها مرتين وبعضها ثلاثاً. وقد روى أبو داود، والترمذي، وصححه ابن حبان، وابن حبان من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين، وهو شاهد قوي لرواية فُلَيْح هذه - يقصد حديث عبد الله بن زيد: توضأ مرتين مرتين - فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجمل غير حديث مالك المبيّن، لاختلاف مخرجهما، والله أعلم.

تنبيه: أقول: ولعلّه - ولما ذكرنا من كلام الحافظ ابن حجر - لم يذكر الإمام الشافعي الوضوء مرتين وإنما قال: «كان أقلّ غسل الوجه والأعضاء مَرَّةً مَرَّةً، واحتمل ما هو أكثر منها» ولم يذكر التثنية، ثم قال: «بيَّن رسول الله الوضوء مَرَّةً، وتوضأ ثلاثاً». وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على شدة فقه الإمام الشافعي وسعة علمه بالحديث رواية ودراية رحمه الله تعالى.

(٣) ورد وضوء النبي ﷺ ثلاثاً ثلاثاً في أكثر من حديث، منها ما ذكره حُمران أنه رأى عثمان بن عفان رضي الله عنه دعا بإناء فأفرغ على كفيه ثلاث مرار، فغسلهما، ثم أدخل يمينه في الإناء، ثم تمضمض واستنشق =



لَعَسَلْ واحدة. وإذا أجزأت واحدةً فالثلاثُ اختيارٌ<sup>(١)</sup>.

٨٨ - وَذَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ يُعْجِزُ فِي الاستنجاء ثلاثة أحجار<sup>(٢)</sup>، وَدَلَّ النَّبِيُّ عَلَى مَا يَكُونُ

= واستنثر، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ويديه إلى المرفقين ثلاثاً، ثم مسح برأسه، ثم غسل كل رجل ثلاثاً. ثم قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، وَقَالَ: مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غُفِرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (٢٤) الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، حديث رقم (١٥٩)، وباب (٢٨) المضمضة في الوضوء، حديث رقم (١٦٤)، وهو اللفظ المذكور، ومسلم في كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله، حديث رقم (٢٢٦).

(١) أوضح الإمام الشافعي هذه المسألة في كتابه الأم، فأورد حديثين، أحدهما ما فعله النبي ﷺ من الوضوء مرة مرة وهو مروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه والحديث الآخر ما فعله النبي ﷺ من الوضوء ثلاثاً، ثم قال بعده: يرويه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه «سمعت رسول الله ﷺ يقول: من توضأ وضوئي هذا خرجت خطايا من وجهه ويديه ورجليه» ثم قال الإمام الشافعي: «وليس هذا اختلاف، ولكن رسول الله ﷺ إذا توضأ ثلاثاً وتوضأ مرة فالكمال والاختيار ثلاث، وواحدة تجزئ». فأحب للمرء أن يوضئ وجهه ويديه ورجليه ثلاثاً ثلاثاً، ويمسح برأسه ثلاثاً، ويعم بالمسح رأسه، فإن اقتصر في غسل الوجه واليدين والرجلين على واحدة تأتي على جميع ذلك أجزأه، وإن اقتصر في الرأس على مسحة واحدة بما شاء من يديه أجزأه ذلك، وذلك أقل ما يلزمه. وإن وضأ بعض أعضائه مرة وبعضها اثنين وبعضها ثلاثاً أجزأه، لأن واحدة إذا أجزأت في الكل أجزأت في البعض منه... قال: ولا أحب للمتوضئ أن يزيد على ثلاث، وإن زاد لم أكرهه إن شاء الله تعالى... (كتاب الأم ٣١/١ - ٣٢).

(٢) الأحاديث الدالة على هذا المعنى كثيرة، منها:

- حديث عائشة رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلْيَسْتَطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ. رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب (٢١) الاستنجاء بالحجارة، حديث رقم (٤٠)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب (٣٩) الاجتزاء في الاستطابة بالحجارة دون غيرها ٤١/١ - ٤٢، والدارمي في كتاب الطهارة، باب (١١) الاستطابة، حديث رقم (٦٧٠)، وأحمد في المسند ١٠٨/٦، و١٣٣، والدارقطني في سننه ٥٥/١، وقال: «إسناده صحيح».

- حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ مِثْلُ الْوَالِدِ... الحديث، وفيه: وَكَانَ يَأْمُرُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ. رواه أبو داود في كتاب الطهارة، باب (٤) كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، حديث رقم (٨) ٣/١، والنسائي في كتاب الطهارة، باب (٣٥) النهي عن الاستطابة بالروث ٣٨/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب (١٦) الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة، حديث رقم (٣١٣) ١/١١٤، وأحمد في المسند ٢٤٧/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ١٠٢/١ و١١٢، وابن حبان في صحيحه (١٤٣١) ٢٧٩/٤ و (١٤٤٠) ٢٨٨/٤، وهو حديث حسن.

- عن سلمان الفارسي قال: قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءِ، قَالَ: أَجَلْ، لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لَغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ... وفي رواية، قال: وَلَا يَسْتَنْجِيَ أَحَدُكُمْ بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ. رواه مسلم في كتاب الطهارة، باب (١٧) الاستطابة، حديث رقم (٢٦٢) وغيره.

والرواية المذكورة، رواها مسلم، المصدر السابق، حديث الكتاب رقم (٥٨)، وغير ذلك من الأحاديث. انظر نصب الراية كتاب الطهارات، فصل في الاستنجاء.

منه الوضوء<sup>(١)</sup>، وما يكون منه الغسل<sup>(٢)</sup>، ودلَّ على أنَّ الكعبين والمِرْفَقَيْن مما يُغسَلُ، لأن الآية تحتمل أن يكونَا حَدَثَيْنِ لِلْغَسْلِ، وأن يكونَا دَاخِلَيْنِ فِي الْغَسْلِ<sup>(٣)</sup>.

- (١) كخروج الغائط، والبول، والريح، والنوم وغير ذلك، والأحاديث في ذلك كثيرة ومشهورة يُرجع إليها في مظاهرها من كُتُب الأحاديث والفقه المعتمدة على الأدلة.
- (٢) كالاتحلام، والتقاء الختاتين، والدخول في الإسلام وغير ذلك.
- (٣) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري عند شرحه لحديث عبد الله بن زيد رقم (١٨٥)، عند شرح قوله: ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، قال: «وقد اختلف العلماء: هل يدخل المرفقان في غسل اليدين أم لا؟ فقال المعظم: نعم، وخالف زُفَرٌ، وحكاها بعضهم عن مالك. واحتج بعضهم للجمهور بأن (إلى) في الآية - يقصد قوله تعالى [المائدة/٦]: ﴿... وأيديكم إلى المرافق﴾ - بمعنى (مع)، كقوله تعالى: ﴿ولا تاكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ [النساء/٢]. وتُعقَّب بأنه خلاف الظاهر. وأجيب بأن القرينة دلَّت عليه، وهي كون ما بعد إلى من جنس ما قبلها.
- وقال ابن القصار: اليد يتناولها الاسم إلى الإبط، لحديث عَمَّار: إنه تيمم إلى الإبط. وهو من أهل اللغة، فلما جاء قوله تعالى: ﴿إلى المرافق﴾، بقي المرفق مغسولاً مع الذراعين بحق الاسم. انتهى.
- فعلى هذا فالإلى هنا حدٌّ للمتروك من غسل اليدين لا للمغسول، وفي كون ذلك ظاهراً من السياق نظر، والله أعلم.
- وقال الزمخشري: لفظ (إلى) يُفيد معنى الغاية مطلقاً، فأما دخولها في الحكم وخروجها فأمر يدور مع الدليل، فقوله تعالى: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾ [البقرة/١٨٧] دليل على عدم الدخول للنهي عن الوصال، وقول القائل: حفظت القرآن من أوله إلى آخره، دليل الدخول كون الكلام مسوقاً لحفظ جميع القرآن، وقوله تعالى: ﴿إلى المرفقين﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين. قال: فأخذ العلماء بالاحتياط، ووقف زفر مع المتيقن. انتهى.
- قال الحافظ ابن حجر: ويمكن أن يُستدلَّ لدخولهما بفعله ﷺ. ففي الدارقطني - بإسناد حسن - من حديث عثمان في صفة الوضوء: فغسل يديه إلى المرفقين حتى مسَّ أطراف العضدين. وفيه عن جابر، قال: كان رسول الله ﷺ إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه. لكن إسناده ضعيف.
- وفي البزار والطبراني من حديث وائل بن حجر في صفة الوضوء: وغسل ذراعيه حتى جاوز المرفق. وفي الطحاوي والطبراني من حديث ثعلبة بن عباد، عن أبيه، مرفوعاً: ثم غسل ذراعيه حتى يسيل الماء على مرفقيه. فهذه الأحاديث يقوِّي بعضها بعضاً.
- قال إسحاق بن راهويه: (إلى) في الآية يحتمل أن تكون بمعنى الغاية وأن تكون بمعنى (مع)، فبيّنت السنة أنها بمعنى (مع) انتهى.
- وقد قال الشافعي في الأم: لا أعلم مخالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء.
- فعلى هذا، فزُفَرٌ محجوج بالإجماع قبله، وكذا مَنْ قال بذلك من أهل الظاهر بعده، ولم يثبت ذلك عن مالك صريحاً، وإنما حكى عنه أشهب كلاماً محتملاً. ثم قال: والمِرْفَق - بكسر الميم وفتح الفاء - هو العظم الناتئ في آخر الذراع، سُمِّيَ بذلك لأنه يُرتفق به في الاتكاء ونحوه. ثم قال رحمه الله ٢٩٣/١ عند شرح قوله: (ثم غسل رجله) قال: «زاد في رواية وهيب: إلى الكعبين، والبحث فيه كالبحث في قوله إلى المرفقين، والمشهور أنَّ الكعب هو العظم الناشئ عند ملتقى الساق والقدم. وحكى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراك، وروى ابن القاسم عن مالك مثله، والأوَّل هو الصحيح الذي يعرف أهل اللغة، وقد أكثر المتقدمون في الردِّ على مَنْ زعم ذلك...».

[٢] ولما قال رسول الله: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>: دَلَّ عَلَى أَنَّهُ غَسَلَ لَا مَسْخَ.

٨٩ - قال الله: ﴿وَلَا يُؤْتِيهِ لَکُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلثُلُثِ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُسُ﴾<sup>(٢)</sup>.

٩٠ - وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْصِيكُنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَّمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي نَوْصُوتُ بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَاعَفٍ وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

٩١ - فَاسْتُغْنِيَ بِالتَّنْزِيلِ فِي هَذَا عَنْ خَبَرٍ غَيْرِهِ. ثُمَّ كَانَ لِلَّهِ فِيهِ شَرْطٌ: أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ وَالذِّينِ، فَدَلَّ الْخَبَرُ عَلَى أَنَّ لَا يُجَاوِزُ بِالْوَصِيَّةِ الثُّلُثَ<sup>(٤)</sup>.

(١) ورد الحديث عن عدد من الصحابة، فممن ورد عنهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، رواه: البخاري في كتاب العلم، باب (٣) من رفع صوته بالعلم، حديث رقم (٦٠)، وباب (٣٠) من أعاد الحديث ثلاثاً ليفهم عنه، حديث رقم (٩٦)، وفي كتاب الوضوء، باب (٢٧) غسل الرجلين، حديث رقم (١٦٣)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب (٩) وجوب غسل الرجلين بكاملهما، حديث رقم (٢٤١)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب (٤٦) في إسباغ الوضوء، حديث رقم (٩٧)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب إيجاب غسل الرجلين ٧٨/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب (٥٥) غسل المراقب، حديث رقم (٤٥٠)، والدارمي في سننه في كتاب الطهارة، باب (٣٥) ويل للأعقاب من النار، حديث رقم (٧٠٦)، وأحمد في المسند ١٩٣/١ و٢٠١ و٢٠٥ و٢١١ و٢٢٦، والبيهقي في سننه الكبرى ٦٨/١ و٦٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٦/١، وأبو داود الطيالسي في مسنده ٥٣/١، وابن حبان في صحيحه (١٠٥٥).

وفي الباب أيضاً من حديث أبي هريرة، وعائشة، وعبد الله بن الحارث، وخالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحيل بن حسنة، وعمرو بن العاص... وغيرهم.

(٢) سورة النساء، الآية: ١١.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٤) يشير بذلك إلى الحديث الذي رواه الترمذي في سننه في كتاب الجنائز (رقم ٦) ما جاء في الوصية بالثلث والربع ولفظه: عن سعيد بن مالك قال: عাদني رسول الله ﷺ وأنا مريض فقال: «أوصيت؟» قلت: نعم، قال: «بكم؟» قلت: بمالي كله في سبيل الله، قال: «فما تركت لولدك؟» قلت: هم أغنياء بخير. قال: «أوص بال عشر» فما زلت أناقصه حتى قال: «أوص بالثلث والثلث كثير». قال أبو عبد الرحمن الترمذي: ونحن نستحب أن ينقص من الثلث، لقول رسول الله ﷺ: «والثلث كثير» (حديث رقم ٩٧٥). ورواه أيضاً مسلم في صحيحه في كتاب الوصية باب (١) الوصية بالثلث، وفي آخره: «إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ...» (حديث رقم ١٦٢٨).

## باب

### البيان الثالث<sup>(١)</sup>

٩٢ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>(٢)</sup>.

٩٣ - وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٣)</sup>.

٩٤ - وقال: ﴿وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٤)</sup>.

٩٥ - ثم بيّن على لسان رسوله عدّد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسُنَنها، وعدّد الزكاة ومواقيتها، وكيف عمل الحجّ والعمرة، وحيث يزول هذا ويثبت، وتختلف سنّته وتأتفق<sup>(٥)</sup>. ولهذا أشباه كثيرة في القرآن والسنة.

## باب

### البيان الرابع

٩٦ - قال الشافعي: كُلُّ ما سَنَّ رسول الله ممّا ليس فيه كتاب، وفيما كَتَبْنَا في كتابنا هذا - مِنْ ذِكْرِ ما مَنَّ اللَّهُ به على العباد مِنْ تَعَلُّمِ الكتابِ والحكمة -: دليلٌ على أن الحكمة سُنَّةُ رسول الله<sup>(٦)</sup>.

٩٧ - مع ما ذَكَّرْنَا ممّا افترضَ اللَّهُ على خلقه مِنْ طاعة رسوله، وَبَيَّنَّ مِنْ مَوْضِعِهِ الذي وَضَعَهُ اللَّهُ به مِنْ دينه -: الدليلُ على أَنَّ البيانَ في الفرائض المنصوصة في كتاب الله مِنْ أحد هذه

(١) هذا النوع هو ما أشار إليه بقوله: «ومنه ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه» انظر الفقرة رقم ٥٧.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٥) تاتفق، أي: تتفق، هي لغة أهل الحجاز.

(٦) قد ورد تسمية السنّة بالحكمة في أكثر من آية من كتاب الله تعالى، ومن ذلك:

- قوله تعالى في سورة النساء، الآية (١٣): ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾. قال الإمام أبو الفداء ابن كثير في تفسيره ٥٧٦/١: «... وما أنزل عليه من الكتاب: وهو القرآن، والحكمة: وهي السنّة». وانظر زاد المسير في علم التفسير ١٩٧/٢ لابن الجوزي.

- وقال تعالى في سورة الأحزاب، الآية (٣٤): ﴿وَإِذْ كُنَّا مَا يَنْتَلِي فِي بَيْوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾. قال ابن كثير ٤٩٤/٣: «وَأَعْلِمَنَّ بما ينزلُ الله تبارك وتعالى على رسوله ﷺ في بيوتكن من الكتاب والسنّة».

وانظر زاد المسير ٣٨٣/٦.

- ٩٨ - منها: ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه، فلم يُخْتَج مع التنزيل فيه إلى غيره.
- ٩٩ - ومنها: ما أتى على غاية البيان في فرضه، وافترض طاعة رسوله، فبين رسول الله عن الله كيف فرضه، وعلى من فرضه، ومتى يزول بفضه ويثبت ويحب.
- ١٠٠ - ومنها ما بينه<sup>(١)</sup> عن سنة نبيه، بلا نص كتاب.
- ١٠١ - وكل شيء منها بيان في كتاب الله<sup>(٢)</sup>.
- ١٠٢ - فكل من قبل عن الله فرائضه في كتابه: قبل عن رسول الله سنته، بفرض الله طاعة رسوله على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه. ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل، لما افترض الله من طاعته.
- ١٠٣ - فيجمع القبول لما في كتاب الله ولسنة رسول الله: القبول لكل واحد منهما عن الله، وإن تفرقت فروغ الأسباب التي قبل بها عنهما، كما أحل وحرّم، وفرض وحدّ بأسباب متفرقة، كما شاء، جلّ ثناؤه، ﴿لَا يَسْتَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْتَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

## باب

### البيان الخامس<sup>(٤)</sup>

١٠٤ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلًا وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ

- (١) أي بينه الله تعالى.
- (٢) أي كل شيء من السنة بيان لما في كتاب الله تعالى.
- (٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.
- (٤) وهو ما ذكره بقوله: «ما فرض الله على خلقه الاجتهاد في طلبه وابتلى طاعتهم في الاجتهاد» انظر الفقرة رقم ٥٩، وقد أشار الزركشي في البحر المحيط بقوله: «في مراتب البيان للأحكام، وقد ذكره الشافعي في أول الرسالة ورتبها خمسة أقسام، بعضها أوضح بياناً من بعض.
- فالولها بيان التأكيد: وهو النص الجلي الذي لا يتطرق إليه تأويل... وسماه بعضهم بيان التقرير وحاصله أنه في الحقيقة التي تحتل المجاز والعام المخصوص فيكون البيان قاطعاً للاحتمال، مقررراً للحكم على ما اقتضاه الظاهر.
- ثانيها: النص الذي ينفرد بدركه العلماء «كالواو وإلى» في آية الوضوء، فإن هذين الحرفين يقتضيان معاني معلومة عند أهل اللسان.
- ثالثها: نصوص السنة الواردة بياناً لمشكل في القرآن...
- ورابعها: نصوص السنة المبتدأة مما ليس في القرآن نص عليها بالإجمال ولا بالتفسير...
- وخامسها: بيان الإشارة، وهو القياس المستنبط من الكتاب والسنة، مثل الألفاظ التي استنبطت منها المعاني، وقيس عليها غيرها... (البحر المحيط ٣/ ٤٨٠).

قُولُوا وَيُؤْمِكُمْ شَطْرُكُمْ<sup>(١)</sup>.

١٠٥ - فَفَرَضَ عَلَيْهِمْ حَيْثُ مَا كَانُوا أَنْ يُؤْلُوا وَجُوهَهُمْ شَطْرَهُ، وَ«شَطْرُهُ» جِهَتُهُ، فِي كَلَامِ الْعَرَبِ. إِذَا قُلْتَ: «أَقْصِدْ شَطْرَ كَذَا»: مَعْرُوفٌ أَنَّكَ تَقُولُ: أَقْصِدْ قُصْدَ عَيْنِ كَذَا، يَعْنِي: قُصْدَ نَفْسِ كَذَا. وَكَذَلِكَ «تَلْقَاءُهُ»: جِهَتُهُ، أَي: اسْتَقْبِلْ تَلْقَاءَهُ وَجِهَتَهُ، وَإِنْ كُلُّهَا مَعْنَى وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةً.

١٠٦ - وَقَالَ خُفَّافٌ بْنُ نُذْبَةَ<sup>(٢)</sup>:

أَلَا مَنْ مَبْلَغَ عَمْرٍأَ رَسُولًا وَمَا تُغْنِي الرِّسَالَةُ شَطْرَ عَمْرٍو

١٠٧ - وَقَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُوَيْةَ<sup>(٣)</sup>:

أَقُولُ لَأَمْ زَنْبَاعٍ: أَقِيمِي صُدُورَ الْعَيْسِ شَطْرَ بَنِي تَمِيمٍ

١٠٨ - وَقَالَ لَقِيطُ الْإِيَادِي<sup>(٤)</sup>:

وَقَدْ أَظْلَكُكُمْ مِنْ شَطْرِ ثَغْرِكُمْ هَوَلٌ لَهُ ظَلَمٌ تَغْشَاكُمُ قِطْعًا

١٠٩ - وَقَالَ الشَّاعِرُ<sup>(٥)</sup>:

إِنَّ الْعَسِيرَ<sup>(٦)</sup> بِهَا دَاءٌ مُخَامِرُهَا<sup>(٧)</sup> فَشَطْرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْحُورٌ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

(٢) هو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد... ابن امرئ القيس بن بهثة بن سليم، وهو معروف بابن نذبة، وهي أمه، وهي من بني الحارث بن كعب سبأها الحارث بن الشريد - جد خفاف - فوهبها لابنه عمير، فولدت له خفافاً، فُنسب إليها.

وخفاف - رضي الله عنه - مخضرم، أدرك الجاهلية ثم أسلم وحسن إسلامه، وثبت في الردة، وكان من فرسان العرب وشعراتهم شهد فتح مكة، وكان معه لواء بني سليم، وقيل: أنه شهد حُتَيْناً، وبقي إلى زمن عمر بن الخطاب. انظر الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٣) جُوَيْةٌ: بضم الجيم، وفتح الهمزة، وتشديد الياء المثناة التحتية، على وزن: سَمِيَّة.

قال ابن قُتَيْبَةَ فِي الشُّعْرَاءِ، فِي تَرْجُمَةِ أَبِي ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيِّ ص ٤١٣: إِنَّ أَبَا ذُوَيْبٍ كَانَ رَاوِيَةً لِسَاعِدَةِ بْنِ جُوَيْةَ الْهَذَلِيِّ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ ٤/ ٢: «سَاعِدَةُ الْهَذَلِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو - يَقْصِدُ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ -: فِي صَحْبَتِهِ نَظَرٌ». وَذَكَرَ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ مَادَّةَ (شَطْر) الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ هُنَا، وَنَسَبَهُ لِأَبِي زَنْبَاعٍ الْجَذَامِيِّ. وَانْظُرْ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ.

(٤) هو لقيط بن يعمر بن خازجة الإيادي، شاعر جاهلي، من أهل الحيرة، كان يُحَسِّنُ الْفَارْسِيَّةَ، وَاتَّصَلَ بِكَسْرَى سَابُورَ ذِي الْأَكْتَفِ، فَكَانَ مِنْ كُتَّابِهِ وَالْمُطَّلَعِينَ عَلَى أَسْرَارِ دَوْلَتِهِ، ثُمَّ سَخَطَ عَلَيْهِ وَقَطَعَ لِسَانَهُ، ثُمَّ قَتَلَهُ، سَنَةَ (٢٥٠) قَبْلَ الْهِجْرَةِ. انْظُرْ: الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ ١٠٩/ ٦ وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ ٦٧٧/ ٢.

(٥) هو: قيس بن خويلد الهذلي، كما ذكره ابن منظور في لسان العرب، مادة (حسر)، وكما في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢٦١ - ٢٦٢ وفيه: قيس بن العيزارة، والعيزارة أمه كما ذكر السكري ص ٢٤٧.

(٦) العسير: الناقة التي لم تذلل. وفي اللسان: ناقة عسير. اعتسرت من الإبل فركبت أو حمل عليها، ولم تلين قبل.

(٧) مخامرها: مخالطها.

١١٠ - قال الشافعي: يُريدُ: تِلْقَاءَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ، وَنَحْوَهَا: تَلْقَاءُ جِهَتِهَا.

١١١ - وهذا كله - مع غيره من أشعارهم: يُبَيِّنُ أَنَّ شَطْرَ الشَّيْءِ قَصْدُ عَيْنِ الشَّيْءِ: إِذَا كَانَ مُعَايِنًا بِالصَّوَابِ<sup>(١)</sup>، وَإِذَا كَانَ مُغَيِّيًا فَبِالْجُتْهَادِ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا يُمْكِنُهُ فِيهِ.

١١٢ - وقال الله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ النَّجْمَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾<sup>(٢)</sup>.

١١٣ - وقال: ﴿وَعَلَّمَنَّا وَيَا تَجْمِمْ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

١١٤ - فَخَلَقَ لَهُمُ الْعِلَامَاتِ، وَنَصَبَ لَهُمُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ. وَإِنَّمَا تَوَجُّهُهُمْ إِلَيْهِ بِالْعِلَامَاتِ الَّتِي خَلَقَ لَهُمْ، وَالْعُقُولِ الَّتِي رَكَّبَهَا فِيهِمْ، الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعِلَامَاتِ، وَكُلُّ هَذَا بَيَانٌ وَنِعْمَةٌ مِنْهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ.

١١٥ - وقال: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال: ﴿مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ﴾<sup>(٥)</sup>.

١١٦ - وَأَبَانَ أَنَّ الْعَدْلَ: الْعَامِلُ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ رَأَوْهُ عَامِلًا بِهَا كَانَ عَدْلًا، وَمَنْ عَمِلَ بِخِلَافِهَا كَانَ خِلَافَ الْعَدْلِ<sup>(٦)</sup>.

١١٧ - وقال جل ثناؤه: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَبِرَّاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾<sup>(٧)</sup>.

١١٨ - فَكَانَ الْمِثْلُ - عَلَى الظَّاهِرِ - أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ شَبَهًا فِي الْعِظَمِ مِنَ الْبَدَنِ. وَاتَّفَقَتْ مَذَاهِبُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّيْدِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَقْرَبِ الْأَشْيَاءِ شَبَهًا مِنَ الْبَدَنِ<sup>(٨)</sup>. فَتَنْظَرْنَا

---

(١) نص ابن حزم على الإجماع فيها حيث قال: «واتفقوا أن استقبال القبلة لها فرض لمن يعاينها أو عرف دلائلها ما لم يكن محارباً ولا خائفاً» (انظر مراتب الإجماع ص ٣١).

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٧.

(٣) سورة النحل، الآية: ١٦.

(٤) سورة الطلاق، الآية: ٢.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

(٦) تقدم الكلام حول تعريف العَدْلِ والعدالة عند الفقرة (٧١).

(٧) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٨) نقل في المغني الإجماع عن الصحابة في وجوب المثل فقال: «وأجمع الصحابة على إيجاب المثل فقال عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية في النعامة بدنة. وحكم أبو عبيدة وابن عباس في حمار الوحش ببدنة. وحكم عمر فيه ببقرة. وحكم عمر وعلي في الظبي بشاة، وإذا حكموا بذلك في الأزمنة المختلفة والبلدان المتفرقة دل ذلك على أنه ليس على وجه القيمة، ولأنه لو كان على وجه القيمة لاعتبروا صفة المتلف التي تختلف بها القيمة إما برؤية أو أخبار، ولم ينقل عنهم السؤال عن ذلك حال الحكم، ولأنهم حكموا في الحمام بشاة ولا يبلغ قيمة شاة في الغالب» (المغني مع الشرح الكبير لابن قدامة ٣/ ٥٣٥).

ما قُتِلَ من دَوَابِّ الصيد: أي شيء كان من النِّعَم أقرب منه شبيهاً فَدَيَّنَاهُ به .

١١٩ - ولم يَحْتَمِلِ المِثْلُ من النِّعَمِ القيمة<sup>(١)</sup> فيما لَهُ مِثْلٌ في البَدَنِ من النِّعَمِ -: إلا مُسْتَكْرَهاً باطناً . فكان الظاهرُ الأعمُّ أولى المعنيتين بها . وهذا الاجتهادُ الذي يطلبه الحاكمُ بالدلالة على المِثْلِ .

١٢٠ - وهذا الصَّنْفُ من العلم دليلٌ على مَا وَصَفْتُ قَبْلَ هذا<sup>(٢)</sup> : على أن ليسَ لأحدٍ أبداً أن يقولَ في شيءٍ : حلٌّ وَلَا حَرَمٌ -: إلا مِنْ جِهَةِ العِلْمِ . وَجِهَةُ العِلْمِ الخَبَرُ في الكتاب ، أو السنة ، أو الإجماعُ ، أو القياسُ .

١٢١ - وَمَعْنَى هذا البابِ معنى القياسِ ، لآثِهِ يُطَلَبُ فيه الدليلُ على صَوَابِ القِبْلَةِ والعَدْلِ والمِثْلِ .

١٢٢ - والقياسُ ما طُلِبَ بالدلائل على موافقةِ الخَبَرِ المتقدمِ ، من الكتاب أو السنة ، لأنهما عِلْمُ الحقِّ المفترضِ طَلْبُهُ ، كطَلَبِ ما وَصَفْتُ قَبْلَهُ ، من القِبْلَةِ والعَدْلِ والمِثْلِ .

١٢٣ - وموافقتهُ تكون من وجهين :

١٢٤ - أحدهما : أن يكون اللُّهُ أو رسوله حَرَمَ الشيءِ منصوباً ، أو أَحَلَّهُ لِمَعْنَى<sup>(٣)</sup> ، فإذا وَجَدْنَا ما في مِثْلِ ذلك المعنى فيما لم يُنَصَّ فيه بعينه كتابٌ ولا سُنَّةٌ -: أَخْلَلْنَاهُ أو حَرَمْنَاهُ ، لآثِهِ في معنى الحلال أو الحرام .

١٢٥ - أو نَجَدُ الشيءَ يُشَبِّه الشيءَ منه والشيءَ من غَيْرِهِ ، ولا نَجِدُ شيئاً أقربَ به شبيهاً من أحدهما : فَنُلْحِقُهُ بأوَلَى الأشياءِ شَبْهاً به<sup>(٤)</sup> ، كما قلنا في الصيد .

١٢٦ - قال الشافعي : وفي العلم وجهان : الإجماعُ والاختلافُ . وهما موضوعان في غير هذا الموضع .

---

(١) الذي أوجب القيمة أبو حنيفة وأبو يوسف فقد جاء في الهداية : «والجزاء عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أن يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه أو في أقرب المواضع منه إذا كان في بر فيقومه ذوا عدل ، ثم هو مخير في الفداء إن شاء ابتاع بها هدياً وذبحه إن بلغت هدياً ، وإن شاء اشترى بها طعاماً وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير ، وإن شاء صام . . . » (البنية في شرح الهداية ٣١٠ / ٤ - ٣١١) .

(٢) في الفقرة رقم ٧٠ .

(٣) يشير بذلك إلى إدراك علة الأصل حتى يصلح القياس عليه .

(٤) هذا ما يسميه الأصوليون بغلبة الشبه ، وهو أن يكون الشبه أقوى من شبه آخر ، فهو أولى بأن يتعلق الحكم به لقوة أمارته . انظر في هذه المسألة : المعتمد للبصري ٢٩٨ / ٢ - ٢٩٩ ، والبحر المحيط ٤١ / ٥ - ٤٥ .



١٢٧ - وَمِنْ جَمَاعِ عِلْمِ كِتَابِ اللَّهِ: الْعِلْمُ بِأَنْ جَمِيعُ كِتَابِ اللَّهِ إِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ.

١٢٨ - وَالْمَعْرِفَةُ بِنَاسِخِ كِتَابِ اللَّهِ وَمَنْسُوخِهِ، وَالْقَرَضُ فِي تَنْزِيلِهِ، وَالْأَدَبُ وَالْإِرْشَادُ وَالْإِبَاحَةُ.

١٢٩ - وَالْمَعْرِفَةُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهُ: مِنَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ، فِيمَا أَحْكَمَ فَرَضَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ. وَمَا أَرَادَ بِجَمِيعِ فَرَائِضِهِ، وَمَنْ أَرَادَ: أَكُلَّ خَلْقِهِ أَمْ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ؟ وَمَا افْتَرَضَ عَلَى النَّاسِ مِنْ طَاعَتِهِ وَالْإِنْتِهَاءِ إِلَى أَمْرِهِ.

١٣٠ - ثُمَّ مَعْرِفَةُ مَا ضَرَبَ فِيهَا مِنَ الْأَمْثَالِ الدَّوَالِّ عَلَى طَاعَتِهِ، الْمُبَيِّنَةِ لِاجْتِنَابِ مَعْصِيَتِهِ. وَتَرْكُ الْغَفْلَةِ عَنِ الْحِظِّ، وَالْإِزْدِيَاذُ مِنْ نَوَافِلِ الْقُضْلِ.

١٣١ - فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَالَمِينَ أَنْ لَا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا.

١٣٢ - وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضٍ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَوَّلَى بِهِ وَأَقْرَبَ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٣٣ - فَقَالَ مِنْهُمْ قَائِلٌ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ عَرَبِيًّا وَأَعْجَمِيًّا.

١٣٤ - وَالْقُرْآنُ يَدُلُّ عَلَى أَنْ لَيْسَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ إِلَّا بِلِسَانِ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup>.

١٣٥ - وَوَجَدَ قَائِلٌ هَذَا الْقَوْلَ مَنْ قَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ، تَقْلِيداً لَهُ، وَتَرْكاً لِلْمَسْأَلَةِ لَهُ عَنْ حُجَّتِهِ، وَمَسْأَلَةٍ غَيْرِهِ مِمَّنْ خَالَفَهُ.

١٣٦ - وَبِالتَّقْلِيدِ أَغْفَلَ مَنْ أَغْفَلَ مِنْهُمْ، وَاللَّهُ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ.

١٣٧ - وَلَعَلَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ لِسَانِ الْعَرَبِ وَقَبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ: ذَهَبَ إِلَى أَنْ مِنَ الْقُرْآنِ خَاصًّا يَجْهَلُ بَعْضَهُ بَعْضُ الْعَرَبِ.

---

(١) وذلك من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ﴾ [طه/١١٣]. وقال أيضاً: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر/٢٨]. وقال أيضاً: ﴿كِتَابٌ فَصَّلْتُ آيَاتِهِ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت/٣].

وقال السيوطي في هذه المسألة: «اختلف الأئمة في وقع المعرب في القرآن، فالأكثر ومنهم الإمام الشافعي وابن جرير وأبو عبيدة والقاضي أبو بكر وابن فارس على عدم وقوعه فيه لقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ وقد شدد الشافعي التأكيد على القائل بذلك. وقال أبو عبيدة: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول. وذهب آخرون إلى وقوعه فيه، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ بأن الكلمات اليسيرة بغیر العربية لا تخرجه عن كونه عربياً... وعن قوله: ﴿أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ بأن المعنى من السياق أكلام أعجمي ومخاطب عربي... (الاتقان في علوم القرآن ١/١٧٨).

١٣٨ - ولسانُ العرب أوسعُ الألسنةِ مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا تَعْلَمُه يُحيط بجميع علمه إنسانٌ غيرُ نبيٍّ، ولكنه لا يَذْهَبُ منه شيءٌ على عامَّتِها، حتى لا يكونَ موجوداً فيها مَنْ يَعْرِفه.

١٣٩ - والعِلْمُ به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه: لا نَعْلَمُ رجلاً جَمَعَ السُّنَنَ فلم يَذْهَبْ منها عليه شيءٌ.

١٤٠ - فإذا جُمِعَ عِلْمُ عامَّةِ أهل العلم بها أتى على السُّنَنِ، وإذا فُرِّقَ عِلْمُ كُلِّ واحدٍ منهم: ذَهَبَ عليه الشيءُ منها، ثم كان ما ذَهَبَ عليه منها موجوداً عند غيره.

١٤١ - وهم في العِلْمِ طبقاتٌ: منهم الجامعُ لأكثره، وإن ذَهَبَ عليه بعضه. ومنهم الجامعُ لأقلِّ مما جَمَعَ غيره.

١٤٢ - وليس قليلٌ ما ذَهَبَ من السُّنَنِ - على مَنْ جَمَعَ أكثرها -: دليلاً على أن يُطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يُطلب عند نُظَرائِهِ ما ذَهَبَ عليه، حتى يُؤتى على جميع سنن رسول الله - بأبي هو وأمي - فيَتَرَدُّ جملةُ العلماء بِجَمْعِها. وهم دَرَجَاتٌ فيما وَعَوْا منها.

١٤٣ - وهكذا لسانُ العرب عند خاصَّتها وعامَّتِها: لا يَذْهَبُ منه شيءٌ عليها، ولا يُطلبُ عند غيرها، ولا يَعْلَمُه إلا مَنْ قَبْلَهُ عنها، ولا يَشْرُكُها فيه إلا مَنْ أَتبعها في تَعْلُمِها منها، ومَنْ قَبْلَهُ منها فهو من أهل لسانها.

١٤٤ - وإنما صار غيرُهم من غير أهلِهِ بِتَرْكِه، فإذا صار إليه صار من أهلِهِ.

١٤٥ - وعِلْمُ أكثرِ اللسانِ في أكثر العرب أَعْمُ من علم أكثرِ السننِ في العلماء.

١٤٦ - فإن قال قائلٌ: فقد نَجَدُ من العَجَمِ مَنْ يُنْطِقُ بالشيءِ من لسان العرب؟

١٤٧ - فذلك يَحْتَمِلُ ما وصفتُ مِنْ تَعْلُمِهم منهم، فإن لم يكن مِمَّنْ تَعْلَمُهُ منهم فلا يوجدُ [من] <sup>(١)</sup> يُنْطِقُ إلا بالقليل منه، ومن نَطَقَ بقليل منه فهو تَبَعٌ للعرب فيه.

١٤٨ - ولا تُنْكَرُ إذْ كان اللفظُ قَبِيلَ تَعْلَمًا أو نُطِقَ به موضوعاً -: أن يوافق لسانُ العجم أو بعضُها قليلاً من لسان العرب، كما ياتَّفِقُ <sup>(٢)</sup> القليلُ من ألسنةِ العجم المتباينة في أكثر كلامها، مع ثنائي ديارها، واختلافِ لسانها، ويُغْدِ الأَوَاصِرِ <sup>(٣)</sup> بَيِّنَها وَبَيَّنَ مَنْ وافقتُ بعضَ لسانِهِ منها.

(١) ساقطة من الأصل، والمعنى لا يستقيم إلا بها.

(٢) ياتَّفِقُ: أي يَتَّفِقُ، وهي لغة بعض أهل الحجاز.

(٣) الأَوَاصِرُ: أي الروابط، جمع أصرة، وهي ما يكون سبباً للعطف من رحم أو قرابة أو نحو ذلك.

والأصل في الإضر: العهد والميثاق، انظر النهاية ٥٢/١ و١٩١/٥.

١٤٩ - فإن قال قائل: ما الحجّة في أنّ كتاب الله مخضّر بلسان العرب، لا يخلطه<sup>(١)</sup> فيه

غيره؟

١٥٠ - فالحجّة فيه كتاب الله، قال الله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٥١ - فإن قال قائل: فإن الرُّسُلَ قبل محمد كانوا يُرسلون إلى قومهم خاصّة، وإنّ محمداً بُعث إلى الناس كافّة -: فقد يَحتمَلُ أن يكون بُعث بلسان قومه خاصّة، ويكون على الناس كافّة أن يتعلموا لسانه وما أطاقوا منه، ويحتمل أن يكون بُعث بالسنتهم: فهل من دليل على أنّه بُعث بلسان قومه خاصّة دون ألسنة العجم؟

١٥٢ - فإذا كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض: فلا بُدّ أن يكون بعضهم تبعاً لبعض، وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع.

١٥٣ - وأزلى الناس بالفضل في اللسان من لسانه لسان النبي. ولا يجوز - والله أعلم - أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كل لسان تبع للسانه، وكل أهل دين قبله فعليه اتباع دينه.

١٥٤ - وقد بين الله ذلك في غير آية من كتابه:

١٥٥ - قال الله: ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَقَدْ كُنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ۚ وَغَرَّبْنَا ذَلِكَ الْغُرْبَ﴾<sup>(٣)</sup> نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٧٣﴾ طَلَّ عَلَيْكَ التَّوْحِيدُ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴿١٧٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٧٥﴾<sup>(٣)</sup>.

١٥٦ - وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٤)</sup>.

١٥٧ - وقال: ﴿وَكَذَلِكَ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

١٥٨ - وقال: ﴿حَمِّمْ ۖ وَالْكِتَابَ الْمُبِينِ ﴿١٧٦﴾ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧٧﴾﴾<sup>(٦)</sup>.

١٥٩ - وقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾<sup>(٧)</sup>.

١٦٠ - قال الشافعي: فأقام حجته بأن كتابه عربي، في كل آية ذكرناها، ثم أكد ذلك بأن

(١) أي يخالطه ويدخله.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٤.

(٣) سورة الشعراء، الآيات: ١٩٢ - ١٩٥.

(٤) سورة الرعد، الآية: ٣٧.

(٥) سورة الشورى، الآية: ٧.

(٦) سورة الزخرف، الآيات: ١ - ٣.

(٧) سورة الزمر، الآية: ٢٨.

نَفَى عَنْهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - كُلَّ لِسَانٍ غَيْرِ لِسَانِ الْعَرَبِ<sup>(١)</sup>، فِي آيَتَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ:

١٦١ - فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجِبِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٦٢ - وَقَالَ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَبِي وَعَرَبِيٌّ﴾<sup>(٣)</sup>.

١٦٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَرَّفْنَا نِعْمَهُ بِمَا خَصَّنَا بِهِ مِنْ مَكَانِهِ فَقَالَ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

١٦٤ - وَقَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

١٦٥ - وَكَانَ مِمَّا عَرَّفَ اللَّهُ نَبِيَّهُ مِنْ إِنْعَامِهِ أَنْ قَالَ: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾<sup>(٦)</sup> فَخَصَّ قَوْمَهُ بِالذِّكْرِ مَعَهُ بِكِتَابِهِ.

١٦٦ - وَقَالَ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾<sup>(٧)</sup>. وَقَالَ: ﴿لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾<sup>(٨)</sup>. وَأُمُّ الْقُرَى مَكَّةُ، وَهِيَ بِلْدُهُ وَبِلْدُ قَوْمِهِ، فَجَعَلَهُمْ فِي كِتَابِهِ خَاصَّةً، وَأَدْخَلَهُمْ مَعَ الْمُنْذَرِينَ عَامَّةً، وَقَضَى أَنْ يُنْذِرُوا بِلِسَانِهِمُ الْعَرَبِيِّ: لِسَانِ قَوْمِهِ مِنْهُمْ خَاصَّةً.

١٦٧ - فَعَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَتَعَلَّمَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ مَا بَلَغَهُ جَهْدُهُ، حَتَّى يَشْهَدَ بِهِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَتْلُو بِهِ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَنْطِقَ بِالذِّكْرِ فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ التَّكْبِيرِ، وَأَمَرَ بِهِ مِنَ التَّسْبِيحِ وَالتَّشْهِيدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

١٦٨ - وَمَا أَرْذَاذٌ مِنَ الْعِلْمِ بِاللِّسَانِ - الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِسَانًا مَنْ خَتَمَ بِهِ بُيُوتَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ آخِرَ كِتَابِهِ -: كَانَ خَيْرًا لَهُ. كَمَا عَلَيْهِ يَتَعَلَّمُ<sup>(٩)</sup> الصَّلَاةَ وَالذِّكْرَ فِيهَا، وَيَأْتِي الْبَيْتَ وَمَا أَمَرَ بِإِتْيَانِهِ، وَيَتَوَجَّهُ

(١) انظر مسألة كون القرآن عربي والخلاف في وجود ألفاظ غير عربية في: كتاب الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١٧٨ - ١٨٠، وأحكام القرآن للإمام الشافعي ١/ ٢٢ - ٢٣، وزبدة الإتيان في علوم القرآن لمحمد بن علوي ص ٥٩ - ٦٠، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٢٨٢ - ٢٨٧.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٠٣.

(٣) سورة فصلت، الآية: ٤٤.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٢٨.

(٥) سورة الجمعة، الآية: ٢.

(٦) سورة الزخرف، الآية: ٤٤.

(٧) سورة الشعراء، الآية: ٢١٤.

(٨) سورة الشورى، الآية: ٧.

(٩) قال أحمد شاكر: «حَذَفَ (أَنْ) فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ جَائِزٌ قِيَاسًا عَلَى قَوْلٍ، وَاخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِ الْفِعْلِ حِينَئِذٍ: =

لما وَجَّهَ له. وَيَكُونُ تَبَعًا فِيمَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ وَنُدِبَ إِلَيْهِ، لَا مَتَّبِعًا.

١٦٩ - وَإِنَّمَا بَدَأْتُ بِمَا وَصَفْتُ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ دُونَ غَيْرِهِ: لِأَنَّهُ لَا يَغْلَمُ مِنْ إِضْاحِ جُمْلٍ عِلْمِ الْكِتَابِ أَحَدٌ جَهْلَ سَعَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَكَثْرَةَ وَجْهِهِ، وَجَمَاعَ مَعَانِيهِ وَتَفَرُّقَهَا. وَمَنْ عَلِمَهُ انْتَفَتْ عَنْهُ الشُّبُهَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَى مَنْ جَهَلَ لِسَانَهَا.

١٧٠ - فَكَانَ تَنْبِيهُ الْعَامَّةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ خَاصَّةً -: نَصِيحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ. وَالتَّصِيحَةُ لَهُمْ فَرَضٌ لَا يَنْبَغِي تَرْكُهُ، وَإِدْرَاكُ نَافِلَةٍ خَيْرٌ لَا يَدْعُهَا إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ، وَتَرَكَ مَوْضِعَ حَظِّهِ. وَكَانَ يَجْمَعُ مَعَ التَّصِيحَةِ لَهُمْ قِيَامًا بِإِضْاحِ حَقِّهِ. وَكَانَ الْقِيَامُ بِالْحَقِّ وَنَصِيحَةُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ. وَطَاعَةُ اللَّهِ جَامِعَةٌ لِلْخَيْرِ.

[٣] ١٧١ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانٌ<sup>(١)</sup>، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ<sup>(٢)</sup>، قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ<sup>(٣)</sup> يَقُولُ: «بَايَعْتُ النَّبِيَّ عَلَى التُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(٤)</sup>.

= فَهَذِهِ الْأَكْثَرُونَ إِلَى وَجُوبِ رَفْعِهِ إِذَا حُذِفَتْ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ إِذَا حُذِفَتْ بَقِيَ عَمَلُهَا. انْظُرْ مَعَ الْهُوَامِ ١٧/٢. وَالشَّافِعِيُّ يَكْتُبُ وَيَتَكَلَّمُ بِلُغَتِهِ عَلَى سَجِيَّتِهِ، فَهُوَ يَتَخَيَّرُ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ مَا شَاءَ، وَهُوَ حُجَّةٌ فِي كَلَامِهِ وَعِبَارَاتِهِ.

(١) سَفِيَانٌ، هُوَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَسَفِيَانٌ إِذَا أُطْلِقَ - عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ - يُرَادُ بِهِ إِمَامُ سَفِيَانِ بْنِ سَعِيدِ الثَّوْرِيِّ، أَوْ ابْنُ عِيْنَةَ، وَلَيْسَ لِلشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - رِوَايَةٌ عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَكُلُّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِهِ: أَخْبَرَنَا، حَدَّثَنَا، أَنَا سَفِيَانٌ، فَهُوَ ابْنُ عِيْنَةَ لَا غَيْرَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ تَرْجُمَتُهُ فِي الْفُرْقَةِ (٣٣).

(٢) هُوَ زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ - بِكسر المَهْمَلَةِ وَبِالْقَافِ - الثَّعْلَبِيُّ، أَبُو مَالِكٍ الْكُوفِيُّ، تَابِعِي ثِقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ (١٣٥) هـ، وَقَدْ جَاوَزَ الْمِائَةَ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ. انْظُرْ: تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ (٣٠٩٢) ص ٢٢٠.

(٣) هُوَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ الْبَجَلِيِّ، الصَّحَابِيُّ الشَّهِيرُ، يُكْنَى أَبُو عَمْرٍو، وَقِيلَ: يُكْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، اخْتَلَفَ فِي وَقْتِ إِسْلَامِهِ، وَرَجَّحَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ أَسْلَمَ قَبْلَ سَنَةِ عَشْرٍ، وَكَانَ مِنْ أَجْمَلِ الْعَرَبِ، حَتَّى قِيلَ: هُوَ يَوْسُفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ، قَدَّمَهُ عُمَرُ فِي حُرُوبِ الْعِرَاقِ عَلَى جَمِيعِ بُجَيْلَةَ، وَكَانَ لَهُمْ أَثَرٌ عَظِيمٌ فِي فَتْحِ الْقَادِسِيَّةِ، ثُمَّ سَكَنَ جَرِيرُ الْكُوفَةَ وَأَرْسَلَهُ عَلِيُّ رَسُولًا إِلَى مُعَاوِيَةَ، اعْتَزَلَ الْفَرِيقَيْنِ، وَسَكَنَ قَرَقِيبِيًّا حَتَّى مَاتَ سَنَةَ (٥١) وَقِيلَ (٥٤) هـ.

وَمَا جَاءَ فِي فَضْلِهِ - فِي الصَّحِيحِ - أَنَّهُ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى ذِي الْخَلَصَةِ صَنْمَ - فَهَدَمَهَا.

وَفِيهِ - أَيِ فِي الصَّحِيحِ - عَنْهُ قَالَ: مَا حَجَبَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْذُ أَسْلَمْتُ، وَلَا رَأَيْتُ إِلَّا تَبَسَّمَ.

انْظُرْ: الْإِصَابَةَ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ ٢٣٢/١، وَالتَّقْرِيبَ (٩١٥) ص ١٣٩.

(٤) رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَانِ بْنِ عُيَيْنَةَ بِهِ. الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ، بَابُ (١) مَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْإِسْلَامِ، حَدِيثُ رَقْمِ (٢٧١٤)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ (٢٣) بَيَانُ أَنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، حَدِيثُ رَقْمِ (٥٦)، حَدِيثُ الْكِتَابِ رَقْمِ (٩٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعَةِ، بَابُ الْبَيْعَةِ عَلَى النَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ ١٤٠/٧، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ (١٨٧٧٣).

وَرَوَاهُ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى بِالْفَافِ مِثْقَالِيَّةً، فِيهَا بَعْضُ الزِّيَادَاتِ: كِبَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَبَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ - فَلَقَّنَنِي: فِيمَا اسْتَطَعْتُ - وَالنَّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَنَحْوُ ذَلِكَ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ (٤٢) قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: الدِّينُ النَّصِيحَةُ، حَدِيثُ رَقْمِ =

[٤] ١٧٢ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ، عن سُهَيْلِ بنِ أَبِي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الدَّارِيِّ أن النبي قال: «إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ»<sup>(١)</sup>، إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، إِنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِنَبِيِّهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

= (٥٧)، وفي كتاب مواقيت الصَّلَاة، باب (٣) البَّيعة على إقامة الصَّلَاة، حديث رقم (٥٢٤)، وفي كتاب الزكاة، باب (٢) البَّيعة على إيتاء الزكاة، حديث رقم (١٤٠١)، وفي كتاب البيوع، باب (٦٨) هل يبيع حاضر لباد بغير أجر؟ وهل يُعِينُهُ أو ينصحه؟ حديث رقم (٢١٥٧)، وفي كتاب الشروط، باب (١) ما يجوز من الشروط في الإسلام، حديث رقم (٢٧١٥)، وفي كتاب الأحكام، باب (٤٣) كيف يُبَايِعُ الإمامُ النَّاسَ، حديث رقم (٧٢٠٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب (٢٣) بيان أنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، حديث رقم (٥٦)، حديث الكتاب رقم (٩٧) و (٩٩)، وأبو داود في كتاب الأدب، باب (٦٧) في النصيحة، حديث رقم (٤٩٤٥)، والترمذي في كتاب البر والصلة، باب (١٧) ما جاء في النصيحة، حديث رقم (١٩٢٥)، والنسائي في كتاب البيعة، باب البيعة على النصح لكل مسلم ١٤٠/٧، وأحمد في المسند ٣٥٧/٤ و ٣٦١ و ٣٦٤ و ٣٦٦، والبيهقي في سننه الكبرى ١٤٥/٨، وابن حبان في صحيحه (٥٤٥ - ٤٥٤٦).

(١) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/١٣٨: «(الدِّينُ النَّصِيحَةُ): يحتمل أن يُحمل على المبالغة، أي معظم الدِّينِ النَّصِيحَةُ، كما قيل: الحج عرفة. ويحتمل أن يُحمل على ظاهره، لأنَّ كلَّ عمل لم يرد به عامله الإخلاص فليس من الدِّينِ. وقال المازري: النصيحة مشتقة من نصحت العسل إذا صَفَّيْتُهُ، يُقال: نُصَحَ الشيء إذا خُلِّصَ، ونُصِّحَ له القول إذا أخلصه له.

أو مشتقة من النَّصْح، وهي الخياطة بالمنصحة، وهي الإبرة. والمعنى أنه يلزم شعث أخيه بالنصح كما تلزم المنصحة. ومنه التوبة النصوح، كأنَّ الذنب يُمزَّق الدِّينَ والتوبة تُخيطه».

قال الخطَّابي في معالم السنن ٥/٢٣٣ - المطبوع على هامش سنن أبي داود -: «النصيحة: كلمة يُعَبَّرُ بها عن جُملة، هي: إرادة الخير للمنصوح له، وليس يُمكن أن يُعَبَّرَ هذا المعنى بكلمة واحدة تحصرها وتجمع معناها غيرها». وقال الحافظ ابن حجر ١/١٣٨: «وهي من وجيز الكلام، بل ليس في الكلام كلمة مفردة تستوفي بها العبارة عن معنى هذه الكلمة».

(٢) قال الحافظ في الفتح ١/١٣٨: «هذا الحديث من الأحاديث التي قيل فيها: إنها أحد أرباع الدِّينِ، ومَنَّ عَدَهُ فيها الإمام محمد بن أسلم الطوسي. وقال النووي: بل هو وحده مُحَصَّلُ لغرض الدِّينِ كله، لأنه منحصر - يقصد غرض الدِّينِ - في الأمور التي ذكرها:

فالنصيحة لله: وصفه بما هو له أهل، والخضوع له ظاهراً وباطناً، والرغبة في مَحَابِّهِ بفعل طاعته، والرغبة من مساخطه بترك معصيته، والجهاد في ردِّ العاصين إليه...

والنصيحة لكتاب الله: تعلُّمه، وتعليمه، وإقامة حروفه في التلاوة، وتحريرها في الكتابة، وتفهم معانيه، حفظ حدوده، والعلم بما فيه، وذُبَّ تحريف المُبْطِلين عنه.

والنصيحة لرسوله: تعظيمه، ونصره حيّاً وميتاً، وإحياء سنَّته بتعلُّمها وتعليمها، والإقتداء به في أقواله وأفعاله، ومحبة أتباعه.

والنصيحة لأئمة المسلمين: إعانتهم على ما حملوا القيام به، وتنبيههم عند الغفلة، وسدَّ خلَّتْهم عن الهفوة، وجمع الكلمة عليهم، وردِّ القلوب النافرة إليهم، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن. ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد، وتقع النصيحة لهم ببيت علومهم، ونشر مناقبهم، وتحسين الظن بهم.

والنصيحة لعامة المسلمين: الشفقة عليهم، والسعي فيما يعود نفعه عليهم، وتعليمهم ما ينفعهم، وكفَّ وجوه =

١٧٣ - قال الشافعي: فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تُعرَف من معانيها، وكان ممَّا تعرَف من معانيها اتَّسَاع لسانها. وأن فطرته أن يُخاطَب بالشيء، منه:

عامًّا ظاهرًا يُراد به العامُّ الظاهر، ويُستَغنى بأوَّل هذا منه عن آخره.

وعامًّا ظاهرًا يُراد به العامُّ ويَدْخُلُه الخاصُّ، فَيُسْتَدَلُّ على هذا ببعض ما حُوطَبَ به فيه.

وعامًّا ظاهرًا يراد به الخاصُّ. وظاهرًا يُعرَف في سياقه أنه يُراد به غيرُ ظاهره.

فكلُّ هذا موجودٌ علَّمُه في أوَّل الكلام أو وَسَطِه أو آخره.

١٧٤ - وَتَبْتَدِيءُ الشَّيْءَ مِنْ كَلَامِهَا يُبَيِّنُ أَوَّلَ لَفْظِهَا فِيهِ عَنْ آخِرِهِ. وَتَبْتَدِيءُ الشَّيْءَ يُبَيِّنُ آخِرُ

لفظها منه عن أوَّلِهِ.

١٧٥ - وَتَكَلَّمَ بِالشَّيْءِ تُعَرَّفُهُ بِالمَعْنَى دُونَ الإِيضَاحِ بِاللَّفْظِ، كَمَا تُعَرَّفُ الإِشَارَةُ، ثُمَّ يَكُونُ

هذا عِنْدَهَا مِنْ أَعْلَى كَلَامِهَا، لِانْفِرَادِ أَهْلِ عِلْمِهَا بِهِ، دُونَ أَهْلِ جَهَالَتِهَا.

١٧٦ - وَتُسَمَّى الشَّيْءُ الْوَاحِدَ بِالأَسْمَاءِ الْكَثِيرَةِ، وَتُسَمَّى بِالإِسْمِ الْوَاحِدِ الْمَعْنَى الْكَثِيرَةَ.

١٧٧ - وَكَانَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ الَّتِي وَصَفْتُ اجْتِمَاعَهَا فِي مَعْرِفَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهَا بِهِ - وَإِنْ

اِخْتَلَفَتْ أَسْبَابُ مَعْرِفَتِهَا -: مَعْرِفَةٌ وَاضِحَةٌ عِنْدَهَا، وَمُسْتَنْكَرَةٌ عِنْدَ غَيْرِهَا، مِمَّنْ جَهَلُ هَذَا مِنْ لِسَانِهَا، وَبِلِسَانِهَا نَزَلَ الْكِتَابُ وَجَاءَتِ السَّنَةُ، فَتَكَلَّفَ الْقَوْلَ فِي عِلْمِهَا تَكَلَّفَ مَا يَجْهَلُ بَعْضُهُ.

١٧٨ - وَمَنْ تَكَلَّفَ مَا جَهَلُ وَمَا لَمْ تُثَبِّتْهُ مَعْرِفَتُهُ: كَانَتْ مُوَافَقَتُهُ لِلصَّوَابِ - إِنْ وَافَقَهُ مِنْ

حَيْثُ لَا يَغْرِهُ -: غَيْرَ مَحْمُودَةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَانَ بِخَطِّهِ غَيْرَ مَعْدُورٍ، إِذَا مَا نَطَقَ فِيمَا لَا يُحِيطُ عِلْمُهُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْخَطَا وَالصَّوَابِ فِيهِ.

= الْأَذَى عَنْهُمْ، وَأَنْ يُحِبَّ لَهُمْ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَيَكْرَهُ لَهُمْ مَا يَكْرَهُ لِنَفْسِهِ.

وانظر معالم السنن ٢٣٣/٥.

(٣) رواه البخاري معلقاً في كتاب الإيمان، باب (٤٢) قول النبي ﷺ: .. فذكره، ومسلم في كتاب الإيمان، باب

(٢٣) بيان أنَّ الدِّينَ النَّصِيحَةُ، حديث رقم (٥٥)، وأبو داود في كتاب الأدب، باب (٦٧) في النصيحة،

حديث رقم (٤٩٤٤)، والنسائي في كتاب البيعة، باب النصيحة، ١٥٦/٧ - ١٥٧، وأحمد في المسند ٤/

١٠٢ و١٠٣، والحميدي في مسنده (٨٣٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ١٦٣/٨، وابن حبان في صحيحه

(٤٥٧٤ - ٤٥٧٥).

## باب

### بيان ما نزل من الكتاب عامًّا<sup>(١)</sup> يراؤ به العامُّ ويدخله الخصوص<sup>(٢)</sup>

- ١٧٩ - وقال الله تبارك وتعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾<sup>(٣)</sup>.  
وقال تبارك وتعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٤)</sup>.  
وقال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾<sup>(٥)</sup> فهذا عامٌّ لا خاصٌّ فيه<sup>(٦)</sup>.

- (١) انظر في باب العموم إذا دخله خصوص: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ٦٢١/١، وأصول الأحكام للآمدي ٤١٣/٢، والإبهاج في شرح المنهاج ١٣٠/٢، والتلويح على التوضيح ٤٣/١، والتقرير والتحرير ٢٧٤/١، والفصول في الأصول للجصاص ٢٢/٢، وإحكام الفصول في أحكام الأصول ص ١٢١، ونهاية السؤل ٢٩٤/٢، واللمع ص ٣١، وحاشية البناني ٥/٢، وروضة الناظر ص ٢٠٩، والمسودة ص ١١٥، والمعمد للبصري ١٨٩/١.
- (٢) لم يعرف الإمام الشافعي العام والخاص، واستكمالاً للفائدة نذكر أهم التعريفات الإصطلاحية:  
العام: هو كلام مستغرق لجميع ما يصلح له. (المعمد ١٨٩/١).  
العام: هو القول المشتمل على شيئين فصاعداً (التلخيص للجويني ٦/٢).  
العام: كل لفظ عم شيئين فصاعداً وقد يكون متناولاً لشيئين (اللمع ص ٢٦).  
العام: اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد (المحصول ٣٥٢/١، وإرشاد الفحول ص ١١٢).
- التخصيص: إخراج بعض ما تناوله الخطاب مع كونه مقارناً له. (المعمد ٢٣٥/١).  
التخصيص: إخراج ما تناوله الخطاب عنه وقيل قصر العام على بعض مسمياته (كشف الأسرار للبخاري ١/٦٢١).
- التخصيص: إخراج بعض ما يتناوله اللفظ (الإبهاج ١١٩/٢).  
التخصيص: القول المخصص ببعض المسميات التي قد شملها مع غيرها اسم (التلخيص للجويني ٧/٢).
- (٣) سورة الزمر، الآية: ٦٢.
- (٤) سورة إبراهيم، الآية: ٣٢.
- (٥) سورة هود، الآية: ٦.
- (٦) نقل الزركشي أن بعض الأصوليين منع التخصيص بالعقل وقال عنه إنه ظاهر نص الشافعي في الرسالة، وحكاها أبو منصور البغدادي في التحصيل عن أصحاب الشافعي وقال في التحصيل: «إن الشافعي نص عليه، قال في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ إنه عام لا خصوص فيه. واعترض ابن داود عليه بتخصيص كلامه وصرفه عن ظاهره، وأجاب ابن سريج والصيرفي عنه بأن التخصيص معناه أن يخرج عن عموم اللفظ بالدليل ما كان يجوز دخوله فيه من طريق العقل، فأما الذي يستحيل دخوله في عموم اللفظ، فإن خروجه عن الخطاب لا يكون تخصيصاً» (البحر المحيط ٣/٣٥٦).
- وفصل الشيخ أبو إسحاق في اللمع بين ما يجوز ورود الشرع بخلافه، وهو ما يقتضيه العقل من براءة الذمة، فيمتنع التخصيص به، وذلك مثل ما دل عليه العقل من نفي الخلق عن صفاته فيجوز التخصيص به، مثل قوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (اللمع ص ٣٢).



١٨٠ - قال الشافعي: فكلُّ شيء من سماء وأرض وذو رُوح وشَجَرٍ وغير ذلك: فاللهُ خَلَقَهُ، وكلُّ دَابَّةٍ فعلى الله رزقُها، ويَعْلَمُ مُسْتَقَرَّها ومُسْتَوْدَعُها.

١٨١ - وقال الله: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

١٨٢ - وهذا في معنى الآية قَبْلَها، وإنما أريدَ به مَنْ أطاق الجهادَ من الرجال، وليس لأحدٍ منهم أن يرغبَ بنفسه عن نفس النبي: أطاقَ الجهادَ أو لم يُطِقْهُ، ففي هذه الآية الخصوصُ والعُموم.

١٨٣ - وقال: ﴿وَالسَّخَفِيُّ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

١٨٤ - وهكذا قول الله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنِيَّ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا فَبِأَوَّلِهَا نُنَافِسُهَا﴾<sup>(٣)</sup>.

١٨٥ - وفي هذه الآية دلالةٌ على أن لم يستطعنا كلُّ أهل قرية، فهي في معناهما.

١٨٦ - وفيها وفي (القرية الظالم أهلها)<sup>(٤)</sup>: خصوصٌ، لأن كلَّ أهل القرية لم يكن ظالماً، قد كان فيهم المسلم، ولكنهم كانوا فيها مَكْثُورِينَ، وكانوا فيها أَقْلً.

١٨٧ - وفي القرآن نظائرُ لهذا، يُكْتَفَى بها إن شاء الله منها، وفي السُّنَّة له نظائرُ موضوعةٌ مَوَاضِعُها.

## باب

### بيان ما أنزل من الكتاب عام الظاهر وهو يَجْمَعُ العامَّ والخصوصَ

١٨٨ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

١٨٩ - وقال تبارك وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لِمَلِكُمْ

(١) سورة التوبة، الآية: ١٢٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ٧٥.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٧٧.

(٤) أهلها: فاعل لاسم الفاعل.

(٥) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

تَتَّقُونَ ﴿١٣٣﴾ إِنَّمَا مَعَدُّ ذُنُوبِكُمْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرٍ ﴿١﴾ .

١٩٠ - وقال: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ (٢) .

١٩١ - قال: فَبَيَّنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنَّ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ:

١٩٢ - فَأَمَّا الْعُمُومُ مِنْهُمَا فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (٣) فَكُلُّ نَفْسٍ خُوطِبَتْ بِهَذَا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ وَقَبْلَهُ وَبَعْدَهُ مَخْلُوقَةٌ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، وَكُلُّهَا شُعُوبٌ وَقَبَائِلُ.

١٩٣ - وَالْخَاصُّ مِنْهَا فِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (٤) لِأَنَّ التَّقْوَى إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى مَنْ عَقَلَهَا وَكَانَ مِنْ أَهْلِهَا مِنَ الْبَالِغِينَ مِنْ بَنِي آدَمَ، دُونَ الْمَخْلُوقِينَ مِنَ الدُّوَابِّ سِوَاهُمْ، وَدُونَ الْمَغْلُوبِينَ عَلَى عَقُولِهِمْ مِنْهُمْ، وَالْأَطْفَالَ الَّذِينَ لَمْ يَتَلْعَوْا وَعَقِلَ التَّقْوَى مِنْهُمْ (٥).

١٩٤ - فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالتَّقْوَى وَخِلَافِهَا إِلَّا مَنْ عَقَلَهَا وَكَانَ مِنْ أَهْلِهَا، أَوْ خَالَفَهَا فَكَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا.

١٩٥ - وَالْكِتَابُ يَدُلُّ عَلَى مَا وَصَفْتُ، وَفِي السَّنَةِ دَلَالَةٌ عَلَيْهَا.

[٥] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَالصَّبِيَّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ» (٦).

(١) سورة البقرة، الآيات: ١٨٣ - ١٨٤.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٣.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٤) سورة الحجرات، الآية: ١٣.

(٥) هَذَا مَا سَمِعَهُ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ: «التَّخْصِيسُ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ»، وَقَدْ نَقَلَ الزُّرْكَشِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ قَوْلَهُ: «وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الصَّبِيغَةَ الْعَامَّةَ إِذَا وَرَدَتْ وَاقْتَضَى الْعَقْلُ امْتِنَاعَ تَعْمِيمِهَا، فَيَعْلَمُ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا خُصُوصَ مَا لَا يَحِيلُهُ الْعَقْلُ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْعَقْلَ صِلَةٌ لِلصَّبِيغَةِ نَازِلَةٌ لَهُ مِنْزِلَةُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ بِالْكَلَامِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا قَدَّمَ أَنَا نَعْلَمُ بِالْعَقْلِ أَنَّ مُطْلَقَ الصَّبِيغَةِ لَمْ يُرَدَّ تَعْمِيمُهَا» (الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣/٣٥٦).

(٦) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرَدَّ عَنْ عِدَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ: - عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رَوَاهُ: أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (١٧) مِنَ الْمَجْنُونِ يَسْرِقُ أَوْ يُصِيبُ حَدًّا، حَدِيثٌ رَقْمُ (٤٣٩٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٢١) مِنْ لَا يَقَعُ طَلَاقٌ مِنَ الْأَزْوَاجِ ١٥٩/٦، وَابْنُ مَاجَةَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (١٥) طَلَاقِ الْمَعْتُوهِ وَالصَّغِيرِ وَالنَّائِمِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٠٤١)، وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (١) رَفْعِ الْقَلَمِ عَنْ ثَلَاثَةٍ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٠٠/٦ وَ١٠١ وَ١٤٤، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٥٩/٢، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٤٢)، قَالَ الْحَاكِمُ: «حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ» وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَقَالَ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْإِرْوَاءِ ٥/٢: «وَهُوَ كَمَا قَالَا، فَإِنَّ رِجَالَهُ كُلَّهُمْ ثِقَاتٌ، احْتَجَّ بِهِمْ مُسْلِمٌ بِرَوَايَةِ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ...».

١٩٦ - وهكذا التنزيل في الصوم والصلاة: على البالغين العاقلين، دون مَنْ لم يَنْلُغْ ومن بلغ مِمَّنْ غُلِبَ على عقله، ودون الحَيْضِ في أيام حيضهن<sup>(١)</sup>.

## باب

### بَيَانُ مَا نَزَلَ مِنَ الْكِتَابِ عَامَ الظَّاهِرِ يُرَادُ بِهِ كُلُّهُ الْخَاصُّ

١٩٧ - وقال الله تبارك وتعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٩٨ - قال الشافعي فإذا كَانَ مَنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ نَاسٌ<sup>(٣)</sup> غَيْرَ مَنْ جَمَعَ لَهُمُ مِنَ النَّاسِ، وكان المخبرونَ لَهُمُ نَاسٌ غَيْرَ مَنْ جُمِعَ لَهُمُ وَغَيْرَ مَنْ مَعَهُ مِمَّنْ جُمِعَ عَلَيْهِ مَعَهُ، وكان الجامعون لَهُمُ نَاسًا -: فاللدلالةُ بَيِّنَةٌ مِمَّا وَصَفْتُ: مِنْ أَنَّهُ جَمَعَ لَهُمُ بَعْضُ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ.

= - عن علي رضي الله عنه، رواه: أبو داود في كتاب الحدود، باب (١٧) في المجنون يسرق أو يُصِيبُ حَدًّا، حديث رقم (٤٣٩٩ - ٤٤٠٣)، والترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، حديث رقم (١٤٢٣)، وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب (١٥) طلاق المعتوه والصغير والنائم، حديث رقم (٢٠٤٢)، وأحمد في المسند ١١٦/١ و ١١٨ و ١٥٤ و ١٥٨، والحاكم في المستدرک ٢٥٨/١، و ٥٩/٢، و ٣٨٩/٤، والبيهقي في سننه الكبرى ٥٧/٦ و ٣٥٩/٧، و ٢٦٤/٨ - ٢٦٥، وابن خزيمة في صحيحه (١٠٠٣) و (٣٠٤٨)، وابن حبان في صحيحه (١٤٣).

رووه من طرق عن علي رضي الله عنه، منها طريق الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس عن علي به ضمن قصة، قال الحاكم عقبها: «صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي، قال الألباني في الإرواء ٦/٢: «وهو كما قال».

عن أبي قتادة، رواه: الحاكم في المستدرک ٣٨٩/٤ وقال: «صحيح الإسناد»، وتعبه الذهبي بقوله: «عكرمة ضَعُفُوهُ».

وفي الباب أيضاً عن غير واحدٍ من الصحابة كأبي هريرة، وابن عباس، وشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ، وثوبان، قال الألباني في الإرواء ٧/٢: «لا تخلوا أسانيدها من مقال»، انظر فيها: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي ٢٥١/٦، ونصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي ١٦١/٤ - ١٦٥، والتلخيص الحبير ١٨٣/١.

(١) أراد به مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ فالآية موجهة إلى جميع المؤمنين البالغين وغير البالغين، العاقلين وغير العاقلين، الحائض والظاهر... الخ.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٣) هكذا في الأصل (ناس) مع أنها - أي هذه الكلمة - منصوبة، قال أحمد شاکر: «(ناس) في الموضعين: منصوب، ورُسم في الأصل فيهما بغير ألف، ورُسم في المرة الثالثة بالألف».

والرسم بغير ألف جائز، وقد ثبت في أصول صحيحة عتيقة من كتب الحديث وغيرها، بخطوط علماء أعلام... على لغة ربيعية، من الوقف على المنصوب بصورة المرفوع والمجورر...».

١٩٩ - والعلم يُحِيطُ أَنْ لَمْ يَجْمَعْ لَهُمُ النَّاسُ كُلَّهُمْ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ النَّاسُ كُلَّهُمْ، وَلَمْ يَكُونُوا هُمُ النَّاسُ كُلَّهُمْ.

٢٠٠ - ولكنه لما كان اسمُ «الناس» يقع على ثلاثة نفرٍ، وعلى جميع الناس، وعلى مَنْ بَيَّنَّ جميعهم - وثلاثة منهم -: كان صحيحاً في لسان العرب أن يقال: (الذين قال لهم الناس) وإنما الذين قالَ لَهُمْ ذلك أربعة نفرٍ<sup>(١)</sup> (إن الناس قد جمعوا لكم) يَغْتَوُّونَ المنصرفين عَنْ أُحُدٍ<sup>(٢)</sup>.

٢٠١ - وإنما هم جماعةٌ غيرُ كثيرٍ من الناس، الجامعون منهم غيرُ المجموعِ لهم، والمُخْبِرُونَ للمجموعِ لهم غيرُ الطائفتين والأكثر من الناس في بلدانهم غيرُ الجامعين ولا المجموعِ لهم ولا المُخْبِرِينَ.

٢٠٢ - وقال: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ ضَرْبٌ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ (٧٧) ﴿٣﴾.

٢٠٣ - قال: فَمَخْرَجُ اللفظِ عامٌ على الناسِ كُلِّهِمْ. وَبَيَّنَّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِلِسَانِ الْعَرَبِ مِنْهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَذَا اللفظِ العامِ المَخْرَجُ بعضُ الناسِ دُونَ بعضٍ، لَأَنَّهُ لَا يُخَاطَبُ بِهَذَا إِلَّا مَنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهًا، تَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، لَأَنَّ فِيهِمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الْمَغْلُوبِينَ عَلَى عَقُولِهِمْ وَغَيْرِ الْبَالِغِينَ مَنْ لَا يَدْعُو مَعَهُ إِلَهًا.

٢٠٤ - قال: وهذا في معنى الآية قَبْلَهَا عند أهل العلم باللسان، والآية قَبْلَهَا أوضح عند غير أهل العلم، لكثرة الدلالات فيها.

٢٠٥ - قال الشافعي: قال الله تبارك وتعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير ١/ ٥٠٤ - ٥٠٥: «قوله تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس﴾، في المراد بالناس ثلاثة أقوال:

أحدها: أنهم ركبٌ لقيهم أبو سفيان، فضمن لهم ضماناً لتخويف النبي ﷺ وأصحابه، قاله ابن عباس، وابن إسحاق.

والثاني: أنه نعيم بن مسعود الأشجعي، قاله مجاهد، وعكرمة، ومقاتل في آخرين.

والثالث: أنهم المنافقون، لما رأوا النبي ﷺ يتجهز، نهوا المسلمين عن الخروج، وقالوا: إن أتيتموهم في ديارهم لم يرجع منكم أحد، هذا قول السدي.

وانظر: تفسير ابن كثير ١/ ٤٣٩، والدر المنثور ٢/ ١٨٠.

(٢) قال ابن الجوزي في زاد المسير ١/ ٥٠٥ بعدما ذكر الآية: «يعني: أبا سفيان وأصحابه». انظر تفسير ابن كثير ٤٣٩/١.

(٣) سورة الحج، الآية: ٧.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٩٩.

فَالْعِلْمُ يُحِيطُ - إن شاء الله - أَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ لَمْ يَحْضُرُوا عَرَفَةَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ الْمُخَاطَبُ بِهَذَا وَمَنْ مَعَهُ، وَلَكِنْ صَحِيحاً مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ يَقَالَ: ﴿أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ يعني بعض الناس.

٢٠٦ - وهذه الآية في مثل معنى الآيتين قبلها، وهي عند العرب سواء. والآية الأولى أوضح عند مَنْ يَجْهَلُ لِسَانَ الْعَرَبِ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَالثَّانِيَةُ أَوْضَحُ عِنْدَهُمْ مِنَ الثَّالِثَةِ، وَلَيْسَ يَخْتَلِفُ عِنْدَ الْعَرَبِ وَضُوحُ هَذِهِ الْآيَاتِ مَعاً، لِأَنَّ أَقْلَ الْبَيَانِ عِنْدَهَا كَافٍ مِنْ أَكْثَرِهِ، إِنَّمَا يَرِيدُ السَّامِعُ فَهَمَّ قَوْلِ الْقَائِلِ، فَأَقْلُ مَا يُفْهِمُهُ بِهِ كَافٍ عِنْدَهُ.

٢٠٧ - وقال الله جل ثناؤه: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ﴾<sup>(١)</sup>. فَذَلِكَ كِتَابُ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا وَقُودُهَا بَعْضُ النَّاسِ، لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

## باب

### الصَّنْفُ الَّذِي يُبَيِّنُ سِيَاقَهُ مَعْنَاهُ

٢٠٨ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسَأَلْتُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِثَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعاً وَيَوْمَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ حَتِّهِمْ كَذَلِكَ تَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢٠٩ - فابْتَدَأَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ ذَكَرَ الْأَمْرَ بِمَسْأَلَتِهِمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الْحَاضِرَةِ الْبَحْرِ<sup>(٤)</sup>، فَلَمَّا قَالَ: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾، دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَهْلَ الْقَرْيَةِ، لِأَنَّ الْقَرْيَةَ لَا تَكُونُ عَادِيَةً وَلَا فَاسِقَةً بِالْعُدْوَانِ فِي السَّبْتِ وَلَا غَيْرِهِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِالْعُدْوَانِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ الَّذِينَ بَلَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ.

٢١٠ - وَقَالَ: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ﴾<sup>(٥)</sup> فَلَمَّا أَحْسَوْا بِأَسْنَانِ إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ<sup>(٦)</sup>.

٢١١ - وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها، فَذَكَرَ قَصَمَ الْقَرْيَةِ، فَلَمَّا ذَكَرَ أَنَّهَا ظَالِمَةٌ بَانَ لِلْسَّامِعِ أَنَّ الظَّالِمَ إِنَّمَا هُمْ أَهْلُهَا، دُونَ مَنَازِلِهَا الَّتِي لَا تَظْلُمُ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْقَوْمَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِعَدَا،

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٤، وسورة التحريم، الآية: ٦.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٠١.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٦٣.

(٤) البحر: منصوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل.

(٥) سورة الأنبياء، الآيتان: ١١ - ١٢.

وذكر إحساسهم بالبأس عند القصم -: أحاط العلم أنه إنما أحسّ بالبأس مَنْ يَعْرِفُ البأسَ من  
الآدميين .

## الصنف الذي يَدُلُّ لفظه على باطنه دون ظاهره

٢١٢ - قال الله تبارك وتعالى، وهو يحكي قول إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا  
عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ﴾ (٨١) وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ (١) الَّتِي أَقْلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ ﴿٢﴾ .

٢١٣ - فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها، لا تَخْتَلِفُ عند أهل العلم باللسان: إنهم إنما  
يُخَاطَبُونَ أَبَاهُمْ بِمَسْأَلَةِ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَأَهْلِ الْعِيرِ، لِأَنَّ الْقَرْيَةَ وَالْعِيرَ لَا يُنْبِئَانِ عَنْ صِدْقِهِمْ .

## باب

### ما نَزَلَ عَامًّا دَلَّتِ السُّنَّةُ خَاصَّةً (٣) على أنه يراد به الخاص

٢١٤ - قال الله جل ثناؤه: ﴿وَلَا بُؤْيُوهُ لِكُلِّ وَجْهٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ

(١) هذا يسمى عند علماء البلاغة مجازاً مرسلًا، والعلاقة هنا هي المحلية. حيث أطلق المحل، وأراد الحال،  
أي أهل القرية وأصحاب العير.

(٢) سورة يوسف، الآيتان: ٨١ - ٨٢.

(٣) لم يفرق الشافعي رحمه الله بين السنة القطعية والسنة الظنية، وذلك أنه لا خلاف بين الأصوليين في جواز  
تخصيص القرآن بالسنة المتواترة، وقد نقل الزركشي الإجماع على ذلك (البحر المحيط ٣/ ٣٦٢). وقال  
الآمدي: «أما إذا كانت السنة متواترة فلم أعرف فيه خلافاً» (الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٥٢٥). ونقل  
فخر الدين محمد الرازي الجواز (المحصول ١/ ٤٣٠)، ونقل الإجماع على ذلك أيضاً الشوكاني نقله عن أبي  
منصور البغدادي (إرشاد الفحول ص ١٥٧). وانظر في هذه المسألة الفصول في الأصول ١/ ١٤٤، وحاشية  
العتار على جميع الجوامع ٢/ ٦١، والإبهاج ٢/ ١٠٨، وشرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول لشمس  
الدين الأصفهاني ١/ ٤٠٧.

أما تخصيص الكتاب بأخبار الآحاد فقد قال الزركشي: «يجوز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد عند  
الجمهور، وهو المنقول عن الأئمة الأربعة، وهذا هو القول الأول.

القول الثاني: المنع مطلقاً، وبه قال بعض الحنابلة، ونقله الغزالي في المنحول عن المعتزلة.

القول الثالث: التفصيل بين ما دخله التخصيص وما لم يدخله، فإن لم يدخله يبقى على حقيقته، وما دخله  
بقي مجازاً وضعفت دلالاته، نقلوه عن عيسى بن أبيان، وقيل هو قول لبعض الحنفية.

القول الرابع: إن كان التخصيص بدليل متفصل جاز وإن كان بمتصل فلا، قاله الكرخي.

القول الخامس: يجوز التعبد بوروده، ويجوز أن يرد لكنه لم يقع.

القول السادس: الوقف، وقيل هو بمعنى لا أدري، وقيل بمعنى أنه يقع التعارض في ذلك القدر الذي دل =

لَمْ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلْيَرْثِهِ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلْيَرْثِهِ السُّدُسُ ﴿١﴾.

٢١٥ - وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْصِيَّتَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي نَوْصُوتَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِي يَوْصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَكَرٍ وَصِيَّتِي مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿٧﴾﴾ (٢).

٢١٦ - فأبان أنَّ للوالدين والأزواج ممَّا سَمَّى في الحالات، وكان عامَّ المخرَج، فدلَّت سنة رسول الله على أنه إنما أريدَ به بعضُ الوالدين والأزواج دونَ بعض، وذلك أن يكونَ دينُ الوالدين والمولود والزوجين واحداً (٣)، ولا يكون الوارثُ منهما قاتلاً (٤)، ولا مملوكاً.

= العموم على إثباته والخصوص على نفيه، ويجري اللفظ العام من الكتاب في بقية مسمياته، وهو قول القاضي أبي بكر في التقریب.

ورجَّح الزركشي الجواز لإجماع الصحابة عليه في مسائل (البحر المحيط ٣/ ٣٦٤ - ٣٦٨).  
انظر هذه المسألة في الفصول في الأصول ١/ ١٤٤، والمحصول في علم أصول الفقه ١/ ٤٣٢، والمعتمد للبصري ١/ ٢٥٥، والمستصفي للغزالي ٢/ ١١٤، والمنحول له ص ١٧٤، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ص ١٣١، والتبصرة ص ١٣٢، وروضة الناظر ص ١٢٧، والإبهاج في شرح المنهاج ٢/ ١٧١، وأصول السرخسي ١/ ١٣٣، والمسودة في أصول الفقه ص ١١٩، والإحكام للآمدي ١/ ٥٢٥.

(١) سورة النساء، الآية: ١١.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٣) وذلك كما قال النبي ﷺ: لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم، رواه: البخاري في كتاب الفرائض،

باب (٢٦) لا يرث المسلم الكافر، حديث رقم (٦٧٦٤)، ومسلم في كتاب الفرائض، في فاتحته، حديث

رقم (١٦١٤)، وأبو داود في كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر؟ حديث رقم (٢٩٠٩)، والترمذي

في كتاب الفرائض، باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر، حديث رقم (٢١٠٧)، وابن ماجه

في كتاب الفرائض، باب (٦) ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، حديث رقم (٢٧٢٩ - ٢٧٣٠)، ومالك

في الموطأ، في كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل، حديث رقم (١٠)، والدارمي في كتاب الفرائض،

باب (٢٩) في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام، حديث رقم (٢٩٩٨ - ٣٠٠١)، وأحمد في المسند ٥/

٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩، والحاكم في المستدرک ٢/ ٢٤٠، والبيهقي في سننه الكبرى ٦/ ٦١٧.

- وورد هذا المعنى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال

رسول الله ﷺ: لا يتوارث أهل ملتين شيئاً، رواه أبو داود في كتاب الفرائض، باب (١٠) هل يرث المسلم

الكافر، حديث رقم (٢٩١١)، والنسائي في كتاب الفرائض، باب هل يرث المسلم الكافر، حديث رقم

(٢٧٩١)، وابن ماجه في كتاب الفرائض، باب (٦) ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، حديث رقم =

= (٢٧٣١)، وأحمد في المسند ١٧٨/٢، وغيرهم.

وفي الباب - أيضاً - عن جابر رضي الله عنه عند الترمذي وغيره.

(٤) حديث صحيح بطرقه وشواهده، فقد رواه عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس لقاتل ميراث: ابن ماجه في كتاب الديات، باب (١٤) القاتل لا يرث، حديث رقم (٢٦٤٦)، ومالك في الموطأ، في كتاب العقول، باب (١٧) ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه، حديث الكتاب رقم (١٠)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١٩/٦.

كلهم من طريق يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أن أبا قتادة - رجل من بني مُذَلِج - قَتَلَ ابْنَهُ، فأخذ منه عمر مائة من الإبل، ثلاثين حِقَّةً، وثلاثين جَذَعَةً، وأربعين خَلْفَةً، فقال: أين أخو المقتول؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس لقاتل ميراث. لفظ ابن ماجه.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «هذا إسناد حسن، للاختلاف في عمرو بن شعيب، وأن أخى المقتول لم أر من صَنَّفَ في المبهمات، سَمَاهُ، ولا يقدح ذلك في الإسناد، لأن أصحابه - ﷺ - كلهم عدول». ولكن تعقبه الألباني في إرواء الغليل ١١٦/٦ فقال: «ليس في الرواية ما يدل على أن قتادة من الصحابة حتى يحكم عليه بالعدالة، وعلى افتراض أنه صحابي فهو منقطع، لأن عمرو بن شعيب لم يدرك إلا قليلاً من الصحابة، مثل زينب بنت أبي سلمة، والربيع بنت مَعُوذ؛ وغالب روايته عن التابعين».

وقد ورد الحديث من طريق أخرى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث ورد من طريق يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول... فذكره. رواه الدارقطني في سننه برقم (٤٠٩٨ - ٤٠٩٩)، وعنه ابن الجوزي في التحقيق ٢٤١/٢ بإسنادين عن يحيى بن سعيد: أحدهما: فيه عبد الله بن جعفر - الرواي عن يحيى بن سعيد - ضعيف. والثاني: فيه أبو جهم: محمد بن يوسف لا يُعرف حاله، قاله القطان.

وبالإضافة إلى ما ذكر فإن فيه انقطاعاً بين سعيد بن المسيب وعمر، حيث إنه لم يسمع منه، انظر (التحقيق) لابن الجوزي ٢٤١/٢. ولكن إذا ضممناه مع الإسناد السابق عن عمر يتقوى ويرتقي لدرجة الحسن لغيره، كما أن له شواهد تعضده وتقوّي أثره، فقد ورد أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، ضمن حديث طويل، رواه أبو داود في كتاب الديات، باب (٢٠) ديات الأعضاء، حديث رقم (٤٥٦٤)، والنسائي في كتاب القسامة، باب كم دية شبه العمد، حديث رقم (٤٨٠٥)، وابن ماجه في كتاب الديات، باب (٦) دية الخطأ، حديث رقم (٢٦٣٠). كلهم من طريق محمد بن راشد، عن سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده - عبد الله بن عمرو بن العاص - به. وهذا الإسناد فيه: محمد بن راشد ابن المكحول الدمشقي: صدوق يهيم، كما قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب (٥٨٧٥) ص ٤٧٨، وسليمان بن موسى هو الأموي الدمشقي، قال عنه الحافظ في التقريب (٢٦١٦) ص ٢٥٥: «صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل». فالإسناد حسن، وإن لم يكن حسناً فهو ضعيف ضعفاً خفيفاً يجبر بالرواية الثانية للحديث. فقد رواه الدارقطني في سننه (٤١٠٢) والبيهقي ٢٢٠/٦، من طريق إسماعيل بن عياش عن ابن جريج، ورواه الدارقطني أيضاً (٤١٠٣) عن إسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد وابن جريج والثنى بن الصباح، وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده - أي الشاميين -، ضعيف في روايته عن غيرهم، وهذه منها، وابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب، لكن تابعه الثنّى بن الصباح وهو ضعيف، وتابعه أيضاً: يحيى بن سعيد. وهو إمام ثقة.

فهذا الإسناد إذا ضممناه إلى الإسناد السابق يقوى ويرتقي إلى الحسن لغيره.

- وللحديث شاهد آخر من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: القاتل لا يرث. رواه الترمذي وابن ماجه =



٢١٧ - وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيكَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾<sup>(١)</sup>.

٢١٨ - فَأَبَانَ النَّبِيُّ أَنَّ الْوَصَايَا مُقْتَصَرَةٌ بِهَا عَلَى الثَّلَاثِ، لَا يُتَعَدَّى<sup>(٢)</sup>، وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ الثَّلَاثَانِ، وَأَبَانَ أَنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ الْوَصَايَا وَالْمِيرَاثِ<sup>(٣)</sup>، وَأَنَّ لَا وَصِيَّةَ وَلَا مِيرَاثَ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ أَهْلُ

= والدارقطني والبيهقي. لكن في إسناده إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: متروك، فهذا الإسناد لا يسمن ولا يغني من جوع.

- وعن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه، وإن لم يكن وارث غيره، وإن كان والده أو ولده، فليس لقاتل ميراث. رواه البيهقي في سننه الكبرى ٢٢٠/٦ من طريق عبد الرزاق عن عمرو بن بَرَق، عن عكرمة عن ابن عباس به. وفيه عمرو بن بَرَق: ضعيف.

ورواه الدارقطني ٥٣/٢ من طرق سفيان، عن ليث، عن طاووس، عن ابن عباس به، وفيه أحمد بن محمد بن الأزهري: ضعيف، كما قال الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر ١٠٥/٢، وليث هو ابن أبي سليم: ضَعُفَ بسبب وَرَاقِهِ. وأحمد بن محمد بن الأزهري مع ضعفه قد خولف، حيث رواه غيره عن سفيان به موقوفاً على ابن عباس، قال الحافظ في موافقة الخبر الخبر ١٠٥/٢: «هذا موقف حسن الإسناد»، وفيه نظر لوجود الليث به، والله أعلم.

قلت: فالحديث بهذه الطرق والشواهد يقوى ويثبت دون شك.

(١) سورة النساء، الآية: ١٢.

(٢) هذا كما جاء في حديث سعد بن أبي وقاص لما مرض في حجة الوداع حتى أَدْنَفَ وشارف على الهلاك، فدخل عليه النبي ﷺ يَعُوذُ فقال له: يا رسول الله ما أراني إلا أَلَمَ بي وأنا ذو مال كثير، وإنما يرثني ابنة لي. أفأتصدق بمالي كله؟ قال: لا. قلت: فنصفه؟ قال: لا، قلت: فالثلث؟ قال: الثلث والثلث كبير - أو كثير -، إنك إن ترك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم فقراء يتكفون الناس بأيديهم، وإنك لا تنفق نفقة إلا أجرك الله فيها حتى ما تجعل في فتي امرأتك.

رواه البخاري في كتاب الوصايا، باب (٢) أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفوا الناس، حديث رقم (٢٧٤٢)، ومسلم في كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، حديث رقم (١٦٢٨)، وأبو داود في كتاب الوصايا، باب ما جاء فيما لا يجوز للوصي في ماله، حديث رقم (٢٨٦٤)، والترمذي في كتاب الجنائز، باب ما جاء في الوصية بالثلث والرابع، حديث رقم (٩٧٥)، والنسائي في كتاب الوصايا، باب الوصية بالثلث ٢٤١/٦ - ٢٤٣، ومالك في الموطأ، في كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث لا تتعدى حديث رقم (٤)، والدارمي في كتاب الفرائض، باب (٧) الوصية بالثلث، حديث رقم (٣٩١٦)، وأحمد في المسند ١٤٤٣ و ١٤٧٧ و ١٤٨٢ و ١٤٨٨ و ١٥٢٧ و ١٥٤٩ و ١٦٠٢.

(٣) وذلك كما قال علي رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى أَنَّ الدَّيْنَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ. رواه البخاري معلقاً بصيغة التمريض في كتاب الوصايا، باب (٩) تأويل قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾، حديث قال - عقب الآية المذكورة -: وَيُذَكَّرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَوصله الترمذي في كتاب الفرائض، باب (٥) ما جاء في ميراث الإخوة من الأب والأم، حديث رقم (٢٠٩٤) عن علي رضي الله عنه أنه قال: إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ... الحديث.

ورواه أيضاً في كتاب الوصايا، باب (٦) ما جاء يُبْدَأُ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، حديث رقم (٢١٢٢)، ولفظه: إن النبي ﷺ قَضَى بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَأَنْتُمْ تَقْرَأُونَ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ الدَّيْنِ، وابن ماجه في كتاب الوصايا، باب (٧) الَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، حديث رقم (٢٧١٥)، وأحمد في المسند ٧٩/١ و ١٣١ و ١٤٤، والدارقطني في سننه ٤/ =

الدِّينَ دِينَهُمْ<sup>(١)</sup>.

٢١٩ - ولولا دلالة السنة ثم إجماع الناس<sup>(٢)</sup>: لم يَكُنْ ميراثٌ إلا بعد وصية أو دين، ولم تَعُدْ الوصية أن تكون مُبَدَّاةً على الدِّين أو تكون والدِّين سَوَاءً.

٢٢٠ - وقال الله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا

٨٦ - ٨٧، والحاكم في المستدرک ٣٣٦/٤، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٦٧/٧، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١٢٦/٢ - أيضاً - لابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن المنذر، والطياشي. كلهم روه من طريق أبي إسحاق، عن الحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه به. وهذا إسناد ضعيف لضعف الحارث الأعور. قال الترمذي عقب الحديث رقم (٢٠٩٥): «هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي، وقد تكلم بعض أهل العلم في الحارث»، وقال البيهقي: امتناع أهل الحديث عن إثبات هذا لتفرد الحارث الأعور بروايته عن علي رضي الله عنه، والحارث لا يُخْتَجُّ بخبره لظن الحفاظ فيه». قلت: لكن مع ضعفه فإن العمل عليه عند أهل العلم.

قال الترمذي عقب حديث رقم (٢٠٩٥): «والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم». وقال أيضاً عقب حديث (٢١٢٢): «والعمل على هذا عند عامة أهل العلم أنه يُؤَدَّى بالدِّين قبل الوصية».

قال الحفاظ ابن حجر في فتح الباري ٣٧٧٦/٥: «إسناده ضعيف، لكن قال الترمذي: إن العمل عليه عند أهل العلم، وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه، وإلا فلم تجر عاداته أن يورد الضعيف في مقام الإحتجاج به». وقال أيضاً في التلخيص الحبير ٩٥/٣: «والحارث وإن كان ضعيفاً فإن الإجماع منعقد على وفق ما روى».

تنبيه: عزا الحفاظ ابن حجر في التلخيص ٩٥/٣ هذا الحديث لأحمد وأصحاب والسنن من حديث الحارث عن علي، وليس عندهم يقيناً، وإنما هو عند من ذكرنا - أي الترمذي وابن ماجه وأحمد -، وقد تنبه رحمه الله تعالى لهذا الأمر في الفتح ٣٧٧/٥ حيث قال: «أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحارث وهو الأعور عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه...». فلم يعزه لأصحاب السنن جميعاً.

(١) قال الحفاظ ابن حجر في الفتح ٣٧٧/٥ - ٣٧٨: «لم يختلف العلماء في أن الدِّين يُقَدَّم على الوصية إلا في صورة واحدة، وهي: ما لو أوصي لشخص بألف مثلاً، وصدقه الوارث وحكم به، ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده وصدقه الوارث، ففي وجه للشافعية تُقَدَّم الوصية على الدِّين في هذه الصورة الخاصة».

(٢) جواز تخصص القرآن بالإجماع قول جمهور الأصوليين. وقد ذكر الغزالي في هذه المسألة كلاماً مهماً نقله بحرفيته: «دليل الإجماع ويخصص به العام لأن الإجماع قاطع لا يمكن الخطأ فيه، والعام يتطرق إليه الاحتمال، ولا تقضي الأمة في بعض مسميات العموم بخلاف موجب العموم إلا عن قاطع بلغهم في نسخ اللفظ الذي كان قد أريد به العموم، أو في عدم دخوله تحت الإرادة عند ذكر العموم، والإجماع أقوى من النص الخاص، لأن النص الخاص محتمل نسخ، والإجماع ولا ينسخ، فإنه إنما يتعقد بعد انقطاع الوحي» (المستصفى ١٠٢/٢).

وانظر في هذه المسألة للمع للشيرازي ص ٣٢، والعدة ٥٧٨/٢، والمعتمد للبصري ٢٧٦/١، والمسودة ص ١٢٦، والإبهاج ١٧١/٢، والإحكام للأمدى ٥٢٨/١، وقال: «لا أعرف خلافاً في تخصيص القرآن والسنة بالإجماع»، والمحصول ٤٣١/١، والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٥٢/٣، والتلخيص ٢/١٠٤، وكتاب في أصول الفقه للامشي الحنفي ص ١٣٣.

يُرْءَوْسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ<sup>(١)</sup> إِلَى الْكَعْبَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

٢٢١ - فَصَّصَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَصَدَ الْقَدَمَيْنِ بِالْغَسْلِ، كَمَا قَصَدَ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ. فَكَانَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الْقَدَمَيْنِ إِلَّا مَا يَجْزَى فِي الْوَجْهِ مِنَ الْغَسْلِ، أَوِ الرَّأْسِ مِنَ الْمَسْحِ. وَكَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أُرِيدَ بِغَسْلِ الْقَدَمَيْنِ أَوْ مَسْحِهِمَا بَعْضُ الْمُتَوَضِّئِينَ دُونَ بَعْضٍ.

٢٢٢ - فَلَمَّا مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَأَمَرَ بِهِ مَنْ أَدْخَلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخُفَّيْنِ وَهُوَ كَامِلُ الطَّهَارَةِ: ذَلِكَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُرِيدَ بِغَسْلِ الْقَدَمَيْنِ أَوْ مَسْحِهِمَا بَعْضُ الْمُتَوَضِّئِينَ دُونَ بَعْضٍ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٢/٢٦: «قَرِءَ (وَأَرْجُلَكُمْ) - بِالنَّصْبِ - عَطْفًا عَلَى (فَاغْسِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ)، وَقَدْ أَسْنَدَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَهَا (وَأَرْجُلَكُمْ) - بِالنَّصْبِ - وَقَالَ: رَجَعْتُ إِلَى الْغَسْلِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَعُرْوَةَ، وَعَطَاءَ، وَعُكْرَمَةَ، الْحَسَنَ، وَمَجَاهِدَ، وَالنَّخَعِيَّ، وَالضَّحَّاكَ، وَمُقَاتِلَ بْنِ حَبَانَ، وَالزَّهْرِيَّ وَغَيْرِهِمْ.

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْخَفْضِ (بِعَنِي: وَأَرْجُلَكُمْ) فَقَدْ احْتَجَّ بِهَا الشَّيْعَةُ، وَوَرَدَ ذَلِكَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ الْمَسْحَ.

وَالْجَوَابُ أَنَّ قِرَاءَةَ الْخَفْضِ جَاءَتْ عَلَى الْمَجَاوِرَةِ وَتَنَاسَبَ الْكَلَامُ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: جَحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هِيَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْمَسْحِ، وَلَكِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْغَسْلَ الْخَفِيفَ. ثُمَّ دَلَّلَ لِذَلِكَ.

قُلْتُ: وَيُمْكِنُ حَمْلُهَا عَلَى الْمَسْحِ الْحَقِيقِيِّ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ لِبَاسِ الْخُفَّيْنِ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي زَادِ الْمَسِيرِ ٢/٣٠١ - ٣٠٢: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾.

قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَحَمْزَةُ، وَأَبُو بَكْرِ عَنْ عَاصِمٍ: بِكَسْرِ اللَّامِ عَطْفًا عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ.

وَقَرَأَ نَافِعٌ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَالْكَسَائِيُّ، وَخَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ، وَيَعْقُوبُ: بِفَتْحِ اللَّامِ عَطْفًا عَلَى الْغَسْلِ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَقْدَمِ وَالْمَوْخَرِ. قَالَ الزَّجَّاجُ: الرَّجُلُ: مِنْ أَصْلِ الْفَخْدِ إِلَى الْقَدَمِ، فَلَمَّا حَدَّ الْكَعْبَيْنِ عَلِمَ أَنَّ الْغَسْلَ يَنْتَهِي إِلَيْهِمَا، وَيَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْغَسْلِ التَّحْدِيدُ بِالْكَعْبَيْنِ، كَمَا جَاءَ فِي تَحْدِيدِ الْيَدِ (إِلَى الْمُرَافِقِ)، وَلَمْ يَجِبْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَسْحِ تَحْدِيدٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ الْغَسْلَ عَلَى قِرَاءَةِ الْخَفْضِ، لِأَنَّ التَّحْدِيدَ بِالْكَعْبَيْنِ يَدُلُّ عَلَى الْغَسْلِ، فَيَنْسَقُ بِالْغَسْلِ عَلَى الْمَسْحِ...

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ: يَجُوزُ الْجَزُّ عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَالْمَعْنَى: الْغَسْلُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: حَجَرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ ابْنِ الْأَثَّارِيِّ نَحْوَ هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: مَنْ جَزَّ فَحَجَّتَهُ أَنَّهُ وَجَدَ فِي الْكَلَامِ عَامِلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْغَسْلُ، وَالْآخَرُ: الْبَاءُ الْجَاوِزَةُ، وَوَجْهُ الْعَامِلَيْنِ إِذَا اجْتَمَعَا: أَنَّ يَحْمِلُ الْكَلَامُ عَلَى الْأَقْرَبِ مِنْهُمَا

دُونَ الْأَبْعَدِ، وَهُوَ (الْبَاءُ) هُنَا، وَقَدْ قَامَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَسْحِ: الْغَسْلُ مِنَ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَبَا زَيْدٍ قَالَ: الْمَسْحُ خَفِيفُ الْغَسْلِ، قَالُوا: تَمَسَّحْتُ لِلصَّلَاةِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: «فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ» أَيُّ: ضَرْبًا، فَكَانَ الْمَسْحُ بِالْآيَةِ غَسْلَ خَفِيفٍ، فَلِئِنْ قِيلَ: فَالْمَسْتَحَبُّ التَّكْرَارُ ثَلَاثًا؟ قِيلَ: إِنَّمَا

جَاءَتْ الْآيَةُ بِالْمَفْرُوضِ دُونَ الْمَسْنُونِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ التَّحْدِيدَ وَالتَّوْقِيتَ إِنَّمَا جَاءَ فِي الْمَغْسُولِ دُونَ الْمَمْسُوحِ، فَلَمَّا وَقَعَ التَّحْدِيدُ مَعَ الْمَسْحِ،

عُلِمَ أَنَّهُ فِي حُكْمِ الْغَسْلِ لِمُوَافَقَتِهِ الْغَسْلَ فِي التَّحْدِيدِ. وَحُجَّةٌ مِنْ نَصْبِ أَنَّهُ حَمَلَ ذَلِكَ عَلَى الْغَسْلِ لِاجْتِمَاعِ

فَقْهَاءِ الْأَمْصَارِ عَلَى الْغَسْلِ. وَانْظُرْ تَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ ٦/٩٢.

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ، الْآيَةُ: ٦.

٢٢٣ - وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ﴾ (١).

[٦] ٢٢٤ - وَسَنُ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ» (٢)، (٣) وَأَنْ لَا يُقَطَّعَ إِلَّا مَنْ بَلَغَتْ سِرْقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فِصَاعِدًا.

٢٢٥ - وقال الله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ (٤).

٢٢٦ وقال في الإماماء: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ آتِيكَ بِتَحْشِيرِ قَعْلَتَيْنِ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٥).

٢٢٧ - فَذَلَّ الْقُرْآنُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُريدَ بِجَلْدِ الْمَائَةِ الْأَخْرَارُ دُونَ الْإِمَاءِ. فَلَمَّا رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ الثَّيْبَ مِنَ الزُّنَاةِ وَلَمْ يَجْلِدْهُ: دَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِجَلْدِ الْمَائَةِ مِنَ الزُّنَاةِ: الْحُرَّانِ الْبِكْرَانِ، وَعَلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْقَطْعِ فِي السَّرْقَةِ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ، وَبَلَغَتْ سِرْقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ، دُونَ

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) الكثر: قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١٥٢/٤: «الكثر - بفتحين -: جُمَارُ النَّخْلِ، وَهُوَ شَحْمُهُ الَّذِي وَسَطُ النَّخْلَةِ»، وكذا ذكر الدارمي في سننه عقب الحديث رقم (٢٣٠٨).

(٣) حديث صحيح. رواه الترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء: لا قطع في ثمر أو كثر، حديث رقم (١٤٤٩)، والنسائي في كتاب السارق، باب ما لا يُقَطَّعُ فِيهِ ٨/٨٧، والدارمي في كتاب الحدود، باب (٧) ما لا يُقَطَّعُ فِيهِ مِنَ الثَّمَارِ، حديث رقم (٢٣٠٦)، والبيهقي في سننه الكبرى ٨/٢٦٣، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٩٥٨). رَوَاهُ مِنْ طَرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا بِهِ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: «هَكَذَا رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ... فَذَكَرَ الْإِسْنَادَ، ثُمَّ قَالَ: وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ: عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ».

قلت: والحديث دون ذكر واسع بن حبان، رواه: أبو داود في كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه، حديث رقم (٤٣٨٨)، والنسائي في كتاب السارق، باب ما لا قطع فيه ٨/٨٧، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب لا يقطع في ثمر أو كثر، حديث رقم (٢٥٩٣)، والدارمي في كتاب الحدود، باب (٧) ما لا يقع فيه من الثمار، حديث رقم (٢٣٠٤) و (٢٣٠٧ - ٢٣٠٨)، ومالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه، حديث رقم (٣٢)، وأحمد في المسند ٣/٤٦٣ و ٤٦٤ و ١٤٠/٥ و ١٤١، والبيهقي في سننه الكبرى ٨/٢٦٢. رَوَاهُ مِنْ طَرُقٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهِ، لَكِنْ فِي رِوَايَتِهِمْ انْقِطَاعُ، وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى مُوَصُولَةٌ، وَالرَّوَاةُ لَهَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ كُلِّهِمْ مِنْ كِبَارِ الثَّقَاتِ - أَمْثَالُ: سَفْيَانَ بْنِ عَيِّنَةَ، وَاللِّيثَ بْنَ سَعْدٍ، وَسَفْيَانَ الثَّوْرِيَّ وَغَيْرِهِمْ - لِذَا تُعْتَبَرُ رِوَايَتُهُمْ وَزِيَادَتُهُمْ وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ فِي الْإِسْنَادِ مِنْ زِيَادَاتِ الثَّقَاتِ الْمَقْبُولَةِ، فَيَصَحُّ الْحَدِيثُ لَاتِّصَالِهِ وَثِقَةِ نَقْلِهِ. وَلِلْحَدِيثِ أَسَانِيدُ أُخْرَى كُلُّهَا مَعْلُولَةٌ، فَاكْتَفَيْنَا بِمَا ذُكِرَ.

(٤) سورة النور، الآية: ٢.

(٥) سورة النساء، الآية: ٢٥.

غيرهما ممن لَزِمَهُ اسْمُ سِرْقَةٍ وَزَنَا.

٢٢٨ - وقال الله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبَنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(١)</sup>.

٢٢٩ - فلما أُعْطِيَ رسولُ الله بني هاشم وبني المُطَلِّبَ سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى: دَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّ ذَا الْقُرْبَى - الَّذِينَ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمْ سَهْمًا مِنَ الْخُمْسِ -: بنو هاشم وبني المُطَلِّبِ دون غيرهم.

٢٣٠ - وكلُّ قُرَيْشٍ ذُو قَرَابَةٍ، وبنو عبدِ شمسٍ مُسَاوِيَةٌ بني المُطَلِّبِ<sup>(٢)</sup> في القَرَابَةِ، هم مَعَ بَنُو أَبِي وَامٍّ، وإن انفردَ بعضُ بني المُطَلِّبِ بولادةٍ من بني هاشمٍ دونهم.

٢٣١ - فلما لم يكن السَّهْمُ لمن انفرد بالولادة من بني المُطَلِّبِ دونَ من لم تُصِبْهُ ولادةٌ بني هاشمٍ منهم -: دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا أُعْطُوا خَاصَّةً دونَ غيرهم بقَرَابَةِ جِذْمٍ<sup>(٣)</sup> النَّسَبِ، مع كَيْثَوِيَّتِهِمْ مَعَ مجتمعين في نَصْرِ النَّبِيِّ بِالشَّعْبِ<sup>(٤)</sup>، وقبلة وبعده، وما أَرَادَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِهِمْ خَاصًّا.

٢٣٢ - ولقد وَلَدَتْ بنو هاشم في قُرَيْشٍ فما أُعْطِيَ منهم أَحَدٌ بولادتهم من الْخُمْسِ شيئاً، وبنو نُوْفَلٍ<sup>(٥)</sup> مُسَاوِيَتُهُمْ فِي جِذْمِ النَّسَبِ، وإن انفردوا بأنَّهُمْ بنو أمِّ دُونَهُمْ<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

(٢) بنو عبد شمس هم بطن من قُرَيْشٍ من العدنانية، وهم: بنو عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، كانوا متقاسمين مع بني هاشم رياسة عبد مناف (معجم قبائل العرب ٧٢٤/٢).

أما بنو المُطَلِّبِ فهم أيضاً بطن من قُرَيْشٍ من العدنانية وهم: بنو المُطَلِّبِ وهو العيص بن عبد مناف (معجم قبائل العرب ١١١/٣).

(٣) جِذْمُ النَّسَبِ: الجِذْمُ - بكسر الجيم، وقد تفتح -: أصل الشيء.

(٤) الشَّعْبُ: أصله الناحية من الشيء، والمراد شُعب بني هاشم الذي حوَّصر فيه النَّبِيُّ ﷺ، وهو جبل معروف إلى الآن في مكة المكرمة.

وانظر في هذا الحصار وما حدث فيه: سيرة ابن هشام ٥/٢ فما بعدها، ودلائل النبوة للبيهقي ٨٢/٢، والبداية والنهاية لابن كثير ٩٦/٣، والكمال في التاريخ لابن الأثير ٨٧/٢، ونهاية الأرب ٢٥٨/١٦.

وقد ذكر ابن هشام وغيره أن كلَّ بني هاشم وبني المُطَلِّبِ قد أزرُوا النَّبِيَّ ﷺ ودخلوا معه في الشَّعْبِ واجتمعوا إليه، إلاَّ أَبَا لَهَبٍ عبد العزى بن عبد المُطَلِّبِ فقد خرج من بني هاشم إلى قُرَيْشٍ وظاهرهم.

(٥) هو نُوْفَلُ بن عبد مناف، بطن من عبد مُنَافٍ من قُرَيْشٍ من العدنانية، وهم: بنو نُوْفَلِ بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة. (معجم قبائل العرب ١٢٠٢/٣).

(٦) روى الإمام البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس، باب (١٧) ومن الدليل على أَنَّ الخمس للإمام، وأنه يُعْطَى بعض قرابته دون بعض ما قسم النَّبِيُّ ﷺ لبني المُطَلِّبِ وبني هاشم من خمس خبير، حديث رقم (٣١٤٠) وغيره عن جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ رضي الله عنه قال: مشيتُ أنا وعثمان بن عفَّان إلى رسول الله ﷺ فقلنا:

يا رسول الله، أُعْطِيَ بني المُطَلِّبِ وتركتنا، ونحن وهم منك بمنزلة واحدة، فقال رسول الله ﷺ: إنما بنو المُطَلِّبِ وبنو هاشم شيء واحد.

٢٣٣ - قال الله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾<sup>(١)</sup>.

٢٣٤ - فلمَّا أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ السَّلْبَ<sup>(٢)</sup> الْقَاتِلَ<sup>(٣)</sup> فِي الْإِقْبَالِ<sup>(٤)</sup>: دَلَّتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ عَلَى أَنَّ

قال الليث: حدثني يونس وزاد: قال جُبَيْر - يعني ابن مُطْعِم -: ولم يُقَسِّمِ النَّبِيُّ ﷺ لِبَنِي عَبْدِ شَمْسٍ وَلَا لِبَنِي نَوْفَلٍ. وقال ابن إسحاق: عبدُ شَمْسٍ وَهَاشِمٌ وَالْمَطْلَبُ إِخْوَةٌ لَأُمٍّ. وَأَمَهُمْ عَاتِكَةُ بِنْتُ مَرْثَةَ. وَكَانَ نَوْفَلُ أَخَاهُمْ لِأَيِّهِمْ. قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٢٤٥/٦ بعدما ذكر كلام ابن إسحاق: «... وذكر الزبير بن بكار في النسب أنه كان يُقال لهَاشِمٌ وَالْمَطْلَبُ: البدران، ولعبد شمس ونوفل: الأبرهان. وهذا يدلُّ على أنَّ بين هاشم والمطلب اثنتان سري في أولادهما من بعدهما. ولهذا لما كتبت قريش الصحيفة بينهم وبين بني هاشم وحضروهم في الشعب دخل بنو المطلب مع بني هاشم، ولم تدخل بنو نوفل وبني عبد شمس».

ثم قال الحافظ ابن حجر ٢٤٥/٦ - ٢٤٦: «وفي الحديث حجة للشافعي ومَن وافقه أنَّ سهم ذوي القربى لبني هاشم والمطلب خاصة دون بقية قرابة النبي ﷺ من قريش».

وعن عمر بن عبد العزيز: هم بنو هاشم خاصة، وبه قال زيد بن أرقم وطائفة من الكوفيين. وهذا الحديث يدلُّ لإلحاق بني المطلب بهم. وقيل: هم قريش كلها، لكن يُعْطَى الإمام منهم مَن يراه، وبهذا قال أصبغ، وهذا الحديث حجة عليه».

ثم قال: «والحديث ظاهر في أنه أعطاهم بسبب النصرة، وما أصابهم بسبب الإسلام من بقية قومهم الذين لم يُسلموا».

وقال رحمه الله تعالى - أيضاً - ٢٤٦/٦: «واختلفت الشافعية في سبب إخراجهم (أي إخراج بني عبد شمس وبني نوفل من العطاء) فقيل: - العلة القرابة مع النصرة، فلذلك دخل بنو هاشم وبني المطلب ولم يدخل بنو عبد شمس وبني نوفل لفقدان جزء العلة أو شرطها».

- وقيل: الاستحقاق بالقرابة، ووُجد بيني عبد شمس ونوفل مانع لكونهم انحازوا عن بني هاشم وحاربوهم. - والثالث: أنَّ القربى (يقصد في الآية) عامٌ مخصوص، ويبيته الستة».

(١) سورة الأنفال، الآية: ٤١.

(٢) السَّلْبُ: قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٣٨٧/٢: «هو ما يأخذه أحدُ الْقِرَتَيْنِ في الحرب مِن قِزْزِهِ مِمَّا يَكُونُ عَلَيْهِ وَمَعَهُ مِنْ سِلَاحٍ وَثِيَابٍ وَدَابَّةٍ وَغَيْرِهَا. وَهُوَ (أي: السَّلْبُ) فَعْلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ: أي مَسْلُوبٌ». وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٢٤٧/٦: «السَّلْبُ - بفتح المهملة واللام، بعدها موخدة - هو ما يوجد مع المحارب من ملبوس وغيره عند الجمهور، وعن أحمد: لا تدخل الذابة، وعن الشافعي: يختص بأداة الحرب».

(٣) أشار بذلك إلى قوله ﷺ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ. رواه من حديث أبي قتادة - وفيه قصة -: البخاري في كتاب فرض الخمس، باب (١٨) مَنْ لَمْ يُخَمَّسِ الْأَسْلَابُ، حديث رقم (٣١٤٢). وفي أماكن أخرى من صحيحه، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب (١٣) استحقاق القاتل سَلْبَ الْقَتِيلِ، حديث رقم (١٧٥١)، وأبو داود في كتاب الجهاد، باب (١٤٧) فِي السَّلْبِ يُعْطَى الْقَاتِلُ، حديث رقم (٢٧١٧)، والترمذي في كتاب السير، باب (١٣) مَا جَاءَ فِي مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، حديث رقم (١٥٦٢)، وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب (٢٩) الْمِبَارَظَةُ وَالسَّلْبُ، حديث رقم (٢٨٣٧) بلفظ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَفَلَهُ سَلْبَ قَتِيلٍ قَتَلَهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ، ومالك في الموطأ، في كتاب الجهاد، باب (١٠) مَا جَاءَ فِي السَّلْبِ فِي النَفْلِ، حديث رقم (١٨)، والدارمي في كتاب السير، باب (٤٤) مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، حديث رقم (٢٤٨٥) بلفظ: بَارَزَتْ رَجُلًا فَقَتَلْتَهُ، فنقلني رسول الله ﷺ سَلْبُهُ، وأحمد في المسند ٣٠٦/٥، والبيهقي في سننه الكبرى ٦/٣٠٦، وابن حبان في صحيحه، حديث رقم (٤٨٠٥). قلت: وفي الباب عن أنس بن مالك وغيره.

(٤) الإقبال: ضد الإِدْبَارِ، والمراد أنَّ السَّلْبَ الذي يستحقه القاتل هو الذي يأخذه من المحاربِ الْمُقْبِلِ، لا مِن =

الغنيمة المَحْمُوسَة في كتاب الله غَيْرُ السَّلْبِ، إِذْ كَانَ السَّلْبُ مَغْنَمًا فِي الْإِقْبَالِ، دُونَ الْأَسْلَابِ الْمَأْخُودَةِ فِي غَيْرِ الْإِقْبَالِ، وَأَنَّ الْأَسْلَابَ الْمَأْخُودَةَ فِي غَيْرِ الْإِقْبَالِ غَنِيمَةٌ تُخَمَسُ مَعَ مَا سِوَاهَا مِنَ الْغَنِيمَةِ بِالسُّنَّةِ<sup>(١)</sup>.

= المُذْبِر، وفي نسخة بدل الإقبال: الأنفال.

(١) قلت: لقد اختلف العلماء في السَّلْبِ هل يُخَمَسُ أم لا، وقد أشار الإمام الترمذي إلى هذا الخلاف في سننه، فقال بعد حديث أبي قتادة - المذكور آنفاً: «والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد. وقال بعض أهل العلم: للإمام أن يُخْرِجَ مِنَ السَّلْبِ الْخُمْسَ. وقال الثوري: الثُّلُثُ أن يقول الإمام: مَنْ أَصَابَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَيْسَ فِيهِ الْخُمْسُ. وقال إسحاق (يعني ابن راهويه): السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَيْئًا كَثِيرًا، فَرَأَى الْإِمَامُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْهُ الْخُمْسَ كَمَا فَعَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ». وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٢٤٧/٦ - ٢٤٨ بعدما ذكر تبويب الإمام البخاري (....) وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَمَسَ»، قال: «هو من تفقهه، وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى الخلاف في المسألة، وهو شهير.

وإلى ما تضمنته الترجمة ذهب الجمهور، وهو أن القاتل يستحق السَّلْبَ سواء قال أمير الجيش قبل ذلك: من قتل قتيلاً فله سلبه، أو لم يقل ذلك، وهو ظاهر حديث أبي قتادة - ثاني حديثي الباب -، وقال: إنه فتوى من النبي ﷺ وإخبار عن الحكم الشرعي، وعن المالكية والحنفية: لا يستحقه القاتل إلا أن شرط له الإمام ذلك، وعن مالك: يختير الإمام بين أن يعطي القاتل السَّلْبَ أو يخمسه، واختاره إسماعيل القاضي، وعن إسحاق: إذا كثرت الأسلاب خمست، ومكحول والثوري: يُخَمَسُ مطلقاً، وقد حكي عن الشافعي أيضاً. وتمسكوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ ولم يستثن شيئاً. واحتج الجمهور بقوله ﷺ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، فإنه خصص ذلك العموم، وثُعْبُ بِأَنَّهُ ﷺ لم يقل: من قتل قتيلاً فله سلبه، إلا يوم حُتَيْنَ، قال مالك: لم يبلغني ذلك في غير حُتَيْنَ. وأجاب الشافعي وغيره بأن ذلك حفظ عن النبي ﷺ في عَذَةِ مَوَاطِنَ:

منها: يوم بدر كما في أول حديثي الباب (يقصد حديث عبد الرحمن بن عوف مع الغلامين الذي قتلأباً جهل، فنقل النبي ﷺ سَلْبَهُ أَحَدَهُمَا، وهو معاذ بن عمرو بن الجموح، انظر صحيح البخاري ٣١٤١). ومنها: حديث حاطب بن أبي بلتعة، أنه قتل رجلاً يوم أحد، فسلم له رسول الله ﷺ سلبه. أخرجه البيهقي. ومنها: حديث جابر، أن عقيل بن أبي طالب قتل يوم مؤتة رجلاً، فنقله النبي ﷺ درعه. ثم كان ذلك مقررأ عند الصحابة كما روى مسلم من حديث عوف بن مالك بن قصته مع خالد بن الوليد وإنكاره عليه أخذه السَّلْبَ مِنَ الْقَاتِلِ. . الحديث بطوله.

وكما روى الحاكم والبيهقي - بإسناد صحيح - عن سعيد بن أبي وقاص: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ قَالَ يَوْمَ أَحَدٍ: تَعَالِ بَنَّا نَدْعُو، فَدَعَا سَعْدٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رَجُلًا شَدِيدًا بِأَسِهِ فَأَقَاتَلَهُ وَيَقَاتِلَنِي، ثُمَّ ارْزُقْنِي عَلَيْهِ الظَّفَرَ حَتَّى أَقْتَلَهُ وَأَخْذَ سَلْبِهِ. . الحديث.

وكما روى أحمد - بإسناد قوي - عن عبد الله بن الزبير قال: كانت صفية في حصن حسان بن ثابت يوم الخندق، فذكر الحديث في قصة قتلها اليهود، وقولها لحسان: أنزل فاسلبه؛ فقال: ما لي بسلبه حاجة. وكما روى ابن إسحاق في المغازي في قصة قتل علي بن أبي طالب عمرو بن عبد و يوم الخندق - أيضاً -، فقال: إنه اتقاني بسوائه. وأيضاً فالنبي ﷺ إنما قال ذلك يوم حُتَيْنَ بعد أن فرغ القتال، كما هو صريح في ثاني حديثي الباب (يقصد حديث أبي قتادة)، حتى قال مالك: يكره للإمام أن يقول مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ، =

٢٣٥ - ولولا الاستدلال بالسنة وحُكْمُنَا بالظاهر: قَطَعْنَا مَنْ لَزِمَهُ اسْمُ سَرِقَةٍ، وَصَرْنَا مَائَةَ كُلِّ مَنْ رَزَى، خُرًا ثِيْبًا، وَأَعْطَيْنَا سَهْمَ ذِي الْقُرْبَى كُلِّ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ قَرَابَةٌ، ثُمَّ خَلَصَ ذَلِكَ إِلَى طَوَائِفَ مِنَ الْعَرَبِ، لِأَنَّ لَهُ فِيهِمْ وَشَايِحَ<sup>(١)</sup> أَرْحَامٍ، وَخَمْسَنَا السَّلْبَ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمَغْنَمِ، مَعَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْغَنِيمَةِ.

## بيان فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه<sup>(٢)</sup>

٢٣٦ - قال الشافعي: وَضَعَ اللَّهُ رَسُولَهُ مِنْ دِينِهِ وَقَرْضِهِ وَكِتَابِهِ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَبَانَ جُلْ ثَنَاؤُهُ أَنَّهُ جَعَلَهُ عَلَمًا لِدِينِهِ، بِمَا افترض من طاعته، وَخَرَّمَ من معصيته، وَأَبَانَ من فضيلته، بِمَا قَرَنَ من الإيمان برسوله مع الإيمان به.

٢٣٧ - فقال تبارك وتعالى: ﴿فَتَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَكَ وَلَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

= لثَلَاثَ تَضَعُ نِيَّاتِ الْمُجَاهِدِينَ، وَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ، وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ: لَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ، وَإِذَا قَالَ قَبْلَ الْحَرْبِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا اسْتَحَقَّ الْقَاتِلُ [السَّلْبَ]. وانظر الموطأ ٢/٤٥٥.

(١) وشايح: جمع وشيجة، والمراد هنا: الرحم المتصلة المشتبكة، وأصل الوشيح: ما التف من الشجر، انظر النهاية ١٨٧/٥.

(٢) انظر في وجوب اتباع السنة كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ٢/٦٦٠، والتبصرة للشيرازي ص ٢٩١، واللمع ٧١، وأصول السرخسي ١/٢٨٣، وروضة الناظر ص ٨٦، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ص ٦٨، والبرهان ١/٥٧٩، والتلخيص ٢/٢٨٤، وشرح البدخشي وشرح الأسنوي لمنهاج الوصول ٢/٢٩٥، وأحكام القرآن للشافعي ١/٢٨. سورة النساء، الآية: ١٧١.

(٣) قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى: «إن الشافعي - رضي الله عنه - ذكر هذه الآية محتجاً بها على أن الله قرن الإيمان برسوله محمد ﷺ مع الإيمان به، وقد جاء ذلك في آيات كثيرة من القرآن». ثم ذكر بعض الآيات الدالة على ذلك، ثم قال: «ولكن الآية التي ذكرها الشافعي هنا ليست في موضع الدلالة على ما يريد، لأن الأمر فيها بالإيمان بالله وبرسوله كافة. ووجه الخطأ من الشافعي - رحمه الله - أنه ذكر الآية بلفظ: ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ بإفراد لفظ (الرسول)، وهكذا كُتِبَتْ في أصل الربيع، وطبعت في الطبقات الثلاث من الرسالة، وهو خلاف التلاوة. وقد خيل إليّ بادي ذي بدء أن تكون هناك قراءة بالإفراد، وإن كانت - إذا وجدت - لا تفيد في الاحتجاج لما يريد، لأن سياق الكلام في شأن عيسى عليه السلام، فلو كان اللفظ: (ورسوله) لكان المراد به عيسى. ولكني لم أجد أية قراءة في هذا الحرف من الآية بالإفراد: لا في القراءات العشر، ولا في غيرها من الأربع، ولا في القراءات الأخرى التي يسمونها: القراءات الشاذة... قلت: القراءات الأربعة المذكورة بعد العشرة هي من الشاذة.

قلت: والآيات التي جاء قرن الله تعالى فيها الإيمان برسوله ﷺ مع الإيمان به كثيرة. منها: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء] =



٢٣٨ - وقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾<sup>(١)</sup>.

٢٣٩ - فَجَعَلَ كَمَالَ ابْتِدَاءِ الْإِيمَانِ، الذي ما سواه تَبَعَ لَهُ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ ثم برسوله.

٢٤٠ - فَلَوْ آمَنَ عَبْدٌ بِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِرَسُولِهِ: لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ اسْمُ كَمَالِ الْإِيمَانِ أَبَدًا، حتى يؤمن برسوله معه.

٢٤١ - وَهَكَذَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي كُلِّ مَنْ امْتَحَنَهُ لِلْإِيمَانِ.

[٧] ٢٤٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَسَامَةَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ<sup>(٣)</sup>، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ<sup>(٤)</sup>، قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ بِجَارِيَةٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَيَّ رَقَبَةٌ، أَفَأَغْنِيهَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ: أَيْنَ اللَّهُ؟ فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: وَمَنْ أَنَا؟ قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: أَفَأَغْنِيهَا؟»<sup>(٥)</sup>.

= [١٣٦]. وقوله تعالى: ﴿فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف/١٥٨].

وقوله تعالى: ﴿فَآمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنَّوْرِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ [التغابن/٨].

(١) سورة النور، الآية: ٦٢.

(٢) هو هلال بن علي بن أسامة العامري المدني، وقد ينسبه البعض إلى جده فيقول: ابن أسامة. قال عنه أبو حاتم الرازي: شيخ يُكتب حديثه. وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ثقة، وقال مسلمة بن الصلة: ثقة قديم. انظر تهذيب التهذيب ١١/ ٨٢ - ٨٣.

وقال عنه الحافظ في التقریب (٧٣٤٤) ص ٥٧٦: «ثقة».

(٣) هو عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، من التابعين، توفي سنة (٩٤) هـ، وقيل بعد ذلك. التقریب (٤٦٠٥) ص ٣٩٢.

(٤) هكذا رواه الشافعي عن مالك: عُمر بن الحكم، وكذا هو عند مالك في الموطأ، - كما سيأتي تخريجه -، لكن كل من روى الحديث ذكر أنه معاوية بن الحكم لا عُمر، وهو الصحيح، وسيشير الشافعي لذلك. وانظر كلام ابن عبد البر في المسألة عند الفقرة (٢٤٣).

(٥) رواه عن عُمر بن الحكم: مالك في الموطأ في كتاب العتق والولاء، باب (٦) ما يجوز من العتق في الرقاب

الواجبة، حديث رقم (٨)، وعن مالك الشافعي - هنا -، والنسائي في كتاب النعوت والتفسير من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٢/ ٤٢٧، والبيهقي ١٠/ ٥٧. ورواه - على الصواب، أي - عن معاوية بن الحكم: مسلم في صحيحه في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٧) تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته، آخر حديث رقم (٥٣٧)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب (١٧١) تسميت العاطس في الصلاة، آخر حديث رقم (٩٣٠)، والنسائي في كتاب السهو، باب (٢٠) الكلام في الصلاة ٣/ ١٤، وفي كتاب السير من سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف ٨/ ٤٢٧، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (١٧٧) النهي عن الكلام في الصلاة، حديث رقم (١٥٠٢)، وأحمد في المسند ٥/ ٤٤٧ و ٤٤٨، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/ ٢٤٩ - ٢٥٠ و ١٠/ ٢٥٧، وابن أبي شيبة في مصنفه ١١/ ٩ و ٢٠، وابن حبان في صحيحه (١٦٥) ٣٨٣ - ٣٨٤، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١١٠٥)، وابن الجارود في المنتقى (٢١٢)، والطبراني في =

٢٤٣ - قال الشافعي: وهو «معاوية بن الحكم» وكذلك رواه غير مالك، وأظن مالكا<sup>(١)</sup> لم يحفظ اسمه<sup>(٢)</sup>.

٢٤٤ - قال الشافعي: ففرض الله على الناس اتباع وحيه وسنن رسوله.

٢٤٥ - فقال في كتابه: ﴿رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢٤٦ - وقال جل ثناؤه: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

= المعجم الكبير ٩٢٧/١٩ و(٩٣٩)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٢٦ - ٢٧)، وفي القراءة خلف الإمام (٧٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٥/٢ - ٣٦).

قائدة: قال ابن عبد البر في الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار (١٦٧/٢٣ - ١٦٨): «وأما قوله في هذا الحديث للجارية: أين الله؟ [يعني: فقالت: في السماء] فعل ذلك جماعة أهل السنة، وهم أهل الحديث ورواته المتفقهون فيه، وسائر نقلته، كلهم يقول ما قال الله تعالى في كتابه ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه/٥]، وأن الله عز وجل في السماء وعلمته في كل مكان، وهو ظاهر القرآن في قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَمُنْ مِنَ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بَكْمِ الْأَرْضِ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك/١٦]، وبقوله عز وجل: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر/١٠]، وقوله: ﴿تَنفُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج/٤]. ومثل هذا كثير في القرآن،... وليس في هذا الحديث معنى يُشكل غير ما وصفنا.

ولم يزل المسلمون إذا دَعَمَهُمْ أَمْرٌ يَلْقَهُمْ فزعوا إلى ربهم، فرفعوا أيديهم، وأوجههم نحو السماء يدعونه. ومخالفونا ينسبوننا في ذلك إلى التشبيه، والله المستعان، ومن قال بما نطق به القرآن فلا عيب عليه عند ذوي الألباب.

(١) مالكا: رُسمت في الأصل دون ألف، وهو جائز على لغة بعضهم.

(٢) قال ابن عبد البر في الاستذكار (١١٦/٢٣): «... هكذا رواه جماعة زُواة الموطأ عن مالك، كلهم قال فيه: عن عمر بن الحكم، وهو غلط، ووهم منه، وليس في الصحابة رجل يُقال له: عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية بن الحكم السلمي. وكذلك قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال هذا... وأما معاوية بن الحكم، فمعروف في الصحابة، والحديث له محفوظ، وقد يمكن أن يكون الغلط في اسمه جاء من قبل هلال شيخ مالك، لا من مالك. والدليل على ذلك رواية مالك في هذا الحديث عن ابن شهاب عن ابن سلمة بن عبد الرحمن عن معاوية بن الحكم، في غير الموطأ، ولم يقل: عمر بن الحكم، وقال فيه: معاوية بن الحكم، إلا أن مالكا لم يذكر في روايته لهذا الحديث عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن معاوية بن الحكم عن النبي ﷺ إلا قصة إتيان الكهان والطيرة، لا غير، وكذلك رواه أصحاب ابن شهاب».

وقال ابن عبد البر - أيضاً - في تجريد التمهيد ص ١٨٧: «هكذا يقول مالك في هذا الحديث: عمر بن الحكم، ولم يُتابع عليه، وهو مما عُذ من وهمه، وسائر الناس يقولون فيه: معاوية بن الحكم، وليس في الصحابة عمر بن الحكم، وقد ذكرنا في التمهيد ما فيه مخرج لمالك إن شاء الله، وأن الوهم فيه من شيخه لا منه».

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٢٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٥١.

٢٤٧ - وقال: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَرُكُوبَهُمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (١).

٢٤٨ - وقال جل ثناؤه: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (٢).

٢٤٩ - وقال: ﴿وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْكُمْ مِّنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِ﴾ (٣).

٢٥٠ - وقال: ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (٤).

٢٥١ - وقال: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَىٰ فِي يَوْمِكُنَّ مِنْ ءَايَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ (٥).

٢٥٢ - فذكر الله الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة: سنة رسول الله (٦).

٢٥٣ - وهذا يُشبه ما قال، والله أعلم (٧).

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٦٤.

(٢) سورة الجمعة، الآية: ٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

(٤) سورة النساء، الآية: ١١٣.

(٥) سورة الأحزاب، الآية: ٣٤.

(٦) ممن قال بذلك: الحسن البصري، وقتادة. حيث ذكر ذلك عن الحسن في تفسير الآية (١٢٩) من سورة البقرة، رواها عنه ابن أبي حاتم. انظر الدر المنثور ٢/٢٥٥. وقتادة ذكر عنه في الموضع السابق، روى ذلك عنه: عبد بن حميد، وابن جرير، كما في الدر ١/٢٥٥، وذكر ذلك عنه عند تفسير الآية (٣٤) من سورة الأحزاب، روى ذلك عنه: عبد الرزاق الصنعاني، وابن سعد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، كما في الدر المنثور ٥/٣٧٩.

(٧) قال ابن القيم في مدارج السالكين ٢/٤٧٩ بعدما ذكر شيئاً من الخلاف في الحكمة قال: «وتفسيرها بالسنة أعم وأشهر».

وأذكر هنا جزءاً من كلام ابن القيم فإن فيه فائدة عظيمة حيث قال في المدارج ٢/٤٧٨ - ٤٧٩: «الحكمة في كتاب الله نوعان: مفردة ومقرنة بالكتاب».

فالمفردة: فسرت بالنبوة، وفسرت بعلم القرآن، قال ابن عباس: هي علم القرآن ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه، وأمثاله. وقال الضحاك: هي القرآن والفهم فيه. قال مجاهد: هي القرآن والعلم والفقه. وفي رواية أخرى عنه: هي الإصابة في القول والعمل، وقال النخعي: هي معاني الأشياء وفهمها، وقال الحسن: الورع في دين الله، كأنه فسرها بشمرتها ومقتضاها.

وأما الحكمة المقرونة بالكتاب: فهي السنة. كذلك قال الشافعي وغيره من الأئمة. وقيل: هي القضاء بالوحي. وتفسيرها بالسنة أعم وأشهر. وأحسن ما قيل في الحكمة قول مجاهد ومالك: إنها معرفة الحق =

٢٥٤ - لَأَنَّ الْقُرْآنَ ذُكِرَ وَاتَّبَعَتْهُ الْحِكْمَةُ، وَذَكَرَ اللَّهُ مَتَّهَ عَلَى خَلْقِهِ بِتَعْلِيمِهِمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، فَلَمْ يَجْزُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنْ يُقَالَ الْحِكْمَةُ هَا هُنَا إِلَّا سَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ <sup>(١)</sup>.

٢٥٥ - وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسوله، وحثهم على الناس اتباع أمره - فلا يجوز أن يقال لقول: [إنه] <sup>(٢)</sup> فرض إلا لكتاب الله ثم سَنَّهُ رسوله.

٢٥٦ - لِمَا وَصَفْنَا، مِنْ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْإِيمَانَ بِرَسُولِهِ مَقْرُونًا بِالْإِيمَانِ بِهِ.

٢٥٧ - وسَنَّهُ رسول الله مُبَيَّنَّةٌ عَنِ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ: دَلِيلًا عَلَى خَاصِّهِ وَعَامِّهِ. ثُمَّ قَرَنَ الْحِكْمَةَ بِهَا بِكِتَابِهِ فَاتَّبَعَهَا إِيَّاهُ، وَلَمْ يُجْعَلْ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ غَيْرِ رَسُولِهِ.

## باب

### فَرْضُ اللَّهِ طَاعَةَ رَسُولِ اللَّهِ مَقْرُونَةَ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَمَذْكُورَةَ وَحْدَهَا

٢٥٨ - قَالَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ <sup>(٣)</sup>.

٢٥٩ - وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ <sup>(٤)</sup>.

٢٦٠ - فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: أُولُو الْأَمْرِ: أَمْرَاءُ سَرَائِيَا رَسُولِ اللَّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَهَكَذَا

= والعمل به والإصابة في القول والعمل، وهذا لا يكون إلا بفهم القرآن والفقه في شرائع الإسلام وحقائق الإيمان، والحكمة حكمتان: علمية، وعملية.

فالعلمية: الإطلاع على بواطن الأشياء ومعرفة ارتباط الأسباب بمسبباتها خلقاً وأمرأ، قدرأ وشرعأ.

والعملية: .. هي وضع الشيء في موضعه... وانظر بدائع التفسير ٧٦/٢ - ٧٨.

(١) قال الإمام الشافعي عن آية ٣٤ في سورة الأحزاب: «فذكر الله تعالى الكتاب، وهو القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنة رسول الله ﷺ، وهذا يشبه ما قال - والله أعلم - بأن القرآن ذكر واتبعته الحكمة، وذكر الله - عز وجل - منته على خلقه بتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجوز - والله أعلم - أن تعد الحكمة ههنا إلا سنة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة مع كتاب الله، وأن الله افترض طاعة رسول الله ﷺ، وحثهم على اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقول: فرض إلا لكتاب الله، ثم سنة رسول الله ﷺ، مبينة عن الله ما أراد دليلاً على خاصه وعامه، ثم قرن الحكمة بكتابه فاتبعها إياه، ولم يجعل هذا الأحد من خلقه غير رسول الله ﷺ» (أحكام القرآن للإمام الشافعي ٢٨/١ - ٢٩).

(٢) ذكر أحمد شاكر أن ما بين المعقوفتين زيادة من بعض النسخ المطبوعة، ثم قال: «وحذفها جائز، ويكون قوله: (فرض) مقولاً للقول على سبيل الحكاية، أو خبر لمحذوف، كأنه يقول: هو فرض».

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

(٤) سورة النساء، الآية: ٥٩.

٢٦١ - وهو يُشْبِهُ ما قال، والله أعلم، لأنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ حَوْلَ مَكَّةَ مِنَ الْعَرَبِ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ إِمَارَةً، وَكَانَتْ تَأْتُفُ<sup>(٢)</sup> أَنْ يُعْطِيَ بَعْضُهَا بَعْضاً طَاعَةَ الْإِمَارَةِ.

٢٦٢ - فَلَمَّا دَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ بِالطَّاعَةِ لَمْ تَكُنْ تَرَى ذَلِكَ يَضْلُحُ لغيرِ رَسُولِ اللَّهِ.

٢٦٣ - فَأَمَرُوا أَنْ يَطِيعُوا أُولِي الْأَمْرِ الَّذِينَ أَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ، لَا طَاعَةَ مُطْلَقَةً، بَلْ طَاعَةَ مُسْتَثْنَاءَةً، فِيمَا لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>، فَقَالَ: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> يعني: إِنْ اخْتَلَفْتُمْ فِي

(١) روى البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، من تفسير سورة النساء، باب (١١) قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾، حديث رقم (٤٥٨٤) ٢٥٣/٨ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: نزلت في عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي إذ بعثه النبي ﷺ في سرية. وورد هذا المعنى عن أبي هريرة، رواه ابن جرير الطبري بإسناد صحيح، كما ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢٥٤/٨.

قلت: وفي المقصود من ﴿أُولِي الْأَمْرِ﴾ خلاف على أربعة أقوال:

أحدها: أنهم الأمراء، قاله أبو هريرة، وابن عباس في رواية، وزيد بن أسلم، والسدي، ومقاتل وميمون بن مهران.

والثاني: أنهم العلماء، رواه ابن أبي طلحة عن ابن عباس، وهو قول جابر بن عبد الله، والحسن، وأبي العالية، وعطاء، والنخعي، والضحاك، ورواه خفيف عن مجاهد.

والثالث: أنهم أصحاب النبي ﷺ، رواه ابن أبي نجیح عن مجاهد، وبه قال بكر بن عبد الله المزني.

والرابع: أنهم أبو بكر، وعمر، وهذا قول عكرمة.

ذكر هذا ابن الجوزي في زاد المسير في علم التفسير ١١٦/٢ - ١١٧، والإمام الطبري في تفسيره ١٤٧/٥ - ١٥٠، والحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢٥٤/٨ نحوه، ثم قال: «ورجَّح الشافعي الأول، واحتجَّ له بأنَّ قريشاً كانوا لا يعرفون الإمارة ولا يتقادون إلى أمير، فأَمَرُوا بالطاعة لمن وَلِيَ الأمر، ولذلك قال ﷺ: من أطاع أميري فقد أطاعني. متفق عليه. واختار الطبري حملها على العموم وإن نزلت في سبب خاص».

قال الإمام الطبري في تفسيره ١٥٠/٥: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول مَنْ قال: هم الأمراء والولاة، لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان طاعة والمسلمين مصلحة». ثم ذكر بعض الأحاديث الآمرة بطاعة الولاة، ثم قال: «فإن كان معلوماً أنه لا طاعة واجبة لأحد غير الله أو رسوله أو إمام عادل، وكان الله قد أمر بقوله ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ بطاعة ذوي أمرنا، كان معلوماً أنَّ الذين أمر بطاعتهم تعالى ذكره مِنْ ذَوِي أَمْرِنَا هم الأئمة، وَمَنْ وُلَّاهُ المسلمون دون غيرهم من الناس، وإن كان فرضاً القبول من كُلِّ مَنْ أَمَرَ بِتَرْكِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، ودعا إلى طاعة الله، وآتاه لا طاعة تجب لأحد فيما أمر ونهى، فيما لم تقم حجة وجوبه إلا للأئمة الذين أَلَزَمَ الله عبادهم طاعتهم فيما أمروا به رعيته مما هو مصلحة لعامة الرعية، فَإِنَّ عَلَى مَنْ أَمَرَهُ بِذَلِكَ طاعتهم، وكذلك في كل ما لم يكن لله معصية، وإذا كان ذلك كذلك كان معلوماً بذلك صحة ما اخترنا من التأويل دون غيره».

(٢) تأنف: تستنكف وتأبى. انظر مختار الصحاح ص ٣٥.

(٣) في أحكام القرآن للإمام الشافعي: «... بل طاعة يستثنى فيها لهم وعليهم» (٢٩/١).

(٤) سورة النساء، الآية: ٥٩.

٢٦٤ - وهذا - إن شاء الله - كما قال في أولي الأمر، إلا أنه يقول<sup>(١)</sup>: ﴿فَإِنْ لَنْزَعْتُمْ﴾ يعني - والله أعلم - هُمْ وأمرأهم الذين أمروا بطاعتهم، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ يعني - والله أعلم -: إلى ما قال الله والرسول إن عرفتموه، فإن لم تعرفوه سألتكم الرسول عنه إذا وصلتكم، أو مَنْ وَصَلَ مِنْكُمْ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

٢٦٥ - لأن ذلك الفرض الذي لا مُنَازَعَةَ لكم فيه. لقول الله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢٦٦ - وَمَنْ يُتَازَعُ مِنْ بَعْدِ رَسُولِ اللَّهِ رَدُّ الْأَمْرِ إِلَى قَضَاءِ اللَّهِ، ثم قضاء رسوله، فإن لم يكن فيما تَنَازَعُوا فيه قَضَاءٌ، نَصًّا فِيهِمَا وَلَا فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا -: رَدُّهُ قِيَاسًا عَلَى أَحَدِهِمَا، كما وَصَفْتُ مِنْ ذِكْرِ الْقِبْلَةِ وَالْعَدْلِ وَالْمِثْلِ، مَعَ مَا قَالَ اللَّهُ فِي غَيْرِ آيَةٍ مِثْلَ هَذَا الْمَعْنَى<sup>(٤)</sup>.

٢٦٧ - وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾<sup>(٥)</sup>.

٢٦٨ - وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) في أحكام القرآن: «لأنه يقول» (٢٩/١).

(٢) قال ابن جرير الطبري في تفسيره ١٥٠/٥: «يعني جل ثناؤه: فإن اختلفتم أيها المؤمنون في شيء من أمر دينكم أنتم فيما بينكم، أو أنتم وولاة أمركم، فاشتجرتكم فيه، ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ يعني بذلك: فارتادوا معرفة حكم الذي اشتجرتكم أنتم بينكم أو أنتم وأولو أمركم فيه من عند الله، يعني بذلك: من كتاب الله، فاتبعوا ما وجدتم.

وأما قوله: ﴿وَالرَّسُولَ﴾ فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك كتاب الله سبيلاً فارتادوا معرفة ذلك - أيضاً - من عند الرسول إن كان حياً، وإن كان ميتاً فمن سنته.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

(٤) من الفقرة ٢٦٠ حتى آخر فقرة ٢٦٦ الكلام موافق لما في أحكام القرآن للإمام الشافعي، إلا ما نوهت عنه (٢٩/١ - ٣٠).

(٥) سورة النساء، الآية: ٦٩.

(٦) سورة الأنفال، الآية: ٢.

## باب

### ما أمر الله من طاعة رسول الله<sup>(١)</sup>

٢٦٩ - قال الله جل ثناؤه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهُ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ جَزَاءُ عَظِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>.

٢٧٠ - وقال: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup>.

٢٧١ - فأعلمهم أن يبيعتهم رسوله ببعته؛ وكذلك أعلمهم أن طاعتهم طاعته.

٢٧٢ - وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>(٤)</sup>.

٢٧٣ - نزلت هذه الآية فيما بلغنا - والله أعلم - في رجل خاصم الزبير في [سقيًا]<sup>(٥)</sup> أرض، فقضى النبي بها للزبير<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر هذه المسألة في: المحصول للرازي ٥٠٤/١، والمعتمد للبصري ٣٥٤/١، والتبصرة للشيرازي ص ٢٤٢، وإحكام الفصول للباجي ص ٣٠٩، والإشارة في معرفة الأصول ص ٢٢٦، والمحصول ٥٠١/١، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي ١٥٠/١، والإبهاج ٢٦٥/٢، جمع الجوامع لابن السبكي ٩٩/٢، والمسودة ص ١٨٧، فواتح الرحموت للأنصاري ١٨٠/٢، وإرشاد الفحول للشوكاني ص ٣٦، والتلخيص للجويني ٢٣٤/٢، والإيضاح لقوانين الإصطلاح في الجدل الأصولي الفقهي لابن الجوزي ص ١٤٦.

(٢) سورة الفتح، الآية: ١٠.

(٣) سورة النساء، الآية: ٨٠.

(٤) سورة النساء، الآية: ٦٥.

(٥) زيادة لتصويب العبارة، لأن الخلاف كان على السقي لا على ذات الأرض، وانظر الهامش الآتي.

(٦) روى عروة بن الزبير عن أخيه عبد الله بن الزبير قال: إن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند النبي ﷺ في

شراج الحرة التي ينسجون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه، فاخصما عند النبي ﷺ،

فقال رسول الله ﷺ للزبير: استي يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك. فغضب الأنصاري فقال: أن كان ابن

عمتك. فتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال: استي يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجذر. فقال

الزبير: والله إني لأحسب هذه الآية نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾.

رواه البخاري في كتاب المساقاة، باب (٦) سكر الأنهار، حديث رقم (٢٣٥٩ - ٢٣٦٠)، وفي أماكن أخرى

من صحيحه، ومسلم في كتاب الفضائل باب (٣٦) وجوب اتباعه ﷺ، حديث رقم (٢٣٥٧)، وأبو داود في

كتاب الأقضية، باب (٣١) أبواب من القضاء، حديث رقم (٣٦٣٧)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب

(٢٦) ما جاء في الرجلين يكون أحدهما أسفل من الآخر في الماء، حديث رقم (١٣٦٣)، والنسائي في

كتاب القضاء، باب إشارة الحاكم بالرفق ٢٤٥/٨، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب (٢) تعظيم حديث

رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، حديث رقم (١٥)، وفي كتاب الرهون، باب (٢٠) الشرب من

الأودية ومقدار حبس الماء، حديث رقم (٢٤٨٠)، وأحمد في المسند ٤/٤ - ٥، والحاكم في المستدرک ٣/ =

٢٧٤ - وهذا القضاء سنة من رسول الله، لا حُكْمٌ منصوص في القرآن.

٢٧٥ - والقرآن يدل - والله أعلم - على ما وصفت، لأنه لو كان قضاء بالقرآن كان حكماً منصوصاً بكتاب الله، وأشبّه أن يكونوا إذا لم يُسَلِّمُوا لِحُكْمِ كتاب الله نصّاً غير مُشْكِلٍ الأمر: أنهم ليسوا بمؤمنين، إذا ردّوا حُكْمَ التنزيل، إذا لم يُسَلِّمُوا لَهُ.

٢٧٦ - وقال تبارك وتعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَسْتَلُونَكُمْ لَوْادًّا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١) ﴿١٧﴾.

٢٧٧ - وقال: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ (٢) ﴿٤٨﴾ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْمُتُّ بِأَنُوتَا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ (٣) ﴿٤٩﴾ أَلَمْ تَلَوْا مَرُّهُ أَوْ رَأَوْا أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ أَنْ يَحْيِيَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٤) ﴿٥٠﴾ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٥) ﴿٥١﴾ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَخَشِيَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ (٦) ﴿٥٢﴾ (٢).

٢٧٨ - فأعلم الله الناس في هذه الآية أن دعاءهم إلى رسول الله لِيَحْكُمَ بينهم: دعاء إلى حُكْمِ الله، لأن الحاكم بينهم رسول الله، وإذا سَلِّمُوا لِحُكْمِ رسول الله فإنما سَلِّمُوا لِحُكْمِهِ بفرض الله (٣).

= ٣٦٤، والبيهقي في سننه الكبرى ١٥٣/٦ و١٠٦/١٠، وابن حبان في صحيحه (٢٤)، وابن الجارود في متقّى الأخبار (١٠٢١) ٢٧٣/٣ - ٢٧٤. وقد ورد الحديث من طريق عروة بن الزبير عن أبيه الزبير - أي دون ذكر عبد الله بن الزبير بينهما - رواه: البخاري في كتاب المساقاة، باب (٧) شرب الأعلى قبل الأسفل، حديث رقم (٢٣٦١)، وباب (٨) شرب الأعلى إلى الكعبيين، حديث رقم (٢٣٦٢)، وفي كتاب الصلح، باب (١٢) إذا أشار الإمام بالصلح فأبى حُكْمَ عليه بالحكم البيّن، حديث رقم (٢٧٠٨)، وفي أماكن أخرى، وأحمد في المسند ١٦٥/١، والبيهقي في سننه الكبرى ١٥٣/٦ - ١٥٤ و١٠٦/١٠، والبغوي في شرح السنة (٢١٩٤).

(١) سورة النور، الآية: ٦٣.

(٢) سورة النور، الآيات: ٤٨ - ٥٢.

(٣) استدلال الأمدي من آية سورة النور بطريقة مختلفة، وزيادة في الفائدة أنقل ما ذكره وهو: «حذر من مخالفة أمره، والتحذير دليل الوجوب، واسم الأمر يطلق على الفعل... والأصل في الإطلاق الحقيقة، وغايته أن يكون مشتركاً بينه وبين القول المخصوص».

والجواب عن الاستدلال: يُقال اسم الأمر وإن أطلق على الفعل والقول المخصوص، لكنه يجب اعتقاد كونه حقيقة في أمر مشترك بينهما، وهو الشأن والصفة نفيًا للتجاوز والاشتراك عن اللفظ لكونهما على خلاف الأصل. وعند ذلك فلفظ الأمر المحذر من مخالفته يكون مطلقاً. والمطلق إذ عمل به في صورة فقد خرج عن كونه حجة ضرورة توفية العلم بدلالته. وقد عمل به في القول المخصوص، فلا يبقى حجة في الفعل، (الأحكام ١٠٤/١ - ١٥٥).



٢٧٩ - وَأَنَّهُ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُهُ، عَلَى مَعْنَى افْتِرَاضِهِ حُكْمَهُ، وَمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ جَلِّ ثَنَاؤُهُ مِنْ إِسْعَادِهِ بِعَصْمَتِهِ وَتَوْفِيقِهِ، وَمَا شَهِدَ لَهُ مِنْ هِدَايَتِهِ وَاتِّبَاعِهِ أَمْرَهُ.

٢٨٠ - فَأَحْكَمَ فَرَضَهُ بِالْإِزَامِ خَلْقَهُ طَاعَةَ رَسُولِهِ، وَإِعْلَامِهِمْ أَنَّهَا طَاعَتُهُ.

٢٨١ - فَجَمَعَ لَهُمْ أَنْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ الْفَرَضَ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ وَأَمْرِ رَسُولِهِ، وَأَنَّ طَاعَةَ رَسُولِهِ طَاعَتُهُ، ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، جَلِّ ثَنَاؤُهُ.

## باب

مَا أَبَانَ اللَّهُ لَخَلْقِهِ مِنْ فَرَضِهِ عَلَى رَسُولِهِ اتِّبَاعَ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ،  
وَمَا شَهِدَ لَهُ بِهِ مِنْ اتِّبَاعَ مَا أَمَرَ بِهِ، وَمِنْ هُدَاةٍ،  
وَأَنَّهُ هَادٍ لِقَنْ اتَّبَعَهُ

٢٨٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ اللَّهُ جَلِّ ثَنَاؤُهُ لِتَنْبِيهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِيعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ وَأَتَّبِعْ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ إِنَّكَ إِذَا تَطَاعَ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ۝﴾ (١).

٢٨٣ - وَقَالَ: ﴿أَتَّبِعْ مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ۝﴾ (٢).

٢٨٤ - وَقَالَ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝﴾ (٣).

٢٨٥ - فَأَعْلَمَ اللَّهُ رَسُولَهُ أَنَّ عَلَيْهِ بِمَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ: مِنْ عَصْمَتِهِ إِثْبَاهٌ مِنْ خَلْقِهِ، فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ۝﴾ (٤).

٢٨٦ - وَشَهِدَ لَهُ جَلِّ ثَنَاؤُهُ بِاسْتِمْسَاكِهِ بِمَا أَمَرَ بِهِ، وَالْهُدَى فِي نَفْسِهِ، وَهَدَايَةِ مَنْ اتَّبَعَهُ، فَقَالَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِمَّا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا تَهْدِي بِهِ، مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝﴾ (٥).

٢٨٧ - وَقَالَ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَصْرِفُونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ

(١) سورة الأحزاب، الآيتان: ١ - ٢.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٦.

(٣) سورة الجاثية، الآية: ١٨.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦٧.

(٥) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

٢٨٨ - فَأَبَانَ اللَّهُ أَنْ قَدْ فَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، وَشَهِدَ لَهُ بِالْبَلَاءِ عَنْهُ، وَشَهِدَ بِهِ لِنَفْسِهِ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ لَهُ بِهِ، تَقَرُّبًا إِلَى اللَّهِ بِالْإِيمَانِ بِهِ، وَتَوَسُّلاً إِلَيْهِ بِتَصْدِيقِ كَلِمَاتِهِ.

[٨] ٢٨٩ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (٢) عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ (٣)، عَنْ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا نَهَاكُمُ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ» (٤).

(١) سورة النساء، الآية: ١١٣.

(٢) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدَّارَوَزْدِي، أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَهَنِي مَوْلَاهُم، المَدَنِي، صَدُوقٌ كَانَ يُحَدِّثُ مِنْ كُتُبٍ غَيْرِهِ فِيخْطِيءُ، مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، مَاتَ سَنَةَ (١٨٦) هـ أَوْ (١٨٧) هـ. انظر تقريب التهذيب (٤١١٩) ص ٣٥٨.

(٣) أَبُو عَثْمَانَ المَدَنِي، ثِقَّةٌ رِيبًا وَهُمْ، مِنْ صُغَارِ التَّابِعِينَ، تَوَفَّى بَعْدَ سَنَةِ (١٥٠) هـ. التَّحْقِيبُ (٥٨٣) ص ٤٢٥.

(٤) حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ٧/٧٦ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ، لَا هُوَ وَلَا ابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ فِي الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ، وَلَكِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي حَدِيثٍ آخَرَ لِلْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَلٍ - رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ - ٣/٣٥٦: «هَذَا مَرْسَلٌ».

وهذا مبني على أنَّ المطلب بن حنطل هذا هو: المطلب بن عبد الله بن المطلب بن حنطل بن الحارث المخزومي - نُسِبَ لَجَدِهِ -، وهو صدوق كثير التدليس والإرسال، من صغار التابعين. قال ابن أبي حاتم في المراسيل: لم يدرك أحداً من الصحابة إلا سهل بن سعد ومن في طبقته. انظر تهذيب التهذيب ١/١٧٨ - ١٧٩، وتقريب التهذيب (٦٧١٠) ص ٥٣٤.

لكن هناك صحابي بهذا الاسم، وهو المطلب بن حنطل بن الحارث المخزومي، ذكره ابن إسحاق فيمن أسر يوم بدر، ومن عليهم رسول الله ﷺ بغير فداء، ثم أسلم. انظر الإصابة ٣/٤٢٥.

قال أحمد شاكر: «مما لا شك فيه أن هذا المطلب ليس المذكور عندنا في هذه الأسانيد، بل إنه ليست له رواية أصلاً».

ثم مال أحمد شاكر - رحمه الله تعالى - إلى أن حنطل المذكور في هذا الحديث هو ثالث، وهو المطلب بن عبد الله بن حنطل المخزومي، ومما أيد به كلامه ما رواه الإمام الشافعي في الأم ٥/٢٤٢ بإسناده عن المطلب بن حنطل أنه طلق امرأته البتة، ثم أتى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له، فقال له عمر: ما حملك على ذلك؟ فقال: قد قلته، فقال عمر رضي الله عنه: أمسك عليك امرأتك، فإن الواحدة لا تبت. ونقله الأصم في مسند الشافعي (ص ٢٢١ من هامش الجزء ٦ من الأم، وص ٩١ من طبعة شركة المطبوعات العلمية) وذكره المزني في مختصره بدون إسناد (ص ٧٤ من هامش الجزء ٤ من الأم) ورواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق الشافعي ٧/٣٤٣.

ذكر هذا أحمد شاكر (طبعته ص ١٠٠) ثم قال: «فهذا الإسناد الصحيح، واللفظ الصريح الواضح يدل على أن المطلب بن حنطل كان رجلاً في عصر عمر، وأنه شافه عمر وسأله بنفسه، فمثل هذا لا يكون ممن يختلف في أنه أدرك جابر بن عبد الله ولا عائشة ولا غيرهما ممن ذكرنا آنفاً».

ثم ذكر أدلة ونصوصاً أخرى في ذلك، ثم قال ص ١٠٣: «هذه هي النصوص التي أمكن جمعها بعد الفحص والتقيب، ولم أستطع أن أجزم في هؤلاء المسمين باسم (المطلب بن حنطل) بشيء، إلا بشيء واحد، هو أن (المطلب) الذي يروي له الشافعي والذي يروي عنه مولاة عمرو بن أبي عمرو ومحمد بن عباد بن جعفر =

٢٩٠ - قال الشافعي: وما أَعْلَمَنَا اللَّهُ مِمَّا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ وَحَتَمَ قَضَائِهِ الَّذِي لَا يُرَدُّ، مِنْ فَضْلِهِ عَلَيْهِ وَنِعْمَتِهِ -: أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنْ أَنْ يَهْمُوا بِهِ أَنْ يُضْلُوهُ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهُمْ لَا يَضُرُّونَهُ مِنْ شَيْءٍ.

٢٩١ - وفي شهادته له بأنه يَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ، والشهادة بتأدية رسالته واتباع أمره، وفيما وصفتُ مِنْ قَرْضِهِ طَاعَتَهُ وَتَأْكِيدِهِ إِيَّاهَا فِي الْآيِ ذَكَرْتُ -: مَا أَقَامَ اللَّهُ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَى خَلْقِهِ: بِالتَّسْلِيمِ لِحُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ وَاتِّبَاعِ أَمْرِهِ.

٢٩٢ - قال الشافعي: وَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ حُكْمٌ -: فَيُحْكَمُ اللَّهُ سَنَّهُ. وكذلك أَخْبَرَنَا اللَّهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

٢٩٣ - وقد سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ، وَسَنَّ فِيهِمَا لَيْسَ فِيهِ بَعْيُهُ نَصُّ كِتَابٍ.

٢٩٤ - وكلُّ مَا سَنَّ فَقَدْ أَلْزَمَنَا اللَّهُ اتِّبَاعَهُ<sup>(٢)</sup>، وَجَعَلَ فِي اتِّبَاعِهِ طَاعَتَهُ، وَفِي الْعُنُودِ<sup>(٣)</sup> عَنْ

= كان رجلاً في عصر عمر، وأنه من المحتمل جداً - بل من الراجح القريب من اليقين -: أنه من صفار الصحابة من طبقة ابن عمر وجابر، وأن من اليقين - الذي لا يدخله شك - أنه إن لم يكن صحابياً فهو من كبار التابعين، وأن المحدثين الذي أعلوا رواياته بالإرسال ويأمنه لم يدرك فلاناً وفلاناً من الصحابة، وأنه لم يسمع منهم؛ إنما شبه لهم هذا بالمطلب أو بالمطلبين المتأخرين عن عصره.

قلت: لكن مع هذا لا نستطيع أن نجزم أنه صحابي، وأن الحديث متصل، وعلى كلِّ فَنِّانٍ للحديث شواهد تقويه وتعضده، منها:

- عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر يوم غزوة تبوك، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها الناس؛ إني ما أمركم إلا ما أمركم به الله، ولا أنهاكم إلا ما نهاكم الله عنه، فأجملوا في الطلب، فوالذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رِزْقُهُ كما يطلبه أجله، فإن تعسر عليكم منه شيء فاطلبوه بطاعة الله عزَّ وجلَّ.

عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧١/٤ - ٧٢ للطبراني في الكبير، ثم قال: «وفيه عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي ضعفه أبو حاتم». قلت: وذكره ابن حبان في الثقات. انظر لسان الميزان ٤٢٢/٣.

- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: ليس من عملٍ يُقَرَّبُ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُمْ بِهِ، وَلَا عَمَلٌ يُقَرَّبُ إِلَى النَّارِ إِلَّا قَدْ نَهَيْتُمْ عَنْهُ، لَا يَسْتَبِطُنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ رِزْقَهُ، إِنْ جَبِرِلَ الْفَى فِي رُوعِي أَنْ أَحَدًا مِنْكُمْ لَنْ يَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى يَسْتَكْمَلَ رِزْقَهُ، فَاتَّقُوا اللَّهَ. أَيُّهَا النَّاسُ أَجْمَلُوا فِي الطَّلَبِ، فَإِنْ اسْتَبْطَأَ أَحَدُكُمْ رِزْقَهُ فَلَا يَطْلُبْهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ فَضْلُهُ بِمَعْصِيَةٍ.

رواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين ٤/٢ ولم يتكلم عليه، إلا بأنه شاهد لحديث جابر بن عبد الله: إِنْ أَحَدُكُمْ لَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ رِزْقَهُ. . . الحديث، وسيأتي ذكره هامش فقرة (٣٠٦) من هذا الكتاب.

قلت: ويدلُّ على هذا المعنى الكثير من الأحاديث، التي تقويه وترفعه إلى درجة الحسن. وانظر هامش الحديث الآتي تحت فقرة رقم (٣٠٦).

(١) سورة الشورى، الآية: ٥٢ - ٥٣.

(٢) كلام الإمام الشافعي هذا مطلق، فقد ذكر أئمة الأصول أن أقوال وأفعال الرسول ﷺ فيها ما هو للإباحة وفيها ما هو للندب وفيها ما هو للوجوب، والرازي عدد طرق هذه الثلاثة تذكرها وهي:

«أما الإباحة فتعرف بطرق أربعة:

اتباعها<sup>(١)</sup> معصيته التي لم يَغْزِرْ بها خلقاً، ولم يجعل له من اتباع سُنَنِ رسول الله مَخْرَجاً، لما وصفت، وما قال رسول الله.

[٩] ٢٩٥ - أخبرنا سُفيان، عَنْ سالمِ أَبُو النُّضْر<sup>(٢)</sup> - مولى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ - سَمِعَ عُبَيْدَ

أحدها: أن ينص الرسول ﷺ على أنه مباح.

وثانيها: أن يقع امتثالاً لآية دالة على الإباحة.

وثالثها: أن يقع بياناً لآية دالة على الإباحة.

ورابعها: أنه لما ثبت أنه لا يُذنب: ثبت أنه لا حرج عليه في ذلك الفعل ولا في تركه، وانتفى الوجوب والندب بالبقاء على الأصل: فحيث عرف كونه مباحاً.

وأما الندب: فيعرف بتلك الثلاثة الأول مع أربعة أخرى:

أحدها: أن يُعلم من قصده ﷺ أنه قصد القرية بذلك الفعل، فيعلم أنه راجع الوجود، ثم نعرف انتفاء الوجوب بحكم الاستصحاب: فيثبت الندب.

وثانيها: أن ينص على أنه كان مخيراً بين ما فعل، وبين فعل ما ثبت أنه ندب، لأن التخيير لا يقع بين الندب، وبين ما ليس بندب.

وثالثها: أن يقع قضاء لعبادة كانت مندوبة.

ورابعها: أن يداوم على الفعل، ثم يخل به من غير نسخ: فتكون إدامته عليه، عليه الصلاة والسلام، دليلاً على كونه طاعة، وإخلاله به من غير نسخ دليلاً على عدم الوجوب.

وأما الوجوب فيعرف بتلك الثلاثة الأول مع خمسة أخرى:

أحدها: الدلالة على أنه مخيراً بينه وبين فعل آخر قد ثبت وجوبه، لأن التخيير لا يقع بين الواجب، وبين ما ليس بواجب.

وثانيها: أن يكون قضاء لعبادة قد ثبت وجوبها.

وثالثها: أن يكون وقوعه مع أمانة قد تقرر في الشريعة أنها أمانة الوجوب: كالصلاة بأذان وإقامة.

ورابعها: أن يكون جزءاً لشرط فوجب، كفعل ما وجب بالندب.

وخامسها: أن يكون لو لم يكن واجباً لم يجز، كالجمع بين ركوعين في صلاة الكسوف (المحصول في علم أصول الفقه ١/ ٥١٤ - ٥١٥).

وهذا التقسيم هو لغير الأحناف، حيث زاد الأحناف نوعاً رابعاً وهو الفرض، وفرقوا بينه وبين الواجب. انظر في ذلك كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ ٣٧٤، وأصول السرخسي ٢/ ٨٦، شرح التلويح على التوضيح ٢/ ١٤، وكشف الأسرار للسنفي ٢/ ١٦٠، وتيسير التحرير ٣/ ١٢٠، والتقرير والتجوير ٣/ ٣٠٢.

(٣) العنود: من العناد، وهو المخالفة ورد الحق. انظر مختار الصحاح ص ٤١٠.

(١) الضمير في «اتباعها» يعود إلى «السنن»، أي: وفي العنود عن اتباع السنن معصيته.

(٢) هكذا وقع في الأصل (أبو)، والأصل في الأسماء الخمسة أن تجرّ بالياء، لكن له وجه في اللغة العربية وإن كان غير مشهور، قال ابن قتيبة في مشكل القرآن ١/ ١٨٥: «وربما كان للرجل الاسم والكنية، فغلبت الكنية على الاسم فلم يُعرف إلا بها، كأبي طالب، وأبي ذر، وأبي هريرة، ولذلك كانوا يكتبون: علي بن أبو طالب، ومعاوية بن أبو سفيان، لأن الكنية بكما لها صارت اسماً، وحظ كل حرف الرفع ما لم ينصبه أو يجزه حرف من الأدوات أو الأفعال، فكانه حين كتبي قيل: أبو طالب، ثم ترك كهيته، وجعل الاسمان واحداً».

وسالم هذا، هو سالم بن أبي أمية، أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله التيمي، المدني، ثقة ثبت وكان يرسل، من صغار التابعين، توفي سنة (١٢٩) هـ. انظر تقريب التهذيب (٢١٦٩) ص ٢٢٦.

اللَّهُ بْنُ أَبِي رَافِعٍ<sup>(١)</sup>، يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ<sup>(٢)</sup>، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ: فَيَقُولُ: لَا أَذْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَا»<sup>(٣)</sup>.

[١٠] ٢٩٦ - قال سفيان: وحدثني محمد بن المنكدر عن النبي مرسلًا<sup>(٤)</sup>.

٢٩٧ - قال الشافعي: الأريكة: السرير.

٢٩٨ - وسنن رسول الله مع كتاب الله وجهان:

أحدهما: نَصُّ كِتَابِ [الله]<sup>(٥)</sup>، فَاتَّبَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

وَالْآخَرُ: جُمْلَةٌ، بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِالْجُمْلَةِ، وَأَوْضَحَ كَيْفَ فَرَضَهَا:

(١) هو عبيد الله بن أبي رافع المدني، كان كاتب علي رضي الله عنه، وهو ثقة، من أواسط التابعين. التقريب (٤٢٨٨) ص ٣٧٠.

(٢) هو أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ، يقال: اسمه إبراهيم، ويقال: أسلم، وقيل غير ذلك. كان مولى العباس بن عبد المطلب فوهبه للنبي ﷺ، فأعتقه لما بشره بإسلام العباس، أسلم أبو رافع قبل بدر ولم يشهدا، وشهد أحدا وما بعدها، روى عن النبي ﷺ وعن عبد الله بن مسعود، وروى عنه أولاده: رافع والحسن وعبيد الله والمغيرة وغيرهم... توفي رضي الله عنه ورحمه في أول خلافة علي بن أبي طالب رضي الله عنه على الصحيح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٦٧/٤، والتقريب (٨٠٩٠) ص ٦٣٩.

(٣) حديث صحيح رجاله كلهم ثقات. رواه أبو داود في كتاب السنة، باب (٦) في لزوم السنة، حديث رقم (٤٦٠٥)، والترمذي في كتاب العلم، باب (١٠) ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، حديث رقم (٢٦٦٣)، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب (٢) تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، حديث رقم (١٣)، وأحمد في المسند ٨/٦، والحاكم في المستدرک ١٨/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٧/٧٦، ودلائل النبوة ٢٤/١ و ٥٤٩/٦، والحميدي في مسنده (٥٥١)، وابن حبان في صحيحه (١٣)، قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

قلت: وقد ورد الحديث من طريق أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن النبي ﷺ مرسلًا، فلم يذكر أباه أبا رافع. رواه أحمد في المسند ٨/٦، والحاكم في المستدرک ١٠٩/١. ولكن هذا لا يضر بصحة الحديث، لأن من ذكر أبا رافع ثقة، وزيادة الثقة مقبولة، فالحديث متصل صحيح. وسيشير الإمام الشافعي إلى الطريق المرسل ولكن من رواية سفيان عن ابن المنكدر عن النبي ﷺ. انظر الهامش الآتي.

(٤) أشار إلى هذه الرواية المرسل الترمذي في سننه ٣٧/٥ بعدما ذكر الحديث من طريق سفيان، عن محمد بن المنكدر وسالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، وغيره يرفعه، قال: لا ألفين... .

قال الترمذي: «وروى بعضهم عن سفيان، عن ابن المنكدر، عن النبي ﷺ مرسلًا؛ وسالم أبي النضر، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن النبي ﷺ». وكان ابن عبيدة إذا روى هذا الحديث على الانفراد بين حديث محمد بن المنكدر من حديث سالم أبي النضر، وإذا جمعهما روى هكذا.

(٥) ما بين المعوقتين زيادة من بعض النسخ.

عاماً أو خاصاً، وكيف أراد أن يأتي به العباد. وكلاهما اتَّبَعَ فيه كتاب الله.

٢٩٩ - قال [الشافعي]<sup>(١)</sup>: فلم أَعْلَمَ من أهل العلم مخالفاً في أن سنن النبي من ثلاثة وجوه، فَاجْتَمَعُوا منها على وجهين.

٣٠٠ - والوجهان يجتمعان ويتفرعان:

أحدهما: ما أنزل الله فيه نص كتاب، فَيَبَيِّنُ رسول الله مثل ما نص الكتاب.

والآخر: ممَّا أنزل الله فيه جُمْلَةٌ كتاب، فَيَبَيِّنُ عن الله معنى ما أراد. وهذا الوجهان اللذان لم يَخْتَلِفَا فيهما.

٣٠١ - والوجه الثالث: ما سنَّ رسول الله فيما ليس فيه نص كتاب<sup>(٢)</sup>.

٣٠٢ - فمنهم من قال: جَعَلَ الله له، بما افترض من طاعته، وسَبَقَ في علمه من توفيقه لرضاه -: أن يسنَّ فيما ليس فيه نص كتاب.

٣٠٣ - ومنهم من قال: لم يسنَّ سنَّة قط إلا ولها أصل في الكتاب<sup>(٣)</sup>، كما كانت سنَّته لِتَبْيِينِ عَدَدِ الصَّلَاةِ وَعَمَلِهَا، على أصل جُمْلَةٍ فَرَضِ الصَّلَاةِ، وكذلك ما سنَّ من البيوع وغيرها من الشرائع، لأن الله قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(٤)</sup> وقال: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾<sup>(٥)</sup> فما أحلَّ وحَرَّمَ فإِنَّمَا يَبَيِّنُ فيه عن الله، كما يَبَيِّنُ الصَّلَاةَ.

٣٠٤ - ومنهم من قال: بل جاءته به رسالة الله، فَأَثْبَتَتْ سنَّته بفرض الله.

٣٠٥ - ومنهم من قال: أَلْقَى في رُوعِهِ<sup>(٦)</sup> كلُّ ما سنَّ، وسنَّته الحكمة: الَّذِي أَلْقَى في رُوعِهِ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة من بعض النسخ.

(٢) انظر في أقسام أفعال النبي ﷺ: إرشاد الفحول ص ٣١، حاشية البناني ٩٦/٢، نهاية السؤل ٣/٣، الإبهاج ٢٦٣/٢، الموافقات للشاطبي ٥٨/٤، وتيسير التحرير ١٢٠/٣، والتقرير والتحبير ٣٠٢/٢، والبرهان ١/٣٩٤، والمستصفي ٢/٢١٢، والإحكام للآمدي ١/٢٢٧، التحصيل ١/٤٣٣، المنتهى لابن الحاجب ص ٤٨، والمسودة ص ١٨٦، وفواتح الرحموت ٢/١٨٠، المعتمد للبصري ١/٣٣٤، أصول السرخسي ٢/٨٦، شرح التلويح على التوضيح ٢/١٤، وكشف الأسرار للنسفي ٢/١٦٠، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٤٣٧، اللمع ص ٦٧، كشف الأسرار عن أصول البردوي ٣/٣٧٤، والتلخيص ٢/٢٢٥.

(٣) جزم بهذا القول أبو الحكم بن بركان، وبنى عليه كتابه المسمى بالإرشاد فقال: «كل حديث ففي القرآن الإشارة إليه تعريضاً أو تصريحاً، وما قال من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعَمِية منه من عَمِية، قال تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ [سورة الأنعام، الآية: ٣٨]. (البحر المحيط ١/١٦٦).

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٦) رُوعُهُ: بضم الراء، وسكون الواو - نَفْسِهِ.

عن الله، فكان ما أُلقيَ في رُوعه سُتَّة.

[١١] ٣٠٦ - أخبرنا عبد العزيز، عن عمرو بن أبي عمرو عن المُطَلِّب قال: قال رسول الله: «إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ أُلْقِيَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَنْ تَمُوتَ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا، فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ»<sup>(١)</sup>.

(١) حديث حسن، وهو تمام الحديث المتقدم، فقرة (٢٨٩)، وقد ذكر الحديث هنا بتمامه في بعض نسخ الرسالة المطبوعة، وفيها: ... إلّا وقد نهيتكم عنه، إلّا وإنَّ الروحَ الأمين...

قال شاكر: «إسناد الحديثين واحد، وقد يكون الشافعي رواهما في موضع آخر حديثاً واحداً، كما جمعهما أبو العباس الأصم في مسند الشافعي (ص ٨٠ من طبعة شركة المطبوعات العلمية وص ٢٠٣ من هامش الجزء السادس من الأم)، ولكنه لم يروهما في كتاب (الرسالة) إلّا حديثين مفترقين في موضعين، وإن كان إسنادهما واحداً...».

قلت: فيما أن أصل الحديثين واحد فالكلام عليهما واحد، لذا فانظر الكلام في المطلب بن حاطب والخلاف فيه هناك. إلّا أن لهذا الجزء من الحديث - المذكور هنا - شواهد آخر منها:

- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: أيها الناس اتقوا الله وأكملوا في الطلب، فإن نفساً لن تموت حتى تستوفي رزقها، وإن أبطأ عنها، فاتقوا الله وأكملوا في الطلب، خذوا ما حلَّ ودعوا ما حُرِّم.

رواه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٢) الاقتصاد في طلب المعيشة، حديث رقم (٢١٤٤) من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر به.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «إسناده ضعيف، لأن فيه الوليد بن مسلم وابن جريج وكلّ منهما كان يدلس، وكذلك أبو الزبير، وقد عنعنوه. لكن لم ينفرد به المصنف (يقصد ابن ماجه) من حديث أبي الزبير عن جابر، فقد رواه ابن حبان في صحيحه بإسنادين عن جابر».

قلت: الوليد بن مسلم مدلس، لكن تابعه محمد بن بكر عن ابن جريج، وذلك عند الحاكم في المستدرک ٤/٢، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج، عند البيهقي ٢٦٥/٥، فيبقي الإشكال في تدليس ابن جريج وأبي الزبير، ولا إشكال لأنهما قد توبعا في الحديث عن جابر، حيث روى الحاكم في المستدرک ٤/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٦٤/٥ - ٢٦٥، وابن حبان في صحيحه (٣٢٣٩) و (٢٣٤١) هذا الحديث من طرق عن عبد الله بن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن سعيد بن أبي هلال، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: لا تستبطئوا الرزق فإنه لم يكن عبد ليموت حتى يبلغ آخر رزقٍ هو له، فأكملوا في الطلب: أخذ الحلال وتَرَكَ الحرام. (لفظ الحاكم).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي.

قلت: إسناده حسن، لأجل سعيد بن أبي هلال الليثي مولا هم، المصري: صدوق. انظر التقريب (٢٤١٠) ص ٢٤٢.

- عن أبي حَمْدٍ الساعدي قال: قال رسول الله ﷺ: «أَجْمِلُوا فِي طَلَبِ الدُّنْيَا فَإِنَّ كَلَامَ مُيسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ».

رواه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٢) الاقتصاد في طلب المعيشة، حديث رقم (٢١٤٢) من طريق إسماعيل بن عياش، عن عمارة بن عَزِيْة، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري عن أبي حميد الساعدي به.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «في إسناده إسماعيل بن عياش، يدلس ورواه بالنعنة، وروايته عن غير أهله ضعيفة».

٣٠٧ - فكان ممَّا أَلْقَى فِي رُوعِهِ سُنَّتُهُ<sup>(١)</sup>، وهي الحكمة التي ذَكَرَ اللَّهُ<sup>(٢)</sup>، وما نَزَلَ بِهِ عَلَيْهِ كِتَابٌ فَهُوَ كِتَابُ اللَّهِ، وَكُلُّ جَاءَهُ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ، كما أَرَادَ اللَّهُ، وكما جَاءَتْهُ النِّعَمُ، تَجْمَعُهَا النِّعْمَةُ، وَتَتَفَرَّقُ بِأَنِّهَا فِي أُمُورٍ بَعْضُهَا غَيْرُ بَعْضٍ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ.

٣٠٨ - وَأَيُّ هَذَا كَانَ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ أَنَّهُ فَرَضَ فِيهِ طَاعَةَ رَسُولِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ عُذْرًا بِخِلَافِ أَمْرِ عَرَفَهُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ، وَأَنَّ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ بِالنَّاسِ كُلِّهِمُ الْحَاجَّةَ إِلَيْهِ فِي دِينِهِمْ، وَأَقَامَ عَلَيْهِمْ حُجَّتَهُ بِمَا ذَلَّهِمْ عَلَيْهِ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ مَعَانِي مَا أَرَادَ اللَّهُ بِفَرَائِضِهِ فِي كِتَابِهِ، لِيَعْلَمَ مَنْ عَرَفَ مِنْهَا مَا وَصَفْنَا أَنَّ سُنَّتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَتْ سُنَّةً مَبِينَةً عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ مِنْ مَفْرُوضِهِ فِيمَا فِيهِ كِتَابٌ يَتْلُوهُ، وَفِيمَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابٍ أُخْرَى<sup>(٣)</sup> : فَهِيَ كَذَلِكَ أَيْنَ كَانَتْ، لَا

قلت: لكن لم يتفرد إسماعيل بن عياش به، بل تابعه عبد الله بن وهب، عن سليمان بن بلال، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن به، رواه الحاكم في المستدرک ٣/٢، والبيهقي في سننه الكبير ٢٦٤/٥، وهذا إسناد صحيح، رجاله كلهم ثقات.

- عن حذيفة رضي الله عنه قال: قام النبي ﷺ فدعا الناس فقال: هلموا إليّ، فأقبلوا إليه فجلسوا، فقال: هذا رسول رب العالمين جبريل نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَا تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَكْمَلَ رِزْقَهَا، وَإِنْ أَبْطَأَ عَلَيْهَا، فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، وَلَا يَحْمِلْكُمْ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ أَنْ تَأْخُذُوهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ.

عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧١/٤ للبزار، ثم قال: «وفيه قدامة بن زائدة بن قدامة، ولم أجد من ترجمه، وبقي رجاله ثقات».

- عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نَفَثَ رُوحُ الْقُدُسِ فِي رُوعِي أَنَّ نَفْسًا لَنْ تَخْرُجَ مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى تَسْتَكْمَلَ أَجْلَهَا وَتَسْتَوْعِبَ رِزْقَهَا، فَاجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ، وَلَا يَحْمِلْكُمْ اسْتِبْطَاءُ الرِّزْقِ أَنْ تَطْلُبُوهُ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُنَالُ مَا عِنْدَهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ.

عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ٧٢/٤ للطبراني في المعجم الكبير، ثم قال: «وفيه عفير بن معدان، وهو ضعيف».

قلت: وفي الباب عن أبي الدرداء، والحسن بن علي، وأبي سعيد الخدري وغيرهم. انظر مجمع الزوائد ٧١ - ٧٢. فالحديث صحيح بهذه الطرق والشواهد.

(١) قال شاعر: «هكذا ضبط في الأصل منصوباً، وقد أيقنْتُ بالتَّبَعِ أَنْ الضَّبْطَ الَّذِي فِي الْأَصْلِ صَحِيحٌ جَدًّا، إِلَّا مَا زَادَهُ غَيْرُ الرَّبِّيعِ. وَلِذَلِكَ لَمْ أَسْتَجِزْ تَغْيِيرَ ضَبْطِ هَذَا الْحَرْفِ إِلَى الرَّفْعِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ إِعْرَابِهِ أَنْ يَكُونَ اسْمَ (كَانَ) مُؤَخَّرًا، وَلَكِنْ لَعَلَّ وَجْهَهُ عَلَى النَّصْبِ: أَنْ يَكُونَ خَبَرَهَا، وَيَكُونَ اسْمُهَا (مَا) عَلَى أَنْ تَكُونَ (مَنْ) فِي (مِمَّا) زَائِدَةً، عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ زِيَادَتَهَا فِي الْإِثْبَاتِ، وَهَنَّاكَ أَوْجَهُ أُخْرَى لِتَوْجِيهِ هَذَا، تَظْهَرُ عِنْدَ التَّأَمُّلِ».

(٢) ذَكَرَ هَذَا الْقَوْلَ الْجَبَّاصُ وَلَمْ يَنْسِبْهُ فَقَالَ: «وَقَالَ آخَرُونَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ سُنَّتِهِ وَحِيًّا وَبَعْضُهَا إِلَهَامًا، وَشَيْءٌ يَلْقَى فِي رُوعِهِ كَمَا قَالَ ﷺ: «إِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنْ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوْفِيَ رِزْقَهَا فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ». (أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَه) (الْفُصُولُ فِي الْأَصُولِ ٣/٢٣٩).

(٣) «أُخْرَى» صِفَةُ صِفَةٍ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ هُوَ سُنَّةٌ، يَعْنِي: أَنَّ السَّنَةَ إِذَا كَانَتْ لِلْبَيَانِ فِيمَا وَرَدَ فِيهِ قُرْآنٌ، وَكَانَتْ سُنَّةً أُخْرَى فِيمَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ مِنَ الْكِتَابِ: فَهِيَ كَذَلِكَ عَلَى الْحَالِئِينَ: طَاعَةُ الرَّسُولِ فَرَضٌ فِي النُّوعَيْنِ، لَا يَخْتَلِفُ حَكَمُ اللَّهِ ثُمَّ حَكَمُ رَسُولِهِ، بَلْ هُوَ لَازِمٌ بِكُلِّ حَالٍ (أَحْمَدُ شَاكِر).



يختلف حكم الله ثم حكم رسوله، بل هو لازم بكل حال.

٣٠٩ - وكذلك قال رسول الله في حديث أبي رافع الذي كتبنا قبل هذا<sup>(١)</sup>.

٣١٠ - وسأذكر مما وصّفنا من السنّة مع كتاب الله، والسنّة فيما ليس فيه نصّ كتاب: - بعض ما يدلّ على جملة ما وصفنا منه، إن شاء الله.

٣١١ - فأول ما نبدأ به - من ذكر سنّة رسول الله مع كتاب الله: -

ذكر الاستدلال بسنّته على الناسخ والمنسوخ من كتاب الله.

ثم ذكر الفرائض المنصوصة التي سنّ رسول الله معها.

ثم ذكر الفرائض الجمل التي أبان رسول الله عن الله كيف هي ومواقفها.

ثم ذكر العام من أمر الله الذي أراد به العام، والعام الذي أراد به الخاص.

ثم ذكر سنّته فيما ليس فيه نصّ كتاب.

### ابتداء الناسخ والمنسوخ<sup>(٢)</sup>

٣١٢ - قال الشافعي: إن الله خلق الخلق لما سبق في علمه مما أراد بخلقهم وبهم، لا معقّب لحكمه، وهو سريع الحساب.

(١) تقدم تخريجه قريباً، انظر فقرة (٢٩٥).

(٢) النسخ في اللغة على معنيين، أحدهما: الإزالة والإعدام ومنه قولهم: نسخت الشمس الظل، أي أزالته. والثاني: بمعنى النقل والتحويل من حالة إلى حالة، يقال: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون﴾ [الجاثية/٢٩].

واختلف الأصوليون في معناه الاصطلاحي: البصري في المعتمد: هو إزالة، مثل الحكم الثابت بقول منقول عن الله أو رسوله، أو فعل منقول عن رسوله (٣٦٧/١).

الغزالي: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه، وهو تعريف القاضي أبو بكر الباقلاني (المستصفى ١/١٠٧).  
الأمدي: النسخ عبارة عن خطاب الشارع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعي سابق (الإحكام ١٠١/٢).

علاء البخاري: هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي أو بإنشاء (كشف الأسرار ٣/٣٠٠).  
الباجي: هو إزالة الحكم الثابت بالشرع المتقدم بشرع متأخر عنه على وجه لولاه لكان ثابتاً (إحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٣٨٩).

ابن الحاجب: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر (متهى الوصول ص ١٥٤).  
وانظر التعريف في: كشف الأسرار للنسفي ١٣٨/٢، وأصول الشاشي ص ٢٦٨، والتقريب والتجريب ٣/٤٠، وتيسير التحرير ١٧٨/٣، والتلويح على التوضيح ٣١/٢، والبرهان للجويني ١٤١٢/٢، والمسودة ص ١٩٥، إرشاد الفحول ص ٣٠١، الإبهاج ٢/٢٢٦، حاشية البناني ٢/٢٧٤، فواتح الرحموت ٢/٥٣، الفقيه =

٣١٣ - وأنزل عليهم الكتابَ تبياناً لكل شيءٍ وهدى ورحمةً، وفَرَضَ فيه فرائضَ أثبتَّها، وأخرى نَسَخَها: رحمةً لخلقه، بالتخفيف عنهم، وبالتوسعة عليهم، زيادةً فيما ابتدأهم به من نِعَمِهِ. وأثابهم على الانتهاء إلى ما أثبتَّ عليهم: جَنَّتُهُ، والنجاة من عذابه فَعَمَّتَهُمْ رحمته فيما أثبتَّ ونَسَخَ. فله الحمد على نِعَمِهِ.

٣١٤ - وَأَبَانَ اللَّهُ لَهُمْ أَنَّهُ إِنَّمَا نَسَخَ مَا نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ، وَأَنَّ السَّنَةَ لَا نَاسِخَ لِّلْكِتَابِ<sup>(١)</sup>، وإنما هي تَبَعٌ لِلْكِتَابِ، بمثل ما نَزَلَ نَصًّا، ومُفَسَّرَةً مَعْنَى ما أَنزَلَ اللَّهُ مِنْهُ جَمَلًا.

٣١٥ - قَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَاذْكُرُوا أَنَّكُمْ بُعِثْتُمْ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ وَلَوْ لَكُم مِّن تِلْكَ آيَةٍ أَن تَقُولُوا إِنَّهُ خَالِدٌ فِيكُمْ وَلَيْسَ إِلَهُكُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾. هَذَا أَوْ بَدَلُهُ قَوْلُ مَا يَكُونُ لِأَنَّ أَبَدَكُمْ مِنْ تِلْكَ آيَةٍ نَفْسِيَّ إِنَّ أَتَيْتُمْ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيْكُمْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُمْ رَبِّي

= والمتفقه للبغدادي ٨٠/١، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران ص ١٠٤، واللمع ص ٥٥.

(١) يرى الإمام الشافعي أن السنة لا تنسخ الكتاب وأن الكتاب لا ينسخ السنة، وهذا الرأي مشهور عنه ونذكر هنا تحقيق مسألة نسخ الكتاب بالسنة المتواترة:

جمهور الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة والمحققون من أصحاب الشافعي: هو جائز. ثم اختلفوا فبعضهم قال لم يقع، وبعضهم قال وقع.

الشافعي وأكثر أهل الحديث: أنه لا يجوز، وهؤلاء اختلفوا فقال بعضهم: لا يجوز ذلك عقلاً، وهو الظاهر من مذهب الشافعي وإليه ذهب الحارث المحاسبي وعبد الله بن سعيد والقلاسي من متكلمي أهل الحديث وأحمد بن حنبل في رواية عنه.

وقال بعضهم: يجوز ذلك عقلاً ولكن الشرع لم يرد به، ولو ورد به كان جائزاً، وبه قال ابن شريح في إحدى الروايتين عنه.

وقال أبو حامد الإسفراييني: قد ورد الشرع بالمنع من ذلك.

قال الغزالي: فإن قيل قال الشافعي رحمه الله لا يجوز نسخ السنة بالقرآن كما لا يجوز نسخ القرآن بالسنة وهو أجل من أن لا يعرف هذه الوجوه في النسخ، فكأنه يقول إنما تلغى السنة بالسنة، إذ يرفع النبي ﷺ سنته بسنته، ويكون هو مبيناً لكلام نفسه وللقرآن، ولا يكون القرآن مبيناً للسنة، وحيث لا يصادف ذلك فلا لأنه لم ينقل، وإلا فلم يقع النسخ إلا كذلك. قلنا هذا إن كان في جوازه عقلاً فلا يخفى أنه يفهم من القرآن وجوب التحول إلى الكعبة، وإن كان التوجه إلى بيت المقدس ثابتاً بالسنة وكذلك عكسه ممكن، وإن كان يقول لم يقع هذا فقد نقلنا وقوعه ولا حاجة إلى تقدير سنة خافية مندرسة إذ لا ضرورة في هذا التقدير، والحكم بأن ذلك لم يقع أصلاً تحكم محض» (المستصفى ١٢٤/١ - ١٢٥).

انظر تفصيل هذه المسألة في المعتمد ١٩٢/١، العدة ٧٨٩/٣، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/١٠٧، اللمع ص ٥٩، والتبصرة ص ٢٦٤، أصول البزدوي ٣/٣٣٥، أصول السرخسي ٢/٦٨، المحصول ١/٥٥٠، المسودة ٢٠٢، كتاب التلخيص في أصول الفقه ٢/٥١٤، تيسير التحرير ٣/٢٠٢، التقرير والتحجير ٣/٦٣، شرح التلويح على التوضيح ٢/٣٥، البرهان ٢/١٤٤٠، روضة الناظر ص ٧٧، إرشاد الفحول ص ١٦٧، منتهى ابن الحاجب ص ١٦٠، حاشية البناني ٢/٧٨، الإبهاج ٢/٢٤٧، والبحر المحيط ٤/١٠٩، المقدمة في الأصول لابن القصار ص ١٤١.

(٢) سورة يونس، الآية: ١٥.

٣١٦ - فَأَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّهُ قَرَضَ عَلَى نَبِيِّهِ اتِّبَاعَ مَا يُوحَى إِلَيْهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ تَبْدِيلَهُ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ.

٣١٧ - وفي قوله: ﴿مَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ أُنذِرَ لِمَنْ تَلَاقَى نَفْسٌ﴾ ﴿٢﴾ بيان ما وصفت، مِنْ أَنَّهُ لَا يَنْسَخُ كِتَابَ اللَّهِ إِلَّا كِتَابُهُ. كما كان المبتدئ لفرضه: فهو الْمَزِيلُ الْمُثْبِتُ لِمَا شَاءَ مِنْهُ، جَلَّ ثَنَاؤُهُ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ.

٣١٨ - وكذلك قال: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ ﴿٣﴾.

٣١٩ - وقد قال بعض أهل العلم: في هذه الآية - والله أعلم - دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لِرَسُولِهِ أَنْ يَقُولَ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ بِتَوْفِيقِهِ فِيمَا لَمْ يُتَزَلْ بِهِ كِتَابًا. والله أعلم.

٣٢٠ - وقيل في قوله: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ يَمْحُو قَرَضَ مَا يَشَاءُ، وَيُثَبِّتُ قَرَضَ مَا يَشَاءُ. وهذا يُشَبِّهُ مَا قِيلَ. والله أعلم ﴿٤﴾.

(١) سورة يونس، الآية: ١٥.

(٢) سورة الرعد، الآية: ٣٩.

(٣) سيأتي تحقيق هذه المسألة: «النسخ لا إلى بدل» عند الفقرة رقم ٦٠٤ فلتراجع.

(٤) قال ابن الجوزي في زاد المسير ٣٣٧/٤ - ٣٣٨: «اختلف المفسرون في المراد بالذي يَمْحُو وَيُثَبِّتُ عَلَى ثمانية أقوال:

أحدها: أَنَّهُ عَامٌّ، فِي الرِّزْقِ، وَالْأَجْلِ، وَالسَّعَادَةِ، وَالشَّقَاوَةِ. وهذا مذهب عمر، وابن مسعود، وأبي وائل، والضحاك، وابن جريج.

والثاني: أَنَّهُ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ، فَيَمْحُو الْمَنْسُوخَ وَيُثَبِّتُ النَّاسِخَ. رَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَقَتَادَةُ، وَالْقُرْظِيُّ، وَابْنُ زَيْدٍ.

وقال ابن قتيبة: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ أَي: يَنْسَخُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا يَشَاءُ، ﴿وَيُثَبِّتُ﴾ أَي: يَدْعُو ثَابِتًا لَا يَنْسَخُهُ، وَهُوَ الْمُخْتَصِمُ.

والثالث: أَنَّهُ يَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ إِلَّا الشَّقَاوَةَ وَالسَّعَادَةَ، وَالْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ. رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ. ودليل هذا القول ما رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ٢٠٣٧/٤، وَرَوَايَةُ الْمُصَنِّفِ هُنَا بِالْمَعْنَى، مِنْ حَدِيثِ حَذِيفَةَ بِنِ اسِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا مَضَتْ عَلَى النُّطْقَةِ خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، يَقُولُ الْمَلِكُ الْمَوْتُ: أَذْكَرُ أَوْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي اللَّهُ تَعَالَى. وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، فَيَقُولُ: أَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، فَيَقُولُ: عَمَلُهُ وَأَجَلُهُ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، ثُمَّ تُطَوَّى الصَّحِيفَةُ، فَلَا يَزَادُ فِيهَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا.

والرابع: يَمْحُو مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ، إِلَّا الشَّقَاوَةَ وَالسَّعَادَةَ لَا يُغَيِّرُ. قَالَ مُجَاهِدٌ.

والخامس: يَمْحُو مَنْ جَاءَ أَجَلُهُ، وَيُثَبِّتُ مَنْ لَمْ يَجِءْ أَجَلُهُ. قَالَ الْحَسَنُ.

والسادس: يَمْحُو مِنْ ذُنُوبِ عِبَادِهِ مَا يَشَاءُ فَيَغْفِرُهَا، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ فَلَا يَغْفِرُهَا. رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ.

والسابع: يَمْحُو مَا يَشَاءُ بِالتَّوْبَةِ، وَيُثَبِّتُ مَكَانَهَا حَسَنَاتٍ. قَالَ عِكْرَمَةُ.

٣٢١ - وفي كتاب الله دلالة عليه: قال الله: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١).

٣٢٢ - فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله.

٣٢٣ - وقال: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ قَالُوا لِمَا أَنتَ مُقْتَرٍ﴾ (٢).

٣٢٤ - وهكذا سنة رسول الله: لا ينسخها إلا سنة لرسول الله (٣). ولو أحدث الله لرسوله في أمر سن فيه غير ما سن رسول الله: لسن فيما أحدث الله إليه، حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة للتي قبلها مما يخالفها. وهذا مذكور في سنته ﷺ.

٣٢٥ - فإن قال قائل: فقد وجدنا الدلالة على أن القرآن ينسخ القرآن، لأنه لا مثل للقرآن، فأوجدنا ذلك في السنة؟ (٤)

= والثامن: يمحو من ديوان الحفظ ما ليس فيه ثواب ولا عقاب. ويثبت ما فيه ثواب وعقاب، قاله الضحاك، وأبو صالح.

وقال ابن السائب: القول كله يكتب، حتى إذا كان في يوم الخميس طُرح منه كل شيء ليس فيه ثواب ولا عقاب، مثل قولك: أكلت، شربت، دخلت، خرجت، ونحوه - وهو صادق -، ويثبت ما فيه الثواب والعقاب. وانظر الدر المنثور ١٢٢/٤ - ١٢٦.

قال ابن جرير الطبري - رحمه الله تعالى - في تفسيره ١٧٠/١٣: «وأولى الأقوال التي ذكرت في ذلك بتأويل الآية وأشبهها بالصواب: القول الذي ذكرناه عن الحسن ومجاهد، وذلك أن الله تعالى ذكره توعد المشركين الذين سألوا رسول الله ﷺ الآيات بالعقوبة، وتهدهم بها، وقال لهم: ﴿وما كان لرسول إن يأتي بآية إلا بإذن الله، لكل أجل كتاب﴾ [الرعد/٣٨] يعلمهم بذلك أن لقضائه فيهم أجلاً مثبتاً في كتاب، هم مؤخرون إلى وقت مجيء ذلك الأجل، ثم قال لهم: فإذا جاء ذلك الأجل، يجيء الله بما شاء ممن قد دنا أجله وانقطع رزقه أو حان هلاكه، أو اتضاعه من رفعة، أو هلاك مال، فيقضي ذلك في خلقه، فذلك محوه، ويثبت ما يشاء ممن بقي أجله ورزقه وأكله، فيتركه على ما هو عليه فلا يمحوه. ولكن هذا التأويل يخرج (المحو) عن المعنى المراد، إلى محو صوري يظهر للعيان في وقته، فلا محو لما هو مكتوب أو مقدر، وإنما محو لما يظهر من غنى إلى فقر، ومن... إلى...، فيصبح معنى الآية على هذا التأويل: أن الله تعالى يمحو ويثبت الأمور فيما يظهر للناس وإن كانت هي ثابتة لم تتغير أصلاً. ولكن الأظهر والله أعلم، أنهما كتابان: كتاب الملك، وهو الذي يحدث فيه المحو والإثبات؛ واللوح المحفوظ الذي لا يبدل ولا يغير ما فيه، لأن الله تعالى ذكر فيه كل ما هو كائن كما سيحدث، أما ما عند الملك فمعلق بأمور أخرى، كمن يصل رحمه وغير ذلك، كما جاء في الحديث المتفق عليه - مثلاً -: «من أحب أن ينسا (يزاد) له في عمره ويزاد له في رزقه فليصل رحمه. والله تعالى أعلم.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٠٦. وكان الشافعي يقرأها (أو ننسأها) على قراءة ابن كثير، والدليل على ذلك تفسيره لها في الفقرة الآية بالتأخير.

(٢) سورة النحل، الآية: ١٠١.

(٣) انظر هذه المسألة في الفقرة رقم ٣٠٧.

(٤) نقل الجويني الإجماع على جواز نسخ الحكم الثابت بالقرآن بآية من القرآن، ونقل أيضاً الإجماع على جواز =

٣٢٦ - قال الشافعي: فيما وصفت من فرض الله على الناس اتباع أمر رسول الله: دليل على أن سنة رسول الله إنما قيلت عن الله، فمن اتبعها فبكتاب الله تبعها، ولا نجد خبراً ألزمه الله خلقه نصاً بيناً: إلا كتابه ثم سنة نبيه. فإذا كانت السنة كما وصفت، لا شبهة لها من قول خلقي من خلق الله -: لم يَجْزْ أن ينسخها إلا مثلاً، ولا مثل لها غير سنة رسول الله، لأن الله لم يجعل لأدمي بعده ما جعل له، بل فرض على خلقه اتباعه، فألزمهم أمره، فالخلق كلهم له تبع، ولا يكون للتابع أن يخالف ما فرض عليه اتباعه، ومن وجب عليه اتباع سنة رسول الله لم يكن له خلافها، ولم يَقم مقام أن ينسخ شيئاً منها.

٣٢٧ - فإن قال: أفيحتمل أن تكون له سنة مأثورة قد نسخت، ولا تؤثر السنة التي نسختها؟

٣٢٨ - فلا يحتمل هذا، وكيف يحتمل أن يؤثر ما وُضِعَ فرضه، ويترك ما يلزم فرضه؟! ولو جاز هذا خرجت عامة السنن من أيدي الناس، بأن يقولوا: لعلها منسوخة!! وليس ينسخ فرض أبداً إلا أثبت مكانه فرض<sup>(١)</sup>. كما نسخت قبله بيت المقدس فأثبت مكانها الكعبة. وكل منسوخ في كتاب وسنة هكذا.

٣٢٩ - فإن قال قائل: هل تُنسخ السنة بالقرآن؟

٣٣٠ - قيل: لو نسخت السنة بالقرآن كانت للنبي فيه سنة تبين أن سنته الأولى منسوخة بسنته الآخرة، حتى تقوم الحجة على الناس، بأن الشيء ينسخ بمثله<sup>(٢)</sup>.

٣٣١ - فإن قال: ما الدليل على ما تقول؟

= نسخ السنة بالسنة، وقال «وما أجمعوا عليه نسخ السنة بالسنة مع تساويهما في اقتضاء العلم أو الخروج عن ذلك حتى لو ثبت الحكم بسنة متواترة ثبت قطعاً، فيجوز نسخها بالسنة المستفيضة مثلاً» (كتاب التلخيص ٥١٣/٢ - ٥١٤).

وانظر هذه المسألة في: العدة ٧٨٨/٣، وكشف الأسرار للبخاري ٣/٣٥٠، أصول السرخسي ٦٧/٢، والمسودة ص ٢٠١، روضة الناظر ص ٧٧، المستصفى ١/١٢٤، الفقيه والمتفقه ١٢٣/١، وإحكام ابن حزم ١٠٧/٤، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ١/٤٦٧، التقرير والتحبير ٣/٦٣، الإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص ٢٦٧، فواتح الرحموت ٢/٧٦، إرشاد الفحول ص ١٩٠، والبحر المحيط ١١٨/٤.

(١) نقله بنصه الزركشي في البحر المحيط ١١٩/٤.

(٢) وجه الزركشي هذا الكلام بقوله: «والحاصل أن الشافعي يشترط لوقوع نسخ السنة بالقرآن سنة معاضدة للكتاب ناسخة، فكانه يقول: لا تنسخ السنة إلا بالكتاب والسنة معاً، لتقوم الحجة على الناس بالأمرين معاً، ولئلا يتوهم متوهم انفراد أحدهما من الآخر، فإن الكل من الله. والأصوليون لم يقفوا على مراد الشافعي في ذلك، وقد سبق أن هذا أدب عظيم من الشافعي وليس مراده إلا ما ذكرناه». (البحر المحيط ٤/١٢٠) ولينظر الصفحات التي بعدها ففيها تحقيق قول الإمام الشافعي في موضع نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب فليراجع.

٣٣٢ - فَمَا وَصَفْتُ مِنْ مَوْضِعِهِ مِنَ الْإِبَانَةِ عَنْ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِفَرَائِضِهِ، خَاصًّا وَعَامًّا، مِمَّا وَصَفْتُ فِي كِتَابِي هَذَا، وَأَنَّهُ لَا يَقُولُ أَبَدًا لَشَيْءٍ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ. وَلَوْ نَسَخَ اللَّهُ مِمَّا قَالَ حُكْمًا لَسَنَ رَسُولُ اللَّهِ فِيمَا نَسَخَهُ سُنَّةٌ<sup>(١)</sup>.

٣٣٣ - وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ: قَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ نَسَخَ سُنَّتَهُ بِالْقُرْآنِ وَلَا يُؤْتَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ السُّنَّةُ النَّاسِخَةُ -: جَازَ أَنْ يُقَالَ فِيمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِنَ الْبَيْعِ كُلِّهَا: قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَرَّمَهَا قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزِّبَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وَفِيهِمْ رَجَمَ مِنَ الزُّنَاةِ: قَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجْمُ مَنْسُوخًا: لِقَوْلِ اللَّهِ ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وَفِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ: نَسَخَتْ آيَةُ الْوُضُوءِ الْمَسْحَ.

وَجَازَ أَنْ يُقَالَ: لَا يُدْرَأُ عَنْ سَارِقٍ سَرَقَ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ<sup>(٤)</sup> وَسَرَقْتُهُ أَقْلُ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ: لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>، لِأَنَّ اسْمَ «السَّرْقَةِ» يَلْزَمُ مِنْ سَرَقَ قَلِيلًا وَكَثِيرًا، وَمِنْ حَرْزٍ وَمِنْ غَيْرِ حَرْزٍ.

وَلِجَازِ رَدِّ كُلِّ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، بَأَنَّ يُقَالَ: لَمْ يَقُلْهُ، إِذَا لَمْ يَجِدْهُ مِثْلَ التَّنْزِيلِ، وَجَازَ رَدُّ السُّنَنِ بِهَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ، فَتَرَكْتُ كُلَّ سَنَةٍ مَعَهَا كِتَابٌ جَمَلَةٌ تَحْتَمِلُ سُنَّتَهُ أَنْ تُوَافِقَهُ، وَهِيَ لَا تَكُونُ أَبَدًا إِلَّا مُوَافِقَةً لَهُ، إِذَا احْتَمَلَ اللَّفْظُ فِيمَا رُوي عَنْهُ خِلَافَ اللَّفْظِ فِي التَّنْزِيلِ بِوَجْهِ، أَوْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ عَنْهُ أَكْثَرُ مِمَّا فِي اللَّفْظِ فِي التَّنْزِيلِ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمِلًا أَنْ يَخَالَفَهُ مِنْ وَجْهِ.

٣٣٤ - وَكِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّتُهُ رَسُولِهِ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ، وَمُوَافِقَةٍ مَا قُلْنَا.

(١) الكلام على عموميه يفيد أن القرآن لا ينسخ السنة، وهذا المذهب مشهور عن الإمام الشافعي، إلا أن الزركشي أورد كلاماً مفاده أن للشافعي في المسألة قولان الجواز وعدمه، حكاهما القاضي أبو الطيب والشيخ أبو إسحاق وإمام الحرمين، وصححوا الجواز؛ وهو قول جمهور الأصوليين من المتكلمين والفقهاء. وصريح كلام الشافعي هنا وفي الفقرة رقم ٣٣٠ أن القرآن لا ينسخ السنة، ولا بد من وجود سنة ناسخة للسنة وفي هذه الحال يمكن أن ينسخ القرآن السنة.

انظر هذه المسألة في البحر المحيط ١١٨/٤، والفصول في الأصول ٣٢٦/٢، العدة ٨٢/٣، اللمع ص ٥٩، التبصرة ص ٢٧٢، أصول السرخسي ٦٧/٢، المستصفى ١٢٤/١، روضة الناظر ص ٧٨، كتاب التلخيص ٥٢١/٢، أصول اللامشي ص ١٧٣، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ١/٤٧٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٣) سورة النور، الآية: ٢.

(٤) الجزر: المكان الحصين. تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٠٧، ومختار الصحاح ص ١٢٧.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

٣٣٥ - وكتاب الله البيان الذي يُشقى به من العمى، وفيه الدلالة على مَوْضِعِ رسول الله من كتاب الله ودينه، واتباعه له وقيامه بِتبيينه عن الله.

## الناسخ والمنسوخ<sup>(١)</sup> الذي يدل الكتاب

### على بعضه، والسنة على بعضه

٣٣٦ - قال الشافعي: مما نَقَلَ بعض مَنْ سمعتُ منه من أهل العلم: أَنَّ الله أنزلَ فَرَضاً في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس، فقال: ﴿يَأَيُّهَا الرِّمْلُ ۖ﴾ ثُمَّ أَلِيلٌ إِلَّا قَلِيلًا ﴿يَضَعُهُ أَوْ أَنْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا﴾ ﴿أَزِيدَ عَلَيْهِ وَرَدَّلِيَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾<sup>(٢)</sup> ثُمَّ نَسَخَ هذا في السورة معه، فقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَيَضَعُكَ وَلَتَكُنَّ طَائِفَةٌ مِّنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ عَلِمَ أَن لَّنْ نَّحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكَ فَاقْرَأْ وَامَّا تيسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَّرْجُؤٌ وَأَآخُرُونَ يَصْرِفُونَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَأَآخُرُونَ يَقُولُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَاقْرَأْ وَامَّا تيسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) ذكر الأصوليون في كتبهم الإجماع بين أهل الشرائع على جواز النسخ عقلاً ووقوعه سمعاً، وذكروا بعض المخالفين من غير أمة محمد ﷺ وهم: اليهود من غير العيسوية، وفرقة منهم وهم الشمعونية ذهبوا إلى امتناعه عقلاً وسمعاً، وفرقة وهم العنانية ذهبوا إلى امتناعه سمعاً لا عقلاً. واعترف العيسوية بجوازه عقلاً وسمعاً، وهم أصحاب أبي عيسى الأصفهاني المعترفون ببعثة نبينا محمد ﷺ إلى بني إسماعيل خاصة وهم العرب لا إلى الأمم كافة.

أما الذين خالفوا من المسلمين، فأثر ذلك عن أبي مسلم الأصفهاني المعتزلي، واختلفت الروايات عنه. وقيل إن سبب رفض النسخ عنده هرباً من البداء. وقيل إن الخلاف لفظي، فما يسميه الجمهور نسخاً يسميه هؤلاء تخصيصاً.

انظر هذه المسألة في كتاب التلخيص ٤٦٨/٢، الملع ص ٥٦، منتهى الوصول ص ١٥٤، المحصول ١/ ٥٥٨، أصول السرخسي ٥٤/٢، الفصول في الأصول ٢١٧/٢، التبصرة ص ٢٥١، إجابة السائل شرح بغية الأمل للصنعاني ص ٣٦٨، المعتمد ٣٦٨/١، التقرير والتحجير ٤٤/٣.

(٢) سورة المزمل، الآيات: ١-٤.

(٣) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

قال مكِّي بن أبي طالب القيسي في الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه ص ٤٤٢: «قال ابن زيد: أزل ما فرض الله على رسوله وعلى المؤمنين صلاة الليل، ثم نسخ ذلك عنهم بقوله: «فتاب عليكم...» الآية، فصار قيام الليل تطوعاً.

ثم نقل ص ٤٤٣ عن ابن عباس وغيره أن قيام الليل بقي فرضاً على النبي ﷺ وحده. وقيل: كان من أوله فرضاً على النبي ﷺ وحده. وقيل: كان ندباً وحضاً للنبي ﷺ ولأمته.

ثم قال: «وأكثر الناس على أنه كان فرضاً على الجميع، ولا يحمل الأمر على الندب والحض إلاً بدليل وقرينة تدل على ذلك، وإلا فهو على الحتم، وعلى ذلك أكثر الناس».

وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز عن ابن عباس ما يدل على أن قيام الليل كان مفروضاً على النبي ﷺ وعلى أمته، فذكر ص ٢٥٦ أثر رقم (٤٦٨) عن ابن عباس في هذه الآية =

٣٣٧ - ولَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ بَعْدَ أَمْرِهِ بَقِيَامِ اللَّيْلِ نَصْفَهُ إِلَّا قَلِيلًا أَوْ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ فَقَالَ: ﴿أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلَاثُهَا مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ﴾ -: فَخَفَّفَ فَقَالَ: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾ قَرَأَ إِلَى (١) ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾.

٣٣٨ - قال الشافعي: فكانَ بَيِّنًا فِي كِتَابِ اللَّهِ نَسْخُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَنِصْفِهِ وَالنَّقْصَانِ مِنَ النِّصْفِ وَالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ بِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾.

٣٣٩ - فَاحْتَمَلَ قَوْلُ اللَّهِ ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾: مَعْنِيَيْنِ:

٣٤٠ - أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ قَرَضًا ثَابِتًا، لِأَنَّهُ أُزِيلَ بِهِ فَرَضٌ غَيْرُهُ.

٣٤١ - وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ فَرَضًا مَنسُوخًا أُزِيلَ بِغَيْرِهِ، كَمَا أُزِيلَ بِهِ غَيْرُهُ، وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ (٢) فَاحْتَمَلَ قَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾: أَنْ يَتَهَجَّدَ بِغَيْرِ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِ، مِمَّا تَيَسَّرَ مِنْهُ.

٣٤٢ - قَالَ: فَكَانَ الْوَاجِبُ طَلَبَ الْاسْتِدْلَالِ بِالسُّنَّةِ عَلَى أَحَدِ الْمَعْنِيَيْنِ، فَوَجَدْنَا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ تَذُلُّ عَلَى الْأَوَّابِ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَّا الْخَمْسَ، فَصَرَّفْنَا إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْخَمْسَ، وَأَنَّ مَا سِوَاهَا مِنْ وَاجِبٍ مِنْ صَلَاةٍ قَبْلُهَا: مَنسُوخٌ بِهَا، اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِ اللَّهِ: ﴿فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾، وَأَنَّهَا

(يقصد: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمَلُ، قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا...﴾) قَالَ: شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، فَخَفَّفَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَانْزَلْ هَذَا ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرُوضٌ...﴾ الْآيَةَ إِلَى ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ قَالَ: فَوَسَّعَ عَلَيْهِمْ.

وَرَوَى عَنْهُ فُقَرَاةٌ (٤٦٩) ص ٢٥٧: لَمَّا أُنْزِلَ أَوَّلُ الْمَزْمَلِ كَانُوا يَقُومُونَ مِثْلَ قِيَامِكُمْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى نَزَلَ آخِرُهَا، وَكَانَ بَيْنَ أَوَّلِهَا وَآخِرِهَا سَنَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي زَادِ الْمَسِيرِ ٣٨٨/٨ - ٣٨٩: «قَالَ الْمَفْسُورُونَ: انْقِصَصَ مِنَ النِّصْفِ إِلَى الثَّلَاثِ، أَوْ زَادَ عَلَيْهِ إِلَى الثَّلَاثِينَ، فَجَعَلَ لَهُ سَعَةً فِي مَدَّةِ قِيَامِهِ، إِذْ لَمْ تَكُنْ مَحْدُودَةً، فَكَانَ يَقُومُ وَمَعَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ، فَكَانَ الرَّجُلُ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى وَكَمْ بَقِيَ مِنَ اللَّيْلِ، فَكَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ كُلَّهُ مَخَافَةَ أَنْ لَا يَحْفَظَ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ، فَنَسَخَ ذَلِكَ عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ رِبْكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِي اللَّيْلِ...﴾. هَذَا مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَفْسُورِينَ، وَقَالُوا: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ سُورَةٌ نَسَخَ آخِرُهَا أَوَّلُهَا سِوَى هَذِهِ السُّورَةِ.

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ: نُسِخَ قِيَامُ اللَّيْلِ فِي حَقِّهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء/٧٩]. وَنَسَخَ فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ بِالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ. وَقِيلَ: نُسِخَ عَنِ الْأُمَّةِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ فَرَضُهُ أَبَدًا. وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ مَفْرُوضًا عَلَيْهِ دُونَهُمْ.

وَفِي مَدَّةِ فَرَضِهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: سَنَةٌ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، كَانَ بَيْنَ أَوَّلِ الْمَزْمَلِ وَآخِرِهَا سَنَةٌ.

وَالثَّانِي: سِتَّةُ عَشَرَ شَهْرًا، حَكَاهُ الْمَاورِدِيُّ.

(١) أَيِ قَرَأَ الشَّافِعِيُّ إِلَى قَوْلِهِ: ...، وَالْقَائِلُ هُوَ الرَّبِيعُ بْنُ سَلِيمَانَ، رَاوَى كِتَابَ (الرِّسَالَةِ) عَنِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ.

(٢) سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، الْآيَةُ: ٧٩.



ناسخة لقيام الليل ونصفه وثله وما تيسر<sup>(١)</sup>.

٣٤٣ - ولنا نحب لأحد ترك أن يتهجّد بما يسره الله عليه من كتابه، مُصلياً به، وكيف ما أكثر فهو أحب إلينا.

[١٢] ٣٤٤ - أخبرنا مالك، عن عمّه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه: أنه سمع طلحة بن عبيد الله يقول: «جاء أعرابي من أهل نجد نازر الرأس، نسمع دوي صوته، ولا نفقه ما يقول، حتى دنا، فإذا هو يسأل عن الإسلام؟ فقال النبي: خمس صلوات في اليوم والليلة، قال: هل عليّ غيرها؟ فقال: لا، إلا أن تطوع. قال: وذكر له رسول الله صيام شهر رمضان، فقال: هل عليّ غيره؟ قال: لا، إلا أن تطوع. فأذبر الرجل وهو يقول: لا أزيد على هذا ولا أنقص منه. فقال رسول الله: أفلح إن صدق<sup>(٢)</sup>.

[١٣] ٣٤٥ - ورواه عبادة بن الصامت عن النبي أنه قال: «خمس صلوات كتبهن الله على خلقه، فمن جاء بهن لم يضيع منهن شيئاً استخفافاً بحقهن: كان له عند الله عهداً أن يُدخله الجنة<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا مثال واضح لمقصود الإمام الشافعي في كيفية نسخ القرآن بالسنة، فأثبت أن نسخها كان بقرآن مثله، بينت ذلك السنة، وإن قوله تعالى: «فتهجّد به نافلة لك» هي التي نسخت وجوب التهجد وأنه سنة، وسنة رسول الله تعالى أكدت على ذلك أو بينت ذلك، وأن الوجوب هو للصلوات الخمسة.

(٢) رواه البخاري في كتاب الصوم، باب (١) وجوب صوم رمضان، حديث رقم (١٨٩١)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب (٢) بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام، حديث رقم (١١)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب (١) فرض الصلاة، حديث رقم (٣٩١)، والنسائي في كتاب الصيام، باب (١) وجوب الصيام ١٢٠/٤ - ١٢١، ومالك في الموطأ، في كتاب قصر الصلاة في السفر، باب (٢٥) جامع الترغيب في الصلاة، حديث رقم (٩٤)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (٢٠٨) في الوتر، حديث رقم (١٥٧٨)، وأحمد في المسند ١٦٢/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٦١/١ و٢/٨ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٠١/٤، وابن حبان في صحيحه (١٧٢٤)، وابن خزيمة في صحيحه ١٥٨/١، وابن الجارود في المنتقى (١٤٤) ١٤٥/١، من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

(٣) حديث صحيح، رواه: أبو داود في كتاب الصلاة، باب (٩) في المحافظة على وقت الصلوات، حديث رقم (٤٢٥)، وفي كتاب الصلاة في الوتر، باب (٢) فيمن لم يوتر، حديث رقم (١٤٢٠)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب (٦) المحافظة على الصلوات الخمس ٢٣٠/١، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب (١٩٤) ما جاء في فرض الصلوات الخمس والمحافظة عليها، حديث رقم (١٤٠١)، ومالك في الموطأ في كتاب صلاة الليل، باب (٣) الأمر بالوتر، حديث رقم (١٤)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (٢٠٨) في الوتر، حديث رقم (١٥٧٧)، وأحمد في المسند ٣١٥/٥ و٣١٧ و٣١٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢/٢٩٦، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٦١/١ و٢/٨ و٤٦٧ و٣٦٧/٣ و٢١٧/١٠، وابن حبان في صحيحه (١٧٣١).

## باب

### فرض الصلاة الذي دل الكتاب ثم السنة على من تزول عنه بالغدر، وعلى من لا تكتب صلاته بالمفصية

٣٤٦ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعِزُّوهُنَّ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ (٢٢٢) ﴿١﴾.

٣٤٧ - قال الشافعي: افترض الله الطهارة على المصلي، في الوضوء، والغسل من الجنابة، فلم تكن لغير طاهر صلاة. ولما ذكر الله المحيض فأمر باعتزال النساء فيه حتى يَطْهُرْنَ، فإذا تَطَهَّرْنَ أُتِيَْنَ -: استدللنا على أن تطهرهن بالماء، بعد زوال المحيض، لأن الماء موجود في الحالات كلها في الحضر، فلا يكون للحائض طهارة بالماء<sup>(٢)</sup>، لأن الله إنما ذكر التطهر بعد أن يَطْهُرْنَ، وتَطَهَّرْنَ -: زوال المحيض، في كتاب الله ثم سنة رسوله.

[١٤] ٣٤٨ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة: وذكرت إحرامها مع النبي، وأنها حاضت، فأمرها أن تقضي ما يقضي الحاج «غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّىٰ تَطْهُرِي»<sup>(٣)</sup>.

٣٤٩ - فاستدللنا على أن الله إنما أراد بفرض الصلاة من إذا توضأ واغتسل طهر، فأما الحائض فلا تطهر بواحد منهما، وكان الحيض شيئاً خلق فيها، لم تجلبه على نفسها فتكون عاصية به، فزال عنها فرض الصلاة أيام حيضها، فلم يكن عليها قضاء ما تركت منها في الوقت الذي يزول عنها فيه فرضها.

٣٥٠ - وقلنا في المغمى عليه، والمغلوب على عقله بالعارض من أمر الله، الذي لا جناية له فيه، قياساً على الحائض -: إن الصلاة عنه مرفوعة، لأنه لا يعقلها، ما دام في الحال التي لا يعقل فيها.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

(٢) أي إذا اغتسلت الحائض بالماء قبل أن ترى الطهر، لا تطهر، لأنه لا طهارة لها بالماء حتى ترى الطهر.

(٣) رواه البخاري في كتاب الحيض، باب (١) الأمر بالنفساء إذا نفست، حديث رقم (٢٩٤)، وفي كتاب، باب (٨١) تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت، حديث رقم (١٦٥٠)، وفي كتاب الأضاحي، باب (٣) الأضحية للمسافر والنساء، حديث رقم (٥٥٤٨). وفي أماكن أخرى كثيرة من صحيحه، ومسلم في كتاب الحج، باب (١٧) بيان وجوه الإحرام، حديث رقم (١٢١١)، وأبو داود في كتاب المناسك، باب (٢٣) أفراد الحج، حديث رقم (١٧٨٢)، وابن ماجه في كتاب المناسك، باب (٣٦) الحائض تقضي المناسك إلا الطواف، حديث رقم (٢٩٦٣)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٩٣٦)، وابن حبان في صحيحه (٣٨٣٤ - ٣٨٣٥)، والحميدي في مسنده (٢٠٦)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٠٨/١ و ٣/٥ و ٨٦.

٣٥١ - وكان عامًا في أهل العلم أنَّ النبي لم يأمر الحائض بقضاء الصلاة، وعامًا أنها أُمِرَتْ بقضاء الصوم، ففَرَّقْنَا بين الفرضين: استدلالاً بما وصفت من ثقل أهل العلم وإجماعهم<sup>(١)</sup>.

٣٥٢ - وكان الصوم مُقَارِقَ الصلاة في أن للمسافر تأخيرُهُ عن شهر رمضان، وليس له تركُهُ يوم لا يُصَلِّي فيه صلاة السَّفر، وكان الصوم شهرًا مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ شهرًا، وكان في أَحَدِ عَشَرَ شهرًا خَلِيًّا من فرض الصوم، ولم يكن أَحَدٌ من الرجال - مطلقاً بالفعل للصلاة - خَلِيًّا من الصلاة.

٣٥٣ - قال الله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾<sup>(٢)</sup>.

٣٥٤ - فقال بعضُ أهل العلم: نَزَلَتْ هذه الآية قبلَ تحريم الخمر<sup>(٣)</sup>.

٣٥٥ - قَدَلُ الْقُرْآنُ - والله أعلم - على أَلَا صلاةَ لسكرانٍ حتى يَغْلَمَ ما يقول، إذْ بَدَأَ بِنَهْيِهِ عن الصلاة، وَذَكَرَ معه الْجُنُبَ، فلم يختلف أهل العلم أَلَا صلاةَ لَجُنُبٍ حتى يَتَطَهَّرَ.

٣٥٦ - وإن كان نَهْيُ السَّكَرَانِ عن الصلاة قبلَ تحريم الخمر: فهو حينَ حُرْمِ الخمرِ أَوْلَى أَنْ يكونَ منهياً، بأنه عاصٍ من وجهين:

أحدهما: أن يُصَلِّي في الحال التي هو فيها مَنُهِى.

والآخر: أن يَشْرَبَ الخمرَ.

---

(١) قال الشوكاني في نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ١/٣٢٨ - ٣٢٩: «نقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ويجب عليها قضاء الصيام. وحكى ابن عبد البر عن طائفة من الخوارج أنهم كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلاة. ... قال الحافظ (ابن حجر): لكن استقر الإجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري وغيره. ومستند الإجماع هذا الحديث الصحيح (يقصد حديث مُعَاذَةَ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بِأَلِ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ قَالَتْ: كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تُؤْمَرُ بِقِضَاءِ الصَّلَاةِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ). ثم ذكر أدلة الخوارج وردَّ عليها، ثم قال: والخوارج لا يستحقون المطالبة والمقابلة، لا سيما في مثل هذه المقالة الخارقة للإجماع الساقطة عند جميع المسلمين بلا نزاع...».

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٣) هذا القول هو القول المعتمد عند العلماء، وأنَّ هذه الآية نزلت قبل آية التحريم القطعي للخمر، وهي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ؟ [المائدة/ ٩٠ - ٩١].

قال ابن عباس عن قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ قال: نسخها ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾. وقال أيضاً عنها: كان قبل أن تُحَرَّمَ الخمر. وقال مجاهد في الآية: نهوا أن يُصَلُّوا وهم سُكَارَى، ثم نسخها تحريم الخمر. انظر الدر المنثور ٢/٢٩٤ وزاد المسير ٢/٨٩.

٣٥٧ - والصلاة قولٌ وعملٌ وإمساكٌ<sup>(١)</sup>، فإذا لَمْ يَغْفِلِ القولَ والعملَ والإمساكَ: فلم يَأْتِ بالصلاة كما أُمِر، فلا تُجْزَى عنه، وعليه إذا أفاق القضاء.

٣٥٨ - ويفارقُ المغلوبُ على عقله - بأمر الله الذي لا حيلةَ له فيه -: السكرانُ<sup>(٢)</sup>، لأنَّه أَدْخَلَ نفسه في السكر، فيكونُ على السكرانِ القضاء، دونَ المغلوبِ على عقله بالعارض الذي لم يَجْتَلِبْه على نفسه فيكونُ عاصياً باجتماعه<sup>(٣)</sup>.

٣٥٩ - وَوَجَّهَ اللَّهُ رَسُولَهُ لِلْقِبْلَةِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدَسِ، فكانتِ الْقِبْلَةُ التي لا يحلُّ - قبلَ نسخِها - استقبَالُ غيرها، ثم نسخَ اللَّهُ قِبْلَةَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ، وَوَجَّهَهُ إِلَى الْبَيْتِ، فلا يحلُّ لأحدٍ استقبَالُ بَيْتِ الْمَقْدَسِ أبداً لمكتوبة، ولا يحلُّ أن يستقبلَ غيرَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ.

٣٦٠ - قال: وكلُّ كان حقاً في وقته، فكان التوجُّهُ إلى بيت المقدس - أَيَّامَ وَجَّهَ اللَّهُ إِلَيْهِ نَبِيَّهْ -: حَقّاً، ثم نَسَخَهُ، فصار الحقُّ في التوجُّهِ إلى البيتِ الْحَرَامِ أبداً، لا يحلُّ استقبَالُ غيره في مكتوبة، إلا في بعضِ الْخَوْفِ، أو نافلةً في سفرٍ، استدلالاً بِالْكِتَابِ<sup>(٤)</sup> وَالسُّنَّةِ<sup>(٥)</sup>.

(١) أي امتناع، كالامتناع عن الأكل والشرب مثلاً.

(٢) السكران: مفعول (يفارق)، و (المغلوب) فاعله، ويجوز العكس، فيكون (السكران) مرفوعاً على أنه فاعل مؤخر.

(٣) مسألة قضاء المغمى عليه الصلاة، مسألة خلافية، فرأى الأحناف أنه لا يقضي إذا لم يفق حتى ذهب أكثر من خمس صلوات، فإن كان خمس وما دون فعلية القضاء. وعند الإمام مالك أنه من أغمي عليه في وقت صلاة فلم يفق حتى ذهب وقتها فلا إعادة عليه والمغرب والعشاء وقتها الليل كله.

وقال الأوزاعي: إذا أغمي عليه يوماً وليلة ثم أفاق قبل مغيب الشفق فإنه يصلي الظهر والعصر، وإن أفاق قبل طلوع الفجر صلى المغرب والعشاء (نقل بتصريف عن مختصر اختلاف العلماء لأبي بكر الرازي الجصاص ٢٦٤/١ - ٢٦٥).

أما عند الحنابلة فحكم النائم لا يسقط عنه قضاء شيء من الواجبات التي يجب قضاؤها على النائم كالصلاة والصيام (عن المغني والشرح الكبير ٤١١/١ - ٤١٢).

(٤) أشار بذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة/١١٥].

(٥) كما جاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: كان النبي ﷺ يُصَلِّي في السفر على راحلته حيث توجهت به، يوماً إيماء صلاة الليل إلا الفرائض، ويوتر على راحلته.

رواه البخاري في كتاب الوتر، باب (٦) الوتر في السفر، حديث رقم (١٠٠٠) واللفظ له، وفي كتاب تقصير الصلاة، باب (٧) صلاة التطوع على الدواب وحيشما توجهت به، حديث رقم (١٠٩٥)، وباب (٨) الإيماء على الدابة، حديث رقم (١٠٩٦)، وباب (٩) ينزل للمكتوبة، حديث رقم (١٠٩٨)، وفي أماكن أخرى من صحيحه، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٤) جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، حديث رقم (٧٠٠)، وأبو داود في كتاب الصلاة في السفر، باب (٨) التطوع على الراحلة والوتر، حديث رقم (١٢٢٤)، والنسائي في كتاب الصلاة، باب (٢٣) الحال التي يجوز فيها استقبال غير القبلة ٢٤٣/١ - ٢٤٤، وأحمد في المسند ٧/٢ ١٣٢ و ١٣٨، وابن الجارود (٢٧٠) ٢٣٧/١ - ٢٣٨ =

٣٦١ - وهكذا كُلُّ مَا نَسَخَ اللَّهُ - ومعنى «نَسَخَ»: تَرَكَ فَرَضَهُ -: كَانَ حَقًّا فِي وَقْتِهِ، وَتَرَكَه حَقًّا إِذَا نَسَخَهُ اللَّهُ، فَيَكُونُ مَنْ أَدْرَكَ فَرَضَهُ مُطِيعًا بِهِ وَبِتَرْكِهِ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ فَرَضَهُ مُطِيعًا بِاتِّبَاعِ الْفَرَضِ النَّاسِخِ لَهُ.

٣٦٢ - قَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ: ﴿قَدْ رَأَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (١).

٣٦٣ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَأَيْنَ الدَّلَالَةُ عَلَى أَنَّهُمْ حَوَّلُوا إِلَى قِبْلَةٍ بَعْدَ قِبْلَةٍ؟

٣٦٤ - فَنَفِي قَوْلِ اللَّهِ: ﴿سَيَقُولُ الشُّعْبَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (٢).

[١٥] ٣٦٥ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: «بَيْنَمَا النَّاسُ بِقُبَاءٍ (٣) فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءَهُمْ آيَةٌ فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ اللَّيْلَةُ قُرْآنًا، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، فَاسْتَقْبَلُوهَا» (٤)، وَكَانَتْ وَجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ» (٥).

= والبيهقي ٦/٢ و٤٩١.

- وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَكْتُوبَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٩) يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٠٩٩). وَاللَّفْظُ لَهُ، وَفِي مَوَاضِعٍ أُخْرَى مِنْ صَحِيحِهِ.

وَرَوَاهُ بَنُحُو: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْمَسَاجِدِ، بَابُ (٧) تَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ وَنَسْخِ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٥٤٠) حَدِيثُ الْكِتَابِ (٣٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ صَلَاةِ السَّفَرِ، بَابُ (٨) التَّطَوُّعِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْوَتْرِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٢٢٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الدَّابَّةِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٣٥١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ السَّهْوِ، بَابُ رَدِّ السَّلَامِ بِالْإِشَارَةِ فِي الصَّلَاةِ ٢٦/٣، وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (١٨١) الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٥١٣).

- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَبِّحُ وَهُوَ عَلَى الرَّاحِلَةِ، وَيَوْمَئِذٍ بِرَأْسِهِ قِبْلَةُ أَيِّ وَجْهِ تَوَجَّهَ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٩) يَنْزِلُ لِلْمَكْتُوبَةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٠٩٧)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ (٤) جَوَازِ صَلَاةِ النَّافِلَةِ عَلَى الدَّابَّةِ فِي السَّفَرِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٧٠١) وَغَيْرُهُمْ.

وَفِي الْبَابِ - أَيْضًا - عَنْ غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ.

(١) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ١٤٤.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، آيَةُ: ١٤٢.

(٣) قُبَاءٌ - بِالضَّمِّ -، أَصْلُهُ اسْمُ بَثْرٍ هُنَاكَ عُرِفَتِ الْقَرْيَةُ بِهَا، وَهِيَ مَسَاكِنُ بَيْنَ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهِيَ قَرْيَةٌ عَلَى مِيلَيْنِ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى يَسَارِ الْقَاصِدِ إِلَى مَكَّةَ، بِهَا أَثَرُ بَنِيانٍ كَثِيرٍ، وَأَبَارُ مِيَاهٍ عَذْبَةٍ. انْظُرْ: مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ ٤/٣٤٢ - ٣٤٣.

(٤) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِيِّ ١/٥٠٦: «فَاسْتَقْبَلُوهَا: بَفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ، لِلْكَثَرِ، أَيِ: فَتَحُوا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ، وَفَاعِلٌ (اسْتَقْبَلُوهَا) الْمَخَاطَبُونَ بِذَلِكَ وَهُمْ أَهْلُ قُبَاءٍ...»، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلٌ اسْتَقْبَلُوهَا النَّبِيُّ ﷺ =

[١٦] ٣٦٦ - مالك، عن يحيى بن سعيد<sup>(١)</sup>، عن سعيد بن المسيّب<sup>(٢)</sup> أنه كان يقول:

«صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، ثُمَّ حُوِّلَتِ الْقِبْلَةُ قَبْلَ بَدْرِ بَشْرَيْنِ»<sup>(٣)</sup>.

= ومن معه... وفي رواية الأصيلي: فاستقبلوها - بكسر الموحدة - بصيغة الأمر. ثم رجح الكسر برواية عند البخاري فيها: ألا فاستقبلوها، قال: فدخول حرف الاستفتاح يُشعر بأن الذي بعده أمر لا أنه بقية الخبر الذي قبله، والله أعلم.

- لكن يؤيد الفتح ما جاء عند أحمد ١٠٥/٢ قال: فاستداروا.

(٥) رواه البخاري في كتاب الصلاة، باب (٣٢) ما جاء في القبلة، حديث رقم (٤٠٣)، وفي كتاب التفسير، من سورة البقرة، باب (١٤) قوله تعالى: «وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنُعَلِّمَ مِنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبِهِ...»، حديث رقم (٤٤٨٨)، وباب (١٦) قوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ أَتَيْنَاكَ الْكِتَابَ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ...»، حديث رقم (٤٤٩٠)، وباب (١٧) قوله تعالى: «الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ...»، حديث رقم (٤٤٩١)، وباب (٢٠) قوله تعالى: «وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...»، حديث رقم (٤٤٩٤). وفي كتاب أخبار الآحاد، باب (١) ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، حديث رقم (٧٢٥١)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٢) تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، حديث رقم (٥٢٦)، والترمذي في أبواب الصلاة، باب (١٣٨) ما جاء في ابتداء القبلة، حديث رقم (٣٤١)، والنسائي في كتاب القبلة، باب (٣) استبانة الخطأ بعد الاجتهاد ٦١/٢، ومالك في الموطأ في كتاب القبلة، باب (٤) ما جاء في القبلة، حديث رقم (٦)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (٣٠) في تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة، حديث رقم (١٢٣٤)، وأحمد في المسند ١٦/٢ و٢٦ و١٠٥، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٣٥/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/٢ و١١، والدارقطني في سننه ٢٧٣/١، وابن حبان في صحيحه (١٧١٥).

(١) هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت من صفار التابعين، مات سنة (١٤٤) هـ أو بعدها. التقريب (٧٥٥٩) ص ٥٩١.

(٢) هو الإمام العَلَمُ سعيد بن المسيّب بن حزن القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار التابعين، قال عنه ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، واتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل، توفي بعد التسعين هجرية وقد ناهز الثمانين.

انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٧/٤ - ٢٤٦، وتذكرة الحفاظ ٥١/١، والبدایة والنهاية ٩٩/٩، وشذرات الذهب ١٠٢/١، وتهذيب التهذيب ٨٤/٤، وتقريب التهذيب (٢٣٩٦) ص ٢٤١.

(٣) إسناد مرسل، والحديث صحيح ثابت. رواه الإمام مالك في الموطأ في كتاب القبلة، باب (٤) ما جاء في القبلة، حديث رقم (٧) مرسلًا. ووصله البيهقي في سننه الكبرى ٣/٢ من طريق أحمد بن عبد الجبار العطاردي، عن محمد بن الفضيل، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيّب قال: سمعت سعدًا يقول... فذكره.

قال البيهقي: «هكذا رواه العطاردي عن ابن فضيل. ورواه مالك والثوري وحماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيّب مرسلًا دون سعد». أشار بهذا إلى أن طريق الوصل ضعيفة حيث تفرد بها أحمد بن عبد الجبار العطاردي وهو ضعيف كما في التقريب (٦٤) ص ٨١، بالإضافة إلى أنه خالف جهابذة الحديث وعلمائه. فالصحيح أن الحديث عن سعيد بن المسيّب مرسل، وقد تقدم أن مراسيله أصح المراسيل. قلت: وللحديث شواهد صحيحة ثابتة، فعن البراء بن عازب أن النبي ﷺ كان أول ما أقدم المدينة نزل على أجداده - أو قال: أخواله - من الأنصار، وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً، =

٣٦٧ - قال: والاستدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>(١)</sup> وليس لمُصَلِّي المكتوبة أن يُصَلِّي راكباً إلا في خوفٍ، ولم يذكر الله أن يتَوَجَّه القبلة<sup>(٢)(٣)</sup>.

[١٧] ٣٦٨ - وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي رَوَايَةٍ: «فَإِنْ كَانَ خَوْفٌ

= وكان يعجبه أن تكون قبلته قِبَلَ البيت، وأنه صَلَّى أول صلاة صلاها صلاة العصر، وصَلَّى معه قوم، فخرج رجل مَمَّن صَلَّى معه، فمر على أهل مسجد وهم راكعون، فقال: أشهد بالله لقد صَلَّيتُ مع رسول الله ﷺ قِبَلَ مكة، فداروا كما هم قِبَلَ البيت. رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب (٣٠) الصَّلَاةُ مِنَ الْإِيمَانِ، حديث رقم (٤٠)، وفي كتاب الصَّلَاة، باب (٣١) التَّوَجُّهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ، حديث رقم (٣٩٩)، وفي كتاب التفسير، من سورة البقرة، باب (٨) قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيْهَا﴾ حديث رقم (٤٤٩٢)، وفي كتاب الأحاد، باب (١) ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصَّلَاة والصوم والفرائض والأحكام، حديث رقم (٧٢٥٢)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصَّلَاة، باب (٢) تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، حديث رقم (٥٢٥)، والترمذي في أبواب الصَّلَاة، باب (١٣٨) ما جاء في ابتداء القبلة، حديث رقم (٣٤٠)، وفي كتاب التفسير، ومن سورة البقرة، باب (٩)، حديث رقم (٢٩٦٢)، والنسائي في كتاب الصَّلَاة، باب (٢٢) فرض القبلة ٢٤٢/١ - ٢٣٤، وابن ماجه في كتاب إقامة الصَّلَاة والسنة فيها، باب (٥٦) القبلة، حديث رقم (١٠١٠)، وأحمد في المسند ٢٨٣/٤ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٣٠٤، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٣٤/١، والدارقطني في سننه ٢٧٣/١ - ٢٧٤، وابن خزيمة في صحيحه ٢٢٢/١ - ٢٢٦، وابن حبان في صحيحه (١٧١٦)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٧١٩)، وابن الجارود في المنتقى (١٦٥)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/٢، وابن سعد في طبقاته ٢٤٢/١ و٢٤٣.

- ومن الشواهد - كذلك - حديث ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يصَلِّي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه، وبعدما هاجر إلى المدينة ستة عشر شهراً، ثم صرف إلى الكعبة. رواه أحمد في المسند ٣٢٥/١ و٣٥٠ و٣٢٥، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ١٢/٢ لأحمد والطبراني في الكبير والبيهقي في صحيحه، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٩٦/١: «بسنن صحيح». فالحديث صحيح ثابت، والإسناد المرسل يرتقي بهذه الشواهد إلى الحسن لغيره.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٩.

(٢) أي: إلى القبلة، والجملة صحيحة، وهو على النصب بنزع الخافض. (شاكرو).

(٣) رواه البخاري في كتاب الخوف، باب (٢) صلاة الخوف، رجالاً وركباناً، حديث رقم (٩٤٣)، ومسلم في

كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٥٧) صلاة الخوف، حديث رقم (٨٣٩)، والنسائي في كتاب صلاة الخوف، باب (١٤)، ١٧٣/٣، وابن ماجه في كتاب إقامة الصَّلَاة والسنة فيها، باب (٥١) ما جاء في صلاة الخوف، حديث رقم (١٢٥٨)، وأحمد في المسند ١٣٢/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٦٤/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٥٥/٣ - ٢٦٠ - ٢٦١، وابن حبان في صحيحه (٢٨٨٧)، والدارقطني في سننه ٥٩/٢.

ورواه مالك في الموطأ في كتاب صلاة الخوف، باب (١) صلاة الخوف، حديث رقم (٣)، ومن طريقه البخاري في كتاب التفسير، ومن سورة البقرة، باب (٤٤) قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجَآلًا أَوْ رُكْبَانًا﴾. حديث رقم (٤٥٣٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٨٠) و(١٣٦٦) و(١٣٦٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣/٢٥٦. كلهم عن ابن عمر موقوفاً عليه، إلا أن في آخره، وقال عنه: ولا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ. وعند ابن خزيمة: قال نافع: إن ابن عمر روى ذلك عن رسول الله ﷺ. فالحديث مرفوع.

أشد من ذلك صلّوا رجالاً وركباً، مُستقبلي القبلة وغير مستقبليها».

٣٦٩ - وصلّى رسول الله النافلة في السفر على راحلته أين توجهت به.

حَفِظَ ذلك عنه جابر بن عبد الله<sup>(١)</sup>، وأنس بن مالك<sup>(٢)</sup> وغيرهما<sup>(٣)</sup>. وكان لا يصلي المكتوبة مسافراً إلا بالأرض متوجّهاً للقبلة.

[١٨] ٣٧٠ - ابن أبي فديك<sup>(٤)</sup>، عن ابن أبي ذئب<sup>(٥)</sup>، عن عثمان بن عبد الله بن سُرَاقَة<sup>(٦)</sup>،

عن جابر بن عبد الله: «أن النبي كان يصلي على راحلته مُوجّهةً به قِبَلَ المشرق في غزوة بني أنمار»<sup>(٧)</sup>.

٣٧١ - قال الله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُوا عَلَى الْقِتَالِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنْ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾<sup>(٨)</sup>.

٣٧٢ - ثم أبان في كتابه أنه وَضَعَ عنهم أن يقوم الواحد بقتال العشرة، وأثبت عليهم أن يقوم الواحد بقتال الاثنين، فقال: ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾<sup>(٩)</sup>.

[١٩] ٣٧٣ - أخبرنا سفيان<sup>(١٠)</sup>، عن عمرو بن دينار<sup>(١١)</sup>، عن ابن عباس، قال: «لما نزلت

(١) انظر الفقرة الآتية (٣٧٠).

(٢) عن أنس بن سيرين قال: استقبلنا أنساً حين قدم من الشام، فلقيناه بعين التمر، فرأيناه يُصلي على حمار وجهه من ذا الجانب - يعني عن يسار القبلة - فقلْتُ: رأيتك تُصلي لغير القبلة، فقال: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ فعله لم أفعله. رواه البخاري في كتاب تقصير الصلاة، باب (١٠) صلاة التطوع على الحمار، حديث رقم (١١٠٠)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٤) جواز صلاة النافلة على الدابة في السفر حيث توجهت، حديث رقم (٧٠٢).

(٣) كعبد الله بن عمر، وعامر بن ربيعة، انظر هامش فقرة (٣٦٠).

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، الديلي مولاهم، المدني، أبو إسماعيل، صدوق، توفي سنة (٢٠٠) هـ على الصحيح. التقريب (٥٧٣٦) ص ٤٦٨.

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، توفي سنة (١٥٨) هـ، وقيل (١٥٩) هـ. التقريب (٦٠٨٢) ص ٤٩٣.

(٦) هو عثمان بن عبد الله بن عبد الله بن سُرَاقَة بن المعتمر العدوي، أبو عبد الله المدني، سبط عمر، أمه زينب بنت عمر، ثقة، ولي مكة، مات سنة (١١٨) هـ. التقريب (٤٤٨٩) ص ٣٨٤.

(٧) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب (٣٣) غزوة أنمار، حديث رقم (٤١٤٠) ٤٢٩/٧، وأحمد في المسند ٣/٣٠٠، وابن حبان في صحيحه (٢٥٢٠) ٢٦٤/٦، والبيهقي في سننه الكبرى ٤/٢، وقد ورد الحديث بألفاظ أخرى عن جابر رضي الله عنه في الصحيحين.

(٨) سورة الأنفال، الآية: ٦٥.

(٩) سورة الأنفال، الآية: ٦٦.

(١٠) هو سفيان بن عيينة وقد تقدمت ترجمته أول الكتاب.

(١١) هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجُمَحي مولاهم، ثقة ثبت، من صغار التابعين، مات سنة =



هذه الآية ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾<sup>(١)</sup>: كُتِبَ عليهم ألا يفِرَّ العَشْرُونَ من المائتين<sup>(٢)</sup>، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صَعَقًا﴾ إلى ﴿يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ فكَتَبَ أَنْ لَا يَفِرَّ الْمِائَةُ مِنَ الْمِائَتِينَ<sup>(٣)</sup>.

٣٧٤ - قال: وهذا كما قال ابن عباس إن شاء الله، وقد بَيَّنَّ اللَّهُ هذا في الآية، وليست تَحْتَاجُ إلى تفسير.

٣٧٥ - قال الله: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَلَحُشَّةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشِيرُوا عَلَيْهِنَّ أَرَبَمَةً مِنْكُمْ فَإِنْ

= (١٢٦) هـ. التقريب (٥٠٢٤) ص ٤٢١.

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٦.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٣١١/٨: «السياق وإن كان بلفظ الخير لكن المراد منه الأمر لأمرين: أحدهما: أنه لو كان خبراً محضاً للزم وقوع خلاف المُخْبِر به، وهو مُحَال، فدلَّ على أنه أمر. والثاني: لقربة التخفيف، فإنه لا يقع إلا بعد تكليف، والمراد بالتخفيف هنا: التكليف بالأخف، لا رفع الحكم أصلاً».

(٣) هذا الأثر عن ابن عباس رواه من هذه الطريق - يعني: عن سفیان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس به -: البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، تفسير سورة الأنفال، باب (٦) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضْ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ...﴾، حديث رقم (٤٦٥٢)، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبو الشيخ، وابن مردويه، والبيهقي في شعب الإيمان، كما ذكر السيوطي في الدر المنثور ٣/٣٦٢. ورواه من طريق عكرمة عن ابن عباس: البخاري - المصدر السابق - باب (٧) قوله تعالى: ﴿الآن خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صَعَقًا...﴾، حديث رقم (٤٦٥٣)، والنحاس في ناسخه، وابن مردويه، والبيهقي في سننه، كما ذكر السيوطي في الدر المنثور ٣/٣٦٣. وهناك طرق وروايات وألفاظ أخرى عن ابن عباس. انظر الدر المنثور ٣/٣٦٣.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٣١٣/٨: «استدل بهذا الحديث على وجوب ثبات الواحد المسلم إذا قاوم رجلين من الكفار وتحريم الفرار عليه منهما، سواء طلباه أو طلبهما، سواء وقع ذلك وهو واقف في الصف مع العسكر أو لم يكن هناك عسكر. وهذا هو ظاهر تفسير ابن عباس، ورجحه ابن الصباغ من الشافعية وهو المعتمد، لوجود نص الشافعي عليه في الرسالة الجديدة رواية الربيع... ثم ذكر نص الفقرة (٣٧٢) وأشار لتخريج الشافعي لأثر ابن عباس. ثم قال: لكن المنفرد لو طلباه وهو على غير أهبة جاز له التولي عنهما جزماً».

وإن طلبهما فهل يحرم؟ وجهان، أصحهما عند المتأخرين: لا، لكن ظاهر هذه الآثار المتضاربة عن ابن عباس يأباه وهو ترجمان القرآن وأعرف الناس بالمراد. لكن يحتمل أن يكون ما أطلقه إنما هو في صورة ما إذا قاوم الواحد المسلم من جملة الصف في عسكر المسلمين اثنين من الكفار، أما المنفرد وحده بغير العسكر فلا، لأنَّ الجهاد إنما عهد بالجماعة دون الشخص المنفرد. وهذا فيه نظر، فقد أرسل النبي ﷺ بعض أصحابه سرية وحده. وقد استوعب الطبري وابن مردويه طرق هذا الحديث عن ابن عباس، وفي غالبهما التصريح بمنع تولي الواحد عن الاثنين، واستدل ابن عباس في بعضها بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾، وبقوله تعالى: ﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تَكُلْفُ إِلَّا نَفْسُكَ﴾، وانظر زاد المسير ٣/٣٧٨ - ٣٧٩.

شَهِدُوا فَأَمْسِكُوكُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾ وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَتَدَاوُوهُمْ فَإِنْ نَاقَبَا بِأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٦﴾ ﴿١﴾.

٣٧٦ - ثُمَّ نَسَخَ اللَّهُ الْحَبْسَ وَالْأَذَى فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ﴿٢﴾.

٣٧٧ - فَذَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنْ جَلَدَ الْمِائَةَ لِلزَّانِيَيْنِ الْبُكَرَيْنِ.

[٢٠] ٣٧٨ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبُكَرُ بِالْبُكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ» ﴿٣﴾.

[٢١] ٣٧٩ - أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ﴿٤﴾، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ النَّبِيِّ: مِثْلُهُ ﴿٥﴾.

(١) سورة النساء، الآيتان: ١٥ - ١٦.

(٢) سورة النور، الآية: ٢.

(٣) رَوَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ: الْحَسَنُ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ مَبَاشَرَةً دُونَ ذِكْرِ وَاسِطَةِ بَيْنَهُمَا - كَمَا هُنَا -: أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٢٧/٥، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (٥٨٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِ الْكِبَرِيِّ ٢١٠/٨، وَالْحَسَنُ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ: مَرْسَلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بِهِ، كَمَا سَيُشِيرُ الْمُصَنِّفُ إِلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ، فَانظُرْهَا وَانظُرْ تَخْرِيجَهَا فِي الْفَقْرَةِ الْآتِيَةِ (٣٧٩).

(٤) قَالَ الْأَصَمُّ فِي الْمُسْنَدِ الَّذِي جُمِعَ فِيهِ حَدِيثُ الشَّافِعِيِّ ص ٢٨، وَ ١١٦/٦ مِنَ الْأُمِّ: «سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ سُلَيْمَانَ يَقُولُ: كَانَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ لَا أَتَهُمْ، يُرِيدُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي يَحْيَى، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرَنِي الثَّقَفُ، يُرِيدُ بِهِ يَحْيَى بْنَ حَسَّانٍ».

قَالَ أَحْمَدُ شَاكِرٌ: «وَمِنَ الْوَاضِحِ جَدًّا أَنَّ يَحْيَى بْنَ حَسَّانٍ غَيْرُ مَرَادٍ هُنَا، لِأَنَّهُ وَلَدُ سَنَةِ (١٤٤) هـ وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ مَاتَ سَنَةَ (١٣٩) هـ».

قُلْتُ: وَفِي الْمَسْأَلَةِ - أَقْصَدُ رَوَايَةَ الشَّافِعِيِّ عَنِ الثَّقَفِ - تَفْصِيلٌ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، فَقَدْ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَكْبَرِيُّ: «سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَقُولُ: إِذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ؛ فَهُوَ: ابْنُ أَبِي فَدْيَكٍ، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ؛ فَهُوَ: يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ؛ فَهُوَ: أَبُو أَسَمَةَ، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ؛ فَهُوَ: عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ؛ فَهُوَ: مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، وَإِذَا قَالَ: أَخْبَرَنَا الثَّقَفُ عَنْ صَالِحِ مَوْلَى التَّوَّامَةِ؛ فَهُوَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَحْيَى» اهـ. انظُرْ تَدْرِيبَ الرَّوَايَةِ لِلْسَيُوطِيِّ ٣١٢/١، وَفَتْحَ الْمَغِيثِ لِلْعِرَاقِيِّ ١٩/٢، وَفَتْحَ الْمَغِيثِ لِلْسَخَاوِيِّ ٣٦/٢ - ٣٧، وَتَعْجِيلَ الْمُنْفَعَةِ ص ٥٤٧ - ٥٤٨.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ: كُلُّ شَيْءٍ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيِّ: أَنَا الثَّقَفُ، فَهُوَ أَبِي. قَالَ الرَّافِعِيُّ: وَهَذَا فِي الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ، وَخَصَّصَهَا الْبَعْضُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الرَّوَايَةُ عَنِ الثَّقَفِ عَنِ الْعِرَاقِيِّينَ. انظُرْ: التَّدْرِيبَ ٣١٤/٢، وَفَتْحَ الْمَغِيثِ لِلْسَخَاوِيِّ ٣٧/٢.

(٥) رَوَاهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ - الْحَسَنُ، عَنْ حِطَّانٍ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ بِهِ -: مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٣) حَذِّ الزَّانِي، حَدِيثُ رَقْمٍ (١٦٩٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٢٣) فِي الرَّجْمِ، حَدِيثُ رَقْمٍ =

٣٨٠ - قال: قَدْ لُتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ أَنْ جَلَدَ الْمَائَةَ ثَابِتٌ عَلَى الْبِكْرَيْنِ الْحُرَيْنِ، وَمَنْسُوخٌ عَنِ الثَّيْبَيْنِ، وَأَنَّ الرَّجْمَ ثَابِتٌ عَلَى الثَّيْبَيْنِ الْحُرَيْنِ.

[٢٢] ٣٨١ - لِأَنَّ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ -: «خُذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ»: أَوَّلُ مَا نَزَلَ، فَتُسَخَّرُ بِهِ الْحَبْسُ وَالْأَذَى عَنِ الزَّانِئِينَ.

[٢٣ - ٢٤] ٣٨٢ - فَلَمَّا رَجَمَ النَّبِيُّ مَاعِزًا وَلَمْ يَجْلِدْهُ<sup>(١)</sup>، وَأَمَرَ أَنْ يُنْسَأَ أَنْ يَغْدُوَ عَلَى امْرَأَةٍ الْأَسْلَمِيِّ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا<sup>(٢)</sup>:

= (٤٤١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٨) مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ عَلَى الثَّيْبِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٤٣٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الرَّجْمِ، مِنْ سُنَنِ الْكِبَرَى، كَمَا فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ ٢٤٧/٤، وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (١٩) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا»، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٣٢٧ - ٢٣٢٨)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣١٣/٥ وَ٣١٧ وَ٣١٨ وَ٣٢٠ - ٣٢١، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٥٨٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ ١٨٠/١٠، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُتَّقَى (٨١٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ٢١٠/٨ وَ٢٢٢، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ (٤٤٢٥ - ٤٤٢٦ - ٤٤٢٧). رَوَاهُ مِنْ طَرِيقٍ عَنِ الْحَسَنِ بِهِ، مِنْ طَرِيقٍ قَتَادَةَ وَمَنْصُورَ بْنِ زَاذَانَ وَحَمِيدَ الطَّوِيلِ وَغَيْرِهِمْ وَهَمَا مِنَ الثَّقَاتِ.

وَحَالِفُهُمُ الْفَضْلُ بْنُ دَلْهَمٍ، فَرَوَاهُ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حَرِثٍ، عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... فَذَكَرَهُ. وَرَوَاةُ الْفَضْلِ هَذِهِ مَرْجُوحَةٌ حَيْثُ إِنَّهُ أَخْطَأَ فِيهَا. فَفِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ ٢٧٧/٨: سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، يَعْنِي: أَنَّ الْفَضْلَ أَخْطَأَ فِيهِ، لِأَنَّ قَتَادَةَ وَغَيْرَهُ رَوَاهُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّقَاشِيِّ، عَنْ عِبَادَةَ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ ٤٥٦/١ (١٣٧٠) عِنْدَمَا سَأَلَهُ ابْنَهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ الْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ، قَالَ: «هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا أَرَاهُ: الْحَسَنُ، عَنْ حِطَّانَ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ». حَدِيثُ مَاعِزٍ وَقِصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ، وَقَدْ وَرَدَتْ مِنْ طَرِيقٍ كَثِيرَةٍ، فَقَدْ وَرَدَتْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَجَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَأَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِيِّ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَانْظُرْ فِيهَا: صَحِيحُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ (٢٢) لَا يَرْجَمُ الْمَجْنُونُ وَالْمَجْنُونَةُ، وَبَابُ (٢٥) الرَّجْمُ بِالْمَصْلِيِّ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٥) مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى ١٣١٨/٣ فَمَا بَعْدَهَا، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٢٤) رَجَمَ مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ ١٤٨/٤ - ١٤٩، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٥) مَا جَاءَ فِي دَرَةِ الْحَدِّ عَنِ الْمُعْتَرِفِ إِذَا رَجَعَ ٢٨/٤، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الرَّجْمِ، كَمَا فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ ٤٥٥/٣، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤٥٣/٢ وَ٣٢٣/٣، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ ٣٦٢/٤ - ٣٦٣، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ٢١٩/٨ - ٢٢١، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ ٢٨٦/١٠ فَمَا بَعْدَهَا، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُتَّقَى ١١٣/٣ فَمَا بَعْدَهَا.

(٢) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ الْعِصِيفِ (أَي: الْأَجِيرِ). الَّذِي سِيرِدَ فِي الْفَقْرَةِ ٦٩١.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الشُّرُوطِ، بَابُ الشُّرُوطِ الَّتِي لَا تَحُلُّ فِي الْحُدُودِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٧٢٤)، وَفِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٣٤) مَنْ أَمَرَ غَيْرَ الْإِمَامِ بِإِقَامَةِ الْحَدِّ غَائِبًا عَنْهُ (٦٨٣٥ - ٦٨٣٦)، وَبَابُ إِذَا رَمَى امْرَأَتَهُ أَوْ امْرَأَةً غَيْرَهُ بِالزَّنى عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالنَّاسِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٦٨٤٢)، وَفِي أَمَّاكُنْ أُخْرَى كَثِيرَةٌ مِنْ صَحِيحِهِ. وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٥) مَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنى، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٦٩٧ - ١٦٩٨)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ =

دَلَّ عَلَى نَسْخِ الْجَلْدِ عَنِ الزَّانِئِينَ الْحَرِّينَ الشَّيْبِينَ، وَتَبَّتِ الرَّجْمُ عَلَيْهِمَا، لِأَن كُلَّ شَيْءٍ أَبْدًا بَعْدَ أَوَّلٍ فَهُوَ آخِرٌ<sup>(١)</sup>.

٣٨٣ - فدلَّ كتابُ الله، ثم سَنَّهُ نَبِيُّه: عَلَى أَنَّ الزَّانِئِينَ الْمَمْلُوكَيْنِ خَارِجَانِ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى.

٣٨٤ - قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْمَمْلُوكَاتِ: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ آتِيكَ بِفَنَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٢)</sup>.

٣٨٥ - وَالنِّصْفُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْجَلْدِ، الَّذِي يَتَّبَعُضُ، فَأَمَّا الرَّجْمُ - الَّذِي هُوَ قَتْلٌ -: فَلَا نِصْفَ لَهُ، لِأَنَّ الْمَرْجُومَ قَدْ يَمُوتُ فِي أَوَّلِ حَجَرٍ يُرْمَى بِهِ، فَلَا يُزَادُ عَلَيْهِ، وَيُرْمَى بِالْفِ أَوْ كَثْرَ فَيُزَادُ عَلَيْهِ حَتَّى يَمُوتَ. فَلَا يَكُونُ لِهَذَا نِصْفٌ مَحْدُودٌ أَبْدًا. وَالْحُدُودُ مُوقَّتَةٌ بِإِتْلَافِ نَفْسٍ، وَإِتْلَافُ مُوقَّتٌ بَعْدَ ضَرْبٍ أَوْ تَحْدِيدِ قَطْعٍ. وَكُلُّ هَذَا مَعْرُوفٌ، وَلَا نِصْفَ لِلرَّجْمِ مَعْرُوفٌ.

[٢٥] ٣٨٦ - وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِذَا زَنَّتْ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا»<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَقُلْ

= الحدود، باب (٢٥) المرأة التي أمر النبي ﷺ برجمها من جهنمة، حديث رقم (٤٤٤٥)، والترمذي في كتاب الحدود، باب (٨) ما جاء في الرجم على الشيب، حديث رقم (١٤٣٣)، والنسائي في كتاب آداب القضاة، باب (٢٢) صون النساء عن مجلس الحكم ٨/ ٢٤١ - ٢٤٢، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب حد الزنى، حديث رقم (٢٥٤٩)، ومالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم، حديث رقم (١٨)، والدارمي في كتاب الحدود، باب (١٢) الاعتراف بالزنا، حديث رقم (٢٣١٧)، وأحمد في المسند ٤/ ١١٥ - ١١٦، وعبد الرزاق في مصنفه (١٣٣٠٩ - ١٣٣١٠)، وابن الجارود في المنتقى (٨١١)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٩٥٣) و (٢٥١٤)، والبيهقي في سننه الكبرى ٨/ ٢١٩ - ٢٢٢، وابن حبان في صحيحه (٤٤٣٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٥١٨٨ - ٥٢٠٠).

(١) قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ ٧/ ٢٥١ - ٢٥٣ الْمَطْبُوعُ عَلَى هَامِشِ الْأَمِّ بَعْدَمَا رَوَى حَدِيثَ الْعَسِيفِ، ثُمَّ حَدِيثَ عِبَادَةَ: خَذُوا عَنِّي، قَالَ: «فَكَانَ هَذَا أَوَّلُ مَا نَسَخَ مِنْ حَبْسِ الزَّانِئِينَ وَأَذَاهُمَا، وَأَوَّلُ حَدِّ نَزْلِ فِيهِمَا، وَكَانَ فِيهِ مَا وَصَفْتُ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ: مِنْ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ حَدَّ الزَّانَا لِلْبَكْرَيْنِ وَالشَّيْبِينَ، وَأَنَّ مِنْ حَدِّ الْبَكْرَيْنِ النَّفْيَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ ضَرْبِ مِائَةٍ، وَنَسَخَ الْجَلْدَ عَنِ الشَّيْبِينَ، وَأَقَرَّ أَحَدَهُمَا: الْجَلْدَ. فَرَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ امْرَأَةَ الرَّجُلِ، وَرَجَمَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، وَلَمْ يَجْلِدْ وَاحِدًا مِنْهُمَا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ أَمْرَ امْرَأَةِ الرَّجُلِ وَمَاعِزَ بَعْدَ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: الشَّيْبُ بِالشَّيْبِ جَلْدَ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ؟ قِيلَ: إِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: خَذُوا عَنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الشَّيْبُ بِالشَّيْبِ جَلْدَ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ، كَانَ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا أَوَّلَ حَدٍّ خُذَ بِهِ الزَّانِئَانِ، فَإِذَا كَانَ أَوَّلُ، فَكُلُّ شَيْءٍ جَدُّ بَعْدَ يَخَالَفِهِ، فَالْعِلْمُ يُحِيطُ بِأَنَّهُ بَعْدَهُ، وَالَّذِي بَعْدَ نَسْخِ مَا قَبْلَهُ إِذَا كَانَ يَخَالَفُهُ، وَقَدْ أَثْبَتْنَا هَذَا وَالَّذِي نَسَخَهُ فِي حَدِيثِ الْمَرْأَةِ الَّتِي رَجَمَهَا أُنَيْسٌ مَعَ حَدِيثِ مَاعِزٍ وَغَيْرِهِ أَه.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: ٢٥.

(٣) جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ، تَمَامُهُ: وَلَا يُتْرَبُ، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُتْرَبُ، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ الثَّالِثَةَ فَلْيَبْعِهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ. رَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٦٦) بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢١٥٢) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَبَابُ بَيْعِ الْمُذْذَبِّ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٣٤)، وَفِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٣٦) لَا يُتْرَبُ عَلَى الْأَمَةِ إِذَا زَنَّتْ، وَلَا تُنْفَى، حَدِيثٌ رَقْمُ (٦٨٣٩)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحُدُودِ، بَابُ (٦) رَجْمِ الْيَهُودِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي الزَّانِي، حَدِيثٌ =

٣٨٧ - وإحصانُ الأمةِ إسلامُها.

٣٨٩ - ولَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنْ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا»، - ولم يقل: «مُحْصَنَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ»<sup>(١)</sup> -: اسْتَدْلَلْنَا عَلَى أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ فِي الْإِمَاءِ «فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ

۱۲۱

يَنْكِحُ شَرَةً فَقَلْبُهَا يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ<sup>(١)</sup>: إِذَا أَسْلَمْنَا، لَا إِذَا نُكِحْنَا فَأَصْبَحْنَا  
بِالنِّكَاحِ، وَلَا إِذَا أَعْتَقْنَا وَإِنْ لَمْ يُصَبَّنْ<sup>(٢)</sup>.

٣٩٠ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَرَأَيْكَ تُوقِعُ الْإِحْصَانَ عَلَى مَعَانِي مُخْتَلَفَةٍ؟

٣٩١ - قِيلَ: نَعَمْ، جَمَاعُ الْإِحْصَانِ أَنْ يَكُونَ دُونَ التَّحْصِينِ مَانِعٌ مِنْ تَنَاوُلِ الْمُحَرَّمَ.

قلت: رواية يحيى بن سعيد أخرجه النسائي، ورواية ابن عيينة تقدمت في البيوع ليس فيها: ولم تحصن، وزادها النسائي في روايته عن الحارث بن مسكين عن ابن عيينة بلفظ: سُئِلَ عن الأمة تزني قبل أن تحصن، وكذا عند ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح كلاهما عن ابن عيينة. وقد رواه عن ابن شهاب - أيضاً - صالح بن كيسان كما قال مالك، وتقدمت روايته في كتاب البيوع في باب بيع المدبر، وكذا أخرجهما مسلم والنسائي، ووقع في رواية سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة هناك بدونها، وعلى تقدير أن مالكا تفرد بها فهو من الحفاظ وزيدته مقبولة.

ثم قال: قوله: قال: إن زنت فاجلدوها، قيل: أعاد الزنا في الجواب غير مقيّد بالإحصان للتنبيه على أنه لا أثر له، وأن موجب الحد في الأمة مطلق الزنا، ومعنى: إجلدوها، الحد اللائق بها، المُبَيَّن في الآية، وهو نصف ما على الحرّة.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٢) قلت: هناك خلاف في المراد من إحصان الأمة، والأرجح أن إحصانها بالتزويج كالحرّة، وهو قول ابن عباس وغيره، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ ثم قال تعالى: ﴿فَإِذَا أُحْصِنُ فَإِنَّهُنَّ بَفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾. فيبعد أن يكون المراد من الإحصان الإسلام بعد قوله: ﴿مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١٦١/١٢ - ١٦٢: «اختلف في إحصان الأمة، فقال الأكثر: إحصانها التزويج. ونصره أبو عبيد وإسماعيل القاضي، واحتج له بأنه تقدم في الآية قوله تعالى: ﴿مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، فيبعد أن يقول بعده إِذَا أَسْلَمْنَا.

قال: فإن كان المراد التزويج كان مفهومه أنها قبل أن تتزوج لا يجب عليها الحد إذا زنت، وقد أخذ به ابن عباس، فقال: لا حدّ على الأمة إذا زنت قبل أن تتزوج، وبه قال جماعة من التابعين، وهو قول أبي عبيد القاسم بن سلام، وهو وجه للشافعية. واحتج بما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس: ليس على الأمة حدّ حتى تحصن. وسنده حسن لكن اختلف في رفعه ووقفه، والأرجح وقفه، وبذلك جزم ابن خزيمة وغيره.

وادعى ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ أنه منسوخ بحديث الباب. وتُعَقَّبُ بَأَنَّ الشُّنْخَ يحتاج إلى التاريف وهو لم يُعَلِّمْ، وقد عارضه حديث علي: اقيموا الحدود على أرفائكم مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَن. واختلف أيضاً في رفعه ووقفه، والأرجح أنه موقوف، لكن سياقه في مسلم يدل على رفعه، فالتمسك به أقوى. وإذا حُمِلَ الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام حصل الجمع، وقد بيّنت السنة أنها إذا زنت قبل الإحصان تُجَلَّد. وقال غيره: التقييد بإحصان يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم، فأخذ حكم زناها بعد الإحصان من الكتاب، وحكم زناها قبل الإحصان من السنة، والحكمة فيها أن الرجم لا يتنصف فاستمر حكم الجلد في حقها.

قال البيهقي: ويحتمل أن يكون نصّ على الجلد في أكمل حالها ليستدلّ به على سقوط الرجم عنها، لا على إرادة إسقاط الجلد عنها إذا لم تتزوج، وقد بيّنت السنة أن عليها الجلد وإن لم تُحصن ١. هـ.

وإلى أن الإحصان هو الزواج ذهب الراغب الأصفهاني في مفردات ألفاظ القرآن، . انظره ص ٢٣٩ - ٢٤٠ مادة (حصن).

فالإسلام مانع، وكذلك الحرية مانعة، وكذلك الزوج والإصابة مانع، وكذلك الحبس في البيوت مانع، وكل ما منع أحصن. قال الله: ﴿وَعَلَّانَهُ صَنْعَةً لِّبُوسٍ لَّكُمْ لِيُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وقال: ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> يعني: ممنوعة<sup>(٣)</sup>.

٣٩٢ - قال: وأجز الكلام وأوله يدل أن معنى الإحصان - المذكور عامًا في موضع دون غيره -: أن الإحصان هاهنا الإسلام، دون النكاح والحرية والتحسين بالحبس والعفاف. وهذه الأسماء التي يجمعها اسم الإحصان<sup>(٤)</sup>.

## الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع

٣٩٣ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

٣٩٤ - قال الله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَمًا إِلَى الْوَلِّ غَيْرِ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

٣٩٥ - فأنزل الله ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما ومعهما من الأقربين، وميراث الزوج من زوجته، والزوجة من زوجها.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٨٠.

(٢) سورة الحشر، الآية: ١٤.

(٣) قال الراغب الأصفهاني في مفردات ألفاظ القرآن ص ٢٣٩ مادة (حصن): «قوله عز وجل: ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ﴾ أي: مجعولة بالإحكام كالحصون، وتحصن: إذا اتخذ الحصن مسكنًا، ثم يتجوز به في كل تحرز، ومنه: دوح حصينة، لكونها حصنًا للبدن».

... ثم قال: «قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ﴾ [يوسف/٤٨] أي: تُحرزون في المواضع الحصينة الجارية مجرى الحصن، وامرأة حصان وخاصن، وجمع الحصان: حُصْن، وجمع الحاصن: حواصن، ويقال: حصنًا للنفقة، ولذات حرمة».

... ثم قال: «قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ فَإِنْ أَتَيْنَ﴾ [النساء/٢٥]، أي تزوجن، أحصن: زُوجن، والحصان في الجملة: المحصنة إما بعفتها، أو تزوجها، أو بمانع من شرفها وحرمتها... أ.هـ.

(٤) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١١٧/١٢: «المحصن... من الإحصان، ويأتي بمعنى: العفة، والتزويج، والإسلام، والحرية، لأن كلا منها يمنع المكلف من عمل الفاحشة» أ.هـ.

وقال ابن منظور في لسان العرب: «قال الأزهرى: والأمة إذا زوجت جاز أن يقال: قد أحصنت، لأن تزويجها قد أحصنها، وكذلك إذا أعتقت فهي محصنة، لأن عتقها قد أعفها، وكذلك إذا أسلمت، فإن إسلامها إحصان لها». لسان العرب مادة (حصن).

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٠.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٤٠.

٣٩٦ - فكانت الآيتان محتملتين لأنَّ ثُبُوتَ الوصية للوالدين والأقربين، والوصية للزوج، والميراث مع الوصايا، فيأخذون بالميراث والوصايا، ومحملة بأن تكون الموارث ناسخة للوصايا.

٣٩٧ - فلما احتملت الآيتان ما وصفنا كان على أهل العلم طلب الدلالة من كتاب الله، فلما لم يجدوه نصاً في كتاب الله، طلبوه في سنة رسول الله، فإن وجدوه فما قبلوا عن رسول الله فعن الله قبلوه، بما افترض من طاعته.

[٢٦] ٣٩٨ - وَجَدْنَا أَهْلَ الْفُتْيَا وَمَنْ حَفِظْنَا عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي - مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ -: لَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ<sup>(١)</sup>»، و«لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ»<sup>(٢)</sup>. وَيَأْثُرُونَهُ<sup>(٣)</sup> عَنْ مَنْ حَفِظُوا عَنْهُ مِمَّنْ لَقُوا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي.

٣٩٩ - فكان هذا نقل عامّة عن عامّة، وكان أقوى في بعض الأمر من نقل واحد عن واحد. وكذلك وجدنا أهل العلم عليه مُجمعين<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث حسن، رواه: أبو داود في كتاب البيوع، باب (٨٨) في تضمين العارية، حديث رقم (٣٥٦٥)، والترمذي في كتاب الوصايا، باب (٥) ما جاء لا وصية لوارث، حديث رقم (٢١٢٠)، وابن ماجه في كتاب الوصايا، باب (٦) لا وصية لوارث، حديث رقم (٢٧١٣)، وأحمد في المسند ٢٦٧/٥، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١١٢٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ٦/٢٦٤. رواه من حديث أبي أمامة الباهلي، وبعضهم ضمن حديث طويل، قال الترمذي عقبه: «حديث حسن صحيح». وللحديث شواهد كثيرة، فقد ورد أيضاً عن عمرو بن خارجة، وعبد الله بن عباس، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والبراء بن عازب، وزيد بن أرقم. وانظر تفصيل ذلك في تخريجنا على سنن ابن ماجه، وإرواء الغليل (١٦٥٥) ٦/٨٧ - ٩٦، ونصب الراية ٤/٤٠٣ فما بعدها، والتلخيص الحبير ٣/٩٢ فما بعدها. وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٥/٣٧٢: «... ولا يخلو إسناد كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلاً، بل جنح الشافعي في الأم إلى أن هذا متواتر» ا.هـ. وانظر هامش الفقرة (٤٠٢).

(٢) حديث متفق عليه، وسيأتي تخريجه.

(٣) أي: ينقلونه، أثر الحديث: إذا نقله.

(٤) هذا مثال على نسخ القرآن بالإجماع، ودليل الإجماع هنا سنة النبي ﷺ، وهذا ما قصده الإمام الشافعي في عنوان هذا الباب، فيكون النسخ بالإجماع لكن لا بنفسه بل بمستنده، الذي هو من أخبار الآحاد، فارتفعت مرتبته بإجماع الأمة على القبول به، والإجماع حجة قطعية عند جمهور الأصوليين. أما مسألة النسخ بالإجماع فجمهور الأصوليين على منع ذلك، لأنه يمتنع انعقاد الإجماع على خلاف النص، ولأن الإجماع إنما يكون حجة بعد وفاة رسول الله ﷺ، فلا ينعقد إجماع مع وجوده.

وقال ابن حزم: «النسخ بالإجماع المنقول عن النبي ﷺ جائز، لأن الإجماع أصله التوقيف من النبي ﷺ، إما بنص قرآن أو برهان قائم من أي مجموعة منه، أو بنص سنة أو برهان قائم منها كذلك، أو بفعل منه عليه السلام، أو بإقرار منه عليه السلام لشيء علمه، فإذا كان الإجماع كذلك فالنسخ به جائز» (الإحكام في أصول الأحكام ٤/١٢٠).

وانظر هذه المسألة في البحر المحيط ٤/١٢٨، المحصول ١/٥٩، كشف الأسرار عن أصول البزدوي ٣/ =



٤٠٠ - قال: وَرَوَى بَعْضُ الشَّامِيِّينَ حَدِيثًا لَيْسَ مِمَّا يُبَيِّنُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ، فِيهِ: أَنَّ بَعْضَ رِجَالِهِ مَجْهُولُونَ، فَرَوَيْنَاهُ عَنِ النَّبِيِّ مُنْقَطِعًا<sup>(١)</sup>.

٤٠١ - وَإِنَّمَا قَبِلْنَاهُ بِمَا وَصَفْتُ مِنْ نَقْلِ أَهْلِ الْمَغَازِي وَإِجْمَاعِ الْعَامَّةِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كُنَّا قَدْ ذَكَرْنَا الْحَدِيثَ فِيهِ، وَاعْتَمَدْنَا عَلَى حَدِيثِ أَهْلِ الْمَغَازِي عَامًّا وَإِجْمَاعِ النَّاسِ<sup>(٢)</sup>.

[٢٧] ٤٠٢ - أَخْبَرَنَا سَفِيَّانٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»<sup>(٣)</sup>.

= ٣٣٤، شرح البدخشي على المنهاج مع الأسنوي ٢/٢٥٦، المعتمد ١/٤٠٠، العدد ٣/٨٢٦، أصول السرخسي ٢/٦٦، اللمع ص ٥٧، الفقيه والمتفقه، وفيه قال: «... يُسْتَدَلُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى النِّسْخِ، فَإِذَا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى خِلَافِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ دَلْنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ» ١/١٢٣، المستصفى ١/١٢٦، روضة الناظر ص ٤٥، منتهى الوصول ص ١٦٢، المسودة ص ٢٢٤، إرشاد الفحول ص ١٩٢، شرح المنار في الأصول لابن ملك ص ٢٤٤؛ تفسير الفخر الرازي ٣/٦٣.

(١) يعني: أنه رواه من جهة الحجازيين منقطعاً، وهو من جهة الشاميين متصل، لكن في إسناده رواية مجهولون. وهذا حسب الأسانيد التي وصلت للإمام الشافعي رحمه الله تعالى، ولأن فقد ثبت الحديث بإسناد الشاميين متصلاً من رواية الثقات، كحديث أبي أمانة المتقدم. وسيذكر المصنف في الفقرة (٤٠٢) إسناد الحجازيين المرسل.

(٢) قال الزركشي في النكت على ابن الصلاح ٢/٤٩٧: «إن الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول عمل به على الصحيح، حتى أنه يُتْرَكُ مَنْزِلَةُ الْمُتَوَاتِرِ فِي أَنَّهُ يَنْسَخُ الْمَقْطُوعَ».

ثم ذكر ما سيذكره الشافعي رحمه الله قريباً، فقال: «ولهذا قال الشافعي في حديث لا وصية لوارث، إنه لا يشته أهل الحديث، ولكن العامة تلقته بالقبول، وعملوا به حتى جعلوه ناسخاً لآية الوصية للوارث» ١.هـ. قال الشيخ الدكتور المرتضى الزين أحمد في كتابه المفيد: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، ص ٢٢: «إن بقاء الحديث على ضعفه أولى من تصحيحه ونسبته لرسول الله ﷺ لأجل تلقي الأمة له بالقبول، إذ كيف يُحكم به بالصحة مع انتفاء شروطها...» ١.هـ.

(٣) رواه البيهقي في سننه الكبرى ٦/٢٦٤ من طريق الشافعي به، وهذا إسناد صحيح، إلا أنه مرسل. والحديث ورد من طرق كثيرة متصلة، تقدمت الإشارة إليها، في الفقرة (٣٩٨)، ونزيد هنا أن الشافعي رحمه الله تعالى قال في الأم ٤/٤٠: «... فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة بأي الموارد من وجهين:

أحدهما: أخبار ليست بمتصلة عن النبي ﷺ من جهة الحجازيين، منها فذكر حديث مجاهد، ثم قال: وغيره يشبه بهذا الوجه، ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثاً عن النبي ﷺ بمثل هذا المعنى.

ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان اختلفوا في أنَّ الوصية للوالدين منسوخة بأي المورث» ١.هـ. وكان قد قال ٤/٢٧: «وما وصفتُ من أن الوصية للوارث منسوخة بأي الموارد، وأن لا وصية لوارث، مما لا أعرف فيه عن أحد ممن لقيت خلافاً» ١.هـ.

وقال أيضاً ٤/٣٦: «ورأيت متظاهراً عند عامة من لقيت من أهل العلم بالمغازي أن رسول الله ﷺ قال في خطبته عام الفتح: لا وصية لوارث. ولم أرَ بين الناس في ذلك اختلافاً» ١.هـ.

فهذه النقول هي التي أرادها الحافظ ابن حجر عندما ذكر أن الإمام الشافعي قال بتواتر هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

٤٠٣ - فاستدللنا بما وصفت، من نقل عامة أهل المغازي عن النبي أن «لا وصية لوارث»: على أن الموارث ناسخة للوصية للوالدين والزوجة، مع الخبر المنقطع عن النبي، وإجماع العامة على القول به.

٤٠٤ - وكذلك قال أكثر العامة: إن الوصية للأقربين منسوخة زائل فرضها: إذا كانوا وارثين فبالميراث، وإن كانوا غير وارثين فليس يفرض أن يوصي لهم.

٤٠٥ - إلا أن طاوساً<sup>(١)</sup> وقليلاً معه قالوا: نُسِخت الوصية للوالدين، وثبتت للقرابة غير الوارثين. فمن أوصى لغير قرابة لم يجز<sup>(٢)</sup>.

٤٠٦ - فلما احتملت الآية ما ذهب إليه طاوس، من أن الوصية للقرابة ثابتة - إذ لم يكن في خبر أهل العلم بالمغازي إلا أن النبي قال: «لا وصية لوارث» -: وجب عندنا على أهل العلم طلب الدلالة على خلاف ما قال طاوس أو موافقته.

[٢٨] ٤٠٧ - فوجدنا رسول الله حكّم في سبعة مملوكين كانوا لرجل لا مال له غيرهم، فأعتقهم عند الموت -: فجزأهم النبي ثلاثة أجزاء، فأعتق اثنين وأرق أربعة<sup>(٣)</sup>.

- (١) هو طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الجُمَيري مولا هم، الفارسي، يُقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب، وهو تابعي ثقة فاضل، مات سنة (١٠٦) هـ، وقيل بعد ذلك. انظر التقريب (٣٠٠٩) ص ٢٨١.
- (٢) نقل الفخر الرازي في تفسيره حول هذا الموضوع أن الآية منسوخة فيمن يرث ثابتة فيمن لا يرث وهذا قول ابن عباس والحسن البصري ومسروق وطاوس والضحاك ومسلم بن يسار والعلاء بن زياد، حتى قال الضحاك: من مات من غير أن يوصي لأقربائه فقد ختم عمله بمعصية. وقال طاوس: إن أوصى للأجانب وترك الأقارب نزاع منهم ورد إلى الأقارب. (٦٧/٣)، وانظر الأقوال في تفسير الطبري ٦٨/٢ - ٦٩.
- (٣) رواه مسلم في كتاب الأيمان، باب (١٢) مَنْ أعتق شركاً له في عبد، حديث رقم (١٦٦٨)، وأبو داود في كتاب العتق، باب (١٠) فيمن أعتق عبيداً لم يبلغهم الثلث، حديث رقم (٣٩٦١)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب (٢٧) ما جاء فيمن يُعتق مماليكه عند موته، وليس له مال غيرهم، حديث رقم (١٣٦٤)، والنسائي في كتاب الجنائز، باب (٦٥) الصلوة على مَنْ يحيى في وصيته ٦٤/٤، وفي كتاب العتق، من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٢٠١/٨، وابن ماجه في كتاب الأحكام، باب (٢٠) القضاء بالقرعة، حديث رقم (٢٣٤٥)، وأحمد في المسند ٤٢٦/٤، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٨٥/١٠، وابن حبان في صحيحه (٤٥٤٢).

رووه من طرق عن أبي قلابة، عن أبي الجلبد، عن عمران بن حصين، عن النبي ﷺ به. وهذه الطريق هي التي روى منها الشافعي هذا الحديث، انظر الفقرة الآتية.

- وورد الحديث من طريق الحسن، عن عمران بن حصين به، رواه: النسائي في كتاب الجنائز، باب (٦٥) الصلوة على مَنْ يحيى في وصيته ٦٤/٤، وفي كتاب العتق من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ١٧٨، وأحمد في المسند ٤٢٨/٤ و٤٣٠ و٤٣٩ و٤٤٠، وعبد الرزاق في المصنف (١٦٧٦٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٨٦/١٠، والطبراني في المعجم الكبير ٣٠١ - ٣٠٥ و(٣٤٢) و(٣٥١) و(٣٥٧ - ٣٥٠) وفي مواضع أخرى، وابن حبان في صحيحه (٤٣٢٠).

- ٤٠٨ - أخبرنا بذلك عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن  
عمران بن حصين عن النبي<sup>(١)</sup>.
- ٤٠٩ - قال: فكانت دلالة السنة في حديث عمران بن حصين بيّنة بأن رسول الله أنزل عنقهم  
في المرض وصية.
- ٤١٠ - والذي اعتقهم رجل من العرب، والعربي إنما يملك من لا قرابة بينه وبينه من  
العجم، فأجاز النبي لهم الوصية.
- ٤١١ - فدل ذلك على أن الوصية لو كانت تبطل لغير قرابة: بطلت للعبيد المعتقين، لأنهم  
ليسوا بقرابة للمعتق.
- ٤١٢ - ودل ذلك على أن لا وصية لميت إلا في ثلث ماله. ودل ذلك على أن يرد ما جاوز  
الثلث في الوصية، وعلى إبطال الاستسعاء<sup>(٢)</sup>، وإثبات القسم والقرعة.
- ٤١٣ - وبطلت وصية الوالدَيْن، لأنهما وارثان، وثبت ميراثهما.
- ٤١٤ - ومن أوصى له الميت من قرابة وغيرهم: جازت الوصية، إذا لم يكن وارثاً.
- ٤١٥ - وأحب إلي لو أوصى لقرابته.
- ٤١٦ - وفي القرآن ناسخ ومنسوخ غير هذا، مُفرّق في مواضعه، في كتاب (أحكام  
القرآن)<sup>(٣)</sup>.
- ٤١٧ - وإنما وصفت منه جُملاً يُستدل بها على ما كان في معناها، ورأيث أنها كافية في  
الأصل ممّا سكّت عنه، وأسأل الله العصمة والتوفيق.
- ٤١٨ - وأتبعْتُ ما كتبتُ منها علّم الفرائض التي أنزلها الله مُفسّراتٍ وجُملاً، وسننَ

(١) انظر الهامش السابق.

(٢) الاستسعاء: هو حث العبد على السعي بقيمته. قال الرازي في مختار الصحاح ص ٢٧٦: «سعى المُكاتب في  
عنت رقبته سعاية أيضاً، واستسعى العبد في قيمته».

قلت: وقول الشافعي: إبطال الاستسعاء، هو ردّ على من قال بذلك من أهل الكوفة وأصحاب الرأي.  
قال الإمام الترمذي في سننه ٦٤٦/٣ بعدما ذكر حديث عمران بن حصين المتقدم: «والعمل على هذا عند  
بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، يزوّن استعمال  
القرعة في هذا وفي غيره. وأما بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم فلم يزوّا القرعة، وقالوا: يُعتق من  
كلّ عبد الثلث، ويُستسعى في ثلثي قيمته» ا.هـ.

(٣) يشير إلى كتابه «أحكام القرآن» وهو كتاب مطبوع جمعه الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي النيسابوري  
صاحب السنن الكبرى، ويمكن مراجعة المسألة في هذا الكتاب ١٤٩/١ وما بعدها، وفي كتابه الأم ٩٩/٤.

رسول الله معها وفيها، لِيَعْلَمَ مَنْ عِلِمَ هذا مِنْ عِلِمِ الْكِتَابِ<sup>(١)</sup>: الموضع الذي وَضَعَ اللَّهُ به نبيّه من كتابه ودينه وأهل دينه.

٤١٩ - وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ طَاعَةُ اللَّهِ، وَأَنَّ سُنَّتَهُ تَبِعَ لِكِتَابِ اللَّهِ فِيمَا أُنْزِلَ، وَأَنَّهَا لَا تَخَالَفُ كِتَابَ اللَّهِ أَبَدًا.

٤٢٠ - وَيَعْلَمُ مَنْ فَعِمَ هذا الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْبَيَانَ يَكُونُ مِنْ وَجْهِ، لَا مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ، يَجْمَعُهَا أَنَّهَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بَيِّنَةٌ وَمُسْتَبْهَةٌ الْبَيَانِ، وَعِنْدَ مَنْ يَقْصُرُ عِلْمُهُ مُخْتَلِفَةٌ الْبَيَانِ.

## باب

### الفرائض التي أنزل الله نصًا

٤٢١ - قَالَ اللَّهُ جَلَّ شَأْؤُهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

٤٢٢ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَالْمُحْصَنَاتُ هَاهُنَا الْبَوَالِغُ الْحَرَائِرُ<sup>(٤)</sup>. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَانَ اسْمٌ جَامِعٌ لِمَعَانِي مُخْتَلِفَةٍ<sup>(٥)</sup>.

٤٢٣ - وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٦)</sup> وَالْمُنْكَسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ<sup>(٧)</sup> وَيُرَدُّ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ<sup>(٨)</sup> وَالْمُنْكَسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ<sup>(٩)</sup> ﴿٦﴾.

٤٢٤ - فَلَمَّا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ حُكْمِ الزَّوْجِ وَالْقَاضِ سِوَاهُ، فَحَدَّ الْقَاضِ سِوَاهُ، إِلَّا أَنَّ يَأْتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ عَلَى مَا قَالَ، وَأَخْرَجَ الزَّوْجَ بِاللَّعَانِ مِنَ الْحَدِّ: دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ قَدْفَةَ الْمُحْصَنَاتِ، الَّذِينَ أُريدُوا بِالْجَلْدِ: قَدْفَةُ الْحَرَائِرِ الْبَوَالِغِ غَيْرِ الْأَزْوَاجِ.

(١) يقصد: كتاب الرسالة، والله تعالى أعلم.

(٢) يقصد: كتاب الرسالة، والله أعلم.

(٣) سورة النور، الآية: ٤.

(٤) قال ابن الجوزي في زاد المسير ١٠/٦: «شرائط الإحصان في الزنا الموجب للرجم عندنا أربعة: البلوغ، والحرية، والعقل، والوطء في نكاح صحيح، فأما الإسلام فليس بشرط في الإحصان، خلافاً لأبي حنيفة ومالك. وأما شرائط إحصان القذف فأربع: الحرية، والإسلام، والعفة، وأن يكون المقدوف ممن يُجامع مثله».

(٥) كالإسلام، والنكاح، والحرية، كما تقدم ذلك في الفقرة (٣٩٢).

(٦) سورة النور، الآيات: ٦ - ٩.

٤٢٥ - وفي هذا الدليل على ما وصفت، من أن القرآن عربي، يكون منه ظاهره عاماً، وهو يراؤ به الخاص، لا أن واحدة من الآيتين نسخت الأخرى، ولكن كل واحدة منهما على ما حكّم الله به، فيُفرّق بينهما حيث فرّق الله، ويُجمَعان حيث جَمَعَ الله.

٤٢٦ - فإذا التّعن الزوج خرج من الحدّ، كما يخرج الأجنيبون بالشهود، وإذا لم يلتعن - وزوجته حرة بالغّة -: حدّ<sup>(١)</sup>.

٤٢٧ - قال: وفي العجلاني<sup>(٢)</sup> وزوجته أنزلت آية اللعان<sup>(٣)</sup>، ولأعن النبي بينهما، فحكى

(١) نقل ابن حزم الإجماع على ذلك فقال: «اتفقوا على أن الزوج الصحيح عقد الزواج، الحر المسلم العاقل البالغ، الذي ليس بسرّان ولا محدود في قذف، ولا أخرس ولا أعمى، إذا قذف بصريح الزنا زوجته العاقلة البالغة المسلمة الحرة، التي ليست محدودة في زنا ولا قذف، ولا خرساء وقذفها وهي في عصمته بزنا، ذكر أنه رآه منها بعد نكاحه لها مختارة للزنا غير سكرى، وكان الزوج قد دخل بها ووطئها، أو لم يدخل بها، ثم لم يطأها بعدما ذكر من اطلاعه على ما اطلع، ولم يطلقها بعد قذفه لها، ولا ماتت ولا ولدت ولا اتضح نكاحها، فإن اللعان بينهما واجب.

واتفقوا أنه إن قال في اللعان يوم الجمعة بعد العصر في الجامع بحضرة الحاكم الواجب نفاذ حكمه: بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة، إني لصادق فيما رميت به فلانة زوجتي هذه - يشير إليها وهي حاضرة - من الزنا، وإن حملها هذا هو مني، ثم كرر ذلك أربع مرات، ثم قال الخامسة، وعلي لعنة الله إن كنت من الكاذبين، فقد التعن وسقط عنه حد القذف» (مراتب الإجماع ص ٩٢ - ٩٣).

(٢) هو عويمر بن الحارث بن زيد العجلاني، ويُقال له: عويمر بن أبي أبيض العجلاني، وأبيض لقب لأحد آبائه، وفي بعض الروايات: ابن أشقر. وكان بعض الرواة أطلق على الأبيض أشقر، انظر الإصابة ٤٥/٣، وفتح الباري ٤٤٧/٩.

(٣) روى سهل بن سعد الساعدي أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدي الأنصاري فقال له: يا عاصم، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبقته فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ. فسأل عاصم عن ذلك رسول الله ﷺ فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها، حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ؛ فلما رجع عاصم إلى أهله جاء عويمر فقال: يا عاصم، ماذا قال لك رسول الله ﷺ؟ فقال عاصم: لم تأتني بخير، قد كره رسول الله ﷺ المسألة التي سألت عنها، قال عويمر: والله لا أنتهي حتى أسأله عنها. فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس فقال: يا رسول الله، أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً، أبقته فتقتلونه، أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ عليه وسلم: قد أنزل الله فيك وفي صاحبك، فأذهب فأت بها. قال سهل: فتلاعنا، وأنا مع الناس مع رسول الله ﷺ. فلما فرغ قال عويمر: كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها. فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ. قال ابن شهاب: فكانت تلك سنة المتلاعنين.

رواه البخاري في كتاب الطلاق، باب (٤) من جوّز الطلاق الثلاث، حديث رقم (٥٢٥٩)، وباب (٢٩) اللعان، ومن طلق بعد اللعان، حديث رقم (٥٣٠٨)، وسلم في كتاب اللعان، في مقدمته، حديث رقم (١٤٩٢)، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب (٢٧) في اللعان، حديث رقم (٢٢٤٩ - ٢٢٥٠) بمعناه، والنسائي في كتاب الطلاق، باب (٣٥) بدء اللعان ١٧٠/٦ - ١٧١، وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب (٢٧) اللعان، حديث رقم (٢٠٦٦)، ومالك في الموطأ، في كتاب الطلاق، باب (١٣) ما جاء في اللعان، حديث رقم (٣٤)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٣٩) في اللعان، حديث رقم (٢٢٢٩)، وأحمد في المسند =

اللَّعَانُ بَيْنَهُمَا سَهْلٌ بَنُ سَعْدِ السَّاعِدِي<sup>(١)</sup>، وَحَكَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>، وَحَكَى ابْنُ عُمَرَ حُضُورَ لِعَانٍ عِنْدَ النَّبِيِّ<sup>(٣)</sup>، فَمَا حَكَى مِنْهُمْ وَاحِدٌ كَيْفَ لَفْظُ النَّبِيِّ فِي أَمْرِهِمَا بِاللَّعَانِ<sup>(٤)</sup>.

٤٢٨ - وَقَدْ حَكَّوْا مَعًا أَحْكَامًا لِرَسُولِ اللَّهِ لَيْسَتْ نَصًّا فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا: تَفْرِيقُهُ بَيْنَ

= ٣٣٦/٥ - ٣٣٧، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي الْمَصْنَفِ (١٢٤٤٥ - ١٢٤٤٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ٢٥٨/٦ وَ ٣٩٨ وَ ٣٩٩ وَ ٤٠٠ وَ ٤٠١، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٤٢٨٣ - ٤٢٨٥).

(١) تَقْدِمُ ذِكْرَ حَدِيثِهِ، انْظُرِ الْهَامِشِي السَّابِقَ.

(٢) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَلَالَ بْنَ أُمَيَّةٍ قَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْبَيْتَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِذَا رَأَى أَحَدُنَا عَلَى امْرَأَتِهِ رَجُلًا يَنْطَلِقُ يَلْتَمِسُ الْبَيْتَةَ؟ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ الْبَيْتَةَ وَالْأَحَدُ فِي ظَهْرِكَ. فَقَالَ هَلَالٌ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنِّي لَصَادِقٌ، فَلْيَنْزِلْنَا اللَّهُ مَا يَبْرِيءُ ظَهْرِي مِنَ الْحَدِّ. فَنَزَلَ جِبْرِيلُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فَانصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَجَاءَ هَلَالٌ فَشَهِدَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: إِنْ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَكُمَا كَاذِبٌ، فَهَلْ مِنْكُمَا تَائِبٌ؟ ثُمَّ قَامَتْ فَشَهِدَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَقَفَوْهَا وَقَالُوا: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَتَلَكَّاتُ وَنَكَصَتْ حَتَّى ظَنَّنَا أَنَّهَا تَرْجِعُ، ثُمَّ قَالَتْ: لَا أَفْضَحُ قَوْمِي سَائِرَ الْيَوْمِ. فَمَضَتْ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَبْصُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلُ الْعَيْنَيْنِ سَابِغِ الْأَلْيَتَيْنِ خِدْلَجِ السَّاقَيْنِ فَهُوَ لَشَرِيكَ بْنِ سَحْمَاءَ. فَجَاءَتْ بِهِ كَذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْلَا مَا مَضَى مِنْ كِتَابِ اللَّهِ لِي وَلَهَا شَأْنٌ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ، (٢٤) سُورَةُ النُّورِ، بَابُ (٣) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾، حَدِيثٌ رَقْمُ (٤٧٤٧) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٢٧) فِي اللَّعَانِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٥٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمِنْ سُورَةِ النُّورِ، بَابُ (٣)، حَدِيثٌ رَقْمُ (٣١٧٩)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٢٧) اللَّعَانِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٠٦٧)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٢٨٨/١.

(٣) عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتَلَاعِنَانِ أَيْفَرَّقَ بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، نَعَمْ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانُ بْنُ فُلَانٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَنْ لَوْ وَجَدَ أَحَدُنَا امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ؟ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ، وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. قَالَ: فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يُجِبْهُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَاءَهُ، فَقَالَ: إِنْ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ ابْتَلَيْتَ بِهِ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾، فَتَلَاهُنَّ عَلَيْهِ، وَوَعظَهُ وَذَكَرَهُ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذِبْتُ عَلَيْهَا. ثُمَّ دَعَاها فَوَعظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ، قَالَتْ: لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ. فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ، فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ. ثُمَّ ثَنَّى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ، وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ، ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ اللَّعَانِ، فِي مَقْدِمَتِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٤٩٣) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٢٢) مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١١٠٢)، وَفِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ، تَفْسِيرُ سُورَةِ النُّورِ، بَابُ (٢)، حَدِيثٌ رَقْمُ (٣١٧٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ عِظَةِ الْإِمَامِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ عِنْدَ اللَّعَانِ ١٧٥/٦ - ١٧٨، وَفِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى كَمَا فِي تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ ٤٢٦/٥، وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ (٣٩) فِي اللَّعَانِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٣١)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٩/٢ وَ ٤٢، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنتَقَى (٧٥٢)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٤٢٨٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ٤٠٤/٧ - ٤٠٥.

(٤) انْظُرْ مَا تَقَدَّمَ، وَقَدْ وَرَدَ الْحَدِيثُ - حَدِيثُ اللَّعَانِ - عَنْ أَنَسٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ذِكْرُ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ.

المتلاعنين، وَنَفِيهِ الْوَلَدَ. [٢٩] وَقَوْلُهُ: «إِنْ جَاءَتْ بِهِ هَكَذَا فَهُوَ لِلَّذِي يَتَّبِعُهُ»<sup>(١)</sup> فجاءت به على الصفة. [٣٠] وقال: «إِنَّ أَمْرَهُ لَيَبَيِّنُ لَوْلَا مَا حَكَى اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>. [٣١] وَحَكَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ عِنْدَ الْخَامِسَةِ: «قَفُّوهُ، فَإِنَّهَا مُوجِبَةٌ»<sup>(٣)</sup>.

٤٢٩ - فاستدللنا على أنهم لا يَحْكُونُ بعض ما يُحْتَاجُ إليه من الحديث، وَيَدْعُونَ بعض ما يُحْتَاجُ إليه منه - وَأَوْلَاهُ أَنْ يُحْكِيَ من ذلك: كيف لَاعَنَ النَّبِيُّ بينهما -: إِلَّا عِلْمًا بِأَنْ أَحَدًا قَرَأَ كِتَابَ اللَّهِ يَغْلُمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا لَاعَنَ كَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ.

٤٣٠ - فَاتَّخَفَوْا بِإِيَّانَةِ اللَّهِ اللَّعَانَ بِالْعَدَدِ وَالشَّهَادَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، دُونَ حِكَايَةِ لَفْظِ رَسُولِ اللَّهِ حِينَ لَاعَنَ بَيْنَهُمَا<sup>(٤)</sup>.

٤٣١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: فِي كِتَابِ اللَّهِ غَايَةُ الْكَفَايَةِ مِنَ اللَّعَانِ وَعَدَدِهِ.

٤٣٢ - ثُمَّ حَكَى بَعْضُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ فِي الْفُرْقَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا وَصَفَتْ.

٤٣٣ - وَقَدْ وَصَفْنَا سَنَنَ رَسُولِ اللَّهِ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ قَبْلَ هَذَا<sup>(٥)</sup>.

٤٣٤ - قَالَ اللَّهُ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ آيَاتَنَا مَعْدُودَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا﴾<sup>(٧)</sup>.

٤٣٥ - ثُمَّ بَيَّنَّ أَيُّ شَهْرٍ هُوَ، فَقَالَ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِمَّنْ أَنْتُمْ أَحَرُّ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا

(١) جاء في بعض روايات حديث سهل بن سعد: إن جاءت به أحمر قصيراً كأنه وخزة فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها، وإن جاءت به أسود أعين ذا ألتين، فلا أراه إلا قد صدق عليها، فجاءت به على المكروه من ذلك.

(٢) في بعض روايات حديث ابن عباس: لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن.

(٣) في رواية حديث ابن عباس: فلما كانت عند الخامسة وقفوها، وقالوا: إنها موجبة، وفي أخرى: أن النبي ﷺ أمر رجلاً حين أمر المتلاعنين أن يتلاعنا، أن يضع يده على فيه عند الخامسة، ويقول: إنها موجبة.

(٤) قال الشافعي رحمه الله تعالى في الأم ١١١/٥: «فيما حكى عن رسول الله ﷺ إذ لَاعَنَ بين أخوتي بني العجلان، ولم يتكلف أحد حكاية حُكْمِ النَّبِيِّ ﷺ في اللعان، أن يقول: قال للزوج: قل كذا، ولا للمرأة: قولي كذا، إنما تكلفوا حكاية جملة اللعان: دليل على أن الله عز وجل إنما نصب اللعان حكاية في كتابه، فإنما لَاعَنَ رسول الله ﷺ بين المتلاعنين بما حَكَمَ اللَّهُ عز وجل في القرآن، وقد حكى من حضر اللعان في اللعان ما احتج إليه مما ليس في القرآن منه».

(٥) انظر الفقرات (٢٩٨ - ٣٠٩).

(٦) سورة البقرة، الآيتان: ١٨٣ - ١٨٤.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

هَدَنَكُمْ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾ (١).

٤٣٦ - قال الشافعي: فما علمتُ أحداً من أهل العلم بالحديث قَبْلَنَا تَكَلَّفَ أَنْ يَزُورِيَ عَنِ النَّبِيِّ أَنَّ الشَّهْرَ الْمَفْرُوضَ صَوْمُهُ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي بَيْنَ شَعْبَانَ وَشَوَّالٍ، لِمَعْرِفَتِهِمْ بِشَهْرِ رَمَضَانَ مِنَ الشُّهُورِ، وَاكْتِفَاءً مِنْهُمْ بِأَنَّ اللَّهَ فَرَضَهُ.

٤٣٧ - وقد تَكَلَّفُوا حِفْظَ صَوْمِهِ فِي السَّفَرِ وَفَطْرِهِ، وَتَكَلَّفُوا كَيْفَ قِضَاؤُهُ، وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ كِتَابٍ.

٤٣٨ - وَلَا عِلْمُ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ احْتِجَاجٍ فِي الْمَسْأَلَةِ عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: أَيُّ شَهْرٍ هُوَ؟ وَلَا: هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَمْ لَا؟

٤٣٩ - وَهَكَذَا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ جُمَلِ فَرَائِضِهِ: فِي أَنَّ عَلَيْهِمْ صَلَاةً وَزَكَاةً وَحَجًّا عَلَى مَنْ أَطَاقَهُ، وَتَحْرِيمَ الزَّنا وَالْقَتْلِ، وَمَا أَشَبَّهُ هَذَا.

٤٤٠ - قَالَ: وَقَدْ كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا سُنَّةٌ لَيْسَتْ نَصًّا فِي الْقُرْآنِ، أَبَانَ رَسُولُ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ مَعْنَى مَا أَرَادَ بِهَا، وَتَكَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ فِي أَشْيَاءَ مِنْ فُرُوعِهَا، لَمْ يَسُنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهَا سُنَّةً مَنْصُوصَةً.

٤٤١ - فَمِنْهَا: قَوْلُ اللَّهِ: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ (٢).

٤٤٢ - فَاحْتَمَلَ قَوْلُ اللَّهِ ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ أَنَّ يَتَزَوَّجَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى مَنْ خُوطِبَ بِهِ: أَنَّهَا إِذَا عُقِدَتْ عَلَيْهَا عُقْدَةُ النِّكَاحِ فَقَدْ نَكَحَتْ (٣).

٤٤٣ - وَاحْتَمَلَ: حَتَّى يُصِيبَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ، لِأَنَّ اسْمَ «النِّكَاحِ» يَقَعُ بِالْإِصَابَةِ، وَيَقَعُ بِالْعَقْدِ (٤).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٠.

(٣) قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٢٨٤/١: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ أَيُّ: أَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ طَلْقًا ثَالِثًا بَعْدَمَا أُرْسِلَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ أَيُّ: حَتَّى يَطَّأَهَا زَوْجٌ آخَرٌ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ، فَلَوْ وَطَّئَهَا وَاطِئٌ فِي غَيْرِ نِكَاحٍ - وَلَوْ فِي يَمْلِكِ يَمِينٍ - لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ، وَهَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَتْ وَلَكِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا الزَّوْجُ لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ... ١٠٠ هـ.

(٤) قَالَ الرَّاعِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ فِي مَفْرَدَاتِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ ص ٨٢٣: «أَصْلُ النِّكَاحِ الْعَقْدُ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِلْجَمَاعِ. وَمُحَالٌ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ لِلْجَمَاعِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِلْعَقْدِ، لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْجَمَاعِ كُلَّهَا كُنَايَاتُ لاسْتِقْبَاحِ تَعَاطِيهِ... ٢٠. وَانْظُرْ: التَّوْقِيفَ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ ص ٧١٠، وَتَعْرِيفَاتِ الْجَرَجَانِيِّ ص ٢٦٦، وَمَعْجَمَ لُغَةِ الْفُقَهَاءِ ص ٤٨٧.



٤٤٤ - فلما قال رسول الله لامرأة طلقها زوجها ثلاثاً ونكحها بعده رجلاً: «لا تجلّين حتى تَذوقي عُسَيْلَتَهُ وَيَذوقَ عُسَيْلَتِكَ»<sup>(١)</sup> يعني: يُصيّكِ زوجٌ غيرُه. والإصابةُ النكاحُ.

٤٤٥ - فإن قال قائل: فاذا خبر عن رسول الله بما دَكَرْتَ.

[٣٢] ٤٤٦ - قيل: أخبرنا سفيان، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة: «أن امرأة رِفَاعَةَ<sup>(٢)</sup> جاءت إلى النبي فقالت: إن رفاعَةَ طَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي، وإن عبدَ الرحمنِ بنَ الزُّبَيْرِ<sup>(٣)</sup> تَزَوَّجَنِي، وإنما معه مثلُ هَذَبَةٍ<sup>(٤)</sup> الثوب؟ فقال رسول الله: أَتَريدِينَ أن ترجعي إلى رِفَاعَةَ؟ لا، حتى تَذوقي عُسَيْلَتَهُ وَيَذوقَ عُسَيْلَتِكَ»<sup>(٥)</sup>.

= والحقيقة إن الخلاف في ذلك كبير، وممن ذكر قسماً منه الشوكاني في نيل الأوطار حيث قال ١١٥/٦: «النكاح: في اللغة: الضم والتداخل. وفي الشرع: عقد بين الزوجين يحل به الوطء. وهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء. وهو الصحيح لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾، والوطء لا يجوز بالإذن. وقال أبو حنيفة: هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد، لقوله ﷺ «تناكحوا نكاثروا»... وقال الإمام يحيى وبعض أصحاب أبي حنيفة: إنه مشترك بينهما، وبه قال أبو القاسم الزجاجي. وقال الفارسي: إنه إذا قيل نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد به العقد، وإذا قيل نكح زوجته فالمراد به الوطء. ويدل على القول الأول: ما قيل: إنه لم يرد في القرآن إلا للعقد كما صرح بذلك الزمخشري في كشافه في أوائل سورة النور. ولكنه منتقض لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾. وقال أبو الحسين بن فارس: إن النكاح لم يرد في القرآن إلا للتزويج، إلا قوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ فإن المراد به الحلم. ١. هـ.

- (١) سيذكر الإمام الشافعي الحديث بتمامه، فانظره - مع تخريجه - برقم (٤٤٦).
- (٢) والعسيلة: لذّة الجماع، والعرب تُسمّي كلّ شيء تستلذه عسلاً، قاله أبو عبيد، كما في فتح الباري ٩/٤٦٧، وهناك توضيحات أخرى لمعنى هذه الكلمة انظرها في الفتح ٩/٤٦٦ - ٤٦٧، وانظر النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣/٢٣٧.
- (٣) هو رفاعَةُ بن سَمُوَالِ القرظي، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: «له ذكر في الصحيح من حديث عائشة قالت: جاءت امرأة رفاعَةَ إلى النبي ﷺ... فذكر الحديث». انظر: الإصابة ١/٥١٨ (٦٦٩).
- (٤) هو عبد الرحمن بن الزُّبَيْرِ - بفتح الزاي وكسر الموحدة - القرظي، من بني قريظة. انظر نصب الراية ٢/٣٩٨ (٥١٢٢).
- (٥) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٩/٤٦٥: «هُذْبَةٌ: بضم الهاء، وسكون المهملة، بعدها موحدة مفتوحة، هو: طرف الثوب الذي لم يُسج، مأخوذ من هذب العين وهو شعر الجفن، وأرادت أن ذكره يُشبه الهدبة في الاسترخاء وعدم الانتشار».
- (٥) رواه البخاري في كتاب الطلاق، باب (٤) مَنْ جَوَزَ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ لقوله الله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ، فإِذَا سَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَسِيَ حِينَ كُنْتَ عَذِيْبَةً مُهْلِكَةً فَلَا يَظُنُّ غُنَىٰ لَهَا بِتِلْكَ أَيْمَانُكَ فَجَسَّدْتُهَا لَكَ نِكَاحًا حَالِيًّا» حديث رقم (٥٢٦١)، وفي أماكن أخرى من صحيحه، ومسلم في كتاب النكاح، باب (١٧) لَا تَحِلُّ الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لِمَطْلَقِهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وبطأها، ثم يُفَارِقَهَا وتنفضي عِدَّتَهَا، حديث رقم (١٤٣٣)، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب (٤٨) الْمَبْتُوتَةُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَنْكِحَ غَيْرَهُ، حديث رقم (٢٣٠٩)، والترمذي في كتاب النكاح، باب (٢٦) مَا جَاءَ فِيمَنْ يَطْلُقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخَرَ، فيطلقها قبل أن يدخل بها، حديث رقم (١١١٨)، والنسائي في كتاب النكاح، باب (٤٣) =

٤٤٧ - قال الشافعي: قَبِيْنَ رَسُوْلَ اللهِ اَنْ اِخْلَالَ اللهُ اِيَّاهَا لِلزَّوْجِ الْمُطْلَقِ ثَلَاثًا بَعْدَ زَوْجٍ بِالنِّكَاحِ: اِذَا كَانَ مَعَ النِّكَاحِ اِصَابَةً مِنَ الزَّوْجِ <sup>(١)</sup>.

### الفرائض المنصوصة التي سنَّ رسولُ الله معها

٤٤٨ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿اِذَا قُمْتُمْ اِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوْا وُجُوْهَكُمْ وَاَيْدِيَكُمْ اِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوْسِكُمْ وَاَرْجُلَكُمْ اِلَى الْكَعْبَيْنِ وَاِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوْا﴾ <sup>(٢)</sup>.  
٤٤٩ - وقال: ﴿وَلَا جُنُبًا اِلَّا عَابِرِيْ سَبِيْلٍ حَتّٰى تَغْتَسِلُوْا﴾ <sup>(٣)</sup>.  
٤٥٠ - فَأَبَانَ اَنَّ طَهَارَةَ الْجَنَبِ الْغَسْلُ دُوْنَ الْوُضُوْءِ.

٤٥١ - وَسَنَّ رَسُوْلُ اللهِ الْوُضُوْءَ كَمَا اَنْزَلَ اللهُ: فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ اِلَى الْمَرْفَقَيْنِ <sup>(٤)</sup>، وَمَسَحَ

= النكاح الذي تحل به المطلقة ثلاثاً لمطلقها ٩٣/٦، ابن ماجه في كتاب النكاح، باب (٣٢) الرجل يطلق امرأته ثلاثاً، فتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها، حديث رقم (١٩٣٢)، والدارمي في كتاب الطلاق، باب (٤) ما يحل المرأة لزوجها الذي طلقها فبت طلاقها، حديث رقم (٢٢٦٧ - ٢٢٧٨)، وأحمد في المسند ٣٤/٦ و٣٧ و٤٢ و٩٦ و١٩٣ و٢٢٦ و٢٢٩، وابن الجارود في المنتقى (٦٨٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٤٣٧) و(١٤٧٣)، وعبد الرزاق في مصنفه (١١٣١)، والحميدي في مسنده (٢٢٦)، وابن حبان في صحيحه (٤١٢٢)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٧٣/٧ - ٣٧٤. من طرق عن عائشة رضي الله عنها به.

(١) خلاصة المسألة ما ذكره ابن رشد الحفيد فقال: «أما الباتنة بالثلاث فإن العلماء كلهم على أن المطلقة ثلاثاً لا تحل لزوجها الأول إلا بعد الوطء، لحديث رفاعة بن سموال... وشذ سعيد بن المسيب فقال إنه جائز أن ترجع إلى زوجها الأول بنفس العقد (بلا دخول) لعموم قوله تعالى: ﴿حتى تنكح زوجاً غيره﴾ والنكاح ينطلق على العقد، وكلهم قال التقاء الختانين يحلها إلا الحسن البصري، فقال لا تحل إلا بوطء بإنزال. وجمهور العلماء على أن الوطء الذي يوجب الحد ويفسد الصوم والحج ويحل المطلقة ويحصن الزوجين ويوجب الصداق هو التقاء الختانين.

وقال مالك وابن القاسم لا يحل المطلقة إلا الوطء المباح الذي يكون في العقد الصحيح في غير صوم أو حج أو حيض أو اعتكاف. ولا يحل الذمية عندهما وطء زوج ذمي لمسلم، ولا وطء من لم يكن بالغاً. وخالفهما في ذلك كله الشافعي وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي فقالوا: يحل الوطء وإن وقع في عقد فاسد ووقت غير مباح، وكذلك وطء المراهق عندهم يحل. ويحل وطء الذمي الذمية للمسلم وكذلك المجنون عندهم والخصي الذي يبقى له ما يغيه في الفرج.

واختلفوا في نكاح المحلل، أعني إذا تزوجها على شرط أن يحللها لزوجها الأول، فقال مالك: النكاح فاسد يفسخ قبل الدخول وبعده، والشرط فاسد لا تحل به، ولا يعتبر في ذلك عنده إرادة المرأة التحليل، وإنما يعتبر عنده إرادة الرجل. وقال الشافعي وأبو حنيفة: النكاح جائز ولا تؤثر النية في ذلك، وبه قال داود وجماعة... (بداية المجتهد ٧١/٢ - ٧٢).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٣.

(٤) المرفقين: يصح ضبطها بوجهين: بفتح الميم، وسكون الراء، وكسر الفاء، أي: المَرْفَقَيْنِ، وكسر الميم، وسكون الراء، وفتح الفاء، أي: المِرْفَقَيْنِ. والمعنى واحد، وهو مفصل الذراع بين الساعد والعضد. وانظر مختار الصحاح ص ٢٣٣.

برأسه، وغسل رجلَيْه إلى الكعيتين.

[٣٣] ٤٥٢ - أخبرنا عبد العزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي: «أنه توضأ مرة مرة»<sup>(١)</sup>.

[٣٤] ٤٥٣ - أخبرنا مالك، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، أنه قال لعبد الله بن زيد، - وهو جدُّ عمرو بن يحيى -: «هل تستطيع أن تُريني كيف كان رسول الله يتوضأ؟ فقال عبدُ الله: نعم،

(١) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (٢٢) الوضوء مرة مرة، حديث رقم (١٥٧) وفي مواضع أخرى من صحيحه، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب (٥٤) الوضوء مرة مرة، حديث رقم (١٣٨)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب (٣٢) ما جاء في الوضوء مرة مرة، حديث رقم (٤٢)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب (٦٤) الوضوء مرة مرة ١/٦٢، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب (٤٥) ما جاء في الوضوء مرة مرة، حديث رقم (٤١١) بلفظ: رأيت رسول الله ﷺ توضأ غرفة غرفة، والدارمي في كتاب الطهارة، باب (٢٩) الوضوء مرة مرة، حديث رقم (٦٩٦ - ٦٩٧)، وأحمد في المسند ١/٢٦٨، وعبد الرزاق في المصنف (١٢٦) و(١٢٨)، وأبو داود الطيالسي في مسنده ١/٥٣، وابن خزيمة في صحيحه (١٧١)، وابن حبان في صحيحه (١٠٧٦) و(١٠٩٥)، والحاكم في المستدرک ١/١٤٧ و١٥٠ و١٥١، والبيهقي في سننه الكبرى ١/ ٥٠ و٥٣ و٧٢ و٧٣ و٨٠.

(٢) هكذا رواه الشافعي رحمه عن مالك، وهو كذلك في الموطأ ١/١٨، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، أنه قال لعبد الله بن زيد وهو جدُّ عمرو بن يحيى، والذي عند البخاري وغيره: أن رجلاً قال لعبد الله بن زيد، وجاء عنده أيضاً (١٨٦) عن عمرو، عن أبيه، قال: شهدتُ عمرو بن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد. . الحديث. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١/٢٩٠ «أن رجلاً، هو عمرو بن أبي حسن كما سَمَّاه المصنف في الحديث الذي بعد هذا. وعلى هذا فقوله هنا: وهو جدُّ عمرو بن يحيى، فيه تجوُّز، لأنه عمُّ أبيه، وسَمَّاه جدًّا لكونه في منزلته، وهم من زعم أن المراد بقوله: وهو، عبد الله بن زيد، لأنه ليس جدًّا لعمرو بن يحيى لا حقيقة ولا مجازاً».

ثم قال: «وقد اختلف رواة الموطأ في تعيين هذا السائل، وأما أكثرهم، فأبهمه. قال معن بن عيسى في روايته عن عمرو، عن أبيه يحيى: إنه سمع أبا حسن - وهو جد عمرو بن يحيى - قال لعبد الله بن زيد وكان من الصحابة. . فذكر الحديث. وقال محمد بن الحسن الشيباني، عن مالك: حدثنا عمرو، عن أبيه يحيى، أنه سمع جده أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد. وكذا ساقه سحنون في المدونة. وقال الشافعي في الأم: عن مالك، عن عمرو، عن أبيه، أنه قال لعبد الله بن زيد. ومثله رواية الإسماعيلي، عن أبيه خليفة، عن القعني، عن مالك، عن عمرو، عن أبيه قال: قلت. .

والذي يجمع هذا الاختلاف أن يُقال: اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الأنصاري، وابنه عمرو، وابن ابنه يحيى بن عمار بن أبي حسن، فسألوه عن صفة وضوء النبي ﷺ، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن. فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة، ويؤيده رواية سليمان بن بلال عند المصنف في باب الوضوء من الثور قال: حدثني عمرو بن يحيى، عن أبيه، قال: كان عمي يعني عمرو بن أبي حسن يكثر الوضوء، فقال لعبد الله بن زيد أخبرني. . فذكره. وحيث نسب السؤال إلى أبي حسن فعلى المجاز لكونه كان الأكبر وكان حاضراً. وحيث نسب السؤال ليحيى بن عمار فعلى المجاز أيضاً لكونه ناقل الحديث وقد حضر السؤال. ووقع في رواية مسلم عن محمد بن الصباح، عن خالد الواسطي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد، قال: «قيل له: توضأ لنا» فذكره مهماً.

=

فدعا بوضوء، فأفرغ على يديه، فغسل يديه مرتين، ثم مضمض واستنشق ثلاثاً، ثم غسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل يديه مرتين مرتين إلى المرفقين، ثم مسح برأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، بدأ بمقدم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم ردهما إلى المكان الذي بدأ منه، ثم غسل رجليه<sup>(١)</sup>.

٤٥٤ - فكان ظاهر قول الله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أقل ما وقع عليه اسم الغسل، وذلك مرة، واحتمل أكثر.

٤٥٥ - فسئ رسول الله الوضوء مرة، فوافق ذلك ظاهر القرآن، وذلك أقل ما يقع عليه اسم الغسل، واحتمل أكثر، وسئ مرتين وثلاثاً.

٤٥٦ - فلما سئ مرة استدللنا على أنه لو كانت مرة لا تجزئ - : لم يتوضأ مرة ويصلي، وأن ما جاوز مرة اختياراً، لا فرض في الوضوء لا يجزئ أقل منه<sup>(٣)</sup>.

= وفي رواية الإسماعيلي من طريق وهب بن بقية، عن خالد المذكور بلفظ: «قلنا له»، وهذا يؤيد الجمع المتقدم من كونهم اتفقوا على سؤاله، لكن متولي السؤال منهم عمرو بن أبي حسن.  
وزيد ذلك وضوحاً رواية الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عمه عمرو بن أبي حسن، قال: «كنت كثير الوضوء، فقلت لعبد الله بن زيد» فذكر الحديث أخرجه أبو نعيم في المستخرج والله أعلم.  
(١) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (٣٨) مسح الرأس كله، حديث رقم (١٨٥)، وباب (٣٩) غسل الرجلين إلى الكعبين، حديث رقم (١٨٦)، وباب (٤١) من مضمض واستنشق من غرفة واحدة، حديث رقم (١٩١)، وباب (٤٢) مسح الرأس مرة، حديث رقم (١٩٢)، وباب (٤٥) الغسل والوضوء في المخضب والقذح والخشب والحجارة، حديث رقم (١٩٧)، وباب (٤٦) الوضوء من الثور، حديث رقم (١٩٩)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب (٧) في وضوء النبي ﷺ، حديث رقم (٢٣٥)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب (٥١) صفة وضوء النبي ﷺ، حديث رقم (١١٨)، والترمذي في كتاب الطهارة، باب (٢٤) ما جاء في مسح الرأس، حديث رقم (٣٢)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب (٨٠) حد الغسل، ٧١/١، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب (٥١) ما جاء في مسح الرأس، حديث رقم (٤٣٤)، ومالك في الموطأ، في كتاب الطهارة، باب (١) العمل في الوضوء، حديث رقم (١)، والدارمي في كتاب الطهارة، باب (٢٨) الوضوء مرتين مرتين، حديث رقم (٦٩٤)، وأحمد في المسند ٣٩/٤ و٤٠ و٤٢، وابن أبي شيبة في مصنفه ٨/١، وعبد الرزاق في المصنف برقم (٥)، والدارقطني في سننه ٨١/١ و٨٢، وأبو داود الطيالسي في مسنده ٥١/١، وابن خزيمة في صحيحه برقم (١٥٦) و(١٧٢)، وابن حبان في صحيحه (١٠٧٧) و(١٠٨٤)، وفي مواضع أخرى، والبيهقي في سننه الكبرى ٥٠/١ و٥٩ و٦٣ و٨٠.  
(٢) سورة المائدة، الآية: ٦.  
(٣) قال الإمام الشافعي بعد ذكر الأحاديث في وضوئه ﷺ مرة وثلاثاً ومرتين: «وليس هذا اختلافاً، ولكن رسول الله ﷺ إذا توضأ ثلاثاً وتوضأ مرة، فالكمال والاختيار ثلاث، وواحدة تجزئ»، فأحب للمرء أن يوضئ وجهه ويديه ورجليه ثلاثاً، ويمسح برأسه ثلاثاً ويعم بالمسح رأسه، فإن اقتصر في غسل الوجه واليدين والرجلين على واحدة تأتي على جميع ذلك أجزأه، وإن اقتصر على الرأس على مسحة واحدة بما شاء من يديه أجزأه ذلك، وذلك أقل ما يلزمه، وإن وضأ بعض أعضائه مرة وبعضها اثنين وبعضها ثلاثاً أجزأه، لأن واحدة إذا أجزأت في الكل أجزأت في البعض منه» (الأم ٣٢/١).

٤٥٧ - وهذا مثل ما ذكرت من الفرائض قَبْلَهُ: لو تَرَكَ الحديث فيه اسْتُغْنِيَ فيه بالكتاب، وحينَ حُكِيَ الحديث فيه دَلٌّ على اتِّبَاعِ الحديثِ كتابُ اللَّهِ.

٤٥٨ - ولعلَّهم إنَّما حَكَّوْا الحديثَ فيه لأنَّ أكثرَ ما تَوَضَّأَ رسولُ اللَّهِ ثلاثاً، فأرادوا أنَّ الوضوءَ ثلاثاً اختياراً، لا أنَّه واجبٌ لا يجزئُ أقلُّ منه، ولَمَّا ذُكِرَ منه في أنَّ «مَنْ تَوَضَّأَ وَضوءَهُ هذا - وكان ثلاثاً -: ثم صلى ركعتين لا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا غَيْرَ لَهُ»<sup>(١)</sup>. فأرادوا طلبَ الفضلِ في الزيادة في الوضوء، وكانت الزيادةُ فيه نافلةً.

٤٥٩ - وَغَسَلَ رسولُ اللَّهِ في الوضوءِ المرفقين والكعبين، وكانت الآيةُ محتملةً أن يكونا مغسولين وأن يكونَ مَغْسُولاً إليهما، ولا يكونان مغسولين، ولعلَّهم حَكَّوْا الحديثَ إِبَانَةً لهذا أيضاً.

٤٦٠ - وأَشْبَهُ الأمرين بظاهر الآية أن يكونا مغسولين.

٤٦١ - وهذا يَبَيِّنُ السُّتَةَ مع بيانِ القرآن.

٤٦٢ - وسواءُ البيانُ في هذا وفيما قبله، ومُسْتَغْنَى بِفَرْضِهِ بِالْقُرْآنِ عند أهل العلم، ومختلفان عند غيرهم.

٤٦٣ - وَسَنَّ رسولُ اللَّهِ في الغُسلِ من الجنابة غُسْلَ الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغُسلُ، فكَذَلِكَ أَحْبَبْنَا أَنْ نَفْعَلَ.

٤٦٤ - ولم أعلم مخالفاً حفظتُ عنه من أهل العلم في أنه كيف ما جاء بِغُسلٍ وأتى على الإِسْبَاغِ: أجزأه، وإن اختلفوا غيره. لأنَّ الفرضَ الغُسلُ فيه، ولم يُحَدِّثْ تحديدَ الوضوءِ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (٢٤) الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، حديث رقم (١٥٩)، وباب (٢٨) المضمضة في الوضوء، حديث رقم (١٦٤)، وفي كتاب الصوم، باب (٢٧) سواك الرطب واليابس للصائم، حديث رقم (١٩٣٤)، وفي كتاب الرقاق، باب (٨) قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾. حديث رقم (٦٤٣٣)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب (٣) صفة الوضوء وكماله، حديث رقم (٢٢٦)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، حديث رقم (١٠٦ - ١٠٧)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب المضمضة والاستنشاق ١/٦٤ - ٦٥، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب (٦) ثواب الطهور، حديث رقم (٢٨٥)، والدارمي في كتاب الطهارة، باب (٢٧) الوضوء ثلاثاً، حديث رقم (٦٩٣)، ومالك في الموطأ في كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء ١/٥١ - ٥٢، وأحمد في المسند ١/٥٩ و٦٤ و٦٦ و٦٧ و٦٨، وعبد الرزاق في المصنف (١٣٩ - ١٤١)، وأبو داود الطيالسي ١/٤٨، والدارقطني في سننه ١/٨٣، وابن خزيمة في صحيحه برقم (٣) و(١٥٨)، وابن حبان في صحيحه (١٠٤١) و(١٠٥٨)، والبيهقي في سننه الكبرى ١/٤٩ و٥٧ و٥٨ و٦٨.

(٢) ذكر النووي في المجموع ما نصه: «المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه يستحب إفاضة الماء على جميع البدن ثلاث مرات، وممن صرح به المحاملي في المقنع والليث، وسليم الرازي في الكفاية، والقاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين، والمصنف في التنبيه، والغزالي في البسيط والوسيط =

٤٦٥ - وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيْمَا يَجِبُ مِنْهُ الْوَضُوءُ، وَمَا الْجَنَابَةُ الَّتِي يَجِبُ بِهَا الْغُسْلُ، إِذْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ ذَلِكَ مَنْصُوصًا فِي الْكِتَابِ.

## الْفَرْضُ الْمَنْصُوصُ الَّذِي دَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْخَاصَّ

٤٦٦ - قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ (١).

٤٦٧ - وَقَالَ: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (٢).

٤٦٨ - وَقَالَ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (٣) وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (٤).

٤٦٩ - وَقَالَ: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ﴾. مَعَ آيِ الْمَوَارِيثِ كُلِّهَا.

٤٧٠ - فَدَلَّتِ السَّنَةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَرَادَ مِمَّنْ سَمَّى لَهُ الْمَوَارِيثُ، مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ، وَالْوَلَدِ وَالْأَقَارِبِ، وَالْوَالِدَيْنِ وَالْأَزْوَاجِ، وَجَمِيعٍ مِّنْ سَمَّى لَهُ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ: خَاصًّا مِمَّنْ سَمَّى.

= وَالْوَجِيزَ وَالْمَتَوَلَّى، وَالشَّيْخَ نَصَرَ فِي كِتَابِهِ الْإِنْخَابَ وَالتَّهْذِيبَ وَالْكَافِي، وَالرُّوْيَانِي فِي الْحَلِيَةِ وَالشَّاشِي فِي الْعَمْدَةِ وَالرَّافِعِي فِي كِتَابَيْهِ وَآخَرُونَ يَطُولُ ذِكْرُهُمْ.

ثُمَّ قَالَ: «مِذْهَبُنَا أَنَّ ذَلِكَ الْأَعْضَاءَ فِي الْغُسْلِ فِي الْوَضُوءِ سَنَةٌ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَلَوْ أَفَاضَ الْمَاءُ عَلَيْهِ فَوَصَلَ بِهِ وَلَمْ يَمْسَ بِيَدَيْهِ أَوْ انْفَخَسَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ وَقَفَ تَحْتَ مِيزَابٍ أَوْ تَحْتَ الْمَطَرِ نَاقِيًا فَوَصَلَ شَعْرَهُ وَبَشَرَهُ أَجْزَاءَهُ وَضُوءَهُ وَغَسَلَهُ، وَبِهِ قَالَ الْعُلَمَاءُ كَافَّةً إِلَّا مَالِكًا وَالْمِزْنَ، فَإِنَّهُمَا شَرْطَاهُ فِي صِحَّةِ الْغُسْلِ وَالْوَضُوءِ» (الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمِذْهَبِ ٢/١٨٥).

وَجَاءَ فِي الْمَعْنَى وَالشَّرْحِ الْكَبِيرِ: «وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَمْرَارُ يَدِهِ عَلَى جَسَدِهِ فِي الْغُسْلِ وَالْوَضُوءِ إِذَا تَيَقَّنَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ، وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَحَمَادٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَإِسْحَاقَ وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لِمَرَارِ يَدِهِ إِلَى حَيْثُ تَنَالَتْ يَدُهُ وَاجِبٌ. وَنَحْوُهُ قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ. وَقَالَ عَطَاءٌ: فِي الْجَنْبِ يَفِيضُ عَلَيْهِ الْمَاءُ؟ قَالَ: لَا بَلْ يَغْتَسِلُ غَسْلَانِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿حَتَّى تَغْتَسِلُوا...﴾ وَلَا يَقَالُ اغْتَسَلَ إِلَّا لِمَنْ ذَلِكَ نَفْسُهُ...» (٢١٨/١ - ٢١٩).

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ٧٦.

(٢) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ: ٧.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَتَانِ: ١١ - ١٢.

٤٧١ - وذلك أن يجتمع دينُ الوارثِ والمَورُوثِ، فلا يَختلفان، ويَكونان من أَهل دار المسلمين، وَمَن له عَقْدٌ من المسلمين يَأْمَنُ به على مالِه ودمِه، أو يكونان من المشركين، فيتوارثان بالشُّرك.

[٣٥] ٤٧٢ - أَخبرنا سفيانُ، عن الزَّهريِّ، عن عليِّ بنِ حسينَ، عن عمرو بنِ عثمانَ، عن أُسامةَ بن زید، أن رسولَ الله قال: «لا يَرِثُ المسلمُ الكافرَ، ولا الكافرُ المسلمَ»<sup>(١)</sup>.

٤٧٣ - وأن يكون الوارثُ والموروثُ حُرَّين مع الإسلام.

[٣٦] ٤٧٤ - أَخبرنا ابنُ عُيينةَ، عن ابنِ شِهَابٍ، عن سالمَ، عن أبيه، أن رسولَ الله قال: «مَنْ باعَ عبداً وله مالٌ فمالُهُ للبايعِ، إلَّا أن يَشْتَرِطَهُ المَبْتَاعُ»<sup>(٢)</sup>.

٤٧٥ - قال: فَلَمَّا كانَ بَيِّنًا في سَنَةِ رسولِ الله أنَّ العبدَ لا يَمْلِكُ مالاً، وأنَّ ما مَلَكَ العبدُ فَإِنما يَمْلِكُهُ لسيِّدِه، وأنَّ اسمَ المالِ له إِنما هو إِضافةٌ إِلَيه، لأنَّه في يَدَيه، لا أَنه مالُكَ له، ولا

(١) رواه البخاري في كتاب الفرائض، باب (٢٦) لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له، حديث رقم (٦٧٦٤)، ومسلم في كتاب الفرائض، باب (٢٣) في فاتحته، حديث رقم (١٦١٤)، وأبو داود في كتاب الفرائض، باب (١٠) هل يرث المسلم الكافر؟ حديث رقم (٢٩٠٩)، والترمذي في كتاب الفرائض، باب (١٥) ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر، حديث رقم (٢١٠٧)، والنسائي في كتاب الفرائض من سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف ٥٦/١، وابن ماجه في كتاب الفرائض، باب (٦) ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك، حديث رقم (٢٧٢٩ - ٢٧٣٠)، ومالك في الموطأ، في كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الملل، حديث رقم (١٠)، والدارمي في كتاب الفرائض، باب (٢٩) في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام، حديث رقم (٢٩٩٨)، وأحمد في المسند ٥/٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٨ و ٢٠٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ١١/٣٧٠، والحاكم في المستدرک ٢/٢٤٠، والبيهقي في سننه الكبرى ٦/٦١٧ و ٢١٨، وابن الجارود في المنتقى (٩٥٤)، وابن خزيمة في صحيحه ٤/٣٢٢ - ٣٢٣، وعبد الرزاق في مصنفه (٩٨٥٢)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٦٣١)، والدارقطني في سننه ٣/٦٢ و ٤/٦٩، وابن حبان في صحيحه (٦٠٣٣).

(٢) هو طرف من حديث تمامه: من باع نخلاً بعد أن تؤر (أي تُلْقَح) فثمرتها للبائع إلَّا أن يشترط المبتاع (أي: المشتري)، ومن باع عبداً... الحديث، رواه: البخاري في كتاب المساقاة، باب (١٧) الرجل يكون له ممرٌ أو شربٌ في حائط أو في نخل، حديث رقم (٢٣٧٩)، ومسلم في كتاب البيوع، باب (١٥) مَنْ باع نخلاً عليها تمر، حديث رقم (١٥٤٣)، وأبو داود في كتاب البيوع، باب (٤٢) في العبد يُباع وله مال، حديث رقم (٣٤٣٣)، والترمذي في كتاب البيوع، باب (٢٥) ما جاء في ابتياع النخل بعد التأبير والعبد له مال، حديث رقم (١٢٤٤)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٧٦) العبد يُباع ويستثنى المشتري ماله ٧/٢٩٦، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٣١) جاء فيمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال، حديث رقم (٢٢١٠) - (٢٢١١)، والدارمي في كتاب البيوع، باب (٢٧) فيمن باع عبداً وله مال، حديث رقم (٢٥٦١)، وأحمد في المسند ٩/٨٢ و ١٠٥، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٨٠٦)، وابن الجارود في المنتقى (٦٢٨) - (٦٢٩)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٢٢ - ٤٩٢٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه ٧/١١٢ - ١١٣، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/٣٢٤ - ٣٢٦.

يكون مالكا له وهو لا يملك نفسه، وهو مملوك، يُباع ويوهب ويورث، وكان الله إنما نقل ملك الموتى إلى الأحياء، فملكوا منها ما كان الموتى مالكين، وإن كان العبد أبا أو غيره ممن سُميت له فريضة، فكان لو أعطيتها ملكها سيده عليه، لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثاً سُميت له فريضة -: فكان لو أعطينا العبد بأنه أب إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له، فوزننا غير من ورثه الله. فلم نُورث عبداً لما وصفت، ولا أحداً لم تجتمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل، حتى لا يكون قاتلاً.

[٣٧] ٤٧٦ - وذلك أنه روى مالك عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، أن رسول الله قال: «ليس لقاتل شيء»<sup>(١)</sup>.

٤٧٧ - فلم نُورث قاتلاً ممن قتل. وكان أخف حال القاتل عمداً أن يُمنع الميراث عقوبة، مع تعرض سخط الله، أن يُمنع ميراث من عصى الله بالقتل.

(١) حديث حسن لغيره. هذا إسناد مرسل. وقد روى مالك في الموطأ، في كتاب العقول، باب (١٧) ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه، حديث رقم (١٠)، وابن ماجه في كتاب الديات، باب (١٤) القاتل لا يرث، حديث رقم (٢٦٤٦)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١٩/٦، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب: أن رجلاً من بني مدلج يقال له: قتادة، خذف ابنه بالسيف، فأصاب ساقه، فَنَزِي في جرحه فمات، فقَدِم سُرَاقَة بن جُغْشَم على عمر بن الخطاب، فذكر ذلك له، فقال له عمر: أعدد على ماء قُدَيْد عشرين ومائة بعير، حتى أقدم عليك. فلما قَدِم إليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل ثلاثين جقة، وثلاثين جذعة، وأربعين خليفة، ثم قال: أين أخو المقتول؟ قال: هانذا، قال: خذها. فإن رسول الله ﷺ قال: ليس لقاتل شيء.

وهذا إسناد صحيح إلا أنه مرسل. قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «هذا إسناد حسن للاختلاف في عمرو بن شعيب، وإن أخي المقتول لم أر من صنف في المبهمات سماه، ولا يقدح ذلك في الإسناد، لأن أصحابه ﷺ كلهم عدول».

قال الألباني في الإرواء ١١٦/٦: «قلت: ليس في الرواية ما يدل على أن قتادة من الصحابة حتى يحكم عليه بالعدالة، وعلى افتراض أنه صحابي فهو منقطع، لأن عمرو بن شعيب لم يُدرِك إلا قليلاً من الصحابة مثل زينب بنت أبي سلمة والرُّبَيْع بنت معوذ، وغالب روايته عن التابعين. ثم إن الاختلاف الذي في عمرو لا يؤثر، فإن الراجع فيه أنه في نفسه ثقة، وإنما ينزل حديثه إلى رتبة الحسن إذا روى عن أبيه عن جده، كما هو مبسوط في ترجمته في التهذيب وغيره».

وقد ورد الحديث من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن عمرو بن الخطاب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ليس لقاتل ميراث. رواه الدارقطني، لكن أعله ابن القطان بأن سعيداً لم يسمع من عمر. لكن للحديث شواهد تقويه، منها: - حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً: ليس للقاتل شيء، فإن لم يكن له وارث، يرثه أقرب الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئاً.

رواه أبو داود في كتاب الديات، باب (٢٠) ديات الأعضاء، حديث رقم (٤٥٦٤) والدارقطني ٩٦/٤، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٢٠/٦.

رووه من طريقين - يقوي أحدهما الآخر - عن عمرو بن شعيب به.

قلت: فالحديث بطرقه وشواهد يثبت، ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره، والله أعلم.



٤٧٨ - وما وصفت - من ألا يرث المسلم إلا مسلم حُرٌّ غير قاتلٍ عمداً -: مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ بين أحدٍ من أهل العلم حَفِظَتْ عَنْهُ بِلَدُنَا وَلَا غَيْرِهِ.

٤٧٩ - وفي اجتماعهم على ما وصفنا من هذا حجةٌ تلزمهم ألا يتفرقوا في شيءٍ من سنن رسول الله، بأن سنن رسول الله إذا قامت هذا المقام فيما فيه فرضٌ منصوصٌ، فدلَّت على أنه على بعض مَنْ لَزِمَهُ اسْمُ ذَلِكَ الْفَرْضِ دُونَ بَعْضٍ: كانت فيما كان مثله من القرآن: هكذا، وكانت فيما سنَّ النبي فيما ليس فيه الله حكمٌ منصوصٌ: هكذا.

٤٨٠ - وأولى أن لا يَشْكُ عالمٌ في لزومها، وأن يَعْلَمَ أَنَّ أَحْكَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَحْكَامَ رَسُولِهِ لَا تَخْتَلِفُ، وَأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ.

٤٨١ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

٤٨٢ - وقال: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٢)</sup>.

٤٨٣ - ونَهَى رسولُ الله عن بيعٍ تراضَى بها المتبايعان. فحُرِّمَتْ، مِثْلُ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، ومِثْلُ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ<sup>(٣)</sup> وأحدهما نَقْدٌ وَالْآخَرُ نَسِيَّةٌ<sup>(٤)</sup>، وما كان في معنى هذا، ممَّا ليس في التَّبَايُعِ به مخاطرةٌ، ولا أَمْرٌ يَجْهَلُهُ الْبَائِعُ وَلَا الْمُشْتَرِي.

٤٨٤ - فدلَّت السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ أَرَادَ بِإِحْلَالِ الْبَيْعِ مَا لَمْ يُحْرَمْ مِنْهُ، دُونَ مَا حُرِّمَ

(١) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٣) الورق: الفضة.

(٤) نسيئة: أي نسيئة، مثل خَطِيئَةٍ وَخَطِيئَةٍ، والنسيئة معناها التأخير.

قلت: والأحاديث الدالة على ما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى كثيرة، ومن أصرحها وأدلها على المذكور، ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَيَبْعُوا كَيْفَ شِئِمَ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ.

رواه مسلم في كتاب المساقاة، باب (١٥) الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، حديث رقم (١٥٨٧). وغيره، وأبو داود (٣٣٥٠)، والنسائي ٢٧٤/٧ - ٢٧٥، وابن ماجه (٤٤٥٤)، وأحمد ٣٢٠/٥، والبيهقي ٢٧٨/٥ و٢٨٤.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُّوا (أي: تُفَضِّلُوا) بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا شيئاً منها غائباً بـناجز. رواه البخاري في كتاب البيوع، باب (٧٨) بيع الفضة بالفضة، حديث رقم (٢١٧٧)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب (١٤) الربا، حديث رقم (١٥٨٤)، والترمذي (١٢٤١)، والنسائي ٢٧٨/٧ - ٢٧٩، وأحمد ٥٣/٣ و٦١.

٤٨٥ - ثم كانت لرسول الله في بيع سيوى هذا سنناً<sup>(٢)</sup>، منها:

العبدُ يُباع وقد دُلَّسَ البائعُ المشتريَ بعبٍ، فللمشتري ردُّه<sup>(٣)</sup>، وله الخراجُ بضمانه<sup>(٤)</sup>.

(١) يؤكد الإمام الشافعي على تخصيص القرآن بالسنة ولم يوضح أي سنة أراد، فمن المتفق عليه بين جمهور الأصوليين جواز تخصص القرآن بالسنة المتواترة، ونقل الإجماع على ذلك الزركشي، وقال الأمدى: لا أعرف فيه خلافاً. وجاء في البحر المحيط قوله: «قال الشيخ أبو حامد الإسفراييني: لا خلاف في ذلك إلا ما يحكى عن داود في إحدى الروايتين. وقال ابن كج: لا شك في الجواز، لأن الخبر المتواتر يوجب العلم كما أن ظاهر الكتاب يوجهه». انظر البحر المحيط ٣/٣٦٢، والإحكام في أصول الأحكام للأمدى ١/٥٢٥، وكشف الأسرار لعلاء البخاري ١/٥٩٣ - ٥٩٤، وإرشاد الفحول ص ١٥٧.

أما تخصيص القرآن بأخبار الآحاد. فقد اختلف القائلون بقبول أخبار الآحاد الصائرون إلى أنها توجب العمل في هذه المسألة «فذهب الجمهور إلى جوازه مطلقاً. وذهب بعض الحنابلة إلى المنع مطلقاً، وحكاها الغزالي في المنحول عن المعتزلة، ونقله ابن برهان عن طائفة من المتكلمين والفقهاء، ونقله أبو الحسين بن القطان عن طائفة من أهل العراق. وذهب عيسى بن أبان إلى الجواز إذا كان العام قد خص من قبل بدليل قطعي متصلاً كان أو منفصلاً... وحكى عنه أنه يجوز تخصيص العام بالخبر الآحادي إذا كان قد دخله التخصيص من غير تقييد لذلك يكون المخصص الأول قطعياً. وذهب الكرخي إلى الجواز إذا كان العام قد خص من قبل بدليل منفصل سواء كان قطعياً أو ظنياً وإن خص بدليل متصل أو لم يخص أصلاً لم يجز. وذهب القاضي أبو بكر إلى الوقف، وحكى عنه أنه قال يجوز التبعيد بوروده، ويجوز أن يرد لكنه لم يقع. وحكى عنه أيضاً أنه لم يرد، بل ورد المنع ولكن الذي اختاره لنفسه هو الوقف كما حكى عنه الرازي في المحصول»، الإبهاج ١/١٧٠.

نقل بتصريف عن إرشاد الفحول ص ١٥٨. وانظر منتهى الوصول ص ١٣١، التبصرة ص ١٣٢، اللمع ص ٣٣، البرهان ١/٤٢٦، التلخيص ٢/١٠٦، العدة ٢/٥٥٠، روضة الناظر ص ١٢٨، الإحكام للأمدى ١/٥٢٥، أصول السرخسي ١/١٣٣، الإبهاج ٢/١٧١، البحر المحيط ٣/٣٦٤ وفيه تفصيل يغني عن الرجوع إلى أي مصدر آخر.

(٢) هكذا كُتبت (سنناً) في الأصل المخطوط - الذي اعتمد عليه فضيلة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله - كُتبت بالألف منصوبة. وقد تقدّم في أكثر من موضع نصب هذه الكلمة في مواضع لا تحتل النصيب، انظر الفُقرات (٣٠٧ - ٣٤٥ - ٤٤٠).

قال أحمد شاكر رحمه الله تعالى: «... ومن البعيد جداً أن يكون هذا كله خطأ في جميع هذه المواضع على اختلاف سياق الكلام فيها، والأصل دقيق جداً في تصحيحه إلا ما لا يخلو منه كتاب. والشافعي لغته حجة. والذي يبدو لي أن هناك لغة غريبة لم تنقل في كتب العربية، من اللغات الشاذة: إما تنصب معمولي (كان) كما نقلت لنا لغة في نصب معمولي (أن). وإما تعتبر الظرف اسماً لها، لا خيراً مقدماً على الاسم. ويكون كلام الشافعي - رحمه الله تعالى - في هذه المواضع في الرسالة شاهداً لذلك، كما استشهدوا على أغرب منه بحروف من الشعر أو الثر، ليس نقلها بأوثق من هذا النقل، والله أعلم. والظاهر عندي هو الوجه الأول: أنه ينصب معمولي (كان)، لأنه لو كان قوله: (سنناً) خيراً - على الوجه الثاني - لم تلحق علامة التأنيث بالفعل».

(٣) وذلك لأن تدليس البائع للسِّلعة بما يختلف به ثمنها يُثبت للمشتري الخيار في الإمساك إن رضى بها على ما فيها، أو ردّها، وله كذلك الإمساك مع أخذ أرض القَيْب، والأرض: هو الفرق بين قيمة السلعة سليمة وقيمتها =

ومنها: أن من باع عبداً وله مالٌ فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع<sup>(١)</sup>.  
ومنها: مَنْ باع نخلاً قد أُبْرِثَ<sup>(٢)</sup> فثمرها للبائع إلا أن يشترط المبتاع<sup>(٣)</sup>:  
لَزِمَ النَّاسَ الْأَخْذَ بِهَا، بِمَا أَلْزَمَهُمُ اللَّهُ مِنَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى أَمْرِهِ.

### جُمْلُ الْفَرَائِضِ

٤٨٦ - قال الله تبارك وتعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>(٤)</sup>.

٤٨٧ - وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٥)</sup>.

٤٨٨ - وقال لنيته: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

٤٨٩ - وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٧)</sup>.

معينة، وهذا كالتد في الشاه المصنوعة. فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: لا تُصَرُّوا (وهو حبس الحليب في ضروعها ليومين أو ثلاثة، فيظن المشتري أن ذلك عاداتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها) الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد فإنه بخير النظرين بعد أن يحتلبها: إن شاء أمسكها، وإن شاء ردّها وصاعاً من تمر. رواه البخاري في كتاب البيوع، باب (٦٤) النهي للبائع أن لا يحفل الإبل، حديث رقم (٢١٤٨)، ومسلم في كتاب البيوع، باب (٧) حكم بيع المصنوعة، حديث رقم (١٥٢٤)، وغيرهما. وانظر الهامش الآتي للأهمية.

(٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رجلاً ابتاع غلاماً، فأقام عنده ما شاء الله أن يُقيم، ثم وجد به عيباً، فخاصمه إلى النبي ﷺ، فردّه عليه، فقال الرجل: يا رسول الله قد استغلّ غلامي. فقال رسول الله ﷺ: الخراج بالضمّان. رواه أبو داود في كتاب البيوع والإجازات، باب (٧٣) فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، حديث رقم (٣٥١٠)، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٤٣) الخراج بالضمّان، حديث رقم (٢٢٤٣)، وابن الجارود في المتقى (٦٢٦)، والدارقطني في سننه ٥٣/٣، والحاكم في المستدرک ١٥/٢. روه من طريق مسلم بن خالد الزنجي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به. قال الحاكم: «صحيح الإسناد» ووافقه الذهبي. وليس كذلك، بل فيه مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الذهبي في الميزان، وقال عنه الحافظ في التقریب: صدوق كثير الأوهام. فالإسناد ضعيف، ولذا قال أبو داود رحمه الله عقب الحديث: «هذا إسناد ليس بذلك».

لكن للحديث المرفوع منه - أعني: الخراج بالضمّان - طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن. انظر الإرواء ١٥٨/٥ - ١٥٩، وغوث المكذود ١٩٩/٢ - ٢٠٠.

(١) تقدم تخريجه، انظر فقرة رقم (٤٧٤).

(٢) أُبْرِثَ: أي لُقِّحَتْ.

(٣) هو جزء من حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم، فقرة رقم (٤٧٤).

(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٣.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٤٣ و ٨٣ و ١١٠.

(٦) سورة التوبة، الآية: ١٠٣.

(٧) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

٤٩٠ - قال الشافعي: أَحْكَمَ اللَّهُ فَرَضَهُ فِي كِتَابِهِ فِي الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ، وَبَيَّنَ كَيْفَ فَرَضَهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ (١).

٤٩١ - فَأَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّ عَدَدَ الصَّلَوَاتِ الْمَفْرُوضَاتِ خَمْسٌ، وَأَخْبَرَ أَنَّ عَدَدَ الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ فِي الْحَضَرِ: أَرْبَعٌ أَرْبَعٌ، وَعَدَدَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثٌ، وَعَدَدَ الصُّبْحِ رَكْعَتَانِ.

٤٩٢ - وَسَنَّ فِيهَا كُلَّهَا قِرَاءَةً، وَسَنَّ أَنْ الْجَهْرَ مِنْهَا بِالْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ، وَأَنَّ الْمَخَافَةَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ.

٤٩٣ - وَسَنَّ أَنْ الْفَرَضَ فِي الدُّخُولِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ بِتَكْبِيرٍ، وَالْخُرُوجَ مِنْهَا بِتَسْلِيمٍ (٢)، وَأَنَّهُ يُؤْتَى فِيهَا بِتَكْبِيرٍ ثُمَّ قِرَاءَةٍ ثُمَّ رُكُوعٍ ثُمَّ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَمَا سِوَى هَذَا مِنْ حُدُودِهَا (٣).

٤٩٤ - وَسَنَّ فِي صَلَاةِ السَّفَرِ قُضْرًا كُلَّمَا كَانَ أَرْبَعًا مِنَ الصَّلَوَاتِ، إِنْ شَاءَ الْمَسَافِرُ، وَإِثْبَاتَ الْمَغْرِبِ وَالصُّبْحِ عَلَى حَالِهِمَا فِي الْحَضَرِ.

٤٩٥ - وَأَنَّهَا كُلُّهَا إِلَى الْقِبْلَةِ، مَسَافِرًا كَانَ أَوْ مُقِيمًا، إِلَّا فِي حَالٍ مِنَ الْخَوْفِ وَاحِدَةٍ.

٤٩٦ - وَسَنَّ أَنْ النَّوَافِلَ فِي مِثْلِ حَالِهَا: لَا تَحُلُّ إِلَّا بِطُهُورٍ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِقِرَاءَةٍ، وَمَا تَجُوزُ بِهِ الْمَكْتُوبَاتُ مِنَ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ فِي الْحَضَرِ وَفِي الْأَرْضِ وَفِي السَّفَرِ، وَأَنَّ

(١) هذا من باب البيان الذي ذكره الإمام الشافعي سابقاً، وهو بيان السنة لعموم الكتاب.  
(٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: مفتاح الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، وتحريمها التَّكْبِيرُ، وتحليلها التَّسْلِيمُ. رواه أبو داود في كتاب الطَّهَارَةِ، باب (٣١) فرض الوضوء، حديث رقم (٦١)، والترمذي في كتاب الطَّهَارَةِ، باب (٣) ما جاء أن مفتاح الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، حديث رقم (٣)، وابن ماجه في كتاب الطَّهَارَةِ، باب (٣) مفتاح الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، حديث رقم (٢٧٥)، والدارمي في كتاب الوضوء، باب (٢٢) مفتاح الصَّلَاةِ الطُّهُورُ، حديث رقم (٦٨٧)، وأحمد في المسند ١/١٢٣ و١٢٩، وابن أبي شيبه في مصنفه ٨٨/٢، وأبو نعيم في الحلية ٨/٣٧٢، والخطيب البغدادي في تاريخه ١٠/١٩٧، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/١٦١، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/١٧٣ و٣٧٩. قال الترمذي عقب الحديث: «هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبد الله بن محمد بن عقيل قال محمد (يعني: البخاري): هو مقارب الحديث».

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢/٢٦٧: «أخرجه أصحاب السنن بسند صحيح».  
قلت: إن قصد صحيح لغيره لشواهد فنعيم، وإلا فلا، لأجل عبد الله بن محمد بن عقيل: صدوق فيه لين، كما قال الحافظ نفسه في الترتيب.

وللحديث شواهد يرتقي بها إلى درجة الصحة، انظرها في نصب الراية للزيلعي ١/٣٠٨.  
قلت: ولهذه الأفعال من تكبير، وقراءة وركوع وسجود وغير ذلك من الحكم والفوائد ما لا يعلمه إلا الله تعالى، وقد ذكر بعضاً من ذلك الإمام ابن القيم في كتابه «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل». ص ٢٩٣ - ٣٩٦ فليُنظر.

لِلرَّكَّابِ إِنْ يُصَلِّي فِي النَّافِلَةِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ دَابَّتُهُ.

[٣٨] ٤٩٧ - أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي قُدَيْلِكَ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُرَّاقَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ فِي غَزْوَةِ بَنِي أُنْمَارٍ<sup>(١)</sup> كَانَ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ مُتَوَجِّهًا قِبَلَ الْمَشْرِقِ»<sup>(٢)</sup>.

[٣٩] ٤٩٨ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ: مِثْلُ مَعْنَاهُ، لَا أَدْرِي أَسَمَّى بَنِي أُنْمَارٍ أَوْ لَا؟ أَوْ قَالَ: «صَلَّى فِي سَفَرٍ»<sup>(٣)</sup>.

٤٩٩ - وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِي صَلَاةِ الْأَعْيَادِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ سَنَةَ الصَّلَوَاتِ فِي عَدَدِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وَسَنَّ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ فَزَادَ فِيهَا رُكْعَةً عَلَى رُكُوعِ الصَّلَوَاتِ، فَجَعَلَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رَكْعَتَيْنِ. [٤٠] ٥٠٠ - قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ٤٢٩/٧ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى تَبْوِيبِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ غَزْوَةَ أُنْمَارٍ عَقِبَ بَابِ غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ، قَالَ: «كَانَ مُحَلًّا هَذَا قَبْلَ غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ، لِأَنَّهُ عَقِبَهُ بِتَرْجُمَةِ حَدِيثِ الْإِنْفَكِ، وَالْإِنْفَكُ كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمَصْطَلِقِ، فَلَا مَعْنَى لِإِدْخَالِ غَزْوَةِ أُنْمَارٍ بَيْنَهُمَا. بَلْ غَزْوَةُ أُنْمَارٍ يَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ هِيَ غَزْوَةُ مُحَارِبٍ وَبَنِي ثَعْلَبَةٍ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ، انْظُرْ فُقْرَةَ (٣٧٠).

(٣) انْظُرْ: صَحِيْحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٧) صَلَاةُ التَّطَوُّعِ عَلَى الدُّوَابِّ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٠٩٤)، وَصَحِيْحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الْمَسَاجِدِ وَمَوَاضِعِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٧) تَحْرِيمُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، وَنَسَخَ مَا كَانَ مِنْ إِبَاحَتِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٥٤٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٢٧٧) التَّطَوُّعُ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْوَتْرِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٧).

(٤) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ، فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، بَابُ (١) الْعَمَلُ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٣)، وَالْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْكُسُوفِ، بَابُ (٧) التَّعَوُّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْكُسُوفِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٠٤٩) - (١٠٥٠)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، بَابُ (٢) ذِكْرُ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٩٠٣)، وَغَيْرُهُمْ. وَلَفْظُهُ كَمَا عِنْدَ الْإِمَامِ مَالِكٍ: أَنَّ يَهُودِيَّةً جَاءَتْ تَسْأَلُهَا، فَقَالَتْ: أَعَاذُكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْعَذَّبُ النَّاسَ فِي قُبُورِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَائِذًا مِنْ ذَلِكَ. ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ذَاتَ غَدَاةٍ، مَرْكَبًا. فَخَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَجَعَلَ ضَخِيًّا. فَقَرَّ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْحَجَرِ. ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي وَقَامَ النَّاسُ وَرَاءَهُ، فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا. ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا. ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَفَعَ فَسَجَدَ، ثُمَّ قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَفَعَ فَقَامَ قِيَامًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ رَكَعَ رُكُوعًا طَوِيلًا وَهُوَ دُونَ الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ. ثُمَّ رَفَعَ. ثُمَّ سَجَدَ ثُمَّ انْصَرَفَ قَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ أَمَرَهُمْ أَنْ يَتَعَوَّذُوا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

[٤١] ٥٠١ - وأخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة عن النبي<sup>(١)</sup>.

[٤٢] ٥٠٢ - قال: مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، عن النبي مثله<sup>(٢)</sup>.

٥٠٣ - قال: فحكي عن عائشة وابن عباس في هذه الأحاديث، صلاة النبي بلفظ مختلف، واجتمع في حديثهما معاً على أنه صلى صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين<sup>(٣)</sup>.

٥٠٤ - وقال الله في الصلاة: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>(٤)</sup>.

٥٠٥ - فبين رسول الله عن الله تلك المواقيت وصلى الصلوات لوقتها، فحُصر يوم الأحزاب فلم يُقدِر على الصلاة في وقتها، فأخَرها للعدو، حتى صلى الظهر والعصر والمغرب

---

(١) رواه مالك في الموطأ، في كتاب صلاة الكسوف، باب (١) العمل في صلاة الكسوف، حديث رقم (١)، والبخاري في كتاب الكسوف، باب (٢) الصدقة في الكسوف، حديث رقم (١٠٤٤)، ومسلم في كتاب الكسوف وصلاته، باب (١) صلاة الكسوف، حديث رقم (٩٠١).

ولفظه كما عند الإمام مالك: خسفت الشمس في عهد رسول الله ﷺ. فصلّى رسول الله ﷺ بالناس، فقام فأطال القيام. ثم ركع فأطال الركوع. ثم قال فأطال القيام، وهو دون القيام الأول. ثم ركع فأطال الركوع، وهو دون الركوع الأول. ثم رفع فسجد. ثم فعل في الركعة الآخرة مثل ذلك. ثم انصرف وقد تجلّت الشمس. فخطب الناس، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله. لا يخسفان لموت أحد، ولا لحياته. فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله. وكبروا، وتصدّقوا» ثم قال «يا أمة محمد! والله! ما من أحد أغير من الله أن يزني عبده أو تزني أمته. يا أمة محمد! والله. لو تعلمون ما أعلم، لضحكتم قليلاً، ولبكيتم كثيراً».

(٢) رواه مالك في الموطأ، في كتاب صلاة الكسوف، باب (١) العمل في صلاة الكسوف، حديث رقم (٢)، والبخاري في كتاب الكسوف، باب (٩) صلاة الكسوف جماعة، حديث رقم (١٠٥٢)، ومسلم في كتاب الكسوف، باب (٣) ما عرض على النبي ﷺ في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار، حديث رقم (٩٠٧).

ولفظه كما عند الإمام مالك: خسفت الشمس، فصلّى رسول الله ﷺ والناس معه، فقام قياماً طويلاً نحواً من سورة البقرة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع رأسه من الركوع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول. ثم سجد. ثم قام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول. ثم رفع فقام قياماً طويلاً وهو دون القيام الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً وهو دون الركوع الأول. ثم سجد ثم انصرف وقد تجلّت الشمس، فقال: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتم ذلك، فاذكروا الله» قالوا: يا رسول الله! رأيناك تناولت شيئاً في مقامك هذا، ثم رأيناك تكعكمت. فقال: «إني رأيت الجنة، فتناولت منها عنقوداً. ولو أخذته لأكلتم منه ما بقيت الدنيا. ورأيت النار، فلم أر كاليوم منظراً قط أفظع. ورأيت أكثر أهلها النساء» قالوا: لِمَ يا رسول الله؟ قال: «لِكفرهن» قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «ويكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كلّهُ، ثم رأت منك شيئاً، قالت ما رأيت منك خيراً قط».

(٣) انظر ألفاظ الأحاديث في الهوامش السابقة.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٠٣.

والعشاء في مقام واحد.

[٤٣] ٥٠٦ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبيه<sup>(١)</sup>، قال: «حُبِسْنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ بِهَوِيٍّ<sup>(٢)</sup> مِنَ اللَّيْلِ، حَتَّى كُفِينَا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ فَوِيًّا عَزِيزًا﴾<sup>(٣)</sup> فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ بِإِلَآءٍ فَأَمَرَهُ فَأَقَامَ الظُّهْرَ فَصَلَّاهَا، فَأَحْسَنَ صَلَاتَهَا، كَمَا كَانَ يَصِلُهَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ فَصَلَّاهَا هَكَذَا، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا، قَالَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴿فَرَجَاءًا أَوْرُكْنَا﴾<sup>(٤)</sup>.

٥٠٧ - قال: فبين أبو سعيد أن ذلك قبل أن ينزل الله على النبي الآية التي ذكرت فيها صلاة الخوف.

٥٠٨ - والآية التي ذكر فيها صلاة الخوف قول الله: ﴿وَإِذَا مَرَرْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَيَكُمُ جُنَاحُ أَنْ تَقْعُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾<sup>(٥)</sup>.  
وقال: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾<sup>(٦)</sup>.  
[٤٤] ٥٠٩ - أخبرنا مالك، عن يزيد بن رومان<sup>(٧)</sup>، عن صالح بن خوات<sup>(٨)</sup>، عن من صلى

(١) أي أبي سعيد الخدري، واسمه: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري، له وأبيه صحبة، استُضغِرَ يوم أُحُد، ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير من الحديث عن النبي ﷺ، توفي بالمدينة سنة (٦٣) هـ وقيل: (٦٤)، (٦٥)، وقيل: (٧٤) هـ. انظر التقريب (٢٢٥٣) ص ٢٣٢.

(٢) بهوي من الليل، الهوي - بالفتح: الحين الطويل من الزمان، وقيل: هو مُختَصٌّ بالليل، انظر النهاية في غريب الحديث ٢٨٥/٥ فالمعنى: بعدما مضى وقت طويل من الليل.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣٩. والحديث صحيح، رواه النسائي في كتاب الأذان، باب (٢١) الأذان للفئات من الصلوات ١٧/٢، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (١٨٦) الحبس عن الصلاة، حديث رقم (١٥٢٤)، وأحمد في المسند ٢٥/٣ و٦٧ - ٦٨، وأبو يعلى في مسنده برقم (١٢٩٦)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٢٣١) مختصراً، وابن حبان في صحيحه (٢٨٩٠)، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٠٢/١ - ٤٠٣.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٠١.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٧) يزيد بن رومان - بضم الراء - المدني، أبو رَوْح، مولى آل الزبير، ثقة من صغار التابعين، مات سنة (١٣٠) هـ، انظر التقريب (٧٧١٢) ص ٦٠١.

(٨) خوات: بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الواو، وهو صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري، وهو تابعي ثقة، لم يرو له البخاري إلا هذا الحديث، وأبوه خوات بن جبير صحابي جليل، أول مشاهده أحد، مات بالمدينة سنة (٤٠) هـ. انظر فتح الباري ٤٢٢/٧، والتقريب (٢٨٥٢) ص ٢٧١.

مع رسول الله صَلَاةُ الْخَوْفِ<sup>(١)</sup> يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ<sup>(٢)</sup>: «أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ<sup>(٣)</sup> الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رَكْعَةً، ثُمَّ ثَبَّتَ قَائِمًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَّتَ جَالِسًا وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ»<sup>(٤)</sup>.

[٤٥] ٥١٠ - أَخْبَرَنِي مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ يَذْكُرُ عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ، خُوَاتٍ بْنِ جُبَيْرٍ<sup>(٥)</sup>، عَنْ النَّبِيِّ، مِثْلَ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ<sup>(٦)</sup>.

(١) لقد اختلف في اسم هذا المبهم، فقيل: هو سهل بن أبي حثمة، وقيل: هو خوات بن جبير والد صالح وهو الأقوى والأرجح، لكن قال الحافظ ابن حجر بأنه يحتمل أن يكون صالحاً سمعه من أبيه ومن سهل بن أبي حثمة وهو وإن كان في سنن يستبعد خروجه في تلك الغزاة، فإنه لا يلزم من ذلك أن لا يرويهما، بل تكون روايته إياها مرسل صحابي. انظر فتح الباري ٤٢٢/٧ - ٤٢٣.

(٢) اختلف في سبب تسميتها بذلك. فقيل: سُمِّيَتْ بذلك لما لَفَّ الصحابة في أرجلهم من الخرق، وهذا ثابت من قول أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عند البخاري (٤١٢٨). وقيل: سُمِّيَتْ بذلك لأنهم رَقَعُوا فِيهَا رِايَاتِهِمْ. وقيل: بشجر بذلك الموضع يُقَالُ لَهُ: ذَاتُ الرِّقَاعِ. وقيل: بل الأرض التي كانوا نزلوا بها كانت ذات ألوان تشبه الرِّقَاعِ. وقيل: لأنَّ خيلهم كان بها سواء وبياض. وقيل: سميت بجبل هناك فيه بقع. وقد رَجَّح السَّهْلِيُّ السَّبَبَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو مُوسَى، وَكَذَلِكَ النَّوَوِيُّ، ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ سُمِّيَتْ بِالْمَجْمُوعِ. وَأَغْرَبَ الدَّوْدِيُّ فَقَالَ: سُمِّيَتْ ذَاتُ الرِّقَاعِ لَوُقُوعِ صَلَاةِ الْخَوْفِ فِيهَا، فَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَرْقِيعِ الصَّلَاةِ فِيهَا. انظر فتح الباري ٤١٩/٧.

(٣) وجَّاه: بكسر الواو وضمها، أي: مقابل. فتح الباري ٤٢٣/٧.

(٤) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب (٣١) غزوة ذات الرقاع، حديث رقم (٤١٢٩)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٥٧) صلاة الخوف، حديث رقم (٨٤٢)، وأبو داود في كتاب الصلوة في السفر، باب (١٤) مَنْ قَالَ: إِذَا صَلَّى رَكْعَةً وَثَبَّتَ قَائِمًا أَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ رَكْعَةً ثُمَّ سَلَمُوا ثُمَّ انْصَرَفُوا فَكَانُوا وَجَّاهَ الْعَدُوَّ، حديث رقم (١٢٣٨)، والنسائي في كتاب صلاة الخوف، باب (١٩)، ومالك في الموطأ في كتاب صلاة الخوف، باب (١) صلاة الخوف حديث رقم (١)، وأحمد في المسند ٤٤٨/٣، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٥٢/٣ - ٢٥٣. كلهم من طريق يزيد بن رومان عن صالح بن خوات، عَمَّنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ.

وقد ورد الحديث من طريق القاسم بن محمد، عن صالح بن خوات، عن سهل بن أبي حثمة عن النبي ﷺ نحوه، رواه أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وسيأتي تخريجه عند الفقرة (٧٢٢).

(٥) خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري، تقدم أنه صحابي جليل، شهد أحداً فما بعدها، ومات بالمدينة سنة (٤٠) هـ. انظر الفتح ٤٢٢/٧.

(٦) رواه الشافعي في الأم ١٨٦/١ - ١٨٧ بهذا الإسناد، وظاهر هذا الإسناد الضعف: - للجهالة بالمعبر للإمام الشافعي.

- ولوجود عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، في الإسناد، فهو: عابد، ضعيف، كما ذكر الحافظ في التقريب (٣٤٨٩) ص ٣١٤، لكن ورد الحديث من طرق أخرى يثبت بها، فقد رواه =



٥١١ - وفي هذا دلالة على ما وصفت قبل هذا - في هذا الكتاب -: من أن رسول الله إذا سنَّ سنَّة فأحدث الله إليه في تلك السنَّة نسخها أو مخرجاً إلى سعة منها -: سنَّ رسول الله سنَّة تقوم الحجة على الناس بها، حتى يكونوا إنما صاروا من سنَّته إلى سنَّته التي بعدها<sup>(١)</sup>.

٥١٢ - فنسخ الله تأخير الصلاة عن وقتها في خوف إلى إن يصلوها - كما أنزل الله وسنَّ رسوله -: في وقتها، ونسخ رسول الله سنَّته في تأخيرها بفرض الله في كتابه ثم بسنَّته، صلّاها رسول الله في وقتها كما وصفت.

[٤٦] ٥١٣ - أخبرنا مالك، عن نافع عن ابن عمر - أراه عن النبي<sup>(٢)</sup> -، فذكر صلاة الخوف، فقال: «إن كان خوف أشد من ذلك صلّوا رجالاً وركباناً، مستقبلين القبلة أو غير مستقبلينها»<sup>(٣)</sup>.

[٤٧] ٥١٤ - أخبرنا رجل<sup>(٤)</sup>، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي: مثل معناه. ولم يشك أنه عن أبيه، وأنه مرفوع إلى النبي<sup>(٥)</sup>.

= البيهقي في سننه الكبرى ٢٥٣/٣ من طريق عبد العزيز الأوسي عن عبد الله بن عمر عن أخيه، والظاهر أن المبهم الذي أبهمه الشافعي إنما هو الأوسي هذا، وقد أبهمه لأنه من أقرانه، وقد شاركه في كثير من شيوخه. وتابعه كذلك أبو أويس، عن يزيد بن رومان، عن صالح به، رواه ابن منده في معرفة الصحابة، كما في فتح الباري ٤٢٢/٧.

(١) انظر الفقرة رقم ٣٢٤.

(٢) الشك في رفع الحديث إما من نافع أو من الإمام مالك، ولكل ما يقويه. أما ما يقوي أنه من نافع، فما جاء في الموطأ ١٨٤/١ وفي صحيح البخاري (٤٥٣٥) وعند غيرهما - كما تقدم تخريجه في فقرة رقم (٣٦٨) - أن نافعاً قال بعد ذكر الحديث: لا أرى عبد الله بن عمر حدثه إلا عن رسول الله ﷺ. وأما ما يقوي أن الشك من الإمام مالك ما جاء في رواية هذا الحديث عند الإمام الشافعي في الأم ١٩٧/١ حيث فيه: قال مالك: لا أراه يذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ.

ويؤيده ما نقله السيوطي في شرح الموطأ عن ابن عبد البر، قال: «هكذا روى مالك هذا الحديث عن نافع على الشك في رفعه، ورواه عن نافع جماعة ولم يشكوا في رفعه، منهم: ابن أبي ذئب، وموسى بن عقبة، وأيوب بن موسى، وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه خالد بن معدان عن ابن عمر مرفوعاً».

انظر فتح الباري ٤٣٢/٢ - ٤٣٣.

(٣) تقدم تخريجه في الفقرة (٣٦٨).

(٤) قال الشافعي في كتاب الأم ١٩٧/١: أخبرنا محمد بن إسماعيل أو عبد الله بن نافع عن ابن أبي ذئب. . نذكر الإسناد والحديث بتمامه. ومن هنا نعرف أن المبهم في هذا الإسناد هو أحد رجلين، إما هو أن يكون محمد بن إسماعيل بن أبي فديك وهو ثقة، وإما أن يكون هو عبد الله بن نافع، وهو من رواة الموطأ عن مالك، ولكن تكلموا فيه من قبل حفظه. والله تعالى أعلم. وقد ورد الحديث من طرق أخرى عن الزهري.

(٥) ممن روى ذلك الإمام البخاري في كتاب الخوف، باب (١) صلاة الخوف، حديث رقم (٩٤٢)، وفي كتاب المغازي، باب (٣١) غزوة ذات الرقاع، حديث رقم (٤١٣٢ - ٤١٣٣) من طرق عن الزهري.

٥١٥ - قال: فدلّت سنة رسول الله على ما وصفت: من أنّ القيلة في المكتوبة على فرضها أبداً، إلا في الموضع الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها، وذلك عند المسابقة، والهزب وما كان في المعنى الذي لا يمكن فيه الصلاة إليها.

٥١٦ - وثبتت السنة في هذا ألا تترك الصلاة في وقتها، كيف ما أمكنت المصلي.

## في الزكاة

٥١٧ - قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال: ﴿قَوَّبِلَ لِلْمُصَلِّينَ﴾<sup>(٣)</sup> الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ<sup>(٤)</sup> الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ<sup>(٥)</sup> وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ<sup>(٦)</sup>.

٥١٨ - فقال بعض أهل العلم: هي الزكاة المفروضة<sup>(٧)</sup>.

٥١٩ - قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٨)</sup>.

٥٢٠ - فكان مخرج الآية عاماً على الأموال، وكان يحتمل أن تكون على بعض الأموال دون

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٦٢.

(٣) سورة الماعون، الآيات: ٤ - ٧.

(٤) قلت: روي ذلك عن علي بن أبي طالب، وابن يعمر، والحسن، وعكرمة، وقتادة. كما ذكر ابن الجوزي في زاد المسير ٢٤٦/٩. وفي الماعون أقوال أخرى، ذكرها ابن الجوزي في الزاد ٢٤٥/٩ - ٢٤٦ وهي:

- الإبرة، والماء، والنار، والفأس، وما يكون في البيت من هذا النحو، روي هذا مرفوعاً، وبه قال ابن مسعود، وابن عباس في رواية، وعكرمة، والزجاج.

- أنه الطاعة، قاله ابن عباس في رواية.

- المال، قاله سعيد بن المسيب والزهري.

- المعروف، قاله محمد بن كعب.

- الماء، ذكره الفراء عن بعض العرب.

قال ابن كثير: وقال عكرمة: رأس الماعون: زكاة المال، وأدناه: المنخل والدلو والإبرة، رواه ابن أبي حاتم. قال ابن كثير: وهذا الذي قاله عكرمة حسن، فإنه يشمل الأقوال كلها، وترجع كلها إلى شيء واحد، وهو: ترك المعاونة بمال أو بمنفعة.

(٥) سورة التوبة، الآية: ١٠٣.

بعض، فدلّت السّنة على أن الزّكاة في بعض الأموال دون بعض<sup>(١)</sup>.

٥٢١ - فلما كان المال أصنافاً: منه الماشية، فأخذ رسول الله من الإبل والغنم، وأمر - فيما بلعنا - بالأخذ من البقر خاصّة، دون الماشية سواها، ثم أخذ منها بعدد مختلف، كما قضى الله على لسان نبيه، وكان للناس ماشية من خيل وحمر وبغال وغيرها، فلما لم يأخذ رسول الله منها شيئاً، وسن أن ليس في الخيل صدقة<sup>(٢)</sup> - استدللنا على أن الصدقة فيما أخذ منه وأمر بالأخذ منه، دون غيره.

٥٢٢ - وكان للناس زرع وغراس، فأخذ رسول الله من التّخل والعنب الزكاة بخزص<sup>(٣)</sup>، غير مختلف ما أخذ منهما.

وأخذ منهما معاً العشر إذا سقياً بسماء أو عين، ونصف العشر إذا سقياً بغرب<sup>(٤)</sup>.

٥٢٣ - وقد أخذ بعض أهل العلم من الزيتون، قياساً على النخل والعنب.

٥٢٤ - ولم يزل للناس غراس غير النخل والعنب والزيتون كثير، من الجوز واللوز والتين وغيره، فلما لم يأخذ رسول الله منه شيئاً، ولم يأمر بالأخذ منه استدللنا على أن قرص الله الصدقة فيما كان من غراس: في بعض الغراس دون بعض.

٥٢٥ - وزرع الناس الحنطة والشعير والذرة، وأصنافاً سواها، فحفظنا عن رسول الله الأخذ

---

(١) فالزكاة هي على من ملك النصاب مائتي درهم بوزن مكة من الورق إذا حال عليها عام كامل قمرياً ملكاً تاماً على مالكها الحر البالغ العاقل المسلم، هذا بالنسبة للمال، أما الأموال الأخرى، فيذكر الإمام أمثالا على الأموال في الفقرات اللاحقة.

(٢) روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة، رواه: البخاري في كتاب الزكاة، باب (٤٥) ليس على المسلم في فرسه صدقة، حديث رقم (١٤٦٣)، وباب (٤٦) ليس على المسلم في عبده صدقة، حديث رقم (١٤٦٤)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب (٢) لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه، حديث رقم (٩٨٢)، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب (١١) صدقة الرقيق، حديث رقم (١٥٩٥)، والترمذي في كتاب الزكاة، باب (٨) ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة، حديث رقم (٦٢٨)، والنسائي في كتاب الزكاة، باب (١٦) زكاة الخيل ٣٥/٥، وابن ماجه في كتاب الزكاة، باب (١٥) صدقة الخيل والرقيق حديث رقم (١٨١٢)، ومالك في الموطأ، في كتاب الزكاة، باب (٢٣) ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل، حديث رقم (٣٧)، والدارمي في كتاب الزكاة، باب (١٠) ما لا تجب فيه الصدقة من الحيوان، حديث رقم (١٦٣٢)، وأحمد في المسند ٢/٢٤٢ و٢٤٩ و٢٥٤ و٤٣٢ و٤٧٠ و٤٧٧، وابن أبي شية في مصنفه ٣/١٥١، وعبد الرزاق في المصنف (٦٨٧٨) و(٦٨٨٢)، والدارقطني في سننه ٢/٢٧، وابن حبان في صحيحه (٣٢٧١)، والبيهقي في سننه الكبرى ٤/١١٧.

(٣) الخزص: التقدير.

(٤) الغرب: بفتح الغين المعجمة: الدلو العظيمة.

مَنْ الْجِنَّةِ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ، وَأَخَذَ مَنْ قَبَّلْنَا مِنَ الدُّخَنِ<sup>(١)</sup> وَالسُّلْتِ<sup>(٢)</sup> وَالْعَلَسِ<sup>(٣)</sup> وَالْأُرْزِ<sup>(٤)</sup> وَكُلُّ مَا نَبَّهَ النَّاسَ وَجَعَلُوهُ قُوْتًا، خُبْرًا وَعَصِيدَةً وَسَوِيْقًا<sup>(٥)</sup> وَأَذْمًا<sup>(٦)</sup>، مَثَلُ الْجِمَصِ<sup>(٧)</sup> وَالْقَطَانِي<sup>(٨)</sup>، فَهِيَ تَصْلَحُ خُبْرًا وَسَوِيْقًا وَأَذْمًا، اتِّبَاعًا لِمَنْ مَضَى، وَقِيَاسًا عَلَى مَا ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ مِنْهُ الصَّدَقَةَ، وَكَانَ فِي مَعْنَى مَا أَخَذَ النَّبِيُّ، لِأَنَّ النَّاسَ نَبَّوْهُ لِيَقْتَاتُوهُ.

٥٢٦ - وَكَانَ لِلنَّاسِ نَبَاتٌ غَيْرُهُ، فَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَا مَنْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ عَلِمْنَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى مَا أَخَذَ مِنْهُ، وَذَلِكَ مَثَلُ الثُّقَاءِ<sup>(٩)</sup>، وَالْأَسْبِيوشِ<sup>(١٠)</sup>، وَالْكَسْبُورَةِ<sup>(١١)</sup>، وَحَبِّ الْعُضْفَرِ<sup>(١٢)</sup> وَمَا أَشْبَهَهُ، فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ زَكَاةٌ -: فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ فِي بَعْضِ الزَّرْعِ دُونَ بَعْضِ<sup>(١٣)</sup>.

- (١) الدُّخْنُ: هُوَ الْجَاوِزُ، وَهُوَ الذَّرَّةُ الْمَعْرُوفَةُ.
- (٢) السُّلْتُ - بَضْمُ السِّينِ، وَإِسْكَانُ اللَّامِ -: نَوْعٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَا قَشْرَ لَهُ.
- (٣) الْعَلَسُ - يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ، وَاللَّامِ -: وَهُوَ نَوْعٌ جَيِّدٌ مِنَ الْقَمْحِ، وَقِيلَ: هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْقَمْحِ يَكُونُ فِي الْكَمَامِ مِنْهُ حَبَّتَانِ.
- (٤) قَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْمَجْمُوعِ ٤٩٤/٥ - ٤٩٥: «فِي الْأُرْزِ سِتُّ لُغَاتٍ: إِحْدَاهَا: فَتَحُ الْهَمْزَةُ وَبَضْمُ الرَّاءِ وَتَشْدِيدُ الزَّايِ [أُرْزَ]. وَالثَّانِيَةُ: كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْهَمْزَةَ مَضْمُومَةً [أُرْزَ]. وَالثَّلَاثَةُ: بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَالرَّاءِ وَتَخْفِيفُ الزَّايِ، كَكُتْبَ [أُرْزَ]. وَالرَّابِعَةُ: مِثْلُهَا، لَكِنْ سَاكِنَةُ الرَّاءِ [أُرْزَ]. وَالخَامِسَةُ: رُزْزَ، بَنُونٌ سَاكِنَةٌ بَيْنَ الرَّاءِ وَالزَّايِ. وَالسَّادِسَةُ: بَضْمُ الرَّاءِ وَتَشْدِيدُ الزَّايِ [رُزْزَ]». ا. هـ.
- وَهَذِهِ الْأَخِيرَةُ هِيَ الْمَشْهُورَةُ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ، لَا سِيَّمَا فِي بِلَادِ الشَّامِ، وَقَدْ يَظُنُّ الْبَعْضُ أَنَّهَا غَيْرُ فَصِيحَةٍ.
- (٥) السَّوِيْقُ: دَقِيقُ الْجِنَّةِ النَّاعِمِ.
- (٦) الْأَذْمُ: مَا يُجْعَلُ مَعَ الطَّعَامِ فَيَطْبِئُهُ.
- (٧) الْجِمَصُ: بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، أَمَّا الْمِيمُ الْمَشْدُودَةُ فَفِيهَا وَجْهَانُ: الْفَتْحُ: الْجِمَصُ؛ وَالْكَسْرُ: الْجِمَصُ. وَهُوَ حَبٌّ مَعْرُوفٌ يُوْكَلُّ.
- (٨) الْقَطَانِي: جَمْعُ قُطْنِيَّةٍ - بَضْمُ الْقَافِ وَكَسْرُهَا -، وَهِيَ الْحَبُوبُ الَّتِي تَذْخَرُ، كَالْحَمَصِ، وَالْعَدَسِ، وَالْبَاقَلَاءِ، وَالتَّرْمَسِ... وَغَيْرِ ذَلِكَ.
- (٩) الثُّقَاءُ: حَبُّ الرِّشَادِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ الْخُرْدَلُ.
- (١٠) الْأَسْبِيوشُ: كَلِمَةٌ أَعْجَمِيَّةٌ مَعْرَبَةٌ، يَعْرِفُ فِي مِصْرَ بِالصَّعِيدِيِّ لِأَنَّهُ يُجْلِبُ عِنْدَهُمْ مِنَ الصَّعِيدِ الْأَعْلَى، وَهُوَ بَزْرٌ مَعْرُوفٌ فِي كَمَامٍ مُسْتَدِيرٍ، وَزَهْرُهُ كَالْوَانِ، وَنَبْتُهُ لَا يَجَاوِزُ فَرَاعًا، دَقِيقُ الْأَوْرَاقِ وَالسَّاقِ، وَيُدْرِكُ بِالصَّيْفِ فِي نَحْوِ حَزِيرَانٍ، وَأَجْرَدُ الرَّزِينِ الْحَدِيثِ الْأَبْيَضِ. انْظُرِ الْأُمَّ ٢٩/٢.
- (١١) الْكَسْبُورَةُ - بِالسِّينِ -، هِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِالْكَزْبِرَةِ - بِالزَّايِ.
- (١٢) الْعُضْفَرُ - بَضْمُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ، بَيْنَهُمَا صَادٌ مَهْمَلَةٌ سَاكِنَةٌ - نَبْتُ بَارِضِ الْعَرَبِ يُصْبَغُ بِهِ.
- (١٣) هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ. أَمَّا مَذْهَبُ الْأَحْنَافِ، فَقَدْ نَقَلَ عَنِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ قَوْلَهُ: فِي قَلِيلٍ مَا أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ وَكَثِيرُهُ =

٥٢٧ - وفرض رسول الله في الورق<sup>(١)</sup> صدقة، وأخذ المسلمون في الذهب بعده صدقة، إما بخبر عن النبي لم يبلغنا، وإما قياساً على أن الذهب والورق نقد الناس الذي اكتنزوه وأجازوه أثماناً على ما تبايعوا به في البلدان قبل الإسلام وبعده<sup>(٢)</sup>.

= العشر سواء سقي سحياً أو سقته السماء إلا القصب والحطب والحشيش. وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن: لا يجب العشر إلا فيما له ثمرة باقية إذا بلغ خمسة أوسق، وهذا نصابه عند الصاحبين، ولا نصاب عند الإمام. انظر: البناية في شرح الهداية ٤٩١/٣، وشرح فتح القدير ٣/٢. وانظر في تفصيل مذهب المالكية كتاب منج الجليل شرح على مختصر سيدي خليل ٢٧/٢، وفي مذهب الحنابلة: المغني والشرح الكبير ٥٤٨/٢. الورق: الفضة. (١)

(٢) قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ١٧٣/٢ - ١٧٤: «قال ابن عبد البر: لم يثبت عن النبي ﷺ في زكاة الذهب شيء من جهة نقل الأحاد الثقات».

قلت: هو كما قال، فلم يأت إلينا حديث صحيح بذاته ينقل العدول الضابطون متصل الإسناد غير شاذ ولا معّل. ولكن ورد هذا المعنى في أكثر من حديث كلها فيها مقال، ولكن إن ضمنا بعضها إلى بعض يقوى الحديث ويُصح في عداد المقبول الذي يُحتج به.

- فمما ورد في ذلك، ما رواه أبو داود في كتاب الزكاة، باب (٤) في زكاة السائمة، حديث رقم (١٥٧٣) من طريق جرير بن حازم وآخر، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور، عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «.. فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار، فما زاد فبحساب ذلك».

- قال: فلا أدري، أعلي يقول: فبحساب ذلك، أو رفعه إلى النبي ﷺ، - وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول.

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ١٧٣/٢ - ١٧٤: «قال ابن حزم: هو عن الحارث عن علي مرفوعاً، وعن عاصم بن ضمرة عن علي موقوفاً، كذا رواه شعبة وسفيان ومعر عن أبي إسحاق عن عاصم موقوفاً، قال: وكذا كل ثقة رواه عن عاصم».

وقد رواه من حديث عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه موقوفاً: ابن أبي شيبة في مصنفه ٨/٤، وأبو عبيد في الأموال (١١٠٧).

قال الحافظ في التلخيص ١٧٢/٢ تعليقاً على كلام ابن حزم: «قد رواه الترمذي من حديث أبي عوانة، عن أبي إسحاق، عن عاصم عن علي مرفوعاً». قلت: لكن الذي عند الترمذي فيه ذكر زكاة الفضة فقط دون الذهب.

- وجاء من حديث عائشة وابن عمر أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً نصف دينار، ومن الأربعين ديناراً ديناراً. رواه ابن ماجه في كتاب الزكاة، باب (٤) زكاة الورق والذهب، حديث رقم (١٧٩١). والدارقطني ٧٨/٢.

قال البوصيري في مصباح الزجاجة: «إسناد الحديث ضعيف، لضعف إبراهيم بن إسماعيل». انظر التقريب ٣٣/١.

- عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «.. ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب، ولا في أقل من مائتي درهم صدقة». الحديث. رواه الدارقطني ٧٩/٢، وفيه: ابن أبي ليلى وعبد الكريم بن أبي المخارق وكلاهما ضعيف.

٥٢٨ - وللناس تَبَرُّ غَيْرُهُ، من نُحاسٍ وحديدٍ ورصاصٍ، فلمَّا لم يأخذ منه رسولُ الله ولا أحدٌ بعده زكاةً: تركناه، اتِّباعاً بتركه، وأنه لا يجوز أن يُقاسَ بالذهب والورق، اللذَيْن هُما الثَّمَنُ عامًّا في البُلدان على غيرهما، لأنَّه في غيرِ معناهما، لا زكاةٌ فيه، ويصلح أن يُشترى بالذهب والورقِ غيرُهُما من التَّبر إلى أَجَلٍ معلومٍ وبوزن معلومٍ.

٥٢٩ - وكان الياقوتُ والزبرجدُ أَكثَرَ ثمنًا من الذهب والورقِ، فلمَّا لم يأخذ منهما رسولُ الله، ولم يأمر بالأخذ ولا من بعده عَلِمْنَاهُ، وكانا مالَ الخاصَّةِ، وما لا يَقُومُ به على أحدٍ في شيءٍ استهلكه الناسُ - لأنَّه غيرُ نَقْدٍ -: لم يُؤخذَ منهما.

٥٣٠ - ثم كان ما نَقَلَتِ العائمةُ عن رسولِ الله في زكاةِ الماشيةِ والنَّقْدِ: أَنَّهُ أَخَذَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً (١).

٥٣١ - وقال اللُّهُ: ﴿وَمَا أَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (٢) فَسَنَّ رسولُ الله أن يُؤخذَ ممَّا فيه زكاةٌ

= - عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحو حديث عمرو بن شعيب: رواه أحمد في المسند ٥٩/٣، والبيهقي ٤/١٣٤، وفيه ابن أبي ليلى: ضعيف.

- عن محمد بن عبد الله بن جحش، عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ معاذَ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: أن يأخذ من كُلِّ أربعين ديناراً ديناراً... الحديث، رواه الدارقطني ٨٢/٢، وعنه ابن الجوزي في التحقيق ٣٧/٢، وفيه عبد الله بن شبيب: ضعيف.

قلت: وللحديث شواهد أخرى تقوِّيه وتجعله - دون شك - من الأحاديث المقبولة، في مرتبة الحسن لغيره. والله أعلم.

(١) هذا من باب تخصيص العام بفعل الرسول ﷺ، وقد جمع الزركشي الأقوال في هذه المسألة تلخصه بما يلي: القول الأول: إن فعل الرسول ﷺ شرع لأُمَّته فأجاز التخصيص به أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم.

القول الثاني: فعل النبي ﷺ لا يخصص وهو قول الكرخي وابن برهان وبعض الشافعية. ونقل عن الكرخي أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ مَرَّةً لَا يَخْصُصُ لِحَتْمَالِ الْخُصُوصِيَّةِ، وَقَالَ: أَمَّا إِذَا تَكَرَّرَ الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَخْصُصُ بِهِ الْعَامُ بِالْإِجْمَاعِ.

القول الثالث: انْفَعَلَ الظَّاهِرُ يَخْصُصُ الْعُمُومَ، وَالْفِعْلُ الْمُسْتَرَّ لَا يَصَحُّ بِهِ. حكاه القاضي عبد الوهاب.

القول الرابع: إِذَا لَمْ يَظْهَرْ الْفِعْلُ أَنَّهُ مِنْ خُصَائِصِهِ فَيَخْصُصُ بِهِ، فَإِنْ اسْتَرَّ كَوْنُهُ مِنْ خُصَائِصِهِ فَلَا يَخْصُصُ بِهِ الْعُمُومَ، وَهُوَ قَوْلُ سَلِيمِ الرَّازِيِّ وَالْكَلْبِيِّ الطَّبْرِيِّ.

القول الخامس: الْوَقْفُ، نَقَلَ عَنْ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ.

القول السادس: يُخْصُصُ بِالْفِعْلِ إِذَا عُرِفَ مِنْ قَوْلِهِ أَنَّهُ قَصْدُهُ بِبَيَانِ الْأَحْكَامِ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْبَيَانَ فَلَا يَرْتَفِعُ أَصْلُ الْحُكْمِ بِفَعْلِهِ الْمَخَالَفَ، وَلَكِنَّهُ قَدْ يَدُلُّ عَلَى التَّخْصِصِ، قَالَ الْغَزَالِيُّ.

عن البحر المحيط ٣/٣٨٧ - ٣٨٨.

وقال الجويني: «كل فعل حل محل القول في البيان نزل منزلته في حكم التخصيص» (التلخيص في أصول الفقه ١٤٠/٢). انظر المسألة في التبصرة ص ٢٤٧، المسودة ص ١٢٥، منتهى الوصول ص ١٣٢، المستصفى ١٠٦/٢.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤١.

من نبات الأرض، الغراس وغيره، على حُكْمِ اللَّهِ جل ثناؤه: يَوْمَ يُخَصَّدُ، لا وَقْتُ له غيره<sup>(١)</sup>.

٥٣٢ - وَسُنُّ فِي الرُّكَازِ الْخُمْسَ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَوْمٌ يُوجَدُ، لا فِي وَقْتٍ غَيْرِهِ.

[٤٨] ٥٣٣ - أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «وَفِي الرُّكَازِ<sup>(٢)</sup> الْخُمْسُ»<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير ١٣٥/٣ - ١٣٦: «قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾... وفي المراد بهذا الحق قولان:

أحدهما: أنه الزكاة، روي عن أنس بن مالك، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، والحسن، وطاووس، وجابر بن زيد، وابن الحنفية، وقتادة في آخرين؛ فعلى هذا، والآية محكمة.

والثاني: أنه حق غير الزكاة فرض يوم الحصاد، وهو إطعام من حضر، وترك ما سقط من الزرع والثمر. قاله عطاء ومجاهد. وهل نسخ ذلك، أم لا؟ إن قلنا: إنه أمر وجوب، فهو منسوخ بالزكاة؛ وإن قلنا: إنه أمر استحباب، فهو باقٍ الحكم. فإن قيل: هل يجب إيتاء الحق يوم الحصاد؟ فالجواب: إن قلنا: إنه إطعام من حضر من الفقراء، فذلك يكون يوم الحصاد وإن قلنا: إنه الزكاة، فقد ذكرت عنه ثلاثة أجوبة:

أحدها: أن الأمر بالإيتاء محمول على النخيل، لأن صدقتها تجب يوم الحصاد. فأما الزروع، فالأمر بالإيتاء منها محمول على وجوب الإخراج؛ إلا أنه لا يمكن ذلك عند الحصاد، فيؤخر إلى زمان التنقية، ذكره بعض السلف.

والثاني: أن اليوم ظرف للحق، لا للإيتاء؛ فكأنه قال: وآتوا حقه الذي وجب يوم حصاده بعد التنقية.

والثالث: أن فائدة ذكر الحصاد أن الحق لا يجب فيه بنفس خروجه وبلوغه، إنما يجب يوم حصوله في يد صاحبه، وقد كان يجوز أن يتوهم أن الحق يلزم بنفس نباته قبل قطعه، فأفادت الآية أن الوجوب فيما يحصل في اليد، دون ما يتلف. ذكر الجوابين القاضي أبو يعلى<sup>١</sup>.

(٢) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٢/٢٥٨: «الركاز عند أهل الحجاز: كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعادن، والقلولان تحتلها للغة؛ لأن كلاهما مركوز في الأرض: أي ثابت. يقال زكَّره يَزْكُرُهُ زَكْرًا إذا ذَنَّهُ، وأرَكَّزَ الرجلُ إذا وجد الركَّاز.

والحديث إنما جاء في التفسير الأول وهو الكنز الجاهلي، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه. وقد جاء في مسند أحمد في بعض طرق هذا الحديث «وفي الركَّاز الخمس» كأنه جمع زَكِيَّةٍ أو رِكَازَةٍ، والزَكِيَّةُ والرُّكُوزَةُ: القطعة من جواهر الأرض المزكوزة فيها. وجمع الرُّكُوزَةِ رِكَازٌ. ١. هـ.

(٣) هو جزء من حديث أوله: العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الركَّاز الخمس، رواه:

البخاري في كتاب الزكاة، باب (٦٦) في الركَّاز الخمس، حديث رقم (١٤٩٩)، وفي كتاب الشرب والمساقات، باب (٣) من حفر بئرًا في ملكه لم يضمن، حديث رقم (٢٣٥٥)، وفي كتاب الديات، باب (٢٨) المعدن جبار، والبئر جبار، حديث رقم (٦٩١٢)، وباب (٢٩) العجماء جبار، حديث رقم (٦٩١٣)، ومسلم في كتاب الحدود، باب (١١) جرح العجماء والمعدن والبئر جبار، حديث رقم (١٧١٠)، وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب (٣٧) ما جاء في الركَّاز، حديث رقم (٣٠٨٥)، والترمذي في كتاب الزكاة، باب (١٦) ما جاء أن العجماء جرحها جبار، وفي الركَّاز الخمس، حديث رقم (٦٤٢)، والنسائي في كتاب الزكاة، باب (٢٨) المعدن ٥/٤٥، وابن ماجه في كتاب اللقطة، باب (٤) من أصاب ركَّازًا، حديث رقم (٢٥٠٩)، والدارمي في كتاب الزكاة، باب (٣٠) في الركَّاز، حديث رقم (١٦٦٨)، والإمام أحمد في المسند ٢/٢٢٨ و٢٣٩ و٢٥٤ و٢٧٤ و٢٨٥ و٣١٩ و٤١٥، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣/٢٥٥ و٩/٢٧١ =

٥٣٤ - ولولا دلالة السنة كان ظاهر القرآن أن الأموال كلها سواء، وأن الزكاة في جميعها، لا في بعضها دون بعض.

## [في الحج]

٥٣٥ - وفرض الله الحج على من يجد السبل.

[٤٩] فذكر عن النبي ﷺ: أن السبل: الزاد والمركب<sup>(١)</sup>.

وأخبر رسول الله بمواقيت الحج وكيف التلبية فيه، وما سنّ، وما يتقي المخرم من لبس الثياب والطيب، وأعمال الحج سواها، من عرفة والمزدلفة والرمي والحلّاق والطواف، وما سوى ذلك.

٥٣٦ - فلو أن امرأ لم يعلم لرسول الله سنة مع كتاب الله إلا ما وصفنا، ممّا سنّ رسول الله فيه معنى ما أنزله الله جملةً، وأنه إنما استدرك ما وصفت من فرض الله الأعمال، وما يحرم وما يحل، ويدخل به فيه ويخرج منه، ومواقيته، وما سكت عنه سوى ذلك من أعماله -: قامت الحجة عليه بأن سنة رسول الله إذا قامت هذا المقام مع فرض الله في كتابه مرة أو أكثر: قامت كذلك أبداً.

٥٣٧ - واستدل أنه لا تخالف له سنة أبداً كتاب الله، وأن سنته<sup>(٢)</sup> - وإن لم يكن فيها نص كتاب -: لازمة، بما وصفت من هذا، مع ما ذكرت سواها، مما فرض الله من طاعة رسوله.

٥٣٨ - ووجب عليه أن يعلم أن الله لم يجعل هذا لخلق غير رسوله.

= وعبد الرزاق في مصنفه (١٨٣٧٣)، والحميدي في مسنده (١٠٧٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٣٠٥)، والدارقطني في سننه ١٥١/٣، والبيهقي في سننه الكبرى ١٥٥/٤ ١١٠/٨، وابن خزيمة في صحيحه (٢٣٢٦)، وابن حبان في صحيحه (٦٠٠٥ - ٦٠٠٦).

(١) المركب: ما يركب من دابة أو راحة. وقوله: أن السبل الزاد والمركب، المراد بالسبل قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. وتفسير السبل بالزاد والراحلة ورد في أحاديث كثيرة، ولكنها كلها ضعيفة واهية، لا يثبت الحديث بها، ولذا قال الإمام الشافعي: ذكر عن النبي ﷺ، بصيغة المبني للمجهول ليفيد التضعيف. وانظر في الأحاديث والطرق: نصب الرأية ٨/٣ - ١٠، والتلخيص الحبير ٢/٢٢١، وإرواء الغليل ١٦٠/٤ - ١٦٧.

قال الزيلعي في نصب الرأية ١٠/٣: قال الشيخ في الإمام: وقد خرج الدارقطني هذا الحديث عن: جابر، وأنس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن مسعود، وعائشة. وليس فيها إسناد يحتج به. انتهى ١هـ.

(٢) هذا من مبدأ الإمام الشافعي أن السنة لا تنسخ الكتاب.



٥٣٩ - وَأَنْ يَجْعَلَ قَوْلَ كُلِّ أَحَدٍ وَفَعَلَهُ أَبَدًا: تَبَعًا لِكِتَابِ اللَّهِ ثُمَّ سُنَّةَ رَسُولِهِ.

٥٤٠ - وَأَنْ يَعْلَمَ أَنَّ عَالِمًا إِنْ رُويَ عَنْهُ قَوْلٌ يُخَالِفُ فِيهِ شَيْئًا سَنَّ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ سُنَّةً -: لَوْ عَلِمَ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يُخَالِفْهَا، وَانْتَقَلَ عَنْ قَوْلِهِ إِلَى سُنَّةِ النَّبِيِّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَانَ غَيْرَ مُوسِعٍ لَهُ.

٥٤١ - فَكَيْفَ وَالْحُجُجُ فِي مِثْلِ هَذَا اللَّهُ قَائِمَةٌ عَلَى خَلْقِهِ، بِمَا افْتَرَضَ مِنْ طَاعَةِ النَّبِيِّ، وَأَبَانَ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ بِهِ مِنْ وَحْيِهِ وَدِينِهِ وَأَهْلِ دِينِهِ.

### [فِي الْعِدَّةِ]

٥٤٢ - قَالَ اللَّهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

٥٤٣ - وَقَالَ: ﴿وَالَّتِي يَلَيْسَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِيضْ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

٥٤٤ - فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: قَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَذَكَرَ أَنَّ أَجَلَ الْحَامِلِ أَنْ تَضَعُ، فَإِذَا جَمَعَتْ أَنْ تَكُونَ حَامِلًا مَتَوَفَّى عَنْهَا: أَتَتْ بِالْعِدَّتَيْنِ مَعًا، كَمَا أَجَدَهَا فِي كُلِّ فَرَضَيْنِ جُعِلَا عَلَيْهَا أَتَتْ بِهِمَا مَعًا.

[٥٠] ٥٤٥ - قَالَ: فَلَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لِسُبَيْعَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ<sup>(٤)</sup>، وَوَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَأْيَامًا: «قَدْ حَلَلْتَ فَتَزَوَّجِي»<sup>(٥)</sup>: دَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْعِدَّةَ فِي الْوَفَاةِ وَالْعِدَّةَ فِي الطَّلَاقِ بِالْأَقْرَاءِ

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٤) قَالَ فِي الْإِصَابَةِ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ ٤/ ٣٢٤: «سُبَيْعَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيَّةِ، ثَبِتَ ذِكْرُهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَفِي الْمَوْطَأِ أَنَّهَا وَلَدَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: رَوَاهُ عَنْهَا فَقُهَاءُ الْمَدِينَةِ وَفُقَهَاءُ الْكُوفَةِ، وَالْقِصَّةُ مَطْوُوعَةٌ بِالْفَافِظِ مُخْتَلَفَةٌ...».

(٥) وَرَدَ الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ سُبَيْعَةَ وَمِنْ طَرِيقِ أُمِّ سَلَمَةَ.

أَمَّا حَدِيثُ سُبَيْعَةَ فَرَوَاهُ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ: بَابُ (٣٩) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، حَدِيثٌ رَقْمٌ (٥٣١٩ - ٥٣٢٠)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٨) انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا وَغَيْرِهَا بِوَضْعِ الْحَمْلِ، حَدِيثٌ رَقْمٌ (١٤٨٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٤٦) فِي عِدَّةِ الْحَامِلِ، حَدِيثٌ رَقْمٌ (٢٣٠٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٥٦) عِدَّةُ الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا ٦/ ١٩٦، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ، بَابُ (٧) الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا إِذَا وَضَعَتْ حَلَّتْ لِلزَّوْجِ، =

راشهور: إنما أريد به من لا حمل به من النساء، وأن الحمل إذا كان فالعدة سيواه ساقطة<sup>(١)</sup>.

## [في مُحَرَّمَاتِ النِّسَاءِ]

٥٤٦ - قال الله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمُ اللَّاتِي فِي جُحُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ٢٣﴾ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَلَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا رَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ٢٤﴾<sup>(٢)</sup>.

٥٤٧ - فاحتملت الآية معنيين:

أحدهما: أن ما سَمَّى الله من النساءِ مُحَرَّمًا مُحَرَّمٌ.

= حديث رقم (٢٠٢٨)، وأحمد في المسند ٤٣٢/٦، وعبد الرزاق في مصنفه (١١٧٢٢)، وابن حبان في صحيحه (٤٢٩٤)، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٢٨/٧ - ٤٢٩.

وأما حديث أم سلمة، فرواه: البخاري في كتاب التفسير، من سورة الطلاق، باب (٢) قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ...﴾، حديث رقم (٤٩٠٩)، وفي كتاب الطلاق، باب (٣٩) قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ...﴾، حديث رقم (٥٣١٨)، ومسلم في كتاب الطلاق، باب (٨) انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل، حديث رقم (١٤٨٥)، والترمذي في كتاب الطلاق، باب (١٧) ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع، حديث رقم (١١٩٤)، والنسائي في كتاب الطلاق، باب (٥٦) عدة الحامل المتوفى عنها زوجها ١٩٢/٦ - ١٩٣، ومالك في كتاب الطلاق، باب (٣٠) عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً، حديث رقم (٨٦)، والدارمي في كتاب الطلاق، باب (١١) في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها والمطلقة، حديث رقم (٢٢٧٩ - ٢٢٨٠)، وأحمد في المسند ٣١١/٦ - ٣١٢ و ٣١٤ و ٣١٩ و ٣٢٠، وعبد الرزاق في مصنفه (١١٧٢٤)، وابن الجارود في المتقى (٧٦٢) ٨٠/٣. وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٥٩٣)، وابن حبان في صحيحه (٤٢٩٥ - ٤٢٩٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٢٩/٧.

(١) قال الإمام الشافعي: «كان قول الله عز وجل: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتريصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً﴾ يحتمل أن يكون على كل زوجة حرة وأمة حامل وغير حامل. واحتمل أن يكون على الحرائر دون الإماء وغير ذوات الحمل دون الحوامل. ودلت السنة على أنها على غير الحوامل من الأزواج، وأن الطلاق والوفاة في الحوامل المعتدات سواء، وأن أجلهن كلهن أن يضعن حملهن. ولم أعلم مخالفاً في أن الأمة الحامل في الوفاة والطلاق كالحرّة تحل بوضع حملها... (الأم ٥/٢٢٣ - ٢٢٤). انظر المسألة في البناء في شرح الهداية ٥/٤١٤، منح الجليل ٤/٣٠٨، تكملة المجموع شرح المذهب ١٨/١٢٥، المغني والشرح الكبير ٩/١١٠.

(٢) سورة النساء، الآيتان: ٢٣ - ٢٤.

وما سَكَتَ عنه حلالٌ بالصُّمْتِ عنه، وَيَقُولُ اللهُ: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ وكان هذا المعنى هو الظاهر من الآية.

٥٤٨ - وكان بَيِّنًا في الآية أَنَّ تحريمَ الجَمْعِ بِمعْنَى غَيْرِ تحريمِ الأَمْهَاتِ، فكان ما سَمِيَ حلالاً حلالاً، وما سَمِيَ حراماً حراماً، وما نَهَى عن الجمعِ بينَهُ مِنَ الأَحْتَيْنِ كما نَهَى عنه.

٥٤٩ - وكان في نهيهِ عن الجمعِ بينهما دليلاً على أَنَّهُ إِنَّمَا حَرَّمَ الجمعَ، وأن كُلَّ واحدةٍ منهما على الانفراد حلالٌ في الأصل، وما سواهُنَّ مِنَ الأَمْهَاتِ والبَنَاتِ والعَمَّاتِ والخَالَاتِ: مُحَرَّمَاتٌ في الأصل.

٥٥٠ - وكان معنى قوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ مَنْ سَمِيَ تحريمُهُ في الأصل، وَمَنْ هو في مِثْلِ حالِهِ بالرضاع -: أَنْ يَنْكِحُوهُنَّ بالوجهِ الذي حُلَّ بِهِ النكاحُ.

## الجزء الثاني

[قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر: نا أبو علي الحسن بن حبيب قال: <sup>(١)</sup> أنا الربيع بن سليمان، قال: أخبرنا الشافعي، قال:

بسم الله الرحمن الرحيم

٥٥١ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا ذَلَّ عَلَى هَذَا؟

٥٥٢ - فَإِنَّ النِّسَاءَ الْمُبَاحَاتِ لَا يَحِلُّ أَنْ يُنْكَحَ مِنْهُنَّ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ، وَلَوْ نَكَحَ خَامِسَةً فُسِّخَ النِّكَاحُ، فَلَا تَحِلُّ مِنْهُنَّ وَاحِدَةٌ إِلَّا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَقَدْ كَانَتْ الْخَامِسَةُ مِنَ الْحَلَالِ بِوَجْهِ، وَكَذَلِكَ الْوَاحِدَةُ، بِمَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ لَكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>: بِالْوَجْهِ الَّذِي أُحِلَّ بِهِ النِّكَاحُ، وَعَلَى الشَّرْطِ الَّذِي أَحَلَّهُ بِهِ، لَا مطلقاً.

٥٥٣ - فَيَكُونُ نِكَاحُ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ لَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ نِكَاحَ عَمَّتِهَا وَلَا خَالَتِهَا بِكُلِّ حَالٍ، كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ أَهْلَ أَهْمَاتِ النِّسَاءِ بِكُلِّ حَالٍ، فَتَكُونُ الْعَمَّةُ وَالْخَالَةُ دَاخِلَتَيْنِ فِي مَعْنَى مَنْ أُحِلَّ بِالْوَجْهِ الَّذِي أَحَلَّهَا بِهِ.

٥٥٤ - كَمَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ امْرَأَةٍ إِذَا فَارَقَ رَابِعَةً: كَانَتْ الْعَمَّةُ إِذَا فُورِقَتْ ابْنَتُ <sup>(٣)</sup> أَخِيهَا حَلَّتْ.

---

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مما ثبت واضحاً في أول الجزء الثالث، وانظر ما ذكرناه أول الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٣) في الأصل الإملائي أن تُرسم ابنت، بالتاء (المربوطة): ابنة، لكن قال شاكراً: «هكذا رسمت في الأصل، وهو صواب عندنا، فلذلك حافظنا عليه».

## [في محرّمات الطعام]

٥٥٥ - وقال الله لنبيه: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

٥٥٦ - فاحتملت الآية معنيين<sup>(٢)</sup>: أحدهما: أن لا يخرم على طاعم أبداً إلا ما استثنى الله.

٥٥٧ - وهذا المعنى الذي إذا وُجّه رجلٌ مخاطباً به كان الذي يسبق إليه أنه لا يحرّم غير ما سمى الله مُحَرَّمًا، وما كان هكذا فهو الذي يقول له: أظهر المعاني وأعظمها وأغلبها<sup>(٣)</sup>، والذي لو احتملت الآية معنى سواه كان هو المعنى الذي يلزم أهل العلم القول به، إلا أن تأتي سنة النبي تدل على معنى غيره، ممّا تحتمله الآية، فيقول: هذا معنى ما أَرَادَ الله تبارك وتعالى.

٥٥٨ - ولا يُقال بِخَاصٍّ في كتاب الله ولا سُنةٍ إلا بدلالةٍ فيهما أو في واحدٍ منهما. ولا يُقال بِخَاصٍّ حتى تكون الآية تُحتمل أن يكون أريدَ بها ذلك الخاص، فأما ما لم تكن محتمةً له فلا يُقال فيها بما لم تُحتمل الآية<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥. قال ابن الجوزي في زاد المسير ١٣٩/٣ - ١٤٠ «قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ...﴾ الآية: نَبههم بهذا على أنّ التحريم والتحليل إنما يثبت بالوحي، وقال طاووس ومجاهد: معنى الآية: لا أجد محرماً مما كنتم تستحلون في الجاهلية إلا هذا. والمراد بالطاعم: الأكل. ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ أي: إلا أن يكون المأكول ميتة. ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ قال قتادة: إنما حُرِّمَ المسفوح. وكانوا إذ ذَكوأ يأكلون الدم كما يأكلون اللحم. والرجس: اسم لما يُستَقْدَر، وللعداب. ﴿أَوْ فِسْقًا﴾ المعنى: أو أن يكون المأكول فسقاً. ﴿أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ أي: رُفِعَ الصوت على ذبحه باسم غير الله، فسمي ما ذكر عليه غير اسم الله فسقاً: والفسق: الخروج من الدين.

فصل: اختلف علماء الناسخ والمنسوخ في هذه الآية على قولين: أحدهما: أنها محكمة. ولأرباب هذا القول في سبب إحكامها ثلاثة أقوال: أحدها: أنها خبر، والخبر لا يدخله النسخ. والثاني: أنها جاءت جواباً عن سؤال سألوه؛ فكان الجواب بقدر السؤال، ثم حُرِّمَ بعد ذلك ما حُرِّمَ، والثالث: أنه ليس في الحيوان محرّم إلا ما ذكر فيها. والقول الثاني: أنها منسوخة بما ذكر في المائدة من المنخقة والموقوذة، وفي السُّنة من تحريم الحمر الأهلية، وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير. وقيل: إن آية المائدة داخلة في هذه الآية، لأن تلك الأشياء كلها ميتة. ١-هـ.

(٢) سيذكر الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ثلاثة معان، هذا، والآتي في فقرة (٥٥٩) و(٥٦٠).

(٣) أي: يقول القائل له، ففاعل يقول محذوف.

(٤) قال الزركشي: «عمومات القرآن مخصوصة في الأكثر، حتى قال الشيخ علم الدين العراقي: ليس في القرآن عام غير مخصوص إلا أربعة مواضع:

أحدها: قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ [النساء/آية ٢٣] فكل من سميت أماً من نسب أو رضاع، أو أمّ أم وإن علت، فهي حرام.

ثانيها: قوله: ﴿كُلْ مِنْ عَلَيْهَا فَإِنَّ﴾ [الرحمن/آية ٢٦] ﴿كُلْ نَفْسٌ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء/آية ٣٥].

٥٥٩ - ويَحْتَمَلُ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾<sup>(١)</sup>: مِنْ شَيْءٍ سُنَّ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ دُونَ غَيْرِهِ.

٥٦٠ - وَيَحْتَمَلُ: مِمَّا كُتِمَ تَأْكُلُونَ. وَهَذَا أَوَّلَى مَعَانِيهِ، اسْتِدْلَالًا بِالسَّتَةِ عَلَيْهِ، دُونَ غَيْرِهِ.

[٥١] ٥٦١ - أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ<sup>(٢)</sup> عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ<sup>(٣)</sup>: أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ<sup>(٤)</sup>.

[٥٢] ٥٦٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ عَبِيدَةَ بْنِ سَفِيَّانِ الْخَضَرَمِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ قَالَ: «أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ»<sup>(٥)</sup>.

= ثالثها: قوله: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة/ آية ٢٨٢].

رابعها: «وأنه على كل شيء قدير» [الحج/ آية ٦].

خامسها: «وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها» [هود/ آية ٦] وغلط من جعل منه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران/ آية ٢٩] إذ القدرة لا تتعلق بالمستحيلات، لأن الممكن المعدوم لا يطلق عليه شيء عندنا حقيقة، فما ظنك بالمستحيل. (البحر المحيط ٣/ ٢٤٨).

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٢) هو عائذ الله بن عبد الله الخولاني، وُلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ خُنَيْنٍ، وَسَمِعَ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، كَانَ عَالِمَ الشَّامِ بَعْدَ أَبِي الدَّرْدَاءِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ لِلْهِجْرَةِ، التَّقْرِيبُ (٣١١٥) ص ٢٨٩.

(٣) هو أبو ثعلبة الخشني، صحابي مشهور، معروف بكنيته، واختلف في اسمه اختلافاً كثيراً وكذا في اسم أبيه. قدم على رسول الله ﷺ وهو يتجهز إلى خيبر، فأسلم وخرج معه فشدها، وكان ممن بايع تحت الشجرة، وأرسله النبي ﷺ إلى قومه فأسلموا، سكن الشام أو حمص، ولم يُقاتل بصفتين مع أحد الفريقين، ومات في خلافة معاوية وهو يصلي في جوف الليل وهو ساجد، سنة (٧٥) هـ.

انظر الإصابة في تمييز الصحابة ٢٩/ ٤ - ٣٠.

(٤) رواه البخاري في كتاب الذبائح والصيد، باب (٢٩) أكل كل ذي ناب من السباع، حديث رقم (٥٥٣٠)، وفي كتاب الطب، باب (٥٧) ألبان الأثن، حديث رقم (٥٧٨٠)، ومسلم في كتاب الصيد والذبائح، باب (٣) تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، حديث رقم (١٩٣٢)، وأبو داود في كتاب الأطعمة، باب (٣٢) النهي عن أكل السباع، حديث رقم (٣٨٠٢)، والترمذي في كتاب الأطعمة، باب (٣) ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذئ مخلب حديث رقم (١٤٧٨)، والنسائي في كتاب الصيد، باب (٢٨) تحريم أكل السباع ٢٠١/ ٧، وابن ماجه في كتاب الصيد، باب (١٣) أكل كل ذي ناب من السباع، حديث رقم (٣٢٣٢)، ومالك في الموطأ في كتاب الصيد، باب (٤) تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، حديث رقم (١٣)، والدارمي في كتاب الأضاحي، باب (١٨) ما لا يؤكل من السباع، حديث رقم (١٩٨١)، وأحمد في المسند ١٩٣/ ٤ و١٩٤ و١٩٥، وعبد الرزاق في المصنف (٨٧٠٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٠١٦)، وابن حبان في صحيحه (٥٢٧٩)، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢/ ٥٤٨ - ٥٦٦، والبيهقي في سننه الكبرى ٣١٥/ ٩ و٣١٦.

(٥) رواه مسلم في كتاب الصيد والذبائح، باب (٣) تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير، حديث رقم (١٩٣٣)، والترمذي في كتاب الأطعمة، باب (٣) ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذئ مخلب، حديث رقم (١٤٧٩)، والنسائي في كتاب الصيد والذبائح، باب (٢٨) تحريم أكل السباع ٢٠٠/ ٧، =

## [فِيمَا تُمَسِّكُ عَنْهُ الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ]

٥٦٣ - قال الله: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ وَالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٢٢﴾﴾<sup>(١)</sup>.

٥٦٤ - فذكر الله أن على المتوفى عنهن عِدَّة، وأنهن إذا بَلَغْنَها فلهن أن يفعلن في أنفسهن بالمعروف، ولم يذكر شيئاً تجتنبه في العدة.

٥٦٥ - قال: فكان ظاهر الآية أن تُمَسِّكُ المعتدَّة في العِدَّة عن الأزواج فقط، مع إقامتها في بيتها: بالكتاب<sup>(٢)</sup>.

٥٦٦ - وكانت تَحْتَمِلُ أن تُمَسِّكُ عن الأزواج، وأن يكون عليها في الإمساك عن الأزواج إمساك عن غيره، ممَّا كان مباحاً لها قبل العدة، من طيب وزينة.

٥٦٧ - فلَمَّا سَنَّ رسولُ الله على المعتدَّة من الوفاة الإمساك عن الطيب وغيره -: كان عليها الإمساك عن الطيب وغيره بِفَرْضِ السَّنَةِ<sup>(٣)</sup>، والإمساك عن الأزواج، والسُّكْنَى في بيت زوجها بالكتاب ثم السنة<sup>(٤)</sup>.

= وابن ماجه في كتاب الصيد، باب (١٣) أكل كل ذي ناب من السباع، حديث رقم (٣٢٣٣)، ومالك في الموطأ في كتاب الصيد، باب (٤) تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، حديث رقم (١٤)، وابن حبان في صحيحه (٥٢٧٨)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣١٥/٩.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٢) أي: القرآن الكريم.

(٣) عن أم عطية رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث، إلا على زوج، فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشراً، لا تكتحل، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب غصب، ولا تمسّ طيباً إلا عند أدنى طهرها إذا اغتسلت من محيضها. بُدَّة قسِطٍ وأظفار. وفي لفظ: كنا نُتَهَى أن نُحْدَ على ميت فوق ثلاث، إلا على زوج...

رواه البخاري في كتاب الطلاق، باب (٤٨) القسط للحاذة عند الطهر، حديث رقم (٥٣٤١)، وباب (٤٩) تَلْبَسُ الحاذة ثياب الغضب، حديث رقم (٥٣٤٢ - ٥٣٤٣)، ومسلم في كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد، حديث رقم (٩٣٨)، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب فيما تجتنبه المعتدَّة في عدتها، حديث رقم (٢٣٠٢ - ٢٣٠٣)، والنسائي في كتاب الطلاق، باب ما تجتنب الحاذة من الثياب المصبغة ٢٠٢/٦ - ٢٠٣، وفي باب الخضاب للحاذة ٢٠٤/٦، وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب (٣٥) هل تحد المرأة على غير زوجها، حديث رقم (٢٠٨٧)، والدارمي في كتاب الطلاق، باب (١٣) النهي للمرأة عن الزينة في العدة، حديث رقم (٢٢٨٦)، وأحمد في المسند ٨٥/٥ - ٨٥/٦، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٨٠/٥ - ٢٨١، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٣٩/٧ و ٤٤٠، وابن حبان في صحيحه (٤٣٠٥)، وابن الجارود في المنتقى (٧٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير ٢٥/١٣٧ و (١٤١)، وفي الباب عن أم عطية كحديث زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة وعن زينب بنت جحش، وأمها أم سلمة.

(٤) جاء في حديث الفريفة بنت مالك أنها سألت رسول الله ﷺ لما مات زوجها أن يأذن لها أن ترجع إلى أهلها، =

٥٦٨ - واحتملت السنة في هذا الموضع ما احتملت في غيره: من أن تكون السنة بيّنت عن الله كيف إمساكها، كما بيّنت الصلاة والزكاة والحج، واحتملت أن يكون رسول الله سنّ فيما ليس فيه نصّ حكم لله.

## باب العِلل في الأحاديث

٥٦٩ - قال الشافعي: قال لي قائل: فإننا نجد من الأحاديث عن رسول الله أحاديث في القرآن مثلها نصاً، وأخرى في القرآن مثلها جملة، وفي الأحاديث منها أكثر ممّا في القرآن، وأخرى ليس منها شيء في القرآن، وأخرى مؤثقة<sup>(١)</sup>، وأخرى مختلفة: ناسخة ومنسوخة، وأخرى مختلفة: ليس فيها دلالة على ناسخ ولا منسوخ، وأخرى فيها نهى لرسول الله، فتقولون: ما نهى عنه حرام، وأخرى لرسول الله فيها نهى، فتقولون: نهى وأمره على الاختيار لا على التحريم. ثم نجدكم تذهبون إلى بعض المختلفة من الأحاديث دون بعض، ونجدكم تقيسون على بعض حديثه، ثم يختلف قياسكم عليها، وتتركون بعضاً فلا تقيسون عليه. فما حجتكم في القياس وتركه؟ ثم تفترون بعد: فمنكم من يترك من حديثه الشيء ويأخذ بمثل الذي ترك وأضعف إسناداً منه؟

٥٧٠ - قال الشافعي: فقلت له: كل ما سنّ رسول الله مع كتاب الله من سنة فهي موافقة كتاب الله في النصّ بمثله، وفي الجملة بالتبيين عن الله، والتبيين يكون أكثر تفسيراً من الجملة.

٥٧١ - وما سنّ مما ليس فيه نصّ كتاب الله بفرض الله طاعته عامة في أمره تبغاه.

٥٧٢ - وأما الناسخة والمنسوخة من حديثه فهي كما نسخ الله الحكم في كتابه بالحكم غيره من كتابه عامة في أمره، وكذلك سنة رسول الله تُنسخ بسنّه.

٥٧٣ - وذكرت له بعض ما كتبت في كتابي<sup>(٢)</sup> قبل هذا من إيضاح ما وصفت.

= فقال لها رسول الله ﷺ: امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله. فقلت: إنه لم يدعني في بيت أملكه ولا نفقة؟ فقال: امكثي حتى يبلغ الكتاب أجله. فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراً.

قلت: فلما كان عثمان أرسل إليّ فسألني عن ذلك، فأخبرته، فاتبع ذلك وقضى به. رواه أبو داود في كتاب الطلاق، باب (٤٤) في المتوفى عنها تنتقل، حديث رقم (٢٣٠٠)، والترمذي في كتاب الطلاق، باب ما جاء أين تعتد من مات عنها زوجها؟ حديث رقم (١٢٠٤)، والنسائي في كتاب الطلاق، باب (٦٠) مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحلّ، والدارمي في كتاب الطلاق، باب (١٤) خروج المتوفى عنها زوجها، حديث رقم (٢٢٨٧).

(١) مؤثقة: أي متّقة، وموثقة لغة أهل الحجاز كما ذكر أحمد شاكر رحمه الله.

(٢) يقصد الرسالة.



٥٧٤ - فأما المختلفة التي لا دلالة على أيها ناسخ ولا أيها منسوخ : فكل أمره مُتَوَفَّقٌ صحيحٌ، لا اختلاف فيه<sup>(١)</sup>.

٥٧٥ - ورسول الله عربي اللسان والدار، فقد يقول القولَ عامًّا يريدُ به العام، وعامًّا يريدُ به الخاص، كما وصفتُ لك في كتاب الله وسنن رسول الله قبل هذا.

٥٧٦ - ويُسأل عن الشيء فيجيبُ على قدر المسألة، ويُؤدِّي عنه المُخْبِرُ عنه الخبرَ مُتَقَصِّيًا<sup>(٢)</sup>، والخبرَ مختصرًا، والخبرُ فيأتي ببعض معناه دون بعض.

٥٧٧ - ويحدثُ عنه الرجلُ الحديثَ قد أدرك جوابه ولم يدرك المسألة فيدله على حقيقة الجواب، بمعرفته السبب الذي يخرُج عليه الجواب.

٥٧٨ - ويسُنُّ في الشيء سنَّةً وفيما يخالفه أخرى، فلا يخلُصُ بعض السامعين بين اختلاف الحالين اللتين سنَّ فيهما.

٥٧٩ - ويسُنُّ سنَّةً في نصٍّ معناه، فيحفظها حافظٌ، ويسُنُّ في معنى يخالفه في معنى ويُجامعه في معنى -: سنَّةٌ غيرها لاختلاف الحالين، فيحفظُ غيره تلك السنَّة، فإذا أدَّى كلُّ ما حَفِظَ رآه بعض السامعين اختلافًا، وليس منه شيءٌ مختلفٌ.

٥٨٠ - ويسُنُّ بلفظٍ مخرُجه عامٌ جملةً بتحريم شيء أو بتحليله، ويسُنُّ في غيره خلاف الجملة، فيُسَنَّدُ على أنه لم يرد بما حرَّم ما أحلَّ، ولا بما أحلَّ ما حرَّم.

٥٨١ - ولكلُّ هذا نظيرٌ فيما كتبنا من جُمَلِ أحكامِ الله<sup>(٣)</sup>.

٥٨٢ - ويسُنُّ السنَّةَ ثم ينسخها بسنَّته، ولم يدع أن يبيِّنَ كلَّما نسخَ من سنَّته بسنَّته، ولكن ربما دَقِبَ على الذي سَمِعَ من رسول الله بعضُ عِلْمِ الناسخ أو عِلْمِ المنسوخ، فحَفِظَ أحدهما دون الذي سمع من رسول الله الآخر، وليس يذهبُ ذلك على عامَّتِهِمْ حتى لا يكونَ فيهم موجوداً إذا طُلِبَ.

٥٨٣ - وكلُّ ما كان كما وصفتُ أَمْضِيَّ على ما سنَّه، وفُرِّقَ بين ما فَرَّقَ بينه منه.

٥٨٤ - وكانت طاعته في تشعيه على ما سنَّه واجبةً، ولم يُقَلَّ: ما فَرَّقَ بين كذا كذا؟

(١) انظر مسألة التعارض فيما لا دلالة فيه على التناسخ في: اللمع للشيرازي ص ٣٤، المستصفى ١٣٧/٢، روضة الناظر ص ١٣١، كتاب التلخيص ١٤٤/٢، الإبهاج ١٦٨/٢، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ٤٠٦/١، الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل ص ١٩٦، قواطع الأدلة في الأصول للسمعاني ص ٣٢٣، شرح الورقات لجلال الدين الحلبي ص ١٣.

(٢) أي متقصياً لأن يأتي بالخبر على ما هو عليه.

(٣) ربما أراد ما كتبه في كتابه أحكام القرآن.

٥٨٥ - لَأَن قَوْلَ: «مَا فَرَّقَ بَيْنَ كَذَا وَكَذَا؟» فِيمَا فَرَّقَ بَيْنَهُ رَسُولُ اللَّهِ -: لَا يَغْدُو أَن يَكُونَ جَهْلًا مِّمَّنْ قَالَه، أَوْ ارْتِيَابًا شَرًّا مِنَ الْجَهْلِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا طَاعَةُ اللَّهِ بِاتِّبَاعِهِ.

٥٨٦ - وَمَا لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ إِلَّا الْاِخْتِلَافُ: فَلَا يَغْدُو أَن يَكُونَ لَمْ يُحْفَظْ مُتَقَصِّى، كَمَا وَصَفْتُ قَبْلَ هَذَا، فَيُعَدُّ مُخْتَلَفًا، وَيَغِيبُ عَنَّا مِنْ سَبَبِ تَبْيِينِهِ مَا عَلِمْنَا فِي غَيْرِهِ، أَوْ وَهْمًا مِنْ مُحَدِّثٍ.

٥٨٧ - وَلَمْ نَجِدْ عَنْهُ شَيْئًا مُخْتَلَفًا فَكَشَفْنَاهُ -: إِلَّا وَجَدْنَا لَهُ وَجْهًا يَحْتَمِلُ بِهِ أَلَّا يَكُونَ مُخْتَلَفًا، وَأَن يَكُونَ دَاخِلًا فِي الْوَجْهِ الَّتِي وَصَفْتُ لَكَ.

٥٨٨ - أَوْ نَجِدُ الدَّلَالَهَ عَلَى الثَّابِتِ مِنْهُ دُونَ غَيْرِهِ، بِثَبُوتِ الْحَدِيثِ، فَلَا يَكُونُ الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ نُسِبَا إِلَى الْاِخْتِلَافِ مُتَكَافِئَيْنِ<sup>(١)</sup>، فَتَنْصِيرُ إِلَى الْأَثْبِتِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ.

٥٨٩ - أَوْ يَكُونُ عَلَى الْأَثْبِتِ مِنْهُمَا دِلَالَةٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ أَوْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي وَصَفْنَا قَبْلَ هَذَا، فَتَنْصِيرُ إِلَى الَّذِي هُوَ أَقْوَى وَأَوْلَى أَن يَثْبُتَ بِالْأَدَلَالِ.

٥٩٠ - وَلَمْ نَجِدْ عَنْهُ حَدِيثَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ إِلَّا وَلَهُمَا مَخْرَجٌ أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا دِلَالَةٌ بِأَحَدٍ مَا وَصَفْتُ: إِمَّا بِمُوَافَقَةِ كِتَابٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ سُنَّتِهِ أَوْ بَعْضِ الدَّلَالِ<sup>(٣)</sup>.

٥٩١ - وَمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ فَهُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ<sup>(٤)</sup>، حَتَّى تَأْتِيَ دِلَالَةٌ عَنْهُ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ التَّحْرِيمِ.

٥٩٢ - قَالَ: وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ فَأَصْلُهُ وَجْهَانِ، ثُمَّ يَتَفَرَّعُ فِي أَحَدِهِمَا وَجْهٌ.

٥٩٣ - قَالَ: وَمَا هُمَا؟

٥٩٤ - قُلْتُ: إِنْ اللَّهُ تَعَبَّدَ خَلْقَهُ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ بِمَا سَبَقَ فِي قَضَائِهِ أَن يَتَعَبَّدَهُمْ بِهِ وَلِمَا شَاءَ، لَا مُعْتَبَرٌ لِحُكْمِهِ فِيمَا تَعَبَّدَهُمْ بِهِ، مِمَّا ذَلَّهِمْ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي لَهُ تَعَبَّدَهُمْ بِهِ، أَوْ وَجَدُوهُ فِي الْخَبَرِ عَنْهُ، لَمْ يُنْزَلْ فِي شَيْءٍ فِي مِثْلِ الْمَعْنَى الَّتِي لَهُ تَعَبَّدَ خَلْقَهُ وَوَجَبَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَن يُسَلِّكُوهُ سَبِيلَ السُّنَّةِ، إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا، وَهَذَا الَّذِي يَتَفَرَّعُ فَرَعًا كَثِيرًا.

٥٩٥ - وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَن يَكُونَ أَحَلَّ لَهُمْ شَيْئًا جَمْلَةً، وَحَرَّمَ مِنْهُ شَيْئًا بَعْضِيَّةً، فَيُحِلُّونَ

(١) كَذَا بِالْأَصْلِ وَهِيَ لُغَةٌ فَصِيحَةٌ وَالْمُرَادُ مُتَكَافِئَيْنِ.

(٢) أَرَادَ بِذَلِكَ مَا كَانَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى الْحُكْمِ قَطْعِيَّةً أَوْ كَانَتْ دَلَالَتُهُ ظَنِّيَّةً، سِوَاهُ كَانَ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ.

(٣) كَذَا بِالْأَصْلِ - بِالْيَاءِ - ، وَهِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ.

(٤) أَرَادَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ النِّهْيُ مُطْلَقًا مُجَرَّدًا عَنِ الْقَرَائِنِ الْمَانِعَةِ مِنْ إِطْلَاقِهِ، حَيْثُ أَكَّدَ جُمْهُورُ الْأَصُولِيِّينَ عَلَى ذَلِكَ؛ قَالَ عِلَّاهُ الدِّينُ الْبُخَارِيُّ: «مُوجِبُ النِّهْيِ وَجُوبُ الْإِنْتِهَاءِ عَنْ مَبَاشَرَةِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، لِأَنَّهُ ضِدُّ الْأَمْرِ، فَكَمَا أَنَّ طَلِبَ الْفِعْلِ بِأَبْلَغِ الْوُجُوهِ مَعَ بَقَاءِ اخْتِيَارِ الْمُخَاطَبِ بِتَحَقُّقِ يَوْجُوبِ الْإِثْمَارِ، فَكَذَلِكَ طَلِبُ الْإِمْتِنَاعِ عَنْ الْفِعْلِ بِأَكْدِ الْوُجُوهِ... ٤٠٠ (كَشَفَ الْأَسْرَارَ ١/ ٥٢٥).

الحلال بالجملة، ويُحرّمون الشيء بعينه، ولا يقيسون عليه: على الأقلّ الحرام، لأن الأكثر منه حلال، والقياس على الأكثر أولى أن يُقاسَ عليه من الأقل<sup>(١)</sup>.

٥٩٦ - وكذلك إن حرّم جملةً وأحلّ بعضها، وكذلك إن قرّض شيئاً وخصّ رسول الله التخفيف في بعضه.

٥٩٧ - وأما القياسُ فإنّما أخذناه استدلالاً بالكتاب والسنة والآثار.

٥٩٨ - وأما أن نُخالف حديثاً عن رسول الله ثابتاً عنه -: فأرجو أن لا يؤخّذ ذلك علينا إن شاء الله.

٥٩٩ - وليس ذلك لأحد، ولكن قد يجهل الرجل السنّة فيكون له قولٌ يُخالِفُها، لا أنه عمّد خِلافَها، وقد يغلّط المرء ويخطئ في التأويل<sup>(٢)</sup>.

٦٠٠ - قال: فقال لي قائل: فَمَثَلُ لي كلّ صنفٍ مما وصفت مثلاً، تَجَمُّعُ لي فيه الإتيان على ما سألت عنه، بأمر لا تُكثِرُ عليّ فائسأه، وأبدأ بالناسخ والمنسوخ من سنن النبي، وأذكر منها شيئاً ممّا معه القرآن، وإن كرّرت بعض ما ذكرت.

٦٠١ - فقلتُ له: كان أوّل ما فرض الله على رسوله في القِبلة أن يَسْتَقْبِلَ بَيْتَ المقدسِ

---

(١) ذكر الزركشي مسألة مشابهة فقال: «حكى سليم الرازي عن بعض أصحابنا أن العموم إذا خص لم يجز أن يستنبط منه معنى يُقاس عليه غيره، لأنه إذا خص صار الحكم ثابتاً بقرينة، فإذا استنبط المعنى منه لم يصح اجتماع المعنى مع تلك القرينة، فإن المعنى يقتضي العموم، والقرينة تقتضي الخصوص فلا يصح اجتماعهما. قال: وهذا قول فاسد، لأن اللفظ إذا خص خرج منه ما ليس بمراد، فبقي الباقي ثابتاً باللفظ، فيصير كان الحكم للباقي ورد ابتداءً، فجاز استنباط المعنى منه». (البحر المحيط ٧١/٥).

ومثل علاء الدين البخاري للحكم العام الذي خص بقوله تعالى: «واستشهدوا شهيدين من رجالكم» فهذا عام، خص بقوله عليه الصلوة والسلام: «من شهد له خزيمة فحسبه» فكانت شهادة خزيمة رضي الله عنه بشهادتين، فهذه خصوصية لخزيمة لا يُقاس عليها، فقال علاء الدين البخاري: «يشترط أن لا يكون محل الحكم مختصاً بالحكم المشروع فيه بسبب نص آخر يدل على اختصاص بهذا الحكم، مثل خزيمة رضي الله عنه فإنه مختص أي متفرد بقبول شهادته وحده لا يشاركه فيه غيره». (كشف الأسرار ٥٤٧/٤). وانظر البرهان ١٣١٣/٢.

(٢) هذه الفقرة إحدى الفقرات - وهي كثيرة - التي تستحق أن تُكتَب بماء الذهب، فقد نبّه فيها الإمام الشافعي على مسائل مهمة ينبغي لكل طالب علم، بل لكل مسلم أن يتنبه لها ويَعِيَهَا. ومن ذلك: نعيه على المتعصبة لإمام بعينه وأدعائه أنه قد أحاط بالسنّة، وأنه إن ترك حديثاً ولم يأخذ به فإنما يكون ذلك عمداً إما لضعفه عنده أو لاعتقاده أنه منسوخ أو غير ذلك، وهذا كلام لا يستقيم ولا يصح لا سيما للعلماء في العصور الأولى. واتبع ذلك برّد دعوى عصمة الأئمة وأنهم لا يخطئون، فهم بشر يطرأ عليهم ما يطرأ على غيرهم من السهو والنسيان وسوء الفهم أحياناً، وعدم التفطن لما قد يتنبه لهم غيرهم، مما يؤدي لهم إلى الخطأ في الفتوى أو الحكم. ولكن كل ذلك يكون من غير تعمد منهم لمخالفة كتاب الله وسنة نبيه ﷺ حاشا وكلاً.

للصلاة، فكان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لأحد أن يصلي إلا إليها، في الوقت الذي استقبلها فيه رسول الله، فلما نسخ الله قبلة بيت المقدس ووجهه رسول الله والناس إلى الكعبة -: كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم أن يستقبل المكتوبة في غير حال من الخوف: غيرها، ولا يحل لمسلم أن يستقبل بيت المقدس أبداً.

٦٠٢ - وكل كان حقاً في وقته، بيت المقدس من حين استقبله النبي إلى أن حوّل عنه: الحق في القبلة، ثم البيت الحرام الحق في القبلة إلى يوم القيامة.

٦٠٣ - وهكذا كل منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه.

٦٠٤ - قال: وهذا - مع إبانته لك الناسخ والمنسوخ من الكتاب والسنة - دليل لك على أن النبي إذا سنّ سنة حوّل الله عنها إلى غيرها: سنّ أخرى يصير إليها الناس بعد التي حوّل عنها، لئلا يذهب على عاقبتهم الناسخ فينبثون على المنسوخ<sup>(١)</sup>.

٦٠٥ - ولئلا يشبه على أحد بأن رسول الله يسنّ فيكون في الكتاب شيء يرى من جهل اللسان أو العلم بموقع السنة مع الكتاب أو إبانيتها معانيه -: أن الكتاب ينسخ السنة.

٦٠٦ - فقال: أفيمكن أن تخالف السنة في هذا الكتاب؟

٦٠٧ - قلت: لا، وذلك لأن الله جلّ ثناؤه أقام على خلقه الحجة من وجهين، أصلهما في الكتاب: كتابه، ثم سنة نبيه، بفرضه في كتابه اتباعها.

٦٠٨ - فلا يجوز أن يسنّ رسول الله سنة لازمة فتُنسخ فلا يسنّ ما نسخها، وإنما يعرف الناسخ بالآخر من الأمرين، وأكثر الناسخ في كتاب الله إنما عرّف بدلالة سنن رسول الله.

٦٠٩ - فإذا كانت السنة تدلّ على ناسخ القرآن وتفرّق بينه وبين منسوخه: لم يكن أن تُنسخ

---

(١) كلام الإمام هنا وما ورد في فقرة رقم ٣٢٨ حيث قال: «وليس ينسخ فرض أبداً إلا أثبت مكانه فرض...» يفيد أن مذهبه عدم جواز النسخ لا إلى بدل، وهذا ظاهر كلامه.

وقال ابن السبكي في تفسيره للفقرة ٣٢٨ لكتاب الرسالة: «وظاهر هذه العبارة أنه لا يقع النسخ إلا ببذل وليس ذلك مراده، بل هو موافق للجماهير على أن النسخ قد يقع بلا بدل، وإنما أراد الشافعي بهذه كما نه عليه أبو بكر الصيرفي في شرح الرسالة أنه ينقل من حظر إلى إباحة أو إباحة إلى حظر وتخيير على حسب أحوال الفروض. قال ومثل ذلك مثل المناجاة، كان يناجي النبي ﷺ بلا تقديم صدقة، ثم فرض الله تقديم الصدقة، ثم أزال ذلك، فردهم إلى ما كانوا عليه، فإن شاءوا وتقرّبوا بالصدقة إلى الله، وإن شاءوا ناجوه من غير صدقة. قال: فهذه معنى قول الشافعي فرض مكان فرض» (الإبهاج ٢/٢٣٩). وتقرير المسألة أن جمهور الأصوليين على جواز نسخ العبادة لا إلى بدل خلافاً لجمهور المعتزلة وبعض أهل الظاهر.

انظر: المعتمد ١/٣٨٤، البرهان ١/١٤٥٠١، إرشاد الفحول ١٨٨، التلخيص ٢/٤٧٨، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ١/٤٧٢، المستصفى ١/١١٩، اللمع ص ١٣٦، فواتح الرحموت ٢/٦٩، العدة ٣/٧٨٣، متهى الوصول ص ١٥٨، المسودة ص ١٩٨.

السنة بقرآنٍ إلا أخذت رسول الله مع القرآن سنة تَنْسَخُ سُنَّتَهُ الأولى، لَتَذْهَبَ الشبهة عن من أقام الله عليه الحجة من خلقه<sup>(١)</sup>.

٦١٠ - قال: أفرأيت لو قال قائل: حيثُ وجدت القرآن ظاهراً عاماً، ووجدت سنة تحتل أن تُبين عن القرآن، وتحتل أن تكون بخلاف ظاهره: علمت أن السنة منسوخة بالقرآن؟

٦١١ - فقلت له: لا يقول هذا عالم!

٦١٢ - قال: ولم؟

٦١٣ - قلت: إذا كان الله فرض على نبيه اتباع ما أنزل إليه، وشهد له بالهدى، وفرض على الناس طاعته، وكان اللسان - كما وصفت قبل هذا - محتملاً للمعاني، وأن يكون كتاب الله ينزل عاماً يراؤ به الخاص، وخاصاً يراؤ به العام، وفرضاً جملةً بيّنه رسول الله، فقامت السنة مع كتاب الله هذا المقام: لم تكن السنة لتُخالِف كتاب الله، ولا تكون السنة إلا تبعاً لكتاب الله، بمثل تنزيله، أو مُبيّنة معنى ما أراد الله، فهي بكل حال مُتبعة كتاب الله.

٦١٤ - قال: أفترجئني الحجة بما قلت في القرآن؟

٦١٥ - فذكرت له بعض ما وصفت في كتاب (السنة مع القرآن)<sup>(٢)</sup> من أن الله فرض الصلاة والزكاة والحج، فبين رسول الله كيف الصلاة، وعددها، ومواقيتها، وسُنَّها، وفي كم الزكاة من المال، وما يسقط عنه من المال ويثبت عليه، ووقتها، وكيف عمل الحج، وما يجتنب فيه ويباح.

٦١٦ - قال: وذكرت له قول الله ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> و﴿الزَّانِي وَالزَّانِيَةُ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾<sup>(٤)</sup> وأن رسول الله لما سن القطع على من بلغت سرقة ربع دينار فصاعداً، والجلد على الحرّين البكرين، دون الثيبين الحرّين والمملوكين -: دلت سنة رسول الله على أن الله أراد بها الخاص من الزناة والسراق، وإن كان مخرج الكلام عاماً في الظاهر على السراق والزناة.

٦١٧ - قال: فهذا عندي كما وصفت، أفترجئ حجة على من روى:

- 
- (١) سبق وذكر الإمام الشافعي هذه المسألة، انظر الفقرات ٣١٤، ٣٢٢، و٣٢٤، و٣٣٠.
- (٢) قال أحمد شاكراً: «لا أدري أهذا كتاب مُعَيَّن ألفه الشافعي، أم يُريد ما دُكر في كتبه من الرسالة وغيرها، مما تكلم فيه عن وجه بيان السنة للقرآن وما جاء في السنة مما ليس فيه نص كتاب؟ فإني لم أجِد في ترجمة الشافعي في مؤلفاته كتاباً باسم (السنة مع القرآن)، ولم أجِد كذلك كتاباً بهذا الاسم في الكتب التي أُلحِقْتُ بكتاب الأم، وعسى أن يبين لي حقيقة ذلك عند تحقيق الكلام في كتبه إن شاء الله».
- (٣) سورة المائدة، الآية: ٣٨.
- (٤) سورة النور، الآية: ٢.

[٥٣] اَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «ما جاءكم عَنِّي فاعرضوه على كتابِ الله، فما وافقَهُ فأنَا قُلْتُهُ وما خالفَهُ

فلم أقلهُ»<sup>(١)</sup>

(١) حديث منكر. قد نصّ غير واحد على وضعه وتضعيفه سنداً وممتناً. وانظر كلام الشافعي في الفقرة الآتية. وقد تتبع طرق هذا الحديث وفنّد عللها كلّ من ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ٧٦/٢ - ٧٩، والسيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ٤٩ - ٥٦، والبيهقي في المعرفة ٢٣/١ فيما بعدها. قال البيهقي في المعرفة ٢٣/١ بعدما ذكر رواية الشافعي وكلامه عليها (فقرة ٦١٨): «أشار الإمام الشافعي إلى ما رواه خالد بن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله ﷺ أنّه دعا اليهود فسألهم، فحدّثوه حتى كذبوا على عيسى عليه السّلام، فصعد النبيّ ﷺ المنبر فخطب الناس فقال: إنّ الحديث سيفشو عني، فما أناكم يُوافق القرآن فهو عني، وما أناكم عني يُخالف القرآن فليس مني. والحديث بهذا الإسناد ذكره الشافعي في الأم ٣٣٨ - ٣٣٩.

قال البيهقي عقبه: «خالد مجهول، وأبو جعفر ليس بصحابي، فالحديث منقطع». قلت: خالد صدوق، لكن الآفة من أبي جعفر، فهو عبد الله بن المسور بن عبد الله المدائني، قال فيه أحمد: أحاديثه موضوعة، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وضعفه أبو حاتم. واتهمه بالوضع: ابن المديني والبخاري وأبو نعيم الأصبهاني. انظر ميزان الاعتدال للذهبي ٥٠٤ - ٥٠٥، واللسان ٣٦٠/٣ - ٣٦١، ونقل ابن عبد البر في جامع العلم وفضله ١٩١/٢ عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «الخوارج والزنادقة وضعوا ذلك الحديث». وقال ابن عبد البر ١٩١/٢: «هذه الألفاظ لا تصح عنه ﷺ عند أهل العلم النقل بصحيح النقل من سقيمه»، ونقل الفُتْنِي في تذكرة الموضوعات ص ٢٨ عن يحيى بن معين قوله: «هذا حديث وضعته الزنادقة»، وقال السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣٧: «سُئِلَ شيخنا [يعني: الحافظ ابن حجر] عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال»، وقال العقيلي: ليس له إسناد يصح، وقال الخطابي: هو باطل لا أصل له. ذكر ذلك ابن الجوزي في الموضوعات ٢٥٨/١، وانظر موضوعات الصغاني ص ٦٤، والفوائد المجموعة للشوكاني ص ٢٩١، وكشف الخفاء ٨٩/١. هذا من ناحية الإسناد، ونكارة متنه كافية في رده.

قال ابن عبد البر في جامع العلم وفضله ١٩١/٢: «قد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا: نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كلّ شيء ونعتمد على ذلك، قالوا: فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفاً لكتاب الله، لأنّا لم نجد في كتاب الله ألا يُقبل من حديث رسول الله ﷺ إلّا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يُطلق التّأْسِي به والإمرَ بطاعته، ويُحذّر من المخالفة عن أمره جملةً على كلّ حال». وقال ابن حزم في الإحكام في أصول الأحكام ٧٩/٢: «أول ما نعرض على القرآن الحديث الذي ذكرتموه، فلما عرضناه وجدنا القرآن يخالفه، قال الله تعالى: ﴿وما أناكم الرسول فخلوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾، وقال تعالى: ﴿مَنْ يَطْعِ الرّسول فقد أطاع الله﴾، وقال تعالى: ﴿لتحكم بين الناس بما أراك الله﴾... هـ، وقال البيهقي في المدخل ٢٧/١: «والحديث الذي رُوِيَ في عَرْض الحديث على القرآن باطل لا يصحّ، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن»، وانظر أيضاً عون المعبود ٣٢٩/٤، والمقاصد الحسنة ص ٣٧، وكشف الخفاء ٨٦/١، ومجمع الزوائد ١٧٠/١، وسنن الدارقطني ٢٠٨ - ٢٠٩، وميزان الاعتدال ٢٧١/١، واللسان ٤٦٠/١، والكفاية للخطيب ص ٤٣٠، ومذكرة الدفاع عن السنة لفضيلة الشيخ عبد العزيز بن إبراهيم آل عبد اللطيف ص ٣ - ٤.

قلت: وقد وُصِم الإمام الشافعي عَرْض السّنة على القرآن بأنه جهل، فقال رحمه الله في كتاب اختلاف الحديث (بحاشية الأم) ٤٥/٧: «وإنّ قول مَنْ قال: تُعرض السّنة على القرآن، فإن وافقت ظاهره وإلّا =

٦١٨ - فقلت له: ما رَوَى هذا أَحَدٌ يَثْبُتُ حَدِيثُهُ فِي شَيْءٍ صَغَرَ وَلَا كَبَرَ، فَيَقَالَ لَنَا: قَدْ ثَبَّتُمْ حَدِيثَ مَنْ رَوَى هَذَا فِي شَيْءٍ.

٦١٩ - وهذه أيضاً روايةً منقطعة عن رجلٍ مجهول، ونحن لا نَقْبَلُ مثلَ هذه الروايةِ في شَيْءٍ.

٦٢٠ - قال<sup>(١)</sup>: فَهَلْ عَنِ النَّبِيِّ رَوَايَةٌ بِمَا قُلْتُمْ؟

٦٢١ - فقلت له: نعم.

[٥٤] ٦٢٢ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَبُو الثَّضَرِّ، أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي رَافِعٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «لَا أَلْفِينَ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ: فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ»<sup>(٢)</sup>.

٦٢٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَقَدْ ضَيَّقَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَرُدُّوا أَمْرَهُ، بِفَرْضِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ.

٦٢٤ - قَالَ<sup>(٣)</sup>: فَأَبْنِ لِي جُمْلَةً أَجْمَعَ لَكَ أَهْلُ الْعِلْمِ - أَوْ أَكْثَرُهُمْ - عَلَيْهِ مِنْ سُنَّةٍ مَعَ كِتَابِ اللَّهِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ السَّنَةُ مَعَ الْكِتَابِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْكِتَابَ خَاصٌّ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ عَامًّا.

٦٢٥ - فقلت له: نَعَمْ، مَا سَمِعْتَنِي حَكَيْتُ فِي كِتَابِي.

٦٢٦ - قَالَ: فَأَعِذْ مِنْهُ شَيْئًا.

٦٢٧ - قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأَهْلُكُمْ الَّذِينَ أَرْضَعْتُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ وَأُمَّهَاتُكُمْ بِسَائِكُمْ وَرَبِّبُكُمْ الَّذِينَ فِي حُجُوبِكُمْ مِنْ بَنَاتِكُمْ الَّذِينَ دَخَلْتُمْ بِهِمْ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ يَكُتِبُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ۝﴾<sup>(٤)</sup>.

= استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث: جهل، لأن سُنَّتَهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا تَخْتَلِفُ ١. هـ.

وانظر مقاييس نقد متون السنة للدكتور الدميني ص ٢٩٦ - ٢٩٨.

(١) أي المعارض المناظر للشافعي رحمه الله.

(٢) تقدم تخريج الحديث والتعريف برجاله فقرة (٢٩٥). وهو صحيح.

(٣) أي المناظر للشافعي.

(٤) سورة النساء، الآيتان: ٢٣ - ٢٤.

٦٢٨ - قال<sup>(١)</sup>: «وَذَكَرَ اللَّهُ مِنْ حَرَمٍ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾»<sup>(٢)</sup>.

[٥٥] فقال رسول الله: «لا يُجمع بين المرأة وعمَّتها، ولا بين المرأة وخالتها»<sup>(٣)</sup>. فلم أغلَمْ مخالفاً في اتِّباعه.

٦٢٩ - فكانت فيه دلالتان: دلالة على أنَّ سُنَّةَ رسولِ الله لا تكون مخالفةً لكتاب الله بحالٍ، ولكنها مُبَيَّنَّةٌ عامَّةٌ وخاصَّةٌ.

٦٣٠ - ودلالة على أنَّهم قَبِلُوا فيه خَبَرَ الواحد، فلا نعلم أحداً رواه مِنْ وَجْهِ يَصُحُّ عن النَّبِيِّ إِلَّا أبا هريرة<sup>(٤)</sup>.

(١) أي الإمام الشافعي.

(٢) سورة النساء، الآيتان: ٢٤.

(٣) رواه البخاري في كتاب النكاح، باب (٢٧) لا تنكح المرأة على عمتها، حديث رقم (٥١٠٩) وفي أماكن أخرى من صحيحه، ومسلم في كتاب النكاح، باب (٤) تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح، حديث رقم (١٤٠٨)، وأبو داود في كتاب النكاح، باب (١٢) ما يكره أن يجمع بينهما من النساء، حديث رقم (٢٠٦٥)، والترمذي في كتاب النكاح، باب (٣٠) ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها، حديث رقم (١١٢٦)، والنسائي في كتاب النكاح، باب (٤٧) الجمع بين المرأة وعمتها ٩٦/٦ - ٩٨، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب (٣١) لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها حديث رقم (١٩٢٩)، ومالك في الموطأ في كتاب النكاح، باب (٨) ما لا يجمع بينه من النساء، حديث رقم (٢٠)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٨) الحال التي يجوز للرجل أن يخطب فيها، حديث رقم (٢١٧٨) - ٢١٧٩، وأحمد في المسند ٢/٢٢٩ و٤٢٣ و٤٣٢ و٤٦٢ و٤٧٤ و٤٨٩ و٥٠٨ و٥١٦، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٢٤٦، وعبد الرزاق في المصنف (١٠٧٥٣ - ١٠٧٥٥) و(١٧٠٥٨)، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/٣٤٥ و٧/١٦٥ و١٦٦، وابن الجارود في المنتقى (٦٨٥)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٦٨)، و(٤١١٣)، و(٤١١٥)، و(٤١١٧ - ٤١١٨). كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بعضهم رواه باللفظ الذي ذكره الإمام الشافعي، وبعضهم بلفظ: لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها. أو نحو ذلك.

(٤) قال الشافعي في الأم ٤/٥: «ولا يروى من وجه يشبه أهل الحديث عن النبي ﷺ إِلَّا عن أبي هريرة، وقد رُوِيَ من وجه لا يشبه أهل الحديث من وجه آخر، وفي هذا حجة على مَنْ رَدَّ الحديث، وعلى مَنْ أَخَذَ بالحديث مرة وتركه أخرى».

قال شاكر: «وهذا الذي قال الشافعي يدلُّ على أنه لم يصل إليه طُرُق صحيحة للحديث من غير حديث أبي هريرة، ولكنه قد صحَّح من حديث جابر، فرواه أحمد والبخاري والترمذي كما في نيل الأوطار ٦/٢٨٥ - ٢٧٦، ونقل عن ابن عبد البر قال: كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة - يعني من وجه يصح - وكأنه لم يصح حديث الشَّعْبِيِّ عن جابر، وصححه عن أبي هريرة، والحديثان جميعاً صحيحان».

قلت: حديث جابر رواه البخاري (٥١٠٨)، والنسائي ٦/٩٨، وأحمد في المسند ٣/٣٣٨، وأبو داود الطيالسي (١٧٨٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ٧/١٦٦، وابن حبان (٤١١٤).

كلهم من طريق الشَّعْبِيِّ عن جابر. وعلى هذا الطريق إشكال، وهي التي أرادها الشافعي بقوله: «وقد رُوِيَ من وجه لا يشبه أهل الحديث من وجه آخر». وهذا الإشكال هو أن حديث أبي هريرة إنما يروى من طريق =



٦٣١ - قال: أفيحتمل أن يكون هذا الحديث عندك خلافاً لشيء من ظاهر الكتاب؟

٦٣٢ - فقلت: لا، ولا غيره.

٦٣٣ - قال: فما معنى قول الله ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فقد ذكر التحريم وقال:

﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾؟

٦٣٤ - قلت: ذكر تحريم من هو حرام بكل حال، مثل، الأم والبنات والأخت والعمّة والخالة وبنات الأخ وبنات الأخت، وذكر من حرم بكل حال من النسب والرضاع، وذكر من حرم من الجمع بينه وكان أصل كل واحدة منهما مباحاً على الانفراد، قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup> يعني بالحال التي أحلها به.

٦٣٥ - ألا ترى أن قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ بمعنى ما أحل به، لا أن واحدة من النساء حلال بغير نكاح يصح، ولا أنه يجوز نكاح خامسة على أربع، ولا جمع بين أختين، ولا غير ذلك مما نهى عنه؟!

= الشعبي نفسه، فمن ضعف حديث جابر جعل حديث الشعبي عن أبي هريرة هو المحفوظ والثاني خطأ، ولذا قال البيهقي: «الحفاظ يزون رواية عاصم [يعني عن الشعبي عن جابر] خطأ». لكن قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٦١/٩: «هذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري، لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة، وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح، أخرجهما النسائي [٩٨/٦] من طريق ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، والحديث محفوظ أيضاً من أوجه عن أبي هريرة، فلكل من الطريقين ما يعضده. وقول من نقل عنهم البيهقي تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له، وكفى بتخريج البخاري له موصولاً قوة، ثم نقل كلام ابن عبد البر المتقدم.

قلت: وقد ورد الحديث عن عدد كبير من الصحابة، منهم: حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، رواه أحمد في المسند ١٧٩/٢، و١٨٢ و١٨٩ و٢٠٧ وسنده صحيح.

- وابن عباس، رواه أبو داود (٢٠٦٧)، والترمذي (١١٢٥)، وأحمد في المسند ٢١٧/١ و٣٧٢، وابن حبان (٤١١٦). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

- وعلي بن أبي طالب، أخرجه أحمد في المسند ٧٧/١ - ٧٨، قال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٣/٤: «فيه ابن لهيعة، وحديثه حسن، وباقي رجاله ثقات»، قلت: حديثه حسن في الشواهد، لا إذا انفرد، وهنا له شواهد كثيرة كما ترى.

- وأبي سعيد الخدري، رواه ابن ماجه (١٩٣٠)، وأحمد ٦٧/٣، وسنده حسن.

- ابن مسعود، عزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٣/٤ للطبراني في الكبير والبخاري، ثم قال: «وإسناده منقطع بين المنهال بن خليفة وعمرو بن الحارث بن أبي ضرار، ورجالهما ثقات».

- ابن عمر، رواه أحمد ١٨٧/٢، وابن حبان (٥٩٩٦) ضمن حديث طويل، وإسناده حسن، وعزاه الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٦٣/٤ للبخاري وقال: «رجالهم رجال الصحيح».

(١) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

٦٣٦ - فذكرت له فَرَضَ اللّٰهُ فِي الْوُضُوءِ، وَمَسَحَ النَّبِيُّ عَلَى الْخَفَيْنِ، وما صار إليه أكثر أهل العلم مِن قَبُولِ الْمَسْحِ<sup>(١)</sup>.

٦٣٧ - فقال: أَفِيْخَالَفُ الْمَسْحِ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ؟

٦٣٨ - قلتُ: لَا تُخَالَفُهُ سُنَّةٌ بِحَالٍ.

٦٣٩ - قال: فما وَجْههُ؟

٦٤٠ - قلتُ: لَمَّا قَالَ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>: دَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ عَلَى طَهَارَةٍ مَا لَمْ يُخْدِثْ فَقَامَ إِلَى الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ هَذَا الْفَرَضُ، فَكَذَلِكَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ فَرَضَ غَسْلِ الْقَدَمَيْنِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْمُتَوَضَّئِ لَا خُفِّي عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> لِبَسَهُمَا كَامِلَ الطَّهَارَةِ.

٦٤١ - وذكرتُ له تحريمَ النَّبِيِّ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَلْعٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>. ثُمَّ سَمَى مَا حَرَّمَ.

٦٤٢ - فقال: فما معنى هذا؟

٦٤٣ - قلنا: معناه: قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا مِمَّا كُنْتُمْ تَأْكُلُونَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً وَمَا ذُكِرَ بَعْدَهَا، فَأَمَّا مَا تَرَكْتُمْ أَنْكُمْ لَمْ تَعُدُّوهُ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَلَمْ يُحَرِّمْ عَلَيْكُمْ مِمَّا كُنْتُمْ تَسْتَحِلُّونَ إِلَّا مَا سَمَى اللَّهُ وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّهُ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ مِنْهُ مَا كُنْتُمْ تُحَرِّمُونَ<sup>(٥)</sup>، لقول الله: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمْ

(١) نقل صاحب المجموع الآراء في المسح على الخفين فقال: «مذهبنا ومذهب العلماء كافة جواز المسح على الخفين في الحضر والسفر، وقالت الشيعة والخوارج لا يجوز. وحكاها القاضي أبو الطيب عن أبي بكر بن داود. وحكى المحاملي في المجموع وغيره من أصحابنا عن مالك ستة روايات: إحداها: لا يجوز المسح، الثانية: يجوز لكنه يكره. الثالثة: يجوز أبداً وهي الأشهر عنه والأرجح عند أصحابه. الرابعة: يجوز مؤقتاً. الخامسة: يجوز للمسافر دون الحاضر. السادسة: عكسه. وكل هذا الخلاف باطل مردود. وقد نقل ابن المنذر في كتاب الإجماع إجماع العلماء على جواز المسح على الخف» (٤٧٦/١).

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦.

(٣) قال أحمد شاكر: «حذف النون هنا للإضافة إلى الضمير، وحرف الجر بينهما مقحم، على ما قاله علماء العربية ورجحوه، وهذا الحذف ورد كثيراً في كلام العرب. انظر فقه اللغة للثعالبي ص ٣٤٩ طبعة الحلبي، وشرح ابن عيش على المفصل (١٠٤ - ١٠٧)».

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٤٥.

(٥) يقول الإمام الشافعي رحمه الله: «... وأهل التفسير أو من سمعت منه منهم يقول في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا...﴾ يعني: مما كنتم تأكلون، فإن العرب قد كانت تحرم أشياء على أنها من الخبائث، وتحل أشياء على أنها من الطيبات. فأحلت لهم الطيبات عندهم إلا ما استثنى منها، وحرمت =

الطَّيِّبَتِ وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ<sup>(١)</sup>.

٦٤٤ - قال: وذكرْتُ له قولَ الله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُ بِحُكْمٍ عَنْ رَاضٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. ثُمَّ حَرَّمَ رسولُ الله ﷺ، منها الدنانيرُ بالدرهم إلى أجلٍ<sup>(٤)</sup>، وغيرها: فَحَرَّمَهَا المسلمون بتحريم رسول الله، فليس هذا ولا غيره خلافاً لكتاب الله<sup>(٥)</sup>.

٦٤٥ - قال: فَحُدِّ لي معنى هذا بِأَجْمَعٍ منه وَأَخْصَرَ.

٦٤٦ - فقلتُ له: لَمَّا كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ قَدْ وَضَعَ رَسُولُهُ مَوْضِعَ الْإِبَانَةِ عَنْهُ، وَفَرَضَ عَلَى خَلْقِهِ اتِّبَاعَ أَمْرِهِ، فَقَالَ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٦)</sup>: فَإِنَّمَا يَعْنِي: أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ إِذَا كَانَ عَلَى غَيْرِ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ.

وكذلك قوله: ﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(٧)</sup>: بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ بِهِ مِنَ النِّكَاحِ وَمِلْكِ الْيَمِينِ فِي كِتَابِهِ، لَا أَنَّهُ أَبَاحَهُ بِكُلِّ وَجْهِ، وَهَذَا كَلَامٌ عَرَبِيٌّ.

٦٤٧ - وقلتُ له: لو جاز أن تُترك سِتَّةٌ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَنْ جَهِلَ مَكَانَ السُّنَنِ مِنَ الْكِتَابِ -: تُرِكَ مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَإِبَاحَةُ<sup>(٨)</sup> كُلِّ مَا لَزِمَهُ اسْمُ بَيْعٍ، وَإِخْلَالُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَتِهَا، وَإِبَاحَةُ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

٦٤٨ - وَلَجَازَ أَنْ يُقَالَ: سَنَّ النَّبِيُّ أَلَّا يُقَطَّعَ مَنْ لَمْ تَبْلُغْ سَرَقَتَهُ رِبْعَ دِينَارٍ قَبْلَ التَّنْزِيلِ ثُمَّ نَزَلَ

= عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ عِنْدَهُمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ وَيَسُطُّ الْكَلَامُ فِيهِ (أَحْكَامُ الْقُرْآنِ ٨٨/٢ - ٨٩).

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٥٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٤) كما جاء في حديث عباد بن الصامت مرفوعاً: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة... مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». رواه مسلم وغيره، انظر التعليق على الفقرة (٤٨٣).

(٥) يعني فلا يكون ناسخاً، وفي الأمثلة التي ذكرها الإمام اتفاق الأصوليين على عدم النسخ، وإنما هو من باب تخصيص العموم، أو تقييد المطلق، إلا أن للأحناف قاعدة أخرى وهي مسألة الزيادة على النص، فالمعروف من مذهبهم أن الزيادة على النص نسخ، ولا بد في هذه الحال للناسخ أن يكون بقوة المنسوخ أو أقوى، أي قطعي الثبوت إذا كان النص من كتاب الله، فلتراجع المسألة في مظانها.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٧) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٨) قال شاكِر: «قوله: إباحة، فاعل لفعل محذوف، تقديره: لزم، أو نحوها، وهو معطوف على قوله: ترك».

عليه ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾<sup>(١)</sup>، فمن لزمه اسم سرقة قُطِعَ<sup>(٢)</sup>.

٦٤٩ - ولجأ أن يُقال: إنما سَنَّ النبي الرَّجْمَ على الثَّيْبِ حتى نَزَلَتْ عليه ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾<sup>(٣)</sup> فَيَجْلَدُ الْبَكْرُ وَالثَّيْبُ، ولا نَرْجُمُهُ.

٦٥٠ - وأن يُقال في البيوع التي حَرَّمَ رسولُ الله إنما حَرَّمَهَا قَبْلَ التَّنْزِيلِ، فلمَّا أُنْزِلَتْ ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(٤)</sup> كانت حلالاً.

٦٥١ - والزَّبا: أن يكون للرجل على الرجل الدَّيْنُ فَيَجْلُ<sup>(٥)</sup> فيقول: أَتَقْضِي أم تَرْبِي؟ فيؤْخَرُ عنه ويزيدُه في ماله. وأشباهُ لهذا كثيرة.

٦٥٢ - فمن قال هذا كان مُعْطِلاً لعامة سنن رسول الله، وهذا القولُ جهلٌ ممن قاله.

٦٥٣ - قال: أَجَلٌ.

٦٥٤ - وسُنَّةُ رسولِ الله كما وصفتُ، وَمَنْ خالف ما قلتُ فيها فقد جَمَعَ الجهلَ بالسنة والخطأ في الكلام فيما يَجْهَلُ.

٦٥٥ - قال: فَأَذْكَرُ سُنَّةً تُسَخِّتُ بِسُنَّةٍ سِوَى هذا.

٦٥٦ - فقلتُ له: السننُ الناسخةُ والمنسوخةُ مُفَرَّقةٌ في مواضعها، وإنْ رُدَّدَتْ طَالَتْ.

٦٥٧ - قال: فيكفي منها بعضها، فاذكره مختصراً يَتَنَّا.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٢) وإلى هذا ذهب ابن حزم وغيره. وحديث عائشة مرفوعاً: تُقَطَّعُ الْيَدُ فِي رِبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً، وفي رواية، لا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رِبْعِ دِينَارٍ، دليل واضح وصريح لما ذهب إليه الجمهور.

وهذا الحديث متفق عليه، رواه البخاري في كتاب الحدود، باب قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾، حديث رقم (٦٧٧٩)، ومسلم في كتاب الحدود، باب حد السرقة ونصابها، حديث رقم (١٦٨٤)، وأبو داود في كتاب الحدود، باب ما يقطع فيه السارق، حديث رقم (٤٣٨٣)، والترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء في كم يقطع يد السارق؟ حديث رقم (١٤٤٥)، والنسائي في كتاب السرقة، باب الاختلاف على الزهري ٧٧/٨ - ٨٢، ومالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما يجب فيه القطع، حديث رقم (٢١)، والدارمي في كتاب الحدود، باب (٤) ما يقطع فيه اليد، حديث رقم (٢٣٠٠)، وأحمد في المسند ٨٠/٦ و٨١ و١٦٣ و٢٤٩ و٢٥٢، وابن أبي شيبة في المصنف ٤٦٨/٩ - ٤٦٩ و٣٧٢، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٩٦٤)، والدارقطني في سننه ١٨٩/٣، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٥٤/٨ و٢٥٥، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٥٨٢)، وابن حبان في صحيحه (٤٤٥٩ - ٤٤٦٠) ٣١١/١٠ - ٣١٢ و(٤٤٦٢)، و(٤٤٦٤ - ٤٤٦٥).

(٣) سورة النور، الآية: ٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٥) أي يأتي وقت سداد الدين.

[٥٦] ٦٥٨ - فقلْتُ: أخبرنا مالكٌ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ<sup>(١)</sup>، عن عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عُمَرَ، قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ».

قال عبد الله بن أبي بكر: فذكرْتُ ذلك لِعَمْرَةَ<sup>(٢)</sup> فقالت: صَدَقَ، سمعتُ عائشةَ تقول: «دَفَّ<sup>(٣)</sup> نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَضْحَى<sup>(٤)</sup> فِي زَمَانِ النَّبِيِّ، فَقَالَ النَّبِيُّ: ادْخَرُوا لِثَلَاثٍ وَتَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ».

قالت: فلما كان بعدَ ذلك قيلَ: يا رسول الله، لقد كان الناسُ ينتفعون بضحاياهم، يُجْمِلُونَ<sup>(٥)</sup> منها الْوَدَكَ<sup>(٦)</sup>، وَيَتَّخِذُونَ الْأُسْقِيَةَ. فقال رسول الله: وما ذاك؟ - أو كما قال - . قالوا: يا رسول الله، نَهَيْتَ عَنْ إِمْسَاكِ لَحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ. فقال رسول الله: إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ حَضْرَةَ الْأَضْحَى<sup>(٧)</sup>، فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخَرُوا<sup>(٨)</sup>.

(١) هو عبد الله بن أبي بكر الأنصاري، المدني، القاضي، ثقة، من صغار التابعين مات سنة (١٣٥) هـ، وهو ابن سبعين سنة، انظر التقریب (٣٢٣٩) ص ٢٩٧.

(٢) هي عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصاري، المدنية، تابعة ثقة، أكثرت عن عائشة، ماتت قبل المائة، ويُقال بعدها. انظر التقریب (٨٦٤٣) ص ٧٥٠.

(٣) قال الخطابي في معالم السنن ٢٤١/٣ (مطبوع على هامش سنن أبي داود): «قوله: دَفَّ ناسٌ، معناه أقبلوا من البادية، والدَفَّ سير سريع يُقَارِبُ فيه بين الخطو، يُقال: دَفَّ الرجل دَفِيقاً، وهم دافّة: أي جماعة يدفون، وإنما أراد قوماً أفحمتهم (لعلها: أفحطتهم) السَّنة (أي المجاعة) وأقدمتهم المجاعة. . .» وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١٢٤/٢ «الدافة: القوم يسرون جماعة سيراً ليس بالشديد، يُقال: هم يَدْفُونَ دَفِيقاً».

(٤) أي: وقت حضوره، ويجوز في الحاء من حضرة الفتح والضم والكسر مع سكون الضاد في الجميع.

(٥) جَمَلَ الشحم وأجمله: إذا أذابه واستخرج دهنه.

(٦) الْوَدَكَ: دسم اللحم.

(٧) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١٢٤/٢: «يُرِيدُ أَنَّهُمْ قَوْمٌ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ عِنْدَ الْأَضْحَى، فَنَهَاكَ عَنْ ادْخَارِ لَحُومِ الْأَضْحَى لِتُفَرِّقُوا وَتَصَدَّقُوا بِهَا، فَيَنْتَفِعَ أُولَئِكَ الْقَادِمُونَ بِهَا». وانظر فتح الباري ٢٦/١٠ - ٢٧.

(٨) رواه بهذا اللفظ: مسلم في كتاب الأضاحي، باب (٥) بيان ما كان في النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام، حديث رقم (١٩٧١)، ومالك في الموطأ في كتاب الضحايا، باب (٤) ادخار لحوم الأضاحي، حديث رقم (٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٩٣/٩، وابن حبان في صحيحه (٥٩٢٧).

- ورواه دون قول عبد الله بن واقد: أبو داود في كتاب الأضاحي، باب (٩) حبس لحوم الأضاحي، حديث رقم (٢٨١٢)، والنسائي في كتاب الأضاحي، باب (٣٧) الإدخار من الأضاحي ٢٣٥/٧، والدارمي في كتاب الأضاحي، باب (٦) في لحوم الأضاحي، حديث رقم (١٩٥٩)، وأحمد في المسند ٥١/٦. وقد ورد الحديث من طريق عمرة عن عائشة مختصراً عند البخاري (٥٥٧٠) والبيهقي ٢٩٣/٩. وورد من حديث عبد الرحمن بن عباس عن عائشة نحو ما هنا، عند البخاري (٥٤٢٣) و(٥٤٣٨) و(٦٦٨٧)، والترمذي (١٥١١)، والنسائي ٢٣٥/٧ - ٢٣٦، وأحمد ١٢٧/٦ - ١٢٨ و١٨٧، والبيهقي ٢٩٢/٩.

٦٥٩ - وأخبرنا ابنُ عُيينةَ، عن الزُّهري، عن أبي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابنِ أَزْهَرَ<sup>(١)</sup>، قال: شهدْتُ العَيْدَ مع عليّ بن أبي طالب، فسمعتُه يقول: لا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ من لحم نُسْكِهِ بعدَ ثلاثٍ<sup>(٢)</sup>.

[٥٧] ٦٦٠ - أخبرنا الثَّقَلَةُ<sup>(٣)</sup>، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهري، عن أبي عُبَيْدٍ، عن عليّ، أَنَّهُ قال: قال رسولُ الله: «لا يَأْكُلَنَّ أَحَدُكُمْ من لحم نُسْكِهِ بعدَ ثلاثٍ»<sup>(٤)</sup>.

٦٦١ - أخبرنا ابنُ عُيينةَ، عن إبراهيمَ بن مَيْسَرَةَ<sup>(٥)</sup>، قال: سمعتُ أَنَسَ بنَ مالِكٍ يقول: إِنَّا لَنَذْبَحُ ما شاء الله مِن ضحايانا، ثم نَتَزَوَّدُ بِقِيَّتِهَا إلى البصرة.

٦٦٢ - قال الشافعي: فهذه الأحاديثُ تَجْمَعُ معاني: منها: أَنَّ حديثَ عليّ عن النبي في النهي عن إمساكِ لُحُومِ الضحايا بعد ثلاثٍ، وحديثُ عبدِ الله بن واقدٍ: مُؤْتَفِقَانِ<sup>(٦)</sup> عن النبي.

٦٦٣ - وفيهما دِلَالَةٌ على أَنَّ عليًّا سَمِعَ النهيَ من النبي، وأنَّ النهيَ بَلَغَ عبدَ الله بنَ واقدٍ.

٦٦٤ - ودِلَالَةٌ على أَنَّ الرُّخْصَةَ من النبي لَمْ تَبْلُغْ عليًّا ولا عبدَ الله بنَ واقدٍ، ولو بَلَغَتْهُمَا الرُّخْصَةُ ما حَدَّثَنَا بالنهي، والنهيُ منسوخٌ، وَتَرَكَ الرُّخْصَةَ، والرُّخْصَةُ ناسخةٌ. والنهيُ منسوخٌ لا يَسْتَعْنِي سَامِعُهُ عن علم ما نَسَخَهُ<sup>(٧)</sup>.

- (١) هو سعد بن عبيد الزهري، مولى عبد الرحمن بن أزهري، يُكنى أبا عبيد، ثقة، أحد كبار التابعين، التقريب (٢٢٤٨) ص ٢٣١.
- (٢) انظر فتح الباري ٢٥/١٠ - ٢٦ ضمن شرح حديث رقم (٥٥٧٣)، والحديث ورد عن عليّ عن النبي ﷺ.
- (٣) انظر الحديث الآتي.
- (٤) انظر التعليق على فقرة (٣٧٩).
- (٥) رواه البخاري في كتاب الأضاحي، باب (١٦) ما يؤكل من لحوم الأضاحي، وما يُتَزَوَّدُ منها، حديث رقم (٥٥٧٣)، ومسلم في كتاب الأضاحي، باب (٥) بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي، حديث رقم (١٩٦٩)، وأحمد في المسند ٦١/١ و ١٠٣ و ١٤٩، والنسائي وعبد الرزاق في المصنف كما في فتح الباري ٢٥/١٠. رَوَاهُ من طريق عبد الرزاق عن معمر به، ومن طريق محمد بن جعفر (غندر) عن معمر به.
- (٥) هو إبراهيم بن ميسرة الطائفي، نزيل مكة، تابعي صغير، إمام ثبت حافظ، مات سنة (١٣٢) هـ. التقريب (٢٦٠) ص ٩٤.
- (٦) أي: متفقان، ومؤتفقان: لغة فصيحة صحيحة.
- (٧) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٢٨/١٠: «قال الشافعي: لعل عليًّا لم يبلغه النسخ». وقال غيره: يحتمل أن يكون الوقت الذي قال عليّ فيه ذلك كان بالناس حاجة كما وقع في عهد النبي ﷺ. وبذلك جزم ابن حزم فقال: إنما خطب عليّ بالمدينة في الوقت الذي كان عثمان حُوصِرَ فيه، وكان أهل البوادي قد ألجأتهم الفتنة إلى المدينة فأصابهم الجهد. فلذلك قال عليّ ما قال. قلت: أما كون عليّ خطب به وعثمان محصوراً، فأخرجه الطحاوي من طريق اللبث، عن عقيل، عن الزهري، في هذا الحديث، ولفظه: «صليت مع عليّ العيد وعثمان محصور». وأما الحمل المذكور فلما أخرج أحمد [١٤٥/١] والطحاوي أيضاً من طريق مخارق بن سليم، عن عليّ رفعه: «إني كنت نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأذخروا ما بدا لكم»، ثم جمع الطحاوي بنحو ما تقدم. وكذلك يجاب عما أخرج أحمد، من طريق أم سليمان، قالت: دخلتُ على عائشة فسألتهَا عن لحوم الأضاحي، فقالت: كان النبي ﷺ نهى عنها، ثم رخص فيها، فقدم عليّ من السفر فأنته فاطمة بلحم من =

٦٦٥ - وقول أنس بن مالك: كُنَّا نَهْبِطُ لِحُومِ الضَّحَايَا الصَّرَّةِ -: يحتملُ أن يكونَ أنسُ سمعَ الرخصةَ ولم يسمعِ النهيَ قبلَها، فتزودُ بالرخصةِ ولم يسمعِ نهياً، أو سمعَ الرخصةَ والنهيَ، فكانَ النهيُ منسوخاً، فلم يَذْكُرْهُ.

٦٦٦ - فقال كلُّ واحدٍ من المختلِفَيْنِ بما عَلِمَ.

٦٦٧ - وهكذا يجبُ على مَنْ سَمِعَ شيئاً من رسولِ الله، أو ثَبَّتَ له عنه: أن يقولَ منه بما سَمِعَ، حَتَّى يَعْلَمَ غَيْرَهُ.

٦٦٨ - قال الشافعي: فَلَمَّا حَدَّثَتْ عَائِشَةُ عَنِ النَّبِيِّ بِالنَّهْيِ عَنْ إِمْسَاكِ لِحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، ثُمَّ بِالرَّخْصَةِ فِيهَا بَعْدَ النَّهْيِ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَخْبَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْ إِمْسَاكِ لِحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ لِلدَّافَةِ -: كَانَ الْحَدِيثُ التَّامُّ الْمَحْفُوظُ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَسَبَبُ التَّحْرِيمِ وَالْإِحْلَالِ فِيهِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ، وَكَانَ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ أَنْ يَصِيرَ إِلَيْهِ.

٦٦٩ - وحديثُ عَائِشَةَ مِنْ أَتَيْنِ مَا يُوجَدُ فِي النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ مِنَ السُّنَنِ.

٦٧٠ - وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْحَدِيثِ يُخَصُّ، فَيُحْفَظُ بَعْضُهُ دُونَ بَعْضٍ، فَيُحْفَظُ مِنْهُ شَيْءٌ كَانَ أَوَّلًا وَلَا يُحْفَظُ آخِرًا، وَيُحْفَظُ آخِرًا وَلَا يُحْفَظُ أَوَّلًا، فَيُؤَدِّي كُلُّ مَا حَفِظَ.

٦٧١ - فَالرَّخْصَةُ بَعْدَهَا فِي الْإِمْسَاكِ وَالْأَكْلِ وَالصَّدَقَةِ مِنْ لِحُومِ الضَّحَايَا إِنَّمَا هِيَ لِوَاحِدٍ مِنْ مَعْتَبَرَيْنِ، لِاخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ:

٦٧٢ - فَإِذَا دَفَّتِ الدَّافَةُ ثَبَّتَ النَّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِ لِحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَإِذَا لَمْ تَدَفَّ فَالرَّخْصَةُ ثَابِتَةٌ بِالْأَكْلِ وَالتَّزْوُدِ وَالْإِدْخَارِ وَالصَّدَقَةِ.

٦٧٣ - وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِ لِحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ مَنْسُوخاً فِي كُلِّ حَالٍ<sup>(١)</sup>، فَيُنْسِكُ الْإِنْسَانُ مِنْ ضَمِيَّتِهِ مَا شَاءَ، وَيَتَصَدَّقُ بِمَا شَاءَ<sup>(٢)</sup>.

= ضحايها فقال: أو لم تته عنه؟ قالت: إنه قد رخص فيها.

فهذا عليّ قد أطلع على الرخصة، ومع ذلك خطب بالمنع، فطريق الجمع ما ذكرته ١. هـ.

(١) قال الإمام النووي حول أحاديث منع الإمساك وجواز إمساك لحوم الأضاحي ما نصه: «... قال القاضي: واختلف العلماء في الأخذ بهذه الأحاديث، فقال قوم: يحرم إمساك لحوم الأضاحي والأكل منها بعد ثلاث وإن حكم التحريم باق كما قاله علي وابن عمر.

وقال جماهير العلماء بإباح الأكل والإمساك بعد الثلاث والنهي منسوخ بهذه الأحاديث المصرحة بالنسخ لا سيما حديث بريدة، وهذا نسخ السنة بالسنة.

وقال بعضهم ليس هو نسخاً، بل كان التحريم لعله فلما زالت زال لحديث سلمة وعائشة. وقيل: كان النهي الأول للكرهية لا للتحريم. قال هؤلاء: والكرهية باقية إلى اليوم ولكن لا يحرم، قالوا: ولو وقع مثل تلك العلة اليوم فدفّت دافعة وإساهم الناس وحملوا على هذا مذهب علي وابن عمر.

والصحيح نسخ النهي مطلقاً، وأنه لم يبق تحريم ولا كراهية فيباح اليوم الإدخار فوق ثلاث والأكل إلى متى شاء... ٤. (صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/١٢٩ - ١٣٠).

(٢) قال الإمام الشافعي في اختلاف الحديث ص ٢٤٧ - ٢٤٨ بعد أن ذكر حديث عائشة: «فَيُشَبُّ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا =

= نهى رسول الله ﷺ عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث - إذ كانت الدائئة -: على معنى الاختيار، لا على معنى الفرض. وإنما قلت يشبه الاختيار لقول الله عز وجل في البُدن: ﴿فَإِذَا وَجِيتُ جُثُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا﴾، وهذه الآية في البدن التي يتطوع بها أصحابها، لا التي وجبت عليهم قبل أن يتطوعوا بها، وإنما أكل النبي ﷺ من هديه أنه كان تطوعاً، فأما ما وجب من الهدي كله فليس لصاحبه أن يأكل منه شيئاً، كما لا يكون له أن يأكل من زكاته ولا من كفارته شيئاً، وكذلك إن وجب عليه أن يخرج من ماله شيئاً، فأكل بعضه فلم يخرج ما وجب عليه بكامله. وأحب لمن أهدى نافلة أن يطعم البائس الفقير لقول الله: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾، وقوله: ﴿وَأَطِيعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ القانع: هو السائل، والمعتَر: الزائر المار بلا وقت، فإذا أطعم من هؤلاء واحداً أو أكثر فهو من المطعمين. فأحب إلي ما أكثر أن يطعم ثلثاً، ويهدي ثلثاً، ويهبط به حيث شاء، والضحايا من هذه السبل، والله أعلم. وأحب إن كانت في الناس مخصصة أن لا يدخِر أحدٌ من أصحابه ولا من هديه أكثر من ثلاث، لأمر النبي ﷺ في الدائئة. ١.هـ.

وقال الشافعي في اختلاف الحديث أيضاً ص ١٣٦ - ١٣٧: "... وفي مثل هذا المعنى أن علي بن أبي طالب خطب الناس، وعثمان بن عفان محصور، فأخبرهم أن النبي ﷺ نهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث، وكان يقول به، لأنه سمعه من النبي، وعبد الله بن واقد قد رواه عن النبي، وغيرهما، فلما روث عائشة أن النبي نهى عنه عند الدائئة، ثم قال: كلوا وتزودوا وادخروا وتصدقوا، ورؤى جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ أنه نهى عن لحوم الضحايا بعد ثلاث، ثم قال: كلوا وتزودوا وتصدقوا: كان يجب على من علم الأمرين معاً أن يقول: نهى النبي عنه لمعنى، فإذا كان مثله فهو منهى عنه، وإذا لم يكن مثله لم يكن منهياً عنه. أو يقول نهى النبي عنه في وقت ثم أرخص فيه بعده، والأخير من أمره ناسخ للأول. قال الشافعي: وكل قال بما سمعه من رسول الله، وكان من رسول الله ما يدل على أنه قاله على معنى دون معنى أو نسخه، فعلم الأول ولم يعلم غيره، فلو علم أمر رسول الله فيه صار إليه، إن شاء الله.

قال أحمد شاكِر: «وهكذا تردد الشافعي في قوله في هذا كما ترى، فمرة يذهب إلى النسخ، ومرة يذهب إلى أن النهي اختيار لا فرض، ومرة يذهب إلى أن النهي لمعنى، فإذا وجد ثبت النهي. والذي أراه راجحاً عندي: أن النهي عن الإدخار بعد ثلاث إنما كان من النبي ﷺ - على سبيل تصريف الإمام والحاكم، فيما ينظر فيه لمصلحة الناس، وليس على سبيل التشريع في الأمر العام، بل يؤخذ منه أن للحاكم أن يأمر وينهى في مثل هذا، ويكون أمره واجب الطاعة، لا يسع أحداً مخالفته. وآية ذلك أن النبي ﷺ حين أخبروه عما نأبهم من المشقة في هذا سألهم: «وما ذاك؟» فلما أخبروه عن نهيه أبان لهم عن علته وسببه، فلو كان هذا النهي تشريعاً عاماً لذكر لهم أنه كان ثم نُسَخ، أما وقد أبان لهم عن العلة في النهي فإنه قصد إلى تعليمهم أن مثل هذا يدور مع المصلحة التي يراها الإمام، وأن طاعته فيه واجبة». ١.هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٢٨/١٠ بعدما ذكر ما ورد عن علي رضي الله عنه من النهي عن إمساك لحم الأضحية فوق ثلاث، وأن ذلك كان للدائفة التي أصابت القوم. قال: «وقد جزم به الشافعي في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث، فقال ما نصه: ... فذكر الفقرة (٦٧٢) بتمامها. ثم قال: قال الشافعي، فذكر الفقرة (٦٧٣) بتمامها. ثم قال: «وبهذا الثاني أخذ المتأخرون من الشافعية، فقال الرافعي: الظاهر أنه لا يحرم اليوم بحال. وتبعه النووي فقال في شرح المذهب: الصواب المعروف أنه لا يحرم الإدخار اليوم بحال، وحكى في شرح مسلم عن جمهور العلماء أنه من نسخ السنة بالسنة، قال: والصحيح نسخ النهي مطلقاً، وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة، فيباح اليوم الإدخار فوق ثلاث والأكل إلى متى شاء. ١.هـ.

وإنما رجح ذلك لأنه يلزم من القول بالتحريم إذا دقت الدائفة إيجاب الإطعام، وقد قامت الأدلة عند الشافعية أنه لا يجب في المال حق سوى الزكاة. ونقل ابن عبد البر ما يوافق ما نقله النووي فقال: لا خلاف بين



## وجه آخر من الناسخ والمنسوخ

[٥٨] ٦٧٤ - أخبرنا محمد بن إسماعيل بن أبي فُذَيْكٍ، عن ابن أبي ذُئْبٍ، عن المُقْبِرِيِّ، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، قال: «حُسِنَا يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنِ الصَّلَاةِ، حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْمَغْرَبِ بِهَوَيٍّ<sup>(١)</sup> مِنَ اللَّيْلِ، حَتَّى كُفِينَا، وَذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾<sup>(٢)</sup>» قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَمْرِهِ فَأَقَامَ الظُّهْرَ، فَصَلَّاهَا فَأَخْسَنَ صَلَاتَهَا، كَمَا كَانَ يُصَلِّيهِمَا فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ أَقَامَ الْعَصْرَ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْمَغْرِبَ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ، ثُمَّ أَقَامَ الْعِشَاءَ، فَصَلَّاهَا كَذَلِكَ أَيْضًا، قَالَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴿فَرِحَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾<sup>(٣)</sup>.

٦٧٥ - قال الشافعي: فلما حَكَّى أَبُو سَعِيدٍ أَنَّ صَلَاةَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ الْخَنْدَقِ كَانَتْ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴿فَرِحَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾: اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ صَلَاةَ الْخَوْفِ إِلَّا بَعْدَهَا، إِذْ حَضَرَهَا أَبُو سَعِيدٍ، وَحَكَّى تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ وَقْتِ عَامَتِهَا، وَحَكَّى أَنَّ ذَلِكَ قَبْلَ نَزْوِلِ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

٦٧٦ - قال: فَلَا تُؤَخَّرُ صَلَاةُ الْخَوْفِ بِحَالٍ أَبَدًا عَنِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَتْ فِي حَضَرٍ، أَوْ عَنِ

= فقهاء المسلمين في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وأن النهي عن ذلك منسوخ. كذا أطلق، وليس بجيد، فقد قال القرطبي: حديث سلمة وعائشة نص على أن المنع كان لعله، فلما ارتفعت ارتفع لارتفاع موجب فتمتئ الأخذ به، ويقود الحكم تعود العلة، فلو قدم على أهل بلد ناس محتاجون في زمان الأضحية ولم يكن عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقتهم إلا الضحايا تغيث عليهم ألا يذخروها فوق ثلاث.

قلت: والتقييد بالثلاث واقعة حال، وإلا فلو لم تستد الخلة إلا بتفرقة الجميع، لزم على هذا التقرير عدم الإمساك ولو ليلة واحدة. وقد حكى الرافي عن بعض الشافعية أن التحريم كان لعله فلما زالت زال الحكم، لكن لا يلزم عود الحكم عند عود العلة. قلت: واستبعدوه، وليس ببعيد، لأن صاحبه قد نظر إلى أن الخلة لم تستد يومئذ إلا بما ذكر، فأما الآن فإن الخلة تستد بغير لحم الأضحية فلا يعود الحكم إلا لو فرض أن الخلة لا تستد إلا بلحم الأضحية، وهذا في غاية الندور. وحكى البيهقي عن الشافعي أن النهي عن أكل لحوم الأضاحي فوق ثلاث كان في الأصل للتنزيه، قال: وهو كالأمر في قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطَعُوا الْقَانِعَ﴾، وحكاها الرافي عن أبي علي الطبري احتمالاً، وقال المهلب: إنه الصحيح، لقول عائشة: «وليس بعزيمة» والله أعلم. ١. هـ.

(١) الهوي - بفتح الهاء -: الحين الطويل من الزمان، وقيل هو مختص بالليل، انظر النهاية ٢٨٥/٥، فالمعنى: بعدما مضى وقت طويل من الليل.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٩، والحديث تقدم تخريجه في الفقرة (٥٠٦).

وَقَتِ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ: بِخَوْفٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَلَكِنْ تُصَلِّي كَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ.

[٥٩] ٦٧٧ - والذي أَخَذْنَا بِهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ أَنَّ مَالِكاً أَخْبَرَنَا عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ، عَنْ مَنْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَاةَ الْخَوْفِ يَوْمَ ذَاتِ الرَّقَاعِ: «أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ، وَطَائِفَةٌ وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَّتَ قَائِماً وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفُوا فَصَفُّوا وَجَّاهُ الْعَدُوَّ، وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ مِنْ صَلَاتِهِ، ثُمَّ ثَبَّتَ جَالِساً وَأَتَمُّوا لَأَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ»<sup>(١)</sup>.

[٦٠] ٦٧٨ - قال: أَخْبَرَنَا مَنْ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ، يُخْبِرُ عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خَوَاتٍ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ: مِثْلُهُ<sup>(٢)</sup>.

٦٧٩ - قال: وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ عَلَى غَيْرِ مَا حَكَى مَالِكٌ<sup>(٣)</sup>.

٦٨٠ - وَإِنَّمَا أَخَذْنَا بِهَذَا دُونَهُ لِأَنَّهُ كَانَ أَشْبَهَ بِالْقُرْآنِ، وَأَقْوَى فِي مُكَايَدَةِ الْعَدُوِّ.

(١) حديث متفق عليه، وقد تقدم تخريجه، انظر الفقرة (٥٠٩).

(٢) هذا الإسناد ضعيف، للجهالة بالمخبر للشافعي، ولوجود عبد الله بن عمر بن حفص وهو ضعيف، لكن للحديث طرق أخرى تقويه، انظر ذلك فيما تقدم الفقرة (٥١٠).

(٣) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤٣١/٢: «قد ورد في كيفية صلاة الخوف صفات كثيرة، ورجح ابن عبد البر هذه الكيفية الواردة في حديث ابن عمر لا غزوت مع رسول الله ﷺ قَبْلَ نَجْدٍ، فوزينا العدو فصاففنا لهم، فقام رسول الله ﷺ يصلي لنا، فقامت طائفة معه تصلي، وأقبلت طائفة على العدو، وزكع رسول الله ﷺ بمن معه وسجد سجدتين، ثم انصرفوا مكان الطائفة التي لم تصل، فجاءوا فركع رسول الله ﷺ بهم رُكْعَةً وسجد سجدتين ثم سَلَّمَ، فقام كل واحد منهم فركع لنفسه رُكْعَةً وسجد سجدتين، البخاري (٩٤٢) على غيرها لقوة الإسناد لموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل سلام إمامه.

وعن أحمد قال: ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز، ومال إلى ترجيح حديث سهل بن أبي حشمة الآتي في المغازي، وكذا روجه الشافعي، ولم يختر إسحق شيئاً على شيء. وبه قال الطبري وغير واحد منهم ابن المنذر وسرد ثمانية أوجه، وكذا ابن حبان في صحيحه وزاد تاسعاً. وقال ابن حزم: صح فيها أربعة عشر وجهاً، وبينها في جزء مفرد. وقال ابن العربي في «القبس» جاء فيها روايات كثيرة أصحها ستة عشر رواية مختلفة، ولم يبينها. وقال النووي نحوه في شرح مسلم ولم يبينها أيضاً. وقد بينها شيخنا الحافظ أبو الفضل في شرح الترمذي وزاد وجهاً آخر فصارت سبعة عشر وجهاً. لكن يمكن أن تتداخل. قال صاحب الهدى: أصولها ست صفات، ويلغها بعضهم أكثر، وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعل النبي ﷺ، وإنما هو من اختلاف الرواة ١. هـ. وهذا هو المعتمد، وإليه أشار شيخنا بقوله: يمكن تداخلها.

وحكى ابن القصار المالكي أن النبي ﷺ صلاها عشر مرات، وقال ابن العربي: صلاها أربعاً وعشرين مرة، وقال الخطابي: صلاها النبي ﷺ في أيام مختلفة بأشكال متباينة يتحرى فيها ما هو الأحوط للصلاة والأبلغ للحراسة، فهي على اختلاف صورها متفقة المعنى ١. هـ، وفي كتب الفقه تفاصيل لها كثيرة وفروع لا يتحمل هذا الشرح بسطها والله المستعان. وانظر نيل الأوطار ٣/ ٣٦٠ - ٣٦١.

٦٨١ - وقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبيين الحجة في (كتاب الصلاة)<sup>(١)</sup>، وتركنا ذكر مَنْ خالفنا فيه وفي غيره من الأحاديث لأن ما خولفنا فيه منها مُفْتَرَقٌ فِي كُتُبِهِ.

## وجه آخر

٦٨٢ - قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفَدْحَةُ مِنْ إِسَائِكَمْ فَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَامْسِكُوهُمْ فِي الْأَبْيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۝١٥﴾ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا فَاتَّابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا ۝١٦﴾<sup>(٢)</sup>.

٦٨٣ - فكان حَدُّ الزَّانِئِينَ بهذه الآية الْحَنِسِ وَالْأَذَى، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ حَدَّ الزَّانَا، فَقَالَ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۝٣﴾<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ فِي الْإِمَاءِ: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أَتَى يَنْجِسَتْ فَعَلَيْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۝٤﴾<sup>(٤)</sup>، فَنُسِخَ الْحَنِسُ عَنِ الزَّانَا، وَتَبَتْ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ.

٦٨٤ - وَذَلَّ قَوْلُ اللَّهِ فِي الْإِمَاءِ: ﴿فَعَلَيْنَ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ۝٤﴾: عَلَى فَرْقِ اللَّهِ بَيْنَ حَدِّ الْمَمَالِكِ وَالْأَخْرَارِ فِي الزَّانَا، وَعَلَى أَنَّ النِّصْفَ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ جَلْدٍ، لِأَنَّ الْجَلْدَ يَعْذِدُ، وَلَا يَكُونُ مِنْ رَجْمٍ، لِأَنَّ الرِّجْمَ إِثْنَانُ عَلَى النَّفْسِ بِلَا عَدَدٍ، لِأَنَّهُ قَدْ يُؤْتَى عَلَيْهَا بِرَجْمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَبِأَلْفٍ وَأَكْثَرٍ، فَلَا نِصْفَ لَهَا لَا يُعْلَمُ بَعْدُ، وَلَا نِصْفَ لِلنَّفْسِ فَيُؤْتَى بِالرِّجْمِ عَلَى نِصْفِ النَّفْسِ<sup>(٥)</sup>.

٦٨٥ - وَاحْتَمَلَ قَوْلُ اللَّهِ فِي سُورَةِ الثُّورِ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۝٣﴾: أَنَّ يَكُونُ عَلَى جَمِيعِ الزَّانَاةِ الْأَحْرَارِ، وَعَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، فَاسْتَدَلَّلْنَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - عَلَى مَنْ أَرِيدَ بِالْمِائَةِ جَلْدَةٍ.

[٦١] ٦٨٦ - أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا: الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ

(١) انظر كتاب صلاة الخوف في الأم ١٨٦/١ - ٢٠٣، وكتاب اختلاف الحديث بهامشه ٢٢١/٧ - ٢٢٦، قال شاعر بعدما ذكر ذلك: «ولست أظن أن الشافعي يشير هنا بقوله: كتاب الصلاة، إلى هذين الموضعين لأنه لم يفضل فيهما الاختلاف ولم يبين الحجة. وأنا أرجح أن كتاب الصلاة، الذي ذكره هنا كتاب آخر من مؤلفات الشافعي، لم يقع إلينا» ١ هـ.

(٢) سورة النساء، الآيتان: ١٥ - ١٦.

(٣) سورة النور، الآية: ٢٠.

(٤) سورة النساء، الآية: ٢٥.

(٥) انظر ما ذكره الشافعي رحمه الله تعالى في الفقرة (٣٨٥).

جَلَدَ مائَةَ وَتَغْرِيبُ عامٍ، وَالتَّيْبُ بِالشَّيْبِ جَلَدُ مائَةٍ وَالرَّجْمُ<sup>(١)</sup>.

٦٨٧ - قال: قَدْ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا»: عَلَى أَنَّ هَذَا أَوَّلُ مَا حُدِّثَ بِهِ الزُّنَاةُ، لِأَنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾<sup>(٢)</sup>.

٦٨٨ - ثُمَّ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ مَاعِزًا وَلَمْ يَجْلِدْهُ<sup>(٣)</sup>، وَامْرَأَةً الْأَسْلَمِيَّ وَلَمْ يَجْلِدْهَا<sup>(٤)</sup>، فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الْجَلْدَ مَنْسُوخٌ عَنِ الزَّانِئَتَيْنِ النَّبِيِّينِ.

٦٨٩ - قال: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَحْرَارِ فِي الزُّنَا فَرْقٌ إِلَّا بِالْإِحْصَانِ بِالنِّكَاحِ وَخِلَافِ الْإِحْصَانِ بِهِ. [٦٢] ٦٩٠ - وَإِذْ كَانَ قَوْلُ النَّبِيِّ: «قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبِكْرُ بِالْبِكْرِ جَلَدُ مائَةٍ وَتَغْرِيبُ عامٍ<sup>(٥)</sup>»: فَفِي هَذَا دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَوَّلُ مَا نُسِخَ الْحَبْسُ عَنِ الزَّانِئَتَيْنِ، وَحُدًّا بَعْدَ الْحَبْسِ، وَأَنَّ كُلَّ حَدِّ حَدِّ الزَّانِئَتَيْنِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ هَذَا، إِذْ كَانَ هَذَا أَوَّلَ حَدِّ الزَّانِئَتَيْنِ.

[٦٣] ٦٩١ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، أَنَّهُمَا أَخْبَرَا: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ؟ وَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا -: أَجَلْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَائْثُنْ لِي فِي أَنْ أَتَكَلَّمَ. قَالَ: تَكَلَّمْ. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا<sup>(٦)</sup> عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ، فَأُخْبِرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَجَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأُخْبِرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مائَةٍ وَتَغْرِيبَ عامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: أَمَّا عَنَّاكَ وَجَارِيَتُكَ فَزِدْ إِلَيْكَ. وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةَ وَغَرَبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أَنْ يُسَلَّمَ الْأَسْلَمِيُّ أَنَّ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا<sup>(٧)</sup>. [٦٤] ٦٩٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ زَنِيًّا<sup>(٨)</sup>.

(١) تقدم في الفقرة (٣٧٨).

(٢) سورة النساء، الآية: ١٥.

(٣) انظر ما تقدم في الفقرة (٣٨٢).

(٤) انظر هامش الفقرة (٣٨٢).

(٥) رواه مسلم، وقد تقدم تخريجه فقرة (٣٧٩).

(٦) العسيف: الأجير.

(٧) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في الفقرة (٣٨٢).

(٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ رَجُلًا وَامْرَأَةً زَنِيًّا، أَتَتْ بِهِمَا الْيَهُودُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ هَذَيْنِ زَنِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ؟ قَالُوا: نَفْضُحُهُمَا وَنَجْلُدُهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَذَبْتُمْ وَاللَّهِ إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ، فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلَوْهَا إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ وَاللَّهِ إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ. قَالَ: فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، وَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ صُورِيَا أَغْوَرٌ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، وَجَعَلَ يَقْرَأُ مَا قَبْلُهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ازْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَوَجَدَ آيَةَ الرَّجْمِ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: نَعَمْ يَا مُحَمَّدُ فِيهَا الرَّجْمُ. فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجَمَا. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا فِيمَنْ رَجَمَهُمَا يَوْمَئِذٍ.

٦٩٣ - قال: ثَبَّتَ جِلْدُ مَائَةِ وَالثُّغْيُ عَلَى الْبِكْرَيْنِ الزَّائِنَتَيْنِ، وَالرَّجْمُ عَلَى الثَّيْبَيْنِ الزَّائِنَتَيْنِ<sup>(١)</sup>.  
 ٦٩٤ - وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ أُرِيدَ بِالْجِلْدِ فَقَدْ نُسِخَ عَنْهُمَا الْجِلْدُ مَعَ الرَّجْمِ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا أُرِيدَا بِالْجِلْدِ وَأُرِيدَ بِهِ الْبِكْرَانِ: فَهُمَا مُخَالَفَانِ لِلثَّيْبَيْنِ.  
 ٦٩٥ - وَرَجِمُ الثَّيْبَيْنِ بَعْدَ آيَةِ الْجِلْدِ: بِمَا رَوَى رَسُولُ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ. وَهَذَا أَشْبَهَ مَعَانِيهِ وَأَوْلَاهَا بِهِ عِنْدَنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## وَجَّةٌ آخَرُ

[٦٥] ٦٩٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ رَكِبَ فَرَسًا فَضَرَعَ عَنْهُ، فَجُحِشَ<sup>(٢)</sup> شِقُّهُ الْأَيْمَنُ<sup>(٣)</sup>، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ وَهُوَ قَاعِدٌ، وَصَلَّيْنَا وَرَاءَهُ

= رواه البخاري في كتاب المناقب، باب (٢٦) قول الله تعالى [البقرة/١٤٦]: «يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ، وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ»، حديث رقم (٣٦٣٥)، وفي كتاب الحدود، باب (٣٧) أحكام أهل الذمة وإحصانهم إذا زنوا وُرُفِعُوا إِلَى الْإِمَامِ، حديث رقم (٦٨٤١) وفي أماكن كثيرة من صحيحه، ومسلم في كتاب الحدود، باب (٦) رجم اليهود أهل الذمة في الزنى، حديث رقم (١٦٩٩)، وأبو داود في كتاب الحدود، باب (٢٦) في رجم اليهوديين، حديث رقم (٤٤٤٦)، والترمذي في كتاب الحدود، باب (١٥) (١٠) ما جاء في رجم أهل الكتاب، حديث رقم (١٤٣٦) مختصراً، والدارمي في كتاب الحدود، باب (١٥) في الحكم بين أهل الكتاب إذا تحاكموا إلى حكام المسلمين، حديث رقم (٢٣٢١)، ومالك في الموطأ في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم ٨١٩/٢، وأحمد في المسند ٧/٢ و٦٣ و٧٦، وعبد الرزاق في المصنف (١٣٣٣١ - ١٣٣٣٢)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١٤/٨، وابن حبان في صحيحه (٤٤٣٤ - ٤٤٣٥).

(١) خلاصة مذاهب العلماء في هذه المسألة ما ذكره الجصاص فقال: «قال أصحابنا: يَرَجُمُ الْمُحْصَنُ وَلَا يَجْلَدُ، وَيَجْلَدُ غَيْرُ الْمُحْصَنِ وَلَا يَنْفَى. وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَمَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْثَّوْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ حِيٍّ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: لَا يَجْتَمِعُ الْجِلْدُ وَالرَّجْمُ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: يَنْفَى الْبِكْرَ بَعْدَ الْجِلْدِ. وَقَالَ مَالِكٌ: يَنْفَى الرَّجُلَ وَلَا تَنْفَى الْمَرْأَةَ وَلَا الْعَبْدَ، وَمَنْ نَفَى حَبْسَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَنْفَى إِلَيْهِ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ حِيٍّ وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: يَنْفَى الزَّانِيَ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: وَلَا تَنْفَى الْمَرْأَةَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَنْفَى الْعَبْدَ نِصْفَ سَنَةٍ».

(مختصر اختلاف العلماء ٢٧٧/٣ - ٢٧٨).

(٢) جُحِشَ: أَي خُدِشَ جِلْدُهُ. انظر الفتح ١٧٨/٢.

(٣) هَكَذَا فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: شَقُّهُ الْأَيْمَنُ، وَفِي رَوَايَةٍ: سَاقُهُ الْأَيْمَنُ. وَلَيْسَ هَذَا بِخِلَافٍ. قَالَ الْحَافِظُ ١٧٨/٢:

«وَأَمَّا هِيَ مَفْسَرَةٌ لِمَحَلِّ الْخُدْشِ مِنَ الشَّقِّ الْأَيْمَنِ، لِأَنَّ الْخُدْشَ لَمْ يَسْتَوْعِبْهُ». وَجَاءَ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: أَنَّ قَدَمَ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ انْفَكَّتْ. وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا تَقَدَّمَ لِحَتْمِ وَقُوعِ الْأَمْرَيْنِ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ. وَجَاءَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ... الْحَدِيثُ (سِبَاطِي فِي الْفَقْرَةِ الْآتِيَةِ ٦٩٧). فَلَمْ تَبَيِّنْ سَبَبَ الشُّكْوَى. قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ١٧٨/٢: «وَحَاصِلُ مَا فِي الْقِصَّةِ أَنَّ عَائِشَةَ أَهْمَتْ الشُّكْوَى، وَبَيَّنَّ جَابِرٌ وَأَنَسُ السَّبَبَ وَهُوَ السَّقُوطُ عَنِ الْفَرَسِ، وَعَيْنُ جَابِرٍ الْعِلَّةُ فِي الصَّلَاةِ قَاعِدًا وَهِيَ انْفِكَاكُ الْقَدَمِ».

وَأَفَادَ ابْنَ حَبَانَ أَنَّ هَذِهِ الْقِصَّةَ كَانَتْ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ خَمْسٍ مِنَ الْهَجْرَةِ ١٠ هـ.

فَعُودًا، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ: فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ<sup>(١)</sup>.

[٦٦] ٦٩٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا، فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ: أَنْ أَجْلِسُوا، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا»<sup>(٢)</sup>.

٦٩٨ - قَالَ: وَهَذَا مِثْلُ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَإِنْ كَانَ حَدِيثُ أَنَسٍ مُقْسَرًا وَأَوْضَحَ مِنْ تَفْسِيرِ هَذَا.

[٦٧] ٦٩٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ خَرَجَ فِي مَرَضِهِ، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ وَهُوَ قَائِمٌ يَصَلِّي بِالنَّاسِ، فَاسْتَخَرَّ أَبُو بَكْرٍ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ: أَنْ كَمَا أَنْتَ، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَنْبِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَكَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، بَابُ (٥١) إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٦٨٩)، وَبَابُ (١٢٨) يَهْوِي بِالتَّكْبِيرِ حِينَ يَسْجُدُ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٠٥)، وَفِي أَمَاكِنَ أُخْرَى مِنَ الصَّحِيحِ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (١٩) ائْتِمَامُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٤١١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٦٨) الْإِمَامُ يَصَلِّي مِنْ قَعْدٍ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٦٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْاِفْتِتَاحِ، بَابُ (٢٢) مَا يَقُولُ الْمَأْمُومُ ١٩٥/٢ - ١٩٦، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، بَابُ (١٤٤) مَا جَاءَ فِي إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٢٣٨)، وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، بَابُ (٥) صَلَاةُ الْإِمَامِ وَهُوَ جَالِسٌ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٦)، وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٤٤) فِيمَنْ يَصَلِّي خَلْفَ الْإِمَامِ، وَالْإِمَامُ جَالِسٌ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٢٥٦)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١١٠/٣ وَ١٦٢ وَ٢٠٠، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي الْمَصْنَفِ ٣٢٥/٢، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فِي مَصْنَفِهِ (٤٠٧٨)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١١٨٩)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُنْتَقَى (٢٢٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٢١٠٢ - ٢١٠٣) وَ(٢١٠٨) وَ(٢١١١)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي سُنَنِ الْكَبِيرِ ٧٨/٣ - ٧٩.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، بَابُ (٥١) إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٦٨٨)، وَفِي كِتَابِ تَقْصِيرِ الصَّلَاةِ، بَابُ (١٧) صَلَاةُ الْقَاعِدِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١١١٣)، وَفِي كِتَابِ السَّهْوِ، بَابُ (٩) الْإِشَارَةُ فِي الصَّلَاةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٢٣٦)، وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (١٩) ائْتِمَامُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٤١٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٦٨) الْإِمَامُ يَصَلِّي مِنْ قَعْدٍ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٦٠٥)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّنَةِ فِيهَا، بَابُ (١٤٤) مَا جَاءَ فِي إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٢٣٧)، وَمَالِكٌ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، بَابُ (٥) صَلَاةُ الْإِمَامِ وَهُوَ جَالِسٌ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٧)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٥١/٦ وَ٥٧ وَ٦٨ وَ١٤٨ وَ١٩٤، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (١٦١٤)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢١٠٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي سُنَنِ الْكَبِيرِ ٧٩/٣.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، بَابُ (٤٧) مَنْ قَامَ إِلَى جَنْبِ الْإِمَامِ لَعَلَّةَ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٦٨٣)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٢١) اسْتِخْلَافُ الْإِمَامِ إِذَا عَرِضَ لَهُ عَذْرٌ مِنْ مَرَضٍ وَسَفَرٍ وَغَيْرِهِمَا مَنْ يُصَلِّي بِالنَّاسِ... حَدِيثٌ رَقْمُ (٤١٨)، حَدِيثُ الْكِتَابِ رَقْمُ (٩٧)، وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ، بَابُ (٥) صَلَاةُ الْإِمَامِ وَهُوَ جَالِسٌ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٨).

٧٠٠ - [وبه يأخذ الشافعي<sup>(١)</sup>].

[٦٨] ٧٠١ - قال: وذكر إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة، عن رسول الله وأبي بكر: مثل معنى حديث عروة: «أن النبي صلى قاعداً، وأبو بكر قائماً، يصلي بصلاة النبي، وهم وراءه قياماً»<sup>(٢)</sup>.

٧٠٢ - قال: فلما كانت صلاة النبي في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً: استدللنا على أن أمره الناس بالجلوس في سقطته عن الفرس: قبل مرضه الذي مات فيه، فكانت صلاته في مرضه الذي مات فيه قاعداً والناس خلفه قياماً: ناسخة لأن يجلس الناس بجلوس الإمام<sup>(٣)</sup>.

= وهذا الحديث ذكر خلف حديث عائشة: أمر رسول الله ﷺ أبا بكر أن يصلي بالناس في مرضه، فكان يصلي بهم. قال عروة: فوجد رسول الله ﷺ في نفسه خفة فخرج، فإذا أبو بكر يوم بالناس... الحديث. قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٦٦/٢: «قال عروة: فوجد، هو بالإسناد المذكور، وهم من جعله معلقاً. ثم إن ظاهره الإرسال من قوله: فوجد... الخ، لكن رواه ابن أبي شيبة عن ابن نمير بهذا الإسناد متصلاً بما قبله، وأخرجه ابن ماجه عنه. وكذا وصله الشافعي عن يحيى بن حبان عن حماد بن سلمة، عن هشام، وكذا وصله عن عروة عنها كما تقدم. ويحتمل أن يكون عروة أخذه عن عائشة وعن غيرها فلذلك قطعه عن القدر الأول الذي أخذه عنها وحدها».

(١) هذه الجملة من كلام الربيع - راوي الرسالة - كما رجح العلامة أحمد شاكر.

(٢) رواه من هذه الطريق - أي عن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن عائشة به: البخاري في كتاب الأذان، باب (٣٩) حد المريض أن يشهد الجماعة، حديث رقم (٦٦٤)، وباب (٦٧) من أسمع الناس تكبير الإمام، حديث رقم (٧١٢)، وباب (٦٨) الرجل يأتهم بالإمام، ويأتهم الناس بالمأموم، حديث رقم (٧١٣)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب (٢١) استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما...، حديث رقم (٤١٨)، حديث الكتاب (٩٥ - ٩٦)، والنسائي في كتاب الإمامة، باب (١٤٤) ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في ١٠٠، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب (١٤٤) ما جاء في صلاة رسول الله ﷺ في مرضه، حديث رقم (١٢٣٢)، وأحمد في المسند ٢١٠/٦ - ٢٢٤، وابن أبي شيبة ٣٢٩/٢، وابن خزيمة في صحيحه (١٦١٦)، وابن حبان (٢١٢٠ - ٢١٢١)، والبيهقي في سننه الكبرى ٨١/٣ - ٨٢. قلت: وقد ورد الحديث من طرق أخرى عن عائشة رضي الله عنها، انظر تفصيل ذلك في تخريجنا على سنن ابن ماجه الحديث (١٢٣٢).

(٣) قال ابن حبان في صحيحه ٤٨٣/٥ - ٤٨٥ بعدما ذكر الخلاف في رواية الحديث وأن النبي ﷺ صلى إماماً أو مأموماً، قال: «فكيف يجوز أن تجعل إحدى الروايتين اللتين تضادتا في الظاهر في فعل واحد ناسخاً لأمر مطلق متقدم؟».

فمن جعل أحد الخبرين ناسخاً لما تقدم من أمر النبي ﷺ وترك الآخر من غير دليل يثبت له على صحته، سوغ لخصمه أخذ ما ترك من الخبرين وترك ما أخذ منهما. ونظير هذا النوع من السنن خبر ابن عباس: أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهو محرم [متفق عليه]، وخبر أبي رافع: أن النبي ﷺ نكحها وهما حلالان. [حديث حسن، رواه الترمذي وغيره]، فتضاد الخبران في فعل واحد في الظاهر من غير أن يكون بينهما تضاد عندنا. فجعل جماعة من أصحاب الحديث الخبرين اللذين روي في نكاح ميمونة متعارضين، وذهبوا إلى خبر عثمان بن عفان عن النبي ﷺ قال: لا ينكح المحرم ولا ينكح [رواه مسلم]. فأخذوا به وتركوا خبر ابن =

٧٠٣ - وكان في ذلك دليل بما جاءت به السنة وأجمع عليه الناس من أن الصلاة قائماً إذا أطاقها المصلي، وقاعداً إذا لم يطق، وأن ليس للمطيق القيام منفرداً أن يصلي قاعداً.

٧٠٤ - فكانت سنة النبي أن صلى في مرضه قاعداً ومن خلفه قياماً، مع أنها ناسخة لسنته الأولى قبلها: موافقة سنته في الصحيح والمريض وإجماع الناس: أن يصلي كل واحد منهما فرضه، كما يصلي المريض خلف الإمام الصحيح قاعداً والإمام قائماً.

٧٠٥ - وهكذا نقول: يصلي الإمام جالساً ومن خلفه من الأصحاء قياماً، فيصلي كل واحد فرضه. ولو وكل غيره كان حسناً<sup>(١)</sup>.

= عباس أن النبي ﷺ نكحها وهو محرم. فمن فعل هذا لزمه أن يقول تضاد الخبران في صلاة النبي ﷺ في علته على حسب ما ذكرناه قبل، فيجب أن نجيء إلى الخبر الذي فيه الأمر بصلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعداً فنأخذ به إذ هو يوافق إحدى الروایتين اللتين رويتا في صلاة النبي ﷺ في علته، وترك الخبر المنفرد عنهما كما فعل ذلك في نكاح ميمونة. وليس عندنا بين هذه الأخبار تضاد ولا تهاوتر، ولا ناسخ ولا منسوخ، بل منها مختصر ومقتضى، ومجمل ومفسر، إذا ضم بعضها إلى بعض بطل التضاد بينهما، واستعمل كل خبر في موضعه...<sup>(١)</sup>

(١) قال أبو حاتم ابن حبان رحمه الله في صحيحه ٤٧١/٥ - ٤٧٥ بعدما ذكر حديث ابن عمر مرفوعاً: ... فإن من طاعة الله أن تطيعوني، ومن طاعتي أن تطيعوا أمراءكم، وإن صلّوا قعوداً فصلّوا قعوداً. [رواه أحمد وغيره، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٦٧/٢: رجاله ثقات]. قال: «في هذا الخبر بيان واضح أن صلاة المأمومين قعوداً إذا صلى إمامهم قاعداً من طاعة الله جل وعلا التي أمر عباده، وهو عندي ضرب من الإجماع الذي أجمعوا على إجازته، لأن من أصحاب رسول الله ﷺ أربعة أفتوا به: جابر بن عبد الله وأبو هريرة، وأسيد بن حضير، وقيس بن قهذ، والإجماع عندنا إجماع الصحابة الذين شهدوا هبوط الوحي والتنزيل، وأعيذوا من التحريف والتبديل حتى حفظ الله بهم الدين على المسلمين، وصانه عن ثلم القادحين، ولم يزور عن أحد من الصحابة خلاف لهؤلاء الأربعة لا بإسناد متصل ولا منقطع، فكان الصحابة أجمعوا على أن الإمام إذا صلى قاعداً، كان على المأمومين أن يصلّوا قعوداً. وقد أفتى به من التابعين: جابر بن زيد أبو الشعثاء، ولم يزور عن أحد من التابعين أصلاً بخلافه لا بإسناد صحيح ولا واه، فكان التابعين أجمعوا على إجازته. وأول من أبطل في هذه الأمة صلاة المأموم قاعداً إذا صلى إمامه جالساً المغيرة بن مقسم صاحب النخعي، وأخذ عنه حماد بن أبي سليمان، ثم أخذ عن حماد أبو حنيفة، وتبعه عليه من بعده من أصحابه. وأعلى شيء احتجوا به فيه شيء رواه جابر الجعفي، عن الشعبي، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِساً» [سأتي تخريجه في الفقرة الآتية] وهذا لو صح إسناده لكان مرسلأ، والمرسل من الخبر وما لم يزور سيات في الحكم عندنا، لأننا لو قبلنا إرسال تابعي، وإن كان ثقة فاضلاً على حسن الظن، لزمنا قبول مثله عن أتباع التابعين، ومتى قبلنا ذلك، لزمنا قبول مثل ذلك عن تَبَاعِ التَّبَعِ، ومتى قبلنا ذلك، لزمنا أن نقبل من كل إنسان إذا قال: قال رسول الله ﷺ، وفي هذا نقض الشريعة.

والعجب ممن يحتج بمثل هذا المرسل وقد قلد في روايته زعيمهم فيما أخبرنا الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقعة، قال: حدثنا أحمد بن أبي الحواري، قال: سمعت أبا يحيى الجعفي، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت فيمن لقيت أفضل من عطاء، ولا لقيت فيمن لقيت أكذب من جابر الجعفي، ما أتيت به شيء قط من رأي إلا جاءني فيه بحديث، وزعم أن عنده كذا وكذا ألف حديث عن رسول الله ﷺ لم ينطق بها. فهذا أبو حنيفة يجرح جابر الجعفي، ويكذبه ضد قول من انتحل من أصحابه مذهبه، وزعم أن قول أئمتنا في =



٧٠٦ - وقد أَوْهَمَ بعضُ الناسِ فقال: لا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بعدَ النبيِّ جالساً. واحتجَّ بحديثِ رَوَاهُ منقطع<sup>(١)</sup> عن رجلٍ مرغوبِ الروايةِ عنه، لا يَثْبُتُ بمثله حجةٌ على أَحَدٍ، فيه: [٦٩] «لا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بعدي جالساً»<sup>(٢)</sup>.

٧٠٧ - قال: ولهذا أشباهُ في السُّنة من الناسخ والمنسوخ.

٧٠٨ - وفي هذا دِلالةٌ على ما كان في مثل معناها، إن شاء الله.

٧٠٩ - وكذلك له أشباهُ في كتابِ الله، قد وَصَفْنَا بعضَهَا في كتابنا هذا، وما بقي مُفَرَّقٌ في أحكامِ القرآنِ والسُّنة في مواضعه.

٧١٠ - قال: فقال: فاذكُرْ من الأحاديثِ الْمُخْتَلَفَةِ التي لا دِلالةَ فيها على ناسخٍ ولا منسوخٍ، والحجَّةُ فيما ذهبتَ إليه منها دونَ ما تَرَكْتَ.

٧١١ - فقلْتُ له: قد ذَكَرْتُ قَبْلَ هذا: أَنَّ رسولَ الله صَلَّى صلاةُ الخوفِ يومَ ذاتِ الرِّقَاعِ، فَصَّفَ بطائفةٍ، وطائفةً في غيرِ صلاةٍ بإزاءِ العدوِّ، فصلَّى بالذين معه ركعةً وأَتَمُّوا لأنفسهم، ثم انصرفوا فوقفوا بإزاءِ العدوِّ، وجاءت الطائفةُ الأُخْرَى فصلَّى بهم الرُّكعةَ التي بَقِيَتْ عليه، ثم ثَبَّتَ جالساً وأَتَمُّوا لأنفسهم، ثم سَلَّمَ بهم<sup>(٣)</sup>.

[٧٠] ٧١٢ - وَرَوَى ابنُ عُمرَ عن النبيِّ: أَنه صَلَّى صلاةَ الخوفِ خِلافَ هذه الصلاةِ في بعضِ أمرِها، فقال: صَلَّى ركعةً بطائفةٍ، وطائفةً بَيْنَهُ وبين العدوِّ، ثم انصرفت الطائفةُ التي وراءَهُ، فكانت بَيْنَهُ وبين العدوِّ، وجاءت الطائفةُ التي لم تُصَلِّ معه، فصلَّى بهم الركعةَ التي بَقِيَتْ عليه من صلاته؛ وَسَلَّمَ، ثم انصرفوا فَفَضُّوا معاً<sup>(٤)</sup>.

= كتبهم: فلان ضعيف، غيبته، ثم لما اضطره الأمر جعل يحتج بمن كُذِّبَ شيخه في شيء يدفع به سُنةً من سنن رسول الله ﷺ.

فأما جابرُ الجعفي فقد ذكرنا قصته في كتاب «المجروحين من المحدثين» [٢٠٨/١ - ٢٠٩] بالبراهين الواضحة التي لا يخفى على ذِي لُبٍّ صحتها، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا. ا.هـ.

(١) منقطع: صفة لحديث، وفي بعض النسخ: منقطعاً - بالنصب -: حال.

(٢) حديث ضعيف جداً. رواه عبد الرزاق في مصنفه (٤٠٨٨)، ومالك في الموطأ رقم (١٥٨) برواية محمد بن

الحسن، والدارقطني في سننه ٣٩٨/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٨٠/٣. كلهم من طريق جابر الجعفي عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: ... الحديث. قال الدارقطني: «لم يروه عن الشعبي، غير جابر الجعفي، وهو متروك، والحديث مرسل لا تقوم به حجة» ا.هـ. ونقل هذا الكلام البيهقي في سننه. وقال الزيلعي في

نصب الرأية ٥٠/٢: «قال عبد الحق في أحكامه: «ورواه عن الجعفي: مجالد، وهو ضعيف. وقال البيهقي في المعرفة: الحديث مرسل، لا تقوم به حجة، وفيه جابر الجعفي، وهو متروك في روايته، مذموم في رأيه...». ولذا قال الإمام الشافعي: «واحتجَّ بحديث رواه منقطع عن رجل مرغوب الرواية عنه، لا يثبت بمثله حجة على أحد فيه». وانظر ما تقدم ذكره في الهامش قبل السابق.

(٣) تقدم ذكره من حديث صالح بن خوات، وخوات أكثر من مرة، انظر الفقرة (٥٠٩ - ٥١٠) و(٦٧٧ - ٦٧٨).

(٤) تقدم تخريجه عند الفقرة (٣٦٨).

[٧١] ٧١٣ - قال: وَرَوَى أَبُو عِيَّاشٍ الزُّرْقِيُّ<sup>(١)</sup>: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى يَوْمَ عُسْفَانَ<sup>(٢)</sup>، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ<sup>(٣)</sup>، فَصَفَّ بِالنَّاسِ مَعَهُ مَعًا، ثُمَّ رَكَعَ وَرَكَعُوا مَعًا، ثُمَّ سَجَدَ فَسَجَدَتْ مَعَهُ طَائِفَةٌ، وَخَرَسَتْهُ طَائِفَةٌ، فَلَمَّا قَامَ مِنَ السَّجْدِ سَجَدَ الَّذِينَ خَرَسُوهُ، ثُمَّ قَامُوا فِي صَلَاتِهِ<sup>(٤)</sup>.  
٧١٤ - وقال جَابِرٌ قَرِيبًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى<sup>(٥)</sup>.

٧١٥ - قال: وَقَدْ رُوِيَ مَا لَا يَثْبُتُ مِثْلُهُ بِخِلَافِهَا كُلِّهَا<sup>(٦)</sup>.

٧١٦ - فقال لي قائلٌ: وَكَيْفَ صِرْتَ إِلَى الْأَخْذِ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ دُونَ غَيْرِهَا؟

٧١٧ - فقلتُ: أَنَا حَدِيثُ أَبِي عِيَّاشٍ وَجَابِرٍ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ فَكَذَلِكَ أَقُولُ، إِذَا كَانَ مِثْلُ السَّبَبِ الَّذِي صَلَّى لَهُ تِلْكَ الصَّلَاةَ.

٧١٨ - قال: وَمَا هُوَ؟

٧١٩ - قلتُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ فِي أَلْفٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ، وَكَانَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ فِي مَائَتَيْنِ، وَكَانَ مِنْهُ بَعِيدًا فِي صَحْرَاءٍ وَاسِعَةٍ، لَا يُطْمَعُ فِيهِ<sup>(٧)</sup>، لِقَلَّةِ مَنْ مَعَهُ<sup>(٨)</sup>، وَكَثْرَةِ مَنْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، وَكَانَ

(١) هو أبو عيَّاش الزُّرْقِيُّ الأنصاري، اسمه زيد بن الصامت، وقيل: ابن النعمان، وقيل في اسمه غير ذلك، قال ابن سعد: شهد أحدًا وما بعدها، ويقال: إنه عاش إلى خلافة معاوية. انظر الإصابة ١٤٢/٤ - ١٤٣.

(٢) عُسْفَانَ: مكان على بعد مرحلتين من مكة على طريق المدينة، غزا النبي ﷺ بني لحيان بعُسْفَانَ، وقد مضى لهجرته خمس سنين وشهران وأحد عشر يوماً. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ١٣٧/٤.

(٣) وكان خالد رضي الله عنه يومها ما زال على الشرك.

(٤) حديث صحيح. رواه أبو داود في كتاب الصَّلَاة، باب (١٢) صلاة الخوف، حديث رقم (١٢٣٦)، والنسائي في كتاب صلاة الخوف، باب (٢٢)، وأحمد في المسند ٦٠/٤، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٦٥/٢، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٣٤٧)، والدارقطني في سننه ٦٠/٣، وابن حبان في صحيحه (٢٨٧٦)، والحاكم في المستدرک ٣٣٧/١ - ٣٣٨، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٥٤/٣ - ٢٥٧. والحديث صحيحه الدارقطني والحاكم والبيهقي، وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة ١٤٣/٤ بعد أن نسب الحديث لأبي داود والنسائي: «سنده جيد».

(٥) انظر حديث جابر في صلاة الخوف: صحيح مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٥٧) صلاة الخوف، حديث رقم (٨٤٠)، والنسائي في كتاب صلاة الخوف، ١٧٥/٣ - ١٧٦، وابن ماجه في كتاب إقامة الصَّلَاة، باب (١٥١) ما جاء في صلاة الخوف، حديث رقم (١٢٦٠)، وأحمد في المسند ٣٧٤/٣، وابن أبي شيبة في المصنف ٤٦٣/٢، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٧٣٨)، وابن حبان في صحيحه (٢٨٧٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٥٧/٣ - ٢٥٨.

وأشار إليه البخاري في كتاب المغازي، باب (٣١) غزوة ذات الرقاع، حديث رقم (٤١٣٠)، حيث قال: «وقال معاذ: حدثنا هشام، عن أبي الزبير، عن جابر قال: كنا مع النبي ﷺ بنخل.. فذكر صلاة الخوف، قال مالك: وذلك أحسن ما سمعتُ في صلاة الخوف» ١.هـ.

(٦) انظر ما تقدم ذكره هامش فقرة (٦٧٩).

(٧) الضمير عائد إلى النبي ﷺ.

(٨) أي: لقلة من مع خالد بن الوليد.

الأغلب منه أنه مأمونٌ على أن يخجلَ عليه، ولو حملَ من بين يديه رآه، وقد حُرسَ منه في السجود، إذ كان لا يغيّب عن طرفه.

٧٢٠ - فإذا كانت الحال بقلّة العدو ويُعديه، وأن لا حائل دونه يستُرّه، - كما وصفتُ: أمرتُ

بصلاة الخوف هكذا.

٧٢١ - قال: فقال: قد عرفتُ أنّ الرواية في صلاة ذات الرقاع لا تُخالف هذا، لاختلاف

الحالين، قال: فكيف خالفتُ حديثَ ابنِ عمر؟

٧٢٢ - فقلتُ له: رَواه عن النبي خواتُ بنُ جُبَيْر<sup>(١)</sup>.

وقال سهلُ بنُ أبي حنمة<sup>(٢)</sup> بقريب من معناه<sup>(٣)</sup>.

وحُفظ عن عليّ بن أبي طالب أنه صَلَّى صلاة الخوف ليلة الهَرِير<sup>(٤)</sup> كما رَوَى خواتُ بنُ

جُبَيْر عن النبي، وكان خواتُ مُتَقَدِّمَ الصُّحْبَةِ والسَّنِّ.

٧٢٣ - فقال: فهل مِنْ حُجَّةٍ أَكْثَرُ مِنْ تَقَدُّمِ صَحْبِهِ؟

٧٢٤ - فقلتُ: نَعَمْ، ما وصفتُ فيه مِنَ الشُّبْهِ بمعنى كتابِ الله.

٧٢٥ - قال: فأينَ يُوافِقُ كتابُ الله؟

٧٢٦ - قلتُ: قال اللهُ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَلْتُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ

وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلِتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ

وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً

وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذَى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) تقدمت ترجمته وذكر حديثه في الفقرة (٥١٠).

(٢) سهل بن أبي حنمة، هو ابن ساعدة بن عامر الأنصاري الخزرجي المدني، صحابي صغير، وُلِدَ سنة ثلاث من الهجرة، مات في خلافة معاوية. التخریب ١/ ٣٣٥.

(٣) انظر حديثه في: صحيح البخاري في كتاب المغازي، باب (٣١) غزوة ذات الرقاع، حديث رقم (١٤٢٩)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٥٧) صلاة الخوف، حديث رقم (٨٤١)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب صلاة الخوف، حديث رقم (١٢٣٧ - ١٢٣٩)، والترمذي في أبواب الصلاة، باب من قال: يقوم صف مع الإمام، حديث رقم (٥٦٥)، والنسائي في كتاب صلاة الخوف، ٣/ ١٧٠ - ١٧١، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب (١٥١) ما جاء في صلاة الخوف، حديث رقم (١٢٥٩)، ومالك في كتاب صلاة الخوف، باب (١) حديث رقم (٢)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (١٨٥) في صلاة الخوف، حديث رقم (١٥٢٢ - ١٥٢٣)، وأحمد في المسند ٣/ ٤٤٨، وابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٤٦٦، وابن خزيمة في صحيحه (١٣٥٦ - ١٣٥٨)، وابن حبان (٢٨٨٥ - ٢٨٨٦)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣/ ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٤) ليلة الهَرِير: هي ليلة من ليالي صفّين بين عليّ ومعاوية رضي الله عنهما، ويُقال أيضاً: يوم الهَرِير، وانظر تفصيل حكايتها في تاريخ الطبري ٦/ ٢٣ فما بعدها.

(٥) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

٧٢٧ - وقال: ﴿إِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾<sup>(١)</sup> يعني - والله أعلم -: فأقيموا الصلاة كما كنتم تصلون في غير الخوف.

٧٢٨ - فلما فرّق الله بين الصلاة في الخوف وفي الأمان - جياطة لأهل دينه أن يتأل منهم عدوهم غيرة -: فتعقبتنا حديث خوات بن جبير والحديث الذي يخالفه، فوجدنا حديث خوات بن جبير أولى بالحزم في الحذر منه، وأخرى أن تتكافأ الطائفتان فيها.

٧٢٩ - وذلك أن الطائفة التي تصلّي مع الإمام أولاً محروسة بطائفة في غير صلاة، والحارس إذا كان في غير صلاة كان متفرغاً من فرض الصلاة، قائماً وقاعداً، ومنحرفاً يميناً وشمالاً، وحاملاً إن حُمِلَ عليه، ومتكلماً إن خاف عجلة من عدوه، ومقاتلاً إن أمكنته فرصة، غير محول بينه وبين هذا في الصلاة، ويخفف الإمام بمن معه الصلاة إذا خاف حملة العدو: بكلام الحارس.

٧٣٠ - قال: وكان الحق للطائفتين معاً سواء، فكانت الطائفتان في حديث خوات سواء، تخرس كل واحدة من الطائفتين الأخرى، والحارس خارجة من الصلاة، فتكون الطائفة الأولى قد أعطت الطائفة التي حرستها مثل الذي أخذت منها، فحرستها خلية من الصلاة، فكان هذا عدلاً بين الطائفتين.

٧٣١ - قال: وكان الحديث الذي يخالف حديث خوات بن جبير على خلاف الحذر، تخرس الطائفة الأولى في ركعة، ثم تنصرف المحروسة قبل تكمل الصلاة<sup>(٢)</sup>، فتخرس، ثم تصلّي الطائفة الثانية محروسة بطائفة في صلاة، ثم يقضيان جميعاً لا حارس لهما، لأنه لم يخرج من الصلاة إلا الإمام، وهو وخده، ولا يغني شيئاً، فكان هذا خلاف الحذر والقوة في المكيمة.

٧٣٢ - وقد أخبرنا الله أنه فرق بين صلاة الخوف وغيرها، نظراً لأهل دينه، أن لا يتأل منهم عدوهم غيرة، ولم تأخذ الطائفة الأولى من الآخرة مثل ما أخذت منها.

٧٣٣ - ووجدت الله ذكر صلاة الإمام والطائفتين معاً، ولم يذكر على الإمام ولا على واحدة من الطائفتين قضاء، فدل ذلك على أن حال الإمام ومن خلفه، في أنهم يخرجون من الصلاة لا قضاء عليهم: سواء.

(١) سورة النساء، الآية: ١٠٣.

(٢) هكذا في الأصل، والمراد: قبل أن تكمل الصلاة، وحذف (أن) صحيح على بعض لغات العرب، وهو حذف (أن) الناصبة وإبقاء عملها. وقال البصريون: إنه شاذ، وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه يقاس عليه، وأجازه الأخفش بشرط رفع الفعل. انظر التصريح شرح التوضيح ٢/٢٤٥، والإنصاف لابن الأنباري ص ٢٣٢ - ٢٣٥. والفعل هنا (تكمل) لم يضبط في الأصل، لا بالرفع ولا بالنصب، فلذلك يجوز ضبطه بالوجهين، على الاحتمالين، بتصرف عن أحمد شاكر في تعليقه.

٧٣٤ - وهكذا حديثُ خَوَاتٍ وخلافُ الحديث الذي يُخالفه .

٧٣٥ - قال الشافعي: فقال: فهل للحديث الذي تَرَكْتَ وجهَ غيرَ ما وَصَفْتَ؟

٧٣٦ - قلتُ: نعم، يَحْتَمِلُ أن يكونَ لَمَّا جازَ أن تُصَلِّيَ صلاةَ الخوفِ على خلافِ الصلاةِ في غيرِ الخوفِ: جازَ لهم أن يُصلُّوها كيفَ ما تيسَّرَ لهم، وبِقَدْرِ حالاتِهِمْ وحالاتِ العدوِّ إذا أَكْمَلُوا العَدَدَ، فاختلَفَ<sup>(١)</sup> صلاتُهُمْ، وكلُّها مُجْزِئَةٌ عَنْهُمْ<sup>(٢)</sup>.

## وجه آخر من الاختلاف

٧٣٧ - قال الشافعي: قال لي قائلٌ: قد اختلفَ في التَّشْهُدِ.

[٧٢] فَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ: «أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّشْهُدَ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ» فقال في مُبْتَدَأِهِ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ»<sup>(٣)</sup>. فَبَإَيِّ التَّشْهُدِ أَخَذْتَ؟

[٧٣] ٧٣٨ - فقلتُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ<sup>(٤)</sup>، أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَهُوَ يُعَلِّمُ النَّاسَ التَّشْهُدَ، يَقُولُ: قُولُوا: «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ، الطَّيِّبَاتُ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) في بعض النسخ: فاختلَفَتْ صلاتُهُمْ، وما هنا صحيح، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ..﴾ [الأنفال/٣٥].

(٢) فقد أثر عن الفقهاء أوصاف متعددة لصلاة الخوف، فالظاهر من كلام الإمام الشافعي أنها كلها مجزية، وهذا ما يفيد صريح قوله؛ لكن الفقهاء تمسكوا بالصفة التي فعلها رسول الله ﷺ على أساس ما ثبت لديهم من أخبار في كيفية صلاة الخوف.

(٣) رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب (٢٨) الأخذ باليد، حديث رقم (٦٢٦٥)، وفي أماكن أخرى، ومسلم في كتاب الصلاة، باب (١٦) التشهد في الصلاة، حديث رقم (٤٠٢)، حديث الكتاب رقم (٥٩)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب (١٧٨) التشهد، حديث رقم (٩٦٨)، والنسائي في كتاب السهو، باب (٤٢) تعليم التشهد كتعليم السورة من القرآن ٣/٤٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب (٢٤) ما جاء في التشهد، حديث رقم (٨٩٩)، وأحمد في المسند ١/٤١٤، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/١٣٨.

(٤) هو عبد الرحمن بن عبد - بغير إضافة - القاري - بتشديد الياء -، يقال: له رؤية، وذكره العجلي في ثقات التابعين، واختلف قول الواقدي فيه، قال تارة: له صحبة، وتارة: تابعي، مات سنة (٨٨) هـ. التقريب (٣٩٣٨) ص ٣٤٥.

(٥) رواه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة، باب (١٣) التشهد في الصلاة، حديث رقم (٥٣)، والحاكم في المستدرک ١/٢٦٥ - ٢٦٦، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/١٤٤. قال الزيلعي في نصب الراية ١/٤٢٢: «وهذا إسناد صحيح». قال الألباني في صفة صلاة النبي ﷺ ص ١٦٤: «والحديث وإن كان موقوفاً فهو في =

٧٣٩ - قال الشافعي: فكان هذا الذي عَلَّمَنَا مَنْ سَبَقَنَا بِالْعِلْمِ مِنْ فُقَهَائِنَا صِغَاراً، ثم سمعناه بإسنادٍ وسمعنا ما خَالَفَهُ، فلم نسمع إسناداً في التشهد - يُخَالِفُهُ وَلَا يُوَافِقُهُ -: أَثَبَّتْ عِنْدَنَا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ ثَابِتاً.

٧٤٠ - فكان الذي نَذَهَبُ إِلَيْهِ أَنْ عَمَرَ لَا يُعَلِّمُ النَّاسَ عَلَى الْمَنْبَرِ - بَيْنَ ظَهْرَانِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -: إِلَّا عَلَى مَا عَلَّمَهُمُ النَّبِيُّ.

٧٤١ - فَلَمَّا انْتَهَى إِلَيْنَا مِنْ حَدِيثِ أَصْحَابِنَا حَدِيثٌ يُثَبِّتُهُ عَنِ النَّبِيِّ صِرْناً إِلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلِي بِنَا.

٧٤٢ - قال: وما هو؟

[٧٤] ٧٤٣ - قُلْتُ: أَخْبَرْنَا الثَّقَةَ - وَهُوَ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ<sup>(١)</sup> - عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا الْقُرْآنَ، فَكَانَ يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ، سَلَامٌ<sup>(٢)</sup> عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

٧٤٤ - قال الشافعي: فقال: فَأَتَى تَرَى الرُّوَايَةَ اخْتَلَفَتْ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ؟ فَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ<sup>(٤)</sup> خِلَافَ هَذَا، وَرَوَى أَبُو مُوسَى خِلَافَ هَذَا<sup>(٥)</sup>، وَجَابِرٌ خِلَافَ هَذَا<sup>(٦)</sup>، وَكُلُّهَا قَدْ يُخَالَفُ بَعْضُهَا

= حكم المرفوع، لأن من المعلوم أنه لا يُقال بالرأي، ولو كان رأياً، لم يكن هذا القول من الذكر أولى من غيره من سائر الذكر؛ كما قال ابن عبد البر<sup>١</sup> هـ.

(١) هو يحيى بن حسان التَّيْسِي - بكسر المثناة، والنون الثقيلة، وسكون التحتانية، ثم مهملة - أصله من البصرة، ثقة مات سنة (٢٠٨) في مصر، وله (٦٤) سنة. انظر التقريب (٧٥٢٩) ص ٥٠٩.

(٢) سلامٌ - بالتنكير -، وهي الرواية الثابتة عن الشافعي كما في الأم واختلاف الحديث، وهي موافقة لرواية الترمذي، وهذا خلافاً لرواية مسلم، فعنده: السلام - بالتعريف -.

(٣) رواه مسلم في كتاب الصَّلَاة، باب (١٦) التشهد في الصَّلَاة، حديث رقم (٤٠٣)، وأبو داود في كتاب الصَّلَاة، باب (١٧٨) التشهد، حديث رقم (٩٧٤)، والترمذي في كتاب الصَّلَاة، باب (١٠٠) ما جاء في التشهد، حديث رقم (٢٩٠)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب (١٠٣) نوع آخر من التشهد ٢/٢٤٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصَّلَاة والسنة فيها، باب (٢٤) ما جاء في التشهد، حديث رقم (٩٠٠)، وأحمد في المسند ١/٢٩٢، وابن أبي شيبة ١/٢٩٤، وابن خزيمة في صحيحه (٧٠٥)، وابن حبان (١٩٥٢ - ١٩٥٤)، والدارقطني في سننه ١/٣٥٠، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/١٤٠ و ٣٧٧.

(٤) حديث ابن مسعود تقدم تخريجه في الفقرة (٧٣٧).

(٥) انظر حديث أبي موسى في: صحيح مسلم في كتاب الصَّلَاة، باب (١٦) التشهد في الصَّلَاة، حديث رقم (٤٠٤)، وأبو داود في كتاب الصَّلَاة، باب (١٧٨) التشهد، حديث رقم (٩٧٢)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب (١٠١) نوع آخر من التشهد ٢/٢٤١ - ٢٤٢، وابن ماجه في كتاب إقامة الصَّلَاة، باب (٢٤) ما جاء في التشهد، حديث رقم (٩٠١).

(٦) انظر حديث جابر في: سنن النسائي كتاب الافتتاح، باب (١٤) نوع آخر من التشهد ٢/٢٤٣، وابن ماجه في =

بعضاً في شيء من لفظه، ثم عَلَّمَ عمرُ خلافَ هذا كُلِّه في بعض لفظه<sup>(١)</sup>، وكذلك تَشْهَدُ عائشة<sup>(٢)</sup>. وكذلك تَشْهَدُ ابنُ عمر<sup>(٣)</sup>، ليس فيها شيء إلا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه، وقد يَزِيدُ بعضها الشيء على بعض؟

٧٤٥ - قلْتُ له: الأمرُ في هذا بَيِّنٌ.

٧٤٦ - قال: فَأَبْنِ لي؟

٧٤٧ - قلْتُ: كُلُّ كلامٍ أُريدُ به تعظيمُ الله، فَعَلَّمَهُمْ رسولُ الله<sup>(٤)</sup>، فَلَعَلَّه جَعَلَ يُعَلِّمُهُ الرجلُ فَيُخَفِّظُهُ، وَالْآخَرُ فَيُحَفِّظُهُ، وَمَا أَخَذَ حِفْظاً فَأَكْثَرَ مَا يُحْتَرَسُ فِيهِ مِنْهُ إِحَالَةُ الْمَعْنَى، فَلَمْ تَكُنْ فِيهِ زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصٌ وَلَا اخْتِلَافٌ شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِ يُحِيلُ الْمَعْنَى فَلَا تَسْعُ إِحَالَتُهُ<sup>(٥)</sup>.

= كتاب إقامة الصلاة، باب (٢٤) ما جاء في التشهد، حديث رقم (٩٠٢).

(١) حديث عمر تقدم في الفقرة (٧٣٨).

(٢) حديث عائشة، أخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة، باب (٣) التشهد في الصلاة، حديث رقم (٥٥)، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٩٣/١، والبيهقي في سننه الكبرى ١٤٤/٢.

(٣) انظر تشهد ابن عمر في: سنن أبي داود في كتاب الصلاة، باب (١٨٢) التشهد، حديث رقم (٩٧١)، ومالك في الموطأ في كتاب الصلاة، باب (١٣) التشهد في الصلاة، حديث رقم (٥٤).

(٤) أي: التشهد.

(٥) قلت: الرواية بالمعنى لأحاديث النبي ﷺ معروفة من عهد الصحابة ومن بعدهم، وكانت غالباً كذلك. وهذا القول لا ينفي أن تشتمل الروايات المتعددة على كثير من الألفاظ المتفقة، فإن وجود ذلك هو الأمر الطبيعي. وقد وُجِدَ من الصحابة من حرص على أداء لفظ النبي ﷺ فيما يرويه ابن عمر.

قال محمد بن علي: كان ابن عمر إذا سمع الحديث لم يزد فيه، ولم ينقص منه، ولم يجاوزه، ولم يقصر عنه. الكفاية للخطيب ص ٢٦٨.

وعن الأعمش قال: كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأن يختر من السماء أحب إليه من أن يزيد فيه وأو أو دالاً، وإن أحدهم اليوم يحلف على السمكة أنها لسمينة، وإنها لمهزولة. الكفاية ص ٢٧٤.

وقد تبع هؤلاء كثير من المحدثين في التشدد في رواية الحديث على لفظه، كالإمام مسلم الذي كان يحافظ على اللفظ كثيراً ويعتني به. أما جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والمحدثين والفقهاء والأصوليين فقالوا بجواز رواية الحديث على المعنى، لكنهم اشترطوا لذلك شروطاً مهمة حتى يكون النقل سليماً مؤدياً المعنى الذي أراده ﷺ من ألفاظه تلك. فإذا لم يكن الراوي عالماً بالألفاظ، ومدلولاتها، ومقاصدها، خبيراً بما يحيل معانيها، بصيراً بمقايير التفاوت بينها، لم تجز له الرواية لما سمعه بالمعنى بلا خلاف.

وانظر في هذه المسألة: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣١، والتبصرة والتذكرة للعراقي ١٦٨/٢، وفتح المغيب للسخاوي ٢١٢/٢، وتدريب الراوي للسيوطي ٩٨/٢، وتوضيح الأفكار للصنعاني ٣٩٢/٢. وشرح أحمد شاكر على ألفية السيوطي ص ١٦٢ - ١٦٥، وشرحه على اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٦٦ - ١٦٩. وللأصوليين تفصيل في هذه المسألة:

قال السرخسي في أصوله ٣٥٦/١ - ٣٥٧: «الخبر إما أن يكون: محكماً، أو ظاهراً، أو مشكلاً، أو مشتركاً، أو مجملاً، أو متشابهاً، أو يكون من جوامع الكلم.

فأما المحكم: فيجوز نقله بالمعنى لكل من كان عالماً بوجوه اللغة.

٧٤٨ - فلعلّ النبيّ أجازَ لكلّ امرئٍ منهم كما حَفِظَ، إذْ كان لا معنى فيه يحيلُ شيئاً عن حكمه، ولعلّ من اختلفت روايته واختلفت شهادته إنما تَوَسَّعُوا فيه فقالوا على ما حَفِظُوا، وعلى ما حَضَرَهُمْ وأَجِيزَ لهم<sup>(١)</sup>.

= وأما الظاهر: فلا يجوز نقله بالمعنى إلا لمن جمع إلى العلم باللغة العلم بفقه الشريعة. فأما المشكل والمشتك: فلا يجوز فيهما النقل بالمعنى أصلاً، لأن المراد بهما لا يُعرف إلا بالتأويل، والتأويل يكون بنوع من الرأي كالقياس، فلا يكون حجة على غيره. أما المجمع: فلا يتصور فيه النقل بالمعنى لأنه لا يُوقَف على المعنى فيه إلاً بدليل آخر. والمتشابه كذلك، لأننا ابتلينا بالكفّ عن طلب المعنى فيه، فكيف يتصور نقله بالمعنى؟. وأما ما يكون من جوامع الكلم: كقوله عليه السّلام: «الخراج بالضمان». وما أشبه ذلك فقد جُوزَ بعض مشايخنا نقله بالمعنى على الشرط الذي ذكرناه في الظاهر. وانظر الكفاية ص ٣٠٠ - ٣٠١، ومقاييس نقد متون السنة ص ١٩ - ٢٧.

(١) نقل عن الأئمة الأربعة والجمهور من الفقهاء والمتكلمين جواز نقل الرواية بالمعنى لكن بشروط نذكر منها: ١ - أن يكون الراوي عارفاً بدلالات الألفاظ واختلاف مواقعها حيث قال الشافعي في هذا الكتاب: «... لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام...» (فقرة ١٠٠١).

٢ - أن يبدل اللفظ بما يرادفه بالجلوس بالقعود، والإستطاعة بالقدرة. ٣ - أن تكون الترجمة مساوية للأصل في الجلاء والخفاء فلا يبدل الأجل بالجلبي وعكسه، ولا العام بالخاص، ولا المطلق بالمقيد.

٤ - أن لا يكون مما تعبد بلفظه، فأما ما تعبدنا به فلا بد من نقله باللفظ قطعاً، كألفاظ التشهد، ولا يجوز نقله بالمعنى بالاتفاق، نقله إلكيا والغزالي، وأشار إليه ابن برهان وابن فورك وغيرهم. ٥ - أن لا يكون من باب المتشابه، كأحاديث الصفات.

٦ - أن لا يكون من جوامع الكلم، كقوله عليه الصّلاة والسّلام: «الخراج بالضمان» و«العجماء جبار» ونحوه لم يجز.

والمذهب الثاني: في هذه المسألة المنع مطلقاً، بل يجب نقل اللفظ بصورته، سواء العالم وغيره، نقله القاضي الباقلاني عن كثير من السلف وقال: إنه مذهب الإمام مالك، ونقله إمام الحرمين عن معظم المحدثين.

المذهب الثالث: التفصيل بين ما يوجب العلم من ألفاظ الحديث، فالمعول فيه على المعنى، ولا يجب مراعاة اللفظ.

المذهب الرابع: التفصيل بين الألفاظ التي لا مجال للتأويل فيها، فيجوز نقله بالمعنى، وإن كان للتأويل فيها مجال فلم يجز إلا أداء اللفظ، وهو قول لبعض الشافعية.

وهناك أقوال أخرى في المسألة، وهذا الكلام نقل بتصرف عن البحر المحيط للزركشي ٣٥٦/٤ - ٣٦١. وانظر أقوالاً أخرى وتفصيلات في مسألة «الرواية بالمعنى»: كتاب الكفاية في علم الرواية ص ٢٠٣، البرهان ٦٥٦/١، الإحكام لابن حزم ٨٦/٢، تدريب الراوي ٩٩/٢، التلخيص في أصول الفقه ٤٠٢/٢، إرشاد الفحول ص ٥٧، كشف الأسرار لعلاء البخاري ٧٣٦/٢، إحكام الفصول ص ٣٨٤، المعتمد ١٤١/٢، المحصول ٢٣١/٢، التبصرة ص ٣٤١.



٧٤٩ - قال: أَقْتَجِدُ شَيْئاً يَدُلُّ عَلَى إِجَازَةِ مَا وَصَفْتُ؟

٧٥٠ - فقلتُ: نعم.

٧٥١ - قال: وما هو؟

[٧٥] ٧٥٢ - قلتُ: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعتُ عمر بن الخطاب يقول: «سمعتُ هشام بن حكيم بن حزام<sup>(١)</sup> يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها، وكان النبي أقرأنيها، فكذتُ أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لبَّيته بردائه<sup>(٢)</sup>، فجلستُ به إلى النبي، فقلتُ: يا رسول الله، إني سمعتُ هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأنيها؟ فقال له رسول الله: اقرأ، فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله: هكذا أنزلتُ، ثم قال لي: اقرأ، فقرأتُ، فقال: هكذا أنزلتُ، إنَّ هذا القرآن أنزلَ على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر<sup>(٣)</sup>».

٧٥٣ - قال: فإذا كانَ الله لرافته بخلقه أنزلَ كتابه على سبعة أحرف، معرفةً منه بأنَّ الحِفْظَ قَدْ يَزِلُّ: لِيُجِلَّ لَهُمْ قِرَاءَتُهُ وَإِنْ اختلفَ اللفظُ فيه، ما لم يَكُنْ في اختلافهم إحالةٌ معنَى: كان ما سوى كتابِ الله أولى أن يَجُوزَ فيه اختلافُ اللفظِ ما لم يُحِلَّ معناه.

٧٥٤ - وكلُّ ما لم يكن فيه حُكْمٌ فاختلافُ اللفظِ فيه لا يُحِيلُ معناه.

٧٥٥ - وقد قال بعضُ التابعين: لَقِيتُ أَنَساً من أصحابِ رسولِ الله فاجتمعوا في المعنى واختلَفُوا عليَّ في اللفظ، فقلتُ لبعضهم ذلك، فقال: لا بأس ما لم يُحِيلُ<sup>(٤)</sup> المعنى.

---

(١) هو الصحابي الجليل هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي، كان مهيباً، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، وله فضل، استشهد بأجنادين. انظر الإصابة ٦٠٣/٣.

(٢) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٢٢٣/٤: «لَبَّيْتُ الرجل، وَلَبَّيْتُهُ: إذا جعلتُ في عنقه ثوباً أو غيره وجردته به، وأخذتُ بتلييب فلان: إذا جمعت عليه ثوبه الذي هو لابسُه وقبضت عليه تجرّه...» ١٠٠هـ.

(٣) رواه البخاري في كتاب الخصومات، باب (٤) كلام الخصوم بعضهم في بعض، حديث رقم (٢٤١٩)، وفي كتاب فضائل القرآن، باب (٥) أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم (٤٩٩٢)، وباب (٢٧) مَنْ لم ير بأساً أن يقول سورة البقرة، وسورة كذا وكذا، حديث رقم (٥٠٤١)، وفي كتاب استنباط المرتدين، باب (٩) ما جاء في المتأولين، حديث رقم (٦٩٣٦)، وفي كتاب التوحيد، باب (٥٣) قول الله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تيسر منه﴾، حديث رقم (٧٥٥٠)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب (٤٨) بيان أن القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم (٨١٨)، والترمذي في كتاب القراءات، باب (١١) ما جاء: أنزل القرآن على سبعة أحرف، حديث رقم (٢٩٤٣)، والنسائي في كتاب الافتتاح، باب (٣٧) جامع ما جاء في القرآن ١٥٠/٢ - ١٥١، وأحمد في المسند ٢٤/١ و٤٠ و٤٣، وابن أبي شيبة في مصنفه ٥١٧/١٠ - ٥١٨، وعبد الرزاق في المصنف (٢٠٣٦٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده ٥/٢، وابن جبان في صحيحه (٧٤١).

(٤) قال العلامة أحمد شاکر: «كذا هو في الأصل: يُحِيل، على صورة المرفوع بعد (لم)، ولم يضبط آخره فيه =

٧٥٦ - قال الشافعي: فقال: ما في الشَّهْدَ إِلَّا تَعْظِيمُ اللَّهِ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ كُلُّ هَذَا فِيهِ وَاسِعاً، وَأَنْ لَا يَكُونَ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ ذَكَرْتُ، وَمِثْلُ هَذَا - كَمَا قُلْتُ - يُمَكِّنُ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ، فَيَكُونُ إِذَا جَاءَ بِكَمَالِ الصَّلَاةِ عَلَى أَيْ الْوَجْهِ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ أَجْزَاءَهُ، إِذْ خَالَفَ اللَّهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا سِوَاهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَلَكِنْ كَيْفَ صَرَتْ إِلَى اخْتِيَارِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ فِي الشَّهْدِ، دُونَ غَيْرِهِ؟

٧٥٧ - قُلْتُ: لَمَّا رَأَيْتُهُ وَاسِعاً، وَسَمِعْتُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحِيحاً: كَانَ عِنْدِي أَجْمَعُ وَأُكْتَرُ لَفْظاً مِنْ غَيْرِهِ، فَأَخَذْتُ بِهِ، غَيْرَ مُعْتَبِرٍ لِمَنْ أَخَذَ بِغَيْرِهِ مِمَّا ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (١).

## اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله

[٧٦] ٧٥٨ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا» (٢) بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ (٣) بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا شَيْئًا مِنْهَا غَائِبًا بِتَّاجِرٍ» (٤).

= بشيء من حركات الإعراب، فلذلك يجوز ضبطه بضم اللام وكسرها.  
أما الضم، فعلى اعتبار الفعل مرفوعاً على لغة مَنْ يُهْمَلُ (لم) فلا يجزم بها، حملاً على (ما)، وشاهده معروف في الأشموني على الألفية، وغيره من كتب النحو، وهو: لم يوفون بالجار، فبعضهم جعله خاصاً بضرورة الشعر، وصرح ابن مالك في التسهيل بأنه لغة قوم، أي إنه جائز في النثر، وانظر معجم الهوامع ٢/ ٥٦، وشرح شواهد ٢/ ٧٢ - ٧٣، وحاشية الأمير على المغني ١/ ٣٧٠ - ٣٧١.  
وأما كسر اللام، فعلى اعتبار أَنَّ الفعل مجزوم، وأن الياء قبلها إشباعٌ لحركة الحاء فقط، فتكسر اللام للتخلص من التقاء الساكنين، وانظر شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ص ١٣ - ١٥، هـ.  
(١) قال ابن عبد البر في الاستذكار ٢/ ٢٠٨: «إن الاختلاف في الشَّهْدِ، وفي الأذان، والإقامة، وعدد التكبير على الجنائز، وما يُقرأ ويُدعى به فيها، وعدد التكبير في العيدين، ورفع الأيدي في ركوع الصَّلَاةِ وفي التكبير على الجنائز، وفي السلام من الصَّلَاةِ واحدة أو اثنتين، وما كان مثل هذا كله اختلاف في مباح كالوضوء واحدة واثنتين وثلاثاً، إلَّا أَنَّ فقهاء الحجاز والعراق الذين تدور عليهم وعلى أتباعهم الفتوى يتشدَّدون في الزيادة على أربع تكبيرات على الجنائز ويأبون من ذلك.

وهذا لا وجه له، لأنَّ السلف كَبَّرَ سَبْعاً وَاسْتَأْ وَخَمْساً وَأَرْبَعاً وَثَلَاثاً، وقال ابن مسعود: كَبَّرَ مَا كَبَّرَ إِمَامُكَ. وبه قال أحمد بن حنبل، وهم أيضاً يقولون: إنَّ الثَّلاثَ في الوضوء أفضل من الواحدة السابقة. وكل ما وصفت لك قد تَقَلَّته الكافة من الخلف عن السلف، ونقله التابعون بإحسان عن السابقين، نقلاً لا بدخله غلط ولا نسيان، لأنها أشياء ظاهرة معمول بها في بلدان الإسلام زمناً بعد زمن، لا يختلف في ذلك علماؤهم وعوامهم من عهد نبيهم ﷺ وهَلُمَّ جَزَاءً، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَبَاحٌ كُلُّهُ إِباحة توسعة ورحمة، والحمد لله هـ.

(٢) لَا تُشْفُوا: لَا تُفَضِّلُوا.

(٣) الْوَرَق: الْفِضَّة.

(٤) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب (٧٨) بيع الفضة بالفضة، حديث رقم (٢١٨٦ - ٢١٧٧)، ومسلم في =

[٧٧] ٧٥٩ - أخبرنا مالك، عن موسى بن أبي تميم، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، أن رسول الله قال: «الدِّينَارُ بالدِّينَارِ، والدَّرْهَمُ بالدَّرْهَمِ، لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا»<sup>(١)</sup>.

[٧٨] ٧٦٠ - أخبرنا مالك عن حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عن مُجَاهِدٍ، عن ابن عمر، أنه قال: «الدِّينَارُ بالدِّينَارِ، والدَّرْهَمُ بالدَّرْهَمِ، لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا، وَعَهْدُنَا إِلَيْكُمْ»<sup>(٢)</sup>.

٧٦١ - قال الشافعي: وَرَوَى عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ<sup>(٣)</sup> وَعَبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ<sup>(٤)</sup> عَنْ رَسُولِ اللَّهِ النَّهْيَ عَنِ الزِّيَادَةِ فِي الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ يَدًا بِيَدٍ.

٧٦٢ - قال الشافعي: وبهذه الأحاديث نأخذ، وقال بمثل معناها الأكابر من أصحاب رسول الله، وأكثرُ الْمُفْتِيِّينَ بِالْبُلْدَانِ.

[٧٩] ٧٦٣ - أخبرنا سفيان، أنه سمع عُبيدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَزِيدَ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «إِنَّمَا الرُّبَا فِي التَّسْيِئَةِ»<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.

= كتاب المساقاة، باب (١٤) الرِّبَا، حديث رقم (١٥٨٤)، والترمذي في كتاب البيوع، باب (٢٤) ما جاء في الصَّرْفِ، حديث رقم (١٢٤١)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٤٧) بيع الذهب بالذهب ٢٧٨/٧ - ٢٧٩، ومالك في كتاب البيوع، باب (١٦) بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً حديث رقم (٣٠)، وأحمد في المسند ٣/ ٤ و٥٣ و٦١، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٠١/٧، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٥٦٣ - ١٤٥٦٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢١٨١)، وابن الجارود في المنتقى (٦٤٩)، وابن حبان في صحيحه (٥٠١٦) - ٥٠١٧، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٧٦/٥.

(١) رواه مسلم في كتاب المساقاة، باب (١٥) الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، حديث رقم (١٥٨٨)، حديث الكتاب رقم (٨٥)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٤٥) بيع الدينار بالدينار ٢٧٨/٧، ومالك في كتاب البيوع، باب (١٦) بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً، حديث رقم (٢٩)، وأحمد في المسند ٣٧٩/٢ - ٤٨٥، وابن حبان في صحيح (٥٠١٢)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٧٨/٥.

(٢) رواه مالك في كتاب البيوع، باب (١٦) بيع الذهب بالفضة تبرأ وعيناً، حديث رقم (٣١)، وهو حديث حسن.

(٣) انظر حديث عثمان عند مسلم في كتاب المساقاة، باب (١٤) الرِّبَا، حديث رقم (١٥٨٥).

(٤) انظر حديث عبادة عند: مسلم في كتاب المساقاة، باب (١٥) الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً، حديث رقم (١٥٨٧)، وأبو داود في كتاب البيوع، باب (١٢) في الصرف، حديث رقم (٣٣٤٩)، والترمذي في كتاب البيوع، باب (٢٣) ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل، حديث رقم (١٢٤٠)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٤٣) بيع البُرِّ بالبُرِّ ٢٧٤/٧ - ٢٧٥، وفي سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٢٤٩/٤، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٤٨) الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يداً بيد، حديث رقم (٢٢٥٤)، والدارمي في كتاب البيوع، باب (٤١) في النهي عن الصرف، حديث رقم (٢٥٧٩)، وأحمد في المسند ٣٢٠/٥، وابن أبي شيبة في المصنف ١٠٣/٧ - ١٠٤، وعبد الرزاق في المصنف (١٤١٩٣)، وابن الجارود في المنتقى (٦٥٠)، وابن حبان في صحيحه (١٠١٥) و(٥٠١٨)، والدارقطني في سننه ٢٤/٣، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٧٦/٥ - ٢٧٨.

(٥) النسبة: النسب، وهي التأجيل والتأخير. والحديث رواه البخاري في كتاب البيوع، باب (٧٩) بيع الدينار =

٧٦٤ - قال: فأخذ بهذا ابنُ عباسٍ ونفَرٌ من أصحابه المَكِينين وغيرهم<sup>(١)</sup>.

٧٦٥ - قال: فقال لي قائلٌ: هذا الحديثُ مخالفٌ للأحاديثِ قبله؟

٧٦٦ - قلتُ: قد يَحْتَمِلُ خلافُها وموافقتها.

٧٦٧ - قال: وبأي شيءٍ يَحْتَمِلُ موافقتها؟

٧٦٨ - قلتُ: قد يَكُونُ أسامةُ سمعَ رسولَ الله يُسألُ عن الصَّنَفَيْنِ المختلفَيْنِ، مثلِ الذَّهَبِ بالوَرِقِ، والتمرِ بالحنطة، أو ما اختلفَ جِنْسُهُ مُتَقَاضِلاً يَدًا بِيَدٍ: فقال: «إنما الربا في النسيئة».

أو تكونُ المسألةُ سَبَقَتْهُ بهذا وأدركَ الجوابَ، فَرَوَى الجوابَ ولم يَحفظِ المسألةَ، أو شكَّ فيها، لأنه ليس في حديثه ما يَنْقِي هذا عن حديثِ أسامة، فاحتمل موافقتها لهذا.

٧٦٩ - فقال: فَلِمَ قلتُ يَحْتَمِلُ خلافُها؟

= بالدینار نساء، حديث رقم (٢١٧٨ - ٢١٧٩)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب (١٨) بيع الطعام مثلاً بمثل، حديث رقم (١٥٩٦)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٥٠) بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة ٧/٢٨١، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٤٩) مَنْ قال: لا ربا إلا في النسيئة، حديث رقم (٢٢٥٧)، والدارمي في كتاب البيوع، باب (٤٢) لا ربا إلا في النسيئة، حديث رقم (٢٥٨٠) بلفظ: لا ربا إلا في الدين، وأحمد في المسند ٥/٢٠٠ و٢٠٢ و٢٠٤ و٢٠٦ و٢٠٨ و٢٠٩، وابن حبان في صحيحه (٥٠٢٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/٢٨٠.

قال أبو حاتم بن حبان في صحيحه ١١/٣٩٧ - ٣٩٨: «معنى هذا الخبر أن الأشياء إذا بيعت بجنسها من السنة المذكورة في الخبر، وبينهما فضل يكون ربا، وإذا بيعت بغير أجناسها وبينها فضل كان ذلك جائزا إذا كان يدا بيد، وإذا كان ذلك نسيئة كان ربا» ا.هـ.

(٦) نقل ابن حزم الاتفاق على تحريم بيع الذهب بالذهب نسيئة وعلى تحريم بيع الفضة بالفضة نسيئة، ثم قال: «إلا أنا وجدنا لعلي رضي الله عنه أنه باع من عمرو بن حريث جبة منسوجة بالذهب إلى أجل، وأن عمراً أحرَقها فأخرج منها الذهب أكثر مما ابتاعها به، ووجدنا للمغيرة المخزومي صاحب مالِك: ديناراً وثوباً بدينارين أحدهما نقد والآخر نسيئة جائز... واتفقوا أن بيع القمح بالقمح نسيئة حرام، وأن بيع الشعير بالشعير كذلك نسيئة حرام، وأن بيع الملح بالملح نسيئة حرام، وأن بيع التمر بالتمر كذلك نسيئة حرام» (مراتب الإجماع ص ٩٧).

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤/٣٨٢: «وله [أي الصُرْف، وهو: دفع ذهب وأخذ فضة، وعكسه] شرطان:

منع النسيئة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه. ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما، وهو قول الجمهور. وخالف فيه ابن عمر ثم رجع، وابن عباس واختلف في رجوعه.

وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوي - وهو بالمهملة والتحتانية - «سألت أبا مجلز عن الصرف، فقال: كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عيناً بعين يداً بيد، وكان يقول: إنما الربا في النسيئة، فليَقِهُ أبو سعيد» فذكر القصة والحديث، وفيه: «التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة، يداً بيد مثلاً بمثل، فمن زاد فهو ربا، فقال ابن عباس: استغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهي عنه أشد النهي».

٧٧٠ - قلتُ: لأنَّ ابنَ عباسٍ الذي رواه، وكان يذهبُ فيه غيرَ هذا المذهبِ، فيقولُ: لا ربا في بيعٍ يداً بيد، إنما الربا في النسيئة.

٧٧١ - فقال: فما الحجةُ إن كانت الأحاديثُ قبله مخالفةً: في تزكيه إلى غيره؟

٧٧٢ - فقلتُ له: كلُّ واحدٍ ممَّن رَوَى خلافَ أسامة، - وإن لم يكن أشهرَ بالحفظ للحديث من أسامة -: فليس به تقصيرٌ عن حفظه، وعثمانُ بنُ عفَّانَ وعُبادَةُ بنُ الصَّامِتِ أشدُّ تقدُّماً بالسَّنِّ والصُّحبةِ من أسامة، وأبو هريرةَ أسنُّ وأحفظ من رَوَى الحديثَ في دَهْرِهِ.

٧٧٣ - ولَمَّا كان حديثُ اثْنَيْنِ أَوْلَى في الظاهرِ بالحفظ، وبأن يُنْفَى عنه العَلَطُ من حديثٍ واحدٍ: كان حديثُ الأكثرِ الذي هو أشبهُ أن يكونَ أَوْلَى بالحفظ من حديثٍ من هو أحدثُ منه، وكان حديثُ خمسةٍ أَوْلَى<sup>(١)</sup> أن يُصَارَ إليه من حديثٍ واحدٍ<sup>(٢)</sup>.

---

(١) الذي يظهر من قول الإمام الشافعي أن الترجيح بين حديثين من أحاديث الآحاد يكون بكثرة رواة أحدهما، وهذا ما صرح به الجويني في التلخيص واشتراط تساوي الرواة في العدالة والثقة، ثم قال: «ويحكى عن بعض أصحاب أبي حنيفة أنه لا يرى ذلك ترجيحاً» التلخيص ٤٣٩/٢.

وقد انتقد السرخسي رأي الشافعية في هذه المسألة فقال: «ومن أهل النظر من يقول يتخلص عن التعارض بكثرة عدد الرواة حتى إذا كان أحد الخبرين يرويه واحد والآخر يرويه اثنان فالذي يرويه اثنان أولى بالعمل به... وهذا ترجيح بكثرة القائلين صار إليه محمد، وأبى ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف، والصحيح ما قالوا، فإن كثرة العدد لا يكون دليل قوة الحجة، قال تعالى: ﴿ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾... أصول السرخسي ٢٤/٢ - ٢٥.

وقال في تيسير التحرير: «قال أبو حنيفة وأبو يوسف: لا ترجيح بكثرة الأدلة والرواة ما لم يبلغ المروي بكثرة الشهرة. فعلم التواتر بطريق أولى والأكثر من العلماء قولهم خلافه، أي خلاف قولهما فيترجح بكثرة الأدلة والرواة إن لم يبلغ لهما تقوي الشيء أي ترجيحه، إنما يكون بتابع لذلك الشيء لا بمستقل بالتأثير، وكل من الأدلة والرواة مستقل بإيجاب الحكم فلا يعتبر مرجحاً لموافقه...» (١٦٩/٣). وانظر في ذلك أيضاً مخطوطة تقويم الأدلة للدبوسي ورقة ٩٩.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٨٢/٤: «اتفق العلماء على صحة حديث أسامة، واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد: فقيل: منسوخ، لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وقيل المعنى في قوله: لا ربا. الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوقع عليه بالعقاب الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره، وإنما القصد نفي الأكمل لا نفي الأصل.

وأيضاً فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم، فيقدم عليه حديث أبي سعيد لأن دلالة بالمنطوق، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم والله أعلم.

وقال الطبري: معنى حديث أسامة: لا ربا إلا في النسيئة، إذا اختلفت أنواع البيع الفضل فيه يداً بيد رباً جمعاً بينه وبين حديث أبي سعيد» ١٠١ هـ.

## وجه آخر

### مما يُعدُّ مختلفاً وليس عندنا بمختلف

[٨٠] ٧٧٤ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ، عن محمد بن العَجَلَانِ، عن عاصم بن عُمر بن قَتَادَةَ، عن محمود بن لَبِيد<sup>(١)</sup>، عن رافع بن خَدِيج<sup>(٢)</sup>، أنَّ رسولَ الله قال: «أَسْفِرُوا<sup>(٣)</sup> بِالْفَجْرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ. أَوْ: أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

[٨١] ٧٧٥ - أخبرنا سفيانُ، عن الزُّهري، عن عروَةَ، عن عائشة، قالت: «كُنُ النِّسَاءُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ يُصَلِّينَ مَعَ النَّبِيِّ الصُّبْحَ، ثُمَّ يَنْصَرِفْنَ وَهُنَّ مُتَلَفَعَاتٌ<sup>(٥)</sup> بِمَرْوِطِهِنَّ<sup>(٦)</sup>، مَا يَغْرِفُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَسِّ<sup>(٧)</sup>»<sup>(٨)</sup>.

(١) هو محمود بن لَبِيد بن عقبة الأوسي الأشهلي، أبو نعيم المدني، صحابي صغير، وَجُلَّ روايته عن الصحابة، مات سنة (٩٦) هـ وقيل (٩٧) هـ، وله (٩٩) سنة. التقريب (٦٥١٧) ص ٥٢٢.

(٢) رافع بن خديج بن رافع الحارثي الأوسي الأنصاري، أَوَّلُ مشاهده أُحَدِّث، ثم الخندق، مات سنة (٧٣) هـ أو (٧٤) هـ. التقريب (١٨٦١) ص ٢٠٤.

(٣) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٣٧٢/٢: «أسفر الصبح؛ إذا انكشف وأضاء».

(٤) حديث صحيح، رواه: أبو داود في كتاب الصَّلَاة، باب (٨) وقت الصبح، حديث رقم (٤٢٤)، والترمذي في أبواب الصَّلَاة، باب (٣) ما جاء في الإسفار بالفجر، حديث رقم (١٥٤)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٢٧) الإسفار ١/٢٧٢، وابن ماجه في كتاب الصَّلَاة، باب (٢) وقت صلاة الفجر، حديث رقم (٦٧٢)، والدارمي في كتاب الصَّلَاة، باب (٢١) الإسفار بالفجر، حديث رقم (١٢١٧ - ١٢١٩). وفي لفظ عنده: نَوَّرُوا بالفجر.. وأحمد في المسند ٤٦٥/٣ و٤٠/٤ و١٤٢ و١٤٣ و٥/٤٢٩، وابن أبي شيبه في مصنفه ١/٣٢١، وعبد الرزاق في المصنف (٢١٥٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٩٥٩)، والحميدي في مسنده (٤٠٨)، وابن حبان في صحيحه (١٤٨٩ - ١٤٩١)، وأبو نعيم في الحلية ٧/٩٤، والخطيب في تاريخ بغداد ١٣/٤٥، والبيهقي في سننه الكبرى ١/٤٥٧.

(٥) متلفعات: قال الأصمعي: التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تُجَلَّلَ به جسدك، قيل: التلفع لا يكون إلا بغطاء الرأس، والتلفف يكون بتغطيته وبكشفه، انظر الفتح ١/٤٨٢.

(٦) مروطهن: جمع مرط - بكسر الميم - وهو كساء مُعَلَّم من خز أو صوف أو غير ذلك. انظر الفتح ١/٤٨٢ و٢/٥٥.

(٧) الغلس: الظلمة.

(٨) رواه البخاري في كتاب الصَّلَاة، باب (١٣) في كم تُصَلِّي المرأة في الثياب، حديث رقم (٣٧٢)، وفي كتاب المواقيت، باب (٢٧) وقت الفجر، حديث رقم (٥٧٨) وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصَّلَاة، باب (٤٠) استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، وهو التغليس، حديث رقم (٦٤٥)، وأبو داود في كتاب الصَّلَاة، باب (٨) وقت الصبح، حديث رقم (٤٢٣)، والترمذي في كتاب الصَّلَاة، باب (٢) ما جاء في التغليس بالفجر، حديث رقم (١٥٣)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٢٥) التغليس في الحضر ١/٢٧١، وابن ماجه في كتاب الصَّلَاة، باب (٢) وقت صلاة الفجر، حديث رقم (٦٦٩)، ومالك =

٧٧٦ - قال: وَذَكَرَ تَغْلِيْسَ النَّبِيِّ بِالْفَجْرِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ<sup>(١)</sup> وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، شَبِيَّةٌ بِمَعْنَى عَائِشَةَ.

٧٧٧ - قال الشافعي: قال لي قائل: نحن نرى أن تُسْفَرَ بالفجر، اعتماداً على حديث رافع بن خديج، ونَزْعُ أَنْ الْفَضْلَ فِي ذَلِكَ، وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ جَائِزاً لَنَا إِذَا اخْتَلَفَ الْحَدِيثَانِ أَنْ نَأْخُذَ بِأَحَدِهِمَا، وَنَحْنُ نَعُدُّ هَذَا مُخَالَفاً لحديث عائشة.

٧٧٨ - قال: فقلتُ له: إِنْ كَانَ مُخَالَفاً لحديث عائشة فَكَانَ الَّذِي يَلْزِمُنَا وَإِلَّاكَ أَنْ نَصِيرَ إِلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ دُونَهُ، لِأَنَّ أَصْلَ مَا نَبْنِي نَحْنُ وَأَنْتُمْ عَلَيْهِ: أَنَّ الْأَحَادِيثَ إِذَا اخْتَلَفَتْ لَمْ نَذْهَبْ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهِ إِلَّا بِسَبَبٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَقْوَى مِنَ الَّذِي تَرَكْنَا.

٧٧٩ - قال: وما ذلك السبب؟

٧٨٠ - قلتُ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْحَدِيثَيْنِ أَشْبَهَ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِذَا أَشْبَهَ كِتَابَ اللَّهِ كَانَتْ فِيهِ الْحُجَّةُ<sup>(٣)</sup>.

٧٨١ - قال: هكذا نقول.

٧٨٢ - قلنا: فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ كِتَابِ اللَّهِ كَانَ أَوْلَاهُمَا بِنَا الْأَثْبَتَ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مَنْ رَوَاهُ أَعْرَفَ إِسْنَاداً وَأَشْهَرَ بِالْعِلْمِ وَأَحْفَظَ لَهُ.

أَوْ يَكُونَ رَوِيَ الْحَدِيثُ الَّذِي ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، وَالَّذِي تَرَكْنَا مِنْ وَجْهِ، فَيَكُونُ الْأَكْثَرُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الْأَقَلِّ.

= فِي كِتَابِ وَقُوتِ الصَّلَاةِ، بَابُ (١) وَقُوتِ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ رَقْمِ (٤)، وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، بَابُ (٢٠) التَّغْلِيْسِ فِي الْفَجْرِ، حَدِيثُ رَقْمِ (١٢١٦)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٧/٦ وَ١٧٨ وَ١٧٩ وَ٢٤٨ وَ٢٥٨، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ ١/٣٢٠، وَالحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١٧٤)، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (١٤٥٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٣٥٠)، وَابْنُ حِبَانَ (١٤٩٨ - ١٥٠١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِ الْكُبْرَى ١/٤٥٤.

(١) انظر حديث سهل في صحيح البخاري، في كتاب مواقيت الصلاة، باب (٢٧) وقت الفجر، حديث رقم (٥٧٧)، وفي كتاب الصوم، باب (١٨) تعجيل السحور، حديث رقم (١٩٢٠).

(٢) انظر حديث زيد بن ثابت: في صحيح البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب (٢٧) وقت الفجر، حديث رقم (٥٧٥)، وفي صحيح مسلم، باب (٩) فضل السحور وتأكيده استجابته، حديث رقم (١٠٩٧).

(٣) جاء في البحر المحیط قوله: «لَا يَجِبُ عَرْضُ الْخَبَرِ عَلَى الْكِتَابِ». قال ابن السمعاني في القواطع: وَذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى وَجُوبِ عَرْضِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِتَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ قَبْلَ وَلَا رُدٍّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُتَكَلِّمِينَ (٤/٣٥١). وقال أبو زيد الدبوسي: «بَابُ الْقَوْلِ فِي انْتِقَادِ خَبَرِ الْوَاحِدِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَنِ الرَّسُولِ مُسْنَدًا أَوْ مَرْسَلًا: خَبَرُ الْوَاحِدِ يَنْتَقَدُ مِنْ وَجْهِ أَرْبَعَةٍ: الْعَرْضُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَوَاغِهِ بِمُوَافَقَتِهِ وَزِيَاغَتِهِ بِمُخَالَفَتِهِ، ثُمَّ عَلَى السَّنَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَوَاتُرًا وَاسْتِفَاضَةً أَوْ إِجْمَاعًا، ثُمَّ الْعَرْضُ عَلَى الْحَادِثَةِ فَإِنْ كَانَتْ مَشْهُورَةً لِعُمُومِ الْبُلُوى بِهَا وَالْخَبَرُ شَاكٌ كَانَ ذَلِكَ زِيَاغَةً فِيهِ...» (مخطوطة تقويم الأدلة ورقة ١٠٩).

أو يكونَ الذي ذهبنا إليه أشبهَ بمعنى كتابِ الله، أو أشبهَ بما سواه من سُننِ رسولِ الله، أو أُولَى بما يَعْرِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ، أو أَصَحُّ في القياس، والذي عليه الأكثرُ من أصحابِ رسولِ الله.

٧٨٣ - قال: وهكذا نقولُ ويقولُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

٧٨٤ - قلت: فحديثُ عائشةَ أشبهُ بكتابِ الله، لأنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾<sup>(١)</sup>، فإذا حُلَّ الْوَقْتُ فَأُولَى الْمُصَلِّينَ بِالْمَحَافِظَةِ الْمُقَدَّمُ الصَّلَاةَ.

٧٨٥ - وهو أيضاً أَشْهَرُ رِجَالاً بِالثِّقَةِ وَأَحْفَظُ، ومع حديثِ عائشةَ ثلاثةَ كُلِّهِمْ يَزُوونَ عَنِ النَّبِيِّ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ عَائِشَةَ: زَيْدٌ بَنُ ثَابِتٍ، وَسَهْلٌ بَنُ سَعْدٍ<sup>(٢)</sup>.

٧٨٦ - وهذا أشبهُ بِسُنَنِ النَّبِيِّ مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

٧٨٧ - قال: وَأَيُّ سُنَنِ؟

[٨٢] ٧٨٨ - قلتُ: قال رسولُ الله: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَفْوُ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

٧٨٩ - وهو لَا يُؤْثِرُ عَلَى رِضْوَانِ اللَّهِ شَيْئاً، وَالْعَفْوُ لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَيْنِ: عَفْوٌ عَنْ تَقْصِيرٍ،

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٨.

(٢) ذكر الشافعي رحمه الله تعالى أن هناك ثلاثة يروون عن النبي ﷺ مثل معنى حديث عائشة ثم ذكر اثنين فقط. وكذلك الأمر في نسخة ابن جماعة، وكتب بحاشيتها ما نصه: لم يذكر الثالث في الثلاث نسخ اللاتي قوبلت هذه النسخة عليهن. والثالث الذي ترك ذكره هنا سهواً، ذكره الشافعي في اختلاف الحديث ص ٢٠٧، وهو أنس بن مالك. بتصرف من كلام الشيخ أحمد شاكر.

(٣) حديث موضوع. رواه الترمذي في كتاب الصلاة، باب (١٣) ما جاء في الوقت الأول من الفضل، حديث رقم (١٧٢)، والدارقطني ٢٤٩/١. والبيهقي في سننه الكبرى ٤٣٥/١. كلاهما من حديث يعقوب بن الوليد المدني، عن عبد الله بن عمر، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً به. ورواه الحاكم ١٨٩/١ من هذه الطريق بلفظ: خير الأعمال الصلاة في أول وقتها.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب». وقال الحاكم: «يعقوب بن الوليد هذا: شيخ من أهل المدينة، سكن بغداد، وليس من شرط هذا الكتاب إلا أنه شاهد». وتعقبه الذهبي فقال: «يعقوب: كذاب». وقال البيهقي: «هذا حديث يُعرف ببيعقوب بن الوليد المدني، ويعقوب منكر الحديث، ضعفه يحيى بن معين، وكذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ، ونسبوه إلى الوضع، نعوذ بالله من الخذلان». ونقل عن ابن عدي قوله: «هذا الحديث بهذا الإسناد باطل». وقال الزيلعي في نصب الراية ١٢٧/١: «قال ابن حبان: يعقوب بن الوليد كان يضع الحديث على الثقات، لا يصح كتب حديثه إلا على سبيل التعجب، وما رواه إلا هو، انتهى».

وقال أحمد: كان من الكذابين الكبار. وقال أبو داود: ليس بثقة. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال البيهقي في المعرفة: حديث الصلاة في أول الوقت رضوان الله: إنما يُعرف ببيعقوب بن الوليد، وقد كذبه أحمد بن حنبل وسائر الحفاظ. قال: وقد رويها الحديث بأسانيد كلها ضعيفة، وإنما يروى عن أبي جعفر محمد بن علي من قوله، انتهى. وقال أبو حاتم: كان يكذب، والحديث الذي رواه موضوع... هـ. وانظر التلخيص الحبير ١٨٠/١.



أو تَوْسِعةً، والتوسعةُ تُشبهُ أن يكونَ الفضلُ في غيرها. إذ لم يُؤمَر بِتَرْكِ ذلكَ الغيرِ الذي وُسِّعَ في جَلافِها.

٧٩٠ - قال: وما تُريدُ بهذا؟

٧٩١ - قلتُ: إذ لم نُؤمَر بِتركِ الوقتِ الأوَّلِ، وكان جائزاً أن نُصلِّيَ فيه وفي غيره قَبْلَه: فالفضلُ في التقديمِ، والتأخيرُ تقصيرٌ مُوسَّعٌ.

٧٩٢ - وقد أبانَ رسولُ الله مثلَ ما قلنا.

[٨٣] وسُئِلَ: أيُّ الأعمالِ أفضلُ؟ فقال: «الصلاةُ في أولِ وقتها»<sup>(١)</sup>.

٧٩٣ - وهو لا يَدْعُ موضعَ الفضلِ، ولا يأمُرُ الناسَ إلّا بِهِ.

٧٩٤ - وهو الذي لا يجهلهُ عالمٌ: أنَّ تقديمَ الصلاةِ في أولِ وقتها أولى بالفضلِ، لِمَا يَعْرِضُ لِلأَدَمِيِّينَ مِنَ الأَشْغَالِ والنَّسْيَانِ والعِلَلِ.

٧٩٥ - وهذا أشبهُ بمعنى كتابِ الله.

٧٩٦ - قال: وأينَ هو مِنَ الكتابِ؟

٧٩٧ - قلتُ: قالَ اللهُ: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾<sup>(٢)</sup>؛ وَمَنْ قَدَّمَ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وقتها كانَ أولى بالمحافظة عليها ممَّنْ أخرها عن أَوَّلِ الوقتِ.

---

(١) رواه بهذا اللفظ: الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وقتها: الدارقطني في سننه ٢/٤٦٦، وابن خزيمة في صحيحه (٣٢٧)، وابن حبان (١٤٧٥) و(١٤٧٩)، والحاكم في المستدرک ١/١٨٨.

والحديث بهذا اللفظ صححه ابن خزيمة وابن حبان، والحاكم ووافقه الذهبي، لكن ضعفه النووي، وتعقبه الحافظ ابن حجر بأن للحديث طريق آخرى بهذا اللفظ. انظر فتح الباري ٢/١٣ وتعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي ١/٣٢٦ - ٣٢٧.

ورواه بلفظ: الصلاة على وقتها - أو نحو ذلك -: البخاري في كتاب المواقيت، باب (٥) فضل الصلاة لوقتها، حديث رقم (٥٢٧)، وفي كتاب الجهاد والسير، باب (١) فضل الجهاد والسير حديث رقم (٢٧٨٢)، وفي كتاب الأدب، باب (١) البر والصلة، حديث رقم (٥٩٧٠)، وفي كتاب التوحيد، باب (٤٨) وسَمَى النبي ﷺ الصَّلَاةَ عملاً، حديث رقم (٧٥٣٤)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب (٣٦) بيان كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، حديث رقم (٨٥)، والترمذي في كتاب الصلاة، باب (١٣) ما جاء في الوقت الأوَّل من الفضل، حديث رقم (١٧٣)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٥١) فضل الصلاة لمواقيتها ١/٢٩٣، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (٢٤) استحباب الصلاة في أوَّل الوقت، حديث رقم (١٢٢٥)، وأحمد في المسند ١/٤٠٩ - ٤١٠ و٤٢١ و٤٥١، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٣٧٢)، والحميدي في مسنده (١٠٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/٢١٥، وابن حبان (١٤٧٤) و(١٤٧٦ - ١٤٧٧).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٨.

٧٩٨ - وقد رأينا الناس فيما وَجَبَ عليهم وفيما تَطَوَّعُوا بِهِ يُؤْمَرُونَ بتعجيله إذا أمَكَنَ، لما يَغْرِضُ لِلْأَدْمَتَيْنِ مِنَ الْأَشْغَالِ وَالنَّسْيَانِ وَالْعِلَلِ، الذي لَا تَجْهَلُهُ الْعُقُولُ.

٧٩٩ - وَإِنَّ تَقْدِيمَ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعِثْمَانَ، وَعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِمْ: مُثَبَّتٌ<sup>(١)</sup>.

٨٠٠ - فقال: فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعِثْمَانَ دَخَلُوا فِي الصَّلَاةِ مُغْلَسِينَ وَخَرَجُوا مِنْهَا مُسْفِرِينَ، بِإِطَالَةِ الْقِرَاءَةِ<sup>(٢)</sup>؟

٨٠١ - فقلتُ له: قد أَطَالُوا الْقِرَاءَةَ وَأَوْجَزُوهَا، وَالْوَقْتُ فِي الدُّخُولِ لَا فِي الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَكُلُّهُمْ دَخَلَ مُغْلَسًا، وَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْهَا مُغْلَسًا<sup>(٣)</sup>.

٨٠٢ - فَخَالَفْتُ الَّذِي هُوَ أَوْلَى بِكَ أَنْ تَصِيرَ إِلَيْهِ، مِمَّا ثَبَّتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، وَخَالَفْتُهُمْ، فقلتُ: يَدْخُلُ الدَّاخِلُ فِيهَا مُسْفِرًا وَيَخْرُجُ مُسْفِرًا وَيُوجَزُ الْقِرَاءَةُ، فَخَالَفْتُهُمْ فِي الدُّخُولِ وَمَا اخْتَجَجْتُ بِهِ مِنْ طَوْلِ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الْأَحَادِيثِ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهَا مُغْلَسًا.

٨٠٣ - قال: فقال: أَفَتَعُدُّ خَيْرَ رَافِعٍ يُخَالِفُ خَيْرَ عَائِشَةَ؟

٨٠٤ - فقلتُ له: لَا.

٨٠٥ - فقال: فَبَأَيِّ وَجْهِ يُوَافِقُهُ؟

٨٠٦ - فقلتُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمَّا حَضَّ النَّاسَ عَلَى تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ، وَأَخْبَرَ بِالْفَضْلِ فِيهَا: احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الرَّاغِبِينَ مَنْ يَقْدُمُهَا قَبْلَ الْفَجْرِ الْآخِرِ، فقال: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ» يعني: حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْفَجْرُ الْآخِرُ مُغْتَرِضًا<sup>(٤)</sup>.

(١) قال الترمذي ٢٨٩/١ بعد حديث عائشة (١٥٣): «وهو الذي اختاره غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، منهم: أبو بكر وعمر، ومن بعدهم من التابعين، وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق...».

(٢) قد جمع الإمام الطحاوي في معاني الآثار بين حديث أبي رافع بالإسفار، وحديث عائشة بالتغليس، بأن يدخل في الصَّلَاةَ مُغْلَسًا، ويطول القراءة حتى ينصرف عنها مسفرًا، وبسط الكلام في ذلك. وقال في آخره ١٨٤/١: «فالذي ينبغي: الدخول في الفجر في وقت التغليس، والخروج منها في وقت الإسفار على موافقة ما روينا عن رسول الله ﷺ وأصحابه، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن رحمهم الله».

(٣) كما جاء في حديث عائشة أنه عند منصرفه لا يُعرف النساء من الغُلَسِ.

(٤) قال ابن حبان في صحيحه ٣٥٦/٤ - ٣٥٧ بعدما ذكر حديث رافع بن خديج، قال: «أمر المصطفى ﷺ بالإسفار لصلاة الصبح، لأن العلة في هذا الأمر مُضْمَرَةٌ، وذلك أن المصطفى ﷺ وأصحابه كانوا يُغْلَسُونَ بِصَلَاةِ الصَّبْحِ، والليالي المقمرة إذا قصد المرأة التغليس بِصَلَاةِ الْفَجْرِ صَبِيحَتِهَا، ربما كان أداء صَلَاتِهِ بِاللَّيْلِ، فأمر ﷺ بالإسفار بمقدار ما يتيقن أن الفجر قد طلع، وقال: إنكم كلما أصبحتم، يُريد به تيقنتم بطلوع الفجر كان أعظم لأجوركم من أن تؤدوا الصَّلَاةَ بِالشَّكِّ».

٨٠٧ - قال: أَيْحْتَمَلُ مَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ؟

٨٠٨ - قُلْتُ: نَعَمْ، يَحْتَمَلُ مَا قُلْتُ، وَمَا بَيْنَ مَا قُلْنَا وَقُلْتُ، وَكُلُّ مَعْنَى يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْإِسْفَارِ.

٨٠٩ - قال: فَمَا جَعَلَ مَعْنَاكُمْ أَوَّلَى مِنْ مَعْنَانَا؟

٨١٠ - فَقُلْتُ: بِمَا وَصَفْتُ مِنَ التَّأْوِيلِ.

[٨٤] وَيَأْنُ النَّبِيِّ قَالَ: «هُمَا فَجْرَانِ، فَأَمَّا الَّذِي كَأَنَّهُ ذَنْبُ السَّرْحَانِ<sup>(١)</sup> فَلَا يُحِلُّ شَيْئاً وَلَا يُحَرِّمُهُ، وَأَمَّا الْفَجْرُ الْمُعْتَرِضُ فَيُحِلُّ الصَّلَاةَ وَيُحَرِّمُ الطَّعَامَ»<sup>(٢)</sup>. يَعْنِي: عَلَى مَنْ أَرَادَ الصِّيَامَ.

### وَجْهٌ آخَرُ مِمَّا يُعَدُّ مُخْتَلِفاً

[٨٥] ٨١١ - أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ

= وقال نحو هذا في ٣٥٨/٤ - ٣٥٩. وقال الترمذي ٢٩١/١: «قال الشافعي وأحمد وإسحاق: معنى الإسفار: أَنْ يَضِيعَ الْفَجْرُ فَلَا يُشَكُّ فِيهِ، وَلَمْ يَزُوا أَنْ مَعْنَى الْإِسْفَارِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ». وَانْظُرْ أَيْضاً مَا قَالَهُ فِي ٢٨٩/١، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَامِشَيْنِ.

وقال البغوي في شرح السنة ١٩٧/١: «والأكثر على التغليس، وحمل الشافعي الإسفار المذكور في الحديث على تيقن طلوع الفجر وزوال الشك، يدل على هذا ما روي عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله ﷺ غلَسَ بالصبح، ثم أسفر مرة، ثم لم يعد إلى الإسفار حتى قبضه الله». ١. هـ. والحديث رواه أبو داود (٣٩٤) بسند حسن، وقال الخطابي في معالم السنن ٢٩٥/١: «هو حديث صحيح الإسناد». وقال: «... وقد احتج من رأى التغليس بفعل رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وتأولوا حديث رافع بن خديج على أنه إنما أراد بالإصباح والإسفار أن يُصَلِّيَهَا بَعْدَ الْفَجْرِ الثَّانِي، وَجَعَلُوا مَخْرَجَ الْكَلَامِ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ مِطَابَقَةِ اللَّفْظِ اللَّفْظِ. وَزَعَمُوا أَنَّهُ قَدْ يَحْتَمَلُ أَنْ أَوَّلَئِكَ الْقَوْمُ لَمَّا أَمَرُوا بِتَعْجِيلِ الصَّلَوَاتِ جَعَلُوا يَصَلُّونَهَا مَا بَيْنَ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ وَالْفَجْرِ الثَّانِي طَلَباً لِلْأَجْرِ فِي تَعْجِيلِهَا فَقِيلَ لَهُمْ صَلُّوها بَعْدَ الْفَجْرِ الثَّانِي وَأَصْبَحُوا إِذَا كُتِمَ تَرِيدُونَ بِهِ الْأَجْرَ فَإِنَّ ذَلِكَ أَعْظَمُ لِأَجُورِكُمْ.

فإن قيل: كيف يستقيم هذا ومعلوم أن الصلاة إذا لم يكن لها جواز لم يكن فيها أجر؟ قيل: أما الصلاة فلا جواز لها ولكن أجرهم فيما نوهه ثابت، كقوله ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر»، ألا تراه قد بطل حكمه ولم يبطل أجره.

وقيل: إن الأمر بالإسفار إنما جاء في الليالي المقمرة، وذلك أن الصبح لا يتبين فيها جيداً فأمرهم بزيادة التبين استظهاراً باليقين في الصلاة». ١. هـ. وانظر فتح الباري ٥٥/٢.

(١) السرحان: الذئب، وقيل: الأسد، وجمعه سِرَاحٍ وسَرَاحِين، النهاية في غريب الحديث ٣٥٨/٢.

(٢) حديث صحيح. رواه الدارقطني في سننه ١٦٦/٢، والحاكم في المستدرک ٤٢٥/١، والبيهقي في سننه

الكبرى ٢١٦/٤ من حديث ابن عباس. ورواه الدارقطني ٢٦٨/١ والبيهقي ٢١٥/٤ من طريق محمد بن

عبد الرحمن بن ثوبان مرسلاً، ووصله الحاكم ١٩١/١ من حديث جابر.

قال الألباني في صحيح الجامع (٤٢٧٨): «صحيح»، وانظر الصحيحة (٢٠٠٢).

الأنصاري<sup>(١)</sup>، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا لَغَايِبِ أَوْ بَوْلِ، وَلَكِنْ شَرُّقُوا أَوْ غَرْبُوا. قَالَ أَبُو أَيُّوبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ ضُنِعَتْ، فَتَنَحَرَفُ وَتُسْتَغْفِرُ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>.

[٨٦] ٨١٢ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عَلَى لَبَتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ»<sup>(٣)</sup>.

٨١٣ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: أَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ مَنْ كَانَ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِ، وَهُمْ عَرَبٌ لَا مُعْتَسَلَاتَ لَهُمْ أَوْ لَأَكْثَرِهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ، فَاحْتَمَلَ أَذْبُهُ لَهُمْ مَعْنَيْنِ:

٨١٤ - أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ أَتَمَّا كَانُوا يَذْهَبُونَ لِحَوَائِجِهِمْ فِي الصَّحْرَاءِ، فَأَمَرَهُمْ أَلَّا يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُوهَا، لِسَعَةِ الصَّحْرَاءِ، وَلِخِفَةِ الْمَوْتِ عَلَيْهِمْ، لِسَعَةِ مَذَاهِبِهِمْ عَنْ أَنْ تُسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةُ أَوْ

(١) هو خالد بن زيد بن كليب الأنصاري، من كبار الصحابة، شهد بدرًا، ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه، ومات غازيًا الروم سنة خمسين، وقيل بعدها. التقريب (١٦٣٣) ص ١٨٨.

(٢) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (١١) لا تستقبل القبلة بغائط أو بول، إلا عند البناء: أو نحوه، حديث رقم (١٤٤)، وفي كتاب الصلاة، باب (٢٩) قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق، حديث رقم (٣٩٤)، ومسلم في كتاب الطهارة، باب (١٧) الاستطابة، حديث رقم (٢٦٤)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب (٤) كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة، حديث رقم (٩)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب (٦) النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول، حديث رقم (٨)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب (٢٠) النهي عن استئجار القبلة عند الحاجة ٢٢/١ - ٢٣، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب (١٧) النهي عن استقبال القبلة بالغائط أو البول، حديث رقم (٣١٨) مختصرًا، ومالك في الموطأ في كتاب القبلة، باب (١) النهي عن استقبال القبلة، والإنسان على حاجة، حديث رقم (١)، وأحمد في المسند ٤١٤/٥، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، وابن أبي شيبة في المصنف ١٥٠/١، والحميدي في مسنده (٣٧٨)، وابن خزيمة في صحيحه (٥٧)، وابن حبان (١٤١٦ - ١٤١٧)، والدارقطني في سننه ٦٠/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٩١/١.

(٣) رواه البخاري في كتاب الوضوء، باب (١٢) من تَبَرَّزَ عَلَى لَبَتَيْنِ، حديث رقم (١٤٥)، وباب (١٤) التبرز في البيوت، حديث رقم (١٤٨ - ١٤٩)، وفي كتاب فرض الخمس، باب (٤) ما جاء في بيوت أزواج النبي ﷺ، وما نُسِبَ فِي الْبُيُوتِ إِلَيْهِنَّ، ... حديث رقم (٣١٠٢)، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب (٥) الرخصة في ذلك، حديث رقم (١٢)، والترمذي في أبواب الطهارة، باب (٧) النهي عن استقبال القبلة بغائط أو بول، حديث رقم (١١)، والنسائي في كتاب الطهارة، باب (٢٢) الرخصة في ذلك في البيوت، ٢٣/١ - ٢٤، وابن ماجه في كتاب الطهارة وسننها، باب (١٨) الرخصة في ذلك في الكنيف، وإباحة دون الصحاري، حديث رقم (٣٢٢)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب القبلة، باب (٢) الرخصة في استقبال القبلة لبول أو غائط، حديث رقم (٣)، والدارمي في كتاب الطهارة، باب (٨) الرخصة في استقبال القبلة، حديث رقم (٦٦٧)، وأحمد في المسند ١٢/٢ و ١٣ و ١٤ و ٤١ و ٩٩، وابن أبي شيبة في المصنف ١٥١/١، وابن الجارود في المنتقى (٣٠)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٥)، وابن حبان في صحيحه (١٤١٨) و (١٤٢١)، والدارقطني في سننه ٦١/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٩٢/١.

تُسْتَدْبَرُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ مِنْ غَايِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَرْقُوقٌ<sup>(١)</sup> نِيَّ اسْتِقْبَالِ الْقَبِيلَةِ وَلَا اسْتِدْبَارِهَا أَوْسَعَ عَلَيْهِمْ مِنْ تَوْقِيٍّ ذَلِكَ.

٨١٥ - وَكَثِيرًا مَا يَكُونُ الذَّاهِبُونَ فِي تِلْكَ الْجَالِ فِي غَيْرِ سَبْرِ عَنْ مُصَلٍّ، يَرَى عَوْرَاتِهِمْ مُقْبِلِينَ وَمُذْبِرِينَ، إِذَا اسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ، فَأَمَرُوا أَنْ يُكْرِمُوا قَبْلَةَ اللَّهِ، وَيَسْتَرُوا الْعَوْرَاتِ مِنْ مُصَلِّيٍّ، إِنْ صَلَّى حَيْثُ يَرَاهُمْ، وَهَذَا الْمَعْنَى أَشْبَهُ مَعَانِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨١٦ - وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ نَهَاهُمْ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا مَا جُعِلَ قَبْلَةً فِي صَحْرَاءٍ لِغَايِطٍ أَوْ بَوْلٍ، لِثَلَا يُعْغَوُطَ أَوْ يُبَالَ فِي الْقَبِيلَةِ، فَتَكُونُ قَدِيرَةً بِذَلِكَ، أَوْ مِنْ وَرَائِهَا، فَيَكُونُ مِنْ وَرَائِهَا أَدَى لِلْمُصَلِّينَ إِلَيْهَا.

٨١٧ - قَالَ: فَسَمِعَ أَبُو أَيُّوبَ مَا حَكَى عَنِ النَّبِيِّ جَمْلَةً، فَقَالَ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ فِي الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ، وَلَمْ يُفَرِّقْ فِي الْمَذْهَبِ بَيْنَ الْمَنَازِلِ الَّتِي لِلنَّاسِ مَرَاقِقُ فِي أَنْ يَضَعُوهَا فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ مُسْتَقْبِلَةَ الْقَبِيلَةِ أَوْ مُسْتَدْبِرَتَهَا، وَالَّتِي يَكُونُ فِيهَا الذَّاهِبُ لِحَاجَتِهِ مُسْتَتِرًا، فَقَالَ بِالْحَدِيثِ جَمْلَةً، كَمَا سَمِعَهُ جَمْلَةً<sup>(٢)</sup>.

٨١٨ - وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لِمَنْ سَمِعَ الْحَدِيثَ أَنْ يَقُولَ بِهِ عَلَى عُمُومِهِ وَجُمْلَتِهِ، حَتَّى يَجِدَ دِلَالَةً يُفَرِّقُ بِهَا فِيهِ بَيِّنَةً.

٨١٩ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمَّا حَكَى ابْنُ عُمرَ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ، وَهُوَ إِحْدَى الْقَبِيلَتَيْنِ، - وَإِذَا اسْتَقْبَلَهُ اسْتَدْبَرَ الْكَعْبَةَ: أَتَكَرَّرَ عَلَى مَنْ يَقُولُ لَا تَسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرْهَا لِحَاجَةٍ، وَرَأَى أَنْ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْتَهِيَ عَنِ أَمْرِ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ.

٨٢٠ - وَلَمْ يَسْمَعْ - فِيمَا يُرَى - مَا أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ فِي الصَّحْرَاءِ، فَيُفَرِّقُ بَيْنَ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ، فَيَقُولُ بِالنَّهْيِ فِي الصَّحْرَاءِ وَبِالرَّخْصَةِ فِي الْمَنَازِلِ، فَيَكُونُ قَدْ قَالَ بِمَا سَمِعَ وَرَأَى، وَفَرَّقَ بِالْدَّلَالَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى مَا فَرَّقَ بَيْنَهُ، لِافْتِرَاقِ حَالِ الصَّحْرَاءِ وَالْمَنَازِلِ<sup>(٣)</sup>.

(١) مرافق الدار: كالمطبخ والكنيف ونحوهما من مصاب الماء.

(٢) وإلى هذا - أي تحريم استقبال واستدبار القبلة بالبول والغائط - ذهب أبو حنيفة وأحمد في المشهور عنهما، وغيرهما، كما سيأتي في هامش الفقرة (٨٢٠)، وانظر فتح الباري ١/٢٤٦.

(٣) قال البغوي في شرح السنة ١/٣٥٩: «ذهب جماعة من أهل العلم إلى النهي عن الاستقبال والاستدبار في الصحراء، فأما في الأبنية، فلا بأس بها استقبالها واستدبارها، وهو قول عبد الله بن عمر، وبه قال الشعبي، ومالك، والشافعي، وإسحاق بن راهويه، وحملوا حديث أبي هريرة وأبي أيوب على الصحراء، واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر» ١. هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١/٢٤٥: «... ولولا أنَّ حديث ابن عمر دلَّ على تخصيص ذلك بالأبنية لقلنا بالتعميم، لكن العمل بالدليلين أولى من إلغاء أحدهما. وقد جاء عن جابر فيما رواه أحمد وأبو داود وابن خزيمة وغيرهم تأييد ذلك، ولفظه عند أحمد «كان رسول الله ﷺ ينهانا أن نستدبر القبلة أو نستقبلها =

٨٢١ - وفي هذا بيان أن كل من سمع من رسول الله شيئاً قبله عنه وقال به، وإن لم يُعرَف حيث يَتَفَرَّق لم يَتَفَرَّق بين ما لم يُعرَف إلا بدلالة عن رسول الله على الفَرَق بينه.

٨٢٢ - ولهذا أشباه في الحديث، اكتَفَيْنَا بما ذكرنا منها ممَّا لم نَذْكُر.

## وجه آخر من الاختلاف

[٨٧] ٨٢٣ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ، عن الزُّهري، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُثْبَةَ، عن ابن

= بفروجا إذ هرقنا الماء. قال: ثم رأيته قبل موته بعام يبول مستقبل القبلة، والحق أنه ليس بناسخ لحديث النهي خلافاً لمن زعمه، بل هو محمول على أنه رآه في بناء أو نحوه، لأنه ذلك هو المعهود من حاله ﷺ لمبالغته في التستر...

ودعوى خصوصية ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليها إذ الخصائص لا تثبت بالاحتمال. ودل حديث ابن عمر الآتي على جواز استدبار القبلة في الأبنية، وحديث جابر على جواز استقبالها، ولولا ذلك لكان حديث أبي أيوب لا يخص من عموميه بحديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط، ولا يُقال يلحق به الاستقبال قياساً، لأنه لا يصح إلحاقه به لكونه فوقه. وقد تمسك به قوم فقالوا بجواز الاستدبار دون الاستقبال حكى عن أبي حنيفة وأحمد.

[و] بالتفريق بين البنيان والصحراء مطلقاً قال الجمهور: وهو مذهب مالك والشافعي وإسحق. وهو أعدل الأقوال لإعماله جميع الأدلة، ويؤخذ من جهة النظر ما تقدم عن ابن المنير: أن الاستقبال في البنيان مضاف إلى الجدار عُرفاً، وبأن الأمكنة المعدة لذلك مأوى الشياطين فليست صالحة لكونها قبلة، بخلاف الصحراء فيهما. وقال قوم بالتحريم مطلقاً، وهو المشهور عن أبي حنيفة وأحمد، وقال به أبو ثور صاحب الشافعي، ورجحه من المالكية ابن العربي، ومن الظاهرية ابن حزم، وحجتهم أن النهي مقدم على الإباحة، ولم يصححو حديث جابر الذي أشرنا إليه. وقال قوم بالجواز مطلقاً، وهو قول عائشة وعروة وربيعه وداود، واعتلوا بأن الأحاديث تعارضت فليرجع إلى أصل الإباحة. فهذه المذاهب الأربعة مشهورة عن العلماء ولم يحك النووي في شرح المذهب غيرها. وفي المسألة ثلاثة مذاهب أخرى:

منها: جواز الاستدبار في البنيان فقط تمسكاً بظاهر حديث ابن عمر، وهو قول أبي يوسف. ومنها: التحريم مطلقاً، حتى في القبلة المنسوخة وهي بيت المقدس، وهو محكي عن إبراهيم، وابن سيرين، عملاً بحديث معقل الأسدي: «نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل ببول أو بغائط»، رواه أبو داود وغيره وهو حديث ضعيف لأن فيه رأياً مجهول الحال. وعلى تقدير صحته فالمراد بذلك أهل المدينة ومن على سمتها، لأن استقبالهم بيت المقدس يستلزم استدبارهم الكعبة فالعلة استدبار الكعبة لا استقبال بيت المقدس، وقد ادعى الخطابي الإجماع على عدم تحريم استقبال بيت المقدس لمن لا يستدبر في استقباله الكعبة، وفيه نظر لما ذكرناه عن إبراهيم وابن سيرين، وقد قال به بعض الشافعية أيضاً حكاه ابن أبي الدم. ومنها: أن التحريم مختص بأهل المدينة ومن كان على سمتها، فأما من كانت قبلته في جهة المشرق أو المغرب فيجوز له الاستقبال والاستدبار مطلقاً، لعموم قوله: «شرقوا أو غربوا»، قاله أبو عوانة صاحب المزني، وعكسه البخاري فاستدل به على أنه ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة كما سيأتي في باب قبلة أهل المدينة من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى» ١. هـ.

عباس، قال: أخبرني الصُّغْبُ بن جَثَامَةَ<sup>(١)</sup>: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ يُسْأَلُ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَغُونَ<sup>(٢)</sup> فَيَصَابُ مِنْ نَسَائِهِمْ وَذَرَارِيِّهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «هُمْ مِنْهُمْ». وَزَادَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ<sup>(٣)</sup> عَنْ الزَّهْرِيِّ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ»<sup>(٤)</sup>.

[٨٨] ٨٢٤ - أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ لَمَّا بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ<sup>(٥)</sup> نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ»<sup>(٦)</sup>.

٨٢٥ - قَالَ: فَكَانَ سَفِيَانٌ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ «هُمْ مِنْهُمْ» إِبَاحَةٌ لِقَتْلِهِمْ، وَأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ نَاسِخٌ لَهُ، وَقَالَ: كَانَ الزَّهْرِيُّ إِذَا حَدَّثَ حَدِيثَ الصُّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ أَتْبَعَهُ حَدِيثَ ابْنِ كَعْبٍ<sup>(٧)</sup>.

(١) هُوَ الصُّغْبُ - بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَسُكُونُ الْمَهْمَلَةِ - ابْنُ جَثَامَةَ - بَفَتْحٍ الْجِيمِ، وَتَشْدِيدِ الْمَثَلَةِ - اللَّيْثِي، صَحَابِي، شَهِدَ حَنِينًا، وَقِيلَ: تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالْأَقْوَى أَنَّهُ مَاتَ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ. الْإِصَابَةُ ١٨٤/٢ - ١٨٥، وَالتَّقْرِيبُ (٢٩٢٥) ص ٢٧٦.

(٢) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ (١٧٠/١): «يَبْتَغُونَ: أَيُّ يُصَابُونَ لَيْلًا، وَتَبَيَّتِ الْعَدُو: هُوَ أَنْ يُقْصَدَ فِي اللَّيْلِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ فَيُؤْخَذَ بَفَتْةٍ، وَهُوَ الْبَيَاتُ».

(٣) هُوَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الْمَكِّي، أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَثَرَمُ، تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ فِي هَامِشِ الْفَقْرَةِ (٣٧٣).

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابِ (١٤٦) أَهْلِ الدَّارِ يَبْتَغُونَ، حَدِيثَ رَقْمِ (٣٠١٢ - ٣١٣)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابِ (٩) جَوَازِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ، حَدِيثَ رَقْمِ (١٧٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، بَابِ (١١١) فِي قَتْلِ النِّسَاءِ، حَدِيثَ رَقْمِ (٢٦٧٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ السِّيرِ، بَابِ (١٩) مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ، حَدِيثَ رَقْمِ (١٥٧٠)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، بَابِ (٣٠) الْغَارَةُ وَالْبَيَانُ وَقَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ، حَدِيثَ رَقْمِ (٢٨٣٩)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٤/ ٣٧ و ٣٨ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ ٣٨٨/١٢، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فِي الْمَصْنَفِ (٩٣٨٥)، وَالحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٧٨١)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي الْمُتَّقَى (١٠٤٤)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ٩/ ٧٨، وَابْنُ حِبَّانٍ (١٣٦ - ١٣٧).

(٥) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ أَوْ سَلَامٌ ابْنُ أَبِي الْحَقِيقِ، أَبُو رَافِعٍ، تَاجَرُ يَهُودِي كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ ﷺ وَيُعِينُ عَلَيْهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ مَنْ يَقْتُلُهُ. انْظُرْ فِي قِصَّةِ مَقْتَلِهِ صَحِيحُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ كِتَابَ الْمَغَازِي، بَابِ (١٦) قَتْلُ أَبِي رَافِعٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَقِيقِ، حَدِيثَ رَقْمِ (٤٠٣٩ - ٤٠٤٠)، وَالسِّيَرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِابْنِ هِشَامٍ ٣/ ٢١٨ - ٢٢٠، وَالصَّارِمُ الْمَسْلُوكُ ص ١٨٠ - ١٨٢.

(٦) عَزَاهُ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ١٤٧/٦ لِلْإِسْمَاعِيلِيِّ، ثُمَّ قَالَ: «وَزَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي طَرِيقِ جَعْفَرِ الْفَرِيَابِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنْ سَفِيَانَ: وَكَانَ الزَّهْرِيُّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ [أَيَّ حَدِيثِ الصُّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ] قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عَمِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ إِلَى ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. انْتَهَى. وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، وَكَأَنَّ الزَّهْرِيَّ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى فُسْخِ حَدِيثِ الصُّغْبِ».

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَافِظُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ، ذَكَرَهُ فِي سُنَنِهِ آخَرَ حَدِيثَ رَقْمِ (٢٦٧٢)، حَيْثُ قَالَ: «قَالَ الزَّهْرِيُّ: ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ».

(٧) رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ، كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ ١٤٧/٦، وَانْظُرْ الْهَامِشَ السَّابِقَ.

٨٢٦ - قال الشافعي: وحديث الصُّعْب بن جَثَامَةَ في عُمَرَةَ النَّبِيِّ، فَإِنْ كَانَ فِي عُمَرَتِهِ الْأُولَى فَقَدْ قِيلَ: أَمْرُ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ قَبْلَهَا، وَقِيلَ: فِي سِتِّهَا، وَإِنْ كَانَ فِي عُمَرَتِهِ الْآخِرَةُ فَهُوَ بَعْدَ أَمْرِ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ غَيْرَ شَكٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨٢٧ - وَلَمْ نَعْلَمْهُ - ﷺ - رَخَّصَ فِي قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ثُمَّ نَهَى عَنْهُ.

٨٢٨ - وَمَعْنَى نَهْيِهِ عِنْدَنَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ: أَنْ يَقْصِدَ قَضْدَهُمْ بِقَتْلِ، وَهُمْ يُعْرِفُونَ مُتَمَيِّزِينَ مِمَّنْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ مِنْهُمْ<sup>(١)</sup>.

٨٢٩ - وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «هُمْ مِنْهُمْ»، أَنَّهُمْ يَجْمَعُونَ خَصْلَتَيْنِ: أَنَّ لَيْسَ لَهُمْ حُكْمُ الْإِيمَانِ الَّذِي يُنْتَعَى بِهِ الدِّمُّ، وَلَا حُكْمُ دَارِ الْإِيمَانِ الَّذِي يُنْتَعَى بِهِ الْإِغَارَةُ عَلَى الدَّارِ.

٨٣٠ - وَإِذَا أَبَاحَ رَسُولُ اللَّهِ الْبَيَاتَ وَالْإِغَارَةَ عَلَى الدَّارِ.

[٨٩] فَأَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُضْطَلِّقِ غَارَيْنِ<sup>(٢)</sup> -: فَالْعِلْمُ يُحِبُّ أَنْ الْبَيَاتَ وَالْإِغَارَةَ إِذَا حُلَّ بِإِحْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَحَدٌ بَيَّتَ أَوْ أَغَارَ مِنْ أَنْ يُصِيبَ النِّسَاءَ وَالْوِلْدَانَ، فَيَسْقُطَ الْمَأْتَمُ<sup>(٣)</sup> فِيهِمْ وَالْكَفَّارَةُ<sup>(٤)</sup> وَالْعَقْلُ<sup>(٥)</sup> وَالْقَوْدُ<sup>(٦)</sup> عَنْ مَنْ أَصَابَهُمْ، إِذْ أُبِيحَ لَهُ أَنْ يُبَيَّتَ وَيُغِيرَ، وَلَيْسَتْ لَهُمْ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ.

٨٣١ - وَلَا يَكُونُ لَهُ قَتْلُهُمْ عَامِداً لَهُمْ مُتَمَيِّزِينَ عَارِفاً بِهِمْ.

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ٤٧/٦: «وَلَيْسَ الْمُرَادُ إِبَاحَةَ قَتْلِهِمْ بِطَرِيقِ الْقَصْدِ إِلَيْهِمْ، بَلِ الْمُرَادُ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْوُصُولُ إِلَى الْآبَاءِ إِلَّا بِوُطْءِ الذَّرِيَّةِ، فَإِذَا أَصِيبُوا لِاخْتِلَاطِهِمْ بِهِمْ جَازَ قَتْلُهُمْ».

(٢) غَارُونَ: جَمْعُ غَارٍ، أَيْ غَافِلٍ، أَيْ أَخَذَهُمْ عَلَى غَرَّةٍ. الْفَتْحُ ١٧١/٥.

وَلَفْظُ الْحَدِيثِ: عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُضْطَلِّقِ وَهُمْ غَارُونَ، وَأَنْعَمَهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمُنَا جَوِيرِيَّةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعَتَقِ، بَابُ (١٣) مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقاً فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَفَدَى وَسَبَى الذَّرِيَّةَ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٥٤١)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ وَالسِّيرِ، بَابُ (١) جَوَازِ الْإِغَارَةِ عَلَى الْكُفَّارِ الَّذِينَ بَلَغَتْهُمْ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٧٣٠)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣١/٢ - ٣٢.

(٣) الْمَأْتَمُ: الْإِثْمُ وَمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ عِقَابٍ.

(٤) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ (أَوْ: لُغَةِ الْفَقْهِ) ص ١٢٥: «الْكَفَّارَةُ: أَصْلُهَا مِنَ الْكُفْرِ - بَفَتْحِ الْكَافِ - وَهُوَ السِّرُّ، لِأَنَّهَا تَسْتُرُ الذَّنْبَ وَتُذْهِبُهُ، هَذَا أَصْلُهَا. ثُمَّ اسْتَعْمَلَتْ (أَيْ فِي الشَّرْعِ) فِيمَا وَجِدَ فِيهِ صُورَةُ مُخَالَفَةٍ أَوْ انْتِهَاكٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِثْمٌ، كَالْقَاتِلِ خَطِئاً وَغَيْرِهِ». وَقَالَ الشَّوَاوِيُّ فِي التَّوْقِيفِ عَلَى مَهْمَّاتِ التَّعَارِيفِ ص ٦٠٦: «الْكَفَّارَةُ: مَا يَغْطِي الْإِثْمَ، وَقِيلَ: الْكَفَّارَةُ لُغَةً مِنَ الْكُفْرِ: السِّرُّ، وَشَرْعاً: مَا وَجِبَ عَلَى الْجَانِي جِبْرٌ لِمَا مِنْهُ وَقَعَ، وَزَجْرٌ عَنْ مِثْلِهِ».

(٥) الْعَقْلُ: الذِّمَّةُ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ مُؤْذِيَهَا يَعْقِلُ الْإِبِلَ بِفَنَاءِ أَوْلِيَائِهِ الْمَقْتُولِ. انْظُرْ تَحْرِيرَ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ ص ٣١١.

(٦) الْقَوْدُ: - بَفَتْحِ الْقَافِ وَالْوَافِ - الْقَصَاصُ. مَاخُذٌ مِنَ قَوْدِ الْجَانِي بِحَبْلِ وَغَيْرِهِ لِقِتْصِ مِنْهُ. انْظُرْ تَحْرِيرَ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ ص ٢٩٣.



٨٣٢ - فَإِنَّمَا نَهَى عَنْ قَتْلِ الْوِلْدَانِ: لِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَلْعَوْا كُفْرًا فَيَعْمَلُوا بِهِ، وَعَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ: لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى فِيهِنَّ لِقَتَالٍ، وَأَنَّهُنَّ وَالْوِلْدَانُ يَتَحَوَّلُونَ<sup>(١)</sup> فَيَكُونُونَ قُوَّةً لِأَهْلِ دِينِ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>.

٨٣٣ - فَإِنْ قَالَ قَاتِلُ: أَبِنْ هَذَا بِغَيْرِهِ.

٨٣٤ - قِيلَ: فِيهِ مَا اكْتَفَى الْعَالَمُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

٨٣٥ - فَإِنْ قَالَ: أَفْتَجِدُ مَا تُشَدُّ بِهِ غَيْرَهُ وَتُسَبِّهُهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ؟

٨٣٦ - قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾<sup>(٣)</sup>.

٨٣٧ - قَالَ: فَأَوْجَبَ اللَّهُ بِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ خَطَأً الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ، وَفِي قَتْلِ ذِي الْمِيثَاقِ الدِّيَّةَ وَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ، إِذَا كَانَا مَعًا مَمْنُوعِي الدَّمِ بِالْإِيمَانِ وَالْعَهْدِ وَالذَّارِ مَعًا، فَكَانَ الْمُؤْمِنُ فِي الدَّارِ غَيْرِ الْمَمْنُوعَةِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ بِالْإِيمَانِ، فَجُعِلَتْ فِيهِ الْكَفَارَةُ بِإِتْلَافِهِ، وَلَمْ يُجْعَلْ فِيهِ الدِّيَّةُ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ الدَّمِ بِالْإِيمَانِ، فَلَمَّا كَانَ الْوِلْدَانُ وَالنِّسَاءُ مِنَ الْمَشْرُكِينَ لَا مَمْنُوعِينَ بِالْإِيمَانِ وَلَا دَارٍ: لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ عَقْلٌ وَلَا قُوَّةٌ وَلَا دِيَّةٌ وَلَا مَأْتَمٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَلَا كَفَارَةٌ.

### [فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ]

٨٣٨ - فَقَالَ: فَادْكُرْ وَجُوهًا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ أَيْضًا.

[٩٠] ٨٣٩ - فَقُلْتُ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أَي: يَتَحَوَّلُونَ خَوَلًا، أَي عِبِيدًا، وَإِمَاءًا، وَخُدَمًا. انظر اللسان مادة (خول).

(٢) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ ١٤٨/٦: «اتَّفَقَ الْجَمِيعُ - كَمَا نَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ وَغَيْرُهُ - عَلَى مَنَعِ الْقَصْدِ إِلَى قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ، أَمَّا النِّسَاءُ فَلَضْعَفُهُنَّ، وَأَمَّا الْوِلْدَانُ فَلَقُصُورُهُمْ عَنْ فِعْلِ الْكُفْرِ، وَلَمَّا فِي اسْتِبْقَائِهِمْ جَمِيعًا مِنْ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمْ إِمَّا بِالرَّقِّ، أَوْ بِالْفِدَاءِ فَيَمْنُ يَجُوزُ أَنْ يُقَادِيَ بِهِ» ١٠٠ هـ.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ، الْآيَةُ: ٩٢.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بَابُ (٢) فَضْلِ الْغُسْلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهَلْ عَلَى الصَّبِيِّ شُهُودُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، أَوْ عَلَى النِّسَاءِ؟، حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٧٩) وَأَيْضًا فِي بَابِ (١٢) هَلْ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الْجُمُعَةَ غُسْلُ مَنْ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانَ وَغَيْرَهُمْ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٩٥)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، بَابُ (١) وَجُوبِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ مِنَ الرِّجَالِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٤٦)، وَبَابُ (٢) الطَّيِّبِ وَالسَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٨٤٦)، وَأَبُو =

[٩١] ٨٤٠ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالم، عن أبيه<sup>(١)</sup>، أنَّ النَّبِيَّ قال: «مَنْ جاءَ منكم الجمعةَ فَلْيَغْتَسِلْ»<sup>(٢)</sup>.

٨٤١ - قال الشافعي: فكان قولُ رسولِ الله في «غُسْلُ يومِ الجمعةِ واجبٌ» وأمرُهُ بالغُسْلِ: يحتملُ معنيين:

الظاهرُ منهما أنه واجبٌ، فلا تُجزى الطهارةُ لصلاة الجمعة إلا بالغُسْلِ.

كما لا يجزى في طهارة الجُنُبِ غيرُ الغسلِ، ويحتملُ واجبٌ في الاختيارِ والأخلاقِ والنظافة.

[٩٢] ٨٤٢ - أخبرنا مالكٌ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالم، قال: «دَخَلَ رجلٌ من أصحابِ النَّبِيِّ يومَ الجمعةِ وعُمُرُ بَنِي الخُطَّابِ يَخُطُّبُ، فقال عُمرُ: أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ! فقال يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ، فَسَمِعْتُ الندَاءَ، فما زِدْتُ على أن تَوْضَأْتُ، فقال عُمرُ: الوضوءُ أيضاً! وقد

= داود في كتاب الطهارة، باب (١٢٧) في الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (٣٤١)، والنسائي في كتاب الجمعة، باب (٨) إيجاب الغسل يوم الجمعة، ٩٣/٣، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب (٨٠) ما جاء في الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (١٠٨٩)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (١٩٠) باب الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (١٥٣٧)، ومالك في الموطأ في كتاب الجمعة، باب (١) العمل في غسل يوم الجمعة، حديث رقم (٤)، والإمام أحمد في المسند ٦٠/٣، ٦٥، ٦٦، ٦٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٩٢/٢، وعبد الرزاق في مصنفه (٥٣٠٧) و(٥٣١٨)، والحميدي في مسنده (٧٣٦)، وأبو داود الطيالسي ١/١٤٢، وابن خزيمة في صحيحه (١٧٤٢) و(١٧٤٥)، وابن الجارود في المنتقى (٢٨٤)، وابن حبان في صحيحه (١٢٢٨ - ١٢٢٩) و(١٢٣٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٩٤/١ و١٨٨/٣ و٢٤٢، وأبو نعيم في الحلية ١٣٨/٨.

(١) يعني: عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب (١٢) هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم، حديث رقم (٨٩٤)، وباب (٢٦) الخطبة على المنبر، حديث رقم (٩١٩)، ومسلم في كتاب الجمعة، في مقدمته. حديث رقم (٨٤٤)، والترمذي في كتاب الصلاة، باب (٣) ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، حديث رقم (٤٩٢)، والنسائي في كتاب الجمعة، باب الأمر بالغسل يوم الجمعة ٩٣/٣، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (١٠٨٨)، ومالك في الموطأ، في كتاب الجمعة، باب (١) العمل في غسل يوم الجمعة، حديث رقم (٥)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (١٩٠) باب الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (١٥٣٦)، وأحمد في المسند ٩/٣٧ و٥٣ و٥٧ و٧٥ و٧٧ و٨٨ و١٠٣ و١٠٥ و١١٥ و١٤١ و٢٤٥، وابن أبي شيبة في مصنفه ٩٣/١ و٩٣ و٩٥ و٩٦، وعبد الرزاق في مصنفه (٥٢٩٠ - ٥٢٩١)، والحميدي في مسنده (٦٠٩ - ٦١٠)، وأبو داود الطيالسي ١/١٤٢، ١٤٣، وابن الجارود في المنتقى (٢٨٣)، وابن خزيمة في صحيحه (١٧٤٩ - ١٧٥١)، وابن حبان في صحيحه (١٢٢٣ - ١٢٢٥)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٩٣/١ و٢٩٧ و١٨٨/٣، وأبو نعيم في الحلية ٧/٢٦٥ - ٢٦٦، والخطيب البغدادي في تاريخه ٤٥٤/٧ و٤٩/١٣. روه من طرق عن ابن عمر به.

علمت أن رسول الله كان يأمر بالغسل!؟<sup>(١)</sup>.

[٩٣] ٨٤٣ - أخبرنا الثقة<sup>(٢)</sup>، عن مَعْمَرٍ، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: مثل مغنى حديث مالك، وسمى الداخل يوم الجمعة بغير غسل: «عثمان بن عفان»<sup>(٣)</sup>.

٨٤٤ - قال: فلما حفظ عمر عن رسول الله أنه كان يأمر بالغسل، وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله بالغسل، ثم ذكر عمر لعثمان أمر النبي بالغسل، وعلم عثمان ذلك -: فلو ذهب على متوهم أن عثمان نسي فقد ذكره عمر قبل الصلاة ينسيانه، فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل، ولما لم يأمره عمر بالخروج للغسل: دل ذلك على أنهما قد علما أن أمر رسول الله بالغسل على الاختيار، لا على أن لا يجزىء غيره، لأن عمر لم يكن ليندع أمره بالغسل، ولا عثمان، إذ علمنا أنه ذاك لترك الغسل وأمر النبي بالغسل -: إلا والغسل - كما وصفنا على الاختيار<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه عن سالم مرسلاً: مالك في الموطأ في كتاب الجمعة، باب (١) العمل في غسل يوم الجمعة، حديث رقم (٣). وأورد الترمذي هذه الطريق المرسلة ٣٦٦/٢، ثم قال: سألت محمداً (يعني: البخاري) عن هذا؟ فقال: الصحيح حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه: وانظر الفتح ٣٥٩/٢.

ووصله من طريق سالم عن أبيه عبد الله بن عمر: البخاري في كتاب الجمعة، باب (٢) فضل الغسل يوم الجمعة وهل على الصبي شهود يوم الجمعة، أو على النساء، حديث رقم (٨٧٨)، ومسلم في كتاب الجمعة في مقدمته، حديث رقم (٨٤٥)، والترمذي في كتاب الصلاة، باب (٣٥٥) ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة، حديث رقم (٤٩٤)، وعبد الرزاق في المصنف (٥٢٩٢)، وابن حبان في صحيحه (١٢٣٠)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٩٤/١ و١٨٩/٣.

(٢) انظر ما تقدم ذكره عند الفقرة (٣٧٩).

(٣) روى ذلك الشافعي نفسه في الأم ١٥٧/١، وقال ابن عبد البر في التمهيد ٧٢/١٠: «ولا أعلم خلافاً بين أهل العلم بالحديث والسير في ذلك»، وذكر أبو هريرة رضي الله عنه أنه عثمان في روايته لهذه القصة عند الإمام مسلم (٨٤٥)، حديث الكتاب رقم (٤).

(٤) قال ابن حبان في صحيحه ٣٢/٤ بعد ذكر قصة عثمان وعمر: «في هذا الخبر دليل صحيح على نفي إيجاب الغسل للجمعة على من يشهدا، لأن عمر بن الخطاب كان يخطب إذ دخل المسجد عثمان بن عفان، فأخبره أنه ما زاد على أن توضع، ثم أتى المسجد، فلم يأمره عمر ولا أحد من الصحابة بالرجوع والاغتسال لجمعة ثم العود إليها، ففي إجماعهم على ما وصفنا أبين البيان بأن الأمر كان من المصطفى ﷺ، بالاغتسال للجمعة أمر ندب لا حتم» ١٠ هـ.

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣٦١/٢ - ٣٦٢ بعدما ذكر كلام الإمام الشافعي المذكور هنا في الفقرات (٨٤٤ - ٨٤١) باختصار، قال: «وعلى هذا الجواب عول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة والطبري والطحاوي وابن حبان، وابن عبد البر وهلم جرا، وزاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة وافقوهما على ذلك فكان إجماعاً منهم على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة، وهو استدلال قوي. وقد نقل الخطابي وغيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزئة، ولكن حكى الطبري عن قوم أنهم قالوا بوجوبه، ولم يقولوا: إنه شرط، بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه كأنه أصله قصد التنظيف =

[٩٤] ٨٤٥ - قال: وَرَوَى البَصْرِيُّونَ، أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ<sup>(١)</sup>، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغَسْلُ أَفْضَلُ<sup>(٢)</sup>».

[٩٥] ٨٤٦ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنْ يَحْيَى<sup>(٣)</sup>، عَنْ عَمْرَةَ<sup>(٤)</sup>، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ النَّاسُ عَمَّالًا أَنْفُسِهِمْ، وَكَانُوا يَرَوْحُونَ بِهَيَاتِهِمْ، فَقِيلَ لَهُمْ: لَوْ اغْتَسَلْتُمْ!»<sup>(٥)</sup>.

= وإزالة الروائح الكريهة التي يتأذى بها الحاضرون من الملائكة والناس وهو موافق لقول من قال: يحرم أكل الثوم على من قصد الصلاة في الجماعة ويرد عليهم أنه يلزم من ذلك تأنيث عثمان.

والجواب: أنه كان معذوراً لأنه إنما تركه ذاهلاً في الوقت، مع أنه يحتمل أن يكون قد اغتسل في أول النهار، لما ثبت في صحيح مسلم عن جرمان أن عثمان لم يكن يمضي عليه يوم حتى يُفيض عليه الماء، وإنما لم يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخر لأنه لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل. وعن بعض الحنابلة التفصيل بين ذي النظافة وغيره، فيجب على الثاني دون الأول نظراً إلى العلة، حكاه صاحب الهدى. وحكى ابن المنذر عن إسحق بن راهويه أن قصة عمر وعثمان تدل على وجوب الغسل لا على عدم وجوبه من جهة ترك عمر الخطبة واشتغاله بمعاينة عثمان وتوبيخ مثله على رؤوس الناس، فلو كان ترك الغسل مباحاً لما فعل عمر ذلك، وإنما لم يرجع عثمان للغسل لضيق الوقت إذ لو فعل لفاتته الجمعة أو لكونه كان اغتسل كما تقدم.

قال ابن دقيق العيد: ذهب الأكثرون إلى استحباب غسل الجمعة وهم محتاجون إلى الاعتذار عن مخالفة هذا الظاهر، وقد أولوا صيغة الأمر على التدب وصيغة الوجوب على التأكيد كما يقال إكرامك علي واجب، وهو تأويل ضعيف إنما يصار إليه إذا كان المعارض راجحاً على هذا الظاهر... ١. هـ.

(١) في المطبوعة: ونعمة، بناء مربوطة.

(٢) حديث فيه مقال: رواه من حديث الحسن عن سمرة بن جندب: أبو داود في كتاب الطهارة، باب (٢٨) في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (٣٥٤)، والترمذي في أبواب الصلاة، باب (٥) في الوضوء يوم الجمعة، حديث رقم (٤٩٧)، والنسائي في كتاب الجمعة، باب (٩) الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ٩٤/٣، وأحمد في المسند ١١/٥، وأبو داود الطيالسي في مسنده ٦١/٢، قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣١٢/٢: «ولهذا الحديث طرق أشهرها وأقواها: رواية الحسن عن سمرة، أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وابن خزيمة وابن حبان، وله علتان:

إحدهما: أنه من عننة الحسن.

والأخرى: أنه اختلف عليه فيه.

وأخرجه ابن ماجه من حديث أنس، والطبراني من حديث عبد الرحمن بن سمرة، والبخاري من حديث أبي سعيد، وابن عدي من حديث جابر؛ وكلها ضعيفة» ١. هـ.

وقد قوى الشيخ الألباني هذا الحديث بطرقه وشواهد، فقال في صحيح الجامع (٦١٨٠): «حسن»، وانظر تخريج المشكاة (٥٤٠) وصحيح الترغيب ٧٠/١.

(٣) هو يحيى بن سعيد الأنصاري الإمام الثقة، تقدمت ترجمته في الفقرة (٣٦٦).

(٤) هي عمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، تابعة ثقة من المكثرات عن أم المؤمنين عائشة، تقدمت ترجمتها.

(٥) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب (١٦) وقت الجمعة إذا زالت الشمس، حديث رقم (٩٠٢ - ٩٠٣)،

وفي كتاب الصوم، باب (١٥) كسب الرجل وعمله بيده، حديث رقم (٢٠٧١)، ومسلم في كتاب الجمعة،

باب (١) وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، حديث رقم (٨٤٧)، وأبو داود في كتاب الطهارة، =

## النَّهْيُ عَنْ مَعْنَى دَلٍّ عَلَيْهِ مَعْنَى فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ

- [٩٦] ٨٤٧ - أخبرنا مالك، عن أبي الزناد<sup>(١)</sup>، ومحمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة، أن رسول الله قال: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»<sup>(٣)</sup>.
- [٩٧] ٨٤٨ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي، أنه قال: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ»<sup>(٤)</sup>.

- = باب (١٣٠) الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة، حديث رقم (٣٥٢)، والنسائي في كتاب الجمعة، باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ٩٣/٩٤، وأحمد في المسند ٦٢/٦٣، وابن أبي شيبة في المصنف ٩٥/٢، وعبد الرزاق في المصنف (٥٣١٥)، وابن خزيمة في صحيحه (١٧٥٣ - ١٧٥٤)، وابن حبان في صحيحه (١٢٣٦ - ١٢٣٧)، والبيهقي في سننه الكبرى ١٨٩/٣ - ١٩٠.
- (١) هو: عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، لقي بعض الصحابة، مات سنة (١٣٠) هـ، وقيل بعدها، انظر التقريب (٣٣٠٢) ص ٣٠٢.
- (٢) هو: عبد الرحمن بن هُرْمُز الأعرج، أبو داود المدني، ثقة ثبت عالم، من التابعين، مات سنة (١١٧) هـ. التقريب (٤٠٣٣) ص ٣٥٢.
- (٣) رواه البخاري في كتاب النكاح، باب (٤٥) لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، حديث رقم (٥١٤٤)، ومسلم في كتاب النكاح، باب (٦) تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، حديث رقم (١٤١٥)، وأبو داود في كتاب النكاح، باب (١٦، ١٧) في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (٢٠٨٠)، والترمذي في كتاب النكاح، باب (٣٧) ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (١١٣٤)، والنسائي في كتاب النكاح، باب (٢٠) النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، ٦/٧١ - ٧٣، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب (١٠) لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (١٨٦٧)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب النكاح، باب (١) ما جاء في الخطبة حديث رقم (١)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٧) النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (٢١٧٥)، والإمام أحمد في المسند ٢/٢٧٤ و٣٩٤ و٤١١ و٤٢٧ و٤٥٧ و٤٦٢ و٤٨٧ و٤٨٩ و٥٠٨ و٥١٦ و٥٢٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٤٠٣، وعبد الرزاق في المصنف ٨/١٩٨ - ١٩٩، والحميدي في مسنده (١٠٢٧)، وابن الجارود في المنتقى (٦٧٧)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٤٦) و(٤٠٤٨) و(٤٠٥٠)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٧٩/٧ و٢٨٠ و٣٤٤/٥ و٣٤٥ و٧٤٦. روه من طرق عن أبي هريرة.
- (٤) رواه البخاري في كتاب النكاح، باب (٤٥) لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، حديث رقم (٥١٤٢)، ومسلم في كتاب النكاح، باب (٦) تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك، حديث رقم (١٤١٢)، وأبو داود في كتاب النكاح، باب (١٦ و ١٧) في كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (٢٠٨١)، والترمذي في كتاب البيوع، باب (٥٧) ما جاء في النهي عن البيع على بيع أخيه، حديث رقم (١٢٩٢) بمعناه، والنسائي في كتاب النكاح، باب (٢١) خطبة الرجل إذا ترك الخاطب أو أذن له، ٦/٧٣ - ٧٤، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب (١٠) لا يخطب على خطبة أخيه، حديث رقم (١٨٦٨)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب النكاح، باب (١) ما جاء في الخطبة، حديث رقم (٢)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٧) النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (٢١٧٦)، والإمام أحمد في المسند ٢/٤٢ - ١٤٢ و١٥٣ و٥٢٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٤/٤٠٣، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٩٣٠)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٤٧) و(٤٠٥١)، والبيهقي في سننه الكبرى ٧/١٨٠.

٨٤٩ - قال الشافعي: فلو لم تأت عن رسول الله ﷺ دلالة على أن نهيَه عن أن يخطبَ على خطبة أخيه على معنى: كان الظاهر أن حراماً أن يخطب المرء على خطبة غيره من حين يبتدىء إلى أن يدعها.

٨٥٠ - قال: وكان قول النبي: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» يحتمل أن يكون جواباً أراد به في معنى الحديث، ولم يسمع من حديثه السبب الذي له قال رسول الله ﷺ هذا، فأدباً بعضه دون بعض، أو شكاً في بعضه وسكتاً عما شكاً فيه.

٨٥١ - فيكون النبي ﷺ مثل عن رجل خطب امرأة فزويته وأذنت في إنكاحه، فخطبها أزوج عندها منه، فرجعت عن الأول الذي أذنت في إنكاحه، فنهى عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال، وقد يكون أن ترجع عن من أذنت في إنكاحه، فلا ينكحها من رجعت له، فيكون فساداً عليها وعلى خاطبها الذي أذنت في إنكاحه<sup>(١)</sup>.

٨٥٢ - فإن قال قائل: لم صرّت إلى أن تقول: إن نهي النبي ﷺ أن يخطب الرجل على خطبة أخيه: على معنى دون معنى؟  
٨٥٣ - فبالدلالة عنه.

٨٥٤ - فإن قال: فأين هي؟

[٩٨] ٨٥٥ - قيل له - إن شاء الله - : أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد - مولى الأسود بن سفيان - ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة بنت قيس: «أن زوجها طلقها، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم، وقال: إذا خللت فأذيني<sup>(٢)</sup>»، قالت: فلما خللت ذكرته له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني، فقال رسول الله ﷺ: أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه<sup>(٣)</sup>، وأما معاوية فصعلوك<sup>(٤)</sup> لا مال له، إنكجي أسامة بن زيد، قالت فكرفهته، فقال: إنكجي أسامة، فنكحته، فجعل الله فيه خيراً، واغتبطت به<sup>(٥)</sup>.

(١) قال الإمام مالك في الموطأ ٥٢٣/٢ - ٥٢٤ بعد ذكر حديثي أبي هريرة وابن عمر المتقدمين: «وتفسير قول رسول الله ﷺ فيما نرى، والله أعلم، لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه. أن يخطب الرجل المرأة، فتركن إليه، ويتفقان على صداق واحد معلوم، وقد تراضيا، فهي تشتط عليه لنفسها، فتلك التي نهى أن يخطبها الرجل على خطبة أخيه، ولم يعن بذلك إذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها أمره، ولم تتركن إليه، أن لا يخطبها أحد، فهذا باب فساد يدخل على الناس» ١ هـ.

(٢) أي إذا انتهيت من عدتك فأعلميني.

(٣) في معنى هذه الجملة قولان مشهوران: أحدهما أنه كثير الأسفار، والثاني: أنه كثير الضرب للنساء، ورجح المعنى الثاني لوروده صريحاً في رواية عند مسلم، حيث فيها: فرجل ضرب للنساء.

(٤) الصعلوك: الفقير، وهي مفسرة في الحديث بقوله ﷺ: لا مال له.

(٥) رواه مسلم في كتاب الطلاق، باب (٦) المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها، حديث رقم (١٤٨٠)، وأبو داود في كتاب =

٨٥٦ - قال الشافعي: فبهذا قلنا.

٨٥٧ - وَدَلَّتْ سَنَةُ رَسُولِ اللَّهِ فِي خُطْبَتِهِ فَاطِمَةَ عَلَى أَسَامَةَ - بَعْدَ إِعْلَامِهَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّ مَعَاوِيَةَ وَأَبَا جَهْمٍ خَطَبَاهَا - عَلَى أَمْرَيْنِ:

٨٥٨ - أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ يَغْلَمُ أَتَهُمَا لَا يَخْطُبَانِيهَا إِلَّا وَخُطْبَةُ أَحَدِهِمَا بَعْدَ خُطْبَةِ الْآخَرِ، فَلَمَّا لَمْ يَنْتَهَ وَلَمْ يَقُلْ لَهَا مَا كَانَ لَوَاحِدٍ أَنْ يَخْطُبَكَ حَتَّى يَتْرَكَ الْآخَرَ خُطْبَتِكَ، وَخُطْبَهَا عَلَى أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ بَعْدَ خُطْبَتِهِمَا: فَاسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَرْضَ، وَلَوْ رَضِيَتْ وَاحِدًا مِنْهُمَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مِنْ رَضِيَتْ، وَأَنَّ إِخْبَارَهَا إِتَاءَ بَعْمَنَ خُطْبَهَا إِنَّمَا كَانَ إِخْبَارًا عَمَّا لَمْ تَأْذَنْ فِيهِ، وَلَعَلَّهَا اسْتِشَارَةٌ لَهُ، وَلَا يَكُونُ أَنْ تَسْتَشِيرَهُ وَقَدْ أَذِنْتَ بِأَحَدِهِمَا.

٨٥٩ - فَلَمَّا خُطِبَهَا عَلَى أَسَامَةَ اسْتَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْحَالَ الَّتِي خُطِبَهَا فِيهَا غَيْرُ الْحَالِ الَّتِي نَهَى عَنْ خُطْبَتِهَا فِيهَا، وَلَمْ تَكُنْ حَالٌ تُفَرِّقُ بَيْنَ خُطْبَتِهَا حَتَّى يَجُلَّ بَعْضُهَا وَيَحْرُمَ بَعْضُهَا: إِلَّا إِذَا أَذِنْتَ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَزُوجَهَا، فَكَانَ لِيَزُوجَهَا - إِنْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ - أَنْ يُلْزِمَهَا التَّزْوِيجَ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُلْزِمَهَا، وَحَلَّتْ لَهُ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَحَالُهَا وَاحِدَةٌ، لَيْسَ لَوَلِيِّهَا أَنْ يَزُوجَهَا حَتَّى تَأْذَنَ، فَرُكُونُهَا<sup>(١)</sup> وَغَيْرُ رُكُونِهَا سَوَاءٌ.

٨٦٠ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّهَا رَاكِنَةٌ<sup>(٢)</sup> مُخَالَفَةٌ لِحَالِهَا غَيْرَ رَاكِنَةٍ؟

٨٦١ - فَكَذَلِكَ هِيَ لَوْ خُطِبَتْ فَسَمِعَتْ الْخَاطِبَ وَتَرَعَّبَتْ عَنْهُ ثُمَّ عَادَ عَلَيْهَا بِالْخُطْبَةِ فَلَمْ تَشْتِمَهُ وَلَمْ تُظْهِرْ تَرَعُّبًا وَلَمْ تَتَرَكَّنْ: كَانَتْ حَالُهَا الَّتِي تَرَكَّتْ فِيهَا شَتْمُهُ مُخَالَفَةٌ لِحَالِهَا الَّتِي سَمِعَتْهُ فِيهَا، وَكَانَتْ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَقْرَبَ إِلَى الرِّضَا، ثُمَّ تَنَقَّلَ حَالَاتُهَا، لِأَنَّهَا قَبْلَ الرُّكُونِ إِلَى مُتَأَوَّلٍ<sup>(٣)</sup>،

= الطلاق، باب (٣٩) في نفقة المبتوتة، حديث رقم (٢٢٨٤)، والترمذي في كتاب النكاح، باب (٣٧) ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (١١٣٠)، والنسائي في كتاب النكاح، باب (٢٢) إذا استشارت المرأة رجلاً فممن يخطبها هل يخبرها بما يعلم، ٧٥/٦ - ٧٦، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب (١٠) لا يخطب الرجل على خطبة أخيه حديث رقم (١٨٦٩)، ومالك في كتاب الطلاق، باب (٢٣) ما جاء في نفقة المطلقة، حديث رقم (٦٧)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٧) النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه، حديث رقم (٢١٧٧)، وأحمد في المسند ٣٧٣/٦ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٥٨/٤، وعبد الرزاق في مصنفه (١٢٠٢١ - ١٢٠٢٥)، وابن حبان في صحيحه (٤٠٤٩)، والدارقطني في سننه ٢٢/٤ و٢٦، والبيهقي في سننه الكبير ١٧٧/٧ - ١٧٨ - ١٨١ - ٣٢٩ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٥.

(١) رَكَنَ إِلَى الشَّيْءِ: مَالَ إِلَيْهِ وَسَكَنَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، مختار الصحاح ص ٢٣٧.

(٢) قوله: (راكنة) منصوب على الحال من الضمير في (فإنها)، و (مخالفة) خبر (أن) وهو واضح. أحمد شاكر.

(٣) هكذا في الأصل: متأول، وغيّرت في النسخ المطبوعة الأخرى إلى: منازل. قال أحمد شاكر: «ومرّد هذا كلّهُ إلى عدم فهم السياق، فإن الشافعي يُريد أن حالات المرأة تختلف في قبول الخاطب وعدم قبوله، وبعض =

بعضها أقرب إلى الركون من بعض.

٨٦٢ - ولا يصح فيه معنى بحال - واللّه أعلم - إلّا ما وصفت: من أنه نهى عن الخطبة بعد إذنها للولي بالتزويج، حتى يصير أمر الولي جائزاً، فأما ما لم يَجْزُ أمر الولي فأول حالها وآخرها سواء، واللّه أعلم.

### النهى عن معنى أوضح من معنى قبله

[٩٩] ٨٦٣ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنّ رسول الله قال: «الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ»<sup>(١)</sup>.

[١٠٠] ٨٦٤ - أخبرنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله قال: «لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

٨٦٥ - قال الشافعي: وهذا معنى يبين أنّ رسول الله قال: «الْمُتَبَايعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا» وَأَنَّ نَهْيَهُ عَنْ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ: إِنَّمَا هُوَ إِذَا تَبَايَعَا قَبْلَ أَنْ يَتَّفَقَا عَنْ مَقَامِهِمَا الَّذِي تَبَايَعَا فِيهِ.

٨٦٦ - وذلك أنّهما لا يكونان مُتَبَايَعَيْنِ حَتَّى يَفْقِدَا الْبَيْعَ مَعاً، فَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ إِذَا عَقَدَاهُ لَزِمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: مَا ضَرَّ الْبَائِعَ أَنْ يَبِيعَهُ رَجُلٌ سِلْعَةً كَسَلَعَتِهِ أَوْ غَيْرَهَا، وَقَدْ تَمَّ بَيْعُهُ لِسَلْعَتِهِ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ لَهُمَا الْخِيَارُ كَانَ الرَّجُلُ لَوْ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ ثَوْباً بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ فَجَاءَهُ آخَرُ فَأَعْطَاهُ مِثْلَهُ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرَ: أَشْبَهَ أَنْ يَفْسَخَ الْبَيْعَ، إِذَا كَانَ لَهُ الْخِيَارُ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَهُ، وَلَعَلَّهُ يَفْسُخُهُ ثُمَّ لَا يَتِمُّ الْبَيْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَيْعِهِ<sup>(٣)</sup> الْآخَرِ، فَيَكُونُ الْآخَرُ قَدْ أَفْسَدَ عَلَى الْبَائِعِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ عَلَى أَحَدِهِمَا.

= حالاتها أقرب إلى الركون من بعض، وأنها إلى متأول قبل الركون، أي: لها مندوحة فيما تختاره قبل أن تصرح بالرضا والقبول، وهذا هو المراد بقوله: متأول. والضمير في قوله: بعضها أقرب إلى الركون من بعض، يرجع إلى حالاتها المذكورة، ولما لم يفهم قارئو الكتاب هذا المعنى، غيروا الكلمة إلى: منازل، ليعود إليها الضمير في قوله: بعضها، وحذفوا كلمة: لأنها، على ما فهموا، وهو خطأ صرّف لا معنى له.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٤٤) الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢١١١)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (١٠) ثُبُوتُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتَبَايعِينَ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٥٣١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٥١) فِي خِيَارِ الْمُتَبَايعِينَ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٣٤٥٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٩)، ٢٤٨/٧، وَمَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٣٨) بَيْعُ الْخِيَارِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٧٩)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٥٦/١، وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي سَنَنِهِ ٥/٣، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ (٤٩١٦ - ٤٩١٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سَنَنِهِ الْكُبْرَى ٢٦٨ وَ٢٦٩.

(٢) هو جزء من الحديث المتقدم في الفقرة (٨٤٧).

(٣) البَيْعُ - بالتشديد - تطلق على: البائع، والمشتري، والمساوم، والمراد هنا: البائع.



٨٦٧ - فهذا وجهُ التَّهْيِ عن أن يَبِعَ الرَّجُلُ على بَيْعِ أَخِيهِ، لا وجهَ له غيرُ ذلك.

٨٦٨ - أَلَا تَرَى أَنَّهُ لو باعه ثوباً بعشرة دنانيرَ، فلزمه البَيْعُ قَبْلَ أن يَتَفَرَّقَا مِنْ مَقَامِهِمَا ذلك<sup>(١)</sup>، ثم باعه آخَرُ خيراً منه بدينارٍ: لم يَضُرَّ البائعُ الأوَّلَ، لأنَّه قد لزمه عشرةُ دنانيرَ لا يستطيعُ فَسْحُهَا؟! فَسَحَهَا؟!

[١٠١] ٨٦٩ - قال<sup>(٢)</sup>: وقد رُوِيَ عن النَّبِيِّ أَنَّهُ قال: «لا يَسُومُ أَحَدُكُمْ على سَومِ أَخِيهِ»<sup>(٣)</sup> فإن كان ثابِتاً - ولستُ أَحْفَظُهُ ثابِتاً -: فهو مثل - «لا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ على خِطْبَةِ أَخِيهِ»<sup>(٤)</sup>، لا يَسُومُ على سَومِهِ إِذَا رَضِيَ الْبَيْعَ وَأَذِنَ بأن يُبَاعَ قَبْلَ البَيْعِ، حتى لو يَبِعَ لَزِمَهُ.

٨٧٠ - فإن قال قائلٌ: ما دَلٌّ على ذلك؟

٨٧١ - فإن<sup>(٥)</sup> رسولَ الله بَاعَ فيمَنْ يَزِيدُ وَيَبِيعُ مَنْ يَزِيدُ سَومَ رجلٍ على سَومِ أَخِيهِ، ولكن البائع لم يَرْضَ السَومَ الأوَّلَ حتى طَلَبَ الزِّيَادَةَ.

## النهى عن معْنَى يُشْبِهَ الذي قَبْلَهُ في شيءٍ

### ويُفَارِقُهُ في شيءٍ غيرِهِ

[١٠٢] ٨٧٢ - أخبرنا مالك، عن محمد بن يحيى بن حَبَّانَ<sup>(٦)</sup>، عن الأعرج، عن أبي هريرة: «أن رسولَ الله نَهَى عن الصَّلَاةِ بَعْدَ العَصْرِ حتى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وعن الصَّلَاةِ بَعْدَ الصُّبْحِ حتى تَطْلُعَ الشَّمْسُ»<sup>(٧)</sup>.

(١) وهذا إذا قطعاً الخيار بينهما، وإلا فإنه يثبت لهما حق خيار المجلس.

(٢) أي: الإمام الشافعي.

(٣) هو جزء من الحديث المتقدم فقرة (٨٤٧).

(٤) حديث متفق عليه، تقدم تخريجه، انظر الفقرة (٨٤٧ - ٨٤٨).

(٥) في بعض النسخ: قيل له: فإن...

(٦) هو محمد بن يحيى بن حَبَّان - ابن مُتَّقِد الأنصاري، المدني، تابعي صغير، ثقة فقيه،

مات سنة (١٢١) هـ وله (٧٤) سنة. التقريب (٦٣٨١) ص ٥١٢.

(٧) رواه البخاري في مواقيت الصَّلَاة، باب (٣١) لا يتحرى الصَّلَاة قبل غروب الشمس، حديث رقم (٥٨٨)،

ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٥١) الأوقات التي نهى عن الصَّلَاة فيها، حديث رقم

(٨٢٥)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٣٢) النهي عن الصَّلَاة بعد الصبح ٢٧٦/١، ومالك في الموطأ

في كتاب القرآن، باب (١٠) النهي عن الصَّلَاة بعد الصبح وبعد العصر، حديث رقم (٤٨)، وأحمد في

المسند ٢/٤٦٢ - ٥٢٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٢/٣٤٨، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٤٦٣)، وابن

حبان في صحيحه (١٥٤٣ - ١٥٤٤)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/٤٥٢.

[١٠٣] ٨٧٣ - أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال: «لا يَتَحَرَّى<sup>(١)</sup> أَحَدُكُمْ بِصَلَاتِهِ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا»<sup>(٢)</sup>.

[١٠٤] ٨٧٤ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصَّنَابِحِيِّ<sup>(٣)</sup>، أن رسول الله قال: «إِنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارَقَهَا، ثُمَّ

(١) كذا الأصل بإثبات الألف، وهو كذلك في الموطأ والصحيحين، وكان الوجه حذفها ليكون ذلك علامة جزمها، وقد وجهوا إثبات الألف بأنه إشباع، كما في قوله تعالى: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ» فيمن قرأ بإثبات الياء، وهو ابن كثير المكي. انظر طرح التثريب ١٨٢/٢.

(٢) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة باب (٣١) لا يتحرى الصلاة، قبل غروب الشمس، حديث رقم (٥٨٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٥١) الأوقات التي نهى الصلاة فيها، حديث رقم (٨٢٨)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٣٣) النهي عن الصلاة عند طلوع الشمس ٢٧٧/١، ومالك في كتاب القرآن، باب (١٠) النهي عن الصلاة بعد العصر، حديث رقم (٤٧)، وأحمد في المسند ٣٣/٢ و٣٦ و٦٣، وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٤٩/٢ و٣٥٣، وعبد الرزاق في مصنفه (٣٩٥١)، وابن الجارود في المتقى (٢٨٠)، وابن حبان في صحيحه (١٥٤٨) و(١٥٦٦)، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٠٣/٢.

(٣) هو عبد الله الصنابحي من الصحابة الذين سكنوا الشام، كما ذكر ذلك ابن سعد في طبقاته ٤٢٦/٧، ثم ذكر بإسناده الحديث المذكور هنا.

تنبيه: ومما ينبغي التنبيه له هنا، أن العلماء قد اختلفوا في الصنابحي هذا، فذهب كثير من العلماء إلى أنه ليس عبد الله الصنابحي، وإنما هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ الصنابحي، وزعموا أن مالكا رحمه الله تعالى وهم في تسميته بعبد الله، وعبد الرحمن تابعي، فالحديث على هذا مرسل. وقد نُقِلَ ذلك عن الإمام البخاري فقد نقل الحافظ ابن حجر في الفتح ٩١/٦ عن الترمذي قال: «سألت محمد بن إسماعيل (يعني: الإمام البخاري) عنه؟ فقال: وهم فيه مالك، وهو أبو عبد الله، واسمه عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ، ولم يسمع من النبي ﷺ».

ونقل البيهقي في سننه الكبرى ٨١/١ - ٨٢ كلام البخاري، ونقل نحوه عن يحيى بن معين، وقال ٤٥٤/٢: «كذلك رواه مالك بن أنس، ورواه معمر بن راشد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي عبد الله الصنابحي. قال أبو عيسى الترمذي: الصحيح رواية معمر، وهو أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ».

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب ٢٢٩/٦: «قال يعقوب بن شيبة: هؤلاء الصنابحيون الذين يروى عنهم، في العدد: ستة، وإنما هما اثنان فقط:

الصنابحي الأحمسي، وهو الصَّنَابِحُ الأحمسي، هذان واحد، من قال فيه: الصنابحي فقط خطأ، وهو الذي يروي عنه الكوفيون.

والثاني: عبد الرحمن بن عُسَيْلَةَ، كنيته أبو عبد الله، لم يدرك النبي ﷺ، بل أرسل عنه، روى عن أبي بكر وغيره.

فمن قال: عن عبد الرحمن الصنابحي، فقد أصاب اسمه.

ومن قال: عن أبي عبد الله الصنابحي، فقد أصاب كنيته، وهو رجل واحد.

ومن قال: عن أبي عبد الرحمن فقد أخطأ، قلب اسمه فجعله كنيته.

ومن قال: عن عبد الله الصنابحي، فقد أخطأ، قلب كنيته فجعلها اسمه.

إذا استَوَتْ قَارَنُهَا، فإذا زَالَتْ قَارَقَهَا، ثم إذا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارَنُهَا، فإذا غَرَبَتْ قَارَقَهَا. وَنَهَى رسولُ الله عن الصلاة في تلك الساعات<sup>(١)</sup>.

٨٧٥ - فَاحْتَمَلَ النَّهْيُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ السَّاعَاتِ مَعْنِيَيْنِ:

٨٧٦ - أَحَدُهُمَا - وَهُوَ أَعْمَهُمَا -: أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ كُلُّهَا، وَاجِبُهَا الَّذِي نُسِيَ وَنِيمَ عَنْهُ - وَمَا

= هذا قول علي بن المديني وَمَنْ تَابِعَهُ وَهُوَ الصَّوَابُ عِنْدِي<sup>١</sup> .

قلت: لكن هذا الكلام فيه نظر، وذلك لأسباب:

أولاً: إن مالكا رحمه الله تعالى لم يفرّد بتسميته عبد الله الصنابحي، بل تابعه زهير بن محمد وأبو غسان محمد بن مطرف على ذلك عند أبي داود، وتابعه أيضاً حفص بن ميسرة، كلهم عن زيد بن أسلم عن عطاء، كما في الإصابة ٣٨٤/٢.

ثانياً: بالإضافة إلى ذلك فقد ورد تصريح عبد الله الصنابحي بالسماع من النبي ﷺ، كما جاء عند ابن سعد في الطبقات ٤٢٦/٧ في ترجمة عبد الله الصنابحي، حيث قال: أخبرنا سويد بن سعيد، قال: حدثنا حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبد الله الصنابحي، يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الشمس تطلع... الحديث.

ثالثاً: إن ابن سعد في الطبقات فرّق بين عبد الله الصنابحي، وبين أبي عبد الله عبد الرحمن الصنابحي، فذكر الأول في تسمية من نزل الشام من أصحاب رسول الله ﷺ ٤٢٦/٧. وذكر الثاني أي: أبي عبد الله الصنابحي في الطبقة الأولى من أهل الشام بعد أصحاب رسول الله ﷺ ٤٤٣/٧ - ٤٤٤، ففرّق بينهما.

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ٣٨٤/٢ بعدما ذكر كلام الإمام البخاري في وهم الإمام مالك: «وظاهره أن عبد الله الصنابحي لا وجود له، وفيه نظر». ثم ذكر متابعة حفص بن ميسرة لمالك في حديث: إن الشمس تطلع... ومتابعة زهير بن محمد وأبي غسان محمد بن مطرف لمالك في تسميته بعبد الله، في حديث آخر. ثم قال: «فوروده عن الصنابحي في هذين الحديثين من رواية هؤلاء الثلاثة عن شيخ مالك يدفع الجزم بوهم مالك فيه. ثم نقل عن ابن السكن قال: يُقال له صحبة، معدود في المدنيين، روى عنه عطاء بن يسار، وأبو عبد الله الصنابحي مشهور، روى عن أبي بكر وعُبادَة، ليست له صحبة»<sup>١</sup>.

وقال سراج الدين البلّقي - كما في حاشية الأم ١/١٣٠، كما ذكر الشيخ أحمد شاکر -: «حديث الصنابحي هذا هو في الموطأ روايتنا من طريق يحيى بن يحيى، وأخرجه النسائي من حديث قتبية عن مالك كذلك. وأما ابن ماجه فأخرج الحديث من طريق شيخه إسحاق بن منصور الكوسج، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي عبد الله الصنابحي. كذا وقع في كتاب ابن ماجه: عن أبي عبد الله. واعلم أن جماعة من الأقدمين نسبوا الإمام مالكا إلى أنه وقع له خلل في هذا الحديث، باعتبار اعتقادهم أن الصنابحي في هذا الحديث هو عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله، وإنما صحب أبا بكر الصديق رضي الله عنه، وليس الأمر كما زعموا، بل هذا صحابي غير عبد الرحمن بن عسيلة، وغير الصنابحي بن الأعسر الأحمسي، وقد بيّنت ذلك بياناً شافياً في تصنيف لطيف، سميت: الطريقة الواضحة في تبيين الصنابحية، فلينظر ما فيه، فإنه نفيس».

(١) حديث متصل صحيح، رواه ابن سعد في الطبقات ٤٢٦/٧، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٥٤/٢، وانظر الهامش السابق. وللحديث شواهد، منها حديث عمرو بن عيسى، رواه: مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب (٥٢) إسلام عمرو بن عيسى، حديث رقم (٨٣٢)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٣٥) النهي عن الصلاة بعد العصر، ٢٧٩/١ - ٢٨٠، وأحمد في مسنده ١١٢/٤.

لَزِمَ بوجهِ من الوجوه منها -: مُحَرَّمًا في هذه الساعات، لا يكون لأحد أن يُصَلِّيَ فيها، ولو صَلَّى لم يُؤَدِّ<sup>(١)</sup> ذلك عنه ما لزمه من الصلاة، كما يكون مَنْ قَدَّمَ صلاةً قبل دخول وقتها لم تُجْزَ<sup>(٢)</sup> عنه.

٨٧٧ - واحتمل أن يكون أرادَ به بعض الصلاة دون بعض.

٨٧٨ - فوجدنا الصلاة تَتَرَقَّى بوجهين:

أحدهما: ما وَجَبَ منها فلم يكن لمسلم تركه في وقته، ولو تَرَكَه كان عليه قضاؤه<sup>(٣)</sup>.

والآخر: ما تَقَرَّبَ إلى الله بالتَّكْتُل فيه، وقد كان للمتأمل تركه بلا قضاء<sup>(٤)</sup> له عليه.

٨٧٩ - ووجدنا الواجب عليه منها يفارق التطوع في السفر إذا كان المرء راكباً، فيُصَلِّي المكتوبة بالأرض، لا يجزئها غيرها، والنافلة راكباً متوجهاً حيث شاء.

٨٨٠ - ومُفَرَّقَانِ<sup>(٥)</sup> في الحضر والسفر، ولا يكون لمن أطاق القيام أن يصلي واجباً من الصلاة قاعداً، ويكون ذلك له في النافلة.

٨٨١ - فلما احتَمَلَ المعنيين وجب على أهل العلم أن لا يَحْمِلُوهَا على خاص دون عام<sup>(٦)</sup> إلا بدلالة: مِنْ سُنَّةِ رسول الله، أو إجماع علماء المسلمين<sup>(٦)</sup>، الذي لا يُمكن أن يُجمِعُوا على خلاف سُنَّةِ له.

(١) رُبِيت في الأصل بإثبات حرف العلة.

(٢) رُبِيت في الأصل بإثبات حرف العلة.

(٣) رُبِيت في الأصل: قضاء.

(٤) أي: وهما مفرقان...

(٥) قال الشيرازي: «إذا ورد لفظ من ألفاظ العموم لم بجز اعتقاد عمومته حتى ينظر في الأصول، فإن لم يجد ما يخصه اعتقد عمومته في قول أبي العباس أي أحمد بن عمر بن سريج الفقيه المعروف، واعتقاد عمومته هو مذهب الشيرازي الذي رجحه، (التبصرة ص ١١٩ - ١٢٠).

أما الأدلة التي يجوز التخصيص بها فقد ذكرها الشيرازي فقال: «والأدلة التي يجوز التخصيص بها ضربان: متصل ومنفصل. فالمتصل هو الاستثناء والشرط والتقييد بالصفة... وأما المنفصل فضربان من جهة العقل ومن جهة الشرع، فالذي من جهة العقل ضربان: أحدهما: لا يجوز ورود الشرع بخلافه وذلك ما يقتضيه العقل من براءة الذمة، فهذا لا يجوز التخصيص به، لأن ذلك إنما يستدل به لعدم الشرع، فإذا ورد الشرع سقط الاستدلال به وصار الحكم للشرع. والثاني: ما لا يجوز ورود الشرع بخلافه، وذلك مثل ما دل عليه العقل من نفي الخلق عن صفاته فيجوز التخصيص به...»

وأما الذي من جهة الشرع فوجوه نطق الكتاب والسنة ومفهومهما وأفعال رسول الله ﷺ وإقراره وإجماع الأمة والقياس... (اللمع ص ٣٢ - ٣٣).

(٦) التخصيص بالإجماع هو قول جمهور الأصوليين قال الغزالي: «دليل الإجماع ويخصص به العام لأن الإجماع قاطع لا يمكن الخطأ فيه، والعام يتطرق إليه الاهتمام ولا تقضي الأمة في بعض مسميات العموم بخلاف موجب العموم إلا عن قاطع بلغهم في نسخ اللفظ الذي كان قد أريد به العموم، أو عدم دخوله تحت الإرادة =

٨٨٢ - قال: وهكذا غيرُ هذا من حديث رسول الله، هو على الظاهر من العام حتى تأتي الدلالة عنه كما وصفت، أو بإجماع المسلمين: أنه على باطنٍ دون ظاهرٍ، وخاصٌ دون عامٍ، فيجعلونه بما جاءت عليه الدلالة عليه، ويُطيعونه في الأمرين جميعاً.

[١٠٥] ٨٨٣ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن: عطاء بن يسار، وعن بُسر بن سعيد، وعن الأعرج، يُحدِّثونه<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة، أن رسول الله قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصبح قبل أن تَطْلُعَ الشمسُ فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعةً من العصر قبل أن تَغْرُبَ الشمسُ فقد أدرك العصر»<sup>(٢)</sup>.

٨٨٤ - قال الشافعي: فالعلمُ يُحيطُ أنَّ المصلِّي ركعةً من الصبح قبل طلوع الشمس والمصلِّي ركعةً من العصر قبل غروب الشمس: قد صَلَّيَا معاً في وقتَيْن يَجْمَعَان تحريراً وفتن،

= عند ذكر العموم، والإجماع أقوى من النص الخاص، لأن النص الخاص محتمل نسخه والإجماع لا ينسخ، فإنه إنما ينعقد بعد انقطاع الوجه. «المستصفي ١٠٢/٢».

وقال البصري: «ويجوز تخصيص الكتاب بالإجماع، لأنه إذا ثبت كونه حجة، جاز أن يدل على كون الكتاب مخصوصاً، وقد خص إجماعهم على أن العبد كالامة في تنصيف الحد لآية الجلد» (المعتمد ٢٥٦/١). وقال الآمدي: «لا أعرف خلافاً في تخصيص القرآن والسنة بالإجماع» (الإحكام في أصول الأحكام ١/٥٢٨). وقد أورد السبكي تنبيهاً جديراً بالاعتبار حيث قال: «معنى قولنا يجوز تخصيص الكتاب بالإجماع أنهم يجمعون على تخصيص العام بدليل آخر، فالمخصص سند الإجماع، ثم يلزم من بعدهم متابعتهم وإن جهلوا المخصص، وليس معناه أنهم خصوا العام بالإجماع، لأن الكتاب والسنة المتواترة موجودان في عهده عليه السلام، وانعقاد الإجماع بعد ذلك على خلافه خطأ، فالذي جوزناه إجماع على التخصيص لا تخصيص بالإجماع والله أعلم» (الإبهاج ١٧١/٢).

(١) أي يروون له، والمعنى: أن عطاء وبُسر والأعرج يُحدِّثون زيد بن أسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب (٢٨) من أدرك من الفجر ركعة، حديث رقم (٥٧٩)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٣٠) من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة، حديث رقم (٦٠٨)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب (٥) في وقت صلاة العصر، حديث رقم (٤١٢)، والترمذي في أبواب الصلاة، باب (١٣٧) ما جاء فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس، حديث رقم (١٨٦)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (١١) من أدرك ركعتين من العصر، ٢٥٧/١، وابن ماجه في كتاب الصلاة، باب (١١) وقت الصلاة في العذر والضرورة، حديث رقم (٦٩٩)، والإمام مالك في الموطأ، في كتاب وقوت الصلاة، باب (١) وقوت الصلاة، حديث رقم (٥)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (٢٢) من أدرك ركعة من صلاة فقد أدرك، حديث رقم (١٢٢٢)، وأحمد في مسنده، ٢٣٦/٢ - ٢٥٤ - ٢٦٠ - ٢٨٢ - ٣٠٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٤٥٩ - ٤٦٢ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٥٢١، وأبو داود الطيالسي في مسنده حديث رقم (٢٣٨١)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٨٥)، وابن حبان في صحيحه (١٤٨٤) و(١٥٥٧) و(١٥٨٣)، والدارقطني في سننه ٨٤/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٦٧/١ و٣٦٨ و٣٨٧.

قال البغوي في شرح السنة ٢٤٩/٢ - ٢٥٠: «وفيه دليل على أنَّ مَنْ طلعت عليه الشمس، وهو في صلاة الصبح أن صلاته لا تبطل، وهو قول أكثر أهل العمل، وقال أصحاب الرأي: تبطل صلاته، واتفقوا على أنَّ الشمس لو غربت وهو في صلاة العصر أن صلاته لا تبطل» ١. هـ. وانظر فتح الباري ٥٦/٢ - ٥٧.

وذلك أتهما صلياً بعد الصبح والعصر، وَمَعَ بُزُوعِ الشَّمْسِ وَمَغِيبِهَا، وهذه أربعة أوقاتٍ منهئي عن الصلاة فيها.

٨٨٥ - لَمَّا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ الْمُصَلِّينَ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ مُذْرِكِينَ لِصَلَاةِ الصَّبْحِ وَالْعَصْرِ: اسْتَدَلَّنَا عَلَى أَنَّ نَهْيَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ عَلَى النَّوَافِلِ الَّتِي لَا تَلْزَمُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ أَنْ يُجْعَلَ الْمَرْءُ مُذْرِكاً لِصَلَاةٍ فِي وَقْتٍ نَهَى فِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>.

[١٠٦] ٨٨٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾»<sup>(٢)</sup>.

[١٠٧] ٨٨٧ - وَحَدَّثَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، وَعِزْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ: مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثِ

(١) ذكر الإمام النووي آراء العلماء في مسألة الصلوة في الأوقات المنهي عنها نلخصه بما يلي:

١ - جواز الصلوة في هذه الأوقات لما كان له سبب، وهو قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والزيبر بن العوام وابنه وأبو أيوب والنعمان بن بشير وتميم الداري وعائشة رضي الله عنهم وهو قول الإمام الشافعي.  
٢ - لا يجوز أن نصلي شيئاً من الصلوات في الأوقات المنهي عنها، وهو قول: الإمام أبو حنيفة النعمان حيث قال: تباح الفوائت بعد الصبح والعصر ولا تباح في الأوقات الثلاثة إلا عصر يومه فتباح عند اصفرار الشمس.

٣ - قال ابن المنذر: أجمع المسلمون على إباحة صلاة الجنائز بعد الصبح والعصر.

٤ - نقل العبدري في كتاب الجنائز عن الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأحمد وإسحق أن صلاة الجنائز منهى عنها عند طلوع الشمس وعند غروبها وعند استوائها ولا تكره في الوقتين الآخرين.

٥ - نقل القاضي عياض عن داود الظاهري أنه أباح الصلوة لسبب وبلا سبب في جميع الأوقات، والمشهور من مذهب داود منع الصلوة في هذه الأوقات سواء ما لها سبب وما لا سبب لها وهو رواية عن أحمد. (عن المجموع ١٧١/٤ - ١٧٢ وانظر كتاب الأم ١٤٧/٢ - ١٥٣).

(٢) سورة طه، الآية: ١٤. والحديث رواه عن سعيد بن المسيب مرسلاً: مالك في الموطأ، في كتاب وقوت الصلوة، باب (٦) النوم عن الصلوة، حديث رقم (٢٥)، والشافعي في الأم ٣٠/١ - ٣١، والبغوي في شرح السنة (٤٣٧)، قال الزرقاني في شرح الموطأ ٣١/١: «وهذا مرسل عند جميع رواة الموطأ، وقد تبين وصله، فأخرجه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة... ورواية الإرسال لا تضر في رواية من وصله، لأن يونس من الثقات الحفاظ احتج به الأئمة الستة، وتابعه الأوزاعي، وابن إسحاق في رواية ابن عبد البر في «التمهيد» [٣٨٦/٦ - ٣٨٧].»

وقد روى الحديث متصلاً من حديث أبي هريرة: مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلوة، باب (٥٥) قضاء الصلوة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، حديث رقم (٦٨٠)، وأبو داود في كتاب الصلوة، باب (١١) من نام عن الصلوة أو نسيها، حديث رقم (٤٣٥)، والترمذي في كتاب تفسير القرآن، باب (٢١) من سورة طه، حديث رقم (٣١٦٣)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٥٤) مختصراً، ٢٩٥/١، وابن ماجه في كتاب الصلوة، باب (١٠) من نام عن الصلوة أو نسيها، حديث رقم (٦٩٧)، وأبو عوانه في مسنده ٢٥٣/٢، وابن حبان في صحيحه (٢٠٦٩)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١٧/١، وفي دلائل النبوة ٢٧٢/٤ - ٢٧٣.

ابن المسيّب<sup>(١)</sup>. وزاد أحدهما: «أو نَامَ عنها».

٨٨٨ - قال الشافعي: فقال رسول الله: «فليصلها إذا ذَكَرَهَا» فَجَعَلَ ذلك وقتاً لها، وأخْبَرَ به عن الله تبارك وتعالى، ولم يَسْتَشِرْ<sup>(٢)</sup> وقتاً من الأوقات يَدْعُهَا فيه بعدَ ذِكْرِهَا.

[١٠٨] ٨٨٩ - أخبرنا ابنُ عيينة، عن أبي الزُّبَيْرِ<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بنِ بَابَاهُ<sup>(٤)</sup>، عن جُبَيْرِ بن مُطْعِمٍ<sup>(٥)</sup> أَنَّ النَّبِيَّ قال: «يا بني عبد مناف، مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئاً فلا يَمْتَنِعَنَّ أَحَدُكُمْ طَافَ بهذا أَلَيْتَ وَصَلَّى، أَيَّ سَاعَةٍ شاءَ، مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ»<sup>(٦)</sup>.

(١) أنا حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، فرواه: البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب (٣٧) من نسي صلاة فليصل إذا ذكرها، ولا يعيد إلا تلك الصلاة، حديث رقم (٥٩٧)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٥٥) قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، حديث رقم (٦٨٤)، وأبو داود في كتاب الصلاة، باب (١١) في من نام عن الصلاة أو نسيها، حديث رقم (٤٤٢)، والترمذي في أبواب الصلاة، باب (١٧) ما جاء في الرجل ينسى الصلاة، حديث رقم (١٧٨)، والنسائي في كتاب المواقيت، باب (٥٢) فيمن نسي الصلاة، ٢٩٣/١، وابن ماجه في كتاب الصلاة، باب (١٠) من نام عن الصلاة أو نسيها، حديث رقم (٦٩٦)، والدارمي في كتاب الصلاة، باب (٢٦) من نام عن صلاة أو نسيها، حديث رقم (١٢٢٩)، وأحمد في المسند ١٠٠/٣ و٢٤٣ و٢٦٧، وابن أبي شيبة في مصنفه ٦٣/٢ - ٦٤، وابن خزيمة في صحيحه (٩٩١ - ٩٩٣)، وابن حبان في صحيحه (١٥٥٥)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١٨/٢ و٤٥٦.

وأما حديث عمران بن حصين، فرواه: البخاري في كتاب التيمم، باب (٦) الصعيد الطيب وضوء المسلم يكفيه عن الماء، حديث رقم (٣٤٤)، وباب (٩) التيمم ضربة، حديث رقم (٣٤٨)، وفي كتاب المناقب، باب (٢٥) علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٥٧١)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب (٥٥) قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها، حديث رقم (٦٨٢).

(٢) في المطبوعة: يستثني، بإثبات حرف العلة مع (لم) الجازمة، ولذلك وجه صحيح في العربية.

(٣) هو محمد بن مسلم بن تَذْرُس المكي، الأسدي مولاهم، من صغار التابعين، صدوق إلا أنه يدلس، مات سنة (١٢٦) هـ، التقريب (٦٢٩١) ص ٥٠٦.

(٤) هو عبد الله بن بابيه، بموحدين، بينهما ألف ساكنة، ويُقال: بتحتانية بدل الألف، ويُقال: بحذف الهاء، المكي، تابعي ثقة. التقريب (٣٢٢٠) ص ٢٩٦.

(٥) هو جُبَيْر بن مُطْعِم بن عدي القرشي النوفلي، صحابي، عارف بالأنساب، توفي سنة (٥٨) أو (٥٩) هـ. التقريب (٩٠٣) ص ١٣٨.

(٦) حديث حسن، رواه: أبو داود في كتاب المناسك (الحج)، باب (٥٢) الطواف بعد العصر، حديث رقم (١٨٩٤)، والترمذي في كتاب الحج، باب (٤٢) ما جاء في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح لمن يطوف،

حديث رقم (٨٦٨) وقال (حديث حسن صحيح)، والنسائي في كتاب مناسك الحج، باب (١٣٧) إباحة الطواف في كل الأوقات، ٢٢٣/٥، وفي كتاب المواقيت، باب (٤١) إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة، ٢٨٤/١، وابن ماجه في كتاب (١٤٩) ما جاء في الرخصة في الصلاة بمكة في كل وقت، حديث رقم (١٢٥٤)، والدارمي في كتاب المناسك، باب (٧٩) الطواف في غير وقت الصلاة، حديث رقم (١٩٢٦)، والإمام أحمد في المسند ٨٠/٤ و٨٢ و٨٤، وعبد الرزاق في المصنف (٩٠٠٤)، والحميدي في مسنده (٥٦١)، وابن خزيمة في صحيحه (١٢٨٠)، وابن حبان في صحيحه (١٥٥٢)، والدارقطني في سننه ١/٤٢٣، والحاكم في مستدركه ٤٤٨/١، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٦١/٢ و٥٠٢.

[١٠٩] ٨٩٠ - أخبرنا عبد المجيد عن ابن جُرَيْج، عن عطاء، عن النبي: مثل معناه، وزاد فيه: «يا بني عبد المطلب، يا بني عبد مناف» ثم ساق الحديث<sup>(١)</sup>.

٨٩١ - قال: فأخبر جُبَيْر عن النبي أَنَّهُ أَمَرَ بِإِبَاحَةِ الطَّوَافِ بِالْبَيْتِ وَالصَّلَاةِ لَهُ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مَا شَاءَ الطَّائِفُ وَالْمُصَلِّي.

٨٩٢ - وهذا يُبَيِّنُ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنِ الْمَوَاقِيتِ الَّتِي نَهَى عَنْهَا: عَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي لَا تَلْزَمُ بِوَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَأَمَّا مَا لَزِمَ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ، بَلْ أَبَاحَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.

٨٩٣ - وصَلَّى الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَنَائِزِهِمْ عَامَّةً بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصَّبْحِ، لِأَنَّهَا لَازِمَةٌ.

٨٩٤ - وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِلَى أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ طَافَ بَعْدَ الصَّبْحِ، ثُمَّ نَظَرَ فَلَمْ يَرَ الشَّمْسَ طَلَعَتْ، فَركَبَ حَتَّى أَتَى ذَا طَوًى<sup>(٢)</sup> وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَنَاحَ فَصَلَّى<sup>(٣)</sup>، فَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ لِلطَّوَافِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَبَعْدَ الصَّبْحِ، كَمَا نَهَى عَمَّا لَا يَلْزَمُ مِنَ الصَّلَاةِ.

٨٩٥ - قال: فإذا كان لِعَمَرَ أَنْ يُؤَخِّرَ الصَّلَاةَ لِلطَّوَافِ، فَإِنَّمَا تَرَكَهَا لِأَنَّ ذَلِكَ لَهُ، وَلَأنَّهُ لَوْ أَرَادَ مَنْزِلًا بِذِي طَوًى لِحَاجَةٍ كَانَ وَاسِعًا لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَلَكِنْ سَمِعَ النَّهْيَ جَمْلَةً عَنِ الصَّلَاةِ، وَضَرَبَ الْمُنْكَدِرَ<sup>(٤)</sup> عَلَيْهَا بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ<sup>(٥)</sup>، وَلَمْ يَسْمَعْ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِلْمَعْنَى الَّتِي وَصَفْنَا، فَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ مَا فَعَلَ.

٨٩٦ - وَيَجِبُ عَلَى مَنْ عَلِمَ الْمَعْنَى الَّتِي نَهَى عَنْهُ وَالْمَعْنَى الَّتِي أُبِيحَتْ فِيهِ: أَنَّ إِبَاحَتَهَا بِالْمَعْنَى الَّتِي أَبَاحَهَا فِيهِ خِلَافُ الْمَعْنَى الَّتِي نَهَى فِيهِ عَنْهَا، كَمَا وَصَفْتُ مِمَّا رَوَى عَلِيُّ عَنِ النَّبِيِّ مِنَ النَّهْيِ عَنِ إِسْمَاكَ لِحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ، إِذْ سَمِعَ النَّهْيَ وَلَمْ يَسْمَعْ سَبَبَ النَّهْيِ<sup>(٦)</sup>.

٨٩٧ - قال: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَقَدْ صَنَعَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ كَمَا صَنَعَ عَمْرٌ<sup>(٧)</sup>.

(١) إسناده مرسل، وقد أشار إليه البيهقي، فقال ٤٦١/٢: «وقد روي عن عطاء عن النبي ﷺ مرسلًا». ورواه الشافعي في الأم ١٣١/١ وفي اختلاف الحديث ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) ذو طوى: موضع عند مكة، طوى، يصح ضبط أولها بالضم وبالفتح. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٥١/٤.

(٣) ذكر هذا الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بنحوه: الإمام مالك في كتاب الحج، باب (٣٨) الصَّلَاةُ بَعْدَ الصَّبْحِ وَالْعَصْرِ فِي الطَّوَافِ، حديث رقم (١١٧).

(٤) هو المنكدر بن عبد الله التيمي، ذكره البخاري في الضعفاء، ضربه عمر لأجل الصَّلَاةِ، انظر طبقات ابن سعد ١٧/٥ - ١٨.

(٥) ذكر ذلك مالك في الموطأ، في كتاب القرآن، باب (١٠) النهي عن الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّبْحِ وَبَعْدَ الْعَصْرِ، حديث رقم (٥٠).

(٦) انظر ما تقدم في الفقرات (٦٥٨ - ٦٧٣).

(٧) انظر في أثر أبي سعيد الخدري، السنن الكبرى للبيهقي ٤٦٤/٢.



٨٩٨ - قلنا: والجواب فيه كالجواب في غيره.

٨٩٩ - قال: فإن قال قائل: فهل من أحد صنع خلاف ما صنعنا؟

٩٠٠ - قيل: نعم، ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، والحسن، والحسين، وغيرهم<sup>(١)</sup>، وقد سمع ابن عمر النهي من النبي.

٩٠١ - أخبرنا ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، قال: رأيت أنا وعطاء بن أبي رباح ابن عمر طاف بعد الصبح وصلى قبل أن تطلع الشمس<sup>(٢)</sup>.

٩٠٢ - سفيان، عن عمارة الدهني<sup>(٣)</sup>، عن أبي شعبة<sup>(٤)</sup>: أن الحسن والحسين طافا بعد العصر وصلّيا<sup>(٥)</sup>.

٩٠٣ - أخبرنا مسلم وعبد المجيد، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة<sup>(٦)</sup>، قال: رأيت ابن عباس طاف العصر وصلى<sup>(٧)</sup>.

٩٠٤ - قال: وإنما ذكرنا تفرق أصحاب رسول الله في هذا ليستدل من علمه على أن تفرقهم فيما لرسول الله فيه سنة: لا يكون إلا على هذا المعنى، أو على أن لا تبلغ السنة من قال خلافها منهم، أو تأويل تحتمله السنة، أو ما أشبه ذلك، مما قد يرى قائله له فيه عذراً، إن شاء الله.

٩٠٥ - وإذا ثبت عن رسول الله الشيء فهو اللازم لجميع من عرفه، لا يقويه ولا يوهنه شيء غيره<sup>(٨)</sup>، بل الفرض الذي على الناس اتباعه ولم يجعل الله لأحد معه أمراً يخالف أمره.

## بَابُ آخَرُ

[١١٠] ٩٠٦ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر: «أن رسول الله نهى عن المزانة»<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر في هذه الآثار سنن البيهقي ٥٢٠/٧ و ٢٥٥/٨.

(٢) رواه البيهقي في سننه الكبرى ٤٦٢/٢، وانظر الأوسط في السنن والإجماع والخلاف لابن المنذر ٢٢٧/٥.

(٣) هو عمارة بن معاوية الدهني - بضم أوله، وسكون الهاء، بعدها نون - أبو معاوية البجلي، الكوفي، صدوق، لقي بعض الصحابة، فهو من صفار التابعين، مات سنة (١٣٣) هـ. التقريب (٤٨٣٣) ص ٤٠٨.

(٤) هو أبو شعبة المزني مولاهم، الكوفي، من التابعين، مقبول، من رواة الإمام مسلم في صحيحه، انظر التقريب (٨١٦٠) ص ٦٤٨.

(٥) ذكر هذا الأثر البيهقي في سننه الكبرى ٤٦٣/٢.

(٦) هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة - بالتصغير -، التيمي، المدني، تابعي، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، مات سنة (١١٧) هـ. التقريب (٣٤٥٤) ص ٣١٢.

(٧) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٤٦٣/٢.

(٨) يعني أن الثبوت يقويه، وعدم الثبوت يوهنه.

(٩) المزانة: بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر كيلاً، وكذلك كل ثمر يبيع على شجره بثمر كيلاً، وأصله من =

والمزبنة يَبَعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَيَبَعُ الْكَرْمَ بِالزَّيْبِ كَيْلًا<sup>(١)</sup>.

[١١١] ٩٠٧ - أخبرنا مالك، عن عبد الله بن يزيد - مولى الأسود بن سفيان -، أن زيدا أبا عيَّاش<sup>(٢)</sup> أخبره عن سعد بن أبي وقَّاص: «أَنَّ سَمِعَ النَّبِيَّ سُبُلَ عَنْ شَرَاءِ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ: أَيْتَقُصُّ الرُّطْبُ إِذَا يَسَّ؟ قَالُوا: نَعَمْ. فَتَهَيَّ عَنْ ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup>.

[١١٢] ٩٠٨ - أخبرنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ رَخَّصَ لَصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ<sup>(٤)</sup> أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا»<sup>(٥)</sup>،<sup>(٦)</sup>.

= الزَّيْبُ، وهو الدفع الشديد، كأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه بما يزداد منه. ونهى عنها لما يقع فيها من الغبن والجهالة. انظر النهاية في غريب الحديث ٢/٢٩٤ - ٢٩٥.

(١) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب (٧٥) بيع الزيب بالزيب، والطعام بالطعام، حديث رقم (٢١٧١) - (٢١٧٢)، وباب (٨١) بيع الذهب بالورق يدا بيد، حديث رقم (٢١٨٥)، وباب (٩١) بيع الزرع بالطعام كَيْلًا، حديث رقم (٢٢٠٥)، ومسلم في كتاب البيوع، باب (١٤) تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا، حديث رقم (١٥٤٢)، وأبو داود في كتاب البيوع، باب (١٨) في المزبنة، حديث رقم (٢٣٦١)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٣٣) بيع الكرم بالزيب، ٧/٢٦٦، ومالك في الموطأ في كتاب البيوع، باب (٣) ما جاء في المزبنة والمحاولة، حديث رقم (٢٣)، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٤٨٩)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٩٨ - ٤٩٩٩)، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/٣٠٧.

(٢) هو زيد بن عياش أبو عياش المدني، تابعي، صدوق، روى له أصحاب السنن الأربعة. التقريب (٢١٥٣) ص ٢٢٤.

(٣) حديث حسن، رواه: أبو داود في كتاب البيوع، باب (١٨) في التمر بالتمر، حديث رقم (٣٣٥٩)، والترمذي في كتاب البيوع، باب (١٤) ما جاء في النهي عن المحاولة والمزبنة، حديث رقم (١٢٢٥)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٣٦) اشتراء التمر بالرطب، ٧/٢٦٨ - ٢٦٩، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٥٣) بيع الرطب بالتمر، حديث رقم (٢٢٦٤)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب البيوع، باب (١٢) ما يكره من بيع التمر، حديث رقم (٢٢)، والإمام أحمد في المسند ٢/١٧٥، وعبد الرزاق في المصنف (١٤١٨٥ - ١٤١٨٦)، وأبي داود الطيالسي في مسنده (٢١٤)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٩٧)، والدارقطني في سننه ٣/٤٩، والحاكم في المستدرک ٢/٣٨ - ٣٩، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/٢٩٤.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم في المستدرک: «هذا حديث صحيح».

قلت: وزيد بن عياش أبا عياش - وكما تقدم - صدوق، فالحديث حسن.

(٤) قال البغوي في شرح السنة ٨/٨٧: «العريّة: أن يبيع ثمر نخلات معلومة بعد بُدُوّ الصلاح فيها خرساً بالتمر الموضوع على وجه الأرض كَيْلًا استثناءها الشرع من المزبنة بالجواز كما استثنى السلم بالجواز على بيع ما ليس عنده، سميت عريّة، لأنها عريت من جملة التحريم، أي: خرجت: (فعيلة) بمعنى (فاعلة). وقيل: لأنها عريت من جملة الحائض بالخرص والبيع، فعريت عنها، أي: خرجت. وقيل هي مأخوذة من قول القائل: أعريت الرجل النخل، أي: أطعمته، فهو يعرفها متى شاء، أي: يأنيها، فيأكل رطبها. يقال: عروّت الرجل: إذا أتيته تطلب معروقه، فأعراني، أي: أعطاني، كما يُقال: طلب إليّ فأطلبته، وسألني فأسألته، فعلى هذا فهي (فعيلة) بمعنى (فاعلة)» ١-هـ.

وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٣/٢٢٤ - ٢٢٥: «اختلف في تفسيرها، فقيل: إنه لما نهى عن المَزْبَنَةِ وهو بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر رَخَّصَ في جملة المَزْبَنَةِ في العرايا. وهو أن من لا نخل له =

[١١٣] ٩٠٩ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالمٍ، عن أبيه، عن زيد بن ثابتٍ: «أن النبيَّ رَخَّصَ في العَرَايَا»<sup>(١)</sup>.

٩١٠ - قال الشافعيُّ: فكان بيعُ الرُّطَبِ بالتَّمْرِ مَنهياً عنه، لِتَنهِي النبيِّ، وَبَيَّنَّ رسولُ الله أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عنه لَأنه يَنْقُصُ إِذَا يَبَسَ، وَقَدْ نَهَى عن التَّمْرِ بالتَّمْرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَلَمَّا نَظَرَ في الْمُتَعَقِّبِ من نَقْصانِ الرُّطَبِ إِذَا يَبَسَ: كَانَ لا يَكُونُ أَبَدًا مِثْلًا بِمِثْلٍ، إِذْ كَانَ النِّقْصَانُ مُعَيَّنًا لا يُعْرَفُ، فَكَانَ يَجْمَعُ مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: التَّفَاضُلُ في المَكِيلَةِ، وَالْآخَرُ: المُرَابَّاتَةُ، وَهِيَ بَيْعُ ما يُعْرَفُ كَيْلُهُ بما يُجْهَلُ كَيْلُهُ من جِنْسِهِ، فَكَانَ مَنهياً لِمَعْنَيْنِ.

٩١١ - فَلَمَّا رَخَّصَ رسولُ الله في بَيْعِ العَرَايَا بالتَّمْرِ كَيْلًا لَمْ تَعُدْ<sup>(٢)</sup> العَرَايَا أَنْ تَكُونَ رُخْصَةً من شَيْءٍ نُهِيَ عنه، أَوْ لَمْ يَكُنِ التَّهْيُ عنه - عن المُرَابَّاتَةِ والرُّطَبِ بالتَّمْرِ -: إِلَّا مَقْصُودًا بِهَما إلى غير

= مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ يَذْرُكُ الرُّطَبَ وَلا تَقْدَرُ بِيَدِهِ يَشْتَرِي بِهِ الرُّطَبَ لِعِيَالِهِ، وَلا نَخْلَ لَهُ يَطْعَمُهُمْ مِنْهُ وَيَكُونُ قَدْ فَضَّلَ لَهُ مِنْ قُوْتِهِ تَمْرٌ، فَيَجِيءُ إِلَى صَاحِبِ النَّخْلِ فيَقُولُ لَهُ: يَغْنِي ثَمْرَ نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَتَيْنِ بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الْفَاضِلَ مِنَ التَّمْرِ بِشَمْرِ تِلْكَ التَّخْلَاتِ لِيُصِيبَ مِنْ رَطْبِهَا مَعَ النَّاسِ، فَرُخِّصَ فِيهِ إِذَا كَانَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْشُقٍ..... ١٤٠ هـ.

(٥) الخَرْصُ: خَزَزُ ما عَلَى النَّخْلِ مِنَ الرُّطَبِ تَمْرًا.

(٦) رَوَى الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِيهِ: الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٨٢) بَيْعِ الْمُرَابَّاتَةِ، وَهِيَ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالكَرْمِ، وَبَيْعُ الْعَرَايَا، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢١٨٨)، وَفِي كِتَابِ الشَّرْبِ وَالْمَسَاقَاةِ، بَابُ (١٧) الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ مَمْرٌ أَوْ شَرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٣٨٠)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (١٤) تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ إِلَّا فِي الْعَرَايَا، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٥٣٩) حَدِيثُ الْكِتَابِ رَقْمُ (٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٣٤) بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ التَّجَارَاتِ، بَابُ (٥٥) بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٦٩)، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٩) مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٤)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٨٢/٥ وَ١٨٦ وَ١٨٧ وَ١٨٨ وَ١٩٠، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي الْمَصْنَفِ (١٤٤٨٦)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٠٠١) وَ(٥٠٠٤ - ٥٠٠٥)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ١٨٦/٥ - ١٨٧ وَ٣٠٩ وَ٣١٠.

(١) العَرَايَا: جَمْعُ عَرِيَّةٍ، تَقْدِمُ شَرْحَهَا.

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ: سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ ابْنِ عَمْرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِيهِ: الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٨٢) بَيْعِ الْمُرَابَّاتَةِ، وَهِيَ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالكَرْمِ، وَبَيْعُ الْعَرَايَا، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢١٨٤)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (١٤) تَحْرِيمُ بَيْعِ الرُّطَبِ بِالتَّمْرِ، إِلَّا فِي الْعَرَايَا، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٥٣٩) حَدِيثُ الْكِتَابِ رَقْمُ (٦١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٣٤) بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ الرُّطَبِ، ٢٦٧/٧ - ٢٦٨، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي كِتَابِ التَّجَارَاتِ، بَابُ (٥٥) بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا تَمْرًا، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٢٦٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، بَابُ (٢٤) فِي الْعَرَايَا، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٥٥٨)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٨٢/٥، وَالْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ (٣٩٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٠٠٩)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي سُنَنِ الْكِبَرَى ٣٠٩ وَ٣١١.

(٢) فِي الْأَصْلِ: لَمْ تَعْدُو، بِإِثْبَاتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَزْمِ.

الْعَرَايَا، فَيَكُونُ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ الْعَامِّ الَّذِي يَرَادُ بِهِ الْخَاصُّ.

## وَجْهٌ يُشَبِّهُ الْمَعْنَى الَّذِي قَبْلَهُ

[١١٤] ٩١٢ - وأخبرنا سعيد بن سالم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن صفوان بن موهب<sup>(١)</sup>؛ أنه أخبره عن عبد الله بن محمد بن صفيي<sup>(٢)</sup>، عن حكيم بن حزام<sup>(٣)</sup>، أنه قال: «قال لي رسول الله: أَلَمْ أَتَبَأْ - أَوْ أَلَمْ يَتْلُغْنِي أَوْ كَمَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ -: أَنْكَ تَبِيعُ الطَّعَامَ؟ قَالَ حَكِيمٌ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: لَا تَبِيعَنَّ طَعَاماً حَتَّى تَشْتَرِيَهُ وَتُسْتَوْفِيَهُ»<sup>(٤)</sup>.

[١١٥] ٩١٣ - أخبرنا سعيد، عن ابن جريج، قال: أخبرني عطاء ذلك أيضاً عن عبد الله بن عَصَمَةَ<sup>(٥)</sup>، عن حكيم بن حزام: أنه سمعه منه عن النبي<sup>(٦)</sup>.

[١١٦] ٩١٤ - أخبرنا الثقة<sup>(٧)</sup>، عن أيوب بن أبي تميم، عن يوسف بن ماهك<sup>(٨)</sup>، عن حكيم بن حزام، قال: «نهاني رسول الله عن بيع ما ليس عندي»<sup>(٩)</sup>.

(١) قال عنه في التقريب (٢٩٤٢) ص ٢٧٧: «حجازي، مقبول» ا.هـ. يعني مقبول إذا توبع، وإلا فليتب الحديث، كما بين ذلك الحافظ في مقدمة التقريب، وقد توبع صفوان في هذا الحديث كما في الفقرة (٩١٣) و(٩١٤) من هذا الكتاب.

(٢) قال في التقريب (٣٥٨٤) ص ٣٢١: «مَحْزُومِي مقبول، من الثالثة»، أي إنه تابعي، وقد توبع، انظر الهامش السابق.

(٣) هو الصحابي الجليل: حكيم بن حزام بن خويلد الأسدي، ابن أخي خديجة أم المؤمنين، أبو خالد المكي، أسلم يوم الفتح، وصحب وله أربع وسبعون سنة، ثم عاش إلى سنة (٥٤) هـ أو بعدها، وكان عالماً بالنسب، التقريب (١٤٧٠) ص ١٧٦.

(٤) حديث حسن. رواه من هذه الطريق، عن عبد الله بن محمد بن صفيي، عن حكيم به: النسائي في كتاب البيوع، باب (٥٥) بيع الطعام قبل أن يستوفي ٢٨٦/٧، وأحمد في المسند ٤٠٣/٣. وللحديث طرق أخرى، انظر الفقرتين (٩١٣ - ٩١٤) وهما مشهورتان.

(٥) هو عبد الله بن عصمة الجُشَمِي، تابعي، حجازي، قال في التقريب (٣٤٧٧) ص ٣١٤: «مقبول» أي إذا توبع.

(٦) رواه من هذه الطريق: ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن عصمة، عن حكيم به: النسائي المرجع السابق ٢٨٦/٧، وأحمد في المسند ٤٠٣/٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨/٤. وقد ورد الحديث من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصمة، عن حكيم بن حزام به، انظر الفقرة الآتية والتعليق عليها.

(٧) انظر ما تقدم عند الفقرة (٣٧٩).

(٨) ماهك - بفتح الهاء، ويوسف: تابعي مكي ثقة، مات سنة (١٠٦) هـ، وقيل قبل ذلك. انظر التقريب (٧٨٧٨) ص ٦١١.

(٩) رواه من حديث يوسف بن ماهك عن حكيم به: أبو داود في كتاب البيوع، باب (٦٨) في الرجل يبيع ما ليس عنده، حديث رقم (٣٥٠٤)، والترمذي في كتاب البيوع، باب (١٩) ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، حديث رقم (١٢٣٢ - ١٢٣٣)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٦٠) بيع ما ليس عند البائع ٧/ =

٩١٥ - يعني بيع ما ليس عندك، وليس بمضمون عليك.

[١١٧] ٩١٦ - أخبرنا ابنُ عُيَيْنَةَ، عن ابن أبي نَجِيج<sup>(١)</sup>، عن عبد الله بن كَثِير<sup>(٢)</sup>، عن أبي المنْهَالِ<sup>(٣)</sup>، عن ابن عباس قال: «قدم رسولُ الله المدينة وهم يُسَلِّفُونَ<sup>(٤)</sup> في الثَّمَرِ<sup>(٥)</sup> السنةَ والسَّتِينَ، فقال رسولُ الله: مَنْ سَلَفَ فَلْيُسَلِّفْ في كَيْلٍ معلومٍ وَوَزْنٍ معلومٍ وأَجَلٍ معلومٍ»<sup>(٦)</sup>.

= ٢٨٩، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٢٠) النهي عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن، حديث رقم (٢١٨٧)، وأحمد في المسند ٤٠٢/٣ و٤٣٤.

- ورواه من طريق معمر عن أيوب، عن يوسف بن ماهك، عن رجل أن رسول الله ﷺ قال لحكيم: عبد الرزاق في المصنف (١٤٢١٢).

- ورواه من طريق يعلى بن حكيم، عن يوسف، عن عبد الله بن عصمة، عن حكيم به: النسائي في سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٧٦/٣، وأحمد في المسند ٤٠٢/٣، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٢١٤)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٣١٨)، وابن الجارود في المتقى (٦٠٢)، والدارقطني في سننه ٨/٢ - ٩، وابن حبان في صحيحه (٤٩٨٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣١٣/٥.

قلت: قال ابن حبان رحمه الله تعالى، بعدما ذكر هذه الطريق: «هذا الخبر مشهور عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام، ليس فيه ذكر عبد الله بن عصمة، وهذا خبر غريب». يقصد بزيادة عصمة بينهما. وإذا تبين أن زيادة عصمة في هذا السند غير ثابتة فالإسناد الأول: يوسف بن ماهك عن حكيم، إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات.

وقد ورد الحديث من طرق أخرى عن حكيم بن حزام، غير التي ذكرت، من ذلك: عطاء عن حزام بن حكيم بن حزام، عن أبيه به. رواه النسائي في كتاب البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يستوفي، ٢٨٦/٧، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٦٥/٦ - ٣٦٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨/٤، وابن حبان في صحيحه (٤٩٨٥)، وهذا إسناد صحيح.

(١) هو عبد الله بن أبي نجيج، أبو يسار المكي، تقدمت ترجمته في الفقرة (٣٣).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤/٤٢٩: «قد اختلف فيه: فجزم القابسي، وعبد الغني، والمزي، بأنّه المكي القاريء المشهور. وجزم الكلأبازي، وابن طاهر، والديمياطي، بأنه ابن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي، وكلاهما ثقة، والأوّل أرجح، فإنه مقتضى صنيع المصنف (يعني الإمام البخاري) في تاريخه».

(٣) هو عبد الرحمن بن مطعم البُنْانِي، أبو المنهال البصري، نزل مكة، تابعي ثقة، مات سنة (١٠٦) هـ. التقریب (٤٠٠٧) ص ٣٥٠، وانظر الفتح ٤/٤٢٩.

(٤) السِّلْفُ والسَّلَمُ: شرعاً: بيعُ موصوف في الذمة، وأصله: تقديم رأس المال وتسليمه في المجلس. وهذا من شروط بيع السِّلْفِ الشرعية. انظر فتح الباري ٤/٤٢٨.

(٥) التمر - بالثاء -، وعلى هذا بعض روايات الصحيحين، وفي روايات أخرى عندهما: الثمر - بالثاء المثناة -، وهي أعم من سابقتها معنى.

(٦) رواه البخاري في كتاب السلم، باب (١) السِّلْمُ في كيل معلوم حديث رقم (٢٢٣٩)، وباب (٢) السلم في وزن معلوم، حديث رقم (٢٢٤٠ - ٢٢٤١)، وباب (٧) السلم إلى أجل معلوم، حديث رقم (٢٢٥٣)، ومسلم في كتاب المساقاة، باب (٢٥) السلم، حديث رقم (١٦٠٤)، وأبو داود في كتاب البيوع، باب (٥٥) في السلف، حديث رقم (٣٤٦٣)، والترمذي في كتاب البيوع، باب (٧٠) ما جاء في السلف في الطعام =

٩١٧ - قال الشافعي: حَفِظِي «وأجل معلوم».

٩١٨ - وقال: غَيْرِي قد قال ما قلتُ، وقال: «أو إلى أجل معلوم»<sup>(١)</sup>.

= والتمر، حديث رقم (١٣١١)، والنسائي في كتاب البيوع، باب (٦٣) السلف في الثمار، ٢٩٠/٧، وابن ماجه كتاب التجارات، باب (٥٩) السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم، حديث رقم (٢٢٨٠)، والدارمي في كتاب البيوع، باب (٤٥) في السلف، حديث رقم (٢٥٨٣)، وأحمد في المسند ١/ ٢١٧، ٢٢٢، ٢٨٢، وابن أبي شيبه في المصنف، ٥٢/٧، وعبد الرزاق في مصنفه (١٤٠٥٩ - ١٤٠٦٠)، والحميدي في مسنده (٥١٠)، وابن الجارود في المنتقى (٦١٤ - ٦١٥)، وابن حبان في صحيحه (٤٩٢٥)، والدارقطني في سننه ٣/٣ - ٤، والبيهقي في سننه الكبرى ١٨/٦ و ١٩ و ٢٤. وعند الجميع: ووزن معلوم إلى أجل معلوم.

(١) بَيَّن هذه المسألة الشيخ أحمد شاکر بياناً شافياً، حيث قال: «يعني أن غير الشافعي قال في روايته: «وأجل معلوم أو إلى أجل معلوم»، على الشك بين العطف بالواو بدون (إلى)، وبين زيادة (إلى) بدون الواو، وهذا الشك في الكلمة سببه سفيان بن عيينة، فقد روى الدارمي الحديث ٣٣٧/٢ - ٣٣٨، عن محمد بن يوسف بن سفيان، وقال: في كيل معلوم ووزن معلوم. وقد كان سفيان يذكره زماناً: إلى أجل معلوم. ثم شككه عباد بن كثير. ورواه الشافعي في اختلاف الحديث ص ٣٢٨ فقال: وأجل معلوم، إلى أجل معلوم، بدون أن يبين ما أبانه هنا. ولكنه زاد ذلك إيضاحاً في الأم ٨١/٣ فرواه عن سفيان: وأجل معلوم، ثم قال: حفظته كما وصفت من سفيان مراراً. قال الشافعي: وأخبرني من أصدقَه عن سفيان أنه قال كما قلت، وقال في الأجل: إلى أجل معلوم. والراجح رواية من رواه عن سفيان بن عيينة بلفظ: «ووزن معلوم إلى أجل معلوم»، لأنها روايته قبل أن يشك فيه، كما نقلنا من رواية الدارمي، لأن أكثر الرواة عنه ذكروه هكذا.

فقد رواه أحمد في المسند ١/ ٢٢٢ عن سفيان بهذا اللفظ، ورواه كذلك أيضاً البخاري (٢٢٤٠ - ٢٢٣١) عن صدقة، وعن ابن المديني، وعن قتبية، ورواه مسلم (١٦٠٥) عن يحيى بن يحيى، وعُمرُو الناقد، ورواه أبو داود (٣٤٦٤) عن الثَّغَلِي، ورواه الترمذي (١٣١١) من تحفة الأحوذِي عن أحمد بن منيع، ورواه النسائي ٢/ ٢٢٦ عن قتبية، ورواه ابن ماجه (٢٢٨١) عن هشام بن عمار، ورواه ابن الجارود (٦١٣) عن محمد بن يحيى عن أبي نعيم: كلهم عن سفيان بن عُيينة بهذا، وقد رواه أحمد ١/ ٢١٧ و ٢٨٢ عن ابن عُليَّة عن ابن أبي نجيج، وعن عُفَّان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيج، وكذلك رواه مسلم عن شيبان عن عبد الوارث عن ابن أبي نجيج، وعن يحيى بن يحيى وابن أبي شيبه وإسماعيل بن سالم عن ابن عليَّة عن ابن أبي نجيج، ومن طريق وكيع وابن مهدي كلاهما عن الثوري عن ابن أبي نجيج، وكلهم لم يذكر قوله: أجل معلوم بأي لفظ. ووقع في متن مسلم تبعاً لبعض نسخه: ابن أبي عيينة، بدل: ابن عُليَّة، وهو خطأ واضح، كما أبانه النووي».

والراجح أيضاً زيادة ابن عُيينة في قوله: إلى أجل معلوم، لأنها زيادة ثقة، وإن شك فيها هو بعد ذلك. وقد تابعه عليها الثوري، إذ رواه مرة بدونها، ومرة قال: ووزن معلوم ووقت معلوم، كما رواه أحمد في المسند عن ابن مهدي عن الثوري ١/ ٣٥٨. هـ.

قلت: والفرق بين الروایتين: (وأجل معلوم)، أو (إلى أجل معلوم)، واضح، فالأولى تقتضي أن يكون وقت التسليم معلوماً لا مجهولاً، وإن كان حالاً، والثانية: تقتضي أن يكون وقت التسليم معلوم ولكن إلى أمد. وبالرواية الأولى استدلل الشافعي على جواز السلم الحال.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤/ ٤٣٤ بعدما ذكر تبويب الإمام البخاري: باب السَّلَم إلى أجل معلوم، =

٩١٩ - قال: فكان نَهَى النبي «أن يبيع المرء ما ليس عنده»<sup>(١)</sup>:

يَحْتَمَلُ أَنْ يَبِيعَ مَا لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ يَرَاهُ الْمُشْتَرِي كَمَا يَرَاهُ الْبَائِعُ عِنْدَ تَبَايُعِهِمَا فِيهِ .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَبِيعَهُ مَا لَيْسَ عَنْده: مَا لَيْسَ يَمْلِكُ بَعْيَهُ، فَلَا يَكُونُ مَوْصُوفًا مَضمُونًا عَلَى الْبَائِعِ يُؤْخَذُ بِهِ، وَلَا فِي مِلْكِهِ -: فَيَلْزَمُ أَنْ يُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ بَعْيَهُ، وَغَيْرَ هَٰذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ .

٩٢٠ - فَلَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ مَنْ سَلَفَ أَنْ يُسَلِّفَ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزنٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ - أَوْ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ -: دَخَلَ هَٰذَا<sup>(٢)</sup> يَبِيعُ مَا لَيْسَ عِنْدَ الْمَرْءِ حَاضِرًا وَلَا مَمْلُوكًا حِينَ بَاعَهُ .

٩٢١ - وَلَمَّا كَانَ هَٰذَا مَضمُونًا عَلَى الْبَائِعِ بِصِفَةِ يُؤْخَذُ بِهَا عِنْدَ مَجْلُ الْأَجَلِ: ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْ بَيْعِ عَيْنِ الشَّيْءِ لَيْسَ فِيهِ مِلْكُ الْبَائِعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

٩٢٢ - وَقَدْ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْعَيْنِ الْغَائِبَةِ كَانَتْ فِيهِ مِلْكُ الرَّجُلِ أَوْ فِي غَيْرِ مِلْكِهِ، لِأَنَّهَا قَدْ تَهَلَّلَتْ وَتَقَرَّرَتْ قَبْلَ أَنْ يَرَاهَا الْمُشْتَرِي .

٩٢٣ - قَالَ: فَكُلُّ كَلَامٍ كَانَ عَامًّا ظَاهِرًا فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ فَهُوَ عَلَى ظَهْرِهِ وَعُمُومِهِ، حَتَّى يُعْلَمَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي - يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أُرِيدَ بِالْجُمْلَةِ الْعَامَّةِ فِي الظَّاهِرِ بَعْضُ الْجُمْلَةِ دُونَ بَعْضٍ، كَمَا وَصَفْتُ مِنْ هَٰذَا وَمَا كَانَ فِيهِ مِثْلُ مَعْنَاهُ .

٩٢٤ - وَلَزِمَ أَهْلَ الْعِلْمِ أَنْ يُنْضُوا الْخَبْرَيْنِ عَلَى وَجْهِهِمَا، مَا وَجَدُوا لِإِمْضَائِهِمَا وَجْهًا، وَلَا يَعْدُونَهُمَا مُخْتَلَفَيْنِ وَهُمَا يَحْتَمَلَانِ أَنْ يُنْضَيَا، وَذَلِكَ إِذَا امْكَنَ فِيهِمَا أَنْ يُنْضَيَا مَعًا، أَوْ وَجَدَ السَّبِيلَ إِلَى إِمْضَائِهِمَا، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُمَا وَاحِدٌ بِأَوْجَبٍ مِنَ الْآخَرِ<sup>(٣)</sup> .

= قَالَ: يُشِيرُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَجَازَ السَّلْمَ الْحَالِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ، وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى الْمَنْعِ . وَحَمَلَ مَنْ أَجَازَ الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ: إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، عَلَى الْعِلْمِ بِالْأَجَلِ فَقَطْ، فَالْتَقْدِيرُ عَنْدهُمْ مِنْ أَسْلَمَ إِلَى أَجَلٍ فَلْيُسَلِّمَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ لَا مَجْهُولٍ، وَأَمَّا السَّلْمُ لَا إِلَى أَجَلٍ فَجَوَازُهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ مَعَ الْأَجَلِ وَفِيهِ الضَّرَرُ فَمِنَعَ الْحَالِ أَوَّلَى لِكَوْنِهِ أَبْعَدَ عَنِ الضَّرَرِ . وَتَعَقَّبَ بِالْكِتَابَةِ، وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ: لِأَنَّ الْأَجَلَ فِي الْكِتَابَةِ شَرَعَ لِعَدَمِ قُدْرَةِ الْعَبْدِ غَالِبًا ١. هـ .

(١) انظر الفقرة (٩١٤) .

(٢) فِي بَعْضِ النُّسخ: دَخَلَ فِي هَٰذَا، وَهِيَ مَعَ الْحَذْفِ صَحِيحَةٌ كَمَا أَوْضَحَ ذَلِكَ أَحْمَدُ شَاكِرٌ، فَقَالَ: «وَالَّذِينَ زَادُوهَا (يَقْصِدُ: فِي) ظَنُّوا أَنَّ إِثْبَاتَهَا وَاجِبٌ، لِأَنَّ الْفِعْلَ لَازِمٌ، وَلَكِنْ سَمِعَ اسْتِعْمَالَهُ مُتَعَدِّيًا، مِثْلُ: دَخَلْتُ الْبَيْتَ، وَتَأَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ صَاحِبُ اللِّسَانِ: وَالصَّحِيحُ أَنْ تُرِيدَ: دَخَلْتُ إِلَى الْبَيْتِ، وَحَذَفْتَ حَرْفَ الْجَزْ، فَانْتَصَبَ انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ . وَقَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ كَثِيرًا بِدُونِ الْحَرْفِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّحْلِ، الْآيَةِ (٣٢): «ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ» . فَهَٰذَا قَوْلُهُ: هَٰذَا، مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَ: يَبِيعُ، فَاعِلٌ مُؤَخَّرٌ ١. هـ .

(٣) يَقُولُ الْجَوِينِيُّ: «وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْأَخْبَارِ الْأَحَادِ الَّتِي لَا يُوجِبُ الْعِلْمُ، فَإِذَا تَعَارَضَ اثْنَانِ مِنْهُمَا، وَأَمْكَنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ، أَوْ لَمْ يَكُنِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ تَرْجِيحُ أَحَدِهِمَا عَلَى الثَّانِي بِمَا يَغْلِبُ الظَّنُّ =

٩٢٥ - ولا يُنسَبُ الحديثانِ إلى الاختلاف، ما كان لهما وجهاً مُمَضَّيانَ معاً، إنما المَخْتَلِفُ

ما لم يُمَضَّ إلا بسقوطٍ غيره، مثل أن يَكُونَ الحديثانِ في الشيء الواحدِ، هذا يُحِلُّه، وهذا يُحَرِّمُهُ (١).

= في صحته وثبوته وإن كان لا يفرض بنا إلى العلم. والدليل على ذلك الإجماع أولاً، فإن القائلين بأخبار الأحاد أجمعوا على ترجيح بعضها على بعض، والتمسك بما يتقوى بالترجيح. (كتاب التلخيص ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٦).

وقال الشوكاني: «... ومن شروط الترجيح التي لا بد من اعتبارها، أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول، فإن أمكن ذلك تعين المصير إليه ولم يجز المصير إلى التراجع». (إرشاد الفحول ص ٢٧٦). وقال ابن القصار المالكي: «ومذهب مالك - رحمه الله - التخيير في فعل ما اختلفت الأخبار فيه، مثل ما روي عن النبي ﷺ من قول الإمام، أمين، وتركه، وما روي عنه من رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع منه، وتركه، والتسبيح في الركوع وأشباه ذلك، مما اختلفت الأخبار فيه عن النبي ﷺ إذا لم تقم الدلالة على قوة أحدهما على الآخر، ولا ما أوجب إسقاطهما ولا إسقاط أحدهما...». (المقدمة في الأصول ص ١٠٧ - ١٠٨). وانظر حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/ ٤٠٥، وشرح الإسني على منهاج الوصول من حاشية كتاب التقرير والتحبير ٣/ ٢٠٥، والتقرير والتحبير ٣/ ٢، فواتح الرحموت ٢/ ١٨٩، المستصفى ٣/ ٣٩٣، التلويح على التوضيح ٢/ ١٠٢، كتاب في أصول الفقه للامشي ص ١٩٥، والإشارة في معرفة الأصول للبايجي ص ٣٣٠، والمعتمد للبصري ٢/ ١٧٨.

(١) قال الخطابي في معالم السنن ٣/ ٨٠: وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما، وترتيب أحدهما على الآخر -: أن لا يحتمل على المناقاة، ولا يضرب بعضهما ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث، ألا ترى أنه لما نهى حكيماً عن بيع ما ليس عنده ثم أباح السَّلَمَ: كان السَّلَمُ عند جماعة العلماء مباحاً في محله، وبيع ما ليس عند المرء محظوراً في محله وذلك: أن أحدهما - وهو السَّلَمُ من بيوع الصفات والآخر من بيوع الأعيان، وكذل سبيل ما يختلف: إذا أمكن التوفيق فيه لم يحمل على النسخ، ولم يبطل العمل به «١. هـ. وقال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ١٠٣ - ١٠٨ (ط. علي حسن عبد الحميد): «... (وإن غورض) [يقصد الحديث]، فلا يخلو إما أن يكون معارضه مقبولاً مثله، أو يكون مردوداً، فالثاني لا أثر له، لأن القوي لا تؤثر فيه مخالفة الضعيف. وإن كانت المعارضة (بمثله)، فلا يخلو إما أن يمكنَ الجَمْعُ بين مدلوليهما بغير تعسف أو لا: (فإن أمكن الجمع؛ ف) هو النوع المسمى (مختلف الحديث)، ومثّل له ابن الصلاح في مقدمته ص ١٤٣ بحديث: «لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صَفَر ولا غُول» مع حديث: «فَرَّ مِنَ المَجْذُومِ فرارك من الأسد». وكلاهما في «الصحيح»، وظاهرهما التعارض! وجه الجمع بينهما أن هذه الأمراض لا تُعدي بطبيعتها، لكن الله سبحانه وتعالى جَعَلَ مخالطة المريض بها للصحيح سبباً لإعدائه مَرَضَهُ. وإن لم يمكن الجمع، فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ (أو لا): فإن عرف (وثبت المتأخر) به، أو بأصرح منه، (فهو الناسخ، والآخر المنسوخ).

والنسخ: رفع تعلق حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

والناسخ: ما يدل على الرفع المذكور.

وتسميته ناسخاً مجاز، لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى.

ويُعرف النسخ بأمر: أصرحها ما ورد في النص كحديث بريدة في «صحيح مسلم»: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، فإنها تذكر الآخرة». ومنها ما يجزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر: «كان آخر الأمرين من =



## صفة نهي الله ونهي رسوله

٩٢٦ - فقال: قَصِفْ لِي جَمَاعَ نَهَى اللهُ جُلَّ ثَنَاهُ، ثُمَّ نَهَى النَّبِيَّ: عَامًّا، لَا تُتَّبِعْ مِنْهُ شَيْئًا؟

٩٢٧ - فقلتُ له: يَجْمَعُ نَهْيُهُ مَعْنَيْنِ:

٩٢٨ - أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ الَّذِي نَهَى عَنْهُ مُحَرَّمًا، لَا يَحِلُّ إِلَّا بِوَجْهِ دَلَّ اللهُ عَلَيْهِ فِي

كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ.

٩٢٩ - فَإِذَا نَهَى رَسُولُ اللهِ عَنِ الشَّيْءِ مِنْ هَذَا فَالنَّهْيُ مُحَرَّمٌ، لَا وَجْهَ لَهُ غَيْرُ التَّحْرِيمِ، إِلَّا

أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى، كَمَا وَصَفْتُ<sup>(١)</sup>.

= رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار، أخرجه أصحاب السنن. ومنها ما يعرف بالتاريخ، وهو كثير. وليس منها ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معارضاً للمتقدم عليه، لاحتمال أن يكون سبعة من صحابي آخر أقدم من المتقدم المذكور أو مثله، فأرسله. لكن، إن وقع التصريح بسماعه له من النبي ﷺ، فيُتَّجَه أن يكون ناسخاً، بشرط أن يكون المتأخر لم يتحمل من النبي ﷺ شيئاً قبل إسلامه. وأما الإجماع، فليس بناسخ، بل يدل على ذلك. وإن لم يعرف التاريخ، فلا يخلو إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد أو لا: فإن أمكن الترجيح، تعين المصير إليه، (والأ)، فلا. فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب:

الجمع إن أمكن.

فاعتبار الناسخ والمنسوخ.

(فالترجيح) إن تعين.

(ثم التوقف) عن العمل بأحد الحديثين.

والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، والله أعلم. اهـ.

وانظر: اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ١٧٤، وفتح المغيث للسخاوي ٧٥/٣، وتدريب الراوي للسيوطي ١٩٦/٢.

(١) اختلف الأصوليون في معنى النهي الحقيقي على مذاهب، خلاصة ذلك:

١ - الجمهور: معناه الحقيقي التحريم، كما أن مطلق الأمر يفيد الوجوب، وهذا ما يظهر من كلام الإمام الشافعي، ويبقى على التحريم حتى يرد ما يصرفه عنه من القرائن.

٢ - الأشعرية: أنه موقف لا يقتضي التحريم وغيره إلا بدليل.

٣ - منسوب لقوم: أنه للترزية حقيقة لا للتحريم لأنها يقين فحمل عليه، ولم يحمل على التحريم إلا بدليل. انظر هذه المسألة في: إرشاد الفحول ص ١١٠، المنحول ص ١٢٦، البحر المحيط ٤٢٦/٢، التلخيص ١/ ٤٧، البرهان ١/ ٢٨٣، العدة ٤٢٥/٢، منتهى الوصول والأمل ص ١٠٠، اللمع ص ٢٤، الفصول في الأصول ١٧١/٢، المستصفى ٢٤/٢، فواتح الرحموت ٣٩٥/١، روضة الناظر ص ١٩٠، المسودة ص ٨٠، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران ص ١١٣، حاشية البناني على شرح جمع الجوامع ٣٩٠/١، شرح التلويح على التوضيح ٢١٥/١، التقرير والتحبير ٣٢٨/١، تيسير التحرير ٣٧٤/١، أصول السرخسي ٧٨/١، أصول الشاشي ص ١٦٥، كشف الأسرار للنسفي ١٤٠/١، المعتمد ١٦٨/١، الإبهاج ٦٦/٢، المحصول ٣٣٨/١، التحصيل من المحصول ٣٣٤/١، قواطع الأدلة في الأصول ص =

٩٣٠ - قال: فَصِيفَ لي هذا الوجه الذي بَدَأَتْ بذكره من التَّهْيِ، بمثالٍ يَدُلُّ على ما كان في مثلٍ معناها؟

٩٣١ - قال: فقلتُ له: كُلُّ النِّسَاءِ مُحَرَّمَاتُ الفُروجِ، إِلَّا بِوَاحِدٍ مِنَ المَعْنِيَيْنِ: النِّكَاحِ، والوطءِ بِمِلْكِ اليمينِ؛ وهما المَعْنِيَانِ اللَّذَانِ أَذِنَ اللَّهُ فِيهِمَا. وَسَنَّ رَسُولُ اللَّهِ كَيْفَ النِّكَاحُ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ الْفَرْجُ الْمَحْرَمُ قَبْلَهُ، فَسَنَّ فِيهِ وَلِيًّا وشهوداً وِرَضاً مِنَ الْمُنْكَوحَةِ الثَّيِّبِ، وَسَنَّهُ فِي رِضَاهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ يَكُونُ بِرِضَا الْمَتَزَوِّجِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا.

٩٣٢ - فَإِذَا جَمَعَ النِّكَاحُ أَرْبَعاً: رِضَا الْمُزَوَّجَةِ الثَّيِّبِ<sup>(١)</sup>، وَالْمُزَوِّجِ، وَأَنْ يُزَوِّجَ الْمَرْأَةُ وَلِيَّهَا، بِشَهْوِدٍ: حَلَّ النِّكَاحِ، إِلَّا فِي حَالَاتٍ سَأَذْكُرُهَا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٩٣٣ - وَإِذَا نَقَصَ النِّكَاحُ وَاحِداً مِنْ هَذَا كَانَ النِّكَاحُ فَاسِداً<sup>(٢)</sup>، لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْتِ بِهِ كَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ فِيهِ الْوَجْهَ الَّذِي يَحِلُّ بِهِ النِّكَاحُ<sup>(٣)</sup>.

٩٣٤ - وَلَوْ سَمِيَ صَدَاقاً كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ، وَلَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ بِتَرْكِ تَسْمِيَةِ الصَّدَاقِ، لِأَنَّ اللَّهَ أَثَبَّتَ النِّكَاحَ فِي كِتَابِهِ بِغَيْرِ مَهْرٍ<sup>(٤)</sup>، وَهَذَا مَكْتُوبٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ<sup>(٥)</sup>.

٩٣٥ - وَسَوَاءٌ فِي هَذَا الْمَرْأَةِ الشَّرِيفَةِ وَالذَّنِيَّةِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فِيمَا يَحِلُّ بِهِ وَيَحْرُمُ، وَيَجِبُ لَهَا وَعَلَيْهَا، مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَالْحُدُودِ: سَوَاءٌ.

= ٢٢٢، زوائد الأصول للأسنوي ص ٢٣٨، مفتاح الوصول ص ٢٣٦، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول ص ٢٩٠.

(١) وكذا سكوت البكر، فإن إذنها صماتها وسكوتها، كما ورد ذلك في أحاديث صريحة في الصحيحين وغيرهما.

(٢) الفاسد عند المتكلمين: هو خلاف الصحيح، وهو ما لا يترتب أثره عليه، ولا فرق عندهم بين الفاسد والباطل. أما عند الأحناف، فالفاسد هو ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه، كاشتراط شرط لا يقتضيه العقد، حتى لو خلا منه كان صحيحاً، أو هو ما فات عنه وصف مرغوب. أما الباطل عندهم فالفاسد عند المتكلمين.

(٣) أركان النكاح عند الفقهاء من الأبواب المختلف فيها، ففي حين أن الأحناف اكتفوا بالإيجاب والقبول كركن من أركان النكاح، جعلها الجمهور أربعة وهي: الإيجاب والقبول، زوجة، زوج، ولي. والإمام الشافعي هنا صرح بضرورة «رضا المزوجة الثيب» أما البكر فصماتها رضاء. وأما المهر والشهود فشرطان في العقد.

انظر بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٣/٢، مختصر اختلاف الفقهاء ٧١٣/٢، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ٣٦/٧، الإشراف على مذاهب أهل العلم ٢٢/١.

(٤) كما قال الله تعالى في سورة البقرة، الآية (٢٣٦): ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾.

(٥) انظر الأم للشافعي ٥١/٥ - ٥٢.

٩٣٦ - والحالات التي لو أتى بالنكاح فيها على ما وصفت أنه يجوز النكاح: فيما لم يُنْهَ فيها عنها من النكاح. فأما إذا عُقد بهذه الأشياء كان النكاح مفسوخاً، يَنْهَى الله في كتابه وعلى لسان نبيه عن النكاح بحالاتٍ نَهَى عنها، فذلك مفسوخٌ.

٩٣٧ - وذلك: أن يَنْكِحَ الرجلُ أختَ امرأته، وقد نَهَى الله عن الجمع بينهما، وأن يَنْكِحَ الخامسة، وقد أُنْهَى الله به إلى أربع، فَبَيَّنَ النبيُّ أنَّ انتهاء الله به إلى أربع حَظْرٌ عليه أن يَجْمَعَ بين أكثرَ منهنَّ، أو يَنْكِحَ المرأةَ على عَمَّتِها أو خالَتِها، وقد نَهَى النبيُّ عن ذلك، وأن يَنْكِحَ المرأةَ في عَدَّتِها.

٩٣٨ - فكلُّ نكاح كان من هذا لم يَصِحْ، وذلك أنه قد نُهي عن عَقْدِهِ، وهذا ما لا خلاف فيه بينَ أحدٍ من أهل العلم<sup>(١)</sup>.

(١) هذا الموضوع يتعلق بمسألة أصولية مستقلة وهي: «هل يقتضي النهي الفساد» والفساد هنا هو المراد للبطلان عند الأحناف، وخلاصة المسألة: إذا ثبت أن النهي للتحريم فهل يقتضي الفساد؟  
إعلم أن النهي عن الشيء على قسمين: أحدهما أن يكون النهي لغيره وهو ضربان: أحدهما: ما نهى عنه لمعنى جاوزه جمعاً كالبيع وقت النداء، وهو معنى تجاوز المبيع، وكالصلاة في الدار المغصوبة.

الثاني: ما نهى عنه لمعنى اتصل به وصفاً، ويعبر عنه بالنهي عن الشيء لوصفه اللازم له، كصوم يوم النحر فإنه لمعنى اتصل بالوقت الذي هو محل الأداء وصفاً، وهو أنه يوم عيد.  
فالضرب الأول: لا يقتضي الفساد عند الشافعي والجمهور، سواء كان في العبادات كالصلاة في الدار المغصوبة، أو في العقود كالنهي عن البيع على بيع أخيه. وقال الأمدى: لا خلاف أنه لا يقتضي الفساد إلا ما نقل عن مالك وأحمد.

أما الثاني: وهو النهي عن الشيء لوصفه ففيه مذاهب: أحدها: يفيد الفساد شرعاً، كالنهي عنه لعينه، كالنهي عن الصلاة في أعطان الإبل، قال ابن الحاجب: وما نقل عن الشافعي فإن حمل على أنه يضاده ظاهراً فمسلّم، وإلاَّ ورد نهى الكراهة لأن الأحكام كلها متضادة.  
الثاني: لا يفيد الفساد، عزاه ابن الحاجب للأكثرين.

الثالث: قول الحنفية: يدل على فساد الوصف لا المنهي عنه، وهو الأصل لكونه مشروعاً بدون الوصف، فلو باع درهماً بدرهمين ثم طرحا الزيادة أنه يصح العقد. فإذا نذر صوم يوم النحر ينعقد نذره عندهم، ويجب إيقاعه في غير يوم النحر.

القسم الثاني: أن يكون النهي لعينه وفيه مذاهب:

الأول: أن يدل على الفساد مطلقاً كالمثال الذي افترضه الإمام الشافعي في النكاح الذي خلا عن ولي ورضا المنكوحة الثيب والشهور فهو فاسد. وهذا القول هو رأي الجمهور من أصحاب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأهل الظاهر وطائفة كثيرة من المتكلمين، وقال القاضي عبد الوهاب: إنه مذهب الإمام مالك.

الثاني: لا يدل على الفساد أصلاً، ويحتاج الفساد إلى دليل غير النهي، وهو قول الأشعري، والقاضيين أبي بكر وعبد الجبار، والكرخي وأبي عبد الله البصري. واختاره القفال الشاشي والغزالي، وحكاه القاضي عن جمهور المتكلمين، والكنيا الطبري عن أكثر الأصوليين. قال الشيخ أبو إسحاق: وللشافعي كلام يدل عليه، ولهذا قال المازري: أصحاب الشافعي يحكون عنه القولين.

=

[١١٨] ٩٣٩ - وَمِثْلُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ<sup>(١)</sup>.

[١١٩] - وَأَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ<sup>(٢)</sup>.

= الثالث: أنه يدل على الفساد في العبادات دون العقود، وهو مذهب البصري واختيار الغزالي والإمام الرازي. اختصرنا هذه المسألة بصفة أساسية من البحر المحيط ٤٣٩/٢ - ٤٤٥، وانظر منتهى الوصول ص ١٠١، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٥٢٨/١، المحصول ٣٥٠/١، إرشاد الفحول ص ١١٠، حاشية البناني ٣٩٥/١، التقرير والتحبير ٣٢٩/١، المستصفى ٢٥/٢، فواتح الرحموت ٣٩٦/١، شرح التلويح على التوضيح ٢١٦/١، مفتاح الوصول ص ٣٩، اللعص ص ٢٥، روضة الناظر ص ١٩٠، المدخل ص ٢٣٢، تخريج الفروع على الأصول ص ١٦٨، أصول الشاشي ص ١٦٨، الإبهاج ٦٨/٢، كشف الأسرار للنسفي ١٤٢/١، إجابة السائل شرح بغية الآمل ص ٢٩٤، المقدمة في الأصول لابن القصار المالكي ص ٦٠، المعتمد ١٧٠/١، تيسير التحرير ٣٧٦/١، التحصيل من المحصول ٣٣٦/١، التبصرة ص ١٠٠، المغني لعبد الجبار ١٣٦/١٧، شرح المنهاج للأصفهاني ٣٤٥/١.

(١) رواه البخاري في كتاب النكاح، باب (٢٩) الشغار، حديث رقم (٥١١٢)، وفي كتاب الحيل، باب (٤) الحيلة في النكاح، حديث رقم (٦٩٦٠)، ومسلم في كتاب النكاح، باب (٧) تحريم نكاح الشغار ويطلانه، حديث رقم (١٤١٥)، وأبو داود في كتاب النكاح، باب (١٤) في الشغار، حديث رقم (٢٠٧٤)، والترمذي في كتاب النكاح، باب (٢٩) ما جاء في النهي عن نكاح الشغار، حديث رقم (١١٢٤)، والنسائي في كتاب النكاح، باب (٦٠ - ٦١) الشغار ١١٠/٦، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب (١٦) النهي عن الشغار، حديث رقم (١٨٨٣)، ومالك في كتاب النكاح، باب (١١) جامع ما لا يجوز من النكاح، حديث رقم (٢٤)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٩) باب في النهي عن الشغار، حديث رقم (٢١٨٠)، وابن حبان في صحيحه (٤١٥٢)، والبيهقي في سننه الكبرى ١٩٩/٧ و٢٠٠. من حديث ابن عمر. والشغار، لغة: الخلو، شجر البلد: إذا خلا من الناس، انظر مختار الصحاح ص ٣١٠. وأما شرعاً فقد قال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٦٣/٩ - ١٦٤: «فإن فيه وصفي: أحدهما: تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط أن يزوجه وليته.

والثاني: خلو بُضْع كل منهما من الصداق.

فمنهم من اعتبرهما معاً حتى لا يمنع مثلاً إذا زُوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق، أو زُوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر الصداق. وذهب أكثر الشافعية إلى أن علة النهي الاشتراك في البُضْع لأن بُضْع كل منهما يصير مرد العقد، وجعل البُضْع صداقاً مخالف لإيراد عقد النكاح، وليس المقتضي للبطلان ترك ذكر الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق.

واختلفوا فيما إذا لم يصرحا بذكر البُضْع فالأصح عندهم الصحة، ولكن وجد نص الشافعي على خلافه<sup>١</sup>.

ثم قال: «وقال ابن عبد البر: أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز، ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطلان، وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده، وحكاه ابن المنذر عن الأوزاعي، وذهب الحنفية إلى صحته ووجوب مهر المثل، وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وإسحق وأبي ثور، وهو قول على مذهب الشافعي، لاختلاف الجهة، لكن قال الشافعي: إن النساء محرمات إلى ما أحل الله أو ملك يمين، فإذا ورد النهي عن نكاح تأكد التحريم<sup>٢</sup>. وانظر نيل الأوطار ٦/١٦٠.

(٢) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب (٣٨) غزوة خيبر، حديث رقم (٤٢١٦)، وفي كتاب النكاح، باب (٣١) نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة أخيراً، حديث رقم (٥١١٥)، وفي كتاب الحيل، باب (٤) الحيلة =

[١٢٠] - وَأَنَّ النَّبِيَّ نَهَى الْمُخْرِمَ أَنْ يَنْكِحَ أَوْ يُنْكِحَ<sup>(١)</sup>.

٩٤٠ - فنحن نفسخ هذا كله من النكاح، في هذه الحالات التي نهى عنها، بمثل ما فسختنا به ما نهى عنه مما ذكر قبله.

٩٤١ - وقد يخالفنا في هذا غيرنا، وهو مكتوب في غير هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

٩٤٢ - ومثله أن ينكح المرأة بغير إذننها، فتجيز بعد، فلا يجوز، لأن العقد وقع منهياً عنه.

٩٤٣ - ومثل هذا ما نهى عنه رسول الله، من بيع الغرر<sup>(٣)</sup>، وبيع الرطب بالتثمر إلا في العرايا، أو غير ذلك مما نهى عنه.

٩٤٤ - وذلك أن أصل مال كل امرئ محرم على غيره، إلا بما أجل به، وما أجل به من البيوع ما لم ينه عنه رسول الله، ولا يكون ما نهى عنه رسول الله من البيوع مجزأ ما كان أصله محرماً من مال الرجل لأخيه، ولا تكون المعصية بالبيع المنهي عنه تجزئ محرماً، ولا تجزئ إلا بما لا يكون معصية، وهذا يَدْخُلُ في عامة العلم.

= في النكاح، حديث رقم (٣٦٩٦١)، ومسلم في كتاب النكاح، باب (٣) نكاح المتعة، حديث رقم (١٤٠٧)، والترمذي في كتاب النكاح، باب (٢٨) ما جاء في تحريم نكاح المتعة، حديث رقم (١١٢١)، وأيضاً في كتاب الأطعمة، باب (٦) ما جاء في لحوم الحمر الأهلية، حديث رقم (١٧٩٤)، والنسائي في كتاب النكاح، باب (٧١) تحريم المتعة، ١٢٦/٦، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب (٤٤) النهي عن نكاح المتعة، حديث رقم (١٦١)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (١٦) النهي عن المتعة، حديث رقم (٢١٩٧)، والإمام أحمد في المسند ٧٩/١، وابن أبي شيبة في المصنف ٢٩٢/٤، والحميدي في مسنده (٣٧)، وابن حبان في صحيحه (٤١٤٠) و(٤١٤١٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٠١/٧ و٢٠٢. من حديث علي بن أبي طالب.

ونكاح المتعة: هو تزويج المرأة إلى أجل، فإذا انقضى وقعت الفرقة. انظر الفتح ١٦٧/٩.

(١) رواه مسلم في كتاب النكاح، باب (٥) تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته، حديث رقم (١٤٠٩)، وأبو داود في كتاب المناسك (الحج)، باب (٣٨) المحرم يتزوج، حديث رقم (١٨٤١ - ١٨٤٢)، والترمذي في كتاب الحج، باب (٢٣) ما جاء في كراهية تزويج المحرم، حديث رقم (٨٤٠)، حديث حسن صحيح، والنسائي في كتاب مناسك الحج، باب (٩١) النهي عن ذلك، ١٩٢/٥، وابن ماجه في كتاب النكاح، باب (٤٥) المحرم يتزوج، حديث رقم (١٩٦٦)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب الحج، باب (٢٢) نكاح المحرم، حديث رقم (٧٠)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٧) في نكاح المحرم، حديث رقم (٢١٩٨)، وأحمد في مسنده ٦٩/١، وابن حبان في صحيحه (٤١٢٤ - ٤١٢٨)، والدارقطني في سننه ٢٦٠/٣، والبيهقي في سننه الكبرى ٦٥/٥ و٦٦. من حديث عثمان بن عفان.

(٢) انظر: كتاب الأم ٦٨/٥ - ٧٢، واختلاف الحديث ص ٢٣٨ - ٢٤١ و٢٥٤.

(٣) الفرر: الخطر، وبيع الفرر: هو مثل بيع السمك في الماء والطير في الهواء، وقيل هو ما كان له ظاهر يغر المشتري وباطن مجهول. وقيل: هو أن يكون على غير عهدة ولا ثقة. وقال بعضهم: ويدخل في بيع الفرر البيوع المجهولة التي لا يحيط بكنهها المتبايعان حتي تكون معلومة.

٩٤٥ - فإن قال قائل: ما الوجه المباح الذي نُهي المرء فيه عن شيء، وهو يخالف النهي الذي ذكرت قبله؟

٩٤٦ - فهو - إن شاء الله - مثل:

[١٢١] نُهي رسول الله أن يشتمل الرجلُ على الصَّماء<sup>(١)</sup>، وأن يَحْتَبِي<sup>(٢)</sup> في ثوبٍ واحدٍ مُفْضِيًّا بِفَرْجِهِ إِلَى السَّمَاءِ<sup>(٣)</sup>.

[١٢٢] وأنه أمر غلاماً أن يأكلَ ممّا بين يديه، ونهأه أن يأكلَ من أَعْلَى الصَّخْفَةِ<sup>(٤)</sup>.  
ويزَوَى عنه، وليس كَثُوت ما قبله ممّا ذكرنا:

[١٢٣] أنه نُهي عن أن يَقْرُنَ الرجلُ إذا أَكَلَ بين التَّمْرَتَيْنِ<sup>(٥)</sup>.

(١) اشتعال الصماء، هو أن يشتمل بالثوب حتى يجلل به جسده، ولا يرفع منه جانباً، فلا يبقى ما يخرج منه يده، وسُميت صماء لأنه سد المنافذ كلها كالصخرة الصماء.

قال أبو عبيد: وأما الفقهاء فيقولون: هو أن يشتمل بثوب ليس عليه غيره ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه. انظر اللسان مادة (شمل) و (صَمَم).

(٢) الاحتباء هو أن يقعد الإنسان على ألبته وينصب ساقيه ويحتوي عليهما بثوب أو نحوه أو بيده. وهذه القعدة يُقال لها الحبوة، بضم الحاء وكسرهما، وكان هذا الاحتباء عادة للعرب في مجالسهم.

(٣) رواه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب (٢٠) النهي عن اشتعال الصماء، والاحتباء في ثوب واحد، حديث رقم (٢٠٩٩)، والترمذي في كتاب الأدب، باب (٢٠) ما جاء في الكراهية في ذلك، حديث رقم (٢٧٦٧) وقال: حديث صحيح، والنسائي في كتاب الزينة، باب (١٠٧) النهي عن الاحتباء في ثوب واحد ٢١٠/٨، والإمام أحمد في المسند ٣/٣٤٩، وابن حبان في مسنده (٥٥٥٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢/٢٢٤.

(٤) روى البخاري في كتاب الأطعمة، باب (٢) التسمية على الطعام، والأكل باليمين، حديث رقم (٥٣٧٦)، وباب (٣) الأكل مما يليه، حديث رقم (٥٣٧٧ - ٥٣٧٨)، ومسلم في كتاب الأشربة، باب (١٣) آداب الطعام والشراب وأحكامهما، حديث رقم (٢٠٢٢)، وأبو داود في كتاب الأطعمة، باب (١٩) الأكل باليمين، حديث رقم (٣٧٧٧)، والترمذي في كتاب الأطعمة، باب (٤٧) ما جاء في التسمية على الطعام، حديث رقم (١٨٥٧)، والنسائي في سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٨/١٣٠، وابن ماجه في كتاب الأطعمة، باب (٨) الأكل باليمين، حديث رقم (٣٢٦٧)، والإمام مالك في الموطأ في كتاب صفة النبي ﷺ، باب (١٠) جامع ما جاء في الطعام والشراب، حديث رقم (٣٢)، والدارمي في كتاب الأطعمة، باب (١) في التسمية على الطعام، حديث رقم (٢٠١٩)، وباب (١٥) في الذي يأكل مما يليه، حديث رقم (٢٠٤٥)، وأحمد في المسند ٤/٢٦ و ٢٧، والحميدي في مسنده (٥٧٠)، والطبراني في مسنده (١٣٥٨)، وابن حبان في صحيحه (٥٢١١ - ٥٢١٢)، والبيهقي في سننه الكبرى ٧/٢٧٧.

من حديث عمر بن أبي سلمة قال: «كنتُ غلاماً في حجر النبي ﷺ فكانت يدي تطيش في الصحيفة، فقال لي رسول الله ﷺ: يا غلام سم الله تعالى، وكل بيمينك، وكل مما يليك»..

(٥) رواه البخاري في كتاب الشركة، باب (٤) القرآن في التمر بين الشركاء حتى يستأذن أصحابه، حديث رقم (٢٤٨٩)، ومسلم في كتاب الأشربة، باب (٢٥) نهى الأكل مع جماعة، عن قرآن تمرتين ونحوهما في لقمة، إلا بإذن أصحابه، حديث رقم (٢٠٤٥)، وأبو داود في كتاب الأطعمة، باب (٤٣) الإقران في التمر =

[١٢٤] وأن يَكْشِفَ الثَّمَرَةَ عَمَّا فِي جَوْفِهَا<sup>(١)</sup>.

[١٢٥] وَأَنْ يُعْرَسَ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ<sup>(٢)</sup>.

٩٤٧ - فَلَمَّا كَانَ الثَّوْبُ مَبَاحاً لِلْأَيْسِ، وَالطَّعَامُ مَبَاحاً لَأَكْلِهِ، حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ شَاءَ، وَالْأَرْضُ مَبَاحَةٌ لَهُ إِذَا كَانَتْ لِلَّهِ لَا لَادَمِيٍّ، وَكَانَ النَّاسُ فِيهَا شَرَعًا<sup>(٣)</sup>: فَهُوَ نُهْيٌ فِيهَا عَنْ شَيْءٍ أَنْ يَفْعَلَهُ، وَأَمْرٌ فِيهَا بِأَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا غَيْرَ الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ.

٩٤٨ - وَالنُّهْيُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْ اسْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَالِاحْتِبَاءِ مُفْضِيًا بِفَرْجِهِ غَيْرَ مُسْتَتِرٍ: أَنَّ فِي ذَلِكَ كَشْفَ عَوْرَتِهِ، قِيلَ لَهُ: يَسْتُرُهَا بِثَوْبِهِ، فَلَمْ يَكُنْ نَهْيُهُ عَنْ كَشْفِ عَوْرَتِهِ نَهْيَهُ عَنْ لُبْسِ ثَوْبِهِ فَيَحْرَمَ عَلَيْهِ لِبْسُهُ، بَلْ أَمَرَهُ أَنْ يَلْبِسَهُ كَمَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ.

٩٤٩ - وَلَمْ يَكُنْ أَمْرُهُ أَنْ يَأْكَلَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا يَأْكَلَ مِنْ رَأْسِ الطَّعَامِ، إِذَا كَانَ مَبَاحاً لَهُ أَنْ يَأْكَلَ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَجَمِيعِ الطَّعَامِ: إِلَّا أَذْبًا فِي الْأَكْلِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، لِأَنَّهُ أَجْمَلُ بِهِ عِنْدَ مُوَاجِلِهِ، وَأَبْعَدُ لَهُ مِنْ قُبْحِ الطَّعْمَةِ وَالنَّهْمِ<sup>(٤)</sup>. وَأَمَرَهُ الْأَيُّ يَأْكُلُ مِنْ رَأْسِ الطَّعَامِ لِأَنَّ الْبِرْكََةَ تَنْزِلُ مِنْهُ لَهُ: عَلَى النَّظَرِ لَهُ فِي أَنْ يُبَارَكَ لَهُ بِرُكَّةٍ دَائِمَةٍ يَدُومُ نَزْوُلُهَا لَهُ، وَهُوَ يُبَيِّحُ لَهُ إِذَا أَكَلَ مَا حَوْلَ رَأْسِ الطَّعَامِ أَنْ يَأْكَلَ رَأْسَهُ.

٩٥٠ - وَإِذَا أَبَاحَ لَهُ الْمَمَرُّ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ فَالْمَمَرُّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَبَاحاً لِأَنَّهُ لَا مَالِكَ لَهُ يَمْنَعُ الْمَمَرَّ عَلَيْهِ فَيَحْرُمَ بِمَنْعِهِ: فَإِنَّمَا نَهَاهُ لِمَعْنَى يُثَبِّتُ نَظْرًا لَهُ.

[١٢٦] فَإِنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ وَطُرُقُ الْحَيَاتِ»<sup>(٥)</sup>: عَلَى النَّظَرِ لَهُ، لَا عَلَى أَنَّ التَّعْرِيسَ

= فِي الْأَكْلِ، حَدِيثٌ رَقْم (٣٨٣٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ، بَاب (١٦) مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ الْقُرْآنِ بَيْنَ التَّمَرَتَيْنِ حَدِيثٌ رَقْم (١٨١٤)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالْقُرْآنُ فِي أَكْلِ التَّمْرِ: أَنْ يَجْمَعَ فِي اللَّقْمَةِ بَيْنَ التَّمَرَتَيْنِ.

(١) رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْأَطْعَمَةِ، بَاب (٤٢) تَفْتِيشُ التَّمْرِ عِنْدَ الْأَكْلِ، حَدِيثٌ رَقْم (٣٨٣٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِتَمَرٍ عَتِيقٍ فَجَعَلَ يَفْتِشُهُ يَخْرُجُ السُّوسُ مِنْهُ».

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ، بَاب (٥٤) مُرَاعَاةُ مَصْلَحَةِ الدُّوَابِّ فِي السَّيْرِ، وَالنَّهْيُ عَنِ التَّعْرِيسِ فِي الطَّرِيقِ، حَدِيثٌ رَقْم (١٩٢٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ، بَاب (٥٧) فِي سُرْعَةِ السَّيْرِ وَالنَّهْيُ عَنِ التَّعْرِيسِ فِي

الطَّرِيقِ، حَدِيثٌ رَقْم (٢٥٦٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، بَاب (٧٥)، حَدِيثٌ رَقْم (٢٨٥٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ كَمَا فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ ٣٩٦/٩، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٧/٢ وَ٣٧٨، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٥٥٠ - ٢٥٥٧)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٢٧٠٣) وَ(٢٧٠٥)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي سَنَنِ الْكِبَرِيِّ ٢٥٦/٥. مِنْ

حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِيهِ: «وَإِذَا عَرَسْتُمْ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ...».

وَالتَّعْرِيسُ: نَزُولُ الْمَسَافِرِ أَوَّلَ اللَّيْلِ لِلنَّوْمِ وَالرَّاحَةِ.

(٣) أَيُّ سِوَاةٍ، مُخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ٣٠٥.

(٤) الطَّعْمَةُ: أَيُّ حَالَةِ الْأَكْلِ وَهَيْتِهِ. وَالنَّهْمُ: إِفْرَاطُ الشَّهْوَةِ فِي الطَّعَامِ.

(٥) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثِ التَّعْرِيسِ عَلَى ظَهْرِ الطَّرِيقِ.

محزّم، وقد يُنْهَى عنه إذا كانت الطريق متضايقاً مسلوّكاً، لأنّه إذا عرّسَ عليه في ذلك الوقت مَنَعَ غيره حَقَّهُ في المَمَرِّ<sup>(١)</sup>.

٩٥١ - فإن قال قائل: فما الفرقُ بينَ هذا والأوّل؟

٩٥٢ - قيلَ له: مَنْ قامَتْ عليه الحجّةُ يعلمُ أنّ النبيّ نَهَى عَمَّا وَصَفْنَا، وَمَنْ فَعَلَ ما نُهِيَ عنه - وهو عالمٌ بِنَهْيِهِ - فهو عاصٍ بفعله ما نُهيَ عنه، وَلَيْسَتْغْفِرَ اللهُ ولا يَعُودُ<sup>(٢)</sup>.

٩٥٣ - فإن قال: فهذا عاصٍ، والذي ذكرتُ في الكتاب قبله في النكاحِ والبيوعِ عاصٍ، فكيف فرقتُ بين حالهما؟

٩٥٤ - فقلتُ: أمّا في المعصية فلم أفرّق بينهما، لأنّي قد جعلتهما عاصيَيْن، وبعضُ المعاصي أعظمُ من بعضٍ.

٩٥٥ - فإن قال: فكيف لم تُحرّم على هذا لُبْسَهُ وأكله ومَمَرُهُ على الأرضِ بمعصيته، وحرّمتُ على الآخرِ نكاحه وبيّعه بمعصيته؟

٩٥٦ - قيلَ: هذا أَمْرٌ بأمرٍ في مُباحٍ حلالٍ له، فأخلّلتُ له ما حلَّ له، وحرّمتُ عليه ما حرّم عليه، وما حرّم عليه غيرُ ما أُجِلَّ له، ومعصيته في الشيء المُباحِ له لا تُحرّمه عليه بكلِّ حالٍ، ولكن تُحرّم عليه أن يفعلَ فيه المعصية.

٩٥٧ - فإن قيل: فما مثْلُ هذا؟

٩٥٨ - قيلَ له: الرجلُ له الزوجةُ والجاريةُ، وقد نُهي أن يطأهما حائضَتَيْن وصائمتَيْن، ولو فعل لم يحلَّ ذلك الوطءُ له في حالِه تلك، ولم تُحرّم واحدةٌ منهما عليه في حالٍ غيرِ تلك الحالِ،

---

(١) ذكر الأصوليون أمثله لما تقتضيه صيغة النهي إن لم يُفد الفساد والامتناع وهي:

الكرهية: كقوله عليه الصّلاة والسّلام: «لا تصلوا في مبارك الإبل».

الدعاء: كقوله تعالى: «ربنا لا تزغ قلوبنا» [آل عمران/ آية ٨].

الإرشاد: كقوله تعالى: «لا تسألوا عن أشياء...» [المائدة/ آية ١٠١].

التهديد: كقول السيد لعبد الذي لم يمثل أمره: لا تمثل أمري.

التحقير: كقوله تعالى: «ولا تملن حينك» [طه/ آية ١٣١].

ليان العاقبة: كقوله تعالى: «ولا تحسبن الله غافلاً...» [إبراهيم/ آية ٤٢].

التأيس: كقوله تعالى: «لا تعجلوا اليوم...» [التحریم/ آية ٧].

الالتماس: كقولك لمن يساويك: لا تفعل.

انظر إرشاد الفحول ص ١٠٩ - ١١٠، تيسير التحرير ٣٧٥/١، الفقيه والمتفقه ٦٧/١، الإبهاج ٦٧/٢،

حاشية العطار على جمع الجوامع ٤٩٧/١، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٥٢٤/١.

(٢) قال شاکر: «هكذا في الأصل (يعود)، بإثبات الواو مع (لا) الناهية، ويجوز أن تكون نافية، على إرادة النهي أيضاً، وهو كثير».



إذا كان أصلهما مباحاً حلالاً.

٩٥٩ - وأصل مال الرجل مُحَرَّمٌ على غيره إلا بما أُبيحَ به مما يَجِلُّ، وفروجُ النساءِ مُحَرَّمَاتٌ إلا بما أُبيحَتْ به من النكاح والمَلِكِ، فإذا عَقَدَ عَقْدَةَ النكاح أو البيعَ منهياً عنها على مُحَرَّمٍ لا يَجِلُّ إلا بما أحلَّ به: لم يَجِلِّ المحَرَّمُ بِمَحَرَّمٍ، وكان على أصلِ تحريمه، حتى يُؤْتَى بالوجه الذي أحلَّهُ اللَّهُ به في كتابه، أو على لسانِ رسوله، أو إجماعِ المسلمين، أو ما هو في مثل معناه.

٩٦٠ - قال: وقد مُثِّلْتُ قَبْلَ هذا التَّهْيِي الذي أريدُ به غيرُ التحريمِ بالدلائلِ، فاكْتَفَيْتُ مِنْ تَرْيِيدِهِ، وأسألُ الله العَصْمَةَ والتوفيقَ.

## [ باب العلم ]

٩٦١ - قال الشافعيُّ: فقال لي قائلٌ: ما العلمُ؟ وما يَجِبُ على الناسِ في العلمِ؟

- فقلتُ له: العلمُ علمانِ: علمٌ عامَّةٌ لا يَسَعُ بالغاً غيرَ مغلوبٍ على عقله جَهْلُهُ.

٩٦٢ - قال: ومثْلُ ماذا؟

٩٦٣ - قلتُ: مثْلُ الصلواتِ الخمسِ، وأنَّ الله على الناسِ صومَ شهرِ رمضانَ، وحَجَّ البيتِ إذا استطاعوه، وزكاةَ في أموالهم، وأنه حَرَّمَ عليهم الزَّنا والقتلَ والسَّرقةَ والخمرَ، وما كان في معنى هذا، ممَّا كُلفَ العِبَادُ أَنْ يَعْقِلُوهُ وَيَعْمَلُوهُ وَيُعْطُوهُ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، وَأَنْ يَكْفُوا عَنْهُ: مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ.

٩٦٤ - وهذا الصَّنْفُ كُلُّهُ مِنَ الْعِلْمِ موجودٌ نصًّا في كتابِ اللَّهِ، وموجوداً عامًّا عندَ أهلِ الإسلامِ، يَنْقُلُهُ عَوَامُّهُمْ عَنْ مَنْ مَضَى مِنْ عَوَامِّهِمْ، يَحْكُونَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، ولا يتنازعون في حكايتِهِ ولا وجوبِهِ عليهم<sup>(١)</sup>.

٩٦٥ - وهذا الْعِلْمُ الْعَامُّ الذي لا يُمكنُ فِيهِ الْغَلْطُ مِنَ الْخَبَرِ، ولا التَّأْوِيلُ، ولا يجوزُ فِيهِ التَّنَازُعُ.

٩٦٦ - قال: فما الوجه الثاني؟

٩٦٧ - قلتُ له: ما يَثْبُتُ الْعِبَادُ مِنْ فُرُوعِ الْفَرَائِضِ، وما يُخَصُّ بِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا، مما ليس فيه نَصٌّ كِتَابٍ، ولا في أكثرِهِ نَصٌّ سُنَّةٍ، وإنَّ كَانَتْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ سُنَّةٌ فَإِنَّمَا هِيَ مِنْ أَخْبَارِ الْخَاصَّةِ، لا أَخْبَارِ الْعَامَّةِ، وما كَانَ مِنْهُ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَيُسْتَذْرَكُ قِيَاساً.

٩٦٨ - قال: فَيَعْدُو هذا أَنْ يَكُونَ واجِباً وجوبَ الْعِلْمِ قَبْلَهُ؟ أو موضوعاً عن الناسِ عِلْمُهُ،

---

(١) أي وجوب معرفته والعلم به.

حتى يكون من علمه مُتَفَتِّلاً وَمَنْ تَرَكَ عِلْمَهُ غَيْرَ آثِمٍ بتركه؟ أو من وجه ثالث، فتوجدناه خبراً أو قياساً؟

٩٦٩ - فقلتُ له: بل هو من وجهٍ ثالثٍ.

٩٧٠ - قال: قَصِفْهُ واذكر الحجة فيه، ما يلزم منه، ومن يلزم، وعن من يسقط؟

٩٧١ - فقلتُ له: هذه درجة من العلم ليس تَبْلُغُها العامة، ولم يُكَلِّفْها كلُّ الخاصة، ومن احتمل بلوغها من الخاصة فلا يسعهم كلهم كافة أن يعطلوها، وإذا قام بها من خاصيتهم من فيه الكفاية لم يخرج غيره ممن تركها - إن شاء الله - والفضل فيها لمن قام بها على من عطلها<sup>(١)</sup>.

٩٧٢ - فقال: فأوجدني هذا خبراً أو شيئاً في معناه، ليكون هذا قياساً عليه؟

٩٧٣ - فقلتُ له: فَرَضَ اللَّهُ الْجِهَادَ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ، ثُمَّ أَكَّدَ التَّغْيِيرَ مِنَ الْجِهَادِ فَقَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْفُرْقَانِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>.

٩٧٤ - وقال: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

٩٧٥ - وقال: ﴿وَأَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

٩٧٦ - وقال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ

(١) هذا ما سماه الأصوليون الواجب الكفائي، أو الفرض على الكفاية، وتعريفه: هو إذا قام به البعض سقط عن الآخرين، وسمي بذلك لأن فعل البعض يكفي فيه، وذلك بخلاف فرض العين فإنه لا يسقط عن المكلف إلا إذا قام به بنفسه؛ وعرفه الإمام الشافعي بقوله: «إذا قام به من المسلمين من فيه الكفاية خرج من تخلف عنه من المائمه» (فقرة ٩٩٠). ولعل هذا أفضل التعريفات لفرض الكفاية. يقول الإسوي: «وإن كان المقصود من الوجوب إنما هو إيقاع الفعل مع قطع النظر عن الفاعل، فيسمى فرضاً على الكفاية، وسمي بذلك لأن فعل البعض فيه يكفي في سقوط الإنم عن الباقيين مع كونه واجباً على الجميع، بخلاف فرض العين، فإنه يجب إيقاعه من كل عين، أي ذات، أو من عين معينة». التمهيد ص ٧٤، وانظر التبصرة ص ٢٧٢، الإبهاج ١/ ١٠٠، التلخيص ١/ ٤٦٢، المسودة ص ٣٠، شرح البدخشي المسمى مناهج العقول ١/ ٦١.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١١١.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٥.

وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٢٩﴾<sup>(١)</sup>.

[١٢٧] ٩٧٧ - أخبرنا عبد العزيز، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا أَرَأَى أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

٩٧٨ - وقال الله جل ثناؤه: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾<sup>(٣)</sup>.

٩٧٩ - وقال: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤١﴾﴾<sup>(٤)</sup>.

٩٨٠ - قال: فاحتملت الآيات أن يكون الجهاد كله - والتفكير خاصة منه -: على كل مطيق له، لا يسع أحداً منهم التخلف عنه، كما كانت الصلوات والحج والزكاة، فلم يخرج أحد وجب عليه فرض منها من أن يؤدي غيره الفرض عن نفسه، لأن عمل أحد في هذا لا يكتب لغيره.

٩٨١ - واحتملت أن يكون معنى فرضها غير معنى فرض الصلوات، وذلك أن يكون قصداً بالفرض فيها قصد الكفاية، فيكون من قام بالكفاية في جهاد من جوهده من المشركين مذكراً تأدية

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

(٢) رواه بنحوه البخاري في كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، باب (٣) قتل من أبى قبول الفرائض وما نسبوا إلى الردة، حديث رقم (١٩٢٤)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب (٢) الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث رقم (٧٢٨٤ - ٧٢٨٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب (٨) الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، حديث رقم (٢٠)، وأبو داود في كتاب الزكاة، باب (١)، حديث رقم (١٥٥٦)، وفي كتاب الجهاد، باب (٩٥) على ما يقاتل المشركون، حديث رقم (٢٦٤٠)، والترمذي في كتاب الإيمان، باب (١) ما جاء أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، حديث رقم (٢٦٠٦) - (٢٦٠٧)، والنسائي في كتاب الجهاد، باب (١) وجوب الجهاد، ٦/٧٤، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب (١) الكف عمن قال: لا إله إلا الله، حديث رقم (٣٩١٧)، وأحمد في المسند ٢/٣١٤ و ٣٧٧ و ٤٢٣ و ٤٣٩ و ٤٧٥ و ٤٨٢ و ٥٠٢ و ٥٢٨، وابن أبي شيبة في المصنف ١٠/١٢٢ و ١٢٤ و ٣٧٤، وعبد الرزاق في المصنف (٦٩١٦) و (١٠٠٢٢) و (١٨٧١٨)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٤٤١)، وابن الجارود في المنتقى (١٠٣٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٢٤٨)، وابن حبان في صحيحه (١٧٤) و (٢١٨) و (٢١٦) - (٢١٧) و (٢٢٠)، والدارقطني في سننه ١/٢٣١ - ٢٣٢ و ٧٩/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ١/١٨٦ و ٣/٩٢ و ٨/١٩ و ١٩٦ و ٢٠٢ و ٩/١٨٢، وأبو نعيم في الحلية ٢/١٥٩ و ٣/٢٥ و ٣٠٦. من طرق عن أبي هريرة به.

(٣) سورة التوبة، الآيتان: ٣٨ - ٣٩.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٤١.

الفرض ونافلة الفضل، ومُخْرِجاً مَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمَائِمِ.

٩٨٢ - ولم يُسَوِّ<sup>(١)</sup> اللهُ بينهما، فقال اللهُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاتِلُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاتِلِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاتِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>. فاما الظاهرُ في الآياتِ فالقَرَضُ على العامة.

٩٨٣ - قال: فأبِنِ الدَّلَالَةَ في أنه إذا قام بعضُ العامة بالكفاية أخرجَ المتخلفين من المائِم؟

٩٨٤ - فقلتُ له: في هذه الآية.

٩٨٥ - قال: وأين هو منها؟

٩٨٦ - قلتُ: قال اللهُ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ فوعَدَ المتخلفينَ عن الجهادِ الحسنى على الإيمانِ، وأبَانَ فضيلةَ المجاهدين على القاعدين، ولو كانوا آثمين بالتخلف - إذا غَزَا غيرُهم -: كانت العقوبةُ بالإثم - إن لم يَغْفُ<sup>(٣)</sup> اللهُ -: أُولَى بهم من الحسنى.

٩٨٧ - قال: فهل تَجِدُ في هذا غيرَ هذا؟

٩٨٨ قلتُ: نعم، قال اللهُ: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَأَنَّهَ قُلُوبًا فَتَرَى مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَسْفَقَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>. وَغَزَا رسولُ الله وَغَزَى<sup>(٥)</sup> معه من أصحابه جماعةٌ وخَلَفَ أخرى، حتى تخَلَّفَ عليُّ بن أبي طالب في غزوة تبوك<sup>(٦)</sup>، وأخبرنا الله أن المسلمين لم يكونوا لِيَنْفِرُوا كَأَنَّهَ: ﴿قُلُوبًا فَتَرَى مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ

(١) في الأصل بإثبات حرف العلة ولذلك وجه صحيح في العربية.

(٢) سورة النساء، الآية: ٩٥.

(٣) في الأصل بإثبات حرف العلة مع وجود الجازم، ولذلك وجه صحيح في العربية تقدم بيانه.

(٤) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.

(٥) غزى معه أصحابه: أي حملهم على الغزو.

(٦) روى البخاري في كتاب المغازي، باب (٧٨) غزوة تبوك، وهي غزوة العسرة، حديث رقم (٤٤١٦)،

ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب (٤) من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حديث رقم

(٢٤٠٤). عن سعد بن أبي وقاص قال: إن رسول الله ﷺ خرج إلى تبوك واستخلف علياً، فقال: أَنَخَلَفَنِي

في الصبيان والنساء؟ قال: ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس نبي بعدي.

وقد بين ابن هشام في سيرته ١٥٩/٤ (ط. دار الكتاب العربي) سبب ذلك، فقال: «خلف رسول الله ﷺ

علي بن أبي طالب رضوان الله عليه إلى أهله وأمره بالإقامة فيهم، فأزجف به المنافقون، وقالوا: ما خلفه إلا

استغفالاً له، وتخففاً منه. فلما قال ذلك المنافقون أخذ علي بن أبي طالب رضوان الله عليه سلاحه، ثم خرج

حتى أتى رسول الله ﷺ وهو نازل بالجرف (مكان بينه وبين المدينة ثلاثة أميال)، فقال: يا نبي الله، زعم

المنافقون أنك إنما خلقتني أنك استغفرتني وتخففت مني؟ فقال ﷺ: «كذبوا، ولكنني خلقتك لما تركتُ =

طَائِفَةٌ فَأَخْبَرَ أَنَّ التَّغْيِيرَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ، وَأَنَّ التَّقْفَةَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى بَعْضِهِمْ دُونَ بَعْضٍ.

٩٨٩ - وكذلك ما عَدَا الْفَرْضَ فِي عَظَمِ<sup>(١)</sup> الْفَرَائِضِ الَّتِي لَا يَسَعُ جَهْلُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٩٠ - وهكذا كُلُّ مَا كَانَ الْفَرْضُ فِيهِ مَقْصُوداً بِهِ قَصْدُ الْكِفَايَةِ فِيمَا يَنْتُوبُ، فَإِذَا قَامَ بِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ فِيهِ الْكِفَايَةُ خَرَجَ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ مِنَ الْمَأْتَمِ.

٩٩١ - وَلَوْ ضَيَّعُوهُ مَعَا حِظْتُ أَنْ لَا يُخْرَجَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مُطِيقٌ فِيهِ مِنَ الْمَأْتَمِ بَلْ لَا أَشْكُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -، لَقَوْلِهِ: ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُمَازِنَكُمْ عَدَاُ الْإِيمَانِ﴾<sup>(٢)</sup>.

٩٩٢ - قَالَ: فَمَا مَعْنَاهَا؟

٩٩٣ - قُلْتُ: الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا أَنْ تَخْلُقَهُمْ عَنِ التَّغْيِيرِ كَافَّةً لَا يَسْعُهُمْ، وَتَغْيِيرَ بَعْضِهِمْ - إِذَا كَانَتْ فِي نَفِيرِهِ كِفَايَةً -: يُخْرَجُ مَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمَأْتَمِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لِأَنَّهُ إِذَا نَفَرَ بَعْضُهُمْ وَقَعَ عَلَيْهِمْ اسْمُ «النَّفِيرِ»<sup>(٣)</sup>.

٩٩٤ - قَالَ: وَمِثْلُ مَاذَا سِوَى الْجِهَادِ؟

٩٩٥ - قُلْتُ: الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ وَدَفْنُهَا، لَا يَحِلُّ تَرْكُهَا وَلَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ يَحْضُرُهَا كُلُّهُمْ حُضُورُهَا، وَيُخْرَجُ مَنْ تَخَلَّفَ مِنَ الْمَأْتَمِ مَنْ قَامَ بِكِفَايَتِهَا.

٩٩٦ - وَهَكَذَا رَدُّ السَّلَامِ، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَإِذَا حِيَّيْتُمْ بِنَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾<sup>(٤)</sup>.

= وَرَأَيْتِي، فَارْجِعْ فَأَخْلُقْنِي فِي أَهْلِي وَأَهْلِكَ، أَفَلَا تَرْضَى يَا عَلِيٌّ أَنْ تَكُونَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي. فَارْجِعْ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سَفَرِهِ.

(١) عَظَمُ الْأَمْرِ، وَمَعْظَمُهُ: جُلُّهُ وَأَكْثَرُهُ. اللِّسَانُ مَادَّةُ (عَظَمِ).

(٢) سُورَةُ التَّوْبَةِ، الْآيَةُ: ٣٩.

(٣) قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي زَادِ الْمَسِيرِ ٤٣٨/٣ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: «... وَقَالَ قَوْمٌ: هَذِهِ خَاصَّةٌ فِيمَنْ اسْتَنْفَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْفَرْ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: اسْتَنْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَيًّا مِنَ الْعَرَبِ فَتَنَاقَلُوا عَنْهُ. فَأَمْسِكَ عَنْهُمْ الْمَطَرُ فَكَانَ عَذَابُهُمْ.

ثُمَّ قَالَ: فَصَلِّ: وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ، وَعُكْرَمَةَ، قَالُوا: تُسَخِّقُ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ...﴾ [التَّوْبَةُ/١٢٢].

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ: لَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَنْسُوخِ، إِذْ لَا تَنَافِي بَيْنَ الْآيَتَيْنِ، وَإِنَّمَا حُكْمُ كُلِّ آيَةٍ قَائِمٌ فِي مَوْضِعِهَا. وَذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَيْسَ هَاهُنَا نَسْخٌ، وَمَتَى لَمْ يَقَاوَمِ أَهْلُ الثُّغُورِ الْعَدُوَّ، فَفَرَضَ عَلَى النَّاسِ النَّفِيرَ إِلَيْهِمْ، وَمَتَى اسْتَغْنَوْا عَنْ إِعَانَةِ مَنْ وَرَاءَهُمْ، غُذِرَ الْقَاعِدُونَ عَنْهُمْ. وَقَالَ قَوْمٌ: هَذَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَفَرَضَ عَلَى النَّاسِ التَّغْيِيرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ١. هـ.

(٤) سُورَةُ النَّسَاءِ، الْآيَةُ: ٨٦.

[١٢٨] - وقال رسول الله: «يُسَلِّمُ الْقَائِمُ عَلَى الْقَاعِدِ»<sup>(١)</sup> و: «إِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدًا أَجْزَأَ عَنْهُمْ»<sup>(٢)</sup>. وإنَّما أريدَ بهذا الرَّدُّ، فَرَدُّ الْقَلِيلِ جَامِعٌ لِاسْمِ «الرَّدِّ»، وَالْكَفَايَةُ فِيهِ مَانِعٌ لِأَن يَكُونَ الرَّدُّ مَعْطَلًا.

٩٩٧ - ولم يَزَلْ المسلمون على ما وصفتُ، منذ بعثَ اللهُ نبيَّه - فيما بلغنا - إلى اليوم: يَتَفَقَّهُ أَقْلُهُمْ، وَيَشْهَدُ الْجَنَائِزَ بَعْضُهُمْ، وَيُجَاهِدُ وَيَرُدُّ السَّلَامَ بَعْضُهُمْ، وَيَتَخَلَّفُ عَنْ ذَلِكَ غَيْرُهُمْ، فَيَعْرِفُونَ الْفَضْلَ لِمَنْ قَامَ بِالْفَقْهِ وَالْجِهَادِ وَحُضُورِ الْجَنَائِزِ وَرَدِّ السَّلَامِ، وَلَا يُؤْتَمُونَ مَنْ قَصُرَ عَنْ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ بِهَذَا قَائِمُونَ بِكِفَايَتِهِ.

### [بَابُ خَيْرِ الْوَاحِدِ<sup>(٣)</sup>]

٩٩٨ - فقال لي قائل: أَحَدُذْ لِي أَقْلٌ مَا تَقَوْمُ بِهِ الْحُجَّةَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ، حَتَّى يَثْبِتَ عَلَيْهِمْ خَيْرُ الْخَاصَّةِ.

- (١) رواه بهذا اللفظ: القائم على الماشي: الدارمي في كتاب الاستئذان، باب (٦) في تسليم الراكب على الماشي، حديث رقم (٢٦٣٤) من حديث فضالة بن عبيد.
- وجاء في حديث أبي هريرة مرفوعاً: وَيُسَلِّمُ الْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ: يُسَلِّمُ الْمَازَ عَلَى الْقَاعِدِ: رواه البخاري في كتاب الاستئذان، باب (٤) تسليم القليل على الكثير، حديث رقم (٦٢٣١)، وباب (٥) يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، حديث رقم (٦٢٣٢)، وباب (٦) يُسَلِّمُ الْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ، حديث رقم (٦٢٣٣)، وباب (٧) يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، حديث رقم (٦٢٣٤)، ومسلم في كتاب السلام، باب (١) يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ، حديث رقم (٢١٦٠)، وأبو داود في كتاب الأدب، باب (١٣٤) مَنْ أَوَّلَى بِالسَّلَامِ، حديث رقم (٥١٩٨ - ٥١٩٩)، والترمذي في كتاب الاستئذان، باب (١٤) مَا جَاءَ فِي تَسْلِيمِ الرَّاكِبِ عَلَى الْمَاشِي، حديث رقم (٢٧٠٣ - ٢٧٠٤)، وأحمد في المسند ٤٠٣/٢.
- (٢) روى أبو داود في كتاب الأدب، باب (١٤١) مَا جَاءَ فِي رَدِّ الْوَاحِدِ عَنِ الْجَمَاعَةِ، حديث رقم (٥٢١٠) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِلَفْظٍ «يَجْزِي» عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرَّوْا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيَجْزِي عَنْ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ». وَفِي إِسْنَادِهِ سَعِيدُ بْنُ خَالِدٍ الْخَزَاعِيُّ الْمَدَنِيُّ: ضَعِيفٌ. وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ ٣٥/٨، وَعَزَاهُ إِلَى الطَّبْرَانِيِّ فِي الْكَبِيرِ، وَقَالَ: «وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنْ يَحْيَى، وَهُوَ ضَعِيفٌ». وَهَنَّاكَ شَاهِدٌ ثَالِثٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، ذَكَرَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي الْأَرْوَاءِ (٧٧٨) ٢٤٣/٣ وَعَزَاهُ لِأَبِي سَهْلٍ الْقَطَّانِ فِي حَدِيثِهِ (٢/٢٤٦/٤) ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا سَنَدُ رِجَالِهِ ثَقَاتٌ غَيْرُ أَبِي سَهْلٍ الْأَهْوَازِيِّ فَلَمْ أَعْرِفْهُ...». وَذَكَرَ لِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ ثَالِثٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، إِلَّا أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ رَاوٍ مَتْرُوكٌ. ثُمَّ قَالَ ٢٤٤/٣: «وَلَعَلَّ الْحَدِيثَ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ يَتَقَوَّى فَيَصِيرُ حَسَنًا، بَلْ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». وَانْظُرِ السَّلْسَلَةَ الصَّحِيحَةَ (١١٤٨) وَ(١٤١٢).

- (٣) ذَكَرَ شَاكِرُ أَنَّ هَذَا الْعَنْوَانَ زِيَادَةٌ مِنْ هَامِشِ نَسْخَةِ ابْنِ جَمَاعَةٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي إِحْدَى النُّسَخِ: بَابُ تَثْبِيتِ خَيْرِ الْحُجَّةِ، وَقَالَ: وَهُوَ عَنْوَانُ طَرِيفٍ، وَلَكِنْ لَا أَدرِي مِنْ أَيْنَ يُقَالُ. ثُمَّ قَالَ: «وَانْظُرْ فِي مَعْنَى هَذَا الْبَابِ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: مَا قَالَهُ فِي كِتَابِ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ بِحَاشِيَةِ الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأُمِّ ص ٢ - ٣٨، وَمَا قَالَهُ فِي كِتَابِ جَمَاعَةِ الْعِلْمِ، فِي الْجُزْءِ السَّابِعِ مِنَ الْأُمِّ، بَابِ حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ رَدَّ خَيْرَ الْخَاصَّةِ ص ٢٥٤ - ٢٦٢. وَمَنْ =

٩٩٩ - فقلت: خبر الواحد<sup>(١)</sup> عن الواحد حتى ينتهي به إلى النبي أو من انتهى به إليه دونه<sup>(٢)</sup>.

١٠٠٠ - ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً:

١٠٠١ - منها: أن يكون من حدث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع<sup>(٣)</sup>، لا يحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى - وهو غير عالم بما يحيل معناه - لم يذر لعله يحيل الحلال إلى الحرام. وإذا أذاه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته الحديث<sup>(٤)</sup>، حافظاً إن حدث به من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه<sup>(٥)</sup>. إذا شارك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم<sup>(٦)</sup>، بريئاً<sup>(٧)</sup> من أن يكون مدلساً: <sup>(٨)</sup> يحدث عن من لقي ما لم

= فقه كلام الشافعي في هذا الباب وجد أنه جمع كل القواعد الصحيحة لعلوم الحديث (المصطلح)، وأنه أول من أبان عنها إيالة واضحة، وأقوى من نصر الحديث، واحتج لجوب العمل به، وتصدى للرد على مخالفه، وقد صدق أهل مكة وبروا إذ سموه: ناصر الحديث، رضي الله عنه. ١. هـ.

(١) انظر خبر الواحد في: الأحكام لابن حزم ١٠٨/١، المعتمد ٩٢/٢، المحصول ١٧٠/٢، كشف الأسرار للنسفي ٢٦/٢، الإحكام للأمدي ٢٧٣/١، قمر الأقطار لنور الأنوار في شرح المنار ٩/٢، التقرير والتحجير ٢٦٨/٢، تيسير التحرير ٣٧/٣، الفقيه والمتفقه ١٠٣/١، حاشية العطار على جمع الجوامع ١٥٧/٢، فواتح الرحموت ١١٩/٢، المستصفى ١٤٥/١، إرشاد الفحول ص ٤٦، شرح التلويح على التوضيح ٢/٢٣، أصول الفقه للامشي ص ٣٠٠، روضة الناظر ص ٩١، لطائف الإشارات ص ٤٩، البرهان ٥٣٨/١. وقد ذكر الجويني كلاماً مهماً عند الكلام على خبر الواحد نذكره بلفظه: «اعلم، وفقك الله، أن أول ما نصدر الباب به معنى خبر الواحد، فاعلم أن أرباب الأصول لا يعنون بإطلاقهم خبر الواحد الخبر الذي ينقله الواحد أو خبر الأحاد في الاصطلاح، ولكن كل خبر عن خابر ممكن لا سبيل إلى القطع بصدقه، ولا سبيل بكذبه، لا اضطراباً ولا استدللاً، فهو خبر الواحد، أو خبر الأحاد في اصطلاح أرباب الأصول، سواء نقله واحد أو جمع منحصرون. وقد يخبر الواحد فيعلم صدقه، كالنبي يخبرنا عن الغائبات فتعلم صدقه قطعاً، ولا يعد ذلك من أخبار الأحاد، فتبين لك مقصود القوم في الاصطلاح، والمعاني هي المتبعة دون العبارات» (التلخيص ٣٢٥/٢ - ٣٢٦).

(٢) أي: حتى ينتهي بإسناد الخبر إلى النبي ﷺ، إذا كان الخبر مرفوعاً إليه، أو ينتهي بإسناده إلى من روى عنه الخبر بعد النبي ﷺ، صحابياً كان أو غيره.

(٣) هذه الشروط تتعلق بالراوي، وهي جميعها ترجع إلى الأصلين اللذين ذهب إليهما جمهور المحدثين والفقهاء، وهما: العدالة والضبط. انظر: الكفاية للخطيب البغدادي ص ٢٣ - ٢٤، وفتح المغيث للعراقي ٢/٢ - ٣، وفتح المغيث للسخاوي ٢/٢ - ٤، والأحكام للأمدي ١٠٨/٢ - ١٠٩، والمستصفى للغزالي ١/١٥٧، وأصول السرخسي ٣٤٥/١، وكشف الأسرار ٣٧٧/٢.

(٤) تقدم الكلام حول مسألة الرواية بالمعنى، وشروط جواز ذلك انظر الفقرة (٧٤٧) والتعليق عليها.

(٥) لقد قسم الإمام الشافعي في هذه الجملة الضبط إلى قسمين ضبط صدر وحفظ، وضبط كتاب، وعلى هذا كل المحدثين.

(٦) انظر الفقرة الآتية برقم (١٠٤٧).

(٧) أي: بريئاً.

يَسْمَعُ مِنْهُ، وَيُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ مَا يُحَدِّثُ الثَّقَاتُ خِلَافَهُ عَنِ النَّبِيِّ<sup>(١)</sup>.

١٠٠٢ - وَيَكُونُ هَكَذَا مَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ حَدَّثَهُ، حَتَّى يُنْتَهَى بِالْحَدِيثِ مَوْضُولاً إِلَى النَّبِيِّ أَوْ إِلَى مَنْ انْتَهَى بِهِ إِلَيْهِ دَوْنَهُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُثَبِّتٌ لِمَنْ حَدَّثَهُ، وَمُثَبِّتٌ عَلَى مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ، فَلَا يُسْتَعْنَى فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَمَّا وَصَفْتُ<sup>(٢)</sup>.

١٠٠٣ - فَقَالَ: فَأَوْضَحْ لِي مِنْ هَذَا بَشْيَءٍ لَعَلِّي أَكُونُ بِهِ أَعْرَفَ مِنِّي بِهِذَا، لِيُخْبِرَنِي بِهِ وَقَلَّةَ خِبْرَتِي بِمَا وَصَفْتَ فِي الْحَدِيثِ؟

١٠٠٤ - فَقُلْتُ لَهُ: أَتُرِيدُ أَنْ أَخْبِرَكَ بِشَيْءٍ يَكُونُ هَذَا قِيَاساً عَلَيْهِ؟

١٠٠٥ - قَالَ: نَعَمْ!

١٠٠٦ - قُلْتُ: هَذَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ، فَلَا يَكُونُ قِيَاساً عَلَى غَيْرِهِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَضْعَفُ مِنَ الْأَصْلِ.

١٠٠٧ - قَالَ: فَلَسْتُ أُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَهُ قِيَاساً، وَلَكِنْ مَثَلُهُ لِي عَلَى شَيْءٍ مِنَ الشَّهَادَاتِ، الَّتِي الْعِلْمُ بِهَا عَامٌّ؟

١٠٠٨ - قُلْتُ: قَدْ يَخَالَفُ الشَّهَادَاتِ فِي أَشْيَاءٍ وَيُجَامِعُهَا فِي غَيْرِهَا.

---

(٨) = سَمِعْتُهُ الشَّافِعِي يَقُولُهُ: يُحَدِّثُ عَنْ مَنْ لَقِيَ مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَهَذَا فِي الْوَاقِعِ تَعْرِيفٌ لِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ التَّدْلِيلِ، وَهُوَ تَدْلِيلُ الْإِسْنَادِ، وَإِلَّا فَإِنَّ التَّدْلِيلَ أَنْوَاعٌ، وَلِكُلِّ نَوْعٍ تَعْرِيفٌ وَحَكْمٌ، وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ، انْظُرْ فُقْرَةَ رَقْمِ (١٠٣٥).

---

(١) كَلَامُ الْإِمَامِ الشَّافِعِي هَذَا دَرَّةٌ مِنْ دُرَرِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَلِذَا فَقَدْ نَقَلَ الْكَثِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ قَوْلَهُ هَذَا فِي كُتُبِهِمْ، فَنَقَلَهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ ١٥/١، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ ٣٠/١/١، وَالرَّامِزُ مُزَيَّرِي فِي الْمَحَدِّثِ الْفَاصِلِ ص ٤٠٤، وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْكِفَايَةِ فِي عِلْمِ الرَّوَايَةِ ص ٢٣ - ٢٤، وَالْعِرَاقِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢/٢ - ٣، وَالسَّخَاوِيُّ فِي فَتْحِ الْمَغِيثِ ٢/٢، وَغَيْرِهِمْ.

(٢) الصِّفَاتُ الَّتِي اشْتَرَطَهَا فِي الرَّوَايَةِ أَرْبَعَةٌ وَهِيَ: الْعَقْلُ وَالضَّبْطُ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَدَالَةُ، أَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ مِنَ الرَّوَايَةِ بِحُرُوفِهِ كَمَا سَمِعَ فَقَدْ سَبَقَ تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ الْفُقَرَةِ رَقْمِ ٧٤٨.

انْظُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي: الْمُسْتَصْفَى ١٥٥/١، فَوَاتِحِ الرَّحْمَوَاتِ شَرْحِ مُسْلِمِ الثَّبُوتِ ١٣٨/٢، التَّحْصِيلُ مِنَ الْمَحْصُولِ ١٣٢/٢ وَفِيهِ زِيَادَةُ شَرْطِ خَامِسٍ وَهُوَ: رَجْحَانُ الذِّكْرِ عَلَى السَّهْوِ وَالنِّسْيَانِ، الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ ٣٠٤/١، الْإِبْهَاجُ ٢٩٩/٢، رَوْضَةُ النَّازِلِ ص ٥٦، أَصُولُ الشَّاشِيِّ ٢٧٥، أَصُولُ السَّرْحَسِيِّ ١/٣٤٥، شَرْحُ التَّلْوِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ ٦/٢، التَّقْرِيرُ وَالتَّحْبِيرُ ٢٣٦/٢، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٣٩/٣، كِتَابُ التَّلْخِيصِ ٣٥٠/٢، وَالْإِحْكَامُ لِابْنِ حَزْمٍ ١٣٨/١، وَالْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ ١٠٣/١، وَاللِّمَعُ ص ٧٥، شَرْحُ الْمَنْهَاجِ لِلْبَيْضَاوِيِّ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ ٥٤٥/٢، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٤٤، مَتْنُهُ الْوَصُولِ ص ٧٦، الْمَعْتَمِدُ ١٣٣/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ لِلنَّسْفِيِّ ٣١/٢، الْمَسْوَدَةُ ص ٢٤٩، حَاشِيَةُ الْبَنَانِيِّ ١٤٦/٢، كَشْفُ الْأَسْرَارِ لِعَلَاءِ الدِّينِ الْبَخَارِيِّ ٧٢٧/٢.



١٠٠٩ - قال: وأَيْنَ يُخالفها؟

١٠١٠ - قلت: أَقْبَلُ في الحديثِ الواحدَ والمرأة<sup>(١)</sup>، ولا أَقْبَلُ واحداً منهما وحده في الشهادة.

١٠١١ - وأَقْبَلُ في الحديثِ «حَدَّثَنِي فلانٌ عن فلانٍ» إذا لم يكن مُدْلِساً، ولا أَقْبَلُ في الشهادة إلا «سمعتُ» أو «رأيتُ» أو «أشهدني».

١٠١٢ - وَتَخْتَلَفُ الأحاديثُ، فأخذُ ببعضها، استدلالاً بكتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ أو قياسٍ، وهذا لا يُؤخذُ به في الشهاداتِ هكذا، ولا يُوجدُ فيها بحالٍ.

١٠١٣ - ثُمَّ يَكُونُ بَشَرٌ كُلُّهُمْ تَجَوُّزُ شهادتهِ ولا أَقْبَلُ حديثه، مِنْ قَبْلِ ما يَدْخُلُ في الحديثِ من كثرةِ الإحالةِ وإزالةِ بعضِ ألفاظِ المعاني.

١٠١٤ - ثُمَّ هُوَ يُجَامِعُ الشهاداتِ في أشياءَ غيرِ ما وصفتُ.

١٠١٥ - فقال: أَمَّا ما قُلْتُ مِنْ الْأَتَقَبَّلَ الحديثِ إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ حَافِظٍ عَالِمٍ بما يُحِيلُ معنى الحديثِ: فكما قُلْتُ، فَلِمَ لم تُقُلْ هكذا في الشهاداتِ؟

١٠١٦ - فقلتُ: إِنَّ إِحَالََةَ معنى الحديثِ أَخْفَى مِنْ إِحَالََةِ معنى الشهادةِ، وبهذا احتطتُ في الحديثِ بِأَكْثَرِ ممَّا احتطتُ به في الشهادةِ.

١٠١٧ - قال: وهذا كما وصفتُ، ولكِنِّي أُنكَرُثُ - إذا كان من يُحَدِّثُ عنه ثِقَةً فحدِّثَ عن رجلٍ لم تَعْرِفْ أَنْتَ ثِقَتَه -: امْتَنَاعَكَ مِنْ أَنْ تَقْلُدَ الثِّقَةَ، فَتُخَسِّنَ الظَّنَّ به، فلا تتركه يروِي<sup>(٢)</sup> إلاَّ عن ثِقَةٍ، وإن لم تعرفه أنت؟<sup>(٣)</sup>

(١) قصد بها: الرجل الواحد، والمرأة الواحدة، كما يستفاد من وجودها في نسخة ابن جماعة ثم ألغاهَا بالحمرة الأستاذ أحمد شاكر.

(٢) أي: فلا تعتبره يروي إلا عن ثقة.

(٣) إذا روى الثقة العَدْلَ عن رجل وسمَّاه، فهل تعتبر روايته عنه تعديلاً منه له؟.

هذه المسألة اختلف العلماء فيها على أقوال أشهرها:

١ - قول أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم: أنه لا تُعتبر رواية العَدْلَ تعديلاً منه لمن روى عنه، وتعليل ذلك: أنه يجوز أن يروي العَدْلُ عن غير عَدْلٍ، فلا تتضمن روايته عنه تعديله. انظر: علوم الحديث ص ٢٢٥.

٢ - قول بعض أهل الحديث وبعض أصحاب الشافعي: أنه تُعتبر رواية العَدْلَ تعديلاً منه لمن روى عنه. وتعليل ذلك: أن الرواية تتضمن التعديل من جهة أنَّ العَدْلَ لو عَلِمَ فيمن روى عنه جرحاً لذكره لئلا يكون غاشاً في الدين. انظر: علوم الحديث ص ٢٢٥، والكفاية ص ١٥٤، وفتح المغيث ٣١٢/١. وقد نوقش هذا القول بأمرين، هما:

- احتمال كون الراوي لا يعلم عدالة من روى عنه ولا جرحه، انظر الكفاية ص ١٥٤.

١٠١٨ - فقلتُ له: أَرَأَيْتَ أَرْبَعَةً نَفَرٍ عَدُولٍ فَفُهِمُوا شَهِدُوا عَلَى شَهِادَةِ شَاهِدَيْنِ بِحَقِّ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ: أَكُنْتُ قَاضِيًا بِهِ وَلَمْ يَقُلْ لَكَ الْأَرْبَعَةُ إِنَّ الشَّاهِدَيْنِ عَدْلَانِ؟

١٠١٩ - قال: لا، ولا أَقْطَعُ بِشَهِادَتِهِمَا شَيْئًا حَتَّى أَعْرِفَ عَدْلَهُمَا، إِمَّا بِتَعْدِيلِ الْأَرْبَعَةِ لِهَمَا، وَإِمَّا بِتَعْدِيلِ غَيْرِهِمْ، أَوْ مَعْرِفَةِ مَنِّي بِعَدْلِهِمَا.

١٠٢٠ - فقلتُ له: وَلِمَ لَمْ تَقْبَلْهُمَا عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي أَمَرْتَنِي أَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَتَقُولَ: لَمْ يَكُونَا لَيَشْهَدُوا إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ أَعْدَلُ عِنْدَهُمْ؟

١٠٢١ - فقال: قَدْ يَشْهَدُونَ عَلَى مَنْ هُوَ عَدْلٌ عِنْدَهُمْ، وَمَنْ عَرَفُوهُ وَلَمْ يَعْرِفُوا عَدْلَهُ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا مَوْجُودًا فِي شَهِادَتِهِمْ لَمْ يَكُنْ لِي قَبُولُ شَهِادَةٍ مِّنْ شَهِدُوا عَلَيْهِ حَتَّى يُعَدِّلُوهُ، أَوْ أَعْرِفَ عَدْلَهُ وَعَدَّلَ مَن شَهِدَ عِنْدِي عَلَى عَدْلٍ غَيْرِهِ، وَلَا أَقْبَلُ تَعْدِيلَ شَاهِدٍ عَلَى شَاهِدٍ عَدَّلَ الشَّاهِدُ غَيْرَهُ وَلَمْ أَعْرِفَ عَدْلَهُ.

١٠٢٢ - فقلتُ: فَالْحِجَّةُ فِي هَذَا لَكَ الْحِجَّةُ عَلَيْكَ: فِي الْأَقْبَلِ خَبَرُ الصَّادِقِ عَنْ مَنْ جَهِلْنَا صَدَقَهُ.

١٠٢٣ - وَالنَّاسُ مِمَّنْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَى شَهِادَةٍ مَّنْ عَرَفُوا عَدْلَهُ: أَشَدُّ تَحَفُّظًا مِنْهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا إِلَّا حَدِيثًا مَّنْ عَرَفُوا صِحَّةَ حَدِيثِهِ.

١٠٢٤ - وَذَلِكَ: أَنَّ الرَّجُلَ يَلْقَى الرَّجُلَ يَرَى عَلَيْهِ سِيمَا الْخَيْرِ، فَيُخَسِّنُ الظَّنَّ بِهِ، فَيَقْبَلُ حَدِيثَهُ، وَيَقْبَلُهُ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ حَالَهُ، فَيَذْكُرُ أَنَّ رَجُلًا يَقَالُ لَهُ «فُلَانٌ» حَدَّثَنِي كَذَا، إِمَّا عَلَى وَجْهِ يَرْجُو أَنْ يَجِدَ عِلْمَ ذَلِكَ الْحَدِيثِ عِنْدَ ثِقَةٍ فَيَقْبَلُهُ عَنِ الثِّقَةِ، وَإِمَّا أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ عَلَى إِنكَارِهِ وَالتَّعَجُّبِ مِنْهُ، وَإِمَّا بِغَفْلَةٍ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ.

١٠٢٥ - وَلَا أَعْلَمُنِي أَحَدًا قَطُّ بَرِيًّا مِمَّنْ أَنْ يُحَدِّثَ عَنْ ثِقَةٍ حَافِظٍ وَآخَرَ يُخَالِفُهُ.

= - أَنَّ الرَّوَايَةَ تَعْرِيفٌ تَزُولُ بِهِ جَهَالَةُ الْعَيْنِ بِشَرْطِهِ، وَالْعَدَالَةُ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالْخَبَرَةِ، وَالرَّوَايَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى الْخَبَرَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّيرَفِيُّ، انْظُرْ فَتَحَ الْمَغِيثِ ٣١٣/١.

٣ - الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَدْلُ قَدْ عُلِمَ أَنَّهُ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَرَوَايَتُهُ تَوْثِيقٌ لِمَنْ رَوَى عَنْهُ، وَإِلَّا فَلَا تُعْتَبَرُ رَوَايَتُهُ تَوْثِيقًا. انْظُرْ اخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ ص ٨٠، وَفَتْحَ الْمَغِيثِ ٣١٣/١.

وَلَا يَرِدُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَا ذُكِرَ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي، لِأَنَّ الرَّوَايَةَ قَدْ عُرِفَ بِانْتِقَاءِ شَيْخُوهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي لِسَانِ الْمِيزَانِ ١٥/١ (وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ): «مَنْ عُرِفَ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ، فَإِنَّهُ إِذَا رَوَى عَنْ رَجُلٍ وَصِفَ بِكَوْنِهِ ثِقَةٌ عِنْدَهُ، كَمَا لَكَ، وَشُعْبَةُ، وَالْقَطَّانُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ وَطَائِفَةٌ مِّمَّنْ بَعْدَهُمْ» ١. هـ. وَقَوْلُهُ: «وُصِفَ بِكَوْنِهِ ثِقَةٌ عِنْدَهُ» لَا يَقْتَضِي تَوْثِيقَ الرَّوَايَةِ إِلَّا عِنْدَ ذَلِكَ الْإِمَامِ الْمَعْرُوفِ بِانْتِقَاءِ شَيْخُوهِ.

نَقْلًا وَبِتَصَرُّفٍ عَنْ (ضَوَابِطِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ) ص ٣٢ - ٣٣ لِفَضِيلَةِ شَيْخِنَا الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ عَبْدِ اللطيفِ حَفَظَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

١٠٢٦ - ففعلت في هذا ما يجب عليّ.

١٠٢٧ - ولم يكن طَلَبِي الدَّلَائِلَ على معرفة صِدْقِ مَنْ حَدَّثَنِي بِأَوْجَبِ عَلَيَّ مِنْ طَلَبِي ذلك على معرفة صِدْقِ مَنْ فَوْقَهُ، لَأَتِي أحتَاجُ في كُلِّهِمْ إلى ما أحتَاجُ إليه فيمن لَقِيتُ منهم، لَأَنَّ كُلَّهِمْ مُثَبِّتٌ خَبِراً عن مَنْ فَوْقَهُ وَلِمَنْ دُونَهُ.

١٠٢٨ - فقال: فما بِأَنَّكَ قَبَلْتَ مَعْنٍ لَمْ تَعْرِفْهُ بِالتَّدْلِيلِ أَنْ يَقُولَ «عَنْ»، وقد يُمْكِنُ فيه أَنْ يَكُونَ لَمْ يَسْمَعْهُ؟<sup>(١)</sup>

(١) قال أبو بكر الصَّبْرِيُّ الشافعي: كُلُّ مَنْ عَلِمَ له - يعني مَعْنٍ لَمْ يَظْهَرِ تَدْلِيلُهُ - سَمِعَ مِنْ إِنْسَانٍ فَحَدَّثَ عَنْهُ فَهُوَ عَلَى السَّمْعِ، حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ مَا حَكَاهُ، وَكُلُّ مَنْ عَلِمَ لَهُ لِقَاءَ إِنْسَانٍ فَحَدَّثَ عَنْهُ فَحُكْمُهُ هَذَا الْحُكْمُ. انظر علوم الحديث ص ٥٩، وجامع التحصيل ص ١٤٣، وفتح المغيث للسخاوي ١/ ١٩٠. قال ابن الصلاح في علم الحديث ص ٥٩: «ومن الحجّة في ذلك وفي سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذلك الوسطة بينه وبينه مدلساً، والظاهر السلامة من وَضْعَةِ التَّدْلِيلِ، والكلام فيمن لم يُعرف بالتَّدْلِيلِ».

قلت: وقد ادعى غير واحد من العلماء الإجماع على اعتبار المعننة مقبولة، وبعضهم صرح بأنها متصلة. قال الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤٣: «الأحاديث المعننة التي ليس فيها تدليس، متصلة بإجماع أئمة النقل».

وقال الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص ٣٦١: «أهل العلم مجمعون على أَنَّ قول المحدث غير المدلس: فلان عن فلان، صحيح معمول به إذا كان لقيه وسمع منه» أ.هـ.

وقال ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ١٢/ ١ - ١٤: «أجمعوا - أي أهل الحديث - على قبول الإسناد المعنن، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروطاً ثلاثة: العدالة، واللقاء مجالسة ومشاهدة، والبراءة من التدليس. قال: وهو قول مالك وعامة أهل العلم» أ.هـ.

ونقلهم الإجماع هذا راجع إلى ما استقرّ عليه الأمر حيث إنه قد خالف في ذلك الحارث المحاسبي وهو من أئمة الحديث، كما قال السخاوي في فتح المغيث ١/ ١٩١.

ولذا كان تعبير الإمام النووي أدق، حيث قال في تقريبه ٢١٤/ ١ (مع التدريب): «والصحيح الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول: أنه متصل» أ.هـ.

وهذا بشرطين مُجمع عليهما:

- أن لا يكون المُعْتَنِّين مدلساً.

- أن يُمْكِنَ لِقَاءَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً، أَوْ لِقَاءَ الْمُعْتَنِّينَ بِمَنْ عَتَنَ عَنْهُ.

وهناك شروط أخرى مختلف فيها، هي:

- ثبوت اللقاء، وهو قول ابن المديني والبخاري وغيرهما.

- طول الصبغة، وهو قول أبي المُظَفَّر السمعاني.

- معرفته بالرواية عنه، وهو قول أبي عمرو الداني.

انظر: علوم الحديث ص ٦٠، وجامع التحصيل ص ١٣٣، والباعث الحثيث ص ٥٢، وفتح المغيث ١/ ١٩١، وتدريب الراوي ٢١٤/ ١.

١٠٢٩ - فقلت له: المسلمونُ العدولُ عدولٌ<sup>(١)</sup> أصبحاءُ الأمرِ في أنفسهم، وحالهم في أنفسهم غيرُ حالهم في غيرهم، ألا تَرى أنَّي إذا عرفتهم بالعدلِ في أنفسهم قبلتُ شهادتهم، وإذا شهدوا على شهادةٍ غيرهم لم أقبلَ شهادةَ غيرهم حتى أعرفَ حالَهُ؟! ولم تكن معرفتي عدلهم معرفتي عدل مَنْ شهدوا على شهادته.

١٠٣٠ - وقولهم عن خَبرِ أنفسهم وتسميتهم: على الصحة، حتى نَسْتَدِلَّ مِنْ فعلهم بما يُخالفُ ذلك، فَتَحْتَرِسَ منهم في الموضع الذي خالفَ فعلهم فيه ما يجبُ عليهم.

١٠٣١ - ولم نَعْرِفْ بالتدليس ببلدنا، فيمن مَضَى ولا مَنْ أَدْرَكْنَا مِنْ أصحابنا: إلا حديثاً فإنَّ منهم من قَبِلَهُ عن مَنْ لو تَرَكَه عليه كان خيراً له.

١٠٣٢ - وكان قولُ الرجلِ: «سمعتُ فلاناً يقولُ: سمعتُ فلاناً»، وقوله: «حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ»: سواءٌ عندهم، لا يحدثُ واحدٌ منهم عن مَنْ لَقِيَ إلا ما سَمِعَ منه، مِنْ عَناءِ بهذه الطريقِ، قَبِلْنَا منه «حدَّثني فلانٌ عن فلانٍ».

١٠٣٣ - ومن عرفناه دَلَسَ مَرَّةً فقد أَبَانَ لَنَا عَوْرَتَهُ في روايته.

١٠٣٤ - وليست تلك العورةُ بالكذبِ فَتَرُدُّ بها حديثه، ولا التَّصِيحَةُ في الصِّدْقِ، فَتَقْبَلُ منه ما قَبِلْنَا من أهلِ التَّصِيحَةِ في الصِّدْقِ.

١٠٣٥ - فَقُلْنَا: لا نَقْبَلُ مِنْ مُدْلِسٍ حديثاً حَتَّى يَقُولَ فيه: «حدَّثني» أو «سَمِعْتُ»<sup>(٢)</sup>.

(١) العدالة المطلوبة في الراوي فما ذكره فخر الإسلام البيهقي بقوله: «وأما العدالة، فإن تفسيرها الاستقامة، يقال: طريق عدل للجماعة... وهي نوعان: قاصر وكامل.

أما القاصر فما ثبت منه بظاهر الإسلام واعتدال العقل، لأن الأصل حالة الاستقامة، لكن هذا الأصل لا يفارقه هوى يضلّه ويصدّه عن الاستقامة، وليس لكمال الاستقامة حد يدرك مداه، لأنها بتقدير الله تعالى ومشيتته تتفاوت، فاعتبر في ذلك ما لا يؤدي إلى الحرج والمشقة وتضييع حدود الشريعة، وهو رجحان جهة الدين والعقل على طريق الهوى والشهوة، فقليل: إن ارتكب كبيرة سقطت عدالته وصار منهما بالكذب... والمطلق من العدالة ينصرف إلى أكمل الوجهين، فلهذا لم يجعل خبر الفاسق والمستور حجة». (كشف الأسرار ٢/ ٧٤٠ - ٧٤٣).

(٢) التدليس لغة: الدُّلس، الظلمة، أو اختلاط الظلام بالنور، انظر: لسان العرب ٦/ ٨٦، وتاج العروس من جواهر القاموس ٤/ ١٥٣. وسَمَى المحدثون هذا النوع تدليساً لاشتراكه مع المعنى اللغوي في الخفاء، وفي تغطية وجه الصواب فيه، انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٢، والنكت على ابن الصلاح ٢/ ٦١٤. والتدليس اصطلاحاً - وبشكل عام - إخفاء عيب في الإسناد وتحسين لظاهره. وهو أقسام، أشهرها وأهمها ثلاثة: تدليس الإسناد، تدليس التسوية، تدليس الشيوخ.

\* أما تدليس الإسناد فهو: أن يروي المحدث عَمَّن قد سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة تحتل السماع وعدمه، كأن يقول: عن فلان، أو: أن فلاناً قال. انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٧٨ - ٩، وعلوم الحديث للحاكم ص ١٦٥، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٦١٤، وتعريف أهل التقديس ص ١٦، والتقييد =

ومن عُرف عنه من الرواة أنه يُدلس هذا التذليل لا يُقبل حديثه إلا أن يُصرَّح بالسماع عن شيخه كأن يقول: سمعت، حدثني...، لأنه بهذا التصريح يزول احتمال إسقاط أحد، بخلاف ما لَوْ قال: عن.

وهذا الذي ذكرناه هو القول الراجح في حكم رواية المدلس، وإلا ففي الأمر خلاف على أربعة أقوال:

الأول: رده مطلقاً، وذلك لأن التذليل يتضمن الإيهام لما لا أصل له، وتزك تسمية مَنْ لعلَّه غير مرضي ولا ثقة، وطلب توهم علو الإسناد وإن لم يكن الأمر كذلك، وهو مذهب فريق من الفقهاء وبعض أصحاب الحديث. قالوا: فمن عُرف به صار مجروحاً مردود الرواية مطلقاً وإن بيّن السماع.

الثاني: قبوله مطلقاً، لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذب، ولم يرو التذليل ناقضاً لعدالته، وذهب إلى ذلك جمهور مَنْ قَبِل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التذليل بمعنى الإرسال.

الثالث: إذا دلس المحدث عَمَّن لم يسمع منه ولم يلقه (وهذا ما يُعرف: بالمرسل الخفي، عند المحدثين) وكان ذلك الغالب على حديثه لم تقبل رواياته، وأما إذا كان تدليسه عَمَّن قد لقيه وسمع منه فيدلس عنه رواية ما لم يسمعه منه فذلك مقبول، بشرط أن يكون الذي يدلس عنه ثقة، وهو قول لبعض أهل العلم.

الرابع: هو قول جمهور المحدثين من أنه يُقبل حديثه إذا صرَّح بالسماع.

ذكر الأقوال الأربعة الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص ٥١٥ - ٥١٦، ثم قال عند الأخير: «وهذا هو الصحيح عندنا». وقال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص ٤٣: «وحكم مَنْ ثبت عنه التذليل إذا كان عدلاً أن لا يُقبل منه إلا ما صرَّح فيه بالتحديث على الأصح».

١. هـ.

وقال السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٢٢٩ - ٢٣٠: «والصحيح التفصيل: فما رواه بلفظ مُحتمل لم يبيّن فيه السماع فمرسل لا يُقبل، وما بيّن فيه كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وشبهها فمقبول يُحتج به».

وهذا المذكور ليس أيضاً على إطلاقه، وذلك لأن هناك اعتبارات أخرى لقبول حديث المدلس وعدمه. فالمدلسون ليسوا في مرتبة واحدة بل هم خمس مراتب تختلف تبعاً لها أحكامهم، كما أن هناك حالتين يُحكم على رواية المدلس فيهما بالاتصال وإن وردت معنعة.

- أما مراتب المدلسين الخمسة، فقد ذكرها الحافظ العلاتي في جامع التحصيل ص ١١٣، وسار على ذلك الحافظ ابن حجر في: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتذليل ص ١٣ - ١٤.

المرتبة الأولى: مَنْ لم يوصف بذلك إلا نادراً جداً، بحيث أنه ينبغي أن لا يُعدَّ فيهم، مثل: يحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، وموسى بن عتبة.

المرتبة الثانية: مَنْ احتمل الأئمة تدليسه وخزجوا له في الصحيح وإن لم يُصرَّح بالسماع، وذلك لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى، مثل: سفيان الثوري. أو كان لا يدلس إلا عن ثقة مثل: سفيان بن عيينة.

المرتبة الثالثة: مَنْ أكثر من التذليل فلم يُحتج الأئمة بشيء من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع، ومنهم مَنْ ردَّ حديثهم مطلقاً، ومنهم مَنْ قبله مطلقاً، مثل: أبي الزبير محمد بن مسلم المكي.

المرتبة الرابعة: مَنْ اتفق الأئمة على أنه لا يُحتج بشيء من أحاديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجهولين، مثل: بقية بن الوليد.

المرتبة الخامسة: مَنْ ضَعُف بأمر آخر سوى التذليل، فحديثهم مردود ولو صرَّحوا بالسماع، إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيراً، مثل: عبد الله بن لَهَيْعَة.

- وأما الحالتين اللتين يُحكم فيهما على رواية المدلس بالاتصال وإن وردت معنعة، فهما:

أ - إذا وُردت من طريق النقاد المحققين لسماع ذلك المدلس لما عننته فيما ورد من طريقهم.

= ومن ذلك: قول شعبة: كفتيكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وأبي إسحاق السبيعي وقتادة.  
قال الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس ص ٥٩: «فهذه قاعدة جيدة في أحاديث هؤلاء الثلاثة، أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلّت على السماع» ١.هـ.  
ب - إذا كانت تلك الرواية عمن أكثر المدلس من الرواية عنه.

ومن ذلك ما ذكره الحافظ الذهبي في ميزان الاعتدال ٢/ ٢٢٤ في ترجمة الأعمش: «وهو يدلس، وربما دلس عن ضعيف ولا يُدرى به، فمتى قال: حدثنا، فلا كلام، ومتى قال: عن، تطرّق إليه احتمال التدليس، إلا في شيوخ له أكثر عنهم، كإبراهيم (النخعي)، وأبي وائل، وأبي صالح السمان، فإن روايته، هذا الصنف محمولة على الاتصال» ١.هـ.

\* تدليس التسوية: هو إسقاط ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، وذكر الحافظ في النكت ٢/ ٦٢٠ أنه لا يقتصر على إسقاط الضعيف بل قد يكون ثقة. وصورة هذا التدليس وكما قال العلائي في جامع التحصيل ص ١١٧: «وهو أن يسمع الراوي من شيخه حديثاً قد سمعه من رجل ضعيف، عن شيخ سمع منه ذلك الشيخ هذا الحديث، فيسقط الراوي عنه الرجل الضعيف من بينهما، ويروي الحديث عن شيخه عن الأعلى لكونه سمع منه أو أدركه» ١.هـ، وانظر فتح المغني ١/ ١٩٠. وهذا النوع من سرّ أنواع التدليس، قال العلائي في جامع التحصيل ص ١١٧: «وهو مذموم جداً من وجوه عدّة»، ثم ذكر ثلاثة منها:  
«الأول: أنه غشّ وتغطية لحال الحديث الضعيف وتلبيس على من أراد الاحتجاج به.  
الثاني: أنه يروي عن شيخه ما لم يتحمّله عنه، لأنه لم يسمع منه إلا بتوسط الضعيف، ولم يروه عن شيخه بدونه.

الثالث: أنه ربما ألحق بشيخه وصمة التدليس إذا اطلع عليه أنه رواه عن الوسطة الضعيف، ثم يوجد ساقطاً في هذه الرواية، فيظن أن شيخه الذي أسقطه ودلس الحديث، وليس كذلك».  
ثم قال ص ١١٨: «وبالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً وشرّها، لكنه قليل بالنسبة إلى ما يوجد عن المدلسين، والله تعالى الموفق بكرمه» ١.هـ. ومن عرف بهذا النوع من التدليس لا يُقبل حديثه إلا أن يصرح بالسماع من كلّ الإسناد.

\* تدليس الشيوخ: وهو أن يروي الراوي عن شيخ حديثاً سمعه منه فيسمّيه، أو يُكنيه، أو ينسبه، أو يصفه بما لا يُعرف به كي لا يُعرف. وهذا النوع يؤدي إلى الحكم على شيخ الراوي بالجهالة.  
قال ابن دقيق العيد في الاقتراح في بيان الاصطلاح ص ٢١٤: «فإنه (يعني المدلس تدليس الشيوخ) قد يخفى ويصير الراوي مجهولاً، فيسقط العمل بالحديث لكون الراوي مجهولاً عند السامع مع كونه عدلاً معروفاً في نفس الأمر» ١.هـ.

وانظر الكفاية في علم الرواية ص ٥٢٠، ومقدمة ابن الصلاح ص ٨٠، والنكت على ابن الصلاح ٢/ ٦٥١ وتدريب الراوي ١/ ٢٢٨.

- واعلم أنّ التدليس بأي صورة من الصور مذموم، وقد ذكر الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص ٥١٠ - ٥١١ ثلاثة أسباب لذلك، فقال: «والتدليس يشتمل على ثلاثة أحوال تقتضي ذم المدلس وتوهمه: فأحدها: إيهامه السماع ممن لم يسمع منه، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه.  
والثانية: عدوله عن الكشف إلى الاحتمال، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة.

والثالثة: إن المدلس إنما لم يبين من بينه وبين من روى عنه علمه بأنه لو ذكره لم يكن مرضياً مقبولاً عند أهل النقل، فلذلك عدّل عن ذكره» ١.هـ. ثم ذكر ما يصلح لأن يكون سبباً رابعاً من أسباب ذم المدلس حيث =

١٠٣٦ - فقال: قد أراك تقبل شهادة من لا يقبل حديثه؟

١٠٣٧ - قال: فقلت: لكبر أمر الحديث وموقعه من المسلمين، ولمعنى يبين.

١٠٣٨ - قال: وما هو؟

١٠٣٩ - قلت: تكون اللفظة تترك من الحديث فتحيل معناه، أو ينطق بها بغير لفظة المحدث، والناطق بها غير عامد لإحالة الحديث: فيحيل معناه.

١٠٤٠ - فإذا كان الذي يحيل الحديث يجهل هذا المعنى، كان غير عاقل للحديث، فلم تقبل حديثه، إذا كان يحيل ما لا يعقل، إن كان ممن لا يؤدي الحديث بحروفه، وكان يلتبس تأديته على معانيه، وهو لا يعقل المعنى.

١٠٤١ - قال: أف يكون عدلاً غير مقبول الحديث؟

١٠٤٢ - قلت: نعم، إذا كان كما وصفت كان هذا موضع ظنة<sup>(١)</sup> بينة ترد بها حديثه، وقد يكون الرجل عدلاً على غيره ظنيماً في نفسه وبعض أقربيه، ولعله أن يخبر من بعد أهون عليه من أن يشهد بباطل، ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها شهادته، فالظنة ممن لا يؤدي الحديث بحروفه ولا يعقل معانيه: أيئ منها في الشاهد لمن ترد شهادته فيما هو ظنين فيه بحال<sup>(٢)</sup>.

١٠٤٣ - وقد يغتبر على الشهود فيما شهدوا فيه، فإن استدللنا على ميل نستبينه أو حياطة بمجازة قصد للمشهود له: لم تقبل شهادتهم، وإن شهدوا في شيء مما يدق ويذهب فهمه عليهم في مثل ما شهدوا عليه: لم تقبل شهادتهم، لأنهم لا يعقلون معنى ما شهدوا عليه.

١٠٤٤ - ومن كثر غلطه من المحدثين - ولم يكن له أضل كتاب صحيح: لم تقبل حديثه، كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم تقبل شهادته.

١٠٤٥ - وأهل الحديث متباينون:

= قال: «إنه إنما لا يذكر من بينه وبين من دلس عنه طلباً لتوهيم علو الإسناد، والألفة من الرواية عن حدثه، وذلك موجب العدالة ومقتضى الديانة، من التواضع في طلب العلم، وترك الحمية في الإخبار بأخذ العلم عن أخذه». وانظر: مناهج المحدثين ص ٢٥٩ - ٢٨٦ وضوابط الجرح والتعديل ص ١٢٠ - ١٢٦.

(١) الظنة - بكسر الظاء المعجمة -: التهمة، والظنين: المتهم.

(٢) هذه الفقرة تتعلق بالضبط ومعناها كما قال البزدوي: «تفسيره سماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهمه بمعناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل المجهود له، ثم الثبات عليه بمحافظه حدوده، ومراقبته بمذاكرته على إساءة الظن بنفسه إلى حين أدائه.

وهو نوعان: ضبط المتن بصيغته ومعناه لغة، والثاني أن يضم إلى هذه الجملة ضبط معناه فقهاً وشرعية، وهذا أكملهما، والمطلق من الضبط يتناوله الكامل. (كشف الأسرار ٢/ ٧٣٥ - ٧٣٧).

١٠٤٦ - فمنهم المعروف بعلم الحديث، بطلبه وسماعه من الأب والعم وذوي الرّحم والصديق، وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا كان مقدّماً في الحفظ، إن خالفه من يقصّر عنه كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه.

١٠٤٧ - ويُعتَبَرُ على أهل الحديث بأن إذا اشترَكُوا في الحديث عن الرجل بأن يُستَدَلَّ على حفظ أحدهم بموافقة أهل الحفظ، وعلى خلاف حفظه بخلاف حفظ أهل الحفظ له<sup>(١)</sup>.

١٠٤٨ - وإذا اختلفت الرواية استدللنا على المحفوظ منها والغلط بهذا، ووجوه سواه، تدلُّ على الصدق والحفظ والغلط، قد بيّناها في غير هذا الموضع، وأسأل الله التوفيق.

١٠٤٩ - فقال: فما الحجّة لك في قبول خبر الواحد وأنت لا تجيز شهادة واحدٍ وخذه؟

وما حجتك في أن قسّته بالشهادة في أكثر أمره، وفَرَّقْتَ بينه وبين الشهادة في بعض أمره؟

١٠٥٠ - قال<sup>(٢)</sup>: فقلت له: أنت تُعيد ما قد ظننتك فرغت منه!! ولم أقسه بالشهادة، إنما سألت أن أمثله لك بشيء تعرفه، أنت به أخبر منك بالحديث، فمثّلت لك بذلك الشيء، لا أنني احتجّت لأن يكون قياساً عليه.

١٠٥١ - وتبيّنت خبر الواحد أقوى من أن أحتاج إلى أن أمثله بغيره، بل هو أضلّ في نفسه.

١٠٥٢ - قال: فكيف يكون الحديث كالشهادة في شيء، ثم يفارق بعض معانيها في غيره؟

١٠٥٣ - فقلت له: هو مخالفٌ للشهادة - كما وصفت لك - في بعض أمره، ولو جعلته كالشهادة في بعض أمره دون بعض كانت الحجّة لي فيه بيّنة إن شاء الله.

١٠٥٤ - قال: وكيف ذلك، وسبيل الشهادات سبيل واحدة؟

---

(١) قال الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة صحيحه ٧/١: «... لأنّ حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرّد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رَوَوْا، وأنعم في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجد كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته» أ.هـ.

قلت: وهذه الطريقة من مقارنة روايات الراوي بمرويات غيره من الثقات المعروفين بالضبط والإتقان هي إحدى طرق معرفة ضبط الراوي وحفظه.

وهناك أمر آخر لمعرفة ذلك، وهو امتحان الراوي، وذلك بطرق متنوعة، منها:

- أن تُقرأ عليه أحاديث تُدخِلُ ضمن رواياته ليُنظر أيفطن لها أم يتلقّاها.

- أن تُقلب الأسانيد بتركيبها على غير متونها، كما في القصة المشهورة لمحدثي بغداد في اختبارهم لحفظ الإمام البخاري، وإن كان في سندها مقال.

انظر: علوم الحديث ص ٢٢٠، فتح المغيث ١/٢٧٢ - ٢٧٤ و٢٩٨، والنكت على ابن الصلاح ٢/٨٦٦.

(٢) أي الإمام الشافعي.



١٠٥٥ - قال: قلْتُ: أَتَعْنِي فِي بَعْضِ أَمْرِهَا دُونَ بَعْضٍ؟ أَمْ فِي كُلِّ أَمْرِهَا؟

١٠٥٦ - قال: بَلْ فِي كُلِّ أَمْرِهَا.

١٠٥٧ - قلْتُ: فَكَمْ أَقْلُ مَا تَقْبَلُ عَلَى الزَّنا؟

١٠٥٨ - قال: أَرْبَعَةٌ.

١٠٥٩ - قلْتُ: فَإِنْ نَقَضُوا وَاحِداً جَلَدْتَهُمْ؟

١٠٦٠ - قال: نَعَمْ.

١٠٦١ - قلْتُ: فَكَمْ تَقْبَلُ عَلَى الْقَتْلِ وَالْكَفْرِ وَقَطْعِ الطَّرِيقِ الَّذِي تَقْتُلُ بِهِ كُلَّهُ؟

١٠٦٢ - قال: شَاهِدَيْنِ.

١٠٦٣ - قلْتُ لَهُ: كَمْ تَقْبَلُ عَلَى الْمَالِ؟

١٠٦٤ - قال: شَاهِداً وَامْرَأَتَيْنِ.

١٠٦٥ - قلْتُ: فَكَمْ تَقْبَلُ فِي غُيُوبِ النِّسَاءِ؟

١٠٦٦ - قال: امْرَأَةً.

١٠٦٧ - قلْتُ: وَلَوْ لَمْ يُحْمُوا شَاهِدَيْنِ، وَشَاهِداً وَامْرَأَتَيْنِ -: لَمْ تَجْلِدْهُمْ كَمَا جَلَدْتَ شُهُودَ

الزَّنا؟

١٠٦٨ - قال: نَعَمْ.

١٠٦٩ - قلْتُ: أَفْتَرَاهَا مَجْتَمَعَةً؟

١٠٧٠ - قال: نَعَمْ، فِي أَنْ أَقْبَلَهَا، مُتَفَرِّقَةً فِي عَدِيدِهَا. وَفِي أَنْ لَا يُجْلَدَ إِلَّا شَاهِدُ الزَّنا.

١٠٧١ - قلْتُ لَهُ: فَلَوْ قُلْتُ لَكَ هَذَا فِي خَبَرِ الْوَاحِدِ، وَهُوَ مُجَامِعٌ لِلشَّهَادَةِ فِي أَنْ أَقْبَلَهُ،

وَمُفَارِقٌ لَهَا فِي عَدِيدِهِ: هَلْ كَانَتْ لَكَ حُجَّةٌ إِلَّا كَهَيْ عَلَيْكَ؟!

١٠٧٢ - قال: فَإِنَّمَا قُلْتُ بِالْخِلَافِ بَيْنَ عَدَدِ الشَّهَادَاتِ خَبِراً وَاسْتِدْلَالاً.

١٠٧٣ - قلْتُ: وَكَذَلِكَ قُلْتُ فِي قَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ خَبِراً وَاسْتِدْلَالاً.

١٠٧٤ - وَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ شَهَادَةَ النِّسَاءِ فِي الْوِلَادَةِ، لِمَ أَجَزْتَهَا وَلَا تُجِيزُهَا فِي دَرَاهِمٍ؟!

١٠٧٥ - قال: اتِّبَاعاً.

١٠٧٦ - قلْتُ: فَإِنْ قِيلَ لَكَ: لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْقُرْآنِ أَقْلٌ مِنْ شَاهِدٍ وَامْرَأَتَيْنِ؟<sup>(١)</sup>

(١) يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ سورة البقرة آية

## الجزء الثالث

[قال أبو القاسم عبد الرحمن بن نصر قال: نا أبو علي الحسن بن حبيب، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: أنا الشافعي]

### بسم الله الرحمن الرحيم

١٠٧٧ - قال: ولم يُحْظَرْ أن يجوزَ أقلُّ من ذلك، فأجزنا ما أجاز المسلمون، ولم يكن هذا خلافاً للقرآن.

١٠٧٨ - قلنا: فهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد، استدلالاً بأشياء كلها أقوى من إجازة شهادة النساء.

١٠٧٩ - فقال: فهل من حجة تفرق بين الخبر والشهادة سوى الاتباع؟

١٠٨٠ - قلت: نعم، ما لا أعلم من أهل العلم فيه مخالفاً<sup>(١)</sup>.

---

(١) كأن الإمام الشافعي يقول: حجتي أنني لا أعلم من أهل العلم فيه مخالفاً. فكأنه يشير بذلك إلى الإجماع، والمسألة بهذه العبارة خلافية.

قال الزركشي: «قول القائل لا أعلم خلافاً بين أهل العمل في كذا، قال الصيرفي: لا يكون إجماعاً لجواز الاختلاف. كذا قال ابن حزم في الأحكام، وقال في كتاب الإعراب: إن الشافعي نص عليه في الرسالة، وكذلك أحمد بن حنبل. قال الصيرفي: وإنما يسوغ هذا القول لمن بحث البحث الشديد، وعلم أصول العلم، وحمله، فإذا علم على هذا الوجه، لم يجز الخروج منه، لأن الخلاف لم يظهر، ولهذا لا نقول للإنسان عدل قبل الخبرة، فإذا علمناه بما يعلم به مسلم حكمنا بعدالته، وإن جاز خلاف ما علمناه. وقال ابن القطان: قول القائل: لا أعلم خلافاً يظهر، إن كان من أهل العلم فهو حجة، وإن لم يكن من الذين كشفوا الإجماع والاختلاف فليس بحجة» (البحر المحيط ٥١٧/٤). وقال ابن حزم: «... أول ما نسألكم عنه أن نقول لكم: هذا لا تعلمون فيه خلافاً، أيمن أن يكون فيه خلاف من صاحب أو تابع أو عالم بعدهم لم يبلغه أم لا يمكن ذلك البتة؟ فإن قالوا عند ذلك: إن قال هذا القول عالم كان ذلك إجماعاً، وإن قاله غير عالم يكن ذلك إجماعاً، قلنا لهم: قد نزلتم درجة، وسؤالنا باقٍ لذلك العالم بحسبه كما أوردناه سواء سواء.

فإن قالوا: بل يمكن أن يكون في ذلك خلاف لم يبلغ ذلك العالم. قلنا: فقد أقررتم بالكذب، إذ قطعتم بأنه إجماع، وجوّزتم مع ذلك أن يكون الخلاف فيه موجوداً.

١٠٨١ - قال: وما هو؟

١٠٨٢ - قلت: العدل يكونُ جائزُ الشهادة في أمورٍ، مردودها في أمورٍ.

١٠٨٣ - قال: فأين هو مردودها؟

١٠٨٤ - قلت: إذا شهد في موضع يجزئ به إلى نفسه زيادةً، من أي وجه ما كان الجزء، أو يدفع بها عن نفسه غرضاً، أو إلى ولده أو والدٍ، أو يدفع بها عنهما، ومواضع الظنِّ سواها.

١٠٨٥ - وفيه في الشهادة أنَّ الشاهد إنما يشهد بها على واحدٍ ليُلزِمه غرضاً أو عقوبةً، وللرجل ليؤخذ له غرم أو عقوبةً، وهو خليٌّ ممَّا لزم غيره من غرم، غير داخل في غريمه ولا عقوبته، ولا العار الذي لزمه، ولعلَّه يجزئ ذلك إلى من لعلَّه أن يكون أشدَّ تحاملاً له منه لولده أو والده، فيقبلُ شهادته، لآته لا ظنة ظاهرة كظنته في نفسه وولده ووالده، وغير ذلك ممَّا يبين فيه من مواضع الظنِّ.

١٠٨٦ - والمحدث بما يجلُّ ويحرِّم لا يجزئ إلى نفسه ولا إلى غيره، ولا يدفع عنها ولا عن غيره، شيئاً ممَّا يتحوَّل الناسُ، ولا ممَّا فيه عقوبةٌ عليهم ولا لهم، وهو ومن حدَّته ذلك الحديث من المسلمين: سواء، إن كان بأمرٍ يجلُّ أو يحرِّم فهو شريك العامة فيه، لا تختلف حالته فيه، فيكون ظنيناً مرةً مردود الخبر، وغير ظنينٍ أخرى مقبول الخبر، كما تختلف حال الشاهد لعمام المسلمين وخواصهم.

١٠٨٧ - وللناس حالات تكون أخبارهم فيها أصحَّ وأخرى أن يخضرها التقوى منها في أخرى، ونيات ذوي النيات فيها أصحَّ، وفكرهم فيها أذوم، وغفلتهم أقل، وتلك عند خوف الموت بالمرض والسفر، وعند ذكره، وغير تلك الحالات من الحالات المُنبهة عن الغفلة.

١٠٨٨ - وقلت<sup>(١)</sup> له: قد يكون غير ذي الصديق من المسلمين صادقاً في هذه الحالات، وفي أن يؤتمن على خبر، فيرى أنه يعتمد على خبره فيه، فيصدق غاية الصديق، إن لم يكن تقوى فحياء من أن يُنصب لأمانة في خبر لا يدفع به عن نفسه ولا يجزئ إليها: ثم يكذب بعده، أو يدع التحفظ في بعض الصديق فيه.

١٠٨٩ - فإذا كان موجوداً في العامة وفي أهل الكذب الحالات يصدقون فيها الصديق الذي تطيب به نفس المحدثين: كان أهل التقوى والصديق في كل حالانهم أولى أن يتحفظوا عند أولى الأمور بهم أن يتحفظوا عندها، في أنهم وضعوا موضع الأمانة، ونصبوا أعلاماً للدين، وكانوا

= فإن قالوا: بل لا يمكن أن يكون في ذلك خلاف. قلنا: ومن أين لكم بأن ذلك العالم أحاط بجميع أقوال أهل الإسلام... (الإحكام في أصول الأحكام ١٧٦/٤).

(١) في بعض النسخ: فقلت له.

عالمين بما ألزمهم الله من الصدق في كل أمر، وأن الحديث في الحلال والحرام أعلى الأمور وأبعدُها من أن يكون فيه موضعُ ظَنٍّ، وقد قُدِّمَ إليهم في الحديث عن رسول الله بشيء لم يُقدِّم إليهم في غيره، فوُعِدَ على الكذب على رسول الله النَّارُ.

[١٢٩] ١٠٩٠ - عبد العزيز، عن محمد بن عجلان، عن عبد الوهاب بن بُخْت<sup>(١)</sup>، عن عبد الواحد النَّضْرِي<sup>(٢)</sup>، عن واثلة بن الأسقع<sup>(٣)</sup>، عن النبي قال: «إِنَّ أَفْرَى الْفِرَى<sup>(٤)</sup> مَنْ قَوْلِي مَا لَمْ أَقُلْ، وَمَنْ أَرَى عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَى، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ<sup>(٥)</sup>».

[١٣٠] ١٠٩١ - عبد العزيز، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله قال: «مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ<sup>(٦)</sup>».

[١٣١] ١٠٩٢ - يحيى بن سليم، عن عبيد الله بن عمر، عن أبي بكر بن سالم، عن سالم، عن ابن عمر، أن النبي قال: «إِنَّ الَّذِي يَكْذِبُ عَلَيَّ يُنْتَى لَهُ بَيْتٌ فِي النَّارِ<sup>(٧)</sup>».

[١٣٢] ١٠٩٣ - حَدَّثَنَا عمرو بن أبي سلمة، عن عبد العزيز بن محمد، عن أسيد بن أبي أسيد<sup>(٨)</sup>، عن أمه، قالت: قُلْتُ لِأَبِي قَتَادَةَ: مَا لَكَ لَا تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ كَمَا يُحَدِّثُ النَّاسُ

(١) هو عبد الوهاب بن بُخْت - بضم أوله، وسكون ثانيه - المكي، سكن الشام، ثم المدينة، تابعي صغير، ثقة، مات سنة (١١١) هـ وقيل: (١١٣) هـ. التقريب (٤٢٥٤) ص ٣٦٨.

(٢) هو عبد الواحد بن عبد الله بن كعب النَّضْرِي، أبو بَسرَ الدمشقي، ويُقال: الحمصي، تابعي صغير، ثقة. التقريب (٤٢٤٤) ص ٣٦٧.

(٣) هو الصحابي واثلة بن الأسقع بن كعب الليثي، نزل الشام، وعاش إلى سنة (٨٥) هـ وله (١٠٥) سنين. التقريب (٧٣٧٩) ص ٥٧٩.

(٤) أي: أكذب الكذب.

(٥) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب (٥)، حديث رقم (٣٥٠٩)، وأحمد في المسند ٣/ ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤/ ١٠٦ و ١٠٧، والمحاكم في المستدرک ٤/ ٣٩٨، والطبراني في المعجم الكبير ٢٢/ (١٦٤) و (١٧١ - ١٨٠)، وابن حبان في صحيحه (٣٢).

(٦) رواه البخاري في كتاب العلم، باب (٣٨) إثم من كذب على النبي ﷺ، حديث رقم (١١٠)، وفي كتاب الأدب، باب (١٠٩) من سقى بأسماء الأنبياء، حديث رقم (٦١٩٧)، ومسلم في مقدمة صحيحه، باب (٢) تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم (٣)، والنسائي في كتاب العلم من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٩/ ٤٣٦، وابن ماجه في مقدمة سننه، باب (٤) التغليظ في الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم (٣٤)، وأحمد في المسند ١/ ٣٢١ و ٣٦٥ و ٤١٠ و ٤٦٩ و ٥١٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٨/ ٧٦٢، وابن حبان في صحيحه (٢٨).

(٧) رواه أحمد في المسند ٢/ ٢٢ و ١٠٣ و ١٤٤، وإسناده فيه مقال يقوى بشواهده.

(٨) أسيد - بفتح أوله - ابن أبي أسيد البرزاد، أبو سعيد المدني، تابعي صغير، صدوق، مات في أوّل خلافة المنصور. التقريب (٥١٠) ص ١١١.

عنه؟ قالت: فقال أبو قتادة: سمعتُ رسول الله يقول: «من كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَلْتَمِسْ لَجَنِّي مَضْجَعاً مِنَ النَّارِ. فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ وَيَمْسَحُ الْأَرْضَ بِيَدِهِ»<sup>(١)</sup>.

[١٣٣] ١٠٩٤ - سفيان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أن رسول الله قال: «حَدِّثُوا عَن بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ»<sup>(٢)</sup>.

١٠٩٥ - وهذا أَشَدُّ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ فِي هَذَا، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدْنَا مَعَ غَيْرِهِ فِي أَنْ لَا نَقْبَلَ حَدِيثاً إِلَّا مِنْ ثِقَةٍ، وَنَعْرِفَ صِدْقَ مَنْ حَمَلَ الْحَدِيثَ مِنْ حِينَ ابْتَدَى إِلَى أَنْ يُلْغَ بِهِ مُتَنَاهٍ.

١٠٩٦ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى مَا وَصَفْتُ؟

١٠٩٧ - قيل: قد أحاطَ الْعِلْمُ أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَأْمُرُ أَحَدًا بِحَالٍ أَبَدًا أَنْ يَكْذِبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا عَلَى غَيْرِهِمْ، فإِذْ أَبَاحَ الْحَدِيثَ عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَلَيْسَ أَنْ يَقْبَلُوا الْكَذِبَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَبَاحَ، وَإِنَّمَا أَبَاحَ قَبُولَ ذَلِكَ عَنْ مَنْ حَدَّثَ بِهِ، مِمَّنْ يُجْهَلُ صَدْقُهُ وَكَذِبُهُ.

١٠٩٨ - وَلَمْ يُيَخَّهْ أَيْضاً عَنْ مَنْ يُعْرِفُ كَذِبَهُ، لِأَنَّهُ:

[١٣٤] - يُرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ: «مَنْ حَدَّثَ بِحَدِيثٍ وَهُوَ يُرَاهُ كَذِباً فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»<sup>(٣)</sup>. وَمَنْ حَدَّثَ عَنِ كَذَابٍ لَمْ يَبْزَأْ مِنَ الْكَذِبِ، لِأَنَّهُ يَرَى الْكَذَابَ فِي حَدِيثِهِ كَاذِباً.

١٠٩٩ - وَلَا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَكْثَرِ صَدَقِ الْحَدِيثِ وَكَذِبِهِ إِلَّا بِصَدَقِ الْمُخْبِرِ وَكَذِبِهِ، إِلَّا فِي الْخَاصِّ الْقَلِيلِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَذَلِكَ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ فِيهِ بِأَنْ يُحَدَّثَ الْمَحْدُثُ مَا لَا

---

(١) روى الحاكم في مستدركه ١١١/١ - ١١٢ عن كعب بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه قال: قلت لأبي قتادة: حدثني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ. قال: أخشى أن يزل لسانني بشيء لم يقله رسول الله ﷺ، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إياكم وكثرة الحديث عني، من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. وروى الجزء المرفوع من الحديث بلفظ: إياكم وكثرة الحديث علي، فمن قال علي فليقل حقاً أو صدقاً، ومن تقول علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار: ابن ماجه في مقدمة سننه، باب (٤) التغليظ في الكذب على رسول الله ﷺ، حديث رقم (٢٣٧)، وأحمد في المسند ٢٩٧/٥، والحاكم في المستدرك ١١١/١.

(٢) قلت: هو بهذا السياق والإسناد عند ابن حبان في صحيحه (٦٢٥٤) وإسناده حسن، محمد بن عمرو هو ابن علقمة الليثي: صدوق، وبقية رجاله أئمة ثقات. وقد روى الجزء الأول من الحديث - من حديث أبي هريرة -: أبو داود في كتاب العلم، باب (١١) الحديث عن بني إسرائيل، حديث رقم (٣٦٦٢)، وأحمد في المسند ٣٢١/٢. والقسم الأول عند البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٣) رواه مسلم في المقدمة، باب (١) وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ٨/١ - ٩. وابن ماجه في المقدمة، باب (٥) من حدث عن رسول الله ﷺ حديثاً وهو يرى أنه كذب، حديث رقم (٣٩)، وأحمد في المسند ١٤/٥، وأبو داود الطيالسي في مسنده ٣٨/١، وابن حبان في صحيحه (٢٩).

يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه<sup>(١)</sup>.

١١٠٠ - وإذ فَرَّقَ رسولُ الله بين الحديثِ عنه والحديثِ عن بني إسرائيل فقال:

(١) قال ابن أبي حاتم الرازي في مقدمة الجرح والتعديل ص ٣٥١: «تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء على أنه مغشوش. ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره فإن خالفه في الماء والصلابة علم أنه زجاج، ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقله وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة...».

وقال الخطيب البغدادي في الكفاية ص ١٧: «والأخبار كلها على ثلاثة أضرب، فضرب منها يعلم صحته، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر... وأما الضرب الثاني وهو ما يعلم فساده فالطريق إلى معرفته أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوصة فيها... أو يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة، أو أجمعت الأمة على رده أو يكون خبراً عن أمر من أمور الدين يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فإذا ورد وروداً لا يوجب العلم من حيث الضرورة أو الدليل علم بطلانه...».

كما عقد الخطيب باباً آخر من كتابه ص ٤٢٩، عنوانه «باب في وجوب اطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث». وقال الخطيب في مكان آخر ص ٤٣٢: «ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل وحكم القرآن الثابت المحكم والسنة المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع به، وإنما يقبل فيما لا يقطع به ما يجوز ورود التعبد به كالأحكام التي تقدم ذكرنا لها وما أشبهها مما لم نذكره».

وقد سئل ابن القيم: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده، فأجاب رحمه الله في المنار المنيف ص ٤٢ قائلاً: إنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله ﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه، ويخبر عنه ويدعو إليه، ويعبه ويكرهه ويشعره للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول ﷺ كواحد من أصحابه».

ثم ذكر ابن القيم ص ٥٠ فما بعدها أموراً كلية يُعرف بها كون الحديث موضوعاً منها:

١ - اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ كقوله في الحديث المكذوب: «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان...».

٢ - تكذيب الحس له كقولهم: الباذنجان لما أكل له.

٣ - سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه كحديث: لو كان الأرض رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه.

٤ - مناقضته لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة، كأحاديث في مدح من اسمه محمد وأحمد.

٥ - أن يدعي على النبي ﷺ أنه فعل أمراً ظاهراً بمحض من الصحابة كلهم وأنهم اتفقوا على كتمانهم ولم ينقلوه. كما يزعم أكذب الطوائف أن رسول الله ﷺ قال في حجة الوداع: هذا وصي وأخي والخليفة بعدي.

٦ - أن يكون الحديث باطلاً في نفسه كقولهم: إذا غضب الله تعالى أنزل الوحي بالفارسية.

٧ - أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ.

٨ - أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطريقة أشبه، كقولهم: أكل السمك يوهن الجسد.

٩ - مخالفة الحديث صريح القرآن.

١٠ - ركافة ألفاظ الحديث وسماجتها.

وانظر تفصيل ذلك عنده، ففيه خير عظيم، وفائدة جمة.

[١٣٥] «حدثوا عني ولا تكذبوا علي»<sup>(١)</sup>: فالعلم إن شاء الله يُحيطُ أَنَّ الكذبَ الذي نهاهم عنه هو الكذبُ الخفيُّ. وذلك الحديثُ عَمَّنْ لا يُعرفُ صدقهُ، لأنَّ الكذبَ - إذا كان منهياً عنه على كل حال - فلا كذبَ أعظمُ من كذبِ على رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

## الحجة في تثبيت خبر الواحد

١١٠١ - قال الشافعي: فإن قال قائل: اذكرُ الحجةَ في تثبيتِ خبرِ الواحدِ بنصِّ خبرٍ، أو دلالةٍ فيه، أو إجماع<sup>(٣)</sup>.

[١٣٦] ١١٠٢ - فقلتُ له: أخبرنا سفيانُ، عن عبد الملك بن عُمرٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعودٍ، عن أبيه، أن النبيَّ قال: «نَصْرُ<sup>(٤)</sup> اللَّهِ عبداً سَمِعَ مقالتي فحفظها ووعاها وأداها، فَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ غَيْرِ فِقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فِقْهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ. ثَلَاثٌ لَا يَغْلُ عَلَيْهِنَّ قَلْبٌ

(١) هو جزء من الحديث المتقدم في الفقرة (١٠٩٤).

(٢) قال الخطابي في معالم السنن ١٨٧/٤ - ١٨٨ عند هذا الحديث الذي روى أبو داود أوله، قال: «ليس معناه إباحة الكذب في أخبار بني إسرائيل ورفع الحرج عمن نقل عنهم الكذب، ولكن معناه الرخصة في الحديث عنهم، على معنى البلاغ، وإن لم يتحقق صحة ذلك بنقل الإسناد، وذلك لأنه أمر قد تعذر في أخبارهم، لبعد المسافة وطول المدة، ووقوع الفترة بين زمانَي النبوة. وفيه دليل على أن الحديث لا يجوز عن النبي ﷺ إلا بنقل الإسناد والتثبت فيه. وقد روى الدراوردي هذا الحديث عن محمد بن عمرو بزيادة لفظ دل بها على صحة هذا المعنى، ليس في رواية علي بن مسهر التي رواها أبو داود عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، حدثوا عني ولا تكذبوا علي، ومعلوم أن الكذب على بني إسرائيل لا يجوز بحال، فإنما أراد بقوله: وحدثوا عني ولا تكذبوا علي: أي تحرزوا من الكذب عليَّ بأن لا تحدثوا عني إلا بما يصح عندكم من جهة الإسناد الذي به يقع التحرز عن الكذب عليَّ» أ. هـ.

(٣) سيذكر الإمام الشافعي عدَّة أحاديث وبعض الأخبار للدلالة على حجية خبر الواحد، وهذه الأخبار وإن كانت أخبار آحاد لكنها متواترة من جهة المعنى، كالأخبار الواردة بسخاء حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه، فلا يكون لقاتل أن يقول: ما ذكرتموه في إثبات كون خبر الواحد حجة، هي أخبار آحاد، وذلك يتوقف على كونها حجة فيدور، لما ذكرناه من إفادتها التواتر المعنوي، انظر: كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢/٣٧٥.

وقال الزركشي: «صنف الشافعي كتاباً في إثبات العمل بخبر الواحد، وذكر في أوله الحديث المشهور: «رحم الله امرأً سمع مقالتي...»، فاعترض أبو داود، وقال: أثبت خبر الواحد بخبر الواحد، والشيء لا يثبت بنفسه، كمن ادعى شيئاً فقليل له: من يشهد لك؟ فقال: أنا أشهد لنفسي.

قال الأصحاب: هذا الذي ذكره [أبو داود] باطل، فإن الشافعي لم يستدل بحديث واحد، وإنما ذكر نحواً من ثلاثمئة حديث، وذكر وجوه الاستدلال فيها، فالمجموع هو الدال عليه؛ ثم قال الشافعي بعد ذلك: ومن الذي ينكر خبر الواحد، والحكام آحاد، والمفتون آحاد، والشهود آحاد! (البحر المحيط ٤/٢٦١).

(٤) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٧١/٥: «نَصْرُهُ وَنَصْرُهُ وَأَنْصَرُهُ: أي نَقَمَهُ. ويرَوَى (أي الحديث) بالتخفيف والتشديد، من النضارة، وهي في الأصل: حسن الخلق والبريق، وإنما أراد حسن خلقه وقدره».

مسلم: إخلاصُ العمل لله، والتَّصِيحَةُ للمسلمينَ، ولزومُ جماعتِهِمْ، فإنَّ دَعْوَتَهُمْ تُحِيطُ مِنْ ورائِهِمْ<sup>(١)</sup>.

١١٠٣ - فلما نَدَبَ رسولُ الله إلى استماعِ مقالتهِ وحفظِها وأدائها أَمْرًا يُؤْذِيها، والأَمْرُ واحدٌ: دَلَّ على أَنَّهُ لا يَأْمُرُ أَنْ يُؤْذَى عنه إِلَّا ما تقوُّمُ به الحِجَّةُ على من أَدَى إليه، لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْذَى عنه حلالٌ، وحرامٌ يُجْتَنَّبُ، وَحَدُّ يَقَامُ، وَمالٌ يُؤْخَذُ وَيُعْطَى، ونَصِيحَةٌ في دينٍ ودنيا.

١١٠٤ - ودَلَّ على أَنَّهُ قد يحملُ الفِقَّةَ غيرَ فقيهٍ، يكونُ له حافظًا، ولا يكونُ فيه فقيهًا.

١١٠٥ - وأَمُرُ رسولِ الله بلزومِ جماعةِ المسلمين ممَّا يُحْتَجُّ به في أَنْ إجماعَ المسلمين - إن شاء الله - لازمٌ<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه بهذا اللفظ: الترمذي في كتاب العلم، باب (٧) ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث رقم (٢٦٥٨)، والحميدي في المسند (٨٨)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١٥/١، والدلائل ٢٣/١، والخطيب في الكفاية ص ٢٩ وص ١٧٣، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ص ٤٥.  
\* ورواه إلى قوله: أوعى من سامع: الترمذي في المصدر السابق، حديث رقم (٢٦٥٧)، وابن ماجه في المقدمة، باب مَنْ بَلَغَ علماً، حديث رقم (٢٣٢)، وأحمد في المسند ٤٣٧/١، والبيهقي في دلائل النبوة ٦/٥٤٠، وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٤٥/١، والخطيب في الكفاية ص ١٧٣، وابن حبان في صحيحه (٦٦)، وأبو نعيم في الحلية ٣٣١/٧.

قال الترمذي عقبه: «حديث حسن» وهو كما قال، وله شواهد كثيرة يرتقي بها إلى درجة الصحيح لغيره، من ذلك:

- حديث زيد بن ثابت، رواه: أبو داود في كتاب العلم، باب (١٠) فضل نشر العلم، حديث رقم (٣٦٦٠)، والترمذي في كتاب العلم، باب (٧) ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث رقم (٢٦٥٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب (١٨) مَنْ بَلَغَ علماً، حديث رقم (٢٣٠)، والدارمي في المقدمة، باب (٢٤) الاقتداء بالعلماء، حديث رقم (٢٢٩)، وأحمد ٨٣/٥، وابن حبان (٦٧).

- حديث جُبَيْر بن مطعم، رواه: ابن ماجه المرجع السابق، حديث رقم (٢٣١)، والدارمي، المرجع السابق، حديث رقم (٢٢٨)، وأحمد في المسند ٨٠/٤ و٨٢، والحاكم في المستدرک ٨٧/١.

- حديث النعمان بن بشير، رواه الحاكم ٨٨/١، وصححه، ووافقه الذهبي.

- حديث أنس، رواه: ابن ماجه، المرجع السابق، حديث رقم (٢٣٦)، وأحمد في المسند ٢٢٥/٣.

وغير ذلك من الشواهد والطرق التي قد استوعبنا تخريجها ودراسة أسانيدِها في تخريجنا على سنن ابن ماجه. استدل الإمام الشافعي على حجية الإجماع في كتاب الرسالة بالحديث، ولم يذكر الاحتجاج من القرآن، لكنه ذكر ذلك في كتابه أحكام القرآن حيث قال: «قال المزني والربيع: «كنا يوماً عند الشافعي، إذ جاء شيخ فقال له: أسأل؟ قال الشافعي: سل. قال: إيش الحجة في دين الله؟ فقال الشافعي: كتاب الله، قال: وماذا؟ قال: سنة رسول الله ﷺ، قال: وماذا؟ قال: اتفاق الأمة، قال: ومن أين قلت اتفاق الأمة من كتاب الله؟ فتدبر الشافعي (رحمه الله) ساعة. فقال الشيخ: أجلتكَ ثلاثة أيام. فتغير لون الشافعي. ثم إنه ذهب فلم يخرج أياماً، قال: فخرج من البيت في اليوم الثالث، فلم يكن بأسرع أن جاء الشيخ فسلم فجلس، فقال: حاجتي؟ فقال الشافعي رحمه الله: نعم، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَنْ يَشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ



[١٣٧] ١١٠٦ - أخبرنا سفيان، قال: أخبرني سالم أبو النضر<sup>(١)</sup>، أنه سمع عبيد الله بن أبي رافع، يُخْبِرُ عن أبيه، قال: قال النبي: «لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مِمَّا نَهَيْتُ عَنْهُ أَوْ أَمَرْتُ بِهِ، فَيَقُولُ: لَا تَذَرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ أَتْبَعْنَاهُ»<sup>(٢)</sup>.

[١٣٨] ١١٠٧ - قال ابن عينة: وأخبرني محمد بن المُنْكَدِرِ، عن النبي: بمثله، مرسلًا<sup>(٣)</sup>.

١١٠٨ - وفي هذا تثبيت الخبر عن رسول الله، وإعلامهم أنه لازم لهم، وإن لم يجدوا له نَصَّ حُكْمٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وهو موضوعٌ في غير هذا الموضع.

[١٣٩] ١١٠٩ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار: «أَنَّ رَجُلًا قَبَّلَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ صَائِمٌ، فَوَجَدَ مِنْ ذَلِكَ وَجْدًا شَدِيدًا، فَأَرْسَلَ امْرَأَتَهُ تَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَدَخَلَتْ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَخْبَرَتْهَا؟ فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ. فَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ، فَزَادَهُ ذَلِكَ شَرًّا! وَقَالَ: لَسْنَا مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ، يُحِلُّ اللَّهُ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ. فَرَجَعَتِ الْمَرْأَةُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ، فَوَجَدَتْ رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: مَا بَالُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ؟ فَأَخْبَرَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَقَالَ: أَلَا أَخْبَرْتِيهَا أَنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ؟<sup>(٤)</sup>! فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: قَدْ أَخْبَرْتُهَا، فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا فَأَخْبَرَتْهُ

= مصبراً لا يصلية جهنم على خلاف سبيل المؤمنين إلا وهو فرض. قال: فقال: صدقت. وقام وذهب. قال الشافعي: قرأت القرآن في كل يوم وليلة ثلاث مرات.، حتى وقفت عليه» (أحكام القرآن ١/ ٣٩ - ٤٠).

(١) هو سالم بن أبي أمية، أبو النضر المدني، مولى عمر بن عبيد الله التيمي، تابعي صغير، ثقة ثبت، وكان يرسل. مات سنة (١٢٩) هـ. التقريب (٢١٦٩) ص ٢٢٦.

(٢) تقدم تخريجه في الفقرة رقم (٢٩٥).

(٣) تقدم تخريجه في الفقرة رقم (٢٩٦).

(٤) اختلف الأصوليون في أفعال الرسول ﷺ المجردة عما يفيد الوجوب أو الندب أو الحل، ماذا يكون حكمها؟ وذلك على أقول نذكر أشهرها:

أحدها: أنه للوجوب: وهو قول ابن سريج، وأبي سعيد الاصطخري، وأبي علي بن خيران، والإمام مالك، وأبي علي بن أبي هريرة، والحنابلة، وجماعة من المعتزلة.

ثانيها: أنه للندب، ونسب ذلك إلى الإمام الشافعي، واختاره إمام الحرمين، ونقله القاضي أبو الطيب عن أبي بكر القفال وعن الصيرفي رواية.

ثالثها: أنه للإباحة، وهو قول للإمام مالك وجزم به الآمدي، وقال الكرخي: يعتقد الإباحة فيها في حق النبي ﷺ ولا يثبت الفضل على الإباحة وهو الوجوب أو الندب في حقه إلا بدليل.

رابعها: التوقف، وهو قول للصيرفي واختاره الغزالي والرازي وصححه القاضي أبو الطيب عن أكثر أصحاب الشافعي وأبي بكر الدقاق وأبي القاسم بن كعب، ونسبه السبكي في الإبهاج إلى جمهور المحققين، واختاره الرازي في المحصول.

خامسها: أنه على الحظر في حقنا، حكاه الغزالي عن قوم. قال الآمدي: وهو قول بعض من جَوَّزَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْمَعَاصِي.

انظر هذه المسألة في: الإبهاج ٢/ ٢٦٥، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/ ٣٧٦، المحصول ١/ ٥٠٢، التبصرة ص ٢٤٢، تيسير التحرير ٣/ ١٢٢، التلخيص ٢/ ٢٣٠، المستصفى ٢/ ٢١٤، البرهان ١/ ٤٨٨، الفصول في الأصول ٣/ ٢١٦.

فزادَهُ ذلك شراً، وقال: لسنا مثلَ رسولِ الله، يُحلُّ اللُّهُ لرسوله ما شاء. فغضبَ رسولُ الله، ثم قال: والله إنِّي لأتقاكم لِلَّهِ، ولا غلَمَكم بِحدودِهِ»<sup>(١)</sup>.

١١١٠ - وقد سمعتُ من يَصِلُ هذا الحديث، ولا يَخْضُرُنِي ذِكْرُ مَنْ وَصَلَهُ<sup>(٢)</sup>.

١١١١ - قال الشافعي: في ذِكْرِ قولِ النبي ﷺ: «ألا أَخْبَرْتِها أَنِّي أَفْعَلُ ذلك»: دِلالةٌ على أَنَّ خَبَرَ أُمِّ سلمةَ عنه ممَّا يجوز قبوله، لأنه لا يأمرها بأن تخبر عن النبي ﷺ إلا وفي خبرها ما تكونُ الحجَّةُ لمن أَخْبَرْتَهُ.

١١١٢ - وهكذا خَبَرُ امرأته إن كانت من أهل الصدق عنده.

[١٤٠] ١١١٣ - أخبرنا مالكٌ، عن عبد الله بن دينارٍ، عن ابن عمر، قال: «بينما الناسُ بَقَاءَ في صلاة الصُّبح، إذ أتاهم آتٍ. فقال: إنَّ رسولَ الله قد أُنْزِلَ عليه قُرْآنٌ، وقد أُمِرَ أن يستقبلَ القبلةَ، فاستقبلوها؛ وكانت وجوهُهُم إلى الشام فاستدَّأروا إلى الكعبة»<sup>(٣)</sup>.

١١١٤ - وأهلُ قُبَاءِ أهلُ سابقَةٍ من الأنصارِ وفِقْهٍ. وقد كانوا على قِبَلَةٍ فرضَ الله عليهم استقبالها.

١١١٥ - ولم يكن لهم أن يَدْعُوا فرضَ الله في القِبَلَةِ إلا بما تقومُ عليهم الحجَّةُ، ولم يَلْقُوا رسولَ الله، ولم يَسْمَعُوا ما أنزل اللُّهُ عليه في تحويلِ القِبَلَةِ، فيكونون مستقبلين بكتابِ الله وسنة نبيِّه سماعاً من رسولِ الله، ولا بِخَبَرِ عامَّةٍ، وانتَقَلُوا بخبرٍ واحدٍ - إذا كان عندهم من أهل الصدق -: عن فرضِ كان عليهم، فتركوه إلى ما أخبرهم عن النبي أنه أحدث عليهم من تحويلِ القِبَلَةِ.

١١١٦ - ولم يكونوا لِيَفْعَلُوهُ - إن شاء الله - بِخَبَرٍ إلا عن علمٍ بأن الحجَّةَ ثَبُتْ بِمثلِه، إذا كان من أهل الصدق.

(١) رواه عن عطاء بن يسار مرسلاً: مالك في الموطأ، في كتاب الصيام، باب (٥) ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم، حديث رقم (١٣)، ووصله الإمام أحمد في مسنده ٤٣٤/٥ من طريق عبد الرزاق بإسناده عن عطاء، عن رجل من الأنصار - أن الأنصاري أخبر عطاء -: أنه قبل امرأته على عهد رسول الله ﷺ وهو صائم، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٦٦/٣ - ١٦٧ وقال «رجال رجال الصحيح» ١. هـ. وقال الزرقاني في شرح الموطأ ٢٩٣/٢: «وصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء، عن رجل من الأنصار» ١. هـ. وللحديث شاهد من حديث عمر بن أبي سلمة: أنه سأل رسول الله ﷺ: أَيْقَبِلُ الصائم؟ فقال رسول الله ﷺ: سَلْ هذه - لأُمِّ سلمة -، فأخبرته أن رسول الله ﷺ يصنع ذلك، فقال: يا رسول الله قد غفرَ الله ما تقدَّم من ذنبك وما تأخر. فقال رسول الله ﷺ: أما والله إنِّي لأتقاكم لله وأخشاكم له.

رواه مسلم في كتاب الصيام، باب (١١) النهي عن الوصال في الصوم، حديث رقم (١١٠٨)، وابن حبان في صحيحه (٣٥٣٨)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢٣٤/٤.

(٢) وصله عبد الرزاق، وعنه الإمام أحمد، انظر الهامش السابق.

(٣) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه، انظر الفقرة (٣٦٥).

١١١٧ - ولا لِيُخَذُوا أَيْضاً مِثْلَ هَذَا الْعَظِيمِ فِي دِينِهِمْ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ بَأَنَ لَهُمْ إِحْدَاثُهُ.

١١١٨ - وَلَا يَدْعُونَ أَنْ يَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ بِمَا صَنَعُوا مِنْهُ.

١١١٩ - وَلَوْ كَانَ مَا قَبِلُوا مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فِي تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ - وَهُوَ فَرَضٌ -:

مِمَّا يَجُوزُ لَهُمْ، لَقَالَ لَهُمْ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - رَسُولُ اللَّهِ: قَدْ كُنْتُمْ عَلَى قِبْلَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ تَرْكُهَا إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ تَقَوْمُ عَلَيْكُمْ بِهِ حُجَّةٌ، مِنْ سَمَاعِكُمْ مِنِّي، أَوْ خَبَرِ عَامَّةٍ، أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ خَبَرٍ وَاحِدٍ عَنِّي.

[١٤١] ١١٢٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

قَالَ: «كُنْتُ أَسْقِي أَبَا طَلْحَةَ وَأَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَأَبِي بَنَ كَعْبٍ شَرَاباً مِنْ فُضَيْخٍ<sup>(١)</sup> وَتَمْرٍ،

فَجَاءَهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: قُمْ يَا أَنَسُ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا،

فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ<sup>(٢)</sup> لَنَا، فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ»<sup>(٣)</sup>.

١١٢١ - وَهَؤُلَاءِ فِي الْعِلْمِ وَالْمَكَانِ مِنَ النَّبِيِّ وَتَقَدَّمَ صُحْبَتِهِ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُنْكِرُهُ عَالِمٌ.

١١٢٢ - وَقَدْ كَانَ الشَّرَابُ عَنْدهُمْ حَلَالاً يَشْرَبُونَهُ، فَجَاءَهُمْ آتٍ وَأَخْبَرَهُمْ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ،

فَأَمَرَ أَبُو طَلْحَةَ - وَهُوَ مَالِكُ الْجِرَارِ -: بِكَسْرِ الْجِرَارِ، وَلَمْ يَقُلْ هُوَ وَلَا هُمُ وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ: نَحْنُ

عَلَى تَحْلِيلِهَا حَتَّى نَلْقَى رَسُولَ اللَّهِ، مَعَ قَرَبِهِ مَثًّا، أَوْ يَأْتِينَا خَبَرٌ عَامَّةٌ.

١١٢٣ - وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يُهَرِّقُونَ حَلَالاً، إِعْرَاقَهُ سَرَفٌ، وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِهِ.

١١٢٤ - وَالْحَالُ فِي أَنَّهُمْ لَا يَدْعُونَ إِخْبَارَ رَسُولِ اللَّهِ مَا<sup>(٤)</sup> فَعَلُوا، وَلَا يَدْعُ - لَوْ كَانَ مَا قَبِلُوا

مِنْ خَبَرِ الْوَاحِدِ لَيْسَ لَهُمْ -: أَنْ يَنْهَاهُمْ عَنْ قَبُولِهِ.

[١٤٢] ١١٢٥ - وَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ أَنْ يُغْدَوْ عَلَى أَمْرَةِ رَجُلٍ ذَكَرَ أَنَّهَا رَزَتْ «فَإِنْ اعْتَرَفَتْ

فَارْجُمُهَا»<sup>(٥)</sup>، فَاعْتَرَفَتْ فَارْجَمَهَا.

(١) الفُضَيْخُ: شَرَابٌ يَتَّخَذُ مِنَ الْبُسْرِ وَخَلْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَمْسَهُ النَّارُ، مُخْتَارُ الصَّحَاحِ ص ٤٥٢ - ٤٥٣.

(٢) الْمِهْرَاسُ: قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ ٢٥٩/٥: «صَخْرَةٌ مَنْقُورَةٌ تَسَعُّ كَثِيراً مِنَ الْمَاءِ، وَقَدْ يُعْمَلُ مِنْهَا حِياضٌ

لِلْمَاءِ» أ. هـ.

(٣) رَوَاهُ بِالْفَاظِ مُتَقَارِبَةً: الْبَخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَظَالِمِ، بَابُ (٢١) صَبِ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٢٤٦٤)،

وَفِي كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ، بَابُ (٣) نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَهِيَ مِنَ الْبُسْرِ وَالتَّمْرِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٥٥٨٢) - ٥٥٨٣ -

(٥٥٨٤)، وَبَابُ (١١) مَنْ رَأَى أَنْ يَخْلُطَ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ إِذَا كَانَ مُسْكِراً، حَدِيثٌ رَقْمُ (٥٦٠٠)، وَبَابُ (٢١)

خِدْمَةُ الصِّغَارِ لِلْكِبَارِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٥٦٢٢)، وَفِي كِتَابِ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، بَابُ (١) مَا جَاءَ فِي إِجَازَةِ خَبَرِ

الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٧٢٥٣)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ

الْأَشْرِيَةِ، بَابُ (١) تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٩٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ، بَابُ (٢) ذَكَرَ الشَّرَابِ

الَّذِي أَهْرَاقَ بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ ٢٨٧/٨، وَالْإِمَامُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ الْأَشْرِيَةِ، بَابُ (٥) جَامِعُ تَحْرِيمِ

الْخَمْرِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (١٣)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١٨٣/٣ وَ١٨٩ وَ١٩٠، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (١٢١٠)،

وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٣٥٢) وَ(٥٣٦٢ - ٥٣٦٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِ الْكَبِيرِ ٢٨٦/٨ وَ٢٩٠.

(٤) فِي نَسَخَةٍ: بِمَا فَعَلُوا.

(٥) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ، انْظُرِ الْفَقْرَةَ (٣٨٢)، وَالْهَامِشُ الثَّانِي.

[١٤٣] ١١٢٦ - وأخبرنا بذلك مالك وسفيان، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد، وسأفا عن النبي<sup>(١)</sup>.

وزاد سفيان مع أبي هريرة وزيد بن خالد: شبل<sup>(٢)</sup>.

[١٤٤] ١١٢٧ - أخبرنا عبد العزيز<sup>(٣)</sup>، عن ابن الهادي<sup>(٤)</sup>، عن عبد الله بن أبي سلمة، عن عمرو بن سليم الزرقني<sup>(٥)</sup>، عن أمه<sup>(٦)</sup>، قالت: «بينما نحن بميى إذا علي بن أبي طالب على جمل يقول: إن رسول الله يقول: إن هذه أيام طعام وشراب، فلا يصومن أحد. فأتبع الناس وهو على جمليه، يضرخ فيهم بذلك»<sup>(٧)</sup>.

١١٢٨ - ورسول الله لا يبعث بنبيه واحداً صادقاً إلا لزم خبره عن النبي، بصدقه عند المنهيين عن ما أخبرهم أن النبي نهى عنه.

١١٢٩ - ومع رسول الله الحاج، وقد كان قادراً على أن يبعث إليهم فيشافههم، أو يبعث

(١) تقدم تخريجه، انظر الفقرة (٣٨٢)، والهامش الثاني.

(٢) شبل، هو ابن خليل المزي، كما في الإصابة ١٣٦/٢، وذكر الشيخ أحمد شاکر: أنه شبل بن معبد ويقال: ابن خليل، وقيل غير ذلك، لكن قال ابن حجر ١٣٧/٢: «وهو غير شبل بن معبد البجلي».

والحديث من هذه الطريق - أي عن أبي هريرة، وزيد بن خالد وشبل - رواه: الترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء في الرجم على الثيب، حديث رقم (١٤٣٣)، والنسائي في كتاب آداب القضاة، باب صون النساء عن مجلس الحكم ٢٤١/٨ - ٢٤٢، وابن ماجه في كتاب الحدود، باب حد الزنى، حديث رقم (٢٥٤٩)، وأحمد في المسند ١١٥/٤ - ١١٦، والحميدي في مسنده (٨١١)، وابن الجارود في المنتقى (٨١١)، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١٩/٨ و٢٢٢، وانظر في اختلاف طرق الحديث وأسانيده: الإصابة في تمييز الصحابة ١٣٦/٢ - ١٣٧.

(٣) هو عبد العزيز بن محمد الدراوردي، تقدم مراراً.

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي الليثي، أبو عبد الله المدني، تابعي صغير، ثقة مكثّر، مات سنة (١٣٩) هـ. التقريب (٧٧٣٧) ص ٦٠٢.

(٥) هو عمرو بن سليم بن خلدة الأنصاري الزرقني، ثقة، من كبار التابعين، مات سنة (١٠٤) هـ، ويقال: له رؤية. التقريب (٥٠٤٤) ص ٤٢٢.

(٦) هي النوار بنت عبد الله بن الحارث، انظر طبقات ابن سعد ٥٢/٥.

(٧) قال أحمد شاکر: «هذا الحديث إسناده صحيح جداً، ولم أجده في غير كتاب الرسالة، إلا أن الشوكاني أشار إليه في نيل الأوطار ٣٥٢/٤، ونسبه لابن يونس في تاريخ مصر، ولم يشر الترمذي إليه فيما يقول فيه: وفي الباب. وانظر أحاديث الباب في نيل الأوطار ٣٥١/٤ - ٣٥٣، وشرح المباركفوري على الترمذي ٦٣/٢، ومجمع الزوائد ٢٠٢/٣ - ٢٠٤/١ هـ.

قلت: وقد ورد الحديث من مسند علي بن أبي طالب، رواه: أحمد في المسند ٩٢/١ و١٠٤، وابن خزيمة في صحيحه (٢١٤٧)، والحاكم في المستدرک ٤٣٤/١ - ٤٣٥ وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وللمرفوع من الحديث شواهد: منها حديث بُيُثَّة الهذلي وكعب بن مالك، وكلاهما عند مسلم، انظره (١١٤١ - ١١٤٢).

إليهم عدداً، فبعث واحداً يعرفونه بالصدق.

١١٣٠ - وهو لا يَبْعَثُ بأمره إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله.

١١٣١ - فإذا كان هكذا - مع ما وصفت من مقدرة النبي على بعثه جماعة إليهم -: كان ذلك - إن شاء الله - فيمن بعده - ممن لا يمكنه ما أمكنهم وأمكن فيهم -: أولى أن يثبت به خبر الصادق.

[١٤٥] ١١٣٢ - أخبرنا سفيان، عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان<sup>(١)</sup> عن خال له - إن شاء الله - يقال له: يزيد بن شيبان<sup>(٢)</sup>، قال: «كنا في موقف لنا بعرفة - يُباعده عمرو من موقف الإمام جداً<sup>(٣)</sup> - فاتانا ابن مزيع الأنصاري<sup>(٤)</sup> فقال لنا: أنا رسول رسول الله إليكم: يأمركم أن تقفوا على مشاعركم، فإنكم على إزث من إزث أبيكم إبراهيم<sup>(٥)</sup>».

١١٣٣ - وبَعَثَ<sup>(٦)</sup> رسول الله أبا بكر والياً على الحج في سنة تسع، وحضره الحج من أهل بلدان مختلفة، وشعوب متفرقة، فأقام لهم مناسكهم، وأخبرهم عن رسول الله بما لهم وما عليهم<sup>(٧)</sup>.

١١٣٤ - وبَعَثَ علي بن أبي طالب في تلك السنة، فقرأ عليهم في مجمعهم يوم النحر آيات من (سورة براءة)، ونَبَذَ إلى قوم على سِوَاءٍ، وجَعَلَ لهم مَدْداً، ونهاهم عن أمور<sup>(٨)</sup>.

- 
- (١) هو عمرو بن عبد الله بن صفوان بن أمية بن خلف الجُمَحِي، المكي، صدوق شريف، من التابعين التقريب (٥٠٦٣) ص ٤٢٣.
  - (٢) قال في التقريب (٧٧٣٠) ص ٦٠٢: «يزيد بن شيبان الأزدي، صحابي، له حديث ١. هـ».
  - (٣) قائل هذه الجملة: يُباعده عمرو من موقف الإمام جداً، هو عمرو بن دينار، أدرجها في أثناء الحديث يصف بها موقفهم، وبعده عن موقف الإمام. قاله شاكر.
  - (٤) هو زيد بن مزيع - بكسر الميم، وسكون الراء، بعدها موخدة مفتوحة - ابن قَيْظِي، صحابي، أكثر ما يجيء مبهماً، وقيل: اسمه يزيد، وقيل: عبد الله. التقريب (٢١٥٧) ص ٢٢٤.
  - (٥) رواه أبو داود في كتاب المناسك، باب (٦٢) موضع الوقوف بعرفة، حديث رقم (١٩١٩)، والترمذي في كتاب الحج، باب (٥٣) ما جاء في الوقوف بعرفات والدعاء بها، حديث رقم (٨٨٣)، والنسائي في كتاب المناسك، باب (٢٠٢) رفع اليدين في الدعاء ٢٥٥/٥، والحاكم في المستدرک ٤٦٢/١ وصححه، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي عقبه: «حديث حسن صحيح»، وهو كما قال.
  - (٦) سيذكر الإمام الشافعي من هذه الفقرة إلى الفقرة الآتية برقم (١١٥٦) وقائع معروفة ومشهورة في كتب الحديث والسيرة والتاريخ، ولو أردنا استقصاء ذلك من مصادره لطال الأمر جداً، فاكثرتنا بالموجود مع بعض الإشارات والتوضيحات، والله الميسر.
  - (٧) انظر سيرة ابن هشام ١٨٧/٤ - ١٨٩، وتاريخ خليفة بن خياط ص ٩٣.
  - (٨) انظر سيرة ابن هشام ١٨٩/٤ - ١٩٠، وتاريخ خليفة بن خياط ص ٩٣، وقد نبذ رضي الله عنه العهود التي كانت بين النبي ﷺ والمشرکين، إلا من كان له عهد إلى مدة، فهو إلى ذلك الوقت.

١١٣٥ - فكان أبو بكرٍ وعليٌّ معروفَيْنِ عند أهل مكة بالفضلِ والدينِ والصُّدقِ، وكان مَنْ جَهِلَهُمَا - أو أحدهما - من الحاجِّ وَجَدَ مَنْ يُخْبِرُهُ عن صدقهما وفضلهما.

١١٣٦ - ولم يكن رسولُ الله ليُبْعَثْ إلَّا واحداً الحجةُ قائمةٌ بخبرِهِ على مَنْ بَعَثَهُ إليه، إن شاء الله.

١١٣٧ - وقد فَرَّقَ النبيُّ عَمَلًا على نَوَاجِي، عَرَفْنَا أَسْمَاءَهُم والمواضعَ التي فَرَّقَهُم عليها:

١١٣٨ - فَبِعَثَ قَيْسَ بن عاصِمٍ<sup>(١)</sup>، والزُّبْرَقَانَ بن بَذْرِ<sup>(٢)</sup>، وابنَ نُؤَيْرَةَ<sup>(٣)</sup> إلى عِشَائِرِهِمْ، بِعَلِمِهِمْ بِصِدْقِهِمْ عِنْدَهُمْ<sup>(٤)</sup>.

١١٣٩ - وَقَدِمَ عَلَيْهِمْ<sup>(٥)</sup> وَفَدَّ الْبَحْرَيْنِ فَعَرَفُوا مَنْ مَعَهُ، فَبِعَثَ مَعَهُم [ابْنَ] سَعِيدٍ<sup>(٦)</sup> بنِ العاصِ<sup>(٧)</sup>.

١١٤٠ - وَبِعَثَ مَعَاذَ بن جَبَلٍ إلى اليَمَنِ، وأَمَرَهُ أَنْ يُقَاتِلَ مَنْ أَطَاعَهُ مِنْ عِصَاءِهِ، وَيُعَلِّمَهُمْ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَيَأْخُذَ مِنْهُمْ مَا وَجِبَ عَلَيْهِمْ، لِمَعْرِفَتِهِمْ بِمَعَاذٍ، وَمَكَانِهِ مِنْهُمْ، وَصِدْقِهِ<sup>(٨)</sup>.

(١) هو قيس بن عاصم بن سنان، المنقري، صحابي مشهور بالحلم، نزل البصرة، وقال عنه النبي ﷺ: هذا سيد أهل الوبر. وكان سيداً جواداً. انظر الإصابة ٣/ ٢٥٢ - ٢٥٤، والتقريب (٥٥٨١) ص ٤٥٧.

(٢) هو الزبرقان بن بدر بن امرئ القيس التميمي السعدي، يُقال: كان اسمه الحصين، ولُقِّبَ بالزبرقان لحسن وجهه، وهو من أسماء القمر، وقد على النبي ﷺ مع وفد بني تميم، وكانوا الذين نادوا النبي ﷺ من وراء الحجرات، وعاش رحمه الله تعالى إلى خلافة معاوية. انظر الإصابة ١/ ٥٤٣ - ٥٤٤.

(٣) هو مالك بن نويرة بن حمزة التميمي، اليربوعي، كان شاعراً، فارساً، شريفاً، وكان النبي ﷺ استعمله على صدقات قومه، ثم ارتدَّ مع المرتدين، ثم تاب ولكن قتله خالد بن الوليد دون أن يعلم بتوبته، وقد عاتبه في ذلك أبو بكر الصديق عتاباً كبيراً. انظر الإصابة ٣/ ٣٥٧، وتاريخ الإسلام للذهبي، عهد الخلفاء الراشدين ص ٣٢ وما بعدها.

(٤) ذكر خليفة بن خياط في تاريخه ص ٩٨ في: (تسمية عماله على الصدقات)، فذكر منهم: «مالك بن نويرة على بني حنظلة، والزبرقان بن بدر على عوف والأبناء، وقيس بن عاصم المنقري على مُقَاعِسَ وبطن أسدٍ وغطفان».

(٥) أي: النبي ﷺ وأصحابه بالمدينة، وفي بعض النسخ: عليه، أي النبي ﷺ.

(٦) قال شاکر: «كلمة: سعيد، مضبوطة في الأصل بفتح الدال، مفعول (البعث)، ولم تذكر كلمة: ابن، ولكنها مزادة بين السطور، وزيادتها هي الصواب، لأن الذي بعثه النبي ﷺ والياً على البحرين، هو: أبان بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس، وأما أبوه: سعيد بن العاص، فإنه مات مشركاً».

(٧) قال خليفة في تاريخه ص ٩٧ في (تسمية عماله ﷺ): «استخلف... والعلاء بن الحضرمي على البحرين، ثم عزله ولأها أبان بن سعيد، وبخَرَهَا، قُبِضَ رسولُ الله ﷺ وأبان على البحرين».

(٨) قال خليفة في تاريخه ص ٩٧: «... وفَرَّقَ (أي: النبي ﷺ) اليَمَنِ، فاستعمل على صنعاء: خالد بن سعيد بن العاص، وعلى كندة والصدف: المهاجر بن أبي أمية، وعلى حضرموت: زياد بن لبيد الأنصاري أحد بني بياضة، ومعاذ بن جبل على الجند والقضاء وتعليم الناس الإسلام وشرائعه وقراءة القرآن، وولَّى أبا موسى الأشعري: زيد ورَّعَ وعدن الساحل، وجعل قبض الصدقات من العمال الذين بها إلى معاذ بن جبل» ١. هـ.

١١٤١ - وَكُلُّ مَنْ وَلَّى فَقَدِ امْرَهُ بِأَخْذِ مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ وَلَّاهُ عَلَيْهِ .

١١٤٢ - وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ عِنْدَنَا - فِي أَحَدٍ مِمَّنْ قَدِمَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقِ -: أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنَّا مَا لَمْ نَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ يَذْكُرُ أَنَّهُ عَلَيْنَا .

١١٤٣ - وَلَا أَحْسِبُهُ بَعَثَهُمْ مَشْهُورِينَ فِي النَّوَاحِي الَّتِي بَعَثَهُمْ إِلَيْهَا بِالصَّدَقِ: إِلَّا لِمَا وَصَفْتُ مِنْ أَنْ تَقُومَ بِمَثَلِهِمُ الْحُجَّةُ عَلَى مَنْ بَعَثَهُ إِلَيْهِ .

١١٤٤ - وَفِي شَبِيهِ بِهَذَا الْمَعْنَى أَمْرَاءُ سَرَايَا رَسُولِ اللَّهِ :

[١٤٦] فَقَدْ بَعَثَ بَعْثَ مُؤْتَةً، فَوَلَّاهُ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، وَقَالَ: «فَإِنْ أَصِيبَ فَجَعْفَرُ، فَإِنْ أَصِيبَ فَابْنُ رَوَاحَةَ»<sup>(١)</sup> .

وَبَعَثَ ابْنَ أَنْتَيْسٍ<sup>(٢)</sup> سَرِيَّةً وَحْدَهُ<sup>(٣)</sup> . . .

١١٤٥ - وَبَعَثَ أَمْرَاءَ سَرَايَاهُ، وَكُلَّهُمْ حَاكِمٌ فِيمَا بَعَثَهُ فِيهِ، لِأَنَّ عَلَيْهِمْ أَنْ يَدْعُوا مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَيُقَاتِلُوا مَنْ حُلَّ قِتَالُهُ<sup>(٤)</sup> .

١١٤٦ - وَكَذَلِكَ كُلُّ وَالٍ بَعَثَهُ أَوْ صَاحِبَ سَرِيَّةٍ .

١١٤٧ - وَلَمْ يَزَلْ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبْعَثَ وَالْتَيْنِ وَثَلَاثَةَ وَأَرْبَعَةَ وَأَكْثَرَ .

١١٤٨ - وَبَعَثَ فِي دَهْرٍ وَاحِدٍ اثْنَيْ عَشَرَ رَسُولًا، إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ مَلِكًا، يَدْعُوهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ . وَلَمْ يَبْعَثْهُمْ إِلَّا إِلَى مَنْ قَدْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ، وَقَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ فِيهَا، وَالْأَ كُتِبَ فِيهَا دِلَالَاتٌ لِمَنْ بَعَثَهُمْ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهَا كُتِبَتْ<sup>(٥)</sup> .

١١٤٩ - وَقَدْ تَحَرَّى فِيهِمْ مَا تَحَرَّى فِي أَمْرَائِهِ: مِنْ أَنْ يَكُونُوا مَعْرُوفِينَ، فَبَعَثَ دُحِيَّةَ<sup>(٦)</sup> إِلَى

---

(١) انظر صحيح الإمام البخاري: كتاب الجهاد، باب (٧)، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب (٢٥).

(٢) هو عبد الله بن أنيس الجُهَنِي، أبو يحيى المدني، حليف بني سلمة من الأنصار، شهد العقبة وما بعدها، وقال ابن يونس: صَلَّى الْقَبْلَتَيْنِ، وَدَخَلَ مِصْرَ، وَخَرَجَ إِلَى إِفْرِيقِيَّةِ ١ هـ، وَتُوفِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالشَّامِ سَنَةَ (٥٤) هـ عَلَى الْمَشْهُورِ . انظر الإصابة ٢/ ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٣) بعثه النبي ﷺ إِلَى خَالِدِ بْنِ تُبَيْعِ الْعِزْزِيِّ وَحْدَهُ فَقَتَلَهُ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ . الإصابة ٢/ ٢٧٩، وانظر تاريخ خليفة بن خياط ص ٧٧.

(٤) انظر في سراياه تاريخ خليفة من ص ٥٤ إِلَى ص ٩٣.

(٥) انظر تاريخ خليفة ص ٧٩: إرسال الرسل إِلَى الْأَمْرَاءِ وَالْمُلُوكِ، فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ، وَمِمَّنْ أَرْسَلَهُ وَبَعَثَهُ: حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُقَوْسِ، وَشُجَاعُ بْنُ أَبِي وَهَبٍ إِلَى الْحَارِثِ بْنِ أَبِي شَمْرٍ، وَسُلَيْطُ بْنُ عَمْرٍو إِلَى هَوْذَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْحَنْفِيِّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ خُذَافَةَ إِلَى كَسْرَى، وَدُحِيَّةُ بْنُ خَلِيفَةَ إِلَى قَبْصَرٍ فِي الْهَدَنَةِ.

(٦) هو دحية بن خليفة بن فروة الخزرجي، الكلبي، صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق، وقيل: أحد، ولم يشهد بدرًا، وكان يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي حَسَنِ الصُّورَةِ، وَكَانَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْزِلُ عَلَى صُورَتِهِ، وَكَانَ =

التاحية التي هو فيها معروف<sup>(١)</sup>.

١١٥٠ - ولو أَنَّ المبعوث إليه جَهْلَ الرسولَ كان عليه طَلَبُ عِلْمٍ أَنَّ النَّبِيَّ بَعَثَهُ، لِيَسْتَبْرِيَءَ شَكَّهُ فِي خَيْرِ الرُّسُولِ، وكان على الرسولِ الوقوفُ حتى يَسْتَبْرِيءَهُ المبعوثُ إليه.

١١٥١ - ولم تَزَلْ كُتِبَ رسولُ الله تَنْفُذَ إلى وُلاتِهِ بالأمرِ والنَّهي، ولم يَكُنْ لأحَدٍ مِنْ وُلاتِهِ تَرْكُ إِنْفاذِ أمرِهِ، ولم يَكُنْ لِيَبْعَثَ رسولاً إِلَّا صادقاً عند مَنْ بَعَثَهُ إليه.

١١٥٢ - وإذا طلب المبعوثُ إليه عِلْمَ صدقِهِ وجَدَهُ حيثُ هو.

١١٥٣ - ولو شَكَّ في كتابِهِ، بتغييرٍ في الكتابِ، أو حالٍ تَدُلُّ على تُهْمَةٍ، مِنْ غفلةٍ رسولٍ حَمَلَ الكتابَ: كان عليه أَنْ يطلبَ عِلْمَ ما شَكَّ فيه، حتى يُنْفِذَ ما يَثْبُتُ عنده مِنْ أمرِ رسولِ الله.

١١٥٤ - وهكذا كانت كُتِبَ خلفائِهِ بعده وَعُمَآلُهُمْ، وما أَجمَعَ المسلمون عليه: مَنْ أن يكونَ الخليفةُ واحداً، والقاضي واحدٌ والأميرُ واحدٌ، والإمامُ<sup>(٢)</sup>.

١١٥٥ - فاستَخْلَفُوا أبا بكرٍ، ثم استَخْلَفَ أبو بكرٍ عمرَ، ثم عُمَرُ أَهْلَ الشُّوَرَى، ليختاروا واحداً، فاختارَ عبدُ الرحمنِ عثمانُ بنَ عفانٍ<sup>(٣)</sup>.

١١٥٦ - قال: والولاءُ من القضاةِ وغيرِهِمْ يَقْضُونَ تَنْفُذَ أَحكامِهِمْ، وَيُقِيمُونَ الحدودَ، وَيُنْفِذُ مَنْ بعدهم أَحكامَهُمْ، وأحكامُهُمْ أَخْبَارٌ عنهم.

١١٥٧ - ففيمَا وصِفَتْ من سُنَّةِ رسولِ الله، ثم ما أَجمَعَ المسلمون عليه منه: دلالةٌ على فرقٍ بينَ الشهادةِ والخبرِ والحكم.

١١٥٨ - أَلَا تَرَى أَنَّ قضاءَ القاضي على الرجلِ للرجلِ إِنَّمَا هو خبرٌ يُخْبِرُ به عن بَيِّنَةٍ تَثْبُتُ عنده، أو إقرارٍ من خصمٍ به أَقرَّ عنده، وأنْفَذَ الحكمَ فيه، فلَمَّا كان يُلْزَمُهُ بخبرِهِ أَنْ يُنْفِذَهُ بعِلْمِهِ كان في معنى المُخْبِرِ بحلالٍ وحرامٍ، قد لَزِمَهُ أَنْ يُجِلَّهُ ويَحْرَمَهُ بما شَهِدَ منه.

== رسولُ النبي ﷺ إلى قيسر، وشهد البيرومك، ونزل دمشق، وسكن المزة، وعاش إلى خلافة معاوية، انظر الإصابة ٤٧٣/١ - ٤٧٤.

(١) أرسله النبي ﷺ إلى قيسر، فلقبه بحمص أول سنة سبع أو آخر سنة ست. انظر الإصابة ٤٧٣/١، وتاريخ خليفة ص ٧٩ و٩٨.

(٢) قال ابن حزم: «اتفقوا أن الإمامة فرض، وإنه لا بد من إمام حاشا النجيدات، وأراهم قد حادوا الإجماع وقد تقدمهم. واتفقوا أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان لا متفقان ولا مفترقان، ولا في مكانين ولا في مكان واحد». مراتب الإجماع ص ١٤٤.

(٣) قلت: هنا تنبيه مهم في هذه المسألة، وهو أن استخلاف أبي بكر لعمر، وعمر للسنة ليختاروا واحداً، هذا الاستخلاف ليس تولية لهم، وإنما صاروا ولايةً بمبايعة أهل الحل والعقد لهم. انظر منهاج السنة ١٨٩/١ - ١٩٢ وكتاب الإسلام وأوضاعنا الإسلامية لعبد القادر عوذة ص ١٤٦ وما بعدها.



١١٥٩ - ولو كان القاضي المخير عن شهود شهدوا عنده على رجل لم يُحَاكَمْ إليه، أو إقرار من خصم، لا يلزمه أن يحكم به، لمعنى أن لم يُخَاصَمْ إليه، أو أنه ممن يُخَاصَمُ إلى غيره، فحكم بينه وبين خصمه، ما يلزم شاهداً يشهد على رجل أن يأخذ منه ما شهد به عليه لمن شهد له به: كان في معنى شاهد<sup>(١)</sup> عند غيره، فلم يُقْبَلْ - قاضياً كان أو غيره - إلا بشاهد معه، كما لو شهد عند غيره لم يقبله إلا بشاهد وطلب معه غيره، ولم يكن لغيره إذا كان شاهداً أن يُنْفَذَ شهادته وحده.

١١٦٠ - أخبرنا سفيان، وعبد الوهاب، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام بخمس عشرة، وفي التي تليها بعشر، وفي الوسطى بعشر، وفي التي تلي الخنصر بيسع، وفي الخنصر بيسع<sup>(٢)</sup>.

١١٦١ - قال الشافعي: لما كان معروفاً - والله أعلم - عند عمر أن النبي قضى في اليد بخمسين، وكانت اليد خمسة أطراف - مختلفة الجمال والمنافع - نزلها منازلتها، فحكم لكل واحد من الأطراف بقدره من دية الكف، فهذا قياس على الخبر<sup>(٣)</sup>.

١١٦٢ - فلما وجدنا كتاب آل عمرو بن حزم، فيه:

[١٤٧] - أن رسول الله قال: «وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل»<sup>(٤)</sup>: صاروا إليه.

(١) قوله: كان في معنى شاهد... الخ، هو جواب: لو، في أول الفقرة.

(٢) ذكره الحافظ ابن كثير في مسند الفاروق ٤٤٢/٢ عن الشافعي به، بعدما ذكر رواية البزار بإسناده عن عمر مرفوعاً أنه قال: «وفي كل إصبع مما هنالك عشر عشر». ثم قال - عقب رواية البزار: «هذا بعيد أن يكون صحيحاً، فإن عمر كان يذهب إلى خلاف هذا الحديث في الأصابع، أولاً كما قال الإمام الشافعي... فذكر السند والحديث، ثم قال: فهذا أصح إسناداً من الذي قبله بكثير».

(٣) وهذا الذي ذهب إليه عمر متجه لولا الخبر في ذلك، قال الخطابي: «لولا سنة رسول الله ﷺ لكان القياس أن يفاوت في ديانتها، كما فعل عمر رضي الله عنه، وذلك لأن الأصابع مختلفة الجمال والمنافع». انظر بدائع المنن ٢٧١/٢.

قلت: وقد ذكر غير واحد أن عمر رضي الله عنه قد كان يفاضل في دية الأصابع ثم رجع عن ذلك، قال الصنعاني في سبل السلام ٢٤٨/٣: «كان عمر يفاضل في دية الأصابع ثم رجع عن ذلك لما روي له أن رسول الله ﷺ كان يسوي بين الأصابع». وكذا ذكر الشوكاني في نيل الأوطار ٦٤/٧، وانظر بداية المجتهد ٤٢٤/٢، والمغني ٤٥٦/٨.

(٤) هو جزء من حديث طويل هو المعروف بكتاب آل عمرو بن حزم، حيث إن النبي ﷺ كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض، والسنن، والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقُرئت على أهل اليمن. والحديث بتمامه - أقصد الكتاب - رواه: الحاكم في المستدرک ٣٩٥/١ - ٣٩٧، والبيهقي في سننه الكبرى ٨٩/٤ - ٩٠، وابن حبان في صحيحه (٦٥٥٩). روه من طريق: سليمان بن داود عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو به، وسليمان بن داود هذا هو ابن أرقم، كما نص على ذلك أبو داود في كتاب المراسيل ص ٢١٣: حيث قال: «والذي قال: سليمان بن داود، وهم فيه» ١. هـ. وانظر علل الحديث لابن =

١١٦٣ - ولم يَقْبَلُوا كِتَابَ آلِ عَمْرٍو بن حزم - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - حَتَّى يَثْبُتَ لَهُمْ أَنَّهُ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.

١١٦٤ - وَفِي الْحَدِيثِ دِلَالَتَانِ:

أَحَدُهُمَا: قَبُولُ الْخَبَرِ. وَالْآخَرُ: أَنَّ يُقْبَلَ الْخَبَرُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي يَثْبُتُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَمْضِ<sup>(٢)</sup> عَمَلٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ بِمِثْلِ الْخَبَرِ الَّذِي قَبِلُوا<sup>(٣)</sup>.

= أَبِي حَاتِمٍ ٢٢٢/١.

وسليمان بن أرقم: متفق على ضعفه، بل متروك، قال ابن معين: ليس بشيء، ليس يسوى فليسا، وقال عمرو بن علي: ليس بثقة روى أحاديث منكورة، وقال البخاري: تركوه، وقال أبو داود، والترمذي وأبو حاتم، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم وغيرهم: متروك الحديث، وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأخبار، ويروي عن الثقات الموضوعات، وقال الترمذي: ضعيف عند أهل الحديث. انظر تهذيب التهذيب ١٦٨/٤ - ١٦٩.

والحديث رواه أيضاً النسائي في كتاب القسامة، باب (٤٥) ذكر حديث عمرو بن حزم في العقول واختلاف الناقلين له، ٥٧/٨ - ٥٩. وقد خُولف في إسناده فروي مرسلًا، عن أبي بكر قال: في كتاب النبي ﷺ. رواه النسائي ٦٠/٨ وابن أبي شيبة ١٥٩/٩، والدارقطني في سننه ١٢٢/١ و٢٠٩/٣، والبيهقي ٨٧/٨ - ٨٨ و٩٣، وقال ابن عبد البر: «كتاب عمرو بن حزم مشهور عند أهل العلم شهرة تغنيه عن الإسناد» ١٠١هـ، وانظر التلخيص الحبير ١٧/٤ - ١٨.

- والجزء المذكور في نصّ الشافعي له شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قضى في الأصابع عشراً عشراً من الإبل، رواه: أبو داود في كتاب الديات، باب (٢٠) ديات الأعضاء، حديث رقم (٤٥٦٢)، والنسائي في كتاب القسامة، باب (٤٣) عقل الأصابع ٥٧/٨، وابن ماجه في كتاب الديات، باب (١٨) دية الأصابع، حديث رقم (٢٦٥٣)، وابن الجارود في المنتقى (٧٨١) و(٧٨٥)، والبيهقي في سننه الكبرى ٨٩/٨.

- وفي الباب أيضاً عن أبي موسى الأشعري، رواه: أبو داود (٤٥٥٦ - ٤٥٥٧)، والنسائي ٥٦/٨، وابن ماجه (٥٦٥٤)، وأحمد في المسند ٤٩٧/٤ و٤٩٨، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٥١١)، والبيهقي ٨/٩٢.

- ومن حديث ابن عباس، رواه: الترمذي (١٣٩١)، والنسائي ٥٧/٨، وابن الجارود (٧٨٠). قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب». فهذا الجزء بهذه الشواهد ثابت والحمد لله.

(١) انظر ما تقدم في الهامش السابق.

(٢) في الأصل: يمضي، بإثبات حرف العلة.

(٣) وذلك لأن ثبوت الحديث موجب للعمل، ولا يضره عدم العمل به. قال السرخسي في أصوله ٨/٢ عند بيانه للحديث الذي يخالفه عمل الصحابي - وهو ممن يجوز أن يخفى عليه ذلك الحديث - فلا يؤثر خلافه، ويقي الحديث حجة، قال معللاً ذلك: «هذا لأن الحديث معمول به إذا صحّ عن رسول الله ﷺ فلا يترك العمل به باعتبار عمل ممن هو دونه بخلافه، وإنما تُحمل فتواه بخلاف الحديث على أحسن الوجهين، وهو أنه إنما أفتى به برأيه، لأنه خفي عليه النص، ولو بلغه لرجع إليه. فعلى من يبلغه الحديث بطريق صحيح أن يأخذ به» ١٠١هـ.

وانظر مقاييس نقد مترون الستة للدكتور مُسْنَر الدميني ص ٤١٨ - ٤٢٣.

١١٦٥ - ودلالة على أنه لو مَضَى أيضاً عملٌ من أحدٍ من الأئمة، ثم وَجَدَ خبراً عن النبي يخالفُ عمله: لترك عمله لخبرِ رسولِ الله.

١١٦٦ - ودلالة على أَنَّ حديثَ رسولِ الله يَثْبُتُ بنفسه، لا بعمل غيره بعده<sup>(١)</sup>.

١١٦٧ - ولم يَقُلْ المسلمون قد عَمِلَ فينا عمرٌ بخلاف هذا بين المهاجرين والأنصار، ولم تَذْكُرُوا أنتم أَنَّ عندكم خلافه ولا غيركم، بل صاروا إلى ما وجب عليهم، من قبولِ الخبرِ عن رسولِ الله، وتركِ كلِّ عملٍ خالفه.

١١٦٨ - ولو بَلَغَ عمرَ هذا صار إليه - إن شاء الله - كما صار إلى غيره فيما بَلَغَه عن رسولِ الله، بتقواه لله، وتأديته الواجبِ عليه، في اتباعِ أمرِ رسولِ الله، وعِلْمِهِ، وبأنَّ ليس لأحدٍ مع رسولِ الله أمرٌ، وأنَّ طاعةَ الله في اتباعِ أمرِ رسولِ الله.

١١٦٩ - فإن قال قائلٌ: فاذلُّني على أَنَّ عمرَ عمل شيئاً ثم صار إلى غيره بخبرٍ عن رسولِ الله.

١١٧٠ - قلت: فإن أوجدتُكَ؟

١١٧١ - قال: ففي إيجابِكَ إِيَّايَ ذلك دليلٌ على أمرين:

أحدهما: أنه قد يقولُ من جهةِ الرأي إذا لم توجد سُنَّة.

والآخر: أَنَّ السُنَّةَ إذا وُجِدَتْ وَجَبَ عليه تركُ عَمَلِ نفسه، ووجِبَ على الناسِ تركُ كلِّ عملٍ وُجِدَتْ السُنَّةُ بخلافه، وإبطالُ أَنَّ السُنَّةَ لا تثبُتُ إلا بخبرٍ بعدها، وعَلِمَ أَنَّهُ لا يُوْهِنُهَا شيءٌ، إِنَّ خالفها.

[١٤٨] ١١٧٢ - قلتُ: أخبرنا سفيانٌ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب: «أَنَّ عمر بن الخطاب كان يقولُ: الدِّيَّةُ للعاقلة<sup>(٢)</sup>، ولا تَرِثُ المرأةُ من دِيَّةِ<sup>(٣)</sup> زوجها شيئاً. حتى أخبره الضَّحَّاكُ بن سفيان<sup>(٤)</sup> أَنَّ رسولَ الله كتب إليه: أَنْ يُوْرَثَ امرأةُ أَشِيَمَ الضُّبَابِيِّ<sup>(٥)</sup> من دِيَّتِهِ. فرجع

(١) وذلك لأنَّ الحديثَ الثابتَ حجةً بنفسه، لا بعمل الناسِ به، ولكن هذا إذا لم يُجْمَعِ العلماء على ترك العمل به - وإن كان ظاهره الصحة -، فإجماعهم على ترك العمل به وعدم اعتباره، دليل على أَنَّ في الحديث خطأ ما، أو أنه منسوخ، أو غير ذلك، لأن إجماع الأمة على الخطأ بعيد، والله أعلم.

(٢) العاقلة: هم عَصِيبة الرجل وقرابته من جهة الأب، وخصه البعض بمن يرث منهم فقط.

(٣) الدِّيَّة: أصلها وَدِيَّة، مُشْتَقَّة من الْوَدْي: وهو دَفْعُ الدِّيَّة، وتقول: وَدَيْتُ الْقَتِيلَ أَدِيَّةً وَدِيًّا وَدِيَّةً: أعطيته دِيَّتَهُ. انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٠٣.

(٤) هو الضحَّاك بن سفيان بن عوف الكلابي، أبو سعيد، صحب النبي ﷺ وعقد له لواء، وبعثه على صدقات قومه، وكان من الشجعان يَمْدُ بمائة فارس. انظر الإصابة ٢٠٦/٢ - ٢٠٧.

(٥) هو أَشِيَم الضُّبَابِي، قُتِلَ في عهد النبي ﷺ، فأمر النبي ﷺ الضحَّاك بن سفيان أن يُوْرَثَ امرأته من دِيَّتِهِ، أخرجه أصحاب السنن من حديث الضحَّاك. ذكر هذا الحافظ في الإصابة ٥٢/١.

١١٧٣ - وقد فُسِّرَتْ هذا الحديث قبل هذا الموضع<sup>(٢)</sup>.

[١٤٩] ١١٧٤ - سفيان، عن عمرو بن دينار، وابن طاووس عن طاووس: «أن عمر قال: أذكرُ الله أمراً سمع من النبي في الجنين شيئاً؟ فقام حَمَلُ بن مالك بن النابغة<sup>(٣)</sup>، فقال: كنتُ بين جَارَتَيْنِ لي - يعني ضَرَّتَيْنِ - فضرَبْتُ إحداهما الأخرى بِمِسْطَح<sup>(٤)</sup>، فَأَلَقْتُ جَنِيناً مَيْتاً، فَقَضَى فيه رسولُ الله بِعُرَّة<sup>(٥)</sup>. فقال عمر: لو لم أسمع فيه لَقَضَيْتَا بغيره<sup>(٦)</sup>».

(١) رواه أبو داود في كتاب الفرائض، باب (١٨) في المرأة تَرث مِن دية زوجها، حديث رقم (٢٩٢٧)، والترمذي في كتاب الديات، باب (١٩) ما جاء في المرأة هل تَرث من دية زوجها، حديث رقم (١٤١٥)، والنسائي في كتاب الفرائض من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٤/٢٠٢، وابن ماجه في كتاب الديات، باب (١٢) الميراث من الدية، حديث رقم (٢٦٤٢)، وأحمد في المسند ٣/٤٥٢، والبيهقي في سننه الكبرى ٥٧/٨ و١٣٤. كلهم من طريق سفيان بهذا الإسناد، قال الترمذي عقبه: «حديث حسن صحيح». وللحديث طرق وشواهد ذكرها الحافظ ابن حجر في الإصابة ١/٥٢، فقال: «وأخرجه أبو يعلى من طريق مالك، عن الزهري، عن أنس، قال: قُتِلَ أشيم خطأ. وهو في الموطأ عن الزهري بغير ذكر أنس. قال الدارقطني في الغرائب: وهو المحفوظ.

وروى أبو يعلى - أيضاً - من حديث المغيرة بن شعبه أن النبي ﷺ كتب إلى الضحاك أن يورث امرأة أشيم من دية زوجها.

ورواه ابن شاهين من طريق ابن إسحاق، حدثني الزهري، قال: حَدَّثْتُ عن المغيرة أنه قال: حَدَّثْتُ عمر بن الخطاب بقصة أشيم، فقال: لتأتيني على هذا بما أعرف، فنشدت الناس في الموسم، فأقبل رجل يُقال له: زارة بن جزي، فحدثه عن النبي ﷺ بذلك<sup>١</sup> هـ.

(٢) لم يَمَزْ كلام للمصنف حول هذا الموضوع في هذا الكتاب، فلعله أراد: في غير هذا الموضع، فيكون في كتاب آخر، والأمر كذلك فقد ذكر الحديث وتكلم عليه في الأم ٦/٧٧. وانظر في هذه المسألة المغني ٦/٣٢٠.

(٣) هو حمل بن مالك بن النابغة بن جابر الهذلي، أبو نضلة، نزل البصرة، وله بها دار، جاء ذكره في حديث أبي هريرة في الصحيح في قصة الجنين... وهو دالٌّ على أنه عاش إلى خلافة عمر. انظر الإصابة ١/٣٥٥.

(٤) المسطح: عود من أعود الجِباء والفسطاط. اللسان مادة سطح.

(٥) الغرة: العبد أو الأمة، قال في النهاية في غريب الحديث: «ولنما تجب الغرة في الجنين إذا سقط ميتاً، فإن سقط حياً ثم مات ففيه الدية كاملة...».

(٦) رواه عن طاووس عن عمر بن الخطاب مرسلاً: أبو داود في كتاب الديات، باب (٢١) دية الجنين، حديث رقم (٤٥٧٣)، والنسائي في كتاب القسامة، باب (٣٩) دية جنين المرأة ٨/٤٧، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٣٣٩)، والبيهقي في السنن الكبرى ٨/١١٤ و١١٥. وهذا إسناد منقطع، فإن طاووساً لم يسمع من عمر. - وقد ورد الحديث موصولاً من طريق طاووس عن ابن عباس عن عمر به، رواه: أبو داود في كتاب الديات، باب (٢١) دية الجنين، حديث رقم (٤٥٧٢)، والنسائي كما ذكر في الإصابة ١/٣٥٥، وابن ماجه في كتاب الديات، باب (١١) دية الجنين، حديث رقم (٢٦٤١)، والدارمي في كتاب الديات، باب (٢٠) في دية الجنين، حديث رقم (٢٣٨١)، وابن حبان في صحيحه (٦٠٢١)، والبيهقي في سننه الكبرى ٨/١١٤، =

١١٧٥ - وقال غيره: «إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا».

١١٧٦ - فقد رَجَعَ عُمَرُ عَمَّا كَانَ يَقْضِي بِهِ لِحَدِيثِ الضَّحَّاك، إِلَى أَنْ خَالَفَ حُكْمَ نَفْسِهِ، وَأَخْبَرَ فِي الْجَنِينِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا لَقَضَى فِيهِ بغيره، وقال: إن كدنا أن نقضي في مثل هذا برأينا.

١١٧٧ - قال الشافعي: يُخْبِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنَّ السَّنَةَ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً بِأَنَّ فِي النَّفْسِ مِائَةَ مِنَ الْإِبْلِ، فَلَا يَعْدُو الْجَنِينَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا فَيَكُونَ فِيهِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبْلِ، أَوْ مِئَتًا فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

١١٧٨ - فَلَمَّا أُخْبِرَ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ سَلَمٌ لَهُ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِنَفْسِهِ إِلَّا اتِّبَاعَهُ، فِيمَا مَضَى بِخِلَافِهِ، وَفِيمَا كَانَ رَأْيًا مِنْهُ لَمْ يَتْلُغْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ شَيْءٌ، فَلَمَّا بَلَغَهُ خِلَافُ فَعْلِهِ صَارَ إِلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ، وَتَرَكَ حُكْمَ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ فِي كُلِّ أَمْرِهِ.

١١٧٩ - وَكَذَلِكَ يُلْزَمُ النَّاسَ أَنْ يَكُونُوا<sup>(١)</sup>.

= قال الحافظ في الإصابة ٣٥٥/١: «إسناد صحيح».

وعندهم: فقتلتها وجنينها، فقضى رسول الله ﷺ في جنيها بغرة وأن تقتل.  
- وللحديث شواهد، منها حديث أبي هريرة أن امرأتان من هذيل اقتتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقضى رسول الله ﷺ أن دية جنيها غرة: عبد أو وليدة، وقضى بدية المرأة على عاقلتها، ويرثها ولدها ومن تبعهم...  
رواه البخاري في كتاب الديات، باب (٢٦) جنين المرأة، وأن العقل على الوالد وعصبة الوالد لا على الولد، حديث رقم (٦٩١٠)، ومسلم في كتاب القسامة، باب (١١) دية الجنين...، حديث رقم (١٦٨١)، وأبو داود في كتاب الديات، باب (٢١) دية الجنين، حديث رقم (٤٥٧٦)، والترمذي في كتاب الديات، باب في دية الجنين، حديث رقم (١٤١١)، والنسائي في كتاب القسامة، باب (٣٩) دية جنين المرأة، ٤٨/٨، وابن ماجه في كتاب الديات، باب (١١) دية الجنين، حديث رقم (٢٦٣٩)، والدارمي في كتاب الديات، باب (٢١) دية الخطأ على من هي؟ حديث رقم (٢٣٨٢)، وأحمد في المسند ٢٣٦/٢ و ٢٧٤ و ٤٣٨ و ٢٩٨ و ٥٣٩ و ٥٣٩، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٣٠١) و (٢٣٤٦)، وعبد الرزاق في المصنف (١٨٣٣٨)، وابن الجارود في المتقى (٧٧٦)، وابن حبان في صحيحه (٦٠٢٠)، والبيهقي في سننه الكبرى ١١٤/٨.

(١) قال الشافعي رحمه الله تعالى في اختلاف الحديث ص ٢٠ - ٢١ بعدما أشار إلى حديثي: الضحاك، وحمل بن مالك: «وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد، إذا كان صادقاً عند من أخبره.  
ولو جاز لأحد رد هذا بحال جاز لعمر بن الخطاب أن يقول للضحاك: أنت رجل من أهل نجد، ولحمل بن مالك: أنت رجل من أهل تهامة، لم تَرَ رسول الله ﷺ ولم تصحبه إلا قليلاً، ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والأنصار، فكيف عذب هذا عن جماعتنا، وعلمته أنت، وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتنسى؟ بل رأى الحق اتباعه، والرجوع عن رأيه، في ترك توريث المرأة من دية زوجها، وقضى في الجنين بما أعلم من حضر أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئاً قضى فيه بغيره، وكأنه إن كان الجنين حياً ففيه مائة من الإبل، وإن كان ميتاً فلا شيء فيه، ولكن الله تعبه والخلق بما شاء، على لسان نبيه، فلم يكن له ولا لأحد إدخال: لِمَ، ولا: كيف، ولا شيئاً من الرأي: على الخبر عن رسول الله ﷺ، ولا رده على من يعرفه بالصدق في نفسه، وإن كان واحداً» هـ.

[١٥٠] ١١٨٠ - أخبرنا مالك عن ابن شهاب، عن سالم: أن عمر بن الخطاب إنما رجع بالناس عن خبر عبد الرحمن بن عوف<sup>(١)</sup>.

١١٨١ - قال الشافعي: يعني حين خرج إلى الشام فبلغه وقوع الطاعون بها.

[١٥١] ١١٨٢ - مالك، عن جعفر بن محمد<sup>(٢)</sup>، عن أبيه<sup>(٣)</sup>: «أن عمر ذكر المجوس، فقال: ما أذري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال له عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله يقول: «سئوا بهم سنة أهل الكتاب»<sup>(٤)</sup>.

[١٥٢] ١١٨٣ - سفيان، عن عمرو: أنه سمع بجالة<sup>(٥)</sup> يقول: «ولم يكن عمر أخذ الجزية»<sup>(٦)</sup> حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي أخذها من مجوس هجر<sup>(٧)</sup>.

(١) وذلك في قصة الطاعون لما وقع بأرض الشام.  
والحديث عن سالم عن عمر حديث منقطع فإنه لم يلقه، رواه هكذا - منقطعاً - مالك في الموطأ في كتاب الجامع، باب (٧) ما جاء في الطاعون، حديث رقم (٢٥).  
وقد ورد الحديث موصولاً من حديث ابن عباس، رواه: البخاري في كتاب الطب، باب (٣٠) ما يذكر في الطاعون، حديث رقم (٥٧٢٩) وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب السلام، باب (٣٢) الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها، حديث رقم (٢٢١٩)، وأبو داود في كتاب الجنائز، باب (٦) الخروج من الطاعون، حديث رقم (٣١٠٣)، ومالك في الموطأ في كتاب الجامع، باب (٧) ما جاء في الطاعون، حديث رقم (٢٢٠)، وأحمد في المسند ١/ ١٩٢، ١٩٤، وابن حبان (٢٩٥٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ٧/ ٢١٧ - ٢١٨.

(٢) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رحمه الله، أبو عبد الله، الملقب بالصادق، صدوق، فقيه، إمام. مات سنة (١٤٨) هـ. انظر التقريب (٩٥٠) ص ١٤١، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٥٠.

(٣) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رحمه الله، أبو جعفر الباقر، من التابعين، ثقة فاضل، مات سنة بضع عشرة ومائة. التقريب (٦١٥١) ص ٤٩٧.

(٤) رواه مالك في الموطأ في كتاب الزكاة، باب (٢٤) جزية أهل الكتاب والمجوس، حديث رقم (٤٢).  
قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٦/ ٢٦١: «وهذا منقطع مع ثقة رجاله. ورواه ابن المنذر والدارقطني في الغرائب من طريق: أبي علي الحنفي، عن مالك، فزاد فيه: عن جده، وهو منقطع أيضاً، لأن جده علي بن الحسين لم يلحق عبد الرحمن بن عوف ولا عمر. فإن كان الضمير في قوله: عن جده، يعود على محمد بن علي فيكون متصلاً لأن جده: الحسين بن علي سمع من عمر بن الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف. وله شاهد من حديث مسلم بن العلاء بن الحضرمي أخرجه الطبراني في آخر حديث بلفظ: سئوا بالمجوس سنة أهل الكتاب. قال أبو عمر (ابن عبد البر): هذا من الكلام العام الذي أريد به الخاص، لأن المراد سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط» ١ هـ.

(٥) هو بجالة - بفتح الباء والجيم - ابن عبدة - بفتح أوله وثانيه -، ويقال فيه: عبدة - بسكون ثانية، ودون هاء -، التميمي، البصري، تابعي شهير كبير. انظر الفتح ٦/ ٢٦٠.

(٦) الجزية: هي المال المأخوذ عن أهل الذمة، وهي موضوعة على الرووس - أي الناس -، بخلاف الخراج فهو موضوع على الأراضي. انظر أحكام أهل الذمة لابن القيم ١/ ٢٢ - ٢٣، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٥١ (ط. دار الكتاب العربي). وانظر الفتح ٦/ ٢٥٩.

١١٨٤ - قال الشافعي: وكل حديث كتبه منقطعاً فقد سمعته متصلاً، أو مشهوراً عن من روي عنه بنقل عامة من أهل العلم يعرفونه عن عامة، ولكني كرهت وضع حديث لا أثقنه حفظاً، وغاب عني بعض كتبي، وتحققت بما يعرفه أهل العلم مما حفظت، فاختصرت خوف طول الكتاب، فأتيت ببعض ما فيه الكفاية، دون تقصي العلم في كل أمره.

١١٨٥ - فقيل عمرُ خبرَ عبد الرحمن بن عوف في المجوس، فأخذ منهم، وهو يتلو القرآن: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ويقرأ القرآن بقتال الكافرين حتى يُسلموا، وهو لا يعرف فيهم عن النبي شيئاً، وهم عنده من الكافرين غير أهل الكتاب. فقيل خبر عبد الرحمن في المجوس عن النبي، فاتبه.

١١٨٦ - وحديث بجالة موصول، قد أدرك عمر بن الخطاب رجلاً، وكان كاتباً لبعض ولاته<sup>(٢)</sup>.

١١٨٧ - فإن قال قائل: قد طلب عمر مع رجل أخبره خبراً آخر؟

١١٨٨ - قيل له: لا يطلب عمر مع رجل أخبره آخر إلا على أحد ثلاث معاني:

١١٨٩ - إما أن يحتاط فيكون<sup>(٣)</sup>، وإن كانت الحجة تثبت بخبر الواحد فخير اثنين أكثر، وهو لا يزيدُها إلا بُتوًا.

١١٩٠ - وقد رأيت ممن أثبت خبر الواحد من يطلب معه خبراً ثانياً، ويكون في يده السنة من رسول الله من خمس وجوه فيحدث بسادس فيكتبه، لأن الأخبار كلما تواترت وتظاهرت كان

= وقال الحافظ في الفتح ٢٦٠/٦: «وأقل الجزية عند الجمهور دينار لكل سنة، وخصه الحنفية بالفقير، وأما المتوسط فعليه ديناران، وعلى الغني أربعة - وهو موافق لأثر مجاهد، كما دل عليه حديث عمر. وعند الشافعية أن للإمام أن يماكس حتى يأخذها منهم، وبه قال أحمد»<sup>١٠١</sup>.

(٧) رواه البخاري في كتاب الجزية والموادعة، باب (١) الجزية والموادعة من أهل الذمة والحرب، حديث رقم (٣١٥٦ - ٣١٥٧)، وأبو داود في كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب (٣٠) في أخذ الجزية من المجوس، حديث رقم (٣٠٤٣)، والترمذي في كتاب السير، باب (٣١) ما جاء في أخذ الجزية من المجوس، حديث رقم (١٥٨٦ - ١٥٨٧)، والدارمي في كتاب السير، باب (٥٨) في أخذ الجزية من المجوس، حديث رقم (٢٥٠١)، وأحمد في المسند ١/١٩٠ و١٩١ و١٩٤، وأبو داود الطيالسي في المسند (٢٢٥).

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

(٢) هذا واضح في رواية البخاري وغيره في الحديث السابق فقرة (١١٨٣). فلفظ الحديث كما عند البخاري رحمه الله تعالى: «... حذّثهما بجالة... قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية - عمّ الأحنف -، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرّقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس، حتى شهد عبد الرحمن بن عوف: أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر». وذكر الحافظ في الفتح ٢٦٠/٦ - ٢٦١ أنه كان عاملاً لعمر على الأهواز.

(٣) خبر (يكون) مخذوف للعمل به مما قبله وبعده، كأنه قال: فيكون أوثق عنده. قاله شاكر.

أثبت للحجة، وأطيب لنفس السامع.

١١٩١ - وقد رأيت من الحُكَّام مَنْ يَثْبُتُ عنده الشاهدان العدلان والثلاثة، فيقول للمشهود له: زذني شهوداً، وإنما يريد بذلك أن يكون أطيب لنفسه، ولو لم يَزِدْهُ المشهود له على شاهدين لَحَكَمَ له بهما.

١١٩٢ - ويَحْتَمَلُ أن يكون لم يَعْرِفِ المخبر فيَقِفَ عن خبره، حتى يَأْتِيَ مُخْبِرٌ يعرفه.

١١٩٣ - وهكذا مَن أَخْبَرَ مِمَّنْ لَا يَعْرِفُ لم يُقْبَلْ خبره. ولا يُقْبَلُ الخبر إلا عن معروف بالاستِثْهَالِ له<sup>(١)</sup>، لأن يُقْبَلَ خبره.

١١٩٤ - ويَحْتَمَلُ أن يكون المخبر له غير مقبول القول عنده، فيَرُدُّ خبره، حتى يَجِدَ غيره ممن يُقْبَلُ قوله.

١١٩٥ - فإن قال قائل: فإلى أي المعاني ذهبَ عندكم عُمُرُ؟

١١٩٦ - قلنا: أما في خبر أبي موسى فإلى الاحتياط<sup>(٢)</sup>، لأنَّ أبا موسى ثقةٌ أمينٌ عنده، إن

(١) الاستِثْهَالُ: أي أن يكون له أهلاً.

(٢) أبو موسى الأشعري رضي الله عنه، وقصته مع عمر بن الخطاب معروفة، وهي: أنه استأذن على عمر، فلم يُؤْذَنَ له، فرجع أبو موسى، ففرغ عمر، فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس (هو أبو موسى)، ائذنوا له. قيل: قد رجع، فدعاه، فقال: كنا نُؤَمِّرُ بذلك، وفي رواية: قال رسول الله ﷺ: إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يُؤْذَنَ له فليرجع. فقال عمر: تأتيني على ذلك بيئته. فانطلق أبو موسى إلى مجالس الأنصار فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلا أصغرنا، فقام أبو سعيد الخدري.

هذه القصة وردت بالفاظ متقاربة، رواها: البخاري في كتاب الاستئذان، باب (١٣) التسليم والاستئذان ثلاثاً، حديث رقم (٢٦٤٥)، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب (٢٢) الحجة على مَنْ قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة...، حديث رقم (٧٣٥٣)، ومسلم في كتاب الآداب، باب (٧) الاستئذان، حديث رقم (٢١٥٣)، وأبو داود في كتاب الأدب، باب (١٢٩) كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان، حديث رقم (٥١٨١ - ٥١٨٢) و(٥١٨٤)، وأحمد في المسند ٣٩٨/٤ و٤٠٠، وابن حبان في صحيحه (٥٨٠٧). من حديث أبي موسى الأشعري، والحديث ورد عن عدد من الصحابة كما ذكر ابن عبد البر في التمهيد ١٩١/٣ حيث قال: «رُوي هذا الحديث متصلاً ومسنداً عن النبي ﷺ من وجوه: من حديث أبي موسى، وحديث أبي بن كعب، وحديث أبي سعيد الخدري». ثم قال: «وفي هذا الحديث أن الرجل العالم الحبر قد يوجد عند مَنْ هو دونه في العلم ما ليس عنده من العلم إذا كان طريق ذلك العلم السمع، وإذا جاز مثل هذا على عمر على موضعه في العلم، فما ظنك بغيره بعده؟». ثم قال: «زعم قومٌ أنَّ في هذا الحديث دليلاً على أن مذهب عمر أن لا يقبل خبر الواحد، وليس كما زعموا، لأن عمر رضي الله عنه قد ثبت عنه استعمال خبر الواحد وقبوله، وإيجاب الحكم به. أليس هو الذي ناشد الناس بمنى: مَنْ كان عنده علمٌ عن رسول الله ﷺ من الدِّية فليخبرنا، وكان رأيُه في المرأة لا تترث من دية زوجها... فذكر حديث الضحَّاك بن سفيان الكلبي. وكذلك ناشد الناس في دية الجنين: مَنْ عنده فيه عن رسول الله ﷺ؟ فأخبره حمل بن مالك بن النابغة... ١٤٠هـ وانظر الهامش الآتي فهو تمام كلامه.



١١٩٧ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا دَلٌّ عَلَى ذَلِكَ؟

١١٩٨ - قلنا: قد رواه مالكُ بن أنس، عن ربيعة <sup>(٢)</sup>، عن غير واحدٍ من علمائهم، حديث أبي موسى، وأنَّ عمرَ قال لأبي موسى: أَمَا إِنِّي لَمْ أَتِهْمَكَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ <sup>(٣)</sup>.

١١٩٩ - فَإِنْ قَالَ: هَذَا مُنْقَطِعٌ.

١٢٠٠ - فالحجَّةُ فيه ثابتةٌ، لأنَّه لا يجوزُ على إمامٍ في الدِّين - عمرَ ولا غيره -: أَنْ يَقْبَلَ خَبَرَ الْوَاحِدِ مَرَّةً، وقبولُه لا يكونُ إلَّا بما تقومُ به الحجَّةُ عنده، ثم يردُّ مثله أُخرى. ولا يجوزُ هذا على عالمٍ عاقلٍ أبدًا، ولا يجوزُ على حاكمٍ أن يقضيَ بشاهدينِ مرَّةً ويمنعُ بهما أُخرى، إلَّا مِنْ جَهَةِ جَرِّهِمَا، أَوْ الْجَهَالَةِ بِعَدْلِهِمَا. وعمرُ غايةٌ في العلم والعقل والأمانة والفضل.

١٢٠١ - وفي كتابِ الله تبارك وتعالى دليلٌ على ما وصفتُ:

١٢٠٢ - قال الله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ <sup>(٤)</sup>﴾.

١٢٠٣ - وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ <sup>(٥)</sup>﴾.

١٢٠٤ - وقال: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ <sup>(٦)</sup>﴾.

١٢٠٥ - وقال: ﴿وَلِلَّهِ عَادٌ آخَاهُمْ هُودًا <sup>(٧)</sup>﴾.

١٢٠٦ - وقال: ﴿وَلِلَّهِ ثَمُودُ آخَاهُمْ صَالِحًا <sup>(٨)</sup>﴾.

(١) قال ابن عبد البر في التمهيد ٣/ ١٩١ بعد ذكر ما تقدم في الهامش السابق: «ولا يشكُّ ذو لبٍّ، ومَنْ له أقلُّ منزلةٍ في العلم أنَّ موضعَ أبي موسى من الإسلام، ومكانه من الفقه والدِّين أجلُّ من أن يُردَّ خبره، ويُقبل خبر الضحاك بن سفيان الكلبي، وحمل بن مالك الأعرابي، وكلاهما لا يُقاس به في حال. وقد قال له (أي لأبي موسى) عمر في حديث ربيعة...: أَمَا إِنِّي لَمْ أَتِهْمَكَ، وَلَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فدلَّ على اجتهدا كان من عمر رحمه الله في ذلك الوقت لمعنى، والله أعلم به».

(٢) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن، المدني، أبو عثمان، المعروف بريبعة الرأي، وهو تابعي صغير، ثقة فقيه مشهور، قال ابن سعد: كانوا يتقونهُ لموضعِ الرأي، مات سنة (١٣٦ هـ) على الصحيح. انظر التقريب (١٩١١) ص ٢٠٧.

(٣) هذه الرواية في الموطأ في كتاب الاستئذان، باب (١) الاستئذان، حديث رقم (٣)، والحديث بهذه الطريق ضعيف بسبب الجهالة بمن أخذ عنهم ربيعة، وسيذكر الإمام الشافعي أنه منقطع، وهو اصطلاح له، والمعروف عند علماء مصطلح الحديث أن هذا من باب المبهم، حيث أبهمت أسماء فلم تُذكر.

(٤) سورة نوح، الآية: ١.

(٥) سورة هود، الآية: ٢٥.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٦٣.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ٦٥.

(٨) سورة الأعراف، الآية: ٧٣.

١٢٠٧ - وقال: ﴿وَالَيْكَ مَدِينَتُ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾<sup>(١)</sup>.

١٢٠٨ - وقال: ﴿كَذَبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٢)</sup> إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١١٦﴾ إِنِّي لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١١٧﴾ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا أَمْرِي ﴿١١٨﴾﴾<sup>(٣)</sup>.

١٢٠٩ - وقال لنيبيه محمد ﷺ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

١٢١٠ - وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾<sup>(٥)</sup>.

١٢١١ - فأقام جل ثناؤه حجته على خلقه في أنبيائه، في الأعلام التي باينوا بها خلقه سواهم، وكانت الحجة بها ثابتة على من شاهد أمور الأنبياء ودلائلهم التي باينوا بها غيرهم، ومن بعدهم، وكان الواحد في ذلك وأكثر منه سواء، تقوم الحجة بالواحد منهم قيامها بالأكثر.

١٢١٢ - قال: ﴿وَأَخْبَرْتُ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَبَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup> إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴿١١٩﴾ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴿١٢٠﴾﴾<sup>(٧)</sup>.

١٢١٣ - قال الشافعي: فظاهر الحجج عليهم باثنتين، ثم ثالث، وكذا أقام الحجة على الأمم بواحد، وليس الزيادة في التأكيد مانعة أن تقوم الحجة بالواحد، إذ أعطاه الله ما يبين به الخلق غير النبيين.

[١٥٣] ١٢١٤ - أخبرنا مالك، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب<sup>(٨)</sup>، أن الفريرة بنت مالك بن سنان<sup>(٩)</sup>، أخبرتها: «أنها جاءت إلى النبي تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خذرة<sup>(١٠)</sup>، فإن زوجها خرج في طلب أعبد له، حتى إذا كان بطرف القدوم<sup>(١١)</sup> ليحرقهم فقتلوه، فسألت رسول الله أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه؟

(١) سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

(٢) سورة الشعراء، الآيات: ١٦٠ - ١٦٣.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٦٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٤٤.

(٥) سورة يس، الآيات: ١٣ - ١٥.

(٦) هي زينب بنت كعب بن عجرة صحابية تزوجها أبو سعيد الخدري، وقيل: إنها تابعة، وروايتها عن زوجها أبي سعيد وأخته الفريرة في السنن الأربعة ومسنند أحمد، روى عنها ابن أخيها سعد بن إسحاق وسليمان بن محمد ابن كعب بن عجرة، وذكرها ابن حبان في الثقات. الإصابة ٣١٨/٤.

(٧) هي فريرة بنت مالك بن سنان الخدرية صحابية، أخت أبي سعيد الخدري، انظر الإصابة ٣٨٦/٤.

(٨) وهو قوم من الأنصار.

(٩) وهي منطقة على بعد ستة أميال من المدينة، وهي بتشديد الدال وتخفيفها. وانظر الخلاف في ذلك في مشارق الأنوار للقااضي عياض ١٩٨/٢ (ط. فاس).

قالت: فقال رسول الله: نعم، فانصرفت، حتى إذا كنت في الحجرة - أو في المسجد - دعاني - أو أمر بي فدعيت له -، فقال: كيف قلت؟ فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي، فقال لي: أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله، قالت: فاعتذرت فيه أربعة أشهر وعشراً، فلما كان عثمان أرسل إلي، فسألني عن ذلك؟ فأخبرته، فاتبعه وقضى به<sup>(١)</sup>.

١٢١٥ - وعثمان في إمامته وعلمه يقضي بخير امرأة بين المهاجرين والأنصار.

[١٥٤] ١٢١٦ - أخبرنا مسلم<sup>(٢)</sup>، عن ابن جريج<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرني الحسن بن مسلم، عن طاووس، قال: «كنت مع ابن عباس إذ قال له زيد بن ثابت<sup>(٤)</sup>: «أنتقي أن تصدر الحائض<sup>(٥)</sup> قبل أن

(١) رواه أبو داود في كتاب الطلاق، باب (٤٣) في المتوفى عنها تنتقل، حديث رقم (٢٣٠٠)، والترمذي في كتاب الطلاق، باب (٢٣) ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها، حديث رقم (١٢٠٤)، والنسائي في كتاب الطلاق، باب (٦٠) مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل ١٩٩/٦ - ٢٠٠، وفي كتاب التفسير من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٤٧٥/١٢، وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب (٨) أين تعتد المتوفى عنها زوجها، حديث رقم (٢٠٣١)، ومالك في كتاب الطلاق باب (٣١) مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل، حديث رقم (٨٧)، والدارمي في كتاب الطلاق، باب (١٤) خروج المتوفى عنها زوجها، حديث رقم (٢٢٨٧)، وأحمد في المسند ٥٣/٢ - ٥٤ و ٣٧٠/٦ و ٤٢٠ - ٤٢١، وابن الجارود في المنتقى (٧٥٩) ٧٧/٣، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٦٦٤)، والحاكم في المستدرک ٢٠٨/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٣٤/٧ و ٤٣٥.

قال الحاكم: «حديث صحيح محفوظ» ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حديث حسن صحيح». لكن قال الحافظ في التلخيص ٢٤٠/٣: «... وأعله عبد الحق تبعاً لابن حزم [انظر المحلى ٣٠٢/١٠] بجهالة حال زينب، وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور بالعدالة، وتعبه ابن القطان بأن سعداً وثقه النسائي وابن حبان، وزينب وثقها الترمذي» أ.هـ. ولفظ عبارة ابن القطان كما ذكرها الزيلعي في نصب الراية ٢٦٤/٣: «وليس عندي كما قال، بل الحديث صحيح، فإن سعد بن إسحاق ثقة، وممن وثقه النسائي، وزينب كذلك، وفي تصحيح الترمذي إياه وتوثيقها، وتوثيق سعد بن إسحاق، ولا يضر الثقة أن لا يروي عنه إلا واحد، وقد قال ابن عبد البر: إنه حديث مشهور» أ.هـ.

قلت: أما سعد: فهو ثقة. وأما زينب فقد ذهب غير واحد إلى أنها من الصحابة وعلى هذا فالحديث صحيح دون شك، لأن الصحابة كلهم عدول، وإن قلنا أنها تابعة يقع الإشكال، لأنه لم يوثقها صراحة إلا ابن حبان، وتصحيح الترمذي للحديث لا يعتبر توثيق مباشر لها، والله أعلم.

(٢) هو مسلم بن خالد الزنجي، المكي، المخزومي مولا هم، فقيه، صدوق كثير الأوهام، مات سنة (١٧٩) هـ أو بعدها. التقريب (٦٦٢٥) ص ٥٢٩.

(٣) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولا هم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، مات سنة (١٥٠) هـ وقيل بعدها، وقد جاوز السبعين، التقريب (٤١٩٣) ص ٣٦٣.

(٤) هو زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري، النجاري، صحابي مشهور، كتب الوحي، قال مسروق: كان من الراسخين في العلم، مات سنة (٤٥) هـ وقيل (٤٨) هـ، وقيل بعد الخمسين. التقريب (٢١٢٠) ص ٢٢٢.

(٥) أي: تخرج من مكة.

يَكُونُ آخِرُ عَهْدِهَا بِالْبَيْتِ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِمَّا لِي<sup>(١)</sup> فَسَأَلَ فَلَانَةَ الْأَنْصَارِيَّةَ: هَلْ أَمَرَهَا بِذَلِكَ النَّبِيُّ؟ فَرَجَعَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَضْحَكُ وَيَقُولُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا قَدْ صَدَقْتَ<sup>(٢)</sup>.

١٢١٧ - قال الشافعي: سَمِعَ زَيْدَ النَّهْيَ أَنْ يَصُدِّرَ أَحَدًا مِنَ الْحَاجِّ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالْبَيْتِ، وَكَانَتْ الْحَائِضُ عَنْهُ مِنَ الْحَاجِّ الدَّاخِلِينَ فِي ذَلِكَ النَّهْيِ، فَلَمَّا أَفْتَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ بِالصَّدْرِ - إِذَا كَانَتْ قَدْ زَارَتْ بَعْدَ النَّحْرِ -: أَتَكَرَّرَ عَلَيْهِ زَيْدٌ، فَلَمَّا أَخْبَرَهُ عَنِ الْمَرْأَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَهَا بِذَلِكَ، فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ، فَصَدَّقَ الْمَرْأَةَ: وَرَأَى عَلَيْهِ حَقًّا أَنْ يَرْجِعَ عَنْ خِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَا لِابْنِ عَبَّاسٍ حُجَّةٌ غَيْرُ خَيْرِ الْمَرْأَةِ.

[١٥٥] ١٢١٨ - سَفِيَّانُ، عَنْ عَمْرِو<sup>(٣)</sup>، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: «قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا<sup>(٤)</sup> الْبِكَالِيَّ<sup>(٥)</sup> يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ! أَخْبَرَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ. ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ مُوسَى وَالْخَضِرِ، بِشَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُوسَى صَاحِبُ الْخَضِرِ<sup>(٦)</sup>.

(١) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ٧٢/١: «أصلها (إن) و (ما) و (لا)، فأدغمت النون في الميم، و (ما) زائدة في اللفظ لا حكم لها، وقد أمالت العرب (لا) إمالة خفيفة، والعوام يشبهون إمالتها فتصير ألفها ياءً وهو خطأ. ومعناها: إن لم تفعل هذا فليكن هذا» ١. هـ.

(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم في كتاب الحج، باب (٦٧) وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، حديث رقم (١٣٢٨)، حديث الكتاب رقم (٣٨١)، وأحمد في المسند ٢٢٦/١ و ٣٤٨، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/ ١٦٣.

- ورواه عن ابن عباس بلفظ: أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَكُونَ آخِرَ عَهْدِهِم بِالْبَيْتِ، إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ: الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، بَاب (١٤٤) طَوَافُ الْوَدَاعِ، حَدِيثٌ رَقْم (١٧٥٥)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْحَجِّ، بَاب (٦٧) وَجُوبُ طَوَافِ الْوَدَاعِ وَسُقُوطُهُ عَنِ الْحَائِضِ، حَدِيثٌ رَقْم (١٣٢٨)، حَدِيثُ الْكِتَابِ (٣٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ كَمَا فِي التَّحْفَةِ ١٢/٥، وَالِدَارِمِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاسِكِ، بَاب (٨٥) فِي طَوَافِ الْوَدَاعِ، حَدِيثٌ رَقْم (١٩٣٣)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي الْمُسْنَدِ (٥٠٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٨٩٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِ الْكِبَرِيِّ ٥/ ١٦١.

(٣) عمرو، هو ابن دينار، كما جاء في بعض النسخ.

(٤) نَوْفًا كُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ: (نَوْفٌ) بِصُورَةِ الْمَرْفُوعِ، وَعَلَيْهَا فَتَحَتَيْنِ، وَهَذَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَقِفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ كَالْمَرْفُوعِ.

(٥) هُوَ نَوْفٌ بَنُ فَضَالَةَ الْبِكَالِيِّ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ -، ابْنُ امْرَأَةِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، شَامِي، مُسْتَوْرٍ، وَإِنَّمَا كَذَّبَ ابْنُ عَبَّاسٍ مَا رَوَاهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، مَاتَ بَعْدَ التَّسْعِينَ، رَوَى لَهُ الشَّيْخَانُ. التَّقْرِيبُ (٧٢١٣) ص ٥٦٧.

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ، بَاب (٤٤) مَا يَسْتَحِبُّ لِلْعَالَمِ...، حَدِيثٌ رَقْم (١٢٢)، وَفِي كِتَابِ أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ، بَاب (٢٧) حَدِيثُ الْخَضِرِ مَعَ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، حَدِيثٌ رَقْم (٣٤٠١)، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ، بَاب (٤٦) مِنْ فَضَائِلِ الْخَضِرِ، حَدِيثٌ رَقْم (٢٣٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَاب (١٩) وَمِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ، حَدِيثٌ رَقْم (٣٢١٤٩)، وَأَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ١١٩/٥ و ١٢٠، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٦٢٢٠).

١٢١٩ - فابن عباس مع فقهه وورعه يُثَبِّتُ خَيْرَ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، حَتَّى يُكْذَبَ بِهِ  
افْتِرَاءً مِنَ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ حَدَّثَهُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ بِمَا فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ  
صَاحِبُ الْخَضِرِ.

[١٥٦] ١٢٢٠ - أَخْبَرَنَا مُسْلِمٌ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَنَّ طَاوُسًا<sup>(١)</sup> أَخْبَرَهُ: «أَنَّهُ  
سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ؟ فَنَهَاهُ عَنْهُمَا، قَالَ طَاوُسٌ: فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَدْعُهُمَا! فَقَالَ  
ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ  
وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾<sup>(٢)</sup>».

١٢٢١ - فَرَأَى ابْنُ عَبَّاسٍ الْحَجَّةَ قَائِمَةً عَلَى طَاوُسٍ بِخَبَرِهِ عَنِ النَّبِيِّ، وَدَلَّهُ بِتِلَاوَةِ كِتَابِ اللَّهِ  
عَلَى أَنْ فَرَضًا عَلَيْهِ أَنْ لَا تَكُونَ لَهُ الْخِيَرَةُ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا.

١٢٢٢ - وَطَاوُسٌ حِينَئِذٍ إِنَّمَا يَعْلَمُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ بِخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَحْدَهُ، وَلَمْ يَذْفَعْهُ  
طَاوُسٌ بِأَنْ يَقُولَ: هَذَا خَبْرُكَ وَحْدَكَ، فَلَا أُثَبِّتُهُ عَنِ النَّبِيِّ، لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ تَنْسَى.

١٢٢٣ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَرِهَ أَنْ يَقُولَ هَذَا لِابْنِ عَبَّاسٍ؟!

١٢٢٤ - فابن عباس أفضل من أن يتوقى أحد أن يقول له حقاً رآه، وقد نهاه عن الركعتين  
بعد العصر، فأخبره أنه لا يدعهما، قبل أن يُعْلِمَهُ أَنَّ النَّبِيَّ نَهَى عَنْهُمَا.

[١٥٧] ١٢٢٥ - سَفِيَّانٌ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، قَالَ: «كُنَّا نُخَاطِبُ<sup>(٣)</sup> وَلَا نَرَى بِذَلِكَ  
بِأَسَاءَ، حَتَّى زَعَمَ رَافِعٌ<sup>(٤)</sup> أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ نَهَى عَنْهَا، فَتَرَكْنَاهَا مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ»<sup>(٥)</sup>.

١٢٢٦ - فابن عمر قد كان ينتفع بِالْمُخَاطَبَةِ وَيَرَاهَا حَلَالًا، وَلَمْ يَتَوَسَّغْ، إِذْ أَخْبَرَهُ وَاحِدًا لَا  
يُثَبِّتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ أَنَّهُ نَهَى عَنْهَا: أَنْ يُخَاطَبَ بَعْدَ خَبَرِهِ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ رَأْيَهُ مَعَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ

- 
- (١) هو طاووس بن كيسان البجلي، تقدمت ترجمته عند الفقرة (٤٠٥)..  
(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٣٦. وهذه القصة إسنادها حسن، وقد رواه عبد الرزاق في المصنف، وابن أبي  
حاتم، وابن مردويه، والبيهقي في سننه الكبرى، كما في الدر المنثور في التفسير بالماثور ٣٨١/٥.  
(٣) المخاطبة: مزارعة الأرض بجزء مما يخرج منها كالثلث والرابع.  
(٤) هو الصحابي الجليل: رافع بن خديج، وقد تقدمت ترجمته في الفقرة ٧٧٤.  
(٥) رواه مسلم في كتاب البيوع، باب (١٧) كراء الأرض، حديث رقم (١٥٤٧). وأبو داود في كتاب البيوع،  
باب (٣٠) في المزارعة، حديث رقم (٣٣٨٩)، وباب (٣١) التشديد في ذلك، حديث رقم (٣٣٩٤)،  
والنسائي في كتاب المزارعة، باب (٤٥) الأحاديث المختلفة في النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع. ٧/  
٤٦ - ٤٧، وأحمد في المسند ٢٣٤/١ و ١١/٢ و ٤٦٣/٣ و ٤٦٥، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٩٦٥)،  
وابن حبان في صحيحه (٥١٩٣)، والبيهقي في سننه الكبرى ١٢٩/٦. رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِالْفَافِ  
مُقَارِبَةً.

الله، ولا يقول: ما عابَ هذا علينا أحدٌ ونحن نعمل به إلى اليوم.

١٢٢٧ - وفي هذا ما يبين أن العمل بالشيء بعد النبي إذا لم يكن بخبرٍ عن النبي لم يؤمن الخبر عن النبي عليه السلام.

[١٥٨] ١٢٢٨ - أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: «أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية<sup>(١)</sup> من ذهب أو ورق<sup>(٢)</sup> بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعتُ رسول الله يَنْهَى عن مثل هذا، فقال معاوية: ما أرى بهذا بأساً! فقال أبو الدرداء: مَنْ يَغْزُرُنِي<sup>(٣)</sup> مِنْ معاوية! أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيه! لا أَسَاكِنُكَ بأَرْضٍ»<sup>(٤)</sup>.

١٢٢٩ - فرأى أبو الدرداء الحجة تقوم على معاوية بخبره، ولما لم يَرَ ذلك معاوية فارق أبو الدرداء الأرض التي هو بها، إعظماً لأن تركَ خبر ثقة عن النبي.

١٢٣٠ - وأخبرنا: أن أبا سعيد الخدري لقي رجلاً فأخبره عن رسول الله شيئاً، فذكر الرجلُ خبراً يخالفه، فقال أبو سعيد: والله لا آواني وإياك سقْف بيت أبداً.

١٢٣١ - قال الشافعي: يرى أن ضيقاً على المخبر أن لا يقبل خبره<sup>(٥)</sup>، وقد ذكر خبراً يخالف خبر أبي سعيد عن النبي، ولكن في خبره وجهان: أحدهما: يحتمل به خلاف خبر أبي سعيد، والآخر: لا يحتمله.

[١٥٩] ١٢٣٢ - أخبرنا من لا أتهم<sup>(٦)</sup>، عن ابن أبي ذئب، عن<sup>(٧)</sup> مَخْلَدِ بْنِ خُفَافٍ<sup>(٨)</sup>،

(١) إناء يُشرب فيه الماء، انظر مختار الصحاح ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

(٢) أي: الفضة.

(٣) قال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١٩٧/٣: «أي: من يقوم بمُذْرِي إن كافأته على سوء صنيعه فلا يلومني؟».

(٤) رواه النسائي في كتاب البيوع، باب (٤٧) بيع الذهب بالذهب، ٢٧٩/٧، ومالك في الموطأ، باب (١٦) بيع الذهب بالفضة تبرأً وعيناً، حديث رقم (٣٣).

قال الزرقاني في شرح الموطأ ١١٥/٣: «قال أبو عمر (ابن عبد البر): لا أعلم أن هذه القصة عرضت لمعاوية مع أبي الدرداء إلا من هذا الوجه، وإنما هي محفوظة لمعاوية مع عبادة بن الصامت، والطرق متواترة بذلك عنها. ١. هـ. قال الزرقاني: والإسناد صحيح، وإن لم يرد من وجه آخر، فهو من الأفراد الصحيحة، والجمع ممكن، لأنه عرض له ذلك مع عبادة وأبي الدرداء. ١. هـ.

(٥) الضمير في: خبره، إما أن يعود إلى الرسول ﷺ، أو إلى أبي سعيد فيكون المعنى: ما أخبره به عن الرسول ﷺ.

(٦) قال الربيع: إن الشافعي إذا قال: أخبرني من لا أتهم، فهو إبراهيم بن أبي يحيى، وانظر ما تقدم في الفقرة (٣٧٩).

(٧) في بعض النسخ: (قال: أخبرني).

(٨) هو مَخْلَدُ بْنُ خُفَافٍ - بضم الخاء المعجمة -، الغفاري، تابعي، مقبول. التقريب (٦٥٣٦) ص ٥٢٣.

قال: «ابْتِغَتْ»<sup>(١)</sup> غلاماً فاستغلَّته<sup>(٢)</sup>، ثم ظهرت منه على عيب، فخاصمت فيه إلى عمر بن عبد العزيز، فقضى لي برده، وقضى عليّ برد غلَّته. فأتيت عروة فأخبرته، فقال: أزوج إليه العشيَّة فأخبره أنَّ عائشة أخبرني أنَّ رسول الله قضى في مثل هذا: أنَّ الخراج بالضمان. فعجلت إلى عمر، فأخبرته ما أخبرني عروة عن عائشة عن النبي، فقال عمر: فما أيسر عليّ من قضاء قضيتي، اللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَمْ أَرِدْ إِلَّا الْحَقَّ، فبلغتني فيه سنة عن رسول الله، فأردُّ قضاء عمر وأنفذ سنة رسول الله. فراح إليه عروة، فقضى لي أنَّ آخذ الخراج من الذي قضى به عليّ له<sup>(٣)</sup>.

١٢٣٣ - أخبرني من لا أتهم<sup>(٤)</sup> من أهل المدينة، عن ابن أبي ذئب، قال: قضى سعد بن إبراهيم<sup>(٥)</sup> على رجل بقضية، برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن<sup>(٦)</sup>، فأخبرته عن النبي بخلاف ما قضى به، فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب، وهو عندي ثقة، يخبرني عن النبي بخلاف ما قضيت به؟ فقال له ربيعة: قد اجتهدت ومضى حكمك، فقال سعد: واعجبا! أنفذ قضاء سعد بن

(١) أي: اشترت.

(٢) أي: استعملته فيما أنتج لي غلة ومالاً.

(٣) رواه بهذا السياق البيهقي في سننه الكبرى ٣٢١/٥ - ٣٢٢ من طريق الشافعي.

ورواه من طرق عن ابن أبي ذئب بأخصر منه: أبو داود في كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، حديث رقم (٣٥٠٨ - ٣٥٠٩)، والترمذي في كتاب البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، حديث رقم (١٢٨٥)، والنسائي في كتاب البيوع، باب الخراج بالضمان، ٢٥٤/٧ - ٢٥٥، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب الخراج بالضمان، حديث رقم (٢٢٤٢)، وأحمد في المسند ٤٩/٦ و ١٦١ و ٢٠٨ و ٢٣٧، وابن الجارود في المتقى (٦٢٧)، والدارقطني في سننه ٥٣/٣، والحاكم في المستدرک ١٥/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ٢١/٤ و ٣٢١/٥، وابن حبان في صحيحه (٤٩٢٨) ٢٩٩/١١. قال الترمذي: «حديث حسن صحيح غريب». لكن فيه: مَخْلَد، مقبول، يعني إذا توبع، وإلا فلين الحديث، وللمرفوع من الحديث - وهو قوله ﷺ: «الخراج بالضمان» - شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها، رواه: أبو داود في كتاب البيوع، باب فيمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجد به عيباً، حديث رقم (٣٥١٠)، وقال: «إسناده ليس بذلك»، والترمذي تعليقاً عقب الحديث رقم (١٢٨٥)، وابن ماجه في كتاب التجارات باب الخراج بالضمان، حديث رقم (٢٢٤٣)، وأحمد في المسند ٨٠/٦ و ١١٦، والدارقطني في سننه ٥٣/٣، والحاكم في المستدرک ١٤/٢ و ١٥، وابن حبان في صحيحه (٤٩٢٧). روه من طرق عن مسلم بن خالد الزنجي، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها به. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، ونقل الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٢/٣ تصحيحه عن ابن القطان. لكن في الإسناد: مسلم بن خالد الزنجي: صدوق له أوهام، كما في التقريب (٦٦٢٥) ص ٥٢٩ فلا يصح الحديث بهذا الإسناد، لكن إن ضممناه إلى حديث مَخْلَد بن خُفَّاف يثبت الحديث دون شك، والله تعالى أعلم.

(٤) انظر الهامش الأول في الفقرة السابقة.

(٥) هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، الإمام الحجة الفقيه، قاضي المدينة، القرشي الزهري المدني. مات سنة (١٢٥) هـ، وقيل بعد ذلك. انظر السير ٤١٨/٥ - ٤٢١، وتهذيب التهذيب ٤٦٣/٣.

(٦) هو المعروف بريعة الرأي، تقدمت ترجمته في الفقرة (١١٩٨).

أُم سَعِيدٍ وَأَرَدُ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ!؟ بَلْ أَرَدُ قَضَاءَ سَعِيدِ بْنِ أُمِّ سَعِيدٍ وَأَنْفِذَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ، فَدَعَا سَعِيدٌ بَكْتَابَ الْقَضِيَةِ فَشَقَّهُ، وَقَضَى لِلْمَقْضِيِّ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

[١٦٠] ١٢٣٤ - قال الشافعي: أخبرني أبو حنيفة بن سَمَاكٍ بن الفضل الشَّهَابِيُّ<sup>(٢)</sup>، قال:

حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، عَنِ الْمُثَبَّرِيِّ، عَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْكَعْبِيِّ<sup>(٣)</sup>، أَنَّ التَّيَّيَّ قَالَ عَامَ الْفَتْحِ: «مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ<sup>(٤)</sup>»: «إِنْ أَحَبَّ أَخَذَ الْعَقْلَ<sup>(٥)</sup>»، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الْقَوْدُ<sup>(٦)</sup>»<sup>(٧)</sup>.

(١) هذه القصة ذكرها الذهبي في السير ٤١٩/٥ - ٤٢٠.

(٢) قال أحمد شاکر: «هكذا ذكر اسم هذا الشيخ في الأصل وسائر النسخ...». ثم قال: «هذا الشيخ من شيوخ الشافعي «أبو حنيفة بن سَمَاكٍ بن الفضل الشَّهَابِيُّ»، لم يترجم له أحد ممن ترجم في رجال الحديث، ولم أجد له ذكراً إلا هنا وفي الكنى والأسماء، وبحث عنه في كتب الرجال المطبوعة والمخطوطة، حتى ثقات ابن حبان، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم، فلم أجده. والحافظ ابن حجر إذ صنع كتاب (تعميل المنفعة) التزم أن يذكر الرواة الذين روى لهم الأئمة الأربعة أصحاب المذاهب، واقتصر فيه إلى الذين ليست لهم ترجمة في التهذيب، ولم يذكر هذا الرجل في التعجيل. والظاهر لي أنه فهم أنه «سَمَاكُ بن الفضل الصنعاني اليماني» المترجم في التهذيب، ولذلك لما ذكر هو - أعني الحافظ ابن حجر - شيوخ الشافعي في سيرته المسماة (توالي التأسيس بمعالي ابن إدريس) ذكر فيهم «سَمَاكُ بن الفضل الجندي» (ص ٥٣) فقد فهم الحافظ إذن أن سَمَاكاً هذا هو شيخ الشافعي وأن أبا حنيفة كنيته فقط. وهذا خطأ غريب من مثله! فإن الثابت في الرسالة أنه: أبو حنيفة بن سَمَاكٍ بن الفضل الشَّهَابِيُّ، وشتان بين هذا وذاك!! وأيضاً: فإن: سَمَاكُ بن الفضل الخولاني اليماني الصنعاني، قديم جداً، روى عن عمرو بن شعيب ومجاهد، وروى عنه معمر وشعبة، ومعمر مات سنة ١٥٣ تقريباً، وشعبة مات سنة ١٦٠، فمن المحال أن يدرك الشافعي شيخاً من شيوخهما، بل هو لم يدركهما، لأنه وُلِدَ سنة ١٥٠، بل إن سَمَاكُ بن الفضل هذا يكون من طبقة شيوخ ابن أبي ذئب، فلا يكون تلميذاً له يصيب به ويضرب في صدره. فلما اشتبه الأمر على الحافظ ابن حجر أسقطه من «تعميل المنفعة» اكتفاء بما في التهذيب، وذكره على الخطأ في شيوخ الشافعي.

وقد ذكره على الصواب الدولابي في الكنى والأسماء ١٥٩/١ و١٦٠ قال: «وأبو حنيفة بن سَمَاكٍ بن الفضل، روى عنه الشافعي». ثم قال: «حدثنا الربيع بن سليمان الشافعي قال: أنبأنا محمد بن إدريس الشافعي قال: حدثنا أبو حنيفة بن سَمَاكٍ بن الفضل الشَّهَابِيُّ فذكر الحديث الذي ذكره المصنف هنا». قال أحمد شاکر: «ولم يذكر الدولابي اسم أبي حنيفة هذا، ويظهر أنه عرف بكنيته، أو أنه مسمى بالكنية فقط. وهذا الذي في الدولابي يؤيد صحة الرسالة، والدولابي تلميذ الربيع، روى عنه مباشرة كما ترى، والحمد لله على التوفيق» ١٠٥. ويؤيد ما قاله الشيخ أحمد شاکر أن الإمام الشافعي رواه في المسند ٢/٢٤٩ - كما هنا -: عن أبي حنيفة بن سَمَاكٍ. وانظر سير أعلام النبلاء ١٤٢/٧.

(٣) هو أبو شَرِيحٍ الخَزَاعِي الكَعْبِيُّ، صحابي نزل المدينة، اختلف في اسمه، مات سنة (٦٨) على الصحيح. التقريب (٨١٥٨) ص ٦٤٨.

(٤) أي: بخير الأمرين.

(٥) العقل: الذِّية.

(٦) القود: القصاص.

(٧) حديث صحيح، رواه ضمن حديث طويل عن أبي شريح: أبو داود في كتاب الديات، باب (٤) ولي العمد يرضى بالذِّية، حديث رقم (٤٥٠٤)، والترمذي في كتاب الديات، باب (١٣) ما جاء في حُكْمٍ ولي القَتِيلِ =



قال أبو حنيفة: فقلت لابن أبي ذئب: اتأخذ بهذا يأبأ الحارث<sup>(١)</sup>؟ فصرّب صدري، وصاح عليّ صياحاً كثيراً، ونال منّي، وقال: أأخذُك عن رسول الله وتقول تأخذُ به!! نعم، آخذُ به. وذلك الفرض عليّ وعلى مَنْ سمعه، إنّ الله اختارَ محمداً من الناس، فهداهم به، وعلى يديهِ، واختار لهم ما اختارَ له، وعلى لسانه، فعلى الخلق أن يتبعوه طائعين أو داخِرِينَ<sup>(٢)</sup>، لا مَخْرَجَ لمسلم من ذلك<sup>(٣)</sup>. قال: وما سكّت حتى تَمَيُّتُ أن يَسْكُتَ<sup>(٤)</sup>.

١٢٣٥ - قال: وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث، يكفي بعضُ هذا منها<sup>(٥)</sup>.

١٢٣٦ - ولم يَزَلْ سبيلَ سلفينَا والقُرُونِ بعدهم - إلى مَنْ شاهدنا -: هذه السبيل.

١٢٣٧ - وكذلك حُكِيَ لنا عَمَّنْ حُكِيَ لنا عنه من أهل العلم بالبلدان.

١٢٣٨ - قال الشافعي: وجدنا سعيداً<sup>(٦)</sup> بالمدينة يقول: أخبرني أبو سعيد الخدري عن النبي في الصّرف، فَيَبُتُّ حديثه سنّة. ويقول: حدّثني أبو هريرة عن النبي، فيبُتُّ حديثه سنّة. ويروي عن الواحدِ غيرهما فيبُتُّ حديثه سنّة.

[١٦١] ١٢٣٩ - ووجدنا عروة<sup>(٧)</sup> يقول: حدّثني عائشة: «أنّ رسول الله قَضَى أن الخراج

= في القصاص والعفو، حديث رقم (١٤٠٦)، وأحمد في المسند ٣٨٥/٦، والبيهقي في سننه الكبرى ٥٢/٨. روه من طرق عن ابن أبي ذئب عن المقبري، عن أبي شريح به. قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح» وهو كما قال.

(١) هي كنية ابن أبي ذئب، وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، القرشي، العامري، المدني، قال عنه الذهبي: الإمام، شيخ الإسلام، الفقيه. قال أحمد: كان يُشَبِّه بسعيد بن المسيب، فقل لأحمد: خُلف مثله؟ قال: لا، ثم قال: كان أفضل من مالك، إلّا أن مالكا رحمه الله أشدّ تنقية للرجال منه. قال الذهبي: وهو أقدم لُفياً للكبار من مالك، ولكن مالكا أوسع دائرة في العلم والفُتيا والحديث والإتقان منه بكثير. وقد ألف كتاباً كبيراً في السنن، توفي سنة (١٥٨) وقيل: (١٥٩) هـ. انظر ترجمته في السير ١٣٩/٧ - ١٤٩، وتذكرة الحفاظ ١٩١/١ - ١٩٣، وتهذيب التهذيب ٣٠٣/٩ - ٣٠٧.

(٢) أي: صاغرين أذلاء.

(٣) وهكذا ينبغي أن يكون جميع العلماء، بل جميع المسلمين، لأنّه أمر الله تعالى، حيث يقول: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾.

(٤) هذه القصة بتمامها ذكرها الشافعي في المسند ٢٤٩/٢، والذهبي في السير ١٤٢/٧.

(٥) انظر الأدلة من السنة على حجية خبر الواحد في: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٦٨٣/٢، المعتمد للبصري ١٠٦/٢، المستصفى ١٤٨/١، الإحكام في أصول الأحكام للأمامي ٢٩٦/١، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١١٩/١، كشف الأسرار للنسفي ٢١٩/١، التقرير والتحبير ٢٧٢/٢، تيسير التحرير ٨٢، روضة الناظر ص ٥٣، إرشاد الفحول ص ٤٩، البرهان ٦٠١/١، منتهى الوصول ص ٧٤، اللمع ص ٧٣، أصول السرخسي ٢٩٩/١، التحصيل من المحصول ١٢٢/٢.

(٦) رسمت في الأصل هكذا (سعيد)، بدون ألف، قال شاكر: والظاهر عندي أنه سعيد بن المسيب.

(٧) هو عروة بن الزبير، تقدمت ترجمته.

بالضمان<sup>(١)</sup>، فيثبته سنة. ويروي عنها عن النبي شيئاً كثيراً، فيثبته سنة، يُجَلُّ بها ويُحَرَّم.

١٢٤٠ - وكذلك وجدناه يقول: حدثني أسامة بن زيد<sup>(٢)</sup>، عن النبي. ويقول: حدثني عبد الله بن عمر عن النبي وغيرهما. فثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة.

١٢٤١ - ثم وجدناه أيضاً يصير إلى أن يقول: حدثني عبد الرحمن بن عبد القاري<sup>(٣)</sup> عن عمر. ويقول: حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبيه، عن عمر. ويثبت كل واحد من هذا خبراً عن عمر.

١٢٤٢ - ووجدنا القاسم بن محمد<sup>(٤)</sup> يقول: حدثني عائشة عن النبي. ويقول في حديث غيره: حدثني ابن عمر عن النبي. ويثبت خبر كل واحد منهما على الانفراد سنة.

١٢٤٣ - ويقول: حدثني عبد الرحمن ومجمع<sup>(٥)</sup> أبنا يزيد بن جارية، عن خنساء بنت خدام<sup>(٦)</sup>، عن النبي. فثبت خبرها سنة، وهو خبر امرأة واحدة.

[١٦٢] ١٢٤٤ - ووجدنا علي بن حسين يقول: أخبرنا عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن النبي قال: «لا يرث المسلم الكافر»<sup>(٧)</sup> فثبتها سنة، ويثبتها الناس بخبره سنة.

١٢٤٥ - ووجدنا كذلك محمد بن علي بن حسين<sup>(٨)</sup>، يُخبر عن جابر، عن النبي، وعن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي، فثبت كل ذلك سنة.

١٢٤٦ - ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم<sup>(٩)</sup>، ونافع بن جبير بن مطعم<sup>(١٠)</sup>، ويزيد بن

- 
- (١) هو جزء من الحديث المتقدم قريباً فقرة (١٢٣٢).
  - (٢) هو أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي، أبو محمد وأبو زيد، صحابي مشهور، مات سنة (٥٤) هـ وهو ابن (٧٥) سنة بالمدينة، التقريب (٣١٦) ص ٩٨.
  - (٣) تقدمت ترجمته عند الفقرة (٧٣٨).
  - (٤) هو محمد بن القاسم بن أبي بكر الصديق، تابعي ثقة، أحد الفقهاء الأعلام بالمدينة، قال عنه أيوب السخيتاني: ما رأيت أفضل منه، مات سنة (١٠٦) هـ على الصحيح. انظر التقريب (٥٤٨٩) ص ٤٥١.
  - (٥) مجمع - بضم أوله، وفتح الجيم، وتشديد الميم المكسورة -، إن كان ابن يزيد بن جارية الأنصاري فهو صحابي. انظر التقريب (٦٤٨٧) و (٦٤٨٩) ص ٥٢٠، والأظهر أنه: مجمع بن يحيى بن يزيد بن جارية، تابعي صغير، صدوق. التقريب (٦٤٨٨) ص ٥٢٠، وذلك لأنه لو كان الأول لكان أبو يزيد بن جارية من الصحابة، وليس كذلك، بل هو من أواسط التابعين، وقال عنه المحافظ في التقريب: مقبول. انظر التقريب (٧٦٩٩) ص ٦٠٠.
  - (٦) خدام - بكسر الخاء، والخنساء أنصارية أوسية، صحابية معروفة. التقريب (٨٥٧٣) ص ٧٤٦.
  - (٧) الحديث متفق عليه، وقد تقدم تخريجه في الفقرة (٤٧٢).
  - (٨) تقدمت ترجمته في الفقرة ١١٨٢.
  - (٩) هو تابعي إمام فقيه ثبت، يكنى أبا سعيد، وكان أحد العلماء الأشراف، صاحب كتب وعناية بالعلم، مات بعد أخيه نافع بقليل بالمدينة، أي مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، السير ٥٤٣/٤ - ٥٤٤.
  - (١٠) قال الذهبي هو الفقيه الإمام الحجة أبو محمد، وقيل: أبو عبد الله، أخو محمد بن جبير، توفي سنة (٩٩) هـ =

طلحة بن زكّانة، ومحمد بن طلحة بن زكّانة، ونافع بن عَجَب بن عبد يزيد<sup>(١)</sup>، وأبا سلمة بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>، وخميد بن عبد الرحمن<sup>(٣)</sup>، وطلحة بن عبد الله بن عوف<sup>(٤)</sup>، ومُضْعَب بن سعد بن أبي وقاص<sup>(٥)</sup>، وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف<sup>(٦)</sup>، وخارجة بن زيد بن ثابت<sup>(٧)</sup>، وعبد الرحمن بن كعب بن مالك<sup>(٨)</sup>، وعبد الله بن أبي قتادة<sup>(٩)</sup>، وسليمان بن يسار<sup>(١٠)</sup>، وعطاء بن يسار<sup>(١١)</sup>، وغيرهم - من محدّثي أهل المدينة -: كلهم يقول: حدّثني فلان لرجل من أصحاب النبي عن النبي، أو من التابعين عن رجل من أصحاب النبي عن النبي. فثبت<sup>(١٢)</sup> ذلك سنة.

١٢٤٧ - ووجدنا عطاء<sup>(١٣)</sup>، وطاوساً، ومجاهداً، وابن أبي مليكة<sup>(١٤)</sup>، وعكرمة بن

= وقيل غير ذلك، انظر السير ٥٤١/٤ - ٥٤٣.

(١) عَجَب - مصغّر، ونافع مطلبّي مكّي، قيل: له صحبة، وذكره ابن حبان وغيره في التابعين، التقريب (٧٠٧٩) ص ٥٥٨.

(٢) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، الحافظ، أحد الأعلام بالمدينة، قال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً كثير الحديث، توفي بالمدينة سنة (٩٤) هـ. انظر السير ٢٨٧/٤ - ٢٩٢.

(٣) الزهري، كان فقيهاً، نبيلاً، شريفاً، مات سنة (٩٥) هـ. السير ٢٩٣/٤.

(٤) الزهري، قاضي المدينة زمن يزيد، وكان شريفاً، جواداً، إماماً، يُقال له: طلحة الندي، مات سنة (٩٩) هـ. السير ١٧٤/٤ - ١٧٥.

(٥) الزهري المدني، تابعي ثقة، مات سنة (١٠٣) هـ. انظر السير ٣٥٠/٤، والتقريب (٦٦٨٨) ص ٥٣٣.

(٦) الزهري العوفي المدني، الإمام الفقيه، مات سنة (٩٦) هـ، وقيل: إنه وُلِدَ في حياة النبي ﷺ. السير ٢٩٢/٤ - ٢٩٢.

(٧) الأنصاري، النجاري، المدني، أبو زيد، الفقيه، الإمام بن الإمام، وأحد الفقهاء السبعة الأعلام. مات سنة (١٠٠) هـ. وقيل قبل ذلك. انظر السير ٤٣٧/٤ - ٤٤١.

(٨) الأنصاري، أبو الخطاب المدني، ثقة، من كبار التابعين، ويُقال: وُلِدَ في عهد النبي ﷺ، مات في خلافة سليمان. التقريب (٣٩٩١) ص ٣٤٩.

(٩) الأنصاري المدني، من أواسط التابعين، ثقة، مات سنة (٩٥) هـ، روى له الجماعة. التقريب (٣٥٣٨) ص ٣١٨.

(١٠) الفقيه الإمام، عالم المدينة ومفتيها، مولى أم المؤمنين ميمونة الهلالية، أبو عبد الرحمن وأبو عبد الله المدني، وُلِدَ في خلافة عثمان، ومات سنة (١٠٤) هـ وقيل غير ذلك، قال ابن سعد: كان ثقة، عالماً، ربيعاً، فقيهاً، كثير الحديث. انظر السير ٤٤٤/٤ - ٤٤٨.

(١١) أخو سليمان، وكان إماماً، فقيهاً، واعظاً، مذكراً، ثبّأ، حجة، كبير القدر، مات سنة (١٠٣) هـ وقيل قبل المائة. السير ٤٤٨/٤ - ٤٤٩.

(١٢) في بعض النسخ: فثبت.

(١٣) هو عطاء بن أبي رباح القرشي مولاها، المكّي، الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، وُلِدَ في خلافة عثمان، مات سنة (١١٥) هـ وقيل: (١١٤) هـ. قال محمد بن عبد الله الديباج: ما رأيت مفتياً خيراً من عطاء، إنما كان مجلسه ذكر الله لا يفتّر. وقال سلمة بن كهيل: ما رأيت أحداً يُريد بهذا العلم وجه الله تعالى غير هؤلاء الثلاثة: عطاء وطاووس ومجاهد. انظر سير أعلام النبلاء ٧٨/٥ - ٨٨.

(١٤) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، تقدمت ترجمته في الفقرة (٩٠٣).

خالد<sup>(١)</sup>، وعبيد الله بن أبي يزيد<sup>(٢)</sup>، وعبد الله بن باباه<sup>(٣)</sup>، وابن أبي عمّار<sup>(٤)</sup>، ومحدثي المكيين.

[١٢٤٧م]<sup>(٥)</sup> ووجدنا وهب بن منبّه<sup>(٦)</sup>، باليمن هكذا، ومكحولاً<sup>(٧)</sup> بالشّام، وعبد الرحمن بن غنم<sup>(٨)</sup>، والحسن<sup>(٩)</sup>، وابن سيرين<sup>(١٠)</sup> بالبصرة، والأسود<sup>(١١)</sup>، وعلقمة<sup>(١٢)</sup>، والشّغبي<sup>(١٣)</sup>، بالكوفة، ومحدثي الناس وأعلامهم بالأمصار: كلهم يُحفظُ عنه تثبيتُ خبر الواحد عن رسول الله، والانتفاء إليه، والإفتاء به. ويقبله كل واحدٍ منهم عن من فوقه، ويقبله عنه من تحته.

- (١) هو عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي، ثقة من أواسط التابعين، مات بعد عطاء. التقريب (٤٦٦٨) ص ٣٩٦.
- (٢) تابعي مكي ثقة، مات سنة (١٢٦) هـ وله (٨٦) سنة. السير ٥/ ٢٤٢.
- (٣) المكي، تابعي ثقة. تقدمت ترجمته في الفقرة (٨٨٩).
- (٤) هو عبد الرحمان بن عبد الله بن أبي عمار المكي القرشي، الملقب بالقسّ لكثرة عبادته، تابعي ثقة. التقريب (٣٩٢١) ص ٣٤٤.
- (٥) هذه الفقرة كانت دون رقم، وفصلها عما سبقها أولى، فوضعنا لها الرقم السابق، ووضعنا آخره (م) أي: مكرر.
- (٦) هو وهب بن منبّه اليماني، أبو عبد الله الأنباري، الصنعاني، الإمام، العلامة، الأخباري القصصي، أخو همام، ومقل وغيلان بنو منبّه، روايته للمسنّد قليلة، وإنّما غزارة علمه في الإسرائيليات ومن صحائف أهل الكتاب. له مواعظ وحكم كالذرر. ولّد في خلافة عثمان سنة (٣٤) هـ، ومات سنة (١١٢) هـ. انظر السير ٤/ ٥٤٤ - ٥٦١.
- (٧) هو مكحول الدمشقي، أبو عبد الله، الفقيه، عالم أهل الشام، قال أبو حاتم: ما بالشّام أحد أفقه من مكحول. مات سنة (١١٢) هـ وقيل بعد ذلك، انظر السير ٥/ ١٥٥ - ١٦٠.
- (٨) هو عبد الرحمن بن غنم - بفتح الغين المعجمة - الأشعري، الفقيه، الإمام، شيخ أهل فلسطين. قال أبو منبّه: هو رأس التابعين، كان بفلسطين، وقيل: نفقه به عامة التابعين بالشّام، وكان صادقاً، فاضلاً، كبير القدر. مات سنة (٧٨) هـ. انظر السير ٤/ ٤٥ - ٤٦.
- (٩) هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، كان سيد أهل زمانه علماً وعملاً، مات سنة (١١٠) هـ. السير ٤/ ٥٦٣ - ٥٨٨.
- (١٠) هو محمد بن سيرين، أبو بكر الأنصاري، البصري، الإمام شيخ الإسلام، صاحب حديث، يأتي بالحديث على حروفه، قال البيهقي: لم يكن بالبصرة أحد أعلم بالقضاء من ابن سيرين، وقال ابن جرير: كان ابن سيرين فقيهاً، عالماً، ورعاً، أديباً، كثير الحديث، صدوقاً، شهد له أهل العلم والفضل بذلك، وهو حجة. مات رحمه الله سنة (١١٠) هـ. انظر السير ٤/ ٦٠٦ - ٦٢٢.
- (١١) هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، يكنى: أبا عبد الرحمن، الإمام القدوة، وكان مُخضرمًا: أدرك الجاهلية والإسلام، قال الذهبي: هو نظير مسروق في الجلالة والعلم والثقة والسنّ، يُضرب بعبادتهما المثل. مات سنة (٩٥) هـ على الراجح. انظر السير ٤/ ٥٠ - ٥٣.
- (١٢) هو علقمة بن قيس النخعي الكوفي، فقيه الكوفة، وعالمها، ومقرئها، الإمام، الحافظ، المجود، المجتهد الكبير. مات سنة (٧٢) هـ، وقيل غير ذلك، وله نحو التسعين سنة. انظر السير ٤/ ٥٣ - ٦١.
- (١٣) هو عامر بن شراحيل الشّغبي، أبو عمرو الهمداني الكوفي، الإمام علامة العصر، مات سنة (١٠٤) هـ وقيل بعد ذلك، انظر السير ٤/ ٢٩٤ - ٣١٩.

١٢٤٨ - ولو جازَ لأحدٍ من الناس أن يقولَ في علمِ الخاصَّةِ: أَجْمَعَ المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيتِ خبرِ الواحدِ والانتفاءِ إليه، بأنه لم يُعَلِّمْ من فقهاء المسلمين [أحدٌ] إلا وقد ثبتَّه: جازَ لي.

١٢٤٩ - ولكنْ أقولُ: لم أحفظُ عن فقهاء المسلمين<sup>(١)</sup> أنهم اختلفوا في تثبيتِ خبر الواحد، بما وصفتُ من أن ذلك موجوداً على كلهم<sup>(٢)</sup>.  
١٢٥٠ - قال: فإن شُبِّهَ على رجلٍ بأن يقولَ: قد رُوِيَ عن النبي حديثٌ كذا، وحديثٌ كذا، وكان فلانٌ يقولُ قولاً يخالفُ ذلك الحديثَ.

١٢٥١ - فلا يجوزُ عندي على عالم أن يُثبِتَ خبرَ واحدٍ كثيراً ويُحِلُّ به ويُحرِّمَ، ويَرُدُّ مثله: إلا من جهةٍ أن يكونَ عنده حديثٌ يخالفُه، أو يكونَ ما سَمِعَ وَمَنْ سَمِعَ منه أو ثَبَّتَ عنده مِمَّنْ حَدَّثَهُ خلافُه، أو يكونَ مَنْ حَدَّثَهُ ليس بحافظٍ، أو يكونَ مُتَّهِماً عنده، أو يَتَّهِمُ مَنْ فوقَه مِمَّنْ حَدَّثَهُ، أو يكونَ الحديثُ محتجباً معنيين، فيتأوَّلُ فيذهبُ إلى أحدهما دونَ الآخرِ<sup>(٣)</sup>.

(١) قال أحمد شاكر: «الزيادة من أوَّل قوله: أحد، في الفقرة السابقة، إلى هنا، مكتوبة بحاشية الأصل بخط مخالف لخطه، وثابتة في نسخة ابن جماعة، وقد أثبتتها على تردد، لأن الكلام بدونها صحيح، يكون: بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد» ا.هـ.

(٢) هل يفيد خبر الأحاد العلم واليقين؟ وهل يوجب العمل؟ هل يوجب العلم ولا يوجب العلم؟ مسألة كثر فيها الخلاف وتعددت فيها الآراء نلخصها فيما يلي:

١ - جمهور الأصوليين: أنه يفيد العلم بمعنى الظن لا بمعنى اليقين، لكنه يوجب العلم إذا وجدت له قرينة، وبعضهم قال يوجب العلم بدون قرينة.

٢ - أهل الظاهر: يوجب العمل ويفيد العلم القطعي، وهو رواية عن الإمام أحمد.

٣ - جماعة من المتكلمين: أن العمل بخبر الواحد لا يجوز أصلاً ولا يوجب العمل. ومنهم من أبى جواز العمل به عقلاً مثل الجبائي وجماعة من المتكلمين، ومنهم من منعه سمعاً مثل القاشاني وأبي داود والرافضة.

٤ - كثير من أهل الحديث: الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بطريق الضرورة وهو مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

٥ - أبو بكر القفال: أنه يوجب العلم الظاهر، وقيل في تعريفه: هو ما لم ينته بنفسه إلى التواتر سواء كثر رواته أو قلوا.

واختار الأمدي حصول العلم بخبره إذا احتضت به القرائن، ويمتنع عادة دون القرآن.

انظر المسألة في كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٦٧٨/٢، الإحكام للآمدي ٢٧٣/١، إرشاد الفحول ص ٤٨، التلخيص ٤٣٠/٢، آراء المعتزلة الأصولية ص ٣٣٣، روضة الناظر ص ٥٢، منتهى الوصول والأمل ص ٧٤، اللع ص ٧٢، حاشية العطار على شرح المحلى ١٥٧/٢، حاشية البناني ١٣٠/٢، أصول

السرخسي ٢٩٩/١، التحصيل من المحصول ١١٣/٢، شرح المنهاج لليضاوي في علم الأصول للأصفهاني ٥٤٠/٢، المعتمد ٩٢/٢، فواتح الرحموت ١٣١/٢، لطائف الإشارات على تسهيل العرفات لنظم الورقات ص ٤٩، إحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٣٢٩.

(٣) انظر: الأحكام للآمدي ١٢٥/٢ - ١٢٦، والمستصفي للغزالي ١٦٣/١، والمختصر لابن اللحام ص ٨٧،

وفتح المغيب ٣٩/٢.

١٢٥٢ - فَأَمَّا أَنْ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنْ فَقِيهًا عَاقِلًا يُثْبِتُ سَنَةَ بَخِيرٍ وَاحِدَةً مَرَّةً وَمَرَارًا، ثُمَّ يَدْعُهَا بِبَخِيرٍ مِثْلِهِ وَأَوْتَقُّ، بَلَا وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الَّتِي تُشَبِّهُ بِالتَّأْوِيلِ<sup>(١)</sup>، كَمَا شُبِّهَ عَلَى الْمُتَأَوِّلِينَ فِي الْقُرْآنِ، وَتَهْمَةُ الْمُخْبِرِ، أَوْ عِلْمُ بَخِيرٍ خِلَافِهِ: فَلَا يَجُوزُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٢٥٣ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قُلْتُ فَقِيهٌ فِي بَلَدٍ إِلَّا وَقَدْ رَوَى كَثِيرًا يَأْخُذُ بِهِ، وَقَلِيلًا يَتْرُكُهُ؟

١٢٥٤ - فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي وَصَفْتُ، وَمِنْ أَنْ يَزَوِّيَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَوْ مَنْ دُونِهِمْ قَوْلًا لَا يُلْزِمُهُ الْأَخْذُ بِهِ، فَيَكُونُ إِنَّمَا رَوَاهُ لِمَعْرِفَةِ قَوْلِهِ، لَا لِأَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ، وَافَقَهُ أَوْ خَالَفَهُ<sup>(٢)</sup>.

١٢٥٥ - فَإِنْ لَمْ يَسْأَلْكَ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ السُّبُلِ فَيُعَذِّرَ بَعْضُهَا، فَقَدْ أَخْطَأَ خَطَأً لَا عِذْرَ فِيهِ عِنْدَنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢٥٦ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلْ يَفْتَرِقُ مَعْنَى قَوْلِكَ - «حُجَّةٌ»؟

١٢٥٧ - قِيلَ لَهُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - : نَعَمْ.

١٢٥٨ - فَإِنْ قَالَ: فَأَيْنَ ذَلِكَ؟

١٢٥٩ - قُلْنَا: أَمَّا مَا كَانَ نَصُّ كِتَابِ بَيِّنٍ أَوْ سَنَةِ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup>؛ فَالْعِذْرُ فِيهَا مُقْطُوعٌ، وَلَا

(١) أي: تُدْخِلُ الشُّبْهَ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ.

(٢) ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْإِحْكَامِ ١٤٦/١ - ١٤٧ مَخَالَفَةَ الصَّحَابِيِّ لِمَا رَوَاهُ - وَهَذَا وَإِنْ كَانَ أَخْصَصَ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ، وَلَكِنْ نَذَرَهُ لِلْفَائِذَةِ -، قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَحَمَلُ أَمْرِ جَمِيعٍ مَا رَوَى مِنْ رِوَايَةِ الصَّاحِبِ لِلْحَدِيثِ، ثُمَّ رَوَى عَنْهُ مَخَالَفَتَهُ إِيَّاهُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَفْتَى بِخِلَافِ الْحَدِيثِ قَبْلَ أَنْ يُلْغِيهِ. فَلَمَّا بُلِغَهُ حَدَّثَ بِمَا بُلِغَهُ، لَا يَحِلُّ أَنْ يُظَنَّ بِالصَّاحِبِ غَيْرَ هَذَا. وَحَمَلُ ذَلِكَ عَلَى غَيْرِ مَا قُلْنَا فَإِنَّهُ يَوْعِقُ الصَّاحِبَ وَلَا مُحَالَةَ تَحْتَ أَمْرَيْنِ - وَقَدْ أَعَادَهُمَا اللَّهُ مِنْهُمَا - كِلَاهُمَا ضَلَالٌ وَفَسْقٌ، وَهَذَا: إِمَّا الْمَجَاهِرَةَ بِخِلَافِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ، وَلَا يَحِلُّ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ. وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ أَوْجِبَ عَلَيْهِمْ مَخَالَفَةَ مَا رَوَوْا، فَمَا هُمْ فِي حِلٍّ أَنْ يَكْتُمُوهُ عَنَّا، وَيَحْدِثُونَا بِالْمَنْسُوخِ وَيَكْتُمُوا عَنَّا النَّاسِخَ. وَهَذِهِ الصِّفَةُ كُفْرٌ مِنْ فَاعِلِهَا وَتَلْبِيسٌ فِي الدِّينِ، وَلَا يَنْسَبُ هَذَا إِلَيْهِمْ إِلَّا زَانِعُ الْقَلْبِ أَوْ جَاهِلُ أَعْمَى الْقَلْبِ. فَيُبْطَلُ ظَنُّهُمْ الْفَاسِدُ، وَصَحَّ قَوْلُنَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَلَا سَبِيلَ إِلَى وَجْهِ ثَالِثٍ أَصْلًا إِلَّا أَنْ يَكُونُوا نَسُوا حَيْثُذُ بَعْضُ مَا قَدْ رَوَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا مُمْكِنٌ أَيْضًا. فَإِنْ كَانُوا تَأَوَّلُوا، فَالتَّأْوِيلُ مِنْهُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ظَنٌّ، وَرَوَايَتُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَقِينٌ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتْرِكَ الْيَقِينَ لِلظَّنِّ. فَارْتَفَعَ الْإِشْكَالُ جَمْلَةً فِي هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا هُمْ فَمُعْذَرُونَ لِأَنَّهُ اجْتِهَادُ مِنْهُمْ، مَعَ أَنَّ ذَلِكَ أَيْضًا قَلِيلٌ جَدًّا ١٠ هـ.

(٣) الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّهُ أَرَادَ السَّنَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَصِدَ السَّنَةَ الَّتِي حَصَلَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا، فَالْسَّنَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ تَوْجِبُ الْعِلْمَ الْيَقِينَ، السَّنَةُ الَّتِي انْعَقَدَ عَلَيْهَا الْإِجْمَاعُ سَوَاءٌ كَانَتْ مُتَوَاتِرَةً أَمْ أَحَادٌ، فَهِيَ تَوْجِبُ الْعِلْمَ الْيَقِينَ مِنْ حَيْثُ أَنَّ حُجِّيَّةَ الْإِجْمَاعِ قَطْعِيَّةٌ - وَهَذَا رَأْيٌ أَغْلِبَ الْأَصُولِيِّينَ -، وَقَدْ أَوْصَلَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ قَالُوا بِقَطْعِيَّةِ الْإِجْمَاعِ إِلَى تَكْفِيرِ مَنْكَرِهِ كَمَا سَنَحَقِّقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَاحِقًا.

يَسَعُ الشَّكُّ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَمَنْ امْتَنَعَ مِنْ قَبُولِهِ اسْتَيْبَ.

١٢٦٠ - فأما ما كان من سَنَةِ مِنْ خَيْرِ الْخَاصَّةِ الَّذِي قَدْ يَخْتَلَفُ الْخَبَرُ فِيهِ، فَيَكُونُ الْخَبَرُ مُحْتَمِلًا لِلتَّوِيلِ - وجاء الخبر فيه من طريقِ الانفراد -: فَالْحِجَّةُ فِيهِ عِنْدِي أَنْ يُلْزَمَ الْعَالِمِينَ، حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُمْ رَدُّ مَا كَانَ مَنْصُوصًا مِنْهُ، كَمَا يُلْزَمُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا شَهَادَةَ الْعُدُولِ، لَا أَنَّ ذَلِكَ إِحَاطَةٌ كَمَا يَكُونُ نَصُّ الْكِتَابِ وَخَبَرُ الْعَامَّةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ.

١٢٦١ - وَلَوْ شَكُّ فِي هَذَا شَاكٌّ لَمْ تَقُلْ لَهُ: ثُبِّ، وَقُلْنَا: لَيْسَ لَكَ - إِنْ كُنْتَ عَالِمًا - أَنْ تَشَكَّ، كَمَا لَيْسَ لَكَ إِلَّا أَنْ تَقْضِيَ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ الْعُدُولِ، وَإِنْ أَمَكْنَ فِيهِمُ الْغَلْطُ، وَلَكِنْ تَقْضِي بِذَلِكَ عَلَى الظَّاهِرِ مِنْ صَدَقِهِمْ، وَاللَّهُ وَلِيُّ مَا غَابَ عَنْكَ مِنْهُمْ.

١٢٦٢ - فَقَالَ: فَهَلْ تَقُومُ بِالْحَدِيثِ الْمَنْقُوعِ حِجَّةً عَلَى مَنْ عِلْمُهُ<sup>(١)</sup>؟ وَهَلْ يَخْتَلَفُ الْمَنْقُوعُ؟

(١) الحديث المنقطع على ما استقرَّ عليه علماء الحديث، هو: ما سقط من إسناده رَوِىَ أَمْ أَكْثَرَ لَا عَلَى التَّوَالِي، عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ السَّقْطُ مِنْ أَوَّلِهِ وَلَا آخِرِهِ.

فخرج بالقييد الأول الحديث المُعْضَلُ: الساقط منه اثنان فأكثر على التوالي، وبالشرط الثاني: المُعْلَقُ، وهو ما سقط من مبدأ إسناده رَوِىَ أَكْثَرَ عَلَى التَّوَالِي، وبالشرط الثالث: المُرْسَلُ، وهو: ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ. انظر شرح ألفية الحديث للعراقي ١/١٥٨، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ ابن حجر ص ٤٤، وتدريب الراوي للسيوطي ١/٢٠٨.

وقد اختلف العلماء في تعريف المنقطع على أقوال:

الأول: ما ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٢٨ بقوله: «المنقطع أن يكون في الإسناد رواية رَوِىَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الَّذِي يَرْوِي عَنْهُ الْحَدِيثَ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَى التَّابِعِي» ١. هـ.

لكن تعقبه العراقي في شرح ألفية الحديث ١/١٥٨ بقوله: «فقول الحاكم: قبل الوصول إلى التابعي، ليس بجيد، فإنه لو سقط التابعي كان منقطعاً أيضاً» ١. هـ.

الثاني: عرفه ابن عبد البر كما في التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/٢١ أنه: «كل ما لا يتصل، سواء كان يُعزى إلى النبي ﷺ أو إلى غيره» ١. هـ، فيدخل في هذا التعريف: المرسل والمعضل والمعلق.

الثالث: ما ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية ص ٥٩ بقوله: «المنقطع مثل المرسل، إلا أن هذه العبارة تستعمل غالباً في رواية من دون التابعي عن الصحابة» ١. هـ. وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٦٤ (مع التقييد والإيضاح).

الرابع: ما ذهب إليه أبو بكر البرزنجي، من أنه ما رَوِىَ عَنْ التَّابِعِي وَمَنْ دُونَهُ مَوْقُوفاً عَلَيْهِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فَعَلِهِ. انظر الكفاية ص ٥٩، والنكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٥٧٣.

وهذا التعريف: غريب بعيد، كما قال ابن الصلاح في مقدمته ص ٦٤.

الخامس: ما ذكره الكيا الهراسي: «إن مصطلح المحدثين أن المنقطع ما يقول فيه الشخص: قال رسول الله ﷺ من غير إسناد أصلاً» انظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/٥٧٣. وتعقبه ابن الصلاح بقوله:

«هذا لا يُعرف عن أحد من المحدثين، ولا عن غيرهم، وإنما هو من كيسه، والله أعلم» ذكره الحافظ ابن حجر في النكت ٢/٥٧٣ وعزاه لابن الصلاح في فوائد رحلته.

السادس: هو القول المشهور الذي استقر عليه تعريف المنقطع به، وقد تقدم أول هذا الهامش.

١٢٦٣ - قال الشافعي: فقلت له: المنقطع مختلف:

١٢٦٤ - فمن شاهد أصحاب رسول الله من التابعين - فحدث حديثاً منقطعاً عن النبي<sup>(١)</sup> - :  
اعتبر عليه بأمور<sup>(٢)</sup>:

= نقلًا وباختصار وتصرف عن الكتاب النافع: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة ص ٢١٩ - ٢٢١، وهي رسالة دكتوراه للدكتور المرتضى الزين أحمد حفظه الله. والحديث المنقطع: ضعيف لا تقوم به حجة - كما هو معلوم - وهذا عند جمهور المحدثين، خلافاً للإمام مالك رحمه الله. ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أن مراد الإمام الشافعي بالمنقطع إنما هو المرسل، كما سيأتي ذلك واضحاً في كلامه رحمه الله تعالى، وانظر الهامش الآتي.

(١) يريد الإمام الشافعي رحمه الله تعالى بهذا الكلام الحديث المرسل، فهو الذي يرويه التابعي عن النبي ﷺ. قلت: والمرسل والمنقطع يشتركان في عدم اتصال السند فيهما، وفرق بينهما المحدثون تبعاً للموضع الذي حدث فيه الانقطاع. وقد عاب بعض الأصوليين على المحدثين تخصيص المرسل، والمنقطع، وغيرهما بألقاب خاصة، ولكن هذا التخصيص والاصطلاح الخاص تظهر فائدته من وجوه:  
الأول: ما ذكره العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ١٠٨ بقوله: «ويظهر الفرق بينهما أن بعض من أجاز العمل بالمرسل منع ذلك في المنقطع» ١. هـ.

الثاني: قال العلائي - أيضاً - ص ١٠٨: «وأشار الإمام أبو المظفر ابن السمعاني إلى شيء آخر، وهو أن إرسال الحديث من أئمة التابعين كان معتاداً بينهم متعارفاً، وأما انقطاع السند في أثنائه بإسقاط رجل أو أكثر ثم يذكر باقيه فإنه يدل على ضعف الساقط دلالة قوية، وتقوى الرية حيث ذهب» ١. هـ.

الثالث: أن المنقطع أسوأ حالاً من المرسل، كما صرح بذلك الجوزجاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ١/١٢، والسبب في ذلك - والله أعلم - أن الانقطاع كلما تأخر عن أهل القرون الفاضلة قويت الرية في الساقط، لأن الكذب شاع في القرون المتأخرة أكثر من غيرها. انظر: مناهج المحدثين ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٢) سيطل الإمام الشافعي النفس في الكلام عن المرسل وشروط قبوله عنده، فيناسب هنا أن نعرف بالمرسل. \* فهو لغة مشتق من أربعة أوجه:

- فقيل: هو مأخوذ من قولهم: أرسلت كذا إذا أطلقته ولم تمنعه، فكان المرسل أطلق الإسناد ولم يقيد به براو معروف.

- وقيل: هو مأخوذ من قولهم: جاء القوم أرسالاً، أي: قطعاً متفرقين، فكأنه تصور من هذا اللفظ الانقطاع، فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل مرسل، أي: كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها.

- وقيل: يحتمل أن يكون أصله من الاسترسال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدثه، فكان المرسل للحديث اطمئناً إلى من أرسل عنه ووثق به لمن يوصله إليه، وهذا اللائق بقول المحتج بالمرسل، ويرد عليه أن خلقاً من الرواة أرسلوا الحديث مع عدم الثقة برواية الذي أرسلوا عنه.

- وقيل: مأخوذ من قولهم: ناقةٌ مرسال، أي: سريعة السير، فكان المرسل للحديث أسرع فيه عجلًا فحذف بعض إسناده.

انظر التعريف اللغوي: لسان العرب ١١/٢٨٥ ومعجم مقاييس اللغة ٢/٣٩٢، وجامع التحصيل لأحكام المراسيل ص ١٤، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر ٢/٥٤٢.



١٢٦٥ - منها: أن يُنظرَ إلى ما أُرسلَ من الحديث، فإن شَرِكَهُ فيه الحُفَاطُ المأمونون فأسندوه إلى رسول الله - بمثلٍ معنًى ما رَوَى -: كانت هذه دِلالةً على صحّةٍ مَن قَبِلَ عنه، وحَفَظَهُ<sup>(١)</sup>.

١٢٦٦ - وإن انفردَ بإرسال حديثٍ لم يَشْرِكْهُ فيه من يُسْنِدُهُ قَبْلَ ما يَنْفَرُدُ به مِن ذلك<sup>(٢)</sup>.

= \* وأما المُرسَل اصطلاحاً، ففيه أربعة أوجه أيضاً:

- الأول: ما أضافه التابعي الكبير إلى النبي ﷺ. وهذا الوجه مرسل بإجماع العلماء، كما ذكر ابن عبد البر في التمهيد. وانظر مقدمة ابن الصلاح ص ٥٥، وجامع التحصيل ص ٢٤، وتوضيح الأفكار للصنعاني ١/ ٢٨٣، والنكت على ابن الصلاح ٥٤٣/٢.

- الثاني: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ، من غير تقييد بالكبير، وهذا هو المشهور كما قال ابن الصلاح، والعراقي، والعلاني، وابن حجر، والسخاوي وغيرهم. وانظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٥٥، وشرح ألفية العراقي ١/ ١٤٤، وجامع التحصيل ص ٢٤، والنكت على ابن الصلاح ٥٤٣/٢، وفتح المغني ١/ ١٣١.

- الثالث: ما سقط منه رجل، قال الحافظ ابن حجر في النكت على ابن الصلاح ٥٤٣/٢: «وهو على هذا هو المنقطع سواء، وهذا مذهب أكثر الأصوليين». وقال أيضاً ٥٤٤/٢: «وهذا اختيار أبي داود في مراسيله، والخطيب [الكفاية ص ٥٨]، وجماعة». وقال العلاني في جامع التحصيل ص ٢٥: «وعليه يدل كلام أبي حاتم الرازي، وابنه عبد الرحمن، وغيرهما من أئمة الحديث».

- الرابع: هو قول الواحد من أهل الأعصار: قال رسول الله ﷺ، وهو منسوب إلى متأخري الحنفية، قال العلاني في جامع التحصيل ص ٢٤: «وهو مقتضى كلام إمام الحرمين ومَن تبعه، لأنه مثل ذلك بالشافعي، ولا فرق بين الشافعي ومَن بعده، ومثله - أيضاً - ما إذا سقط أثناء السند رجلان فأكثر يُطلق عليه المرسل»<sup>١</sup>.

١. هـ، فيدخل في المرسل عند هؤلاء: المنقطع، والمعضل، والمعلق.

وانظر النكت على ابن الصلاح ٥٤٦/٢.

أي: ودلالة على حفظه.

(١) كلام الشافعي رحمه الله تعالى هذا فهم منه بعض أهل العلم أنَّ المراد اعتبار مرويات المريسل، فإن غلبت

(٢) موافقته للحفظ كان ذلك دليلاً على أن لمراسيله أصلاً، فإن روى مراسلاً قُبِلَ، وإن لم يُسْنِدْه الحفظ

المأمونون. وإلى هذا ذهب أبو العباس ابن سريج القاضي البغدادي ت (٣٠٦) هـ، حيث قال: «إن مراد

الشافعي أنَّ المريسل للحديث يعتبر أن توجد مراسيله توافق ما أسنده الحُفَاطُ المأمونون، فيستدلُّ على أنَّ

لمراسيله أصلاً، فإذا وجدنا له مراسلاً بعد ذلك قُبِلَ وإن لم يُسْنِدْه الحُفَاطُ، وكأنه يعتبر أن يوجد الغالب على

مراسيله ذلك، إذ لو كان معتبراً في جميعها لم يقبل له مرسل حتى يسنده الثقات، فيعود الإشكال»<sup>١</sup>. هـ.

وفي هذا الفهم نظر، وظاهر كلام الشافعي لا يدلُّ عليه، ولأجل ذلك قال ابن رجب رحمه الله تعالى في

شرح علل الترمذي ١/ ٣٠٤: «وهذا الذي قاله ابن سريج مخالف لما فهم الناس من كلام الشافعي مع

مخالفته لظاهر كلامه، والله أعلم»<sup>١</sup>. هـ.

وذكر الزركشي رحمه الله في النكت على ابن الصلاح ص ٥٧٤ أنَّ الشافعي يشترط صحة الطريق المسند،

فقال: «وظاهر نص الشافعي في الرسالة يقتضي اشتراط صحة ذلك السند».

ثم عَقَّبَ بقوله: «قال الرازي) يتقوى به وإن كان ضعيفاً»<sup>١</sup>. هـ.

والعمل على ذلك عند أهل العلم، فإنهم يعضدون المرسل بالمسند الضعيف، وممن ذهب إلى ذلك:

البيهقي، والزيلعي، وابن كثير، وابن حجر رحمهم الله تعالى، وفي تقوية الشافعي رحمه الله للمرسل =

١٢٦٧ - وَتُغْتَبَرُ عَلَيْهِ بَأَن يُنْتَظَر: هل يوافقهُ مُرْسِلٌ غَيْرُهُ مِمَّن قُبِلَ الْعِلْمُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ رِجَالِهِ الَّذِينَ قُبِلَ عَنْهُمْ؟

١٢٦٨ - فَإِنْ وَجِدَ ذَلِكَ كَانَتْ دِلَالَةً يَقْوَى لَهُ مَرْسَلُهُ<sup>(١)</sup>، وَهِيَ أَوْفَى مِنَ الْأُولَى.

١٢٦٩ - وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ تُنْظَرُ إِلَى بَعْضِ مَا يُرْوَى عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ قَوْلًا لَهُ، فَإِنْ وَجِدَ يُوَفَّقُ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ كَانَتْ فِي هَذِهِ دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مُرْسَلَهُ إِلَّا عَنْ أَصْلِ

= بالمرسَل ما يدفع اشتراطه صحة الوجه المسند.

قال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح ٥٦٧/٢: «وظهر لي جواب آخر، وهو: أن المراد بالمسند الذي يأتي من وجه آخر ليعضد المرسَل ليس هو الذي يحتج به على انفراده، بل هو الذي يكون فيه مانع من الاحتجاج به على انفراده مع صلاحيته للمتابعة، فإذا وافقه مرسَل لم يمنع من الاحتجاج به إلا إرساله عضد كل منهما الآخر، وتبين بهذا أن فائدة مجيء هذا المسند لا يستلزم أن يقع المرسَل لغوا<sup>١.هـ</sup>. وانظر مناهج المحدثين ص ١٥٧ - ١٧٦.

(١) ذكر الإمام العراقي هذا المعنى في ألفيته ١٤٩/١ (مع الشرح) حيث قال:

لَكِنْ إِذَا صَحَّ لَنَا مَخْرَجُهُ      بِمَسْنَدٍ أَوْ مَرْسَلٍ يُخْرِجُهُ  
مَنْ لَيْسَ يَرَوِي عَنْ رِجَالِ الْأَوَّلِ      نَقْبِلُهُ، قُلْتُ: الشُّبْهَ لَمْ يَفْصَلْ

- فلو جاء حديث مرسَل من طريقيين: الأول عن حُمَيْد الطويل عن الحسن، مثلاً، والثاني عن قتادة عن الحسن، لا يتقوى هذا المرسَل بهذين الطريقيين، لأنَّ التابعي الذي أرسل الحديث في الطريق الثاني هو نفس التابعي الذي أرسله في الطريق الأول.

- وربما يُروى حديث مرسَل عن جماعة من التابعين، بأسانيد متباينة، ومع ذلك لا يتقوى، لاتحاد مخرج هذه المراسيل، ومثال ذلك حديث القهقهة، فقد جاء من حديث الحسن البصري وأبي العالية الرياحي، وإبراهيم النخعي، والزهرى، بأسانيد متعددة، لكن عند التحقيق تدور جميعها على أبي العالية. قال البيهقي كما ذكر العلائي في جامع التحصيل ص ٤٤: «فإذا سمع السامع هذا الحديث يجده قد أرسله: الحسن، وإبراهيم النخعي، والزهرى، وأبو العالية، فيظنه متعدد الأسانيد، وإذا كشف عنه ظهر مداره على أبي العالية<sup>١.هـ</sup>.

- وإذا لم يتحد مخرج المراسيل، فإن اختلاف مخرجها يستبعد معه أن يكون المحذوف واحداً، وحينئذ يقوى جانب القبول. قال ابن تيمية في رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة ص ٦١: «وإن جاء المرسَل من وجهين كلٌّ من الراويين أخذ العلم عن غير شيوخ الآخر، فهذا يدلُّ على صدقه، فإنَّ مثل ذلك لا يتصور في العادة تماثل الخطأ فيه وتعمد الكذب<sup>١.هـ</sup>.

قال العلائي رحمه الله في جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٣٨ - ٣٩: «اعترض الحنفية على الإمام الشافعي، وقالوا: هذا ليس فيه إلا أنه انضم غير مقبول عنده إلى مثله، فلا يفيد أن شيئاً، كما إذا انضمت شهادة غير العدل إلى مثله<sup>١.هـ</sup>. ثم أجاب عن ذلك بقوله: «وجوابه: أنه بانضمام أحدهما إلى الآخر يقوى الظنُّ أنَّ له أصلاً، وإن كان كلٌّ منهما لا يفيد ذلك بمجرده، وهذا كما قيل في الحديث الضعيف الذي ضعفه من جهة قلة حفظ روايه وكثرة غلطه لا من جهة اتهامه بالكذب، إذا رُوِيَ مثله بسند آخر نظير هذا السند في الرواة، فإنه يرتقي إلى درجة الحسن، لأنه يزول عنه حينئذ ما يُخاف من سوء حفظ الرواة، ويعتضد كلٌّ منهما بالآخر<sup>١.هـ</sup>. ثم قال: «وأما تشبيهه بالشهادة فليس كذلك لأن الرواية تغارق الشهادة في أشياء كثيرة، ويُقبل فيها ما لا يُقبل في الشهادة، فكذلك هنا<sup>١.هـ</sup>. وانظر مناهج المحدثين ص ١٧٧ - ١٨٨.

يَصْبِحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ<sup>(١)</sup>.

١٢٧٠ - وكذلك إِنْ وَجَدَ عَوَامٌ<sup>(٢)</sup> مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُقْتَوْنَ بِمِثْلِ مَعْنَى مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ<sup>(٣)</sup>.

١٢٧١ - قَالَ الشَّافِعِيُّ: ثُمَّ يُعْتَبَرُ عَلَيْهِ: بِأَنْ يَكُونَ إِذَا سَمِيَ مِنْ رَوَى عَنْهُ لَمْ يُسَمَّ<sup>(٤)</sup> مَجْهُولًا وَلَا مَرْغُوبًا عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ، فَيُسْتَدَلُّ بِذَلِكَ عَلَى صِحَّتِهِ فِيمَا رَوَى عَنْهُ<sup>(٥)</sup>.

١٢٧٢ - وَيَكُونُ إِذَا شَرِكَ أَحَدًا مِنَ الْحَفَاطِ فِي حَدِيثٍ لَمْ يَخَالِفْهُ، فَإِنْ خَالَفَهُ - وَجَدَ حَدِيثُهُ أَنْقَصَ -: كَانَتْ فِي هَذِهِ دَلَالٌ عَلَى صِحَّةٍ مَخْرَجٍ حَدِيثِهِ.

١٢٧٣ - وَمَتَى خَالَفَ مَا وَصَفْتُ أَضَرَّ بِحَدِيثِهِ، حَتَّى لَا يَسَعَ أَحَدًا مِنْهُمْ قَبُولُ مُرْسَلِهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ هُنَا وَقَرَّرَهُ مِنْ تَقْوِيَةِ الْمُرْسَلِ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ، أَقَرَّهُ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ، وَذَكَرُوهُ فِي كِتَابِ الْمَصْطَلَحِ، وَمِمَّنْ اعْتَمَدَ عَلَى الْمَوْقُوفِ فِي تَقْوِيَةِ بَعْضِ الْمُرَاسِيلِ، جَمَاعَةٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ، مِنْهُمْ: الْبَيْهَقِيُّ، وَالزَّيْلَعِيُّ، وَابْنُ التَّرْكَمَانِيِّ، وَابْنُ الْمَلْقَنِ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى. وَلَكِنْ هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، بَلْ هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَوْقُوفِ الَّذِي لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

قَالَ الْعَلَاءِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي جَامِعِ التَّحْصِيلِ فِي أَحْكَامِ الْمُرَاسِيلِ ص ٣٩: «وَالْمُرْسَلُ يَقْوَى بِمَا رَوَى عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ مِنْ مَوَافَقَتِهِ، وَخُصُوصًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى التَّوْقِيفِ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ حِينَئِذٍ أَنَّ ذَلِكَ الصَّحَابِيَّ لَمْ يَقُلْ بِهِ إِلَّا وَقَدْ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِمَّنْ سَمِعَهُ مِنْهُ، فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْمُرْسَلِ أَصْلًا، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الصَّحَابِيُّ قَالَهُ عَنْ اجْتِهَادٍ، فَلَيْسَ الظَّاهِرُ قَوِيًّا حِينَئِذٍ» ١. هـ. وَانْظُرْ مَنَاهِجَ الْمُحَدِّثِينَ ص ١٨٩ - ١٩٤.

(٢) عَوَامٌ: أَيُّ كَثِيرٍ، فِعْوَامٌ: جَمْعُ عَامَةٍ، مُؤَنَّثٌ عَامٌ. وَعِنْدَ الْعَلَاءِيِّ فِي جَامِعِ التَّحْصِيلِ ص ٣٩: «أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَفْتَوْنَ بِمَا يُوَافِقُ الْمُرْسَلُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا» ١. هـ. وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ ٣٠٥/١: «... لَكِنَّهُ يَوْجَدُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا، وَأَنَّهُمْ مُسْتَدْنُونَ فِي قَوْلِهِمْ إِلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ» ١. هـ.

(٣) قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي الْعُدَّةِ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ٩١٤/٣: «... وَقَالَ - الشَّافِعِيُّ -: الْمُرْسَلُ يُعْمَلُ بِهِ إِذَا أَفْتَى بِهِ عَوَامٌ الْعُلَمَاءُ ١. هـ. وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُ أَرَادَ جَمِيعَ الْأُمَّةِ وَأَنَّ إِجْمَاعَهَا عَلَى قَبُولِ الْمُرْسَلِ لَا يَكُونُ مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي حُكْمِهِ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ قَبْلَهُ لَصَحَّةِ الْمُرَاسِيلِ عِنْدَهُ، وَالْبَاقُونَ لِأَنَّهُ مُسْتَدْنُونَ مِنْهُمْ، فَيُخْرَجُ أَنْ يَكُونَ مُرْسَلًا فِي الْحَقِيقَةِ». ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ أَرَادُوا بِهِ أَكْثَرَ الْعُلَمَاءِ فَإِنَّ خِلَافَ الْوَاحِدِ مُعْتَدٌ بِهِ فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى صِحَّةِ قَبُولِ الْخَيْرِ» ١. هـ. وَقَالَ الْعَلَاءِيُّ فِي جَامِعِ التَّحْصِيلِ ص ٣٩: «وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِمِثْلِ هَذَا أَوْضَعُ مِنَ الْإِعْتِبَارِ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ إِذْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَنْ قَالَ بِمَوَافَقَتِهِ يَقْبَلُ الْمُرْسَلُ، وَيَحْتَجُّ بِهِ فَيَرْجِعُ الْأَمْرَ إِلَى ذَلِكَ الْمُرْسَلِ» ١. هـ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: يُسَمَّى، بِإِثْبَاتِ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَعَ وَجُودِ الْجَازِمِ.

(٥) قَالَ الْمُرْتَضَى الزَّرِينِيُّ أَحْمَدُ فِي كِتَابِهِ مَنَاهِجَ الْمُحَدِّثِينَ ص ١٤٣: «وَهَذَا الشَّرْطُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُرْسَلُ لَوْ كَانَ يَرُوي عَنْ ضَعِيفٍ أَوْ مَجْهُولٍ لَا يَعْتَضِدُ مُرْسَلُهُ، غَيْرَ أَنَّ أَعْمَالَ الْأُئِمَّةِ تَشْهَدُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، حَيْثُ نَرَاهُمْ عَضَدُوا مُرَاسِيلَ مَنْ لَا يَتَّقِدُ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الثَّقَاتِ، كَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعِطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ اللَّذَيْنِ وَصِفَا بِالْأَخْذِ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ». وَذَكَرَ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ ٣٠٧/١ عَنِ الْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَبِلَ مُرْسَلَ الْحَسَنِ وَعِطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَاحٍ، عِنْدَ اعْتِضَادِهِمَا بِمَا يُوَكِّدُهُمَا.

(٦) قَالَ الْعَلَاءِيُّ فِي جَامِعِ التَّحْصِيلِ ص ٤٢: «يُنْظَرُ إِلَى هَذَا الَّذِي أَرْسَلَ الْحَدِيثَ، فَإِنْ كَانَ إِذَا شَرِكَ غَيْرَهُ مِنْ =

١٢٧٤ - قال: وإذا وجدت الدلائل بصفة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله.

١٢٧٥ - ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمُتَصِّل<sup>(١)</sup>.

= الحفاظ في حديث واقفه فيه ولم يخالفه، دل ذلك على حفظه. وإن كان يُخالف غيره من الحفاظ: فإن كانت المخالفة بالنقصان، إما بنقصان شيء في متنه، أو بنقصان رَفْعِهِ، أو بإرساله، كان في هذا دليل على حفظه وتحريه. وإن كانت المخالفة للحقّاء بالزيادة عليهم، فإنها تقتضي التوقف في حديثه، والاعتبار عليه بالمتابعة والشاهد<sup>١.هـ</sup>.

قال د. المرتضى في مناهج المحدثين ص ١٣٤ - ١٤٥: «والظاهر - والله أعلم - أن المخالفة المنفية في كلام الشافعي رحمه الله تلك التي تكثر وتغلب، أما إذا كانت مخالفته للحقّاء قليلة أو نادرة فإنها لا تُضَرُّ، وإذا كانت مخالفته للحقّاء كثيرة لكنها لم تغلب على رواياته فيتوقف فيه ويعتبر عليه بالمتابعة والشاهد. وشرط الإمام الشافعي هنا غير معمول به عند العلماء، فهذا الحافظ ابن حجر رحمه الله يَقْوِي حديثاً بمرسل مرسله مبهم لم يُسَمَّ، فمن ابن عمر رضي الله عنهما قال: رأى النبي ﷺ على عمر رضي الله عنه ثوباً أبيض، فقال: أجديد ثوبك هذا أم غسيل؟ قال: بل غسيل، فقال: البس جديداً، وعش حميداً، ومث شهاداً [رواه ابن ماجه (٣٥٥٨)، وأحمد في المسند (٨٩/٢) وغيرهما، قال البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا إسناد صحيح، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٧٣/٩ - ٧٤: رجاله رجال الصحيح]، وانظر السلسلة الصحيحة (٣٥٢).

قال الحافظ ابن حجر في نتائج الأفكار ١/١٣٧: «قلت وجدت له شاهداً مرسلأ، أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف [(٩٨٠٤) ٤٠٢/١٠]، عن عبد الله بن إدريس، عن أبي الأشهب، عن رجل من مُزينة أن رسول الله ﷺ رأى على عمر ثوباً غسلاً، فقال: جديداً ثوبك هذا؟ قال: غسيل يا رسول الله. قال: فقال له رسول الله ﷺ: البس جديداً، وعش حميداً، وتوف شهاداً».

وقال: وأبو الأشهب اسمه: جعفر بن حيان العطاردي، وهو من رجال الصحيح، وسمع من كبار التابعين، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً، وأقل درجاته أن يوصف بالحسن».

فالمرسل في هذا الشاهد رجل مبهم، ولا سبيل لمعرفة موافقته أو مخالفته للحقّاء مع إبهامه<sup>١.هـ</sup>. قلت: وهناك شروط وعواضد أخرى للمرسل منها: - وهو شرط للإمام الشافعي - أن يكون التابعي المرسل من كبار التابعين: وسيأتي كلامه في ذلك، وأقوال العلماء فيه عند الفقرة (١٢٧٧).

وقال السخاوي رحمه الله تعالى في فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١/١٤٩: «وقد زاد بعضهم مما يعتضد به المرسل: فعل صحابي، أو انتشار، أو عمل أهل العصر، أو قياس معتبر<sup>١.هـ</sup>.

وقد عزا البعض هذه العواضد للإمام الشافعي رحمه الله، قال البلقيني في محاسن الاصطلاح ص ١٣٨: «وأطلق قوم عن الشافعي أن يحتج بالمرسل إذا أسند، أو أرسل من طريق آخر، أو عضده قياس، أو قول صحابي، أو فعل صحابي، أو يكون قول الأكثرين، أو ينشر من غير دافع، أو عمل به أهل العصر<sup>١.هـ</sup>. أما السيوطي فذكر أن ذلك من زيادات الأصوليين، ورد بعض ذلك إلى شروط الشافعي، فقال في تدريب الراوي ١/٢٠٢: «زاد الأصوليون في الاعتضاد: أن يوافقه قياس، أو انتشار من غير إنكار، أو عمل أهل العصر به، وذكر الماوردي الصورتين الأخيرتين، والظاهر أنهما داخلان في قول الشافعي: وأتقى أكثر أهل العلم بمقتضاه<sup>١.هـ</sup>. وانظر مناهج المحدثين ص ١٥٤ - ١٥٦ و ١٩٧ - ٢١٦.

في الأصل: بالمتصل، وهي لغة أهل الحجاز، كما قال شاعر. وسيذكر الإمام الشافعي السبب في أن حجة المرسل بهذه الشروط والعواضد ليست كحجية المتصل في الفقرة التالية.

(١)

١٢٧٦ - وذلك: أنَّ معنى المنقطع مُعَيَّب، يحتملُ أن يكونَ حُجِلَ عن من يُرغَبُ عن الرواية عنه إذا سُمِّيَ، وأن بعضَ المنقطعاتِ - وإن وافقه مرسلٌ مثله - فقد يحتملُ أن يكونَ مخرجُها واحداً، من حيثَ لو سُمِّيَ لم يُقْبَلْ، وأن قولَ بعضِ أصحابِ النبي - إذا قال برأيه لو وافقه -: يَدُلُّ على صحةِ مَخْرَجِ الحديثِ، دَلالةٌ قويةٌ إذا نُظِرَ فيها، ويمكنُ أن يكونَ إنما غَلِطَ به حينَ سَمِعَ قولَ بعضِ أصحابِ النبي يوافقه، ويحتملُ مثلَ هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء<sup>(١)</sup>.

١٢٧٧ - فأما مَنْ بعدَ كبارِ التابعين<sup>(٢)</sup> - الذين كثرت مشاهدتهم لبعضِ أصحابِ رسول الله<sup>(٣)</sup> -: فلا أعلمُ منهم واحداً يُقْبَلُ مرسلُهُ<sup>(٤)</sup>. لأُمورٍ: أنهم أشدُّ تَجَوُّزاً فيمن يَزُوونَ عنه.

والآخَرُ: أنهم يوجدُ عليهم الدلائلُ فيما أرسلوا بضَعْفٍ مَخْرَجِهِ.

(١) قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح علل الترمذي ٣٠٥/١: «... ومع هذا فهو (يعني المرسل) دون المتصل في الحجة، فإن المرسل - وإن اجتمعت فيه هذه الشرائط - يحتمل أن يكون في الأصل مأخوذاً عن غير من يحتج به ولو عضده حديث متصل صحيح، لأنه يحتمل أن لا يكون أصل المرسل صحيحاً، وإن عضده مرسل فيحتمل أن يكون أصلهما واحداً، وأن يكون متلقى عن غير مقبول الرواية. وإن عضده قول صحابي فيحتمل أن الصحابي قال برأيه من غير سماع من النبي ﷺ، فلا يكون في ذلك ما يقوي المرسل، ويحتمل أن المرسل لما سمع قول الصحابي ظنه مرفوعاً فغلط ورفع، ثم أرسله ولم يسم الصحابي، فما أكثر ما يغلط في رفع الموقوفات. وإنَّ عنده موافقة قول عامة الفقهاء فهو كما لو عضده قول الصحابي وأضعف، فإنه يحتمل - أن يكون مستند الفقهاء اجتهداً منهم - أن يكون المرسل غلط ورفع كلام الفقهاء، ولكن هذا في حق كبار التابعين بعيد جداً» ١-هـ.

(٢) التابعي الكبير: هو الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، وكانت جُلُّ روايته عنهم. كما ذكر السخاوي في فتح المغيث ١٢٩/١، وهذا هو التعريف الذي يتابع عليه العلماء للتابعي الكبير، انظر: منهج ذوي النظر ص ٤٩، وشرح نخبة الفكر للقياري ص ١٠٩، وتوضيح الأفكار ٢٨٦/١.

و: مَنْ بعد كبار التابعين، هم صغار التابعين، وقول الإمام الشافعي: الذين كثرت... هو تعريف لهم. قال السخاوي في فتح المغيث ١٣٥/١ في تعريفه لصغار التابعين: «والصغير: الذي لم يلق منهم إلا العدد اليسير (يقصد من الصحابة)، أو لقي جماعة، إلا أن جُلَّ روايته عن التابعين» ١-هـ.

(٣) قلت: التفريق بين مراسيل التابعين الكبار، والصغار، لم يتابع عليه الإمام الشافعي، بل جمهور المحدثين على أن حديث صغار التابعين ترتقي بشواهد وعواضده. قال ابن الصلاح في مقدمته ص ٥٥: «والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك» ١-هـ.

ومَنْ قَوَّى أحاديث صغار التابعين: البيهقي، وابن عبد البر، والمنذري، والنووي، وابن تيمية، وابن القيم، والزيلعي، وابن كثير، والزرکشي، وابن الملقن، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي رحمهم الله تعالى. انظر مناهج المحدثين ص ١٤١. لكن ذهب الإمام العلائي إلى أن الإمام الشافعي لم يرد مرسل التابعي الصغير مطلقاً، فقال في جامع التحصيل ص ٤٠ - ٤١: «والإمام الشافعي رحمه الله لم يقل برّد مراسيل صغار التابعين مطلقاً بالنسبة إليه وإلى غيره، بل أشار إلى علمه، وما يترتب على سبره أحوالهم، ومقتضى ذلك أنَّ مَنْ سبر أحوال الراوي وعرف منه أنه لا يُرسل إلا عن عدل ثقة يحتج بمرسله، لكن الإمام الشافعي لم يعرف هذه الحالة من أحد بعد كبار التابعين» ١-هـ.

وَالْآخَرُ: كَثْرَةُ الْإِحَالَةِ. كَانَ أَمَكَنَ لِلْوَهْمِ وَضَعْفٍ مَن يُقْبَلُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

١٢٧٨ - وَقَدْ خَبِرْتُ بَعْضَ مَنْ خَبِرْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فَرَأَيْتُهُمْ أَتَوْا مِن خُضَلَاءٍ وَضُدَّهَا:

١٢٧٩ - رَأَيْتُ الرَّجُلَ يَقْنَعُ بِسِيرِ الْعِلْمِ، وَيُرِيدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ<sup>(٢)</sup> مُسْتَفِيداً إِلَّا مِنْ جِهَةٍ قَدْ يَتَرَكُّهُ مِنْ مِثْلِهَا أَوْ أَرْجَحَ، فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ التَّقْصِيرِ فِي الْعِلْمِ.

١٢٨٠ - وَرَأَيْتُ مِنْ عَابَ هَذِهِ السَّبِيلَ وَرَغِبَ فِي التَّوَسُّعِ فِي الْعِلْمِ، مَن دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْقَبُولِ عَنْ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنِ الْقَبُولِ عَنْهُ كَانَ خَيْراً لَهُ.

١٢٨١ - وَرَأَيْتُ الْغَفْلَةَ قَدْ تَدْخُلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ، فَيَقْبَلُ عَنْ مَنْ يَزُدُّ مِثْلَهُ وَخَيْراً مِنْهُ.

١٢٨٢ - وَيُدْخَلُ عَلَيْهِ، فَيَقْبَلُ عَنْ مَنْ يَعْرِفُ ضَعْفَهُ، إِذَا وَافَقَ قَوْلَاً يَقُولُهُ! وَيَزُدُّ حَدِيثَ الثِّقَةِ، إِذَا خَالَفَ قَوْلَاً يَقُولُهُ!!

١٢٨٣ - وَيُدْخَلُ عَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ جِهَاتٍ.

٢٢٨٤ - وَمَنْ نَظَرَ فِي الْعِلْمِ بِخَبْرَةٍ وَقَلَّةٍ غَفْلَةٍ اسْتَوَحَّشَ مِنْ مَرْسَلٍ كُلِّ مَنْ دُونَ كِبَارِ التَّابِعِينَ، بِدَلَالَتِ ظَاهِرَةِ فِيهَا.

١٢٨٥ - قَالَ: فَلِمَ فُرِّقَتْ بَيْنَ التَّابِعِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ الَّذِينَ شَاهَدُوا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ وَبَيْنَ مَنْ شَاهَدَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ<sup>(٣)</sup>؟

---

(١) قَالَ أَحْمَدُ شَاكِرٌ: «فِي سَائِرِ النُّسخ: وَالْآخَرُ: كَثْرَةُ الْإِحَالَةِ [فِي الْأَخْبَارِ، وَإِذَا كَثُرَتِ الْإِحَالَةُ] [فِي الْأَخْبَارِ] كَانَ أَمَكَنَ لِلْوَهْمِ... إلخ. وَزِيَادَةُ: فِي الْأَخْبَارِ، الثَّانِيَةِ فِي (ب) وَحْدَهَا، وَالزِّيَادَةُ الْأُولَى كُلُّهَا فِي جَمِيعِ النُّسخ، وَزِيدَتْ بِخَطِّ آخِرِ بَحَاشِيَةِ الْأَصْلِ. وَالَّذِي أَرَاهُ أَنَّهَا زِيَادَةٌ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى بِهَا لَهُ وَجْهٌ، وَأَنَّ مَا فِي الْأَصْلِ أَصَحُّ وَأَوْلَى. إِذْ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: كَانَ أَمَكَنَ لِلْوَهْمِ... إلخ. تَوْجِيهَ رَدِّ الْمُرْسَلِ مِنْ غَيْرِ كِبَارِ التَّابِعِينَ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَالَهُمْ فِي الرِّوَايَةِ، فِي الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ، فَكَأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ نَتِيجَةُ لِمَا قَبْلَهُ، وَلِلَّذَلِكَ ذَكَرَهُ مُسْتَقْلَافاً، لَمْ يَرِيطْهُ بِمَا قَبْلَهُ» أ. هـ.

(٢) قَالَ شَاكِرٌ: فِي سَائِرِ النُّسخ: أَوْ يُرِيدُ أَنْ لَا يَكُونَ.

(٣) جَاءَ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ قَوْلُهُ: «قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنْ الشَّافِعِيُّ يَقْبَلُ مَرَاثِيلَ كِبَارِ التَّابِعِينَ إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا مَا يُوَكِّدُهَا، وَمِمَّنْ وَافَقَ الشَّافِعِيَّ عَلَى مَرْسَلِ سَعِيدٍ: يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، فَقَالَا: أَصَحُّ الْمَرَاثِيلِ مَرْسَلُ سَعِيدٍ، وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِي مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ: إِرْسَالُ سَعِيدٍ عِنْدَنَا حَسَنٌ. فَقِيلَ: إِنْ مَرَاثِيلُ التَّابِعِينَ كُلُّهُمْ حُجَّةٌ. وَإِنْ كَانَ الشَّافِعِيُّ نَصَّ عَلَى مَرْسَلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، لَيْسَتْ دَلِيلٌ عَلَيْهِ غَيْرُهُ. وَقِيلَ: لَا يَكُونُ حُجَّةً. ثُمَّ اخْتَلَفَ هَؤُلَاءُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ: مَرْسَلُ سَعِيدٍ حَسَنٌ، فَقِيلَ حَسَنٌ فِي التَّرْجِيحِ بِهِ، لَا فِي الِاسْتِدْلَالِ. وَفِيهِ ضَعْفٌ، لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِمَرَاثِيلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا قَبِلَهَا لِأَنَّهَا وَجَدَتْ مَسَانِيدَ، فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ لَمَّا رَوَى حَدِيثَهُ الْمُرْسَلُ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ. قَالَ: وَإِرْسَالُ سَعِيدٍ عِنْدَنَا حَسَنٌ، وَجَعَلَ الْخَيْرَ أَصْلًا، لِأَنَّ مَرَاثِيلَهُ مُتَبَعَةٌ، فَوُجِدَتْ كُلُّهَا عَنِ الصَّحَابَةِ مِنْ جِهَةٍ غَيْرِهِ. وَرَدَّ الْخَطِيبُ هَذَا بِأَنَّ مِنْهَا مَا لَمْ يَوْجَدْ مُسْتَدَافاً بِحَالٍ مِنْ وَجْهِ يَصِحُّ، وَقِيلَ: إِنَّهُ فِي الْجَدِيدِ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ مَرْسَلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِ فِي الرَّدِّ، وَإِنَّمَا فَرَّقَ فِي الْقَدِيمِ، قَالَهُ الْمَوَارِدِيُّ... ٤٠. (الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤/٤١٩).

١٢٨٦ - فقلتُ: لِيُعَدَّ إِحَالَةٌ مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ أَكْثَرَهُمْ.

١٢٨٧ - قال: فَلَيْمَ لَا تَقْبَلُ الْمَرْسَلُ مِنْهُمْ وَمِنْ كُلِّ فَقِيهٍ دُونَهُمْ؟

١٢٨٨ - قلتُ: لِمَا وَصَفْتُ.

١٢٨٩ - قال: وَهَلْ تَجِدُ حَدِيثاً تَبْلُغُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ مَرْسَلاً عَنْ ثِقَةٍ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ

أَهْلِ الْفَقْهِ بِهِ؟

قلت: نعم.

[١٦٣] ١٢٩٠ - أَخْبَرَنَا سَفِيَّانُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ<sup>(١)</sup>: «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنَّ لَأَبِي مَالًا وَعِيَالًا، وَإِنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مَالِي فَيُطْعِمَهُ عِيَالَهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله، أبو عبد الله القرشي، التيمي، المدني، الإمام الحافظ، القدوة، شيخ الإسلام، وُلِدَ سنة بضع وثلاثين، وحَدَّثَ عن النبي ﷺ مرسلاً. قال عنه سفيان بن عيينة: كان من معادن الصدق، ويجتمع إليه الصالحون، ولم يُدْرِكْ أحداً أجدر أن يقبل الناس منه إذا قال: قال رسول الله، منه. وقال أبو حاتم البستي: كان من سادات القُرَّاء، لا يتمالك البكاء إذا قرأ حديث رسول الله ﷺ. مات سنة (١٣٠) هـ، وقيل بعد ذلك. انظر السير ٣٥٣/٥ - ٣٦١.

(٢) رواه البيهقي في سننه الكبرى ٤٨٠/٧ - ٤٨١ عن ابن المنكدر عن النبي ﷺ مرسلاً، ثم قال: «هذا منقطع، وقد رُوي موصولاً من أوجه أخر، ولا يثبت مثلها. ثم ذكر من طريق المنكدر بن محمد، عن أبيه، عن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله فذكره.

قلت: والمنكدر بن محمد: لئن الحديث، كما في التقريب (٦٩١٦) ص ٥٤٧ ولذا ضعفه البيهقي، ولكن لم ينفرد بوصله المنكدر عن أبيه، ولذا تعقب ابن الترمذاني في الجوهر الثقي البيهقي فقال: «قد روي موصولاً من وجه صحيح. قال أبو بكر البزار: ومن صحيح هذا الباب: حديث ذكره بقي بن مخلد، فقال: ثنا هشام بن عمار، ثنا عيسى بن يونس، ثنا يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر أن رجلاً...

وأخرجه أيضاً ابن ماجه في سننه عن هشام بن عمار بسنده المذكور، والطحاوي من حديث عبد الله بن يوسف، ثنا عيسى بن يونس، فذكره بسنده».

قلت: رواه ابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٦٤) ما للرجل من مال ولده، حديث رقم (٢٢٩١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٥٨/٤. وهذا إسناد حسن، لأجل هشام بن عمار، صدوق كما في التقريب (٧٣٠٣) ص ٥٧٣، وبقية رجاله ثقات، وقد صححه البزار - كما تقدم في كلام ابن الترمذاني - حيث قال: «ومن صحيح هذا الباب... نذكره». وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة على زوائد ابن ماجه، حيث قال: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات على شرط البخاري». وصححه أيضاً ابن القطان كما في نصب الراية ٣/٣٣٧ - وتابعهما - أقصد: المنكدر بن محمد ويوسف بن إسحاق - على وصل الحديث عمرو بن أبي قيس عن محمد بن المنكدر عن جابر به، رواه الخطيب في الموضح ٧٤/٢، وفي خلاصة البدر المنير (ق ٢/١٢٣) عن البزار أنه صحيح، وقال المنذري: إسناده ثقات، وصححه عبد الحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى (ق ٢/١٧٠). كما ذكر الألباني في الإرواء (٨٣٨) ٣/٣٢٣.

- ١٢٩١ - فقال: أما نحن فلا نأخذ بهذا. ولكن من أصحابك من يأخذ به؟
- ١٢٩٢ - فقلت: لا، لأن من أخذ بهذا جعل للأب الموسر أن يأخذ مال ابنه.
- ١٢٩٣ - قال: أجل، وما يقول بهذا أحد. فلم خالفه الناس؟
- ١٢٩٤ - قلت: لأنه لا يثبت عن النبي، وأن الله لما قرض للأب ميراثه من ابنه، فجعله كوارث غيره - فقد يكون أقل خطأ من كثير من الورثة -: دل ذلك على أن ابنه مالك للمال دونه.
- ١٢٩٥ - قال: فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة؟
- ١٢٩٦ - قلت: أجل، والفضل في الدين والورع، ولكن لا ندري عن من قبل هذا الحديث.
- ١٢٩٧ - وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان على الرجل فلا تقبل شهادتهما حتى يُعذَّلاهما أو يُعذَّلَهما غيرهما.
- ١٢٩٨ - قال: فتذكروا من حديثكم مثل هذا؟
- قلت: نعم.
- [١٦٤] ١٢٩٩ - أخبرنا الثقة<sup>(١)</sup> عن ابن أبي ذئب، عن ابن شهاب: «أن رسول الله أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يُعيد الوضوء والصلاة»<sup>(٢)</sup>.
- ١٣٠٠ - فلم نقبل هذا، لأنه مرسل.

- = قلت: وللمرفوع شواهد كثيرة من حديث: عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن مسعود، وعائشة، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن عمر، وأبي بكر الصديق، وأنس بن مالك، وعمر بن الخطاب، رضي الله عنهم جميعاً. وأقوى هذه الشواهد حديث عبد الله بن عمرو: أن أعرابياً أتى النبي ﷺ. فذكر نحو حديث محمد بن المنكدر، رواه: أبو داود (٣٥٣٠)، وابن ماجه (٢٢٩٢) وأحمد ٢/٢١٤ وابن الجارود (٩٩٥)، وإسناده حسن. فالحديث بمجموع طرقه صحيح. وانظر روايات وأسانيد الشواهد المذكورة في الإرواء (٨٣٨) ٣/٣٢٣ - ٣٣٠.
- (١) إذا قال الشافعي: أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب، فهو: ابن أبي فُديك، كما في التدريب ١/٣١٢، وفتح المغني للسخاوي ٢/٣٦، وانظر ما تقدم فقرة (٣٧٩).
- (٢) الحديث ضعيف: رواه البيهقي في سننه الكبرى ١/١٤٦ - ١٤٧ بإسناده عن الشافعي رحمه الله تعالى به، ثم ذكر كلام الشافعي إلى نهاية الفقرة (١٣٠١). وقد ورد الحديث من عدة طرق كلها مرسله ذكرها كلها البيهقي في سننه الكبرى ١/١٤٦ - ١٤٩. وقد فصل هذه الطرق الزيلعي في نصب الراية ١/٤٧ - ٥٤، فقال: «فيه أحاديث مسندة، وأحاديث مرسله، أما المسندة فرويت من حديث أبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، وعمران بن الحصين، وأبي المليح»، ثم ذكر أحاديثهم كلها، وكلها معلولة ضعيفة لا تقوم بها حجة، ثم قال ١/٥٠: «وأما المراسيل فهي أربعة: أشهرها مرسل أبي العالية، والثاني: مرسل سعيد الجهنبي، والثالث: مرسل إبراهيم النخعي، والرابع: مرسل الحسن» ثم ذكرها مع عللها. فانظره.



١٣٠١ - ثم أخبرنا الثقة<sup>(١)</sup> عن مَعْمَرٍ، عن ابن شهاب، عن سليمان بن أَرْقَمَ، عن الحسنِ عن النبي: بهذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

١٣٠٢ - وابنُ شهاب عندنا إمامٌ في الحديثِ والتَّخْيِيرِ<sup>(٣)</sup> وَثِقَةُ الرِّجَالِ، إِنَّمَا يُسَمَّى بعضُ أصحابِ النبي، ثم خيَّارَ التابعين، ولا نَعْلَمُ محدثاً يُسَمَّى أَفْضَلَ ولا أَشْهَرَ ممن يُحَدِّثُ عنه ابنُ شهاب.

١٣٠٣ - قال: فَأَنَّى تَرَاهُ أَتَى فِي قَبُولِهِ عن سليمان بن أَرْقَمَ؟

١٣٠٤ - رَأَى رجلاً من أهل المروءة والعقل، فَقَبِلَ عنه، وَأَحْسَنَ الظَّنَّ به، فَسَكَتَ عن اسمه، إِنَّمَا لِأَنَّهُ أَضْعَفُ منه، وَإِنَّمَا لَغَيْرِ ذَلِكَ، وسأله مَعْمَرٌ عن حديثه عنه فأسنَّده له.

١٣٠٥ - فَلَمَّا أَمَكَّنَ فِي ابنِ شهابٍ أَن يَكُونَ يَزُوي عن سليمان - مع ما وصفتُ به ابنَ شهاب -: لم يُؤْمَرْ مثْلُ هذا على غيره.

١٣٠٦ - قال: فهل تَجِدُ لرسول الله سنةً ثابتةً من جهة الاتصالِ خالفها الناسُ كُلُّهم؟

١٣٠٧ - قلتُ: لا، ولكن قد أَجِدُ الناسَ مختلفين فيها: منهم مَن يقولُ بها، ومنهم مَن يقولُ بخلافها. فَأَمَّا سنةٌ يكونون مجتمعين على القول بخلافها فلم أَجدها قَطُّ، كما وجدتُ المرسلَ عن رسول الله.

١٣٠٨ - قال الشافعي: وقلتُ له: أَنْتَ تسألُ عن الحجة في رَدِّ المرسلِ وتَرُدُّه، ثم تُجاوِزُ فترُدُّ المُسْنَدَ الذي يَلْزَمُكَ عندنا الأخذُ به!!

### [باب الإجماع]<sup>(٤)</sup>

١٣٠٩ - قال الشافعي: فقال لي قائلٌ: قد فهمتُ مذهبَكَ في أحكامِ الله ثم أحكامِ رسولِهِ، وَأَنْ مَن قَبِلَ عن رسولِ الله فَعَنِ الله قَبِلَ، بَأَنَّ الله افترضَ طاعةَ رسولِهِ، وقامتِ الحجةُ بما قلتُ بأنَّ

(١) هو يحيى بن حسان، كما ذكر الزيلعي في نصب الراية ٥٢/١.

(٢) الحديث مرسل، وانظر الهامش قبل السابق.

(٣) أي: تخيير واختيار الرواة الثقات الذين يروي عنهم.

(٤) لم يعرف الإمام الشافعي الإجماع، وتكميلاً للفائدة نعرف له لغة واصطلاحاً. فالإجماع لغة يشترك بين ثلاثة معانٍ: يُقال: أجمع فلان على كذا أي عزم، ومنه قوله تعالى: ﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ﴾ [يونس/آية ٧١] أي اعزموا. (نهاية السؤل ٣/٢٣٧، تفسير القرطبي ٨/٣٦٢، تفسير الرازي ١٧/١٤٣).

المعنى الثاني: أن تجمع الشيء المتفرق جميعاً يُقال: أجمعت الشيء: جعلته جميعاً ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن/آية ٩] (لسان العرب ٨/٥٨، القاموس المحيط ٣/١٥، تفسير الرازي ١٧/١٤٣).

لا يَحِلُّ لمسلم عَلِمَ كتاباً ولا سَنَةً أن يَقُولَ بخلافٍ واحدٍ منهما، وعلمتُ أنَّ هذا فرضُ الله . فما حُجَّتُكَ في أن تَتَّبِعَ ما اجتمع الناسُ عليه، مما ليس فيه نصُّ حَكَمِ الله، ولم يَحْكُوه عن النبي؟ أَتَزْعُمُ ما يَقُولُ غيرُكَ أن إجماعهم لا يكونُ أبداً إلّا على سُنَّةٍ ثابتة وإن لم يَحْكُوها؟!

١٣١٠ - قال: فقلتُ له: أمّا ما اجتمعوا عليه فذكروا أنّه حكايةٌ عن رسولِ الله، فكما قالوا، إن شاء الله.

١٣١١ - وأمّا ما لم يَحْكُوه، فاحتمَل أن يكونَ قالوا حكايةً عن رسولِ الله، واحتمَلَ غيره، ولا يجوزُ أن نَعُدّه له حكايةً، لأنّه لا يجوزُ أن يَحْكِيَ إلّا مسموعاً، ولا يجوزُ أن يَحْكِيَ شيئاً يتوَهَّمُ، يمكنُ فيه غيرُ ما قالَ.

١٣١٢ - فكنّا نقولُ بما قالوا به أتباعاً لهم. ونَعْلَمُ أنهم إذا كانت سُنَنُ رسولِ الله لا تَعْرُبُ عن عامّتهم، وقد تَعْرُبُ عن بعضهم. ونَعْلَمُ أن عامّتهم لا تجتمعُ على خلافٍ لسُنّةِ رسولِ الله، ولا على خطأ، إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

= المعنى الثالث: الاتفاق، فقولنا أجمعوا على كذا أي صاروا ذوي جمع عليه ومنه قوله تعالى: ﴿فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه في غيابة الجب﴾ [يوسف/آية ١٥]. والفرق بين المعنى الأول والثالث: أن الإجماع بالمعنى الأول متصوّر من واحد، وبالمعنى الثالث لا يتصوّر إلّا من الاثنين فما فوقهما. (القاموس المحيط ١٥/٣، الإبهاج ٢/٣٤٩، إرشاد الفحول ٢/٢٣٧، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/٤٢٤، حاشية التفتازاني ٢/٢٩).

أما المعنى الاصطلاحي: فقد ذهب الأصوليون في التعريف الاصطلاحي الشرعي لمذاهب متعددة، فقد أدخل بعضهم إلى التعريف قيوداً فرعية لم يعتبرها البعض الآخر في التعريف، وإنما ذكروها في تفصيلات مسائل الإجماع، ونجد بعض الأصوليين لم يعرفوا الإجماع منهم الجصاص والدبوسي والسرخسي والجويني في البرهان، ربما يرجع ذلك إلى عدم تبلور فكرة الإجماع في هذه الفترة، أو لإدراك علماء العصر استحالة تعريفه تعريفاً جامعاً مانعاً، لذلك سألنا بعض الكتب في موضوع التعريف، وسأذكر هنا ما استخلصته من كتاب الأم في تعريف الإجماع للإمام الشافعي: اتفاق مجتهدي الأمة على حكم ونقله عامة الناس عنهم اعتبر اجتماعهم حجة شرعية تلزم الأمة كلها، ومثّل للمجتهدين وعلماء الأمة الذين شهد الناس بإمامتهم واعتبروا فتواهم: بسعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، والشعبي، وقال الشافعي: «فلو اجتمع هؤلاء على حكم ونقله عامة الناس عنهم اعتبر إجماعهم حجة شرعية تلزم الأمة كلها» (الأم ٧/٢٧٩ - ٢٨١).

وانظر تعريف الإجماع الاصطلاحي في: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/٤٢٤، حاشية التفتازاني ٢/٢٩، الفقيه والمتفقه ١/١٥٤، تقويم الأدلة للدبوسي (مخطوط) ورقة ٢٩، الإحكام ١/٢٨١، الإبهاج ٢/٣٤٩، الوصول للشيرازي ٢/١٤٥، حاشية العطار ٢/٢١٠، إرشاد الفحول ص ٧١، التقرير والتحبير ٣/٨٠، شرح التلويح على التوضيح ٢/٤١، فتح الغفار بشرح المنار ٣/٣، حاشية الإزميري على مرآة الأصول شرح مرآة الوصول ٢/٢٥٢، روضة الناظر ص ٦٧، المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن اللحام ص ٧٤، المستصفي ١/١٧٣.

(١) اختلف الأصوليون في وجوب انعقاد الإجماع عن المستند، أو يجوز أن ينعقد بتوفيق وإلهام، فجمهور الأصوليين من المتكلمين والفقهاء على أن الإجماع لا ينعقد إلّا عن مأخذ ومستند يوجب إجماع العلماء على الحكم. القول الثاني: يجوز انعقاد الإجماع عن توفيق أو إلهام أو كما عبروا عنه: عن تبخيت ومصادفة، بأن يوفقهم =

١٣١٣ - فإن قال: فهل من شيء يدل على ذلك، وتشدُّه به؟

[١٦٥] ١٣١٤ - قيل: أخبرنا سفيان عن عبد الملك بن عُمَيْرٍ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه: أن رسول الله قال: «نَصَّرَ اللَّهُ عبداً»<sup>(١)</sup>.

[١٦٦] ١٣١٥ - أخبرنا سفيان، عن عبد الله بن أبي لُبَيْدٍ، عن ابن سليمان بن يَسَارٍ<sup>(٢)</sup>، عن أبيه، «أنَّ عمر بن الخطاب خطبَ النَّاسَ بِالْجَابِيَةِ»<sup>(٣)</sup> فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَامَ فِينَا كَمَقَامِي فَيْكُمْ، فقال: أَكْرَمُوا أَصْحَابِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَظْهَرُ الْكَذِبُ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ لَيُخْلِفُ وَلَا يُسْتَخْلَفُ، وَيَشْهَدُ وَلَا يُسْتَشْهَدُ، أَلَا فَمَنْ سَرَّهُ بِحَبْحَةِ<sup>(٤)</sup> الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْفَقْدِ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ، وَلَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بامرأَةٍ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمْ، وَمَنْ سَرَّتْهُ حَسَنَتُهُ وَسَاءَتْهُ سَيِّئَتُهُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ»<sup>(٥)</sup>.

= الله لاختيار الصواب من غير مستند، بأن يخلق فيهم علماً ضرورياً بذلك. ودليلهم في هذا القول أن الإجماع حجة في نفسه فلو لم ينعقد إلا عن دليل لكان ذلك الدليل هو الحجة، ولم يبق في كون الإجماع حجة فائدة. وبأن الإجماع لا عن دليل قد وقع، كإجماعهم على بيع المراضاة وأجرة الحمام. ورُد عليهم بأن كل ذلك فاسد، لأن حال الأمة لا يكون أعلى من حال الرسول عليه السلام، ومعلوم أنه لا يقول إلا عن وحي ظاهر أو خفي أو عن استنباط من النصوص عليه، فالأمة أولى أن لا يقولوا إلا عن دليل. والقائلون بوجوب المستند اختلفوا: ما هو هذا المستند، فجمهورهم على جواز أن يكون دليلاً ظنياً كخبر الواحد والقياس. وذهب داود الظاهري وابن جرير الطبري والشيعة إلى منع وقوعه بخبر الواحد والقياس. والبعض منع الإجماع على القياس الخفي وأجازه على القياس الجلي. انظر هذه المسألة في: الأحكام للآمدي ٢٢١/١ - ٢٢٤، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/٤٨١، البحر المحيط ٤/٤٥٠، المحصول ٢/٨٨، التلخيص ٣/١٠٤، المعتمد ٢/٥٦، المسودة ص ٣٢٨، إرشاد الفحول ص ٧٩، تيسير التحرير ٣/٢٥٤، التبصرة ص ٣٧٢، مسلم الثبوت ٢/٢٣٨، المستصفى ١/٢١٥، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ٢/٦٢٤، أصول السرخسي ١/٣٠١، جمع الجوامع مع شرح المحلى ٢/١٩٥، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٣٢، التحصيل من المحصول ٢/٧٨، زوائد الأصول ص ٣٦٩.

(١) حديث صحيح، وقد تقدم تخريجه عند الفقرة (١١٠٢).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في تعجيل المنفعة ص ٣٤٩: «ابن سليمان بن يسار، عن أبيه، وعنه عبد الله بن أبي لُبَيْدٍ، هو عبد الله بن سليمان، قلت: (ثم يياض) فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً».

(٣) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان ٢/١٠٦: «الجابية: بكسر الباء، وياء مخففة، وأصله في اللغة الحوض الذي يجبي فيه الماء للإبل. وهي قرية من أعمال دمشق من ناحية الجولان قرب مرج الصفر في شمالي حوران».

وفي هذا الموضوع خطب عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، خطبته المشهورة، ويا ب الجابية بدمشق منسوب إلى هذا الموضع، ويقال لها جابية الجولان أيضاً أ.هـ.

(٤) بحبة الجنة: أي المقام فيها، والحلول وسطها.

(٥) هذا الحديث بهذا الإسناد مرسل، لأن سليمان بن يسار لم يدرك عمر. قال شاكر: ولم أره بهذا الإسناد إلا عند الشافعي، قلت: ذكره الحافظ ابن كثير في مسند الفاروق ٢/٥٥٤. والحميدي في مسنده (٣٢).

قلت: والحديث ورد من طرق كثيرة مسندة عن عمر رضي الله عنه، حتى قال ابن كثير: «قد رويت هذه =

١٣١٦ - قال: فما معنى أمر النبي بلزوم جماعتهم؟

١٣١٧ - قلت: لا معنى له إلا واحد.

١٣١٨ - قال: فكيف لا يحتمل إلا واحداً؟

١٣١٩ - قلت: إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يفدُر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين، وقد وجدت الأبدان تكون مجتمعة من المسلمين والكافرين والأتقياء والفُجَّارِ، فلم يكن في لزوم الأبدان معنى، لأنه لا يمكن، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئاً، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى، إلا ما عليهم جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما.

١٣٢٠ - ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها، وإنما تكون الغفلة في الفرقة، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافة غفلة عن معنى كتاب ولا سنة ولا قياس، إن شاء الله<sup>(١)</sup>.

= الخطبة، عن عمر من وجوه عديدة إذا تثبتت بلغت حد التواتر ثم شرع في ذكر تلك الطرق، فانظره ٥٥٣ - ٥٥٦.

- ومن هذه الطرق: طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر عن أبيه، ورواه: الترمذي في كتاب الفتن، باب ما جاء في لزوم الجماعة، حديث رقم (٢١٦٥)، وأحمد في المسند ١٨/١، والحاكم في المستدرک ١١٤/١. قال الترمذي عقبه: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.  
- من طريق عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة عن عمر به، رواه: النسائي في عشرة النساء من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ١٥/٨، وابن ماجه في كتاب الأحكام، باب كراهية الشهادة لمن لم يستشهد، حديث رقم (٢٣٦٣)، وأحمد في المسند ٢٦/١، وأبو داود الطيالسي في مسنده ص ٧، وابن حبان في صحيحه (٤٥٧٦) و(٥٥٨٦). قال البوصيري في مصباح الزجاجة على زوائد ابن ماجه: «هذا إسناد رجاله ثقات».

- عبد الملك بن عمير، عن عبد الله بن الزبير، عن عمر به. رواه: النسائي في كتاب عشرة النساء، من سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف ٣٨/٨، وأبو يعلى في مسنده (٢٠١ - ٢٠٢)، وعبد بن حميد في مسنده، كما ذكر ابن كثير في مسند الفاروق ٥٥٥/٢. وذكر الحافظ ابن كثير أن الدارقطني رحمه الله أعل الطريقتين الأخيرين، فقال ٥٥٥/٢: «وقد تكلم أبو الحسن الدارقطني على هذا الحديث بكلام طويل حاصله: أنه رواه جماعة عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة، عن عمر، ورواه آخرون عن عبد الملك عن ابن الزبير، عن عمر، قال: ويشبه أن يكون الاضطراب من عبد الملك لكثرة اختلاف الثقات عليه.

قلت - أي ابن كثير -: عبد الملك من أئمة التابعين وساداتهم وليس الاضطراب في حديث مستحياً عليه، ولكن هاهنا الاضطراب بعيد لأن هذه الخطبة شهدا خلق كثير فلا بد أن يكون عبد الملك قد سمعها من جماعة منهم، فمن الجائز أنه سمعها من عبد الله بن الزبير ومن جابر بن سمرة، فرواها تارة عن هذا، وتارة عن هذا. والله أعلم. اهـ.

- ومن طرقه أيضاً، حديث سعد بن أبي وقاص عن عمر بن الخطاب، رواه الحاكم في المستدرک ١١٤/١ - ١١٥. فالحديث بهذه الطرق صحيح ثابت.

(١) لم يذكر الإمام الشافعي في بحث «الإجماع» هنا دليلاً من الكتاب، وقد أشرنا في حاشية الفقرة (١١٠٥) إلى الدليل الذي ذكره في كتابه «أحكام القرآن».

## [القياس]<sup>(١)</sup>

١٣٢١ - قال: فمن أين قلت: يُقال بالقياس فيما لا كتاب فيه ولا سنة ولا إجماع؟ أألقِياسُ  
نصٌ خبر لازم<sup>(٢)</sup>؟

١٣٢٢ - قلت: لو كان القياس نصّ كتاب أو سنة قيل في كل ما كان نصّ كتاب: «هذا  
حكم الله»، وفي كل ما كان نصّ السنة: «هذا حكم رسول الله»، ولم تقل له: «قياس».

١٣٢٣ - قال: فما القياس؟ أهو الاجتهاد؟ أم هما مفترقان؟

(١) هذا العنوان زاده أحمد شاکر، وأشار إلى أنه في نسخة عنوان مطوّل نصه: باب إثبات القياس والاجتهاد،  
وحيث يجب القياس ولا يجب، ومن له أن يقيس.

والقياس لغة: تقدير شيء على مثال شيء آخر وتساويته به، ولذلك سمي المكيال مقياساً، ومنه قست الثوب  
بالذراع إذا قدرته به، قال الشاعر يصف جراحه:

إذا قاسها الآسي النطاسي أدبرت غشيشتها أو زاد وهياً هزومها

أما اصطلاحاً فقد اختلفت آراء الأصوليين في ذلك، فعرفوها بتعريفات متباينة نذكر بعضها:

● ابن قدامة المقدسي: حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما. وقيل: حمل معلوم على معلوم في  
إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بجامع بينهما من إثبات حكم أو صفة لهما أو نفيهما عنهما. (روضة الناظر  
ص ١٤٥).

● ابن الحاجب: مساواة فرع لأصل في علة حكمه. (متهى الوصول ص ١٦٦).

● فخر الدين الرازي ينقله عن القاضي أبي بكر الباقلاني وهو اختيار جمهور المحققين من الشافعية: حمل  
معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما  
عنهما. ورجّح الرازي تعريفه وهو: إثبات مثل حكم معلوم لمعلوم آخر لأجل اشتباههما في علة الحكم عند  
المثبت. (المحصول ٢/٢٣٦ - ٢٣٩).

● ابن مسعود البخاري الحنفي: تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع بعلّة متحدة لا تدرك بمجرد اللغة. (شرح  
التلويح على التوضيح ٥٢/٢).

وانظر تعريفات القياس في: المنحول ص ٣٢٣، المستصفى ٢/٢٢٨، الوصول إلى الأصول ٢/٢١٦،  
المعتمد ٢/١٩٥، إرشاد الفحول ص ١٩٨، تيسير التحرير ٣/٢٦٣، البحر المحيط ٥/٦، البرهان ٢/  
٧٤٥، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٢/٤٩٠، أصول السرخسي ٢/١٤٣، شرح المنهاج للبيضاوي  
في علم الأصول للأصفهاني ٢/٢٣٤.

(٢) انظر أدلة حجية القياس في: كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/٤٦٣، التلخيص ٣/١٥، شرح المنهاج  
في علم الأصول للأصفهاني ٢/٥٨٤، التحصيل من المحصول ٢/٣٩، نهاية السؤل ٢/٢٨١، حاشية العطار  
على جمع الجوامع ٢/٢٣٠، العدة في أصول الفقه ٤/١٠٦٤، إجابة السائل شرح بغية الأمل ص ١٤٣،  
المستصفى ١/١٧٥، البرهان ٢/٦٧٧، إرشاد الفحول ص ٧٤، الإحكام للآمدي ١/٣٠٦، المغني  
لعبد الجبار ١٧/١٩٨، المعتمد ٢/١٧١، الفقيه والمتفقه ٢/١٦٠، أصول السرخسي ١/٢٩٧، الوصول إلى  
مسائل الأصول ٢/١٥٣، روضة الناظر ص ٦٨، المحصول ٢/٨، الإبهاج ٢/٣٥٣، البحر المحيط ٤/  
٤٤٠، الفصول في الأصول ٣/٢٧٢.

١٣٢٤ - قلت: هما اسمان لمعنى واحد<sup>(١)</sup>.

١٣٢٥ - قال: فما جماعهما؟

١٣٢٦ - قلت: كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم: أتباعه، وإذا لم يكن فيه بعينه طُلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد. والاجتهاد القياس.

١٣٢٧ - قال: أفرايت العالمين إذا قاسوا، على إحاطة هم من أنهم أصابوا الحق عند الله؟

وهل يسعهم أن يختلفوا في القياس؟

وهل كلّفوا كل أمر من سبيل واحد، أو سُبُل متفرقة؟

وما الحجّة في أن لهم أن يقيسوا على الظاهر دون الباطن؟

وأنه يسعهم أن يتفرقوا؟

وهل يختلف ما كلّفوا في أنفسهم وما كلّفوا في غيرهم؟

ومن الذي له أن يجتهد فيقيس في نفسه دون غيره؟

والذي له أن يقيس في نفسه وغيره؟

١٣٢٨ - فقلت له: العِلْم من وجوه: منه إحاطة في الظاهر والباطن. ومنه حق في الظاهر.

١٣٢٩ - فالإحاطة منه ما كان نصّ حكم الله أو سنّة لرسول الله نقلها العامة عن العامة.

فهذان السبيلان اللذان يشهد بهما فيما أجل أنه حلال، وفيما حرّم أنه حرام. وهذا الذي لا يسع أحداً عندنا جهله ولا الشك فيه.

١٣٣٠ - وعِلْم الخاصة سنّة من خبر الخاصة يعرفها العلماء، ولم يكلّفها غيرهم<sup>(٢)</sup>، وهي

موجودة فيهم أو في بعضهم، بصدق الخاص المخبر عن رسول الله بها. وهذا اللازم لأهل العلم أن يصيروا إليه، وهو الحق في الظاهر، كما تقتل بشاهدين. وذلك حق في الظاهر، وقد يمكن في

---

(١) جعل الإمام الشافعي القياس والاجتهاد «اسمان لمعنى واحد» وقد قال علاء الدين البخاري: «وقد يسمى أي القياس: اجتهداً مجازاً بطريق إطلاق اسم السبب على المسبب أيضاً، لأن باجتهاد القلب، أي ببذله مجهوده يحصل هذا المقصود. وذكر في القواطع أنه اختلف في الاجتهاد، فقال علي بن أبي هريرة: الاجتهاد والقياس واحد، ونسب إلى الشافعي رحمه الله... وأما الذي عليه جمهور الفقهاء فهو أن الاجتهاد أعم من القياس، لأن القياس يفتقر إلى الاجتهاد، وهو من مقدماته، وليس الاجتهاد بمفتقر إلى القياس». (كشف الأسرار ٣/٤٩٠). وقال الإمام الجويني: «القياس مناط الاجتهاد، وأصل الرأي، ومنه يتشعب الفقه، وأساليب الشريعة، وهو المفضي إلى الاستقلال بتفاصيل أحكام الوقائع، مع انتفاء الغاية والنهاية، فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة مقصورة، ومواقع الإجماع معدودة مأثورة، فما ينقل منها توارثاً، فهو المستند إلى القطع وهو معوز قليل، وما ينقله الآحاد عن علماء الأعصار ينزل منزلة أخبار الآحاد، وهي على الجملة متناهية، ونحن نعلم قطعاً أن الوقائع التي يتوقع وقوعها لا نهاية لها» (البرهان ٢/٧٤٣).

(٢) أي من باب الفرض على الكفاية، وقد سبق الكلام عليه في هامش الفقرة (٩٧١).

١٣٣١ - وعلم إجماع.

١٣٣٢ - وعلم اجتهد بقياس، على طلب إصابة الحق. فذلك حق في الظاهر عند قاييه، لا عند العامة من العلماء، ولا يعلم الغيب فيه إلا الله.

١٣٣٣ - وإذا طلب العلم فيه بالقياس فقيس بصحة: ايتفق المقايسون في أكثره، وقد نجدهم يختلفون.

١٣٣٤ - والقياس من وجهين:

أحدهما: أن يكون الشيء في معنى الأصل<sup>(١)</sup>، فلا يختلف القياس فيه.

وأن يكون الشيء له في الأصول أشباه، فذلك يلحق بأولاهها به وأكثرها شبهاً فيه. وقد يختلف القايسون في هذا<sup>(٢)</sup>.

١٣٣٥ - قال: - فأوجدني ما أعرف به أن العلم من وجهين:

أحدهما: إحاطة بالحق في الظاهر والباطن. والآخر: إحاطة بحق في الظاهر دون الباطن:

مما أعرف؟

١٣٣٦ - فقلت له: أرايت إذا كنا في المسجد الحرام نرى الكعبة: أكلفتنا أن نستقبلها

بإحاطة؟

١٣٣٧ - قال: نعم.

(١) أراد ما كانت العلة فيه منصوصة، أي نص عليها الشارع، وهذا النوع لا خلاف فيه عند جميع العلماء، حتى اعتبره أهل الظاهر، وقالوا إنه من باب إعمال النص وليس من باب القياس.

(٢) جمهور العلماء على العمل بالقياس وأن الشرع قد ورد به وهو جائز عقلاً. وقالت الشيعة والخوارج سوى النجدات منهم وإبراهيم النظام وجماعة من معتزلة بغداد: ورود التعبد به ممتنع عقلاً. وقال داود بن علي الأصبهاني الظاهري وابنه محمد وجميع أصحاب الظواهر وأبو بكر القاساني وزكريا بن يحيى النهرواني: إنه ليس بممتنع عقلاً، فإن الشارع لو قال: أتعبدكم بالقياس فمهما غلب على ظنونكم أن الحكم تعلق بعله في صورة وأنها متحققة في صورة أخرى فقيسوها عليها لا يلزم منه استحالة، ولكن الشرع لم يرد بالتعبد به بل منع من العمل بالقياس فكان باطلاً.

انظر مسألة الخلاف في الاحتجاج بالقياس في كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٤٩٤/٣، كشف الأسرار للنسفي ٢/٢٠٩، التلخيص ٣/١٥٤، المستصفى ٢/٢٣٤، الإحكام لابن حزم ٥٣/٧، الإحكام للأمدى ٢/٢٧٢، البرهان ٢/٥٧٠، إرشاد الفحول ص ١٩٩، المسودة ص ٣٦٧، الفقيه والمتفقه ١/١٨٦، المعتمد ٢/٢٣٠، الوصول إلى الأصول ٢/٢٣٢، المغني للقاضي عبد الجبار ١٧/٣٢١، إحكام الفصول في أحكام الأصول ص ٥٣١، التبصرة ص ٤١٩، المنحول ص ٣٢٤، أصول السرخسي ٢/١١٨، الإبهاج ٣/٧، جمع الجوامع ٢/٢٠٤، نهاية السؤل ٣/١٠، منتهى الوصول ص ١٨٦، فواتح الرحموت ٢/٣١٠، إجابة السائل للمصنعاني ص ١٧٢، الإشارة إلى معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل ص ٢٩٩، المحصول ٢/٢٤٥، آراء المعتزلة الأصولية ص ٣٧٣.

١٣٣٨ - قلتُ: وفُرضت علينا الصلوات والزكاة والحج وغير ذلك: أكلَفنا الإحاطة في أن نأتي بما علينا بإحاطة؟

١٣٣٩ - قال: نعم.

١٣٤٠ - قلتُ: وحينَ فُرضَ علينا أن نجلدَ الزاني مائةً، ونجلدَ القاذفَ ثمانين، ونقتلَ مَنْ كفر بعدَ إسلامِهِ، ونقطعَ مَنْ سرقَ: أكلَفنا أن نفعلَ هذا بِمَنْ ثَبَتَ عليه بإحاطةٍ نعلمُ أنا قد أخذناه منه؟

١٣٤١ - قال: نعم.

١٣٤٢ - قلتُ: وسواءَ ما كَلَفنا في أنفسنا وغيرنا، إذا كُنَّا نذري مِنْ أنفسنا بأننا نعلمُ منها ما لا يعلمُ غيرنا، ومن غيرنا ما لا يدركه علمُنا عياناً كإدراكنا العلمَ في أنفسنا؟

١٣٤٣ - قال: نعم.

١٣٤٤ - قلتُ: وكَلَفنا في أنفسنا أينَ ما كُنَّا أن نتوجَّهَ إلى البيتِ بالقبلة؟

١٣٤٥ - قال: نعم.

١٣٤٦ - قلتُ: أفتجدنا على إحاطةٍ من أنا قد أصبنا البيتَ بِتَوَجُّهٍنا؟

١٣٤٧ - قال: أما كما وَجَدْتُكم حينَ كنتم تَرَوْنَ فلا، وأما أنتم فقد أدَيْتُم ما كَلَفْتُم.

١٣٤٨ - قلتُ: والذي كَلَفنا في طلبِ العَيْنِ المُعَيَّبِ غيرَ الذي كَلَفنا في طلبِ العَيْنِ

الشَّاهِدِ؟

١٣٤٩ - قال: نعم.

١٣٥٠ - قلتُ: وكذلك كَلَفنا أن نقبلَ عَدْلَ الرجلِ على ما ظَهَرَ لنا منه، ونُنَاكِحَهُ ونُوَارِثَهُ

على ما يَظْهَرُ لنا مِنْ إسلامِهِ؟

١٣٥١ - قال: نعم.

١٣٥٢ - قلتُ: وقد يكونُ غيرَ عدلٍ في الباطنِ؟

١٣٥٣ - قال: قد يمكنُ هذا فيه، ولكن لم تُكَلَّفُوا فيه إلَّا الظاهرَ.

١٣٥٤ - قلتُ: وحلالٌ لنا أن نُنَاكِحَهُ ونُوَارِثَهُ ونَجيزَ شهادته، ومُحرَّمٌ علينا دَمُهُ بالظاهر؟

وَحَرَامٌ على غيرنا إنْ عَلِمَ منه أنه كافرٌ إلَّا قَتْلَهُ ومنعَهُ المُنَاكِحَةُ والمُوارِثَةُ وما أعطينا؟

١٣٥٥ - قال: نعم.

١٣٥٦ - قلتُ: وَجَدَ الفِرْضُ علينا في رجلٍ واحدٍ مختلفاً على مبلغِ علمنا وعلمِ غيرنا؟

١٣٥٧ - قال: نعم، وكلُّكم مُؤدِّي ما عليه على قدرِ علمه.

١٣٥٨ - قلتُ: هكذا قلنا لك فيما ليس فيه نصُّ حكمٍ لازمٍ، وإنما نَطْلُبُ باجتهادِ القياسِ،

وإنما كَلَفنا فيه الحقَّ عندنا.



١٣٥٩ - قال: فتجدك<sup>(١)</sup> تحكم بأمر واحد من وجوه مختلفة؟

١٣٦٠ - قلت: نعم، إذا اختلفت أسبابه.

١٣٦١ - قال: فاذكر منه شيئاً.

١٣٦٢ - قلت: قد يُقرُّ الرجلُ عندي على نفسه بالحقِّ لله أو لبعض الآدميين، فأخذه بإقراره، ولا يُقرُّ، فأخذه ببينة تقوم عليه، ولا تقوم عليه ببينة، فيدعى عليه فأمره بأن يخلف ويبرأ، فيمتنع، فأمر خصمه بأن يحلف، وناخذه بما حلف عليه خصمه، إذا أبى اليمين التي تُبرئته، ونحن نعلم أن إقراره على نفسه - بشحه<sup>(٢)</sup> على ماله، وأنه يخاف ظلُّه بالشُّحِّ عليه -: أضدق عليه من شهادة غيره، لأنَّ غيره قد يغلط ويكذب عليه، وشهادة العدول عليه أقرب من الصدق من امتناعه من اليمين ويمين خصمه، وهو غير عدل، وأُعطي منه بأسباب بعضها أقوى من بعض.

١٣٦٣ - قال: هذا كله هكذا، غير أنَّنا إذا تكَلَّ<sup>(٣)</sup> عن اليمين أعطينا منه بالنكول.

١٣٦٤ - قلت: فقد أعطيت منه بأضعف ممَّا أعطينا منه؟

١٣٦٥ - قال: أجل، ولكنِّي أخالفك في الأصل.

١٣٦٦ - قلت: وأقوى ما أعطيت به منه إقراره، وقد يمكن أن يُقرَّ بحق مسلم ناسياً أو

غلطاً، فأخذه به؟

١٣٦٧ - قال: أجل، ولكنك لم تكلف إلا هذا.

١٣٦٨ - قلنا: فُلست<sup>(٤)</sup> تراني كلَّفت الحق من وجهين:

أحدهما: حقُّ بإحاطة في الظاهر والباطن.

والآخر: حقُّ بالظاهر دون الباطن؟

١٣٦٩ - قال: بلى، ولكن هل تجد في هذا قوة بكتاب أو سنة؟

١٣٧٠ - قلت: نعم، ما وصفت لك مما كلَّفت في القبلة وفي نفسي وفي غيره.

١٣٧١ - قال الله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾<sup>(٥)</sup> فاتاهم من علمه ما شاء،

وكما شاء، لا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، وهو سريع الحساب.

١٣٧٢ - وقال لنبيه: ﴿يَتْلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَلَا﴾<sup>(٦)</sup> فيم أنت من ذكرنها ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ

مُنْتَهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) استفهام محذوف منه الهمزة، أي «أفتجدك».

(٢) بُخِله.

(٣) نكل عن اليمين: إذا جبن. مختار الصحاح ص ٦٠٣.

(٤) استفهام محذوف الهمزة، أي: أفلست.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٦) سورة النازعات، الآيات: ٤٢ - ٤٤.

[١٦٧] ١٣٧٣ - سفيان، عن الزهري، عن عروة، قال: «لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ السَّاعَةِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ (٢٢) فَأَنْتَهَى» (١).

١٣٧٤ - وقال الله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (٢).

١٣٧٥ - وقال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مِمَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (٣).

١٣٧٦ - فالنَّاسُ مُتَعَبِدُونَ بِأَنْ يَقُولُوا وَيَفْعَلُوا مَا أَمَرُوا بِهِ، وَيَنْتَهُوا إِلَيْهِ، لَا يَجَاوِزُونَهُ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُعْطُوا أَنْفُسَهُمْ شَيْئًا، إِنَّمَا هُوَ عَطَاءُ اللَّهِ. فَتُسْأَلُ اللَّهُ عَطَاءً مُؤَدِيًا لِحَقِّهِ، مُوجِبًا لِمَزِيدِهِ.

### [باب الاجتهاد] (٤)

١٣٧٧ - قال: أفَتَجِدُ تَجْوِيزَ مَا قُلْتَ مِنَ الاجْتِهَادِ، مَعَ مَا وَصَفْتَ، فَتَذَكَّرُهُ؟

١٣٧٨ - قُلْتُ: نعم، استدللاً بقول الله: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ (٥).

(١) رواه سعيد بن منصور، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه. كما في الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي ٥١٥/٦. وقد ورد هذا المعنى من حديث عائشة رضي الله عنها، رواه البزار، وابن جرير، وابن المنذر، والحاكم وصححه [المستدرک ٥١٣/٢ - ٥١٤]، وابن مردويه، ومن حديث طارق بن شهاب، أخرجه عبد بن حميد، والنسائي، وابن جرير، والطبراني، وابن مردويه، ومن حديث علي رضي الله عنه، رواه ابن مردويه. وورد في الآية معنى آخر عن ابن عباس قال: إِنَّ مُشْرِكِي أَهْلِ مَكَّةَ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ؟ اسْتَهْزَأَ مِنْهُمْ، فَنَزَلَتْ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مَرَسَاهَا﴾، يَعْنِي مَتَى مَجِيئُهَا ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِهَا﴾ مَا أَنْتَ مِنْ عِلْمِهَا يَا مُحَمَّدٌ: ﴿إِلَى رَيْكُ مَتَاهَا﴾ يَعْنِي مَتَى عِلْمُهَا. رواه ابن أبي حاتم، وابن مردويه، قال السيوطي: بسند ضعيف. انظر فيما تقدم الدر المنثور ٥١٥/٦.

(٢) سورة لقمان، الآية: ٣٤.

(٣) سورة النمل، الآية: ٤٣.

(٤) العنوان زيادة من أحمد شاكر على الأصل.

والاجتهاد لغة: الجهد والمشقة والطاقة. وفي اصطلاح الأصوليين: بذل الوسع في نيل حكم شرعي عملي بطريق الاستنباط (البحر المحيط ١٩٧/٦). وعرفه الأنصاري: بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني (فواتح الرحموت ٣٦٢/٢). وعرفه الغزالي: هو عبارة عن بذل المجهود واستفراغ الوسع في فعل من الأفعال ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة وجهد. فيقال اجتهد في حمل حجر الرخا، ولا يقال اجتهد في حمل خردلة، لكن صار اللفظ في عرف العلماء مخصوصاً ببذل المجتهد وسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة (المستصفى ٣٥٠/٢). وعرفه الشوكاني: هو استفراغ الواسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ الوسع فيه (إرشاد الفحول ص ٢٥٠).

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٥٠.

١٣٧٩ - قال: فما «شطره».

١٣٨٠ - قلت: تَلَقَّاهُ<sup>(١)</sup>، قال الشاعر:

إِنَّ الْعَسِيرَ بِهَا دَاءٌ مُحَامِرُهَا فَشَطَرَهَا بَصَرُ الْعَيْنَيْنِ مَسْحُورُ

١٣٨١ - فالعلم يحيطُ أن مَنْ تَوَجَّهَ تَلَقَّاهُ المسجد الحرام - ممن نأث داره عنه -: على صوابٍ بالاجتهاد للتوجه إلى البيت بالدلائل عليه، لأن الذي كُلفَ التوجه إليه، وهو لا يذري أصاب بتوجهه قصد المسجد الحرام أم أخطأه، وقد يَرَى دلائل يعرفها فيتوجه بقدر ما يعرف، [ويعرف غيره دلائل غيرها فيتوجه بقدر ما يعرف]<sup>(٢)</sup> وإن اختلف توجههما.

١٣٨٢ - قال: فإن أجزت لك هذا أجزت لك في بعض الحالات الاختلاف.

١٣٨٣ - قلت: فقل فيه ما شئت.

١٣٨٤ - قال: أقول: لا يجوز هذا.

١٣٨٥ - قلت: فهو أنا وأنت، ونحن بالطريق عالمان، قلت: وهذه القبلة، وزعمت خلافي، على أيّنا يتبع صاحبه؟

١٣٨٦ - قال: ما على واحدٍ منكما أن يتبع صاحبه.

١٣٨٧ - قلت: فما يجب عليهما؟

١٣٨٨ - قال: إن قلت لا يجب عليهما أن يُصَلِّيَا حتى يَعْلَمَا بإحاطة: فهما لا يعلمان أبداً المغيب بإحاطة، وهما إذا يدعان الصلاة، أو يرتفع عنهما فرض القبلة فيصليان حيث شاءا، ولا أقول واحداً من هذين، وما أجد بُدّاً من أن أقول يصلي كل واحدٍ منهما كما يَرَى، ولم يُكَلَّفَا غير هذا، أو أقول كُلف الصواب في الظاهر والباطن، ووُضِعَ عنهما الخطأ في الباطن دون الظاهر.

١٣٨٩ - قلت: فأيهما قلت فهو حجة عليك، لأنك فرقت بين حكم الباطن والظاهر، وذلك الذي أنكرت علينا، وأنت تقول: إذا اختلفتم قلت ولا بُد أن يكون أحدهما مخطئاً؟

١٣٩٠ - قال: أجل.

١٣٩١ - قلت: فقد أجزت الصلاة وأنت تعلم أحدهما مخطئاً، وقد يمكن أن يكونا معاً

(١) تقدم الكلام على الشطر فيما مضى، انظر فقرة (١٠٥) فما بعدها.

(٢) قال شاعر: «الزيادة مكتوبة بحاشية الأصل، بخط آخر، وهي ثابتة في نسخة ابن جماعة، وأخشى أن يكون إثباتها واجباً لتام الكلام» ا.هـ.

١٣٩٢ - وقلت له : وهذا يلزمك في الشهادات وفي القياس .

١٣٩٣ - قال : ما أجد من هذا بُدًا ، ولكن أقول : هو خطأ موضوع .

١٣٩٤ - فقلت له : قال الله : ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾<sup>(١)</sup> .

١٣٩٥ - فأمرهم بالمِثْلِ ، وجعل المثل إلى عدلين يحكمان فيه ، فلما حُرِّمَ مأكول الصيد عامًا كانت لدواب الصيد أمثال على الأبدان .

١٣٩٦ - فحكم من حكم من أصحاب رسول الله على ذلك ، فقضى في الضبع بكبش<sup>(٢)</sup> ، وفي الغزال بعتر<sup>(٣)</sup> ، وفي الأرنب بعناق<sup>(٤)</sup> ، وفي الزبوع بجفرة<sup>(٥)</sup> .

١٣٩٧ - والعلم يحيط أنهم أرادوا في هذا المثل بالبدن لا بالقيم ، ولو حكموا على القيم

(١) سورة المائدة ، الآية : ٩٥ .

(٢) ورد هذا في حديث مرفوع صحيح ، فعن جابر بن عبد الله قال : سئل رسول الله ﷺ عن الضبع ، فقال : هو صيد ، وفيه كبش إذا أصابه - وعند البعض : قتله - المخرم . وفي لفظ آخر أن عبد الرحمن بن أبي عمار قال : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أكله ؟ قال : نعم ، قلت : هو صيد ؟ قال : نعم ، قلت : سمعته ، من رسول الله ﷺ قال : نعم .

رواه أبو داود في كتاب الأطعمة ، باب في أكل الضبع ، حديث رقم (٣٨٠١) ، والترمذي في كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في أكل الضبع ، حديث رقم (١٧٩٢) ، والنسائي في كتاب الصيد ، باب الضبع ٧/ ٢٠٠ ، وابن ماجه في كتاب المناسك ، باب (٩٠) جزاء الصيد بصيحه المحرم ، حديث رقم (٣٠٨٥) ، والدارمي في كتاب المناسك ، باب (٩٠) في جزاء الضبع ، حديث رقم (١٩٤١ - ١٩٤٢) ، والدارقطني في سننه ١/ ٢٦٦ ، والحاكم في المستدرک ٢/ ٤٥٢ و ٤٥٣ ، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/ ١٨٣ .

قال الترمذي : «هذا حديث حسن صحيح» ، وقال في العلل الكبير : «سألت عنه البخاري فصحه» . وقال البيهقي : «هو حديث جيد تقوم به الحجة» .

(٣) وردت روايات كثيرة من الصحابة في الحكم بصيد الظبي بعتر أو شاة ، انظر الدر المنثور ٢/ ٥٧٩ - ٥٨٠ ، وذكر عن السدي أنه قال : من قتل غزالاً أو أرنباً فعليه شاة ، وعزه لابن جرير في تفسيره .

(٤) العناق : هي الأنثى من أولاد المعز ، ما لم يتم له سنة . وقد تقدم قول السدي في جزاء الأرنب - الهامش السابق ، وقال عمر بن الخطاب : فيه جفرة - وسأيت تعريفها - ، رواه ابن أبي شيبة . وقال مقاتل بن حيان . . . والأرنب فيه ثنية من الغنم ، أخرجه ابن أبي حاتم ، وكذا قال الضحاك بن مزاحم ، أخرجه ابن جرير . انظر الدر ٢/ ٥٧٩ .

(٥) الجفرة : ما بلغ أربعة أشهر من أنثى أولاد المعز ، وفصل عن أمه وأخذ في الرعي . قال السدي : عليه سخلة ، وقال مقاتل فيه برق ، وهو : الحمل ، وقال الضحاك : فيه حمل صغير . وهو الجفرة والسخلة . انظر الدر ٢/ ٥٧٩ .

اختلفت أحكامهم، لاختلاف أثمان الصيد في البلدان وفي الأزمان، وأحكامهم فيها واحدة<sup>(١)</sup>.

١٣٩٨ - والعلم يحيط أن اليربوع ليس مثل الجفرة في البدن، ولكنها كانت أقرب الأشياء منه شَبْهاً، فجعلت مثله، وهذا من القياس يتقارب تقارب العنز والظبي، ويتعد قليلاً بغد الجفرة من اليربوع.

١٣٩٩ - ولما كان المثل في الأبدان في الدواب من الصيد دون الطائر لم يجز فيه إلا ما قال عمر - والله أعلم - من أن ينظر إلى المقتول من الصيد فيجزي بأقرب الأشياء به شَبْهاً منه في البدن، فإذا فات منها شيئاً رُفِعَ إلى أقرب الأشياء به شَبْهاً، كما فاتت الضبُع العنز فرفعت إلى الكبش، وصغر اليربوع عن العناق فحُفِضَ إلى الجفرة.

١٤٠٠ - وكان طائر الصيد لا مثل له في النعم، لاختلاف خلقته، فجزي خبراً وقياساً<sup>(٢)</sup>، على ما كان ممنوعاً لإنسان فأتلفه إنسان، فعليه قيمته لمالكه.

١٤٠١ - قال الشافعي: فالحكم فيه بالقيمة يجتمع في أنه يُقَوَّمُ قيمة يومه وبلده، ويختلف في الأزمان والبلدان، حتى يكون الطائر ببلد ثمن درهم، وفي البلد الآخر ثمن بعض درهم<sup>(٣)</sup>.

١٤٠٢ - وأمرنا بإجازة شهادة العدل، وإذا شرط علينا أن نقبل العدل ففيه دلالة على أن نرد ما خالفه.

١٤٠٣ - وليس للعدل علامة تفرق بينه وبين غير العدل في بدنه ولا لفظه، وإنما علامة

---

(١) قال ابن الجوزي في زاد المسير ٢/ ٤٢٤ - ٤٢٥: «قال القاضي أبو يعلى: . . والواجب بقتل الصيد فيما له مثل من الأنعام مثله، وفيما لا مثل له قيمته، وهو قول مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: الواجب فيه القيمة، وحمل المثل على القيمة. وظاهر الآية يرد ما قال، ولأن الصحابة حملوا الآية على المثل من طريق الصورة، فقال ابن عباس: المثل: النظير، ففي الظبية: شاة، وفي النعامة: بعير<sup>١</sup> .هـ.

(٢) أي فجزي استدلالاً بالخبر والقياس، وانظر الدر المنثور ٢/ ٥٨٠. والهامش السابق.

(٣) مسألة المثل في الصيد الذي قتله المحرم مسألة خلافية وخلاصتها:

• أبو حنيفة: المراد بالمثل في آية المائدة (٩٥) هو القيمة، وهو قول الإمام الأوزاعي. ويكون بالخيار أن يشتري بالقيمة هدياً أو طعاماً، فيعطي كل مسكين نصف صاع بر، وإن شاء صام عن كل نصف صاع يوماً. وروي مثل هذا عن ابن عباس رضي الله عنه.

• الجمهور: إن الواجب هو المثل فمن قتل نعامة فعليه بدنة تشبيهاً بها، ومن قتل غزالاً فعليه شاة، ومن قتل بقرة وحشية فعليه أنسية. وعند الشافعي: إن أراد الطعام قوم النظير دراهم، ثم الدراهم طعاماً ثم تصدق به وإن شاء صام عن كل مد يوماً. وقال مالك: فإن كان حكماً عليه بالطعام قوم الصيد بالطعام وإن قومه بدراهم ثم اشترى به طعاماً جاز، وإن أراد أن يصوم صام عن كل مد من ذلك الطعام يوماً.

انظر المسألة في: مختصر اختلاف العلماء ٢/ ٢٠٧، كتاب الأصل المعروف بالمبسوط لمحمد بن الحسن الشيباني ٢/ ٣٦٧، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١/ ٢٩١، المجموع ٧/ ٤٢٣.

صدقِهِ بما يُخْتَبَرُ مِنْ حالِهِ فِي نَفْسِهِ.

١٤٠٤ - فإذا كان الأغلبُ من أمره ظاهرَ الخير قُبِلَ، وإن كان فيه تقصيرٌ عن بعض أمره، لأنه لا يُعَرَى<sup>(١)</sup> أحدٌ رأيناه من الذنوب.

١٤٠٥ - وإذا خَلَطَ الذُّنُوبَ والعملَ الصالحَ فليس فيه إلا الاجتهادُ على الأغلبِ من أمره، بالتمييز بين حَسَنه وقَبِيحِهِ، وإذا كان هذا هكذا فلا بُدَّ من أن يختلفَ المجتهدون فيه.

١٤٠٦ - وإذا ظَهرَ حَسَنُهُ فَقَبِلْنَا شهادَتَهُ، فجاء حاكمٌ غيرُنَا فعلم منه ظهورُ السَّيِّئِ كان عليه رُدُّه.

١٤٠٧ - وقد حكم الحاكمان في أمرٍ واحدٍ بَرَدَ وقبولٍ، وهذا اختلافٌ، ولكن كلُّ قد فَعَلَ ما عليه.

١٤٠٨ - قال: فتذكَّرُ حديثاً في تجويز الاجتهاد؟ قلت: نعم.

[١٦٨] ١٤٠٩ - أخبرنا عبدُ العزيز<sup>(٢)</sup>، عن يزيدَ بن عبد الله بن الهاد<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن إبراهيم، عن بُشَيْرِ بن سعيد<sup>(٤)</sup>، عن أبي قَتَيْسٍ مولى عَمرو بن العاصِ<sup>(٥)</sup>، عن عمرو بن العاصِ: أنه سَمِعَ رسولَ الله يقول: «إذا حَكَمَ الحاكمُ فاجتهدَ فأصابَ فله أَجْرانِ، وإذا حَكَمَ فاجتهدَ ثم أخطأَ فله أَجْرٌ»<sup>(٦)</sup>.

[١٦٩] ١٤١٠ - أخبرنا عبدُ العزيز، عن ابن الهادِ قال: فحدَّثْتُ بهذا الحديثِ أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حَزْمٍ<sup>(٧)</sup> فقال: هكذا حدَّثني أبو سَلَمَةَ<sup>(٨)</sup> عن أبي هريرة<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: لا يُجَزَّدُ ويُخَلَّصُ.

(٢) هو الدراوردي، تقدمت ترجمته.

(٣) تقدمت ترجمته عند الفقرة (١١٢٧).

(٤) هو بسر بن سعيد المدني، العابد، ثقة جليل، من كبار التابعين، مات سنة (١٠٠) هـ. التقريب (٦٦٦) ص ١٢٢.

(٥) اسمه عبد الرحمن بن ثابت، ثقة من كبار التابعين، مات قديماً سنة (٥٤) هـ. التقريب (٨٣١٦) ص ٦٦٧.

(٦) رواه البخاري في كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم (٧٣٥٢)، ومسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم (١٧١٦)، وأبو داود في كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ، حديث رقم (٣٥٧٤)، وابن ماجه في كتاب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، حديث رقم (٢٣١٤)، وأحمد في المسند ٤/١٩٨ و٢٠٤، وابن حبان في صحيحه (٥٠٦١)، والدارقطني في سننه ٤/٢١٠ و٢١١، والبيهقي في سننه الكبرى ١١٨/١٠ - ١١٩.

(٧) النجاري، الأنصاري، المدني، القاضي، اسمه وكنيته واحد، وقيل: إنه يكنى أبا محمد، ثقة عابد من صغار التابعين، مات سنة (١٢٠) هـ، وقيل غير ذلك. التقريب (٧٩٨٨) ص ٦٢٤.

(٨) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، تقدمت ترجمته عند الفقرة (١٢٤٦).

(٩) الحديث من طريق أبي هريرة رواه: البخاري في كتاب الاعتصام، باب أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو =

١٤١١ - فقال: هذه رواية منفردة، يَرُدُّها عليّ وعليك غيري وغيرُك، ولغيري عليك فيها موضعُ مطالبَةٍ.

١٤١٢ - قلتُ: نحن وأنت ممن يُشَبِّهها؟

١٤١٣ - قال: نعم.

١٤١٤ - قلتُ: فالذين يَرُدُّونها يَعْلَمُونَ ما وصفنا من تشبيها وغيره.

١٤١٥ - قلتُ: فأين موضعُ المطالبةِ فيها؟

١٤١٦ - فقال: قد سَمِيَ رسولُ الله فيما رويَتْ من الاجتهادِ «خَطَأً» و«صواباً»؟

١٤١٧ - فقلتُ: فذلك الحجَّةُ عليك.

١٤١٨ - قال: وكيف؟

١٤١٩ - قلتُ: إذْ ذَكَرَ النبيُّ أَنَّهُ يُثَابُّ على أحدهما أَكْثَرُ مما يُثَابُّ على الآخرِ، ولا يكون الثوابُ فيما لا يَسَعُ، ولا الثوابُ في الخطأِ الموضوع.

١٤٢٠ - لأنه لو كان إذا قيل له اجْتَهِدْ على الخطأ، فَاجْتَهِدْ على الظاهر كما أَمَرَ كان مُخْطِئاً خطأً مَرْفُوعاً كما قلتُ -: كانت العقوبةُ في الخطأ - فيما نَرَى والله أعلم - أولى به، وكان أَكْثَرُ أمره أَنْ يُعْفَرَ له، ولم يُشَبَّه أَنْ يَكُونَ له ثوابٌ على خطأٍ لا يَسَعُهُ.

١٤٢١ - وفي هذا دليلٌ على ما قلنا: أَنَّهُ إِنَّمَا كُتِّفَ في الحكم الاجتهادَ على الظاهرِ، دونَ المغيبِ، والله أعلم.

---

= أخطأ، حديث رقم (٧٣٥٢)، ومسلم في كتاب الأقضية، باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ، حديث رقم (١٧١٦)، وأبو داود في كتاب الأقضية، باب في القاضي يخطئ، حديث رقم (٣٥٧٤)، والترمذي في كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي يُصِيب ويخطئ، حديث رقم (١٣٢٦)، والنسائي في كتاب آداب القضاة، باب الإصابة في الحكم ٨/٢٢٣ - ٢٢٤، وفي كتاب القضاء من سننه الكبرى، كما في تحفة الأشراف ٨/١٥٨، وابن ماجه في كتاب الأحكام، باب الحاكم يجتهد فيصيب الحق، حديث رقم (٢٣١٤)، وأحمد في المسند ٤/١٩٨ و٢٠٤ و٢٠٥، وابن الجارود في المنتقى (٩٩٦)، وابن حبان في صحيحه (٥٠٦٠)، والدارقطني في سننه ٤/٢٠٤ و٢١٠ و٢١١، والبيهقي في سننه الكبرى ١٠/١١٩.

قال الخطابي في معالم السنن ٤/١٦٠: «قوله: إذا حكم فاجتهد فله أجر، إنما يؤجر المخطئ على اجتهدائه في طلب الحق، لأن اجتهاده عبادة، ولا يؤجر على الخطأ، بل يوضع عنه الإثم فقط، وهذا فيمن كان من المجتهدين جامعاً لآلة الاجتهاد، عارفاً بالأصول، وبوجوه القياس، فأما مَنْ لم يكن محلاً للاجتهاد فهو متكل، ولا يُعذر بالخطأ في الحكم، بل يُخاف عليه أعظم الوزر...» هـ.

١٤٢٢ - قال: إِنَّ هَذَا لَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا قُلْتُ، وَلَكِنْ مَا مَعْنَى «صَوَابٍ» وَ«خَطِئًا»؟

١٤٢٣ - قُلْتُ لَهُ: مِثْلُ مَعْنَى اسْتِقْبَالِ الْكَعْبَةِ، يُصَيِّبُهَا مَنْ رَأَاهَا بِإِحَاطَةٍ، وَتَحْتَزَاهَا مَنْ غَابَتْ عَنْهُ، بَعْدَ أَوْ قَرَبَ مِنْهَا، فَيُصَيِّبُهَا بَعْضٌ وَيُخْطِئُهَا بَعْضٌ، فَنَفْسُ التَّوَجُّهِ يَحْتَمِلُ صَوَاباً وَخَطأً، إِذَا قَصَدَتْ بِالْإِخْبَارِ عَنِ الصَّوَابِ وَالْخَطَأِ قَصْدٌ أَنْ يَقُولَ: فَلَانَّ أَصَابَ قَصْدٌ مَا طَلَبَ فَلَمْ يَخْطِئْهُ، وَفَلَانٌ أَخْطَأَ قَصْدٌ مَا طَلَبَ وَقَدْ جَهَدَ فِي طَلْبِهِ.

١٤٢٤ - فَقَالَ: هَذَا هَكَذَا، أَفَرَأَيْتَ الْجَهْدَ، أَيْقَالَ لَهُ: «صَوَابٌ»، عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى؟

١٤٢٥ - قُلْتُ: نَعَمْ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا كُتِّفَ فِيمَا غَابَ عَنْهُ الْجَهْدُ، فَإِذَا فَعَلَ فَقَدْ أَصَابَ بِالْإِتْيَانِ بِمَا كُتِّفَ، وَهُوَ صَوَابٌ عِنْدَهُ عَلَى الظَّاهِرِ، وَلَا يَعْلَمُ الْبَاطِنَ إِلَّا اللَّهُ.

١٤٢٦ - وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْمَخْتَلِفَيْنِ فِي الْقِبْلَةِ وَإِنْ أَصَابَا بِالْاجْتِهَادِ - إِذَا اخْتَلَفَا يُرِيدَانِ عَيْنًا -: لَمْ يَكُونَا مُصِيبَيْنِ لِلْعَيْنِ أَبَدًا، وَمُصِيبَانِ فِي الْجَهْدِ. وَهَكَذَا مَا وَصَفْنَا فِي الشُّهُودِ وَغَيْرِهِمْ.

١٤٢٧ - قَالَ: أَتَفْتَوِجِدُنِي مِثْلَ هَذَا؟

١٤٢٨ - قُلْتُ: مَا أَحْسِبُ هَذَا يُوَضِّحُ بِأَقْوَى مِنْ هَذَا؟

١٤٢٩ - قَالَ: فَادْكُرْ غَيْرَهُ؟

١٤٣٠ - قُلْتُ: أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا أَنْ نَتَكَبَّعَ مِنَ النِّسَاءِ مِثْلِي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُنَا، وَحَرَّمَ الْأَمْهَاتِ وَالْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ.

١٤٣١ - قَالَ: نَعَمْ.

١٤٣٢ - قُلْتُ: فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى جَارِيَةً فَاسْتَبَرَّهَا، أَيْحِلُّ لَهُ إِصَابَتُهَا؟

١٤٣٣ - قَالَ: نَعَمْ.

(١) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ: تَعَلَّقَ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْحَقَّ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، لِلتَّصْرِيحِ بِتَخْطِئَةِ وَاحِدٍ لَا بَعِيْنَهُ، قَالَ وَهِيَ نَازِلَةٌ فِي الْخِلَافِ عَظِيمَةٍ، وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: تَمَسَّكَ بِهِ كُلُّ مِنَ الْعُلَمَائَيْنِ مَنْ قَالَ إِنَّ الْحَقَّ فِي طَرَفَيْنِ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ كُلَّ مَجْتَهِدٍ مُصِيبٌ، أَمَّا الْأَوَّلَى فَلَانَّهُ لَوْ كَانَ كُلُّ مُصِيبٍ لَمْ يَطْلُقْ عَلَى أَحَدِهِمَا الْخَطَأُ لَاسْتِحَالَةِ التَّقْيِضِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ. وَأَمَّا الْمَصُوبَةُ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَ لَهُ أَجْرًا، فَلَوْ كَانَ لَمْ يَصِبْ لَمْ يُؤْجَرْ. وَأَجَابُوا عَلَى إِطْلَاقِ الْخَطَأِ فِي الْخَبَرِ عَلَى مَنْ ذَهَلَ عَنِ النَّصِّ أَوْ اجْتَهَدَ فِيمَا لَا يَسُوعُ الْجَهْدُ فِيهِ مِنَ الْقَطْعِيَّاتِ فِيمَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، فَإِنْ مِثْلُ هَذَا إِنْ اتَّفَقَ لَهُ الْخَطَأُ فِيهِ نَسَخَ حُكْمَهُ وَفَتَوَاهُ وَلَوْ اجْتَهَدَ بِالْإِجْمَاعِ، وَهُوَ الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ الْخَطَأِ. وَأَمَّا مَنْ اجْتَهَدَ فِي قَضِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ فَلَا يَطْلُقُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ. وَأَطَالَ الْمَازَرِيُّ فِي تَقْرِيرِ ذَلِكَ وَالِاتِّصَارِ لَهُ. وَخَتَمَ كَلَامَهُ بِأَنَّهُ قَالَ: إِنْ مِنْ قَالَ إِنَّ الْحَقَّ فِي طَرَفَيْنِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالتَّكَلِّمِينَ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنِ الْأَثَمَةِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِنْ حَكِيَ عَنْ كُلِّ مِنْهُمْ اخْتِلَافٌ فِيهِ...» (فتح الباري شرح صحيح البخاري ٣٢٠/٧).



١٤٣٤ - قلت: فأصابها وولدت له دهرأ، ثم علم أنها أخته، كيف القول فيه؟

١٤٣٥ - قال: كان ذلك حلالاً حتى علم بها، فلم يحل له أن يعود إليها.

١٤٣٦ - قلت: فيقال لك في امرأة واحدة حلال له حرام عليه، بغير إحداث شيء أحدثه هو ولا أحدثته؟

١٤٣٧ - قال: أما في المغيب فلم تزل أخته أولاً وآخرأ، وأما في الظاهر فكانت له حلالاً ما لم يعلم، وعليه حرام حين علم.

١٤٣٨ - وقال: إن غيرنا ليقول: لم يزل أثماً بإصابتها، ولكنه مأثم مرفوع عنه.

١٤٣٩ - فقلت: الله أعلم، وأيهما كان فقد فرقوا فيه بين حكم الظاهر والباطن، وألغوا المأثم عن المجتهد على الظاهر، وإن أخطأ عندهم، ولم يلغوه عن العايد.

١٤٤٠ - قال: أجل.

١٤٤١ - وقلت له: مثل هذا الرجل ينكح ذات محرم منه ولا يعلم، وخامسة وقد بلغته وفاة رابعة كانت زوجة له، وأشباه لهذا.

١٤٤٢ - قال: نعم، أشباه هذا كثير.

١٤٤٣ - فقال: إنه ليبين عند من يثبت الرواية منكم أنه لا يكون الاجتهاد أبداً إلا على طلب عين قائمة مغيبية بدلالة، وأنه قد يسع الاختلاف من له الاجتهاد.

١٤٤٤ - فقال: فكيف الاجتهاد؟

١٤٤٥ - فقلت: إن الله جل ثناؤه من على العباد بعقول، فدلهم بها على الفرق بين المختلف، وهداهم السبيل إلى الحق نصاً ودلالة.

١٤٤٦ - قال: فمثل من ذلك شيئاً؟

١٤٤٧ - قلت: نصب لهم البيت الحرام، وأمرهم بالتوجه إليه إذا رأوه، وتأخيه<sup>(١)</sup> إذا غابوا عنه، وخلق لهم سماء وأرضاً وشمساً وقمرأ ونجومأ وبحارأ وجبالأ ورياحأ.

١٤٤٨ - فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٤٤٩ - وقال: ﴿وَعَلَّمَنَّا وَيَا لَتَجْمَعُنَّ يَوْمَ هُمْ يَنْتَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) التأخي: التحري والقصد إلى الشيء.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩٧.

(٣) سورة النحل، الآية: ١٦.

١٤٥٠ - فأخبر أنهم يهتدون بالنجم والعلامات.

١٤٥١ - فكانوا يعرفون بِمَنَّهُ جِهَةَ الْبَيْتِ، بمعاونته لهم، وتوفيقه إِيَّاهُمْ، بأن قد رآه مَنْ رآه منهم في مكانه، وأخبر مَنْ رآه منهم من لم يَرَهُ، وَأَبْصَرَ ما يُهْتَدَى به إليه، مِنْ جَبَلٍ يُقْصَدُ قَصْدُهُ، أو نجم يُؤْتَمُّ به، وشمال وجنوب، وشمس يُعْرَفُ مَطْلِعُهَا وَمَغْرِبُهَا، وأين تكون من المصلي بالعشي، ويحور كذلك.

١٤٥٢ - وكان عليهم تَكْلُفُ الدَّلَالَاتِ بما خَلَقَ لهم من العقول التي رَكَّبَهَا فيهم، لِيَقْصِدُوا قَصْدَ التَّوَجُّهِ لِلْعَيْنِ التي فَرَضَ عليهم استقبالتها.

١٤٥٣ - فإذا طلبوها مجتهدين بعقولهم وعليهم بالدلائل - بعد استعانة الله، والرغبة إليه في توفيقه -: فقد أدُّوا ما عليهم.

١٤٥٤ - وأبَانَ لهم أَنَّ فرضه عليهم التَّوَجُّهُ شَطْرَ المسجد الحرام، والتَّوَجُّهُ شَطْرَهُ، لا إصَابَةَ الْبَيْتِ بعينه بكلِّ حالٍ.

١٤٥٥ - ولم يكن لهم إذا كان لا تُمَكِّنُهُمُ الإِحَاطَةُ في الصواب - إِمَكَانٌ مَنْ عَايَنَ الْبَيْتَ -: أن يقولوا نَتَّوَجَّهُ حَيْثُ رَأَيْنَا، بلا دِلَالَةٍ.

### [بَابُ الِاسْتِحْسَانِ<sup>(١)</sup>]

١٤٥٦ - قال: هذا كما قلت، والاجتهاد لا يكون إلا على مطلوب، والمطلوب لا يكون أبداً إلا على عَيْنٍ قَائِمَةٍ تُطْلَبُ بِدَلَالَةٍ يُقْصَدُ بِهَا إِلَيْهَا، أو تشبيه على عَيْنٍ قَائِمَةٍ، وهذا يُبَيِّنُ أَنَّ حَرَاماً على أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ بِالِاسْتِحْسَانِ<sup>(٢)</sup>، إِذَا خَالَفَ الِاسْتِحْسَانَ الْخَبَرَ. والخبر - من الكتاب

(١) زيادة من أحمد شاكر.

(٢) الاستحسان لغة: عد الشيء حسناً أو طلب الحسن. وأورد الشوكاني (في إرشاد الفحول ص ٢٤٠) عدة تعريفات اصطلاحية للاستحسان نذكرها:

- هو دليل ينقذ في نفس المجتهد ويمسر عليه التعبير عنه.

- هو العدول عن قياس إلى قياس أقوى منه.

- هو العدول عن حكم الدليل إلى العادة لمصلحة الناس.

- هو تخصيص قياس بأقوى منه.

وزاد علاء الدين البخاري (في كشف الأسرار) على هذه التعريفات:

- هو أن يعدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأول.

- هو القياس الخفي. وإنما سُمِحَ به لأنه في الأكثر الأغلب يكون أقوى من القياس الظاهر فيكون الأخذ به مستحسناً.

والسنة - عَيْنٌ يَتَأَخَى معناها المجتهدُ لِيُصِيبَهُ، كما البيئُ يَتَأَخَاهُ مَنْ غاب عنه ليصيبه، أو قَصَدَهُ بالقياس، وأنَّ ليس لأحدٍ أن يقولَ إلا من جهة الاجتهاد، والاجتهادُ ما وَصَفَتْ مِنْ طَلَبِ الْحَقِّ. فهل تجيزُ أنتُ أن يقولَ الرجلُ: أَسْتَحْسِنُ، بغير قياس؟

١٤٥٧ - فقلتُ: لا يجوزُ هذا عندي - واللَّهُ أعلم - لأحدٍ، وإنما كان لأهل العلم أن يقولوا دونَ غيرهم، لأن يقولوا في الخبر باتِّباعه فيما ليس فيه الخبرُ بالقياس على الخبرِ.

١٤٥٨ - ولو جاز تعطيلُ القياس جاز لأهل العقولِ من غيرِ أهل العلم أن يقولوا فيما ليس فيه خبرٌ بما يَخْضُرُهم من الاستحسان<sup>(١)</sup>.

= وعرفه الشاطبي قائلًا: «هو في مذهب مالك: «الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي، ومقتضاه الرجوع إلى تقديم الاستدلال المرسل على القياس، فإن من استحسَن لم يرجع إلى مجرد ذوقه وتشهيه، وإنما رجع إلى ما علم من قصد الشارع في الجملة في أمثال تلك الأشياء المفروضة...» (الموافقات ١٤٨/٤ - ١٤٩). (١) من المعلوم أن أشد العلماء اعتراضاً على الاستحسان هو الإمام الشافعي رحمه الله، فقد أنكر الاستحسان برمته، وعرف عنه قوله: «من استحسَن فقد شرع». وله كتاب في كتابه المعروف: «الأم» سماه: «كتاب إبطال الاستحسان» منع الاستحسان من كل وجه إلا ما كان له دليل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس، وقال هنا في الرسالة: «إنما الاستحسان تلذذ» (فقرة ١٤٦٤).

وقال علاء الدين البخاري: «اعلم أيضاً أن المخالفين لم ينكروا على أبي حنيفة رحمه الله الاستحسان بالأثر والإجماع أو الضرورة، لأن ترك القياس بهذه الدلائل مستحسن بالاتفاق، وإنما أنكروا عليه الاستحسان بالرأي، فإن ترك القياس بالتشهي على زعم، فأشار الشيخ إلى دفع طعنهم بقوله: إنما الاستحسان أي الاستحسان الذي وقع التنازع فيه عندنا أي عند أصحابنا أحد القياسين لا أن يكون قسماً آخر اخترعوه بالتشهي من غير دليل. ولا شك أن القياسين إذا تعارضا في حادثة وجب ترجيح أحد القياسين ليعمل به إذا أمكن، لكنه سمي به أي لكن أحد القياسين سمي بالاستحسان إشارة إلى أنه الوجه الأول في العمل به لترجحه على الآخر. قال شمس الأئمة رحمه الله: سموه استحساناً للتمييز بين القياس الظاهر الذي تذهب إليه الأوهام وبين الدليل المعارض له وهو نظير عبارات أهل الصناعات في التمييز بين الطرق لمعرفة المراد... فكذاك علماؤنا استعملوا عبارة القياس والاستحسان للتمييز بين الدليلين المتعارضين، وخصصوا أحدهما بالاستحسان لكون العمل به مستحسناً، ولكونه مائلاً عن سنن القياس الظاهر...» (كشف الأسرار ٧/٤ - ٩).

وانظر في الاستحسان، نهاية السؤل ٣٩٨/٤، البدخشي على منهاج الوصول ١٨٧/٣، أصول السرخسي ٢/١٩٩، كشف الأسرار للنسفي ٢/٢٩٠، المسودة ص ٤٥١، اللمع ص ١٢١، الإبهاج ١٨٨/٢، شرح التلويح على التوضيح ٨١/٢، تيسير التحرير ٧٨/٤، التقرير والتجيز ٢/٢٢٢، منتهى الوصول ص ٢٠٧، إرشاد الفحول ص ٢١١، الموافقات للشاطبي ١٤٨/٤، المعتمد ٢/٢٩٥، الإحكام لابن حزم ٢/٣٢٠، فواتح الرحموت ٢/٣٢٠، المستصفى ١/٢٧٤، التحصيل من المحصول ٢/٣١٨، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ٢/٧٦٧، حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/٣٩٤، التلخيص ٣/٣١٠، حاشية التفنازاني ٢/٢٨٨، التبصرة ص ٤٩٢، المنحول ص ٣٧٤، إحكام الفصول ص ٦٨٧، الإشارة في معرفة الأصول ص ٣١٢.

١٤٥٩ - وإن القول بغير خبر ولا قياسٍ لغير جائز، بما ذكرث من كتاب الله وسنة رسوله، ولا في القياس.

١٤٦٠ - فقال: أما الكتاب والسنة فيدلان على ذلك، لأنه إذا أمر النبي بالاجتهاد، فالاجتهاد أبداً لا يكون إلا على طلب شيء، وطلب الشيء لا يكون إلا بدلائل، والدلائل هي القياس؛

قال: فأين القياس مع الدلائل على ما وصفت؟

١٤٦١ - قلت: ألا ترى أن أهل العلم إذا أصاب رجل لرجل عبداً لم يقولوا لرجل: أقم عبداً ولا أمة<sup>(١)</sup> إلا وهو خاير<sup>(٢)</sup> بالسوق، ليقيم بمعتين: بما يُخبركم ثمن مثله في يومه، ولا يكون ذلك إلا بأن يفتبر عليه بغيره، فيقيسه عليه، ولا يقال لصاحب سلعة: أقم إلا وهو خاير.

١٤٦٢ - ولا يجوز أن يقال لفقير عدل غير عالم بقيم الرقيق: أقم هذا العبد ولا هذه الأمة ولا إجارة هذا العامل لأنه إذا أقامه على غير مثال بدلالة على قيمته كان متعسفاً.

١٤٦٣ - فإذا كان هذا هكذا - فيما تقل قيمته من المال وينسر الخطأ فيه على المقام له والمقام عليه -: كان حلال الله وحرامه أولى أن لا يقال فيهما بالتعسف والاستحسان.

١٤٦٤ - وإنما الاستحسان تلذذ.

١٤٦٥ - ولا يقول فيه إلا عالم بالأخبار، عاقل للتشبيه عليها.

١٤٦٦ - وإذا كان هذا هكذا كان على العالم أن لا يقول إلا من جهة العلم - وجهة العلم الخبر اللازم - بالقياس بالدلائل على الصواب، حتى يكون صاحب العلم: أبداً متبعاً خبراً وطالب الخبر بالقياس، كما يكون متبع البيت بالعين، وطالباً<sup>(٣)</sup> قصده بالاستدلال بالأعلام مجتهداً.

١٤٦٧ - ولو قال بلا خبر لازم ولا قياس كان أقرب من الإثم من الذي قال وهو غير عالم، وكان القول لغير أهل العلم جائزاً.

١٤٦٨ - ولم يجعل الله لأحد بعد رسول الله أن يقول إلا من جهة علم مضى قبله، وجهة العلم بعد الكتاب والسنة والإجماع والآثار، وما وصفت من القياس عليها.

(١) أي: قدر ثمن العبد أو الأمة، من التقويم.

(٢) أي: عارف.

(٣) رسمت هذه الكلمة في الأصل هكذا: طالب.

١٤٦٩ - ولا يقيسُ إلا من جَمَعَ الآلَةَ<sup>(١)</sup> التي لَهُ القياسُ بها، وهي العلمُ بأحكامِ كتابِ الله : فرضه، وأدبه، وناسخه، ومنسوخه، وعامه، وخاصه، وإرشاده.

١٤٧٠ - وَيَسْتَدِلُّ على ما احتمَلَ التأويلَ منه بِسُنَنِ رسولِ الله، فإذا لم يَجِدْ سنةً فيإجماع المسلمين، فإن لم يكن إجماعٌ فبالقياس.

١٤٧١ - ولا يكونُ لأحدٍ أن يقيسَ حتى يكونَ عالماً بما مَضَى قبلَه من السننِ، وأقاويلِ السلفِ، وإجماعِ الناسِ، واختلافهم، ولسانِ العرب.

١٤٧٢ - ولا يكونُ له أن يقيسَ حتى يكونَ صحيحَ العقل، وحتى يَفَرِّقَ بين المشتبه، ولا يُعْجَلَ بالقَوْلِ بِهِ، دونَ الثَّبِيْتِ.

١٤٧٣ - ولا يمتنعُ من الاستماعِ مَن خالفه، لأنَّه قد يتنبَّه بالاستماعِ لتركِ الغفلة، ويزدادُ بِهِ تَبَيُّناً فيما اعتَقَدَ من الصواب.

١٤٧٤ - وعليه في ذلك بلوغُ غايةِ جُهدِهِ، والإنصافُ من نفسه، حتى يَعْرِفَ من أين قالَ ما يقولُ، وتَرَكَ ما يتركُ.

١٤٧٥ - ولا يكونُ بما قالَ أغنى منه بما خالفه، حتى يَعْرِفَ فضلَ ما يصيرُ إليه عَلى ما يترك، إن شاء الله.

١٤٧٦ - فأما مَنْ تَمَّ عقلُه ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحلُّ له أن يقولَ بقياس، وذلك أنه لا يعرفُ ما يقيسُ عليه، كما لا يحلُّ لفقيهٍ عاقلٍ أن يقولَ في ثَمَنِ درهمٍ ولا خَبْرَةٍ له بِسُوقِهِ.

١٤٧٧ - وَمَنْ كان عالماً بما وصفنا بالحفظ - لا بحقيقةِ المعرفة - : فليس لَهُ أن يقولَ أيضاً بقياس، لأنَّه قد يذهبُ عليه عقلُ المعاني.

١٤٧٨ - وكذلك لو كان حافظاً مُقَصِّرَ العقلِ، أو مُقَصِّراً عن علمِ لسانِ العرب : لم يكن له أن يقيسَ، من قِبَلِ نقصِ عقله عن الآلَةِ التي يجوزُ بها القياسُ<sup>(٢)</sup>.

(١) قال الشافعي في الأم ٢٧٤/٧ : «وليس للحاكم أن يقبل، ولا للوالي أن يدع أحداً، ولا ينبغي للمفتي أن يفتي أحداً - إلا متى يجمع أن يكون عالماً علم الكتاب، وعلم ناسخه ومنسوخه، وخاصه وعامه وأدبه، وعالماً بسنن رسول الله ﷺ، وأقاويل أهل العلم قديماً وحديثاً، وعالماً بلسان العرب، عاقلاً يميز المشتبه، ويعقل القياس، فإن عدم واحداً من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياساً، وكذلك لو كان عالماً بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع : لم يجوز أن يقال لرجل : قس، وهو لا يعقل القياس، وإن كان عاقلاً للقياس وهو مضيغ لعلم الأصول أو شيء منها : لم يجوز أن يقال له : قس على ما لا تعلم... ١٤٠ هـ.

(٢) هذه الشروط التي ذكرها الإمام لمن أراد أن يقيس في الشرع إنما ذكرها علماء الأصول شروطاً يجب توفرها في المجتهد، وربما ذكرها الإمام مع القياس لأن القياس والاجتهاد عنده واحد، كما سبق وذكرنا. وقد زاد الأصوليون شروطاً في المجتهد منها : كيفية النظر أي معرفة شرائط البراهين والحدود وكيفية تركيب =

١٤٧٩ - ولا نقول يَسَعُ هذا - والله أعلم - أن يقول أبدأ إلا أتباعاً لا قياساً.

١٤٨٠ - فإن قال قائل: فاذكر من الأخبار التي تقيس عليها، وكيف تقيس؟

١٤٨١ - قيل له إن شاء الله: كل حكم لله أو لرسوله وُجِدَتْ عليه دلالة فيه أو في غيره من أحكام الله أو رسوله بأنه حُكِمَ به لمعنى من المعاني<sup>(١)</sup>، فنزلت نازلة ليس فيها نصٌ حكمٍ حُكِمَ فيها حُكْمُ النازلة المحكوم فيها، إذا كانت في معناها.

١٤٨٢ - والقياس وجوه، يجمعها «القياس»، وتنفقُ بها ابتداء قياس كل واحد منهما، أو مصادره، أو هما، وبعضهما أوضح من بعض.

١٤٨٣ - فأقوى القياس أن يحرم الله في كتابه أو يحرم رسول الله القليل من الشيء، فيعلم أن قليله إذا حُرِّم كان كثيره مثل قليله في التحريم أو أكثر، بفضل الكثرة على القلة.

١٤٨٤ - وكذلك إذا حُجِدَ على يسير من الطاعة كان ما هو أكثر منها أولى أن يُحمد عليه.

١٤٨٥ - وكذلك إذا أباح كثير شيء كان الأقل منه أولى أن يكون مباحاً.

١٤٨٦ - فإن قال: فاذكر من كل واحد من هذا شيئاً يبين لنا ما في معناه؟

[١٧٠] ١٤٨٧ - قلت: قال رسول الله: «إن الله حرم من المؤمن دمه وماله، وأن يُظَنَّ به إلا خيراً»<sup>(٢)</sup>.

١٤٨٨ - فإذا حُرِّم أن يُظَنَّ به ظناً مخالفاً للخير يُظهره: كان ما هو أكثر من الظن المظهر ظناً من التصريح له بقول غير الحق أولى أن يُحرم، ثم كيف ما زيد في ذلك كان أخزَم.

١٤٨٩ - قال الله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ﴾<sup>(٣)</sup> وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ

= المقدمات، ومعرفة الناسخ والمنسوخ. ومعرفة حال الرواة في القوة والضعف. قال الصيرفي: «ومن عرف هذه العلوم فهو في الرتبة العليا، ومن قصر عنه فمقداره ما أحسن، ولن يجوز أن يحيط بجميع هذه العلوم أحد غير النبي ﷺ، وهو متفرق في جملتهم. والغرض اللازم من علم ما وصفت ما لا يقدر العبد بترك فعله، وكلما ازداد علماً ازداد منزلة...».

«وشروط الماوردي والكنيا الطبري فيه الفطنة والذكاء ليصل بهما إلى معرفة المسكوت عنه من أمارات المنطوق، فإن قلت فيه الفطنة والذكاء لم يصح».

«والحاصل أنه لا بد أن يكون محيطاً بأدلة الشرع في غالب الأمر، متمكناً من اقتباس الأحكام منها، عارفاً بحقائقها وربتها، عالماً بتقديم ما يتقدم منها وتأخير ما يتأخر...» (نقلًا عن البحر المحيط ٦/٢٠٢ - ٢٠٥).

(١) يعني إذا عرفت علته، وكان مما يعقل معناه.

(٢) قال أحمد شاكر: «هذا الحديث بهذا اللفظ لم يذكر الشافعي إسناده، ولم أجده بعد كثرة البحث، ومعناه صحيح وارد في أحاديث كثيرة صحيحة» أ.هـ، والأمر كما قال رحمه الله تعالى.

١٤٩٠ - فكان ما هو أكثرُ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنَ الْخَيْرِ أَحْمَدَ، وما هو أكثرُ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنَ الشَّرِّ أَعْظَمُ فِي الْمَآثِمِ

١٤٩١ - وَأَبَاحَ لَنَا دِمَاءَ أَهْلِ الْكُفْرِ الْمُقَاتِلِينَ غَيْرِ الْمُعَاهِدِينَ وَأَمْوَالَهُمْ، لَمْ يَخْطُرْ عَلَيْنَا مِنْهَا شَيْئاً أَذْكَرُهُ، فَكَانَ مَا نَلْتَمِسُ مِنْ أَبْدَانِهِمْ دُونَ الدِّمَاءِ، وَمِنْ أَمْوَالِهِمْ دُونَ كُلِّهَا: أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَبَاحاً.

١٤٩٢ - وَقَدْ يَمْتَنِعُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَنْ يُسَمَّى هَذَا قِيَاساً، وَيَقُولُ: هَذَا مَعْنَى مَا أَحَلَّ اللَّهُ وَحَرَّمَ، وَحَمَدَ وَذَمَّ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي جَمَلِيَّتِهِ، فَهُوَ بَعِينُهُ، لَا قِيَاسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

١٤٩٣ - وَيَقُولُ مِثْلَ هَذَا الْقَوْلِ فِي غَيْرِ هَذَا، مِمَّا كَانَ فِي مَعْنَى الْحَلَالِ فَأَجَلٌ، وَالْحَرَامِ فَحَرَمٌ.

١٤٩٤ - وَيَمْتَنِعُ أَنْ يُسَمَّى «الْقِيَاسَ» إِلَّا مَا كَانَ يَحْتَمِلُ أَنْ يُشَبَّهَ بِمَا اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَبْهًا مِنْ مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَصَرَفَهُ عَلَى أَنْ يَقِيَسَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

١٤٩٥ - وَيَقُولُ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَا عَدَا النَّصَّ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السَّنَةِ فَكَانَ فِي مَعْنَاهُ فَهُوَ قِيَاسٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٤٩٦ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَادْكُرْ مِنْ وَجْهِ الْقِيَاسِ مَا يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَافِهِ فِي الْبَيَانِ وَالْأَسْبَابِ، وَالْحُجَّةِ فِيهِ، سَوَى هَذَا الْأَوَّلِ، الَّذِي تَدْرِكُ الْعَامَّةُ عِلْمَهُ؟

١٤٩٧ - قِيلَ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ: ﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّصَاعَةُ وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٢).

١٤٩٨ - وَقَالَ: ﴿وَلَنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ (٣)

[١٧١] ١٤٩٩ - فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ هِنْدَ بِنْتُ عُتْبَةَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا أَبِي سَفْيَانَ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا - وَهُمْ وَلَدُهُ - بِالْمَعْرُوفِ، بِغَيْرِ أَمْرِهِ (٤).

(١) سورة الزلزلة، الآيتان: ٧ - ٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٢.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

(٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ هِنْدًا بِنْتُ عُتْبَةَ امْرَأَةَ أَبِي سَفْيَانَ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَإِنَّهُ لَا يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَنَبِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ ﷺ: خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ النِّفَاقَاتِ، بَابُ (٩) إِذَا لَمْ يَنْفَقِ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْخُذَ بِغَيْرِ عِلْمِهِ مَا يَكْفِيهَا وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ، حَدِيثٌ رَقْمُ (٥٣٦٤) وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى مِنْ =

١٥٠٠ - قال: فدلّ كتابُ الله وسنةُ نبيه أنّ على الوالدِ رضاعَ ولديه ونفقتهم صغاراً<sup>(١)</sup>.

١٥٠١ - فكان الولدُ من الوالدِ، فَجَبِرَ على صلاحِهِ في الحالِ التي لا يُغني الولدُ فيها نفسه، فقلت: إذا بلغ الأبُّ ألا يُغني نفسه بكسبٍ ولا مالٍ فعلى ولديه صلاحُهُ في نفقته وكِسْوَتِهِ، قياساً على الولدِ.

١٥٠٢ - وذلك أنّ الولدَ من الوالدِ، فلا يَضَيِّعُ شيئاً هو منه، كما لم يكن للولدِ أن يَضَيِّع شيئاً من ولده، إذ كان الولدُ منه، وكذلك الوالدون وإن بَعُدُوا، والولدُ وإن سَفَلُوا، في هذا المعنى، والله أعلم، فقلت: يُنْفِقُ على كل محتاجٍ منهم غيرِ محترفٍ، وله النفقة على الغَنيِّ المحترفِ<sup>(٢)</sup>.

[١٧٢] ١٥٠٣ - وقَضَى رسولُ الله في عبدٍ دَلَسَ للمبتاعِ<sup>(٣)</sup> فيه بعبٍ فَظَهَرَ عليه ما استَعَلَّه أن للمبتاعِ رَدُّه بالغَيبِ، وله حبسُ الغَلَّةِ بضمائِهِ العبدِ<sup>(٤)</sup>.

١٥٠٤ - فاستدللنا إذا كانت الغَلَّةُ<sup>(٥)</sup> لم يَقَعْ عليها صفقةُ البيعِ فيكونَ لها حصّةٌ من الثمنِ، وكانت في ملكِ المشتري في الوقت الذي لو ماتَ فيه العبدُ مات من مالِ المشتري: أنّه إنما جعلها له لأنها حادثةٌ في ملكه وضمائِهِ، فقلنا كذلك في ثمرِ النخلِ، ولبنِ الماشيةِ وصوفِها وأولادِها، وولدِ الجاريةِ، وكُلُّ ما حَدَثَ في ملكِ المشتري وضمائِهِ، وكذلك وطءِ الأمةِ الثيبِ وخدمَتِها.

١٥٠٥ - قال: فتفرَّقَ علينا بعضُ أصحابنا وغيرُهُم في هذا.

= صحيحه، ومسلم في كتاب الأفضية، باب (٤) قضية هند، حديث رقم (١٧١٤)، وأبو داود في كتاب البيوع، باب (٧٩) في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، حديث رقم (٣٥٣٢)، والنسائي في كتاب آداب القضاة، باب (٣١) قضاء الحاكم على الغائب إذا عرفه ٢٤٦/٨ - ٢٤٧، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٦٥) ما للمرأة من مال زوجها، حديث رقم (٢٢٩٣)، والدارمي في كتاب النكاح، باب (٥٤) في وجوب نفقة الرجل على أهله، حديث رقم (٢٢٥٩)، وأحمد في المسند ٣٩/٦ و ٥٠ و ٢٠٦، والحميدي في المسند (٢٤٢)، وابن حبان في صحيحه (٤٢٥٥)، والبيهقي في سننه الكبرى ٤٦٦/٧ و ٤٧٧ و ١٤١/١٠ و ٢٦٩ و ٢٧٠.

(١) قال البغوي في شرح السنة ٢٠٤/٨ - ٢٠٥: «هذا حديث يشتمل على فوائد وأنواع من الفقه... ثم ذكر منها: وجوب نفقة المرأة على زوجها، وجوب نفقة الأولاد على الآباء، وفيه اتفاق بين أهل العلم أن الولد إذا كان صغيراً أو بالغاً زَيْناً وهو معسر تجب نفقته على الوالد المُويسر، فإن بلغ محلاً يمكنه تحصيل نفقته بالاكْتِسَابِ، سقطت نفقته عن الأب، وإذا وجبت نفقة الأولاد، فنفقة الوالدين أولى بالوجوب عند الزمانة والإعسار على الولد المُويسر... ١٤٠ هـ.

(٢) أي الذي له حرفة يعتاش منها، ويعني به مورد رزق.

(٣) أي المشتري.

(٤) تقدم تخريجه، انظر الفقرة (١٢٣٢).

(٥) الغَلَّة: الدُّخْل، من كِراء دارٍ أو فائدة أرض ونحو ذلك.



١٥٠٦ - فقال بعضُ الناس: الخراجُ والخدمةُ والمتاعُ غيرُ الوطاءِ من المملوكِ والمَمْلُوكَةِ لمالكها الذي اشتراها، ولَه رَدُّها بالعيب، وقال: لا يكونُ له أن يردَّ الأَمَّةَ بعد أن يطأها، وإن كانتُ ثيباً، ولا يكونُ له ثمرُ النَّخلِ، ولا لبنُ الماشيةِ ولا صوفُها، ولا ولدُ الجاريةِ، لأنَّ كلَّ هذا - من الماشيةِ والجاريةِ والنخلِ والخراجِ -: ليس بشيءٍ من العبدِ.

١٥٠٧ - فقلتُ لبعض مَنْ يقولُ هذا القولَ: أَرَأَيْتَ قولَكَ: الخراجُ ليس من العبدِ، والثَّمَرُ من الشجرِ، والولدُ من الجاريةِ: أليسا يجتمعان في أن كلَّ واحدٍ منهما كان حادثاً في ملك المشتري لم تَنعَ عليه صفقةُ البيعِ؟

١٥٠٨ - قال: بلى، ولكنَّ يتفرقان في أنَّ ما وصل إلى السيِّدِ منهما مفترقٌ، وثمرُ النَّخلِ منها، وولدُ الجاريةِ والماشيةِ منها، وكسبُ الغلامِ ليس منه، إنَّما هو شيءٌ تَحَرَّفَ<sup>(١)</sup> فيه فاكْتَسَبَهُ.

١٥٠٩ - فقلتُ له: أَرَأَيْتَ إنَّ عارضك مُعارضٌ بمثل حَجَّتِكَ فقال:

[١٧٣] - قضى النبيُّ أنَّ الخراجَ بالضمَّانِ<sup>(٢)</sup>، والخراجُ لا يكونُ إلَّا بما وصفتُ من التَّحَرَّفِ، وذلك يَشغَلُه عن خدمةِ مولاه، فيأخذُ له بالخراجِ العَوَضَ من الخدمةِ ومن نفقته على مملوكه، فإنَّ وَهَبْتَ له هبةً فالهبةُ لا تشغله عن شيءٍ: لم تكن لِمَالِكِهِ الآخِرِ، ورُدَّتْ إلى الأوَّلِ؟

١٥١٠ - قال: لا، بل تكونُ لِلآخِرِ الذي وَهَبْتَ له وهو في ملكه.

١٥١١ - قلتُ: هذا ليس بخراجٍ، هذا من وجهِ غير الخراجِ.

١٥١٢ - قال: وإنَّ، فليس من العبدِ.

١٥١٣ - قلتُ: ولكنه يُفَارِقُ معنى الخراجِ، لأنَّه من غير وجهِ الخراجِ؟

١٥١٤ - قال: وإن كان من غير وجهِ الخراجِ، فهو حادثٌ في مِلْكِ المشتري.

١٥١٥ - قلتُ: وكذلك الثمرةُ والثَّناجِ حادثٌ في مِلْكِ المشتري، والثمرةُ إذا بَايَنَتِ النخلةَ فليست من النخلةِ، قد تُباعُ الثمرةُ ولا تَتَّبَعُها النخلةُ، والنخلةُ ولا تَتَّبَعُها الثمرةُ، وكذلك نِتاجُ الماشيةِ. والخراجُ أولى أن يَرَدَّ مع العبدِ، لأنَّه قد يَتَكَلَّفُ فيه ما تبعه من ثمر النخلةِ، لو جاز أن يَرَدَّ واحدٌ منهما.

١٥١٦ - وقال بعض أصحابنا بقولنا في الخراجِ ووطء الثيبِ وثمرِ النَّخلِ، وخالفنا في ولدِ الجاريةِ.

١٥١٧ - وسواء ذلك كلُّه، لأنَّه حادثٌ في مِلْكِ المشتري، لا يستقيم فيه إلَّا هذا، أو لا

(١) تَحَرَّفَ: واحترف: كسب، وطلب، وعمل.

(٢) تقدم تخريجه، انظر الفقرة (١٧٣٢).

يكونُ لمالكِ العبدِ المشتري شيءٌ إلا الخراجُ والخدمةُ، ولا يكونُ له ما وهبَ للعبدِ، ولا ما التَّقَطُّ، ولا غيرُ ذلك من شيءٍ أفاده من كَنْزٍ ولا غيره، إلا الخراجُ والخدمةُ، ولا ثمرُ النخلِ، ولا لبنُ الماشيةِ ولا غيرُ ذلك، لأنَّ هذا ليس بخراجٍ.

[١٧٤] ١٥١٨ - ونَهَى رسولُ الله عن الذَّهَبِ بالذهبِ، والتمرِ بالتمرِ، والبُرِّ بالبُرِّ، والشعيرِ بالشعيرِ -: **إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدَا بِيَدٍ**<sup>(١)</sup>.

١٥١٩ - فلما خَرَجَ<sup>(٢)</sup> رسولُ الله في هذه الأصنافِ المأكولَةِ التي شَحَّ الناسُ عليها حتى باعوها كيلاً: **بمعنيين**:

أحدهما: أن يُباعَ منها شيءٌ بمثله أحدهما نقد والآخر دَيْنٌ.

والثاني: أن يَزَادَ في واحدٍ منهما شيءٌ على مثله يدَا بِيَدٍ: كان ما كان في معناها محرماً قياساً عليها.

١٥٢٠ - وذلك كلُّ ما أَكِلَ مِمَّا يَبِيعُ موزوناً، لأنَّي وجدتها مجتمعةً المعاني في أنها مأكولةٌ ومشروبةٌ، والمشروبُ في معنى المأكولِ، لأنَّه كلُّه للناسِ إمَّا قوتٌ وإمَّا غِذاءٌ وإمَّا هُمَا<sup>(٣)</sup>، ووجدتُ الناسَ شَحُّوا عليها حتى باعوها وزنًا، والوزنُ أقربُ من الإحاطة من الكيلِ، وفي معنى الكيلِ، وذلك مثلُ العسلِ والسمنِ والزيتِ والسكرِ وغيره، مما يؤكلُ ويُشربُ ويُبَاعُ موزوناً<sup>(٤)</sup>.

١٥٢١ - فإن قال قائلٌ: أفَيَحْتَمَلُ ما يبيعُ موزوناً أن يُقَاسَ على الوزنِ من الذهبِ والوَرِقِ<sup>(٥)</sup>، فيكونُ الوزنُ بالوزنِ أولى بأن يُقَاسَ من الوزنِ بالكيلِ؟

(١) هذا جزء من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه، سبق تخريجه عند الفقرة (٧٦١).

(٢) أي: فَرَّقَ بينها، وجعلها ضَرْباً وأصنافاً.

(٣) أي القوت والغذاء معاً، والقوت: ما يمسك الرُّمق، والغذاء، ما يكون به غذاء الجسم.

(٤) اختلف الفقهاء في علة ربا الفضل والنسيئة وخلاصة أقوالهم:

- الأحناف: العلة هي الكيل (القدر) مع اتحاد الجنس. وعلة الربا في التقدين الوزن مع اتحاد الجنس.

- المالكية: العلة هي الاقتيات والادخار. وعلة الربا في التقدين هي التقدية أي الثمنية. أما في النسيئة عندهم فمجرد المطعومية في الأصناف الأربعة.

- الشافعية: العلة في الذهب والفضة هي التقدية أو الثمنية كالمالكية، والعلة في الأصناف الأربعة الباقية كونها مطعومة مع اتحاد الجنس.

- الحنابلة: أشهر الروايات في مذهب الحنابلة أن العلة عندهم كالعلة عند الأحناف وهي الكيل والوزن مع اتحاد الجنس.

انظر المسألة في بدائع الصنائع ١٨٣/٥، فتح القدير ٢٧٤/٥، بداية المجتهد ١٠٧/٢، مختصر اختلاف العلماء ٣٧/٣، المغني والشرح الكبير ١٢٥/٤.

(٥) أي: الفضة.

١٥٢٢ - قيل إن شاء الله له: إنَّ الذي مَنَعَنَا مما وصفتَ - من قياسِ الوزنِ بالوزنِ - أنَّ صحيحَ القياسِ إذا قِسَتْ الشيءُ بالشيءِ أن تحكم له بحكمه، فلو قِسْتَ العسلَ والسمنَ بالدنانيرِ والدراهمِ، وكنتَ إنما حَرَمْتَ الفضلَ في بعضها على بعضٍ إذا كانت جنساً واحداً - قياساً على الدنانيرِ والدراهمِ -: أكان يجوزُ أن يُشْتَرَى بالدنانيرِ والدراهمِ نقداً عسلاً وسمناً إلى أجلٍ؟

١٥٢٣ - فإن قال: تجيزُهُ بما أجازهُ به المسلمون.

١٥٢٤ - قيل إن شاء الله: فإجازَةُ المسلمين له دَلَّتْني على أنه غيرُ قياس عليه، لو كانَ قياساً عليه كان حُكْمُهُ حُكْمَهُ، فلم يحلَّ أن يُباعَ إلَّا يداً بيدَ: كما لا تحلُّ الدنانيرُ بالدراهمِ إلَّا يداً بيدَ.

١٥٢٥ - فإن قال: أَفَتَجِدُكَ حينَ قِسْتَهُ عَلَى الكيلِ حكمتَ له حكمه؟

١٥٢٦ - قلتُ: نعم، لا أَفَرِّقُ بينه في شيء بحالٍ.

١٥٢٧ - قال: أفلا يجوزُ أن تَشْتَرِيَ مَدَّ حنطةٍ نقداً بثلاثةِ أَرْطَالٍ زَيْتٍ إلى أَجَلٍ.

١٥٢٨ - قلتُ: لا يجوزُ أن يُشْتَرَى، ولا شيءٌ من المأكولِ والمشروبِ بشيءٍ من غيرِ صنفه إلى أَجَلٍ.

١٥٢٩ - حَكْمُ المأكولِ المكيلِ حَكْمُ المأكولِ الموزونِ.

١٥٣٠ - قال: فما تقولُ في الدنانيرِ والدراهمِ؟

١٥٣١ - قلتُ: مُحَرَّمَاتٌ في أنفسها<sup>(١)</sup>، لا يُقَاسُ شيءٌ من المأكولِ عليها، لأنه ليس في معناها، والمأكولُ المكيلُ مُحَرَّمٌ في نفسه، ويقاسُ به ما في معناه من المكيلِ والموزونِ عليه، لأنه في معناه.

---

(١) هذه مسألة أصولية مختلف فيها بين الأحناف والشافعية، فعلة الربا عند الشافعية في التقدين النقدية، وهي علة قاصرة، فلا يجوز التعليل بالعلة القاصرة عند الأحناف، لذلك علل الأحناف الأحكام التي قاسوا عليها بالعلل المتعدية. قال الدبوسي: «حكم العلة عندنا تعدية حكم النص المعملل إلى فرع لا نص فيه ولا إجماع ولا دليل» (تقديم الأدلة مخطوطة الجامعة الإسلامية ص ٥٨٥). «وعند الشافعي حكم العلة توقف حكم النص بالوصف الذي ترتب عليه كالعلة العقلية، وفائدة الخلاف تظهر في مسألتين: إحداهما: أن العلة القاصرة لا يصح التعليل بها عندنا (الأحناف) وعندهم (الشافعية) يجوز. والثانية: امتناع تعديتها إلى فرع منصوص عليه عندنا، وعندهم لا». (نقلاً عن البحر المحيط ١٢٩/٥). وانظر تقويم الأدلة للدبوسي مخطوط الجامعة الإسلامية فهي بغير هذا اللفظ ص ٥٨٥. والخلاف في التعليل بالعلة القاصرة هو فقط في العلل المستنبطة، أما العلة المنصوصة بالنص أو الإجماع، فيجوز أن تكون قاصرة مختصة بالأصل بالاتفاق، ولا نزاع فيه. (انظر قمر الأعمار لنور الأنوار في شرح المنار ١٤٨/٢).

١٥٣٢ - فإن قال: فافرق بين الدنانير والدراهم؟

١٥٣٣ - قلت: لم أعلم مخالفاً من أهل العلم في إجازة أن يشتري بالدنانير والدراهم الطعام المكيل والموزون إلى أجل، وذلك لا يحل في الدنانير بالدراهم.

وإني لم أعلم منهم مخالفاً في أني لو علمت مَعْدِنًا فَأَذَيْتُ الْحَقَّ فيما خَرَجَ منه، ثم أقامت فضته أو ذَهَبَهُ عندي دهري: كان عليّ في كل سنة أداء زكاتها، ولو حصدت طعاماً أرضي فأخرجت عُشْرَهُ ثم أقام عندي ذَهْرَهُ: لم يكن عليّ فيه زكاة.

وفي أني لو استهلكتُ لرجل شيئاً قَوْمَ عَلِيٍّ دنانير أو دراهم، لأنها الأثمان في كل مالٍ لمسلم، إلا الديات.

١٥٣٤ - فإن قال: هكذا.

١٥٣٥ - قلت: فالأشياء تتفرق بأقل مما وصفت لك.

[١٧٥] ١٥٣٦ - ووجدنا عامّاً في أهل العلم أن رسول الله قُضِيَ في جناية الحرّ المسلم على الحرّ المسلم خطأ بمائة من الإبل على عاقلة الجاني<sup>(١)</sup>، وعامّاً فيهم أنّها في مُضَيِّ ثلاث سنين، في كل سنة ثلثها، وبأسنان معلومة.

(١) ورد هذا المعنى في أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ أقربها لما ذكره المصنف رحمه الله، ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قضى أن من قتل خطأ فديته مائة من الإبل. الحديث. رواه أبو داود في كتاب الديات، باب (١٨) الدية، كم هي؟ حديث رقم (٤٥٤١)، والنسائي في كتاب القسامة، باب كم دية شبه العمدة؟ حديث رقم (٤٨٠٥)، وابن ماجه في كتاب الديات، باب دية الخطأ، حديث رقم (٢٦٣٠). قال الخطابي في معالم السنن ٦٧٨/٤ (المطبوع على هامش سنن أبي داود ط. الدعاس): «هذا الحديث لا أعرف أحداً قال به من الفقهاء، وإنما قال أكثر العلماء أن دية الخطأ أخماس، كذلك قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري. وكذلك قال مالك وأصحابه وأحمد بن حنبل: خمس بنو مخاض وخمس بنات مخاض وخمس بنات لبون وخمس حقاق وخمس جذاع. وروي هذا القول عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وقال مالك والشافعي. خمس جذاع وخمس حقاق وخمس بنات لبون وخمس بنات مخاض وخمس بنو لبون. وحكي هذا القول عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والزهري وربيعة بن عبد الرحمن والليث بن سعد. ولأبي حنيفة وأصحابه فيه أثر، إلا أن روايته عن عبد الله عن خشف عن مالك وهو مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث. وعدل الشافعي عن القول به لما ذكرنا من العلة في راويه، ولأن فيه (بني مخاض) ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أسنان الصدقات. وقد روي عن نفر من العلماء أنهم قالوا دية الخطأ أربع، وهم الشعبي والنخعي والحسن البصري. وإليه ذهب إسحاق بن راهويه، إلا أنهم قالوا: خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض، وقد روي ذلك عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، أ.هـ.

والعاقلة: هم عصبة الرجل وأقاربه من جهة أبيه.

١٥٣٧ - فذلَّ على معاني من القياس، سأذكرُ منها إن شاء الله بعض ما يحضُرني:

١٥٣٨ - إنا وجدنا عامًّا في أهل العلم أنَّ ما جئى الحرُّ المسلم من جنابةٍ عمدٍ أو فسادٍ مالٍ لأحدٍ على نفسٍ أو غيره: ففي ماله دونَ عاقلته، وما كان من جنابةٍ في نفسٍ خطأً فعلى عاقلته.

١٥٣٩ - ثم وجدناهم مجمعين على أنَّ تعقلَ العاقلَةُ ما بَلَغَ ثُلثُ الدِّيةِ من جنابةٍ في الجراح فصاعداً.

١٥٤٠ - ثم افترقوا فيما دونَ الثلث: فقال بعضُ أصحابنا: تعقلُ العاقلَةُ الموضحة<sup>(١)</sup>، وهي نصفُ العُشر<sup>(٢)</sup>، فصاعداً، ولا تعقلُ ما دونها<sup>(٣)</sup>.

١٥٤١ - فقلْتُ - لبعض من قال: تعقلُ نصفُ العُشر ولا تعقلُ ما دونهُ -: هل يستقيمُ القياس على السُّنةِ إلاَّ بأحدٍ وجهين؟

١٥٤٢ - قال: وما هما؟

١٥٤٣ - قلْتُ: أن تقول: لما وجدتُ النَّبيَّ قُضِيَ بالدِّيةِ على العاقلَةِ قلتُ به اتِّباعاً، فما كان دونَ الدِّيةِ ففي مالِ الجاني، ولا تقيسَ على الدِّيةِ غيرها، لأنَّ الأصلَ: الجاني أولى أن يغرَمَ جنائته من غيره، كما يغرَمُها في غير الخطأ في الجراح، وقد أوجبَ الله على القاتلِ خطأً ديةً وِرْقَةً، فزعمت أنَّ الرقبة في ماله، لأنها من جنائته، وأخرجتُ الدِّيةَ من هذا المعنى اتِّباعاً، وكذلك أتبعُ في الدِّيةِ، وأصْرِفُ بما دونها إلى أن يكونَ في ماله، لأنَّه أولى أن يغرَمَ ما جئى من غيره، وكما

(١) الموضحة: هي الشَّجَّة التي تكشف العظم وتوضحه.

(٢) أي: خمسة من الإبل، وقد ورد ذلك في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، قال: قضى رسول الله ﷺ في المواضع خمساً خمساً من الإبل، رواه: أبو داود في كتاب الديات، باب ديات الأعضاء، حديث رقم (٤٥٦٦)، والترمذي في كتاب الديات، باب ما جاء في الموضحة، حديث رقم (١٣٩٠)، والنسائي في كتاب القسامة، باب المواضع ٥٧/٨، وابن ماجه في كتاب الديات، باب (١٩) الموضحة، حديث رقم (٢٦٥٥)، والدارمي في كتاب الديات، باب (١٦) في الموضحة، حديث رقم (٢٣٧٢)، وابن الجارود في المتقى (٧٨٥)، والبيهقي في سننه الكبير ٨١/٨. قال الترمذي عقبه: «حديث حسن» وهو كما قال.

(٣) ورد هذا - أي: أن لا يقضي ما دونها - من حديث عمر بن عبد العزيز قال: قضى رسول الله ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل، ولم يقض فيما سوى ذلك. أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣/١١ وإسناده صحيح، إلاَّ أنه مرسل. وورد أيضاً من حديث مكحول: أنَّ رسول الله ﷺ قضى في الموضحة فصاعداً، فجعل في الموضحة خمساً من الإبل. رواه أيضاً ابن أبي شيبة، والبيهقي ٨٢/٨ من طريق ابن إسحاق عن مكحول، فهو مرسل، وفيه أيضاً عن ابن إسحاق فهو مدلس. قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢٦/٤: «وروى عبد الرزاق عن شيخ له، عن الحسن: أن رسول الله ﷺ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء». ورواه البيهقي: عن ابن شهاب، وربيعة، وأبي الزناد، وإسحاق بن أبي طلحة مرسلًا. فإذا ضممنا هذه المرسلات بعضها إلى بعض تقوى وترتقى إلى درجة الحسن لغيره، والله أعلم.

أقول في المسح على الخُفَّين: رخصةٌ: بالخبر عن رسول الله، ولا أقيس عليه غيره.

١٥٤٤ - أو يكون القياس من وجهٍ ثانٍ؟

١٥٤٥ - قال: وما هو؟

١٥٤٦ - قلت: إذ أخرج رسول الله الجنابة خطأ على النفس مما جنى الجاني على غير النفس وما جنى على نفسٍ عمداً، فجعل على عاقلته، يضمنونها - وهي الأكثر -: جَعَلْتُ على عاقلته يضمنون الأقل من جنابة الخطأ، لأن الأقل أولى أن يضمنوه عنه من الأكثر، أو في مثل معناه.

١٥٤٧ - قال: هذا أولى المعنيين أن يقاس عليه، ولا يُشبه هذا المسح على الخفين.

١٥٤٨ - فقلتُ له: هذا كما قلتُ إن شاء الله، وأهل العلم مجمعون على أن تُغَرَمَ العاقلةُ الثلثُ وأكثر، وإجماعهم دليلٌ على أنهم قد قاسوا بعض ما هو أقل من الدية بالدية!

١٥٤٩ - قال: أجل.

١٥٥٠ - فقلتُ له: فقد قال صاحبنا<sup>(١)</sup>: أحسن ما سمعتُ أن تُغَرَمَ العاقلةُ ثلثُ الدية فصاعداً، وحكى أنه الأمرُ عندهم، أفرأيتَ إن احتجَّ له مُحْتَجٌّ بحجتين؟

١٥٥١ - قال: وما هما؟

١٥٥٢ - قلتُ: أنا وأنتُ مجمعان على أن تُغَرَمَ العاقلةُ الثلثُ فأكثر، ومختلفان فيما هو أقل منه، وإنما قامت الحجةُ بإجماعي وإجماعك على الثلث، ولا خَبَرٌ عندك في أقل منه: ما تقول له؟

١٥٥٣ - قال: أقول: إن إجماعي من غير الوجه الذي ذهبت إليه، إجماعي إنما هو قياسٌ على أنَّ العاقلةَ إذا غَرِمَتْ الأكثرَ ضَمَّتْ ما هو أقل منه<sup>(٢)</sup>، فَمَنْ حَدَّ لَكَ الثلثُ؟ أَرَأَيْتَ إن قال لك

---

(١) يقصد الإمام مالك، وكلامه في الموطأ ٨٦٥/٢، في كتاب العقول، باب (١٦) ما يوجب على الرجل في خاصة ماله.

(٢) الظاهر أن الإمام الشافعي يشير إلى مسألة أصولية وهي: «الأخذ بأقل ما قيل» وتعريفه كما قال ابن السمعاني: «أن يختلف المختلفون في مقدار الاجتهاد على أقاويل، فيؤخذ بأقلها عند إعواز الحكم، أي إذا لم يدل على الزيادة دليل». «وقال القفال الشافعي: هو أن يرد الفعل من النبي ﷺ مبيناً لمجمل ويحتاج إلى تحديده، فيصار إلى أقل ما يؤخذ، كما قاله الشافعي في أقل الجزية بأنه دينار، لأن الدليل قام أنه لا بد من توقيت، فصار إلى أقل ما حكى عن النبي ﷺ أنه أخذ من الجزية. قال: وهذا أصل في التوقيت قد صار إليه الشافعي في مسائل كثيرة، كتحديد مسافة القصر بمرحلتين، وما لا ينجس من الماء بالملاقاة بقلتين، وأن دية اليهودي =

غيرك: بل تُغَرِّمُ تسعةَ أعشارٍ ولا تُغَرِّمَ ما دونَه؟

١٥٥٤ - قلتُ: فإن قال لك: فالثلث يُفَدِّحُ<sup>(١)</sup> مَنْ غَرِمَهُ، قلتُ يُغَرِّمُ معه أو عنه لأنه فادِّحٌ، ولا يُغَرِّمُ ما دونَه غيرُ فادحٍ.

١٥٥٥ - قال: أفرأيت من لا مالَ له إلا درهماين، أما يُفَدِّحُهُ أن يغرمَ الثلثَ والدرهمَ فيُنْقِىَ لا مالَ له؟ أرايتَ مَنْ له دنيا عظيمةٌ، هل يُفَدِّحُهُ الثلثُ؟

١٥٥٦ - فقلتُ له: أفرأيتَ لو قال لك: هو<sup>(٢)</sup> لا يقولُ لك: «الأمرُ عندنا»، إلا والأمرُ مجتمَعٌ عليه بالمدينة.

١٥٥٧ - قال: والأمرُ المجتمَعُ عليه بالمدينة أقوى من الأخبار المنفردة<sup>(٣)</sup>! قال: فكيف

= ثلث دية المسلم». والقول بأقل ما قيل: «أثبتته الشافعي والقاضي، قال القاضي عبد الوهاب: وحكى بعض الأصوليين إجماع أهل النظر عليه» (نقلًا عن البحر المحيط ٢٧/٦).

وانظر التلخيص ١٣٥/٣، الإبهاج ٦/٣، المستصفى ٢١٦/١، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ٧٦٠/٢، المسودة ص ٤٩٠، العدة ١٢٦٨/٤.

(١) فَدَّحَ الأمر، والحمل، والذَّيْن يفدحه فدحاً: أثقله وبهَّظه. يقال: نزلَ به أمرٌ فادَّحَ وركبه ذَيْنٌ فادَّحَ أي مُثْقِلٌ. (اللسان، مادة فدح).

(٢) أي الإمام مالك وأنصاره.

(٣) إجماع أهل المدينة مسألة من مسائل أصول الفقه تحت باب الإجماع، وقد نقل عن الإمام مالك أن إجماع أهل المدينة إجماع وحجة. والصريح من كلام الإمام الشافعي أن إجماع أهل المدينة مقدم على خبر الآحاد، وقد أشار الزركشي إلى ذلك بقوله: «وقيل يرجح نقلهم على نقل غيرهم، وقد أشار الشافعي رضي الله عنه إلى هذا في القديم، ورجح رواية أهل المدينة على غيرهم. وقيل أراد بذلك الصحابة، وقيل أراد به في زمن الصحابة والتابعين وتابعي التابعين... وادعى ابن تيمية أنه مذهب الشافعي وأحمد بناءً على قولهما إن اجتهداهم في ذلك الزمن مرجح على اجتهداهم غيرهم، فيرجح أحد الدليلين لموافقة أهل المدينة. وحكي عن يونس بن عبد الأعلى قال: قال لي الشافعي رضي الله عنه: إذا وجدت متقدماً أهل المدينة على شيء، فلا يدخل قلبك شك أنه الحق... وفي لفظ له: إذا رأيت أوتائل أهل المدينة على شيء فلا تشكَّن أنه الحق، والله إنني لك ناصح...» (البحر المحيط ٤/٤٨٤). أما تحقيق القول عند المالكية في إجماع أهل المدينة، فخير من نذكره هنا ما نقل عن القاضي عبد الوهاب من المالكية حيث قال: «إجماع أهل المدينة على ضربين: نقلي واستدلالي، فالأول على ثلاثة أضرب: منه نقل شرع مبتدأ من جهة النبي ﷺ إما من قول أو فعل أو إقرار، فالأول كنقلهم الصاع والمد والأذان والإقامة والأوقات والأحباس ونحوه. والثاني: نقلهم المتصل كعهدة الرقيق، وغير ذلك. والثالث: كتركهم أخذ الزكاة من الخضروات مع أنها كانت تزوع بالمدينة، وكان النبي ﷺ والخلفاء بعده لا يأخذونها منها. قال: وهذا النوع من إجماعهم حجة يلزم عندنا المصير إليه، وترك الأخبار والمقاييس له، لا اختلاف بين أصحابنا فيه. قال: والثاني: وهو إجماعهم من طريق الاستدلال، فاختلف أصحابنا فيه على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه ليس بإجماع ولا مرجح، وهو قول أبي بكر وأبي يعقوب الرازي والقاضي أبي بكر، وابن السمعاني والطائسي، وأبي الفرج، والأبهري، وأنكروا كونه مذهباً لمالك.

تَكَلَّفَ أَنْ حَكِيَ لَنَا الْأَضْعَفَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُنْفَرِدَةِ، وَامْتَنَعَ أَنْ يُحْكِيَ لَنَا الْأَقْوَى اللَّازِمَ مِنَ الْأَمْرِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ؟!

١٥٥٨ - قلنا: فإن قال لك قائل: لِقِلَّةِ الْخَبَرِ وكثرة الإجماع عن أن يُحْكِيَ، وأنت قد تصنع مثل هذا، فتقول: هذا أَمْرٌ مُجْتَمَعٌ عَلَيْهِ!

١٥٥٩ - قال: لستُ أقولُ ولا أحدٌ من أهل العلم: «هذا مجتمَعٌ عليه»: إلّا لِمَا لَا تَلْقَى عَالِمًا أَبَدًا إلّا قَالَهُ لك وَحَكَاهُ عَنْ مَنْ قَبْلِهِ<sup>(١)</sup>، كالظاهر أربع، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا، وقد

= ثانيها: أنه مرجح، وبه قال بعض أصحاب الشافعي.  
ثالثها: أنه حجة، وإن لم يحرم خلافه، وإليه ذهب قاضي القضاة أبو الحسين بن عمر<sup>(٢)</sup> (عن البحر المحيط ٤/٤٨٥).

وانظر مسألة إجماع أهل المدينة في: التبصرة ص ٣٦٥، المنتهى لابن الحاجب ص ٥٧، اللع ص ٥٠، الإبهاج ٢/٣٤٣، المستصفى ١/١٨٧، المنحول ص ٣١٤، فوائح الرحموت ٢/٢٢٨، الإحكام لابن حزم ٤/١٤٧، المعتمد ٢/٢٧، جمع الجوامع ٢/١٧٨، المسودة، ص ٣١٧، إرشاد الفحول ص ٨٢، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/٤٤٦، التلخيص ٣/١١٣، البرهان ١/٧٢٠، تيسير التحرير ٣/٢٤٤، الوصول إلى الأصول ٢/١٢١، العدة ٤/١١٤٢، أصول السرخسي ١/٣١٤، الفصول في الأصول ٣/٣٢١.

(١) يتعرض الإمام الشافعي هنا إلى مسألتين أصوليتين:  
الأولى: هل الإجماع هو اتفاق جميع علماء العصر أم يتعقد الإجماع بمخالفة الواحد والاثنين؟ الجمهور: لا يتعقد الإجماع مع وجود مخالف من أهل الاجتهاد محمد بن جرير الطبري ورواية عن الإمام أحمد وأبو الحسن الخياط من المعتزلة: لا يشترط في انعقاد الإجماع اتفاق الجميع بل يتعقد باتفاق الأكثر مع مخالفة الأقل.

أبو بكر الرازي الجصاص وأبو عبد الله الجرجاني: إن الجماعة إن سوّغت الاجتهاد للمخالف فيما ذهب إليه كان خلافه معتداً به، مثل خلاف ابن عباس رضي الله عنهما في توريث الأم ثلث جميع المال مع الزوج والأب أو مع المرأة والأب، وإن لم يسوغوا له ذلك الاجتهاد.  
ولا يعتد بخلافه، مثل خلاف ابن عباس رضي الله عنهما في ربا الفضل.  
ابن الحاجب: اتفاق العلماء ومخالفة الأقل يعتبر حجة وليس بإجماع. وهناك أقوال أخرى غير مشهورة وهي:

- عدد الأقل إن بلغ عدد التواتر لم يعتبر الإجماع دونه وإلّا اعتد به.

- اتباع الأكثر أولى، ويجوز خلافه.

- يضر إذا خالف الاثنان لا الواحد.

- يضر الثلاثة لا الواحد والاثنان.

- إن كان يدفع خلاف الواحد نص لم يعتد بخلافه، وإن كان لا يدفع قول مخالفه نص كان خلافه مانعاً من انعقاد الإجماع. انظر المسألة في: البحر المحيط ٤/٤٧٦، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣/٤٥٣، منتهى الوصول ص ٥٦، التلخيص ٣/٦١، البرهان ١/٧٢١، المنحول ص ٣١١، أصول السرخسي ١/ =



أَجِدُهُ يَقُولُ: «الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ»، وَاجِدُ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ كَثِيرًا يَقُولُونَ بِخِلَافِهِ، وَاجِدُ عَامَّةَ أَهْلِ الْبُلْدَانِ عَلَى خِلَافٍ مَا يَقُولُ: «الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ».

١٥٦٠ - قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: فَقَدْ يَلْزُمُكَ فِي قَوْلِكَ: «لَا تَغْفُلُ مَا دُونَ الْمُوضِحَةِ»، مِثْلُ مَا لَزِمَهُ فِي الثَّلَاثِ.

١٥٦١ - فَقَالَ لِي: إِنَّ فِيهِ <sup>(١)</sup> عِلَّةٌ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَقْضِ فِيهَا دُونَ الْمُوضِحَةِ بِشَيْءٍ.

١٥٦٢ - فَقُلْتُ لَهُ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ عَارَضَكَ مَعَارِضٌ، فَقَالَ: لَا أَقْضِي فِيهَا دُونَ الْمُوضِحَةِ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ لَمْ يَقْضِ فِيهِ بِشَيْءٍ؟

١٥٦٣ - قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يَقْضِ فِيهَا دُونَهَا بِشَيْءٍ فَلَمْ يَهْدِرْ <sup>(٢)</sup> مَا دُونَهَا مِنَ الْجِرَاحِ.

= ٣١٦، الإحكام لابن حزم ١٩١/٤، الإحكام للآمدي ١٩٩/١، المعتمد ٢٩/٢، الوصول إلى الأصول ٢/٩٤، المحصول ٩١/٢، الإبهاج ٣٨٣/٢، تيسير التحرير ٢٣٦/٣، التبصرة ص ٣٦١، إحكام الفصول ص ٤٦١، المستصفي ٢٠٢/١، جمع الجوامع ١٨١/٢، نهاية السؤل ٣١٥/٢، المسودة ص ٣٢٠، شرح البدخشي ٣١٤/٢، فواتح الرحموت ٢٢٤/٢، إرشاد الفحول ص ٨٣، الإشارة في معرفة الأصول ص ٢٧٨.

الثانية: قوله: حكاه عن من قبله. هل شرط الإجماع أن يكون القول مروياً عن من قبل المجتهد أي من عصر سابق، وهي مسألة تدخل في المسألة المشهورة انقراض العصر أو إجماع أهل العصر. في المسألة قولان مشهوران:

الجمهور: لا يُشترط انقراض العصر لانعقاد الإجماع، بل بمجرد اتفاق المجتهدين على حكم انعقد الإجماع.

أحمد بن حنبل وبعض المعتزلة: يشترط انقراض العصر لانعقاد الإجماع.

إمام الحرمين الجويني: إن كان مستند الإجماع قاطعاً لا يشترط الانقراض، وإن كان ظنياً فيشترط تبادي الزمان وتكرر الواقعة ولم يتصور وقوعه لأن بطول الزمان يحصل القطع.

أما الظاهر من كلام الإمام الشافعي من أن يكون من شرط حصول الإجماع أن يكون القول مروياً عن من قبل المجتهد من عصر سابق فهذا في الحقيقة لم يقل به أحد، ولا نظن أن الإمام قال به، ولذلك لم يرو أحد من الشافعية هذا القول عنه.

انظر المسألة في: البحر المحيط ٥١٠/٤، التبصرة ص ٣٧٥، إحكام الفصول ص ٤٦٧، الإشارة في معرفة الأصول ص ٢٧٨، البرهان ٦٩٢/١، التلخيص ٥٣/٣، الملح ص ٩٠، أصول السرخسي ٣١٣/١، المستصفي ١٨٥/١، الوصول ٧٧/٢، إرشاد الفحول ص ٨١، المنحول ص ٣١٧، منتهى الوصول ص ٥٩، روضة الناظر ص ٦٩، الإبهاج ٣٩٣/٢، جمع الجوامع ١٨١/١، نهاية السؤل ٣١٥/٢، المسودة ص ٣٢٠، شرح البدخشي ٣١٤/٢، فواتح الرحموت ٢٢٤/٢، شرح المنهاج للبيضاوي في علم الأصول للأصفهاني ٦٢٨/٢، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ١٤١.

(١) في نسخة: فقال: إن لي فيه.

(٢) أي: لم يُطيل.

١٥٦٤ - قال: وكذلك يقول لك: وهو إذا لم يَقُلْ لا تَعْقِلُ العاقلة ما دون الموضحة فلم يُحَرِّمَ أن تَعْقِلُ العاقلة ما دونها، ولو قَضَى في الموضحة ولم يَقْضِ فيما دونها على العاقلة ما مَنَعَ ذلك العاقلة أن تَغَرِّمَ ما دونها، إذا غَرِّمَت الأكثر غَرِّمَت الأقل، كما قلنا نحن وأنت واحتججت على صاحبنا، ولو جازَ هذا لك جازَ عليك.

١٥٦٥ - ولو قَضَى النَّبِيُّ بنصف العُشْرِ على العاقلة: أن يقولَ قائلٌ: تَغَرِّمُ نصفَ العشرِ والدَّيَّةَ ولا تَغَرِّمُ ما بينهما، ويكونُ ذلك في مالِ الجاني؟! ولكن هذا غيرُ جائزٍ لأحدٍ، والقولُ فيه: أن جميعَ ما كان خطأ فعلى العاقلة، وإن كان درهماً.

١٥٦٦ - وقلتُ له: قد قال بعضُ أصحابنا: إذا جَنَى الحرُّ على العبدِ جنايةً فأتى على نفسه أو ما دونها خطأ فهي في ماله، دونَ عاقلته، ولا تَعْقِلُ العاقلةُ عبداً، فقلنا: هي جناية حرٍّ، وإذا قَضَى رسولُ الله أن عاقلةَ الحرِّ تحمِلُ جنايته في حرٍّ إذا كانت غُرمًا لا حِقًّا بجنايةٍ خطإ، وكذلك جنايته في العبدِ إذا كانت غُرمًا من خطإ، والله أعلم، وقلتُ بقولنا فيه، وقلتُ: من قال: لا تَعْقِلُ العاقلةُ عبداً، احتملَ قوله لا تَعْقِلُ جنايةَ عبدٍ، لأنها في عنقه، دونَ مالِ سيِّده غيره<sup>(١)</sup>، فقلتُ بقولنا، ورأيتُ ما احتججتُ به من هذا حجةً صحيحةً داخلَةً في معنى السُّنة؟

١٥٦٧ - قال: أجل.

١٥٦٨ - قال: وقلتُ له: وقال صاحبك وغيره من أصحابنا: جِرَاحُ العبدِ في ثمنه كَجِرَاحِ الحرِّ في ديتِهِ، ففي عينه نصفُ ثَمَنِهِ، وفي مَوْضِحَتِهِ نصفُ عَشْرِ ثَمَنِهِ، وخالفْتُنَا فيه، فقلتُ: في جِرَاحِ العبدِ ما نَقُصُّ من ثَمَنِهِ.

١٥٦٩ - قال: فإنا أبدأُ فأسألكَ عن حجتك في قولِ جِرَاحِ العبدِ في ديتِهِ: أَخْبَرَا قُلْتَهُ أم قِياساً؟

١٥٧٠ - قلتُ: أمَّا الخَيْرُ فيه فعن سعيد بن المسيَّب.

١٥٧١ - قال: فاذْكُرْهُ؟

١٥٧٢ - قلتُ: أَخْبَرَنَا سفيانُ، عن الزهريِّ، عن سعيد بن المسيَّب، أَنَّهُ قال: عقلُ العبدِ في ثمنه، فسمعتُهُ منه كثيراً هكذا، وربما قال: كَجِرَاحِ الحرِّ في ديتِهِ.

قال ابنُ شهاب: فَإِنَّ ناساً يقولون: يَقُومُ سِلْعَةً.

١٥٧٣ - فقال: إنما سألتك خبراً تقومُ به حجتك.

(١) غيره، بَدَل من: سيِّده، وفي بعض النسخ بحذف: سيِّده.

- ١٥٧٤ - قُلْتُ: قد أخبرتك أنني لا أعرف فيه خبراً عن أحدٍ أعلى من سعيد بن المسيَّب .
- ١٥٧٥ - قال: فليس في قوله حجةٌ .
- ١٥٧٦ - قال: وما ادعيتُ ذلك فتردّه عليّ!
- ١٥٧٧ - قال: فاذكر الحجةَ فيه؟
- ١٥٧٨ - قلتُ: قياساً على الجنابة على الحرِّ .
- ١٥٧٩ - قال: قد يفارق الحرُّ في أن ديةَ الحرِّ مُؤَقَّتَةٌ، وديتهُ ثَمَنُهُ<sup>(١)</sup>، فيكون بالسَّلْعِ من الإبل والدوابِّ وغير ذلك أشبه، لأنَّ في كُلِّ واحدٍ منهما ثَمَنٌ؟
- ١٥٨٠ - فقلتُ: فهذا حجةٌ - لمن قال لا تعقل العاقلةُ ثَمَنَ العبدِ -: عليك .
- ١٥٨١ - قال: ومن أين؟
- ١٥٨٢ - قال: يقولُ لك: لِمَ قلتَ تعقلُ العاقلةُ ثَمَنَ العبدِ إذا جنى عليه الحرُّ قيمتهُ، وهو عندك بمنزلة الثمنِ؟ ولو جَنَى على بغير جنابةٍ ضَمَنَهَا في ماله؟
- ١٥٨٣ - قال: فَهُوَ نَفْسٌ مُحَرَّمَةٌ .
- ١٥٨٤ - قلتُ: والبِيعُ نَفْسٌ مُحَرَّمَةٌ على قَاتِلِهِ؟
- ١٥٨٥ - قال: ليست كحرمة المؤمن .
- ١٥٨٦ - قلتُ: ويقولُ لك: ولا العبدُ كحرمة الحرِّ في كلِّ أمره .
- ١٥٨٧ - فقلتُ: فهو عندك مُجامِعُ الحرِّ في هذا المعنى، أفتعقله العاقلةُ؟
- ١٥٨٨ - قال: وَنَعَمْ .
- ١٥٨٩ - قلتُ: وَحَكَمَ اللهُ في المؤمنِ يُقْتَلُ خَطَأً بَدِيَّةٍ وتحريرِ رقيةٍ؟
- ١٥٩٠ - قال: نعم .
- ١٥٩١ - قلتُ: وزعمتُ أنَّ في العبدِ تحريرَ رقيةٍ كَهَيِّ في الحرِّ وثمناً<sup>(٢)</sup>، وأن الثَّمَنَ كالدِّيةِ؟
- ١٥٩٢ - قال: نعم .
- ١٥٩٣ - قلتُ: وزعمتُ أنك تقتلُ الحرَّ بالعبدِ؟

(١) انظر مسألة دية العبد في: الإشراف على مذاهب أهل العلم ١٩٩/٢، المغني والشرح الكبير ٥٣٤/٩، مختصر اختلاف العلماء ١٩٧/٥ .

(٢) رُسِمَتْ في الأصل «ثمن» .

١٥٩٤ - قال: نعم.

١٥٩٥ - قلتُ: وزعمنا أنا نقتل العبدَ بالعبد؟

١٥٩٦ - قال: وأنا أقوله.

١٥٩٧ - قلتُ: فقد جامعَ الحرُّ في هذه المعاني عندنا وعندك، في أن بينه وبين المملوك مثله قصاصاً في كلِّ جرح، وجامعَ البعير في معنى أن ديتَه ثَمَنُه، فكيف اخترتَ في جراحته أن تجعلها كجراحة بعير، فتجعلَ فيه ما نَقَصَه، ولم تجعلَ جراحته في ثمنه كجراح الحرِّ في ديتِه؟ وهو يُجامعُ الحرَّ في خمسةٍ معانٍ، ويفارقه في معنى واحدٍ؟ أليسَ أن تقيسَه على ما يجامعه في خمسةٍ معاني أولى بك من أن تقيسَه على ما يجمعه في معنى واحدٍ؟ مع أنه يجامعُ الحرَّ في أكثرَ من هذا: أن ما حُرِّمَ على الحرِّ حُرِّمَ عليه، وأنَّ عليه الحدودَ والصلاةَ والصومَ وغيرها من الفرائض، وليس من البهائم بسبيل!!

١٥٩٨ - قال: رأيتُ ديتَه ثَمَنُه؟

١٥٩٩ - قلتُ: وقد رأيتُ ديتَ المرأةِ نصفَ ديةِ الرجل، فما مَنَعَ ذلكَ جَراحها أن تكونَ في ديتها، كما كانت جراحُ الرجل في ديتِه؟

١٦٠٠ - وقلتُ له: إذا كانت الديةُ في ثلاثِ سنينَ إبلاً، أفليسَ قد زعمتَ أن الإبلَ تكونُ بِصِفَةِ دِينَا؟ فكيف أنكرتَ أن تُشترى الإبلُ بصفةٍ إلى أجل؟ ولم تقيسَه على الديةِ ولا على الكتابةِ ولا على المهرِ، وأنتَ تجيزُ في هذا كله أن تكونَ الإبلُ بصفةٍ دِينَا؟! فخالفتَ فيه القياسَ، وخالفتَ الحديثَ نصّاً عن النبي: أنه استسلفَ<sup>(١)</sup> بعيراً ثم أمرَ بقضائه بغد<sup>(٢)</sup>؟!

١٦٠١ - قال: كرهه ابنُ مسعودٍ.

١٦٠٢ - فقلنا: وفي أحدٍ مع النبي حُجَّةٌ؟!

١٦٠٣ - قال: لا، إن ثبتَ عن النبي.

١٦٠٤ - قلتُ هو ثابتٌ باستسلافه بعيراً وقضائه خيراً منه، وثابتٌ في الدياتِ عندنا وعندك، هذا في معنى السُّنَّةِ.

١٦٠٥ - قال: فما الخبرُ الذي يُقاسُ عليه؟

[١٧٦] ١٦٠٦ - قلتُ: أخبرنا مالكٌ عن زيد بن أسلمَ عن عطاء بن يسارٍ، عن أبي رافع<sup>(٣)</sup>:

(١) أي: استقرض: النهاية في غريب الحديث ٣٩٠/٢.

(٢) سيذكر المصنف رحمه الله تعالى نص الحديث في الفقرة (١٦٠٦) فانظر تخريجه هناك.

(٣) هو أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ، تقدمت ترجمته عند الفقرة (٢٩٥).

«أَنَّ النَّبِيَّ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَعِيرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَقْضِيَهُ إِيَّاهُ، فَقُلْتُ: لَا أَجِدُ فِي الْإِبِلِ إِلَّا جَمَلًا خَيْرًا، فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسُ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً»<sup>(١)</sup>.

١٦٠٧ - قال: فما الخبر الذي لا يُقاس عليه؟

١٦٠٨ - قلت: ما كان الله فيه حكمً منصوًصً ثم كانت لرسول الله سنة بتخفيف في بعض الفرض دون بعض: عمل بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله، دون ما سواها، ولم يُقس ما سواها عليها، وهكذا ما كان لرسول الله من حكم عام بشيء ثم سن فيه سنة تفارق حكم العام<sup>(٢)</sup>.

١٦٠٩ - قال: وفي<sup>(٣)</sup> مثل ماذا؟

١٦١٠ - قلت: فرض الله الوضوء على من قام إلى الصلاة من نومه، فقال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>.

١٦١١ - فقصد قصد الرجلين بالفرض، كما قصد قصدا ما سواهما من أعضاء الوضوء.

١٦١٢ - فلما مسح رسول الله على الخفين لم يكن لنا - والله أعلم - أن نمسح على

(١) رواه مسلم في كتاب المساقاة، باب (٢٢) من استسلف شيئاً ف قضى خيراً منه، حديث رقم (١٦٠٠)، وأبو داود في كتاب البيوع، باب (١١) في حسن القضاء، حديث رقم (٣٣٤٦)، والترمذي في كتاب البيوع، باب استقراض البعير، حديث رقم (١٣١٨)، والنسائي في كتاب البيوع، باب استلاف الحيوان، حديث رقم (٤٦٢١)، وابن ماجه في كتاب البيوع، باب السلم في الحيوان، حديث رقم (٢٢٨٥)، والدارمي في كتاب البيوع، باب (٣١) الرخصة في استقراض الحيوان، حديث رقم (٢٥٦٥)، ومالك في كتاب البيوع، باب (٤٣) ما يجوز من السلف، حديث رقم (٨٩)، وأحمد في المسند ٦/٣٩٠، والبيهقي في سننه الكبرى ٥/٣٥٣.

(٢) هذا ما يسميه الأصوليون بشروط القياس، وما ذكره هنا الإمام الشافعي بعض هذه الشروط. وللأصوليين طريقة أخرى في ذكر الشروط حيث يذكرون أركان القياس الأربعة وهي: الأصل والفرع وحكم الأصل والعلة، ثم يذكرون شروط كل ركن. ومن الشروط العامة للقياس التي ذكرها البزدوي:

١ - أن لا يكون الأصل مخصوصاً بحكمه بنص آخر.

٢ - أن لا يكون حكمه معدولاً به عن القياس.

٣ - وأن يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص بعينه إلى فرع هو نظيره ولا نص فيه.

٤ - وأن يبقى الحكم في الأصل بعد التعليل على ما كان قبله.

وزاد علاء الدين البخاري شروطاً أخرى وهي:

٥ - أن لا يكون التعليل متضمناً لإبطال شيء من ألفاظ النص.

٦ - أن يكون حكم الأصل ثابتاً ولا يكون منسوخاً.

٧ - أن يكون حكم الأصل غير متفرع عن أصل آخر.

٨ - أن لا يكون حكم الفرع متقدماً على حكم الأصل (انظر كشف الأسرار ٣/٥٤٥ - ٥٥٠).

(٣) في بعض النسخ: بحذف (وفي).

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦.

عامة<sup>(١)</sup>، ولا بُرُقع<sup>(٢)</sup> ولا قُفَّازَيْن قياساً عليهما، وأثبتنا الفرض في أعضاء الوضوء كلها، وأزخضنا بمسح النبي في المسح على الخُفَّين، دون ما سواهما.

١٦١٣ - قال: فْتَعُدُّ هذا خلافاً للقرآن؟

١٦١٤ - قلتُ: لا تُخالف سنة لرسول الله كتاب الله بحال.

١٦١٥ - قال: فما معنى هذا عندك؟

١٦١٦ - قلتُ: معناه أن يكون قَصَدَ بفرض إمساك القدمين الماء من لا خُفَّين<sup>(٣)</sup> عليه لِبَسَهُما كَامِلَ الطهارة.

١٦١٧ - قال: أو يجوز هذا في اللسان؟

١٦١٨ - قلتُ: نعم، كما جاز أن يقوم إلى الصلاة من هو على وضوء، فلا يكون المراد بالوضوء، استدلالاً بأن رسول الله صَلَّى صلاتين وصلوات بوضوء واحد.

١٦١٩ - وقال الله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكْلَافًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

١٦٢٠ - فدلَّت السنة على أن الله لم يُرِدْ بالقطع كلَّ السارقين<sup>(٥)</sup>.

١٦٢١ - فكذلك دلَّت سنة رسول الله بالمسح أنه قَصَدَ بالفرض في غَسْلِ القدمين من لا خُفَّين عليه لِبَسَهُما كَامِلَ الطهارة<sup>(٦)</sup>.

١٦٢٢ - قال: فما مثْلُ هذا في السنة؟

١٦٢٣ - قلتُ: نهى رسول الله عن بيع الثمر بالتمر إلا مثلاً بمثل<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ذكر الجصاص أن من أجاز المسح على العمامة الإمامين الثوري والأوزاعي. وقال ابن قدامة: «ويجوز المسح على العمامة. قال ابن المنذر: ومن مسح على العمامة أبو بكر الصديق، وبه قال عمر وأنس وأبو أمامة. وروي عن سعيد بن مالك وأبي الدرداء رضي الله عنهم، وبه قال عمر بن عبد العزيز والحسن وقتادة ومكحول والأوزاعي وأبو ثور وابن المنذر. وقال عروة والنخعي والشعبي والقاسم ومالك والشافعي وأصحاب الرأي: لا يمسح عليها لقوله الله تعالى ﴿امسحوا برؤوسكم﴾ ولأنه لا تلحقه المشقة في نزعها فلم يجر المسح عليها كالكمين. (انظر مختصر اختلاف العلماء ١/١٤٥، والمغني والشرح الكبير ١/٣٠٧).

(٢) كساء يستر الرأس والوجه ولا يظهر منه غير العينين كانت ترتديه نساء الأعراب قديماً، والقفاز: هو ما تطلق عليه العامة «كفوف».

(٣) ورود في الأصل «خُفَّي».

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣٨.

(٥) وإنما من سرق ما قيمته ربع دينار فصاعداً، من جزز، كما تقدم ذكر ذلك.

(٦) انظر الفقرات: (٢٢٠ - ٢٢٧) و(٣٣٣ - ٣٣٥) و(٦٣٦ - ٦٤٨).

(٧) جزء من حديث عبادة بن الصامت، وقد تقدم في الفقرة (٧٦١).

و«سُئِلَ عَنِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ؟ فَقَالَ: أَيْتَقَصُّ الرُّطْبُ إِذَا يَبَسَ؟ فَقِيلَ: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

و«نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ»<sup>(٢)</sup> وهي كُلُّ مَا عُرِفَ كَيْلُهُ مِمَّا فِيهِ الرُّبَا مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ بِجُزْأَيْ لَا يُعْرَفُ كَيْلُهُ مِنْهُ، وَهَذَا كُلُّهُ مُجْتَمِعُ الْمَعَانِي.

«وَرَخَّصَ أَنْ تُبَاعَ الْعَرَائِي بِخَرْصِهَا تَمَرًا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا»<sup>(٣)</sup>.

١٦٢٤ - فَرَخَّصْنَا فِي الْعَرَائِي بِإِرْخَاصِهِ، وَهِيَ بَيْعُ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ، وَدَاخِلَةٌ فِي الْمُرَابَنَةِ، بِإِرْخَاصِهِ، فَاتَّبَعْنَا التَّحْرِيمَ مُحَرَّمًا عَامًّا فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ صَنْفٍ وَاحِدٍ مَأْكُولٍ، بَعْضُهُ جُزْأَيْ وَبَعْضُهُ بِكَيْلٍ: لِلْمُرَابَنَةِ، وَأَحْلَلْنَا الْعَرَائِي خَاصَّةً بِإِحْلَالِهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الَّتِي حَرَّمَ، وَلَمْ تُبْطَلْ أَحَدُ الْخَبَرَيْنِ بِالْآخَرِ، وَلَمْ نَجْعَلْهُ قِيَاسًا عَلَيْهِ.

١٦٢٥ - قَالَ: فَمَا وَجْهُ هَذَا؟

١٦٢٦ - قُلْتُ: يَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ، أَوَّلَاهُمَا بِهِ عِنْدِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: أَنْ يَكُونَ مَا نَهَى عَنْهُ جُمْلَةً أَرَادَ بِهِ مَا سِوَى الْعَرَائِي، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَرْخَصَ فِيهَا بَعْدَ وَجُوبِهَا<sup>(٤)</sup> فِي جُمْلَةِ النَّهْيِ، وَأَيُّهُمَا كَانَ فَعَلَيْنَا طَاعَتَهُ، بِإِحْلَالِ مَا أَحَلَّ وَتَحْرِيمِ مَا حَرَّمَ.

١٦٢٧ - وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ بِالذِّيَّةِ فِي الْحُرِّ الْمُسْلِمِ يُقْتَلُ خَطَأً مَائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَقَضَى بِهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ<sup>(٥)</sup>.

١٦٢٨ - وَكَانَ الْعَمْدُ يَخَالَفُ الْخَطَأَ فِي الْقَوْدِ وَالْمَائِمِ وَيُؤَافِقُهُ فِي أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ فِيهِ دِيَّةٌ.

١٦٢٩ - فَلَمَّا كَانَ قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ فِي كُلِّ امْرَأَةٍ فِيمَا لَزِمَهُ إِنَّمَا هُوَ فِي مَالِهِ دُونَ مَالِ غَيْرِهِ<sup>(٦)</sup>، إِلَّا فِي الْحُرِّ يُقْتَلُ خَطَأً: فَضَيْنَا عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي الْحُرِّ يُقْتَلُ خَطَأً مَا قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، وَجَعَلْنَا الْحُرَّ يُقْتَلُ عَمْدًا إِذَا كَانَتْ فِيهِ دِيَّةٌ: فِي مَالِ الْجَانِي، كَمَا كَانَ كُلُّ مَا جَنَى فِي مَالِهِ غَيْرَ الْخَطِئِ، وَلَمْ نَقِسْ مَا لَزِمَهُ مِنْ غُرْمٍ بغيرِ جِرَاحٍ خَطِئًا عَلَى مَا لَزِمَهُ بِقَتْلِ الْخَطِئِ<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في الفقرة (٩٠٧).

(٢) تقدم تخريجه في الفقرة (٩٠٦).

(٣) تقدم في الفقرة (٩٠٨ - ٩٠٩).

(٤) أي: دخولها وثبوتها.

(٥) تقدم قريباً، انظر الفقرة (١٥٣٦).

(٦) يقول في المغني: «والعاقلة لا تحمل العبد ولا العمد ولا الصلح ولا الاعتراف ولا ما دون الثلث».

وخالف في العبد: عطاء والزهري والحكم وحماد وأبو حنيفة. وفي رواية عن الإمام مالك أن العاقلة تحمل الجنايات التي لا قصاص فيها وهو قول قتادة. وخالف فيما دون الثلث الثوري وأبو حنيفة حيث قالوا: تحمل العاقلة السن والمواضعة وما فوقها. (انظر المغني والشرح الكبير ٥٠٢/٩ - ٥٠٦).

(٧) انظر الفقرة (١٥٣٦).

١٦٣٠ - فإن قال قائل: وما الذي يَغْرُمُ الرجل من جنائته وما لَزِمُهُ غيرُ الخطي؟

١٦٣١ - قلت: قال الله: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَيْنِ نَحْلَةً﴾<sup>(١)</sup>.

١٦٣٢ - وقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٦٣٣ - وقال: ﴿فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(٣)</sup>.

١٦٣٤ - وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّ﴾<sup>(٤)</sup>.

١٦٣٥ - وقال: ﴿وَمَن قَلَّ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِّذَوِقٍ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَن عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

١٦٣٦ - وقال: ﴿فَكَفَّرَتُهُ طَعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّن أَوْسَطِ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

[١٧٧] ١٦٣٧ - وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ عَلَى «أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْأَمْوَالِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَمَا أَفْسَدَتْ الْمَوَاشِي بِاللَّيْلِ فَهُوَ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا»<sup>(٧)</sup>.

١٦٣٨ - فَدَلَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَمَا لَمْ يَخْتَلَفِ الْمُسْلِمُونَ فِيهِ: أَنَّ هَذَا كُلَّهُ فِي مَالِ الرَّجُلِ، بِحَقِّ وَجِبِّ عَلَيْهِ اللَّهِ، أَوْ أَوْجَبُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ لِلْأَدَمِيِّينَ، بِوُجُوهِ لَزِمَتْهُ، وَأَنَّهُ لَا يُكَلِّفُ أَحَدٌ غُرْمَهُ عَنْهُ.

(١) سورة النساء، الآية: ٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٤٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

(٤) سورة المجادلة، الآية: ٣.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

(٧) رواه أبو داود في كتاب الأقضية، باب المواشي تُفسد زرع القوم، حديث رقم (٣٥٧٠)، والنسائي في سننه الكبرى، كما تحفة الأشراف ١٤/٢، وابن ماجه في كتاب الأحكام، باب (١٣) الحكم فيما أفسدت المواشي، حديث رقم (٢٣٣٢)، وأحمد في المسند ٢٩٥/٤، والدارقطني في سننه ١٥٥/٣، والحاكم في المستدرک ٤٧/٢ - ٤٨، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٤١/٨. روه من طريق حرام بن محيصة عن البراء بن عازب أن ناقة له دخلت حائطاً فأفسدت فيه فَقَضَى... الحديث. ورواته ثقات إلا أن حرام لم يسمع من البراء، ولكن لم ينفرد به، بل تابعه سعيد بن المسيب عن البراء، أخرجه أحمد في المسند ٤٣٦/٥، وابن أبي شيبة في المصنف ٤٣٥/٩ - ٤٣٦، وابن الجارود في المنتقى (٧٩٦)، والبيهقي في الكبرى ٤٣٢/٨، فيصح الحديث بهذه الطرق ويثبت. وللحديث طرق أخرى أيضاً.



١٦٣٩ - ولا يجوز أن يجنّي رجلٌ ويغرّم غيرُ الجاني، إلّا في الموضع الذي سنّه رسولُ الله فيه خاصّةً، من قتل الخطأ وجنّيته على الآدميين خطأً.

١٦٤٠ - والقياسُ فيما جنّى على بهيمةٍ أو متاعٍ أو غيره - على ما وصفتُ -: أن ذلك في ماله، لأنّ الأكثرَ المعروف أنّ ما جنّى في ماله، فلا يقاسُ على الأقلّ ويُترك الأكثرُ المعقولُ، ويُخصّصُ الرجلُ الحرُّ يقتلُ الحرَّ خطأً فتعقُّله العاقلةُ، وما كان من جنّايةٍ خطأً على نفسٍ وجُرحٍ: خَبَرًا وقياساً.

[١٧٨] ١٦٤١ - وقضى رسولُ الله في الجنين بغرّة: عبدٌ أو أمةٌ<sup>(١)</sup>، وقومُ أهلِ العلم الغرّة خمساً من الإبل.

١٦٤٢ - قال: فلما لم يُحكَا<sup>(٢)</sup> أنّ رسولَ الله سألَ عن الجنين: أذكرٌ أم أنثى؟ - إذ قضى فيه -: سَوَى<sup>(٣)</sup> بين الذكر والأنثى إذا سقط ميتاً، ولو سقط حياً فمات جَعَلُوا في الرجل مائةً من الإبل، وفي المرأة خمسين.

١٦٤٣ - فلم يجز أن يُقاسَ على الجنين شيءٌ<sup>(٤)</sup>، من قبيل أن الجنّياتِ على مَنْ عُرِفَتْ جنّيته مَوْقَنَاتٌ معروفةٌ، مفروقةٌ فيها بين الذكر والأنثى. وأن لا يختلفَ الناسُ في أن لو سقط الجنينُ حياً ثم مات كانت فيه ديةٌ كاملةٌ، إن كان ذكراً فمائة من الإبل، وإن كانت أنثى فخمسون من الإبل، وأنّ المسلمين - فيما علمتُ - لا يختلفون أن رجلاً لو قَطَعَ الموتى لم يكن في واحدٍ منهم ديةٌ ولا أرشٌ، والجنينُ لا يَغْدُو أن يكونَ حياً أو ميتاً.

١٦٤٤ - فلما حَكَمَ فيه رسولُ الله بِحُكْمِ فارَقَ حُكْمَ النفوسِ، الأحياء والأمواتِ، - وكان مُعَيَّبَ الأمرِ -: كانَ الحكمُ بما حَكَمَ بِهِ على الناسِ اتِّباعاً لأمرِ رسولِ الله.

١٦٤٥ - قال: فهل تعرفُ له وجهاً؟

١٦٤٦ - قلتُ: وجهاً واحداً، والله أعلم.

١٦٤٧ - قال: وما هو؟

- 
- (١) تقدم تخريجه، انظر الفقرة (١١٧٤).  
(٢) هكذا بالأصل بإثبات حرف العلة مع وجود الجازم، ولذلك وجه صحيح في العربية.  
(٣) أي: سوى أهل العلم بين...  
(٤) جاء في المجموع: «ودية الجنين الحر غرّة عبد أو أمة، لما روى أبو هريرة رضي الله [الحديث الوارد في الفقرة ١١٧٤] ثم قال: ... وإن ضرب بطنها فالقت جنيناً فاستهل أو تنفس أو شرب اللبن ومات في الحال أو بقي متألماً إلى أن مات، وجبت فيه دية كاملة» (المجموع شرح المذهب ٥٤/١٩ - ٥٥).

١٦٤٨ - قلتُ: يقالُ: إذا لم تُعرف له حياةٌ، وكان لا يُصلَّى عليه ولا يَرثُ -: فالحكم فيه أنها جنايَةٌ على أمِّه، وقَّتَ فيها رسولُ الله شيئاً قَوْمُهُ المسلمون، كما وقَّتَ في الموضِحَةِ.

١٦٤٩ - قال: فهذا وجهٌ.

١٦٥٠ - قلتُ: وجهٌ لا يُبين الحديثُ أنَّه حَكَمَ به له، فلا يصحُّ أن يقالَ: إنه حَكَمَ به له، ومن قال: إنه حَكَمَ به لهذا المعنى قال: هو للمرأة دون الرجل، هو للأم دون أبيه، لأنه عليها جُنْيٌ، ولا حُكْمٌ للجنين يكونُ به مَوْرُوثاً، ولا يورثُ مَنْ لا يَرثُ.

١٦٥١ - قال: فهذا قولٌ صحيحٌ؟

١٦٥٢ - قلتُ: والله أعلم.

١٦٥٣ - قال: فإن لم يكن هذا وجهه فما يقال لهذا الحكم؟

١٦٥٤ - قلنا: يقالُ له: سنةٌ تُعْبَدُ العِبَادُ بأن يحكموا بها.

١٦٥٥ - وما يقالُ لغيره ممَّا يدلُّ الخبرُ على المعنى الذي له حُكْمٌ به؟

١٦٥٦ - قيل: حُكْمٌ سنةٌ تُعْبَدُوا بها لأمرٍ عرفوه بمعنى الذي تُعْبَدُوا له في السنة، فقاوسوا عليه ما كان في مثل معناه.

١٦٥٧ - قال: فاذكر منه وجهاً غيرَ هذا، إن حَضَرَكَ، تَجَمُّعٌ فيه ما يُقاسُ عليه ولا يُقاسُ؟

[١٧٩] ١٦٥٨ - فقلتُ له: قَضَى رسولُ الله في المَصْرَاةِ<sup>(١)</sup> من الإبل والغنم إذا حلبها مُشْتَرِيها: «إِنْ أَحَبَّ أَمْسَكْهَا، وَإِنْ أَحَبَّ رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ»<sup>(٢)</sup>.

[١٨٠] - وَقَضَى «أَنْ الْخَرَجَ بِالضَّمَانِ»<sup>(٣)</sup>.

---

(١) المصراة: هي الناقة أو البقرة أو الشاة تُصْرَى فيحبس اللبن في الضرع أياماً، فلا تُحلب، فيظن الإنسان أنها تحلب هذا القدر كل يوم.

(٢) رواه البخاري في كتاب البيوع، باب (٦٥) إن شاء رذ المصراة، حديث رقم (٢١٥١) وفي مواضع أخرى، ومسلم في كتاب البيوع، باب حكم بيع المصراة، حديث رقم (١٥٢٤)، وأبو داود في كتاب الإجارة، باب من اشترى مصراة فكرهها، حديث رقم (٣٤٤٣ - ٣٤٤٥)، والترمذي في كتاب البيوع، باب ما جاء في المصراة، حديث رقم (١٢٥١ - ١٢٥٢)، والنسائي في كتاب البيوع، باب النهي عن المصراة ٢٥٣/٧ - ٢٥٤، وابن ماجه في كتاب التجارات، باب (٤٢) بيع المصراة، حديث رقم (٢٢٣٩)، ومالك في كتاب البيوع، باب ما ينهاه عن المساومة والمبايعه، حديث رقم (٢٩٦)، والدارمي في كتاب البيوع، باب (١٩) في المحفلات، حديث رقم (٢٥٥٣)، وأحمد في المسند ٢٤٢/٢ و٢٥٩ و٣٨٦ و٤١٠ و٤٢٠ و٤٣٠ و٤٦٣ و٤٦٩ و٤٨١، وعبد الرزاق في المصنف (١٤٨٥٨ - ١٤٨٦٢)، والدارقطني في سننه ٧٤/٣، وابن حبان في صحيحه (٤٩٧٠)، والبيهقي في سننه الكبرى ٣١٨/٥ و٣١٩ و٣٢٠.

(٣) تقدم تخريجه، انظر الفقرة (١٢٣٢).

١٦٥٩ - فكان معقولاً في: «الخراج بالضمان»، أتى إذا ابتعت<sup>(١)</sup> عبداً فأخذت له خراجاً ثم ظهرت منه على غيب يكون لي رده: فما أخذت من الخراج والعبد في ملكي ففيه خصلتان: إحداهما: أنه لم يكن في ملك البائع ولم يكن له حصّة من الثمن.

والأخرى: أنها في ملكي، وفي الوقت الذي خرج فيه العبد من ضمان بائعه إلى ضمانني، فكان العبد لو مات مات من مالي وفي ملكي، ولو شئت حبسته بعبيه فكذلك الخراج.

١٦٦٠ - فقلنا بالقياس على حديث، «الخراج بالضمان»، فقلنا: كل ما خرج من ثمر حائط اشتريته، أو ولد ماشية أو جارية اشتريتها: فهو مثل الخراج، لأنه حدث في ملك مشتريه، لا في ملك بائعه.

١٦٦١ - وقلنا في المصراة اتباعاً لأمر رسول الله، ولم نقس عليه، وذلك أن الصفقة وقعت على شاة بعينها. فيها لبن محبوس مغيب المعنى والقيمة، ونحن نحيط أن لبن الإبل والغنم يختلف، وألبان كل واحد منهما يختلف، فلما قضى فيه رسول الله بشيء مؤقت - وهو صاع من تمر -: قلنا به، اتباعاً لأمر رسول الله.

١٦٦٢ - قال: فلو اشترى رجل شاة مصراة فحلبها، ثم رضىها بعد العلم بغيب التصرية، فأمسكها شهراً حلبها، ثم ظهر منها على عيب دلّسه له البائع - غير التصرية -: كان له ردها، وكان له اللبن بغير شيء، بمنزلة الخراج، لأنه لم يقع عليه صفقة البيع، وإنما هو حادث في ملك المشتري، وكان عليه أن يردّ فيما أخذ من لبن التصرية صاعاً من تمر، كما قضى به رسول الله<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: اشتريته.

(٢) مسألة المصراة اختلف فيها الفقهاء بناء على مسألة أصولية، وهي: إذا تعارض خبر الواحد مع القياس أيهما يقدم.

جمهور الأصوليين: خبر الواحد يقدم على القياس، واشتراط بعض الأحناف منهم عيسى بن أبان والجصاص أن يكون الراوي: عدلاً ثقة، ونقل عن بعض الأحناف: أن يكون فقيهاً. الإمام مالك: عرف عنه أنه قدم القياس على الخبر، والظاهر من بعض الروايات عنه أنه يقدم القياس إذا كانت علته غير مظنونة.

وبناء على هذا الخلاف الأصولي، حصل الخلاف في مسألة المصراة، فالأحناف لم يأخذوا بالحديث لا لأنه مخالف للقياس، بل كما قال علاء الدين البخاري: «لأسباب عارضة لا لترجيحهم القياس عليه، وبأن الخبر يقيني بأصله، لأنه قول الرسول عليه السلام لا احتمال للخطأ فيه، وإنما الشبهة في طريقه وهو النقل، ولهذا لو ارتفعت الشبهة كان حجة قطعاً بمنزلة المسموع». ثم قال: «... وإنما تحققت الشبهة بعارض النقل وتخلل الوساطة واحتمال الغلط والنسيان، فكان الاحتمال فيه عارضاً، والاحتمال الأصلي أقوى من الاحتمال العارض، فلهذا كان العمل بالخبر أولى. وذكر بعض الأصوليين أن التمسك بالخبر لا يتم إلا بثلاث

١٦٦٣ - فنكون قد قلنا في لَبِنِ التَّضْرِيَةِ خَبَرًا، وفي اللَّبَنِ بَعْدَ التَّضْرِيَةِ قِيَاسًا عَلَى: «الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ».

١٦٦٤ - وَلَبِنُ التَّضْرِيَةِ مُفَارِقٌ لِلَبَنِ الْحَادِثِ بَعْدَهُ، لِأَنَّهُ وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ، وَاللَّبْنُ بَعْدَهُ حَادِثٌ فِي مَلِكِ الْمُشْتَرِي، لَمْ تَقَعْ عَلَيْهِ صَفَقَةُ الْبَيْعِ.

١٦٦٥ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَيَكُونُ أَمْرٌ وَاحِدٌ يُؤْخَذُ مِنْ وَجْهَيْنِ؟

١٦٦٦ - قِيلَ لَهُ: نَعَمْ، إِذَا جَمَعَ أَمْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، أَوْ أُمُورًا مُخْتَلَفَةً.

١٦٦٧ - فَإِنْ قَالَ: فَمَثَلُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا؟

١٦٦٨ - قُلْتُ: الْمَرْأَةُ تَبْلُغُهَا وَفَاةٌ زَوْجَهَا فَتَعْتَدُ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ وَيَدْخُلُ بِهَا الزَّوْجُ<sup>(١)</sup>، لَهَا الصَّدَاقُ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَالْوَلَدُ لِاحِقٌ، وَلَا حَذٌّ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَتَوَارَثَانِ، وَتَكُونُ الْفُرْقَةُ فُسْخًا بِلا طَلَاقٍ.

١٦٦٩ - يُحْكَمُ لَهُ إِذَا كَانَ ظَاهِرُهُ حَلَالًا حُكْمَ الْحَلَالِ، فِي ثُبُوتِ الصَّدَاقِ وَالْعِدَّةِ وَلُحُوقِ الْوَلَدِ وَدَرْزِ الْحَذِّ، وَحُكْمُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ حَرَامًا فِي الْبَاطِنِ حُكْمَ الْحَرَامِ، فِي أَنْ لَا يُقَرَّأَ عَلَيْهِ، وَلَا تَحُلُّ لَهُ إِصَابَتُهَا بِذَلِكَ النِّكَاحِ إِذَا عَلِمَا بِهِ، وَلَا يَتَوَارَثَانِ، وَلَا يَكُونُ الْفُسْخُ طَلَاقًا، لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ بِزَوْجَةٍ.

١٦٧٠ - وَلِهَذَا أَشْبَاهُ، مِثْلُ الْمَرْأَةِ تُنْكَحُ فِي عِدَّتِهَا.

---

= مَقْدِمَاتُ: ثُبُوتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى الْحُكْمِ، وَوَجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ، وَالْأُولَى ظَنِيَّةٌ وَالثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ يَقِينَتَانِ. فَأَمَّا التَّمَسُّكُ بِالْقِيَاسِ فَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِأَرْبَعِ مَقْدِمَاتٍ أَوْ خَمْسٍ: ثُبُوتُ حُكْمِ الْأَصْلِ. وَكَوْنُهُ مُعْلَلًا بِالْعِلَّةِ الْفَلَانِيَّةِ، وَحُصُولُ تِلْكَ الْعِلَّةِ فِي الْفَرْعِ، وَعَدَمُ الْمَانِعِ فِي الْفَرْعِ عِنْدَ مَنْ يَجُوزُ تَخْصِيصُ الْعِلَّةِ، وَوَجُوبُ الْعَمَلِ بِهِ. وَالْأُولَى وَالْخَامِسَةُ يَقِينَتَانِ وَالبَوَاقِي ظَنِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ الْعَمَلُ بِالْخَبَرِ أَقْلَ ظَنًّا مِنَ الْعَمَلِ بِالْقِيَاسِ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ رَاجِحًا (كَشَفُ الْأَسْرَارِ ٢/٧٠٠ - ٧٠١).

وَانْظُرْ مُعَارَضَةَ خَبَرِ الْوَاحِدِ لِلْقِيَاسِ فِي: الْفُصُولِ فِي الْأُصُولِ ٣/١٤٠، التَّحْصِيلُ مِنَ الْمَحْصُولِ ٢/١٤٠، الْمُعْتَمَدُ ٢/١٦٢، الْمَحْصُولُ ٢/٢٠٨، الْبَحْرُ الْمُحِيطُ ٤/٣٤٩، نَهَايَةُ السُّوْلِ ٣/١٦٢، الْإِبْهَاجُ ٢/٣٢٥، أُصُولُ السَّرْحَسِيِّ ١/١٠٥، تَيْسِيرُ التَّحْرِيرِ ٣/١١٦، فَوَاتِحُ الرَّحْمَوْتِ ٢/١٧٧، التَّقْرِيرُ وَالتَّجْبِيرُ ٢/٢٩٨، إِرْشَادُ الْفُحُولِ ص ٤٩، التَّلْوِيحُ عَلَى التَّوْضِيحِ ٢/١٣٦، الْمَسْوَدَةُ ص ٢٣٩، مَتَهَى الْوُصُولِ ص ٨٦، اللَّمْعُ ص ٧٤، رَوْضَةُ النَّازِلِ ص ٦٦، شَرْحُ الْمُنْهَاجِ لِلْبَيْضَاوِيِّ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ لِلْأَصْفَهَانِيِّ ٢/٥٦١، حَاشِيَةُ الْعَطَارِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَاحِعِ ٢/١٦٢، التَّبَصُّرَةُ ص ٣١٦، أَحْكَامُ الْأَمَدِيِّ ١/٣٤٤.

(١) فِي نَسْخَةِ زِيَادَةَ: فَيُظْهَرُ حَيْثَا.

## [باب الاختلاف]

١٦٧١ - قال: فَإِنِّي أَجِدُ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا مُخْتَلِفِينَ فِي بَعْضِ أُمُورِهِمْ، فَهَلْ يَسَعُهُمْ ذَلِكَ؟

١٦٧٢ - قال: فَقُلْتُ لَهُ: الْاِخْتِلَافُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا مُحَرَّمٌ، وَلَا أَقُولُ ذَلِكَ فِي الْآخِرِ.

١٦٧٣ - قال: فَمَا الْاِخْتِلَافُ الْمَحْرُومُ؟

١٦٧٤ - قُلْتُ: كُلُّ مَا أَقَامَ اللَّهُ بِهِ الْحُجَّةَ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَنْصُوصًا بَيِّنًا: لَمْ يَحِلَّ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ لِمَنْ عِلْمُهُ<sup>(١)</sup>.

١٦٧٥ - وَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ وَيُذَرِّكُ قِيَاسًا، فَذَهَبَ الْمُتَأَوِّلُ أَوْ الْقَائِسُ إِلَى مَعْنَى يَحْتَمِلُهُ الْخَبِيرُ أَوْ الْقِيَاسُ، وَإِنْ خَالَفَهُ فِيهِ غَيْرُهُ -: لَمْ أَقُلْ إِنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ ضَيْقُ الْخِلَافِ فِي الْمَنْصُوصِ.

١٦٧٦ - قال: فَهَلْ فِي هَذَا حُجَّةٌ تُبَيِّنُ فَرْقَكَ بَيْنَ الْاِخْتِلَافَيْنِ؟

١٦٧٧ - قُلْتُ: قَالَ اللَّهُ فِي ذِمِّ التَّفَرُّقِ: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ الْبَيِّنَةُ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٦٧٨ - وَقَالَ جُلُّ ثَنَاهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾<sup>(٣)</sup>.

١٦٧٩ - فَذِمَّ الْاِخْتِلَافَ فِيمَا جَاءَتْهُمْ بِهِ الْبَيِّنَاتُ.

١٦٨٠ - فَأَمَّا مَا كُتِفُوا فِيهِ الاجْتِهَادَ فَقَدْ مَثَّلْتُهُ لَكَ بِالْقِبَلَةِ وَالشَّهَادَةِ وَغَيْرِهَا.

١٦٨١ - قال: فَمَثَّلْ لِي بَعْضَ مَا افْتَرَقَ عَلَيْهِ مَنْ رَوَى قَوْلَهُ مِنَ السَّلَفِ، مِمَّا لَمْ يَحْكَمْ فِيهِ نَصٌّ يَحْكُمُ الْاِخْتِلَافَ، فَهَلْ يَوْجَدُ عَلَى الصَّوَابِ فِيهِ دَلَالَةٌ؟

١٦٨٢ - قُلْتُ: قُلْ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَّا وَجَدْنَا فِيهِ عِنْدَنَا دَلَالَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةِ رَسُولِهِ، أَوْ قِيَاسًا عَلَيْهِمَا، أَوْ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا.

١٦٨٣ - قال: فَاذْكُرْ مِنْهُ شَيْئًا؟

(١) يعني ما كان قطعي الثبوت وقطعي الدلالة. أما ما كان قطعي الثبوت ظني الدلالة فسيمثل له بفقرة رقم ١٦٨٤.

(٢) سورة البينة، الآية: ٤.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٠٥.

١٦٨٤ - قلْتُ له: قال الله: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup>.

١٦٨٥ - فقالت عائشة: «الأقراء الأطهار»<sup>(٢)</sup>، وقال بمثل معنى قولها زيد بن ثابت وابن عمر وغيرهما.

١٦٨٦ - وقال نَفَرٌ مِنْ أصحابِ النَّبِيِّ: «الأقراء الحِیضُ»، فلا یُحِلُّوا المِطْلَقَةَ حتَّى تغتسلَ من الحِیضِ الثَّالِثَةِ<sup>(٣)</sup>.

١٦٨٧ - قال: فإلی أی شَیْءٍ تُرَى ذَهَبَ هُوَ لَیْ وَهُوَ لَی؟<sup>(٤)</sup>

١٦٨٨ - قلْتُ: تُجمَعُ<sup>(٥)</sup> الأقراء أنها أوقاتٌ، والأوقاتُ فی هذا علاماتٌ تَمُرُّ علی المِطْلَقَاتِ، تُحْبَسُ بها عن النکاحِ حتَّى تَسْتکملها.

١٦٨٩ - ودَهِبَ من قال: «الأقراء الحِیضُ»<sup>(٦)</sup> - فیما تُرَى والله أعلم - إلی أن قال: إن

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢) روى ذلك عنها: مالك، والشافعي، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والنحاس في ناسخه، والدارقطني، والبيهقي في سننه، كما في الدر المنثور ١/٤٨٩.

(٣) قال ابن الجوزي في زاد المسير ١/٢٥٩ - ٢٦٠: «اختلف الفقهاء في الأقراء على قولين:

أحدهما: أنها الحيض، روي عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وأبي موسى، وعبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وعكرمة، والضحاك، والسدي، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والحسن بن صالح، وأبي حنيفة وأصحابه، وأحمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنه قال: قد كنت أقول: الأقراء: الأطهار، وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض. (قال محقق الزاد: وقد نصر هذا القول ابن القيم في زاد المعاد، والأحاديث الصحيحة تؤيده). والثاني: أنها الأطهار، روي عن زيد بن ثابت، وابن عمر، وعائشة، والزهرى، وأبان بن عثمان، ومالك بن أنس، والشافعي، وأوما إليه أحمد» ١. هـ.

(٤) قال أحمد شاکر: «أولى، وأولاء، كلاهما اسم يُشار به إلى الجمع، ويدخل عليهما حرف التنبيه، قال الجوهري: (وأما أولى فهو أيضاً جمع لا واحد له من لفظه، واحده: ذا للمذكر، وذو للمؤنث، ويُمدّ ويُقصر، فإن قصرت كتبته بالياء، وإن مددته بنيتة على الكسر). والشافعي استعمل هنا المقصور، فكتبه الربيع بالياء» ١. هـ.

(٥) في بعض النسخ: تجتمع.

(٦) القرء من الألفاظ المشتركة. والمشارك عند الأصوليين: «هو ما يتناول أفراداً مختلفة الحدود على سبيل البديل» (كشف الأسرار للنسفي ١/١٩٩). وقيل: «اللفظ الواحد الموضوع لعدة معان وضعاً أولاً» (الأصفهاني شرح البيضاوي ١/٢٠٨). أما حكم المشارك فقال علاء الدين البخاري: «حكمه الوقف فيه من غير اعتقاد حكم معلوم سوى أن المراد به حق، حتى يقوم دليل الترجيح... فالثابت به أحد مفهوماته عيناً عند المتكلم، غير عين عند السامع، فلا يتعين المراد له إلاً بدليل زائد، لاستحالة الترجيح بلا مرجع، فيجب التوقف، ولكن لا يقعد عن الطلب كما لا يقعد في المتشابه، بل يجب عليه التأمل، لأن إدراك المراد وترجح البعض فيه محتمل فيجب طلبه...» (كشف الأسرار ٢/٦٠ - ٦١). وقال الجويني فيما إذا ورد اللفظ المشترك مطلقاً: «فقد ذهب ذاهبون من أصحاب العموم إلى أنه محمول على جميع معانيه، وإذا لم يمنع منه مانع، ولم يفرق هؤلاء بين أن يكون اللفظ حقيقة في محامله، وبين أن يكون حقيقة في بعضها =

المواقيت أقلّ الأسماء، لأنها أوقات، والأوقات أقلّ مما بينها، كمّا حُدودُ الشيء أقلّ مما بينها، والخَيْضُ أقلّ من الطَّهْرِ، فهو في اللُّغَةِ أَوَّلَى لِلْعِدَّةِ أَنْ يَكُونَ وَقْتاً، كما يَكُونُ الْهَلَالُ وَقْتاً فَاصِلاً بين الشهرين.

[١٨١] ١٦٩٠ - ولعلّه ذهب إلى أنّ النبيّ أمرَ في سَنِيهِ أَوْطَاسٍ<sup>(١)</sup> أَنْ يُسْتَبْرَأَ قَبْلَ أَنْ يُوطِنَ بِحَيْضَةٍ<sup>(٢)</sup>، فذهبَ إلى أنّ الْعِدَّةَ استبراء، وأن الاستبراء حَيْضٌ، وأنه فَرَّقَ بين استبراء الأُمّةِ والحرّةِ، وأنّ الحرّة تُسْتَبْرَأُ بِثَلَاثِ حِيضٍ كَوَامِلٍ، تَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى الطَّهْرِ، كما تُسْتَبْرَأُ الأُمّةُ بِحَيْضَةٍ كَامِلَةٍ، تَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى الطَّهْرِ.

١٦٩١ - فقال: هذا مذهبٌ، فكيف اخترتَ غيره، والآيةُ محتملةٌ للمعنيين عندك؟

١٦٩٢ - قال: فقلتُ له: إنّ الوقتَ برؤية الأهلّةِ إنما هو علامةٌ جعلها اللهٌ للشهورِ، والهِلالُ غيرُ الليل والنهارِ، وإنما هو جماعٌ لثلاثين وتسع وعشرين، كما يَكُونُ الْهَلَالُ الثَّلَاثُونَ وَالْعِشْرُونَ جَمَاعاً<sup>(٣)</sup> يُسْتَأْنَفُ بَعْدَهُ الْعِدَّةُ، ليس له معنى هنا، وأنّ الْقَرْءَ وإن كان وقتاً فهو من عَدَدِ اللَّيْلِ

= مجازاً في بعضها. وهذا ظاهر اختيار الشافعي، فإنه قال في مفاوضة جرت له في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسْتَمِ النَّسَاءِ﴾ [النساء/ آية ٤٣] فقيل له قد يراد بالملامسة المواقعة، قال: هي محمولة على اللمس باليد حقيقة، وعلى الوقاع مجازاً (البرهان ٣٤٣/٢ - ٣٤٤).

وانظر: كشف الأسرار للنسفي ٢٠٠/١، أصول السرخسي ١٢٩/١، شرح المنهاج للأصفهاني ٢٠٨/١، المحصول ٣٥٦/١، الإحكام للآمدي ٤٥٢/١.

(١) أوطاس: واد في ديار هوزان، كانت فيه غزوة حُنين.

(٢) حديث سبأيا أوطاس بهذا اللفظ رواه: أبو داود في كتاب النكاح، باب (٤٥) في وطء السبايا، حديث رقم (٢١٥٧)، والدارمي في كتاب الطلاق، باب (١٨) في استبراء الأُمّة، حديث رقم (٢٢٩٥)، وأحمد في المسند ٢٨/٣ و ٦٢ و ٨٧، والحاكم في المستدرک ١٩٥/٢، والبيهقي في سننه الكبرى ٣٢٩/٥.

كلهم من حديث أبي سعيد الخدري، والحديث عند مسلم (١٤٥٦) بلفظ: ... فكان ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ تحرّجوا من غشيانهنّ من أجل أزواجهنّ من المشركين، فأنزل الله عزّ وجلّ في ذلك: ﴿وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء/ ٢٤]، أي: فهنّ لكم حلال إذا انقضت عدتهنّ. فذكر العِدّة، ولكن لم يحدّها بحَيْضَةٍ.

(٣) قال أحمد شاكر: «كذا في الأصل، ولم أفهم مراده ولا وجهه، ويظهر أنه أشكل أيضاً على قارئه، فزاد بعضهم بين السطور: والعشرون ثم غيرها بعضهم وجعلها: والعشرة، وبذلك ثبتت الجملة في ابن جماعة. وفي (س) و(ج) هكذا: كما يكون الهلال الثلاثون والعشرة والعشرون جماعة. وأما في (ب) فحذفت كلمة: الهلال، فصارت: كما يكون الثلاثون والعشرة والعشرون جماعةً.

والذي أظنه - ولا أدري أهو صواب أم خطأ - أن كلمة: الهلال، سبّق بها قلم الربيع، وأن أصل الكلام: كما يكون الثلاثون والعشرون جماعةً يستأنف بعده العدد.

يعني: أن كلاً منهما نهاية عقد من عقود الأعداد، يستأنف العدد بعد العقد، فكذاك الهلال يدلّ على عدد معين من الأيام عند ظهوره، ثم يستأنف العدد كلّما ظهر، ولكن هل هذا كلام له معنى، أو له وجه؟ لا أدري. ١. هـ.

والنهار، والحيضُ والطَّهْرُ في الليل والنهار من العِدَّةِ، وكذلك شُبَّةُ الوقتِ بالحدودِ، وقد تكونُ داخلَةً فيما حَدَّثَ به وخارجَةً منه غيرَ بائِنٍ منها، فهو وقتٌ معنى.

١٦٩٣ - قال: وما المعنى؟

١٦٩٤ - قلتُ: الحيضُ هو أن يُرْجِي الرَّجْمَ الدَّمَّ حتى يَظْهَرَ، والطَّهْرُ أن يَفْرِى الرَّجْمَ الدَّمَّ فلا يَظْهَرُ، ويكونُ الطَّهْرُ والقَرْيُ<sup>(١)</sup> الحبسُ لا الإرسالَ، فالطَّهْرُ - إذْ كان يكونُ وقتاً - أولى في اللسانِ بمعنى القَرْيِ، لأنه حَبْسُ الدَّمِّ.

[١٨٢] ١٦٩٥ - وأَمَرَ رسولُ الله عُمَرَ حينَ طَلَّقَ عبدُ الله بنَ عمرَ امرأته حائضاً أن يَأْمَرَه بِرَجْعَتِها وحَبْسِها حتى تَظْهَرَ، ثم يَطلِّقُها طاهراً مِنْ غيرِ جماعٍ، وقال رسولُ الله: «فتلك العِدَّةُ التي أَمَرَ الله أن يُطَلَّقَ لها النساءُ»<sup>(٢)</sup>.

١٦٩٦ - يعني قولَ الله - واللَّهُ أعلمُ -: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(٣)</sup>. فأخْبَرَ رسولُ الله أن العِدَّةَ الطَّهْرُ دونَ الحيضِ<sup>(٤)</sup>.

(١) تقول: قريتُ الماءَ في الحوضِ قِرياً وقَرَيْ: جمعته. اللسانُ مادة (قرا).

(٢) انظر: صحيح البخاري كتاب الطلاق، باب (١) قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ﴾، حديث رقم (٥٢٥١)، ومسلم في كتاب الطلاق، باب (١) تحريم طلاق الحائض بغير رضاها...، حديث رقم (١٤٧١)، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب (٤) في طلاق السنة، حديث رقم (٢١٧٩)، والنسائي في كتاب الطلاق، باب (١) وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عز وجل، أن تطلق لها النساء، ١٣٧/٦ - ١٣٨، وابن ماجه في كتاب الطلاق، باب (٢) طلاق السنة، حديث رقم (٢٠١٩)، ومالك في كتاب الطلاق، باب (٢) ما جاء في الإقراء وعدة الطلاق، وطلاق الحائض، حديث رقم (٥٣)، والدارمي في كتاب الطلاق، باب (١) السنة في الطلاق، حديث رقم (٢٢٦٢ - ٢٢٦٣). وأحمد في المسند ٢٦/٢ ٥١ و ٥٤ و ٥٨ و ٦١ و ٦٣ و ٧٤ و ٧٨ و ٨٩ و ٨١ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٤٦، وابن الجارود في المنتقى (٧٣٦ - ٧٣٤)، وأبو داود الطيالسي (٦٨) و(١٨٥٣)، والدارقطني ٧/٤ - ٩، والبيهقي في سننه الكبرى ٧/ ٣٢٣ - ٣٢٤، والحديث عند الترمذي (١١٧٦) بنحوه، وليس فيه: فتلك العدة... .

(٣) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٤) لا نوافق الشافعي - رضي الله عنه - على هذا الاستنباط، لأن معنى قوله تعالى: ﴿لِعَدَّتِهِنَّ﴾: في استقبال عدتهن. ويؤيد هذا المعنى رواية مسلم ٤٢٢/١ وغيره من حديث ابن عمر في نفس هذه القصة: فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك؟ فأمره أن يراجعها حتى يطلقها طاهراً من غير جماع، وقال: يُطَلِّقُها في قُبُلِ عِدَّتِها. وروايته أيضاً ٤٢٣/١ عن ابن عمر قال: طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد النبي ﷺ، فسأل عمر رسول الله ﷺ، فقال: إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض؟ فقال له النبي ﷺ: ليراجعها. فردّها، وقال: إذا طهرت فليطلق أو ليمسك. قال ابن عمر: وقرأ النبي ﷺ: يا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ في قُبُلِ عِدَّتِهِنَّ.

وهذه الرواية زويت من طرق كثيرة صحيحة أيضاً، وفي بعضها: لَقُبُلِ عِدَّتِهِنَّ. وانظر الدر المنثور ٦/٢٢٩ - ٢٣٠.

وليست كلمة: في قُبُلِ، ولا: لَقُبُلِ، من التلاوة، وإنما تلاها النبي ﷺ هكذا بياناً للمعنى، على سبيل =



١٦٩٧ - وقال الله: ﴿ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ﴾ وكان على المطلقة أن تأتي بثلاثة قروء، فكان الثالث لو أبطأ عن وقته زماناً لم تحل حتى يكون، أو تويس<sup>(١)</sup> من المحيض، أو يخاف ذلك عليها، فتعتد بالشهور، لم يكن للغسل معنى، لأن الغسل رابع غير ثلاثة، ويلزم من قال: «الغسل عليها» أن يقول: لو أقامت سنة وأكثر لا تغتسل لم تحل<sup>(٢)</sup>!!

١٦٩٨ - فكان قول من قال: «الأقراء: الأطهار»، أشبه بمعنى كتاب الله، واللسان واضح على هذه المعاني، والله أعلم<sup>(٣)</sup>.

= التفسير، كأنه يريد أن يبين أن معنى قوله تعالى: ﴿لَعَذْتَهُنَّ﴾ هو: في قبل عدتهن، أو: لقبل عدتهن، بمعنى استقبال العدة. وإذا أمر النبي ﷺ أن يكون طلاق المرأة في طهر لم يمسه فيها، وأبان أن هذا هو الطلاق الذي أذن الله بإيقاعه، وأن ذلك هو العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء: فلا تكون العدة الطهر أبداً، ولا تكون إلا الحيض، لأنه أمر بالطلاق لتستقبل المرأة عدتها، وهي طاهر لا تستقبل العدة إلا أن تكون العدة بالحيض، لأنها لا تستقبل ما هي فيه من الطهر، إنما تستقبل ما بعده، وهو الحيض، وهذا بين لا يكاد يكون موضع نظر» قاله الشيخ أحمد شاكِر.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٣/٤٦٩: «... وقوله: ﴿لَعَذْتَهُنَّ﴾ أي عند ابتداء شروعهن في العدة، واللام للتوقيت، كما يقال: لقيته الليلة بقيت من الشهر.

قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لَعَذْتَهُنَّ﴾ قال ابن عباس: في قبل عدتهن. أخرجه الطبري بسند صحيح. ومن وجه آخر أنه قرأها هكذا. وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير، عن ابن عمر في آخر حديثه، قال ابن عمر: وقرأ رسول الله ﷺ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عَدَّتِهِنَّ.

وثقلت هذه القراءة - أيضاً - عن أبي، وعثمان، وجابر، وعلي بن الحسين وغيرهم<sup>١</sup>. هـ.

(١) هكذا رسمت في الأصل، وهي قراءة الشافعي رحمه الله والمشهور: «تياس» (أحمد شاكِر).

(٢) هذا القول محكي عن شريك بن عبد الله القاضي، أنها إن قرأت في الغسل عشرين سنة فلمطلقها الرجعة عليها، انظر المحلى لابن حزم ١٠/٢٥٩، وبداية المجتهد لابن رشد ٢/٧٥.

(٣) إن القرء لغة: يطلق على الطهر وعلى الحيض، إطلاقاً صحيحاً. نقل البخاري في صحيحه ٩/٤٧٦ في الباب (٤٠) قوله تعالى: ﴿وَالْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ عن معمر بن المثنى أبو عبيدة أنه قال: يقال: أَقْرَأَتِ المرأة إذا دنا حيضها، وأقْرَأَتْ إذا دنا طهرها.

قال الحافظ في الفتح ٩/٤٧٦: «ومراد أبي عبيدة أن القرء يكون بمعنى الطهر، وبمعنى الحيض، وبمعنى الضم والجمع، وهو كذلك، وجزم به ابن بطال<sup>١</sup>. هـ.

فإذا كان الأمر كذلك فالاحتجاج لتفسير الآية بالشواهد اللغوية وحدها غير كاف، وإنما ينبغي الرجوع في ذلك إلى أدلة الشريعة ونصوصها، ليُعرف هل يُراد باللفظ فيها أحد المعنيين أو هما. فذهب البعض إلى ترجيح معنى الأطهار، قال ابن بطال: لما احتملت الآية، واختلف العلماء في المراد بالأقراء فيها، ترجح قول من قال: إن الأقراء الإطهار، بحديث ابن عمر حيث أمره رسول الله ﷺ أن يطلق في الطهر، وقال في حديثه: فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء، فدل على أن المراد بالأقراء الأطهار، والله أعلم. ذكره في الفتح ٩/٤٧٦.

قلت: قد تقدم أن المراد بعدتهن، قبل عدتهن، فالكلام على العدة لا على القرء، فلا يستدل بهذا على أن معنى القرء الطهر. ولكن هناك أدلة تنص على أن القرء في عرف الشارع هو الحيض، من ذلك:

≡

١٦٩٩ - فَأَمَّا أَمْرُ النَّبِيِّ أَنْ يُسْتَبْرَأَ السَّنِي بِحِيضَةٍ بِالظَّاهِرِ، لِأَنَّ الطُّهْرَ إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمًا لِلْحِيضَةِ ثُمَّ حَاضَتْ الْأُمَةُ حِيضَةً كَامِلَةً صَحِيحَةً بَرِثَتْ مِنَ الْحَبْلِ فِي الطُّهْرِ، وَقَدْ تَرَى الدَّمَ فَلَا يَكُونُ صَحِيحًا، إِنَّمَا يَصْغُ حِيضَةً بَأَن تَكْمَلَ الْحِيضَةُ، فَبِأَيِّ شَيْءٍ مِنَ الطُّهْرِ كَانَ قَبْلَ حِيضَةٍ كَامِلَةٍ فَهُوَ بَرَاءَةٌ مِنَ الْحَبْلِ فِي الظَّاهِرِ.

١٧٠٠ - وَالْمَعْتَدَةُ تَعْتَدُ بِمَعْنَيْنِ: اسْتِبْرَاءً، وَمَعْنَى غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ مَعَ اسْتِبْرَاءٍ، فَقَدْ جَاءَتْ بِحِيضَتَيْنِ وَطُهْرَيْنِ وَطُهْرٍ ثَالِثٍ، فَلَوْ أُرِيدَ بِهَا الْاسْتِبْرَاءُ كَانَتْ قَدْ جَاءَتْ بِالْاسْتِبْرَاءِ مَرَّتَيْنِ، وَلَكِنَّهُ أُرِيدَ بِهَا مَعَ الْاسْتِبْرَاءِ التَّعَبُّدُ.

١٧٠١ - قَالَ: أَتَوَجِّدُونِي فِي غَيْرِ هَذَا مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِثْلَ هَذَا؟

١٧٠٢ - قُلْتُ: نَعَمْ، وَرَبِّمَا وَجَدْنَاهُ أَوْضَحُ، وَقَدْ بَيَّنَّا بَعْضَ هَذَا فِيمَا اخْتَلَفَتْ الرِّوَايَةُ فِيهِ مِنَ السَّنَةِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ لَكَ عَلَى مَا سَأَلْتَ عَنْهُ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

١٧٠٣ - وَقَالَ اللَّهُ: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup>.

١٧٠٤ - وَقَالَ: ﴿وَالَّتِي يَسْنَ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ سَائِكُمْ إِنْ أَزَيَّتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنَّ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٧٠٥ - وَقَالَ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

١٧٠٦ - فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ: ذَكَرَ اللَّهُ الْمُطَلَّقَاتِ<sup>(٤)</sup> أَنَّ عِدَّةَ الْحَوَامِلِ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ، وَذَكَرَ فِي الْمَتَوَفَّى عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. فَعَلَى الْحَامِلِ الْمَتَوَفَّى عَنْهَا أَنْ تَعْتَدَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَأَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا، حَتَّى تَأْتِيَ بِالْعِدَّتَيْنِ مَعًا، إِذْ لَمْ يَكُنْ وَضْعُ الْحَمْلِ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ نَصًّا إِلَّا فِي الطَّلَاقِ<sup>(٥)</sup>.

= أن أحاديث كثيرة وردت في المستحاضة، وفيها: أنها تدع الصلاة أيام إقرائها، انظر نصب الراية ٢٠١/١ - ٢٠٢، والمراد بالإقراء هنا الحيض دون شك لأنه الوقت الذي ترك فيه المرأة الصلاة. ومن ذلك حديث: طلاق الأمة ثنتان، وعدتها حيضتان ورد من طرق فيها مقال، انظر نصب الراية ٢٢٦/٣ - ٢٢٧. وهذا نص أن المعتبر هو الحيض، وقد ورد هذا المعنى عن عدد من الصحابة حيث قالوا في عِدَّةِ الْأُمَةِ: حيضتان. انظر نيل الأوطار ٩٠/٧ - ٩٢، والمحلى ٣٠٦/١٠ - ٣١١. فالراجح أن الأقراء بمعنى الحيض، والله أعلم.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٢) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٤.

(٤) في بعض النسخ: ذكر الله في المطلقات.

(٥) ممن قال بهذا ابن عباس، وروي ذلك أيضاً عن علي رضي الله عن الجميع. وذهب الجمهور إلى أن قوله =

١٧٠٧ - كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ وَضَعَ الْحَمْلَ بَرَاءَةً، وَأَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَعِشْرًا تَعْبُدُ، وَأَنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا تَكُونُ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا فَتَأْتِي بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ<sup>(١)</sup>، وَأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، فَلَا يَنْسَقُطُ أَحَدُهُمَا، كَمَا لَوْ وَجِبَ عَلَيْهَا حَقَّانِ لِرَجُلَيْنِ لَمْ يَنْسَقُطْ أَحَدُهُمَا حَقُّ الْآخَرِ، وَكَمَا إِذَا نَكَحَتْ فِي عَدَّتِهَا وَأَصِيبَتْ اعْتَدَّتْ مِنَ الْأَوَّلِ، وَاعْتَدَّتْ مِنَ الْآخَرِ.

١٧٠٨ - قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ: إِذَا وَضَعْتَ ذَا بَطْنِهَا فَقَدْ حَلَّتْ، وَلَوْ كَانَ زَوْجُهَا عَلَى السَّرِيرِ<sup>(٢)</sup>.

١٧٠٩ قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَكَانَتِ الْآيَةُ مُحْتَمَلَةً الْمَعْنَيْنِ مَعًا، وَكَانَ أَشْبَهَهُمَا بِالْمَعْقُولِ الظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ الْحَمْلُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ.

١٧١٠ - قَالَ: فَدَلَّتْ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ عَلَى أَنَّ وَضَعَ الْحَمْلَ آخِرُ الْعِدَّةِ فِي الْمَوْتِ، مِثْلُ مَعْنَاهُ الطَّلَاقِ.

[١٨٣] ١٧١١ - أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ سُبَيْعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَلِيَالٍ، فَمَرَّ بِهَا أَبُو السَّنَابِلِ بْنُ بَعْكَكٍ، فَقَالَ: قَدْ تَصَنَّغْتَ لِلزَّوْجِ! إِنِّهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعِشْرًا<sup>(٣)</sup>! فَذَكَرْتُ ذَلِكَ سُبَيْعَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: كَذَبَ<sup>(٤)</sup> أَبُو السَّنَابِلِ - أَوْ لَيْسَ كَمَا قَالَ أَبُو السَّنَابِلِ - قَدْ حَلَلْتَ فَتَزَوَّجِي<sup>(٥)</sup>».

١٧١٢ - فَقَالَ: أَمَّا مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ فَلَا حُجَّةَ فِي أَحَدٍ خَالَفَ قَوْلَهُ السُّنَّةَ، وَلَكِنْ أَذْكَرُ مِنْ خِلَافِهِمْ مَا لَيْسَ فِيهِ نَصٌّ سَنَةٍ، مِمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ نَصًّا وَاسْتِنْبَاطًا، أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ الْقِيَاسُ؟

١٧١٣ - فَقُلْتُ لَهُ: قَالَ اللَّهُ: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْذُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ

= تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ عَامٌّ فِي الْمَطْلُوقَاتِ وَالْمُتَوَفَّيَاتِ عَنْهُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَفُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ. انْظُرْ زَادَ الْمَسِيرَ ٢٩٤/٨، وَالْدَّرَ الْمَشْهُورَ ٣٥٨/١ وَ٣٥٩.

- (١) يَعْنِي: وَعِشْرًا، كَمَا جَاءَ صَرِيحًا فِي بَعْضِ النُّسخِ.
- (٢) تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْهُمْ: عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَغَيْرُهُمْ، انْظُرِ الْهَامِشَ قَبْلَ السَّابِقِ.
- (٣) عِشْرًا - بِالنَّصْبِ - عَلَى حِكَايَةِ اللَّفْظِ فِي الْآيَةِ، إِشَارَةً مِنْهُ إِلَى الِاسْتِدْلَالِ بِهَا.
- (٤) أَي: أَخْطَأَ.

- (٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجَهُ وَتَرْجُمَهُ مِنْ ذِكْرِ فِيهِ مِنَ الْأَعْلَامِ، انْظُرِ الْفَقْرَةَ (٥٤٥).
- الِإِيْلَاءُ: لُغَةً: الْحَلْفُ الْمُقْتَضِي لِتَقْصِيرِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي يُحْلَفُ عَلَيْهِ. وَأَمَّا فِي الشَّرْعِ: فَهُوَ الْحَلْفُ الْمَانِعُ مِنْ جَمَاعِ الْمَرْأَةِ. انْظُرْ مَفْرَدَاتِ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ، لِلرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِيِّ ص ٨٤، وَانْظُرِ النِّهَايَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ ١/ ٦٢، وَالتَّوْقِيفَ عَلَى مَهْمَاتِ التَّعَارِيفِ الْمَنَاوِي ص ١٠٦، وَالْكَلِّيَّاتِ ٣٨١/١، وَلِسَانَ الْعَرَبِ مَادَّةُ (و ل ي). (الزَّادُ ٢٥٦/١).

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا طَلَبَ الرَّجُلُ مِنْ امْرَأَتِهِ شَيْئًا، فَأَبَتْ أَنْ تَعْطِيَهُ؛ حَلَفَ أَنْ لَا يَقْرِبَهَا =

﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

١٧١٤ - فقال الأكثرُ ممن رُوِيَ عنه من أصحاب النبيِّ عندنا: إذا مضت أربعة أشهرٍ وقَفَ المولي، فإمّا أن يقيء، وإمّا أن يطلّق<sup>(٢)</sup>.

١٧١٥ - ورُوِيَ عن غيرهم من أصحاب النبيِّ: عَزِمَةُ الطلاقِ انقضاء أربعة أشهرٍ<sup>(٣)</sup>.

١٧١٦ - ولم يحفظ عن رسول الله في هذا - بأبي هو وأمي - شيئاً.

١٧١٧ - قال: فأَيُّ القولين ذهبَ؟

١٧١٨ - قلتُ: ذهبْتُ إلى أَنَّ الموليَّ لا يلزمُهُ طلاقٌ، وأن امرأته إذا طلبت حَقَّها منه لم أَعْرِضْ له حتى تَمُضِيَ أربعة أشهرٍ، فإذا مضت أربعة أشهرٍ قلتُ له: فيءٌ أو طَلَّقْتُ، وَالفَيْئَةُ<sup>(٤)</sup>: الجماعُ.

١٧١٩ - قال: فكيف اخترته على القول الذي يخالفه؟

١٧٢٠ - قلتُ: رأيته أشبهَ بمعنى كتاب الله وبالمعقول.

١٧٢١ - قال: وما دَلَّ عليه من كتاب الله؟

= السنة، والسنتين، والثلاث فيدعها لا أيمأ، ولا ذات بعل، فلما كان الإسلام، جعل الله ذلك أربعة أشهر، فأنزل الله هذه الآية. وقال سعيد بن المسيب: كان الإيلا ضرار أهل الجاهلية، وكان الرجل لا يريد المرأة، ولا يحب أن يتزوجها غيره، فيحلف أن لا يقربها أبداً، فجعل الله تعالى الأجل الذي يعلم به ما عند الرجل في المرأة أربعة أشهر، وأنزل هذه الآية... لا يكون مؤلياً إلا إذا حلف بالله أن لا يصيب زوجته أكثر من أربعة أشهر، فإن حلف على أربعة أشهر فما دون ذلك، لم يكن مؤلياً. وهذا قول مالك، وأحمد، والشافعي. [والتربص: الانتظار] وفاؤوا: رجعوا، ومعناه: رجعوا إلى الجماع، قاله علي، وابن عباس، وابن جبير، ومسروق، والشعبي. انظر: زاد المسير ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

(١) سورة البقرة، الآيتان: ٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) قال ابن الجوزي في الزاد ٢٥٧/١: «وهو مروى عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن عمر، وسهل بن سعد، وعائشة، وطاؤوس، ومجاهد، والحكم، وأبي صالح. وحكاه أبو صالح عن اثني عشر رجلاً من الصحابة، وهو قول: مالك، وأحمد، والشافعي» ١. هـ.

(٣) قال ابن الجوزي في زاد المسير ٢٥٧/١: «اختلف أرباب هذا القول فيما يلحقها من الطلاق على قولين:

أحدهما: طُلُقَةٌ بابتنة، رُوِيَ عن عثمان، وعلي، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وقيصة بن ذؤيب.

والثاني: طُلُقَةٌ رجعية، رُوِيَ عن سعيد بن المسيب، وأبي بكر بن عبد الرحمن، وابن شبرمة» ١. هـ.

وانظر فتح الباري ٤٢٦/٩.

(٤) الفَيْئَةُ: الرجوع، ويكون ذلك بالجماع، وإذا كان للمؤلي عذر لا يقدر معه على الجماع، فإنه يقول: متى قدرت جامعتها، فيكون ذلك من قوله فَيْئَةٌ، فمتى قدر فلم يفعل، أمير بالطلاق، فإن لم يطلق، طَلَّقَ الحاكم عليه. انظر زاد المسير ٢٥٧/١، والفقرة الآتية رقم (١٧٣٤).

١٧٢٢ - قلتُ: لَمَّا قال الله: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَابِهِمْ رَبْعَةُ أَشْهُرٍ﴾<sup>(١)</sup>: كان الظاهرُ في الآية أن مَنْ أَنْظَرَهُ الله أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ في شيء لم يكن له عليه سبيلٌ حتى تَمْضِيَ أربعة أشهرٍ.

١٧٢٣ - قال: فقد يحتملُ أن يكونَ الله عزَّ وجلَّ جَعَلَ له أربعة أشهرٍ يَفِيءُ فيها، كما تقول: قد أَجَلْتُكَ في بناء هذه الدارِ أربعة أشهرٍ تَفْرُغُ فيها منها؟

١٧٢٤ - قال: فقلتُ له: هذا لا يتوهمه مَنْ خُوِطِبَ به حتى يُشْتَرَطَ في سياقِ الكلام، ولو قال: قد أَجَلْتُكَ فيها أربعة أشهرٍ: كان إنما أَجَلَهُ أربعة أشهرٍ لا يَجِدُ عليه سبيلاً حتى تَنْقَضِيَ ولم يَفْرُغُ منها، فلا يُنسَبُ إليه إن لم يَفْرُغْ من الدارِ وأنه أَخْلَفَ في الفراغ منها ما بَقِيَ من الأربعة الأشهر شيء، فإذا لم يَبْقَ منها شيء لَزِمَهُ اسمُ الخُلْفِ، وقد يكونُ في بناء الدارِ دلالةٌ على أن يُقَارِبَ الأربعة، وقد بقي منها ما يُحِيطُ العلمُ أنه لا يَبْنِيه فيما بقي من الأربعة.

١٧٢٥ - وليس في الفَيْئَةِ دلالةٌ على أن لا يَفِيءَ الأربعة إلا مُضِيَّهَا، لأنَّ الجَماعَ يكونُ في طرفة عَيْنٍ، فلو كان على ما وصفتُ تَزَايِلَ<sup>(٢)</sup> حاله حتى تَمْضِيَ أربعة أشهرٍ، ثم تَزَايِلَ حاله الأولى، فإذا زَايَلَهَا صارَ إلى أن الله عليه حقاً، فإِذَا أن يَفِيءَ وإِذَا أن يُطْلَقَ.

١٧٢٦ - فلو لم يكن في آخِرِ الآية ما يدلُّ على أن معناها غيرُ ما ذهبْتَ إليه كان قوله أَوْلَاهُمَا بها، لما وصفنا، لأنه ظاهرُها.

١٧٢٧ - والقُرْآنُ على ظاهرِهِ حتى تأتي دلالةٌ منه أو سنَّةٌ أو إجماعٌ بأنه على باطنِ دون ظاهرٍ.

١٧٢٨ - قال: فما في سياقِ الآية ما يدلُّ على ما وصفتُ؟

١٧٢٩ - قلتُ: لَمَّا ذَكَرَ الله عزَّ وجلَّ أن للمُولى أربعة أشهرٍ ثم قال: ﴿إِن قَامَ فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَّحِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> وَإِنْ مَرَّتْهُمُ الطَّلَقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ<sup>(٤)</sup> فَذَكَرَ الْحُكْمَيْنِ معاً بلا فصلٍ بينهما: أنهما إنما يَقَعَانِ بعدَ الأربعة الأشهرِ، لأنَّه إنما جَعَلَ عليه الفَيْئَةُ أو الطَّلَاقَ، وجَعَلَ له الخيارَ فيهما في وقتٍ واحدٍ، فلا يتقدَّمُ واحدٌ منهما صاحبه وقد ذكرا في وقتٍ واحدٍ، كما يقال له في الرهن: أَفْدِهِ أو نَبِّعْهُ عَلَيْكَ، بلا فصلٍ، وفي كُلِّ ما خِيَّرَ فيه: افْعَلْ كَذَا أو كَذَا، بلا فصلٍ.

١٧٣٠ - ولا يجوزُ أن يكونا ذُكِرَا بلا فصلٍ فيقالَ الفَيْئَةُ فيما بين أن يُؤَلِّيَ أربعة أشهرٍ، وعزيمةُ الطلاقِ انقضاءُ الأربعة الأشهرِ، فيكونانِ حُكْمَيْنِ ذُكِرَا معاً، يُفَسَّخُ في أحدهما وَيُضَيِّقُ في الآخرِ.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦.

(٢) أي: تَبَايَنَ.

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ٢٢٦ - ٢٢٧.

- ١٧٣١ - قال: فَأَنْتَ تَقُولُ: إِنَّ فَاءَ قَبْلِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ فِيهِ فَيْئَةٌ؟
- ١٧٣٢ - قُلْتُ: نعم، كما أَقُولُ: إِنَّ قَضِيَّتَ حَقًّا عَلَيْكَ إِلَى أَجَلٍ قَبْلَ مُحَلِّهِ فَقَدْ بَرِّئْتُ مِنْهُ وَأَنْتَ مُحَسَّنٌ مُتَسَرِّعٌ بِتَقْدِيمِهِ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكَ.
- ١٧٣٣ - فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ مِنَ الْإِثْمِ كَأَنِّ مُزْمِعًا<sup>(١)</sup> عَلَى الْفَيْئَةِ فِي كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَجَامِعْ حَتَّى تَنْقُضِيَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ؟
- ١٧٣٤ - قال: فَلَا يَكُونُ الْإِزْمَاعُ عَلَى الْفَيْئَةِ شَيْئًا حَتَّى يَفِيءَ، وَالْفَيْئَةُ: الْجَمَاعُ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ.
- ١٧٣٥ - قُلْتُ: وَلَوْ جَامِعٌ لَا يَتَوَيَّ فَيْئَةً خَرَجَ مِنْ طَلَاقِ الْإِيلَى<sup>(٢)</sup>! لَأَنَّ الْمَعْنَى فِي الْجَمَاعِ؟
- ١٧٣٦ - قال: نعم.
- ١٧٣٧ - قُلْتُ: وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ عَازِمًا عَلَى أَنْ لَا يَفِيءَ، يَخْلِفَ فِي كُلِّ يَوْمٍ إِلَّا يَفِيءَ، ثُمَّ جَامِعٌ قَبْلَ مَضِيِّ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ بِطَرَفَةِ عَيْنٍ: خَرَجَ مِنْ طَلَاقِ الْإِيلَى؟ وَإِنْ كَانَ جَمَاعَهُ لَغَيْرِ الْفَيْئَةِ خَرَجَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ الْإِيلَى؟
- ١٧٣٨ - قال: نعم.
- ١٧٣٩ - قُلْتُ: وَلَا يَصْنَعُ عَزْمَهُ عَلَى أَنْ لَا يَفِيءَ؟ وَلَا يَمْنَعُهُ جَمَاعُهُ بِلَذَّةٍ لَغَيْرِ الْفَيْئَةِ - إِذَا جَاءَ بِالْجَمَاعِ -: مِنْ أَنْ يَخْرُجَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ الْإِيلَى عِنْدَنَا وَعِنْدَكَ؟
- ١٧٤٠ - قال: هَذَا كَمَا قُلْتُ، وَخُرُوجُهُ بِالْجَمَاعِ، عَلَى أَيِّ مَعْنَى كَانَ الْجَمَاعُ.
- ١٧٤١ - قُلْتُ: فَكَيْفَ يَكُونُ عَازِمًا عَلَى أَنْ يَفِيءَ فِي كُلِّ يَوْمٍ، فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لَزِمَهُ الطَّلَاقُ، وَهُوَ لَمْ يَغْزِمْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ؟ أَتَرَى هَذَا قَوْلًا يَصُحُّ فِي الْعُقُولِ لِأَحَدٍ؟
- ١٧٤٢ - قال: فَمَا يُقْسِدُهُ مِنْ قِبَلِ الْعُقُولِ؟
- ١٧٤٣ - قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: وَاللَّهِ لَا أَقْرَبُكَ أَبَدًا: أَهوَ كَقَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ؟
- ١٧٤٤ - قال: إِنْ قُلْتُ نَعَمْ؟
- ١٧٤٥ - قُلْتُ: فَإِنْ جَامِعَ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ؟
- ١٧٤٦ - قال: فَلَا، لَيْسَ مِثْلُ قَوْلِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.
- ١٧٤٧ - قال: فَتَكَلُّمُ الْمُؤَلَّى بِالْإِيلَى لَيْسَ هُوَ طَلَاقٌ<sup>(٣)</sup>، إِنَّمَا هِيَ يَمِينٌ، ثُمَّ جَاءَتْ عَلَيْهَا

(١) أَزْمَعَ عَلَى الْأَمْرِ: إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ عَزْمُهُ. قَالَ الْكِسَائِيُّ: يُقَالُ: أَزْمَعَ الْأَمْرَ، وَلَا يُقَالُ: أَزْمَعَ عَلَيْهِ. وَخَالَفَهُ الْفَرَّاءُ فَقَالَ: يُقَالُ: أَزْمَعَ الْأَمْرَ وَأَزْمَعَ عَلَيْهِ، كَمَا يُقَالُ: أَجْمَعَ الْأَمْرَ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ. انظر مختار الصحاح ص ٢٥٣.

(٢) أَي: الْإِيلَاءُ.

(٣) كُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ. بِالنَّصْبِ عَلَى أَنْ: طَلَاقٌ، خَبَرٌ لَيْسَ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهَا: خَبَرٌ، وَ (هُوَ) مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ (هُوَ طَلَاقًا) خَبَرٌ لَيْسَ.

مُدَّة جعلتها طلاقاً، أيجوز لأحد يعقل من حيث يقول أن يقول مثل هذا إلا بخبر لازم؟!

١٧٤٨ - قال: فهو يَدْخُلُ عليك مثل هذا.

١٧٤٩ - قلت: وأين؟

١٧٥٠ - قال: أنت تقول: إذا مضت أربعة أشهر وَقَفَ، فإن فاء وإلا جَبَرَ على أن يُطْلَقَ.

١٧٥١ - قلت: ليس من قِبَلِ أن الإيلَى طلاق، ولكنّها يمينٌ جعل الله لها وقتاً مَنَعَ بها الزوج من الضَّرَارِ، وَحَكَمَ عليه إذا كانت أن جَعَلَ عليه إما أن يَفِيءَ وإما أن يُطْلَقَ، وهذا حكمٌ حَادِثٌ بمضَيِّ أربعة الأشهر، غيرُ الإيلَى، ولكنه مؤْتَنَفٌ<sup>(١)</sup>، يُجْبَرُ صاحِبُهُ على أن يأتي بأيّهما شاء: فيئَةً أو طلاقاً، فإن امتنع منهما أخذ منه الذي يَقْدَرُ على أخذه منه، وذلك أن يطلق عليه، لأنه لا يحل أن يُجَامَعَ عنه!!.

١٧٥٢ - واختلفوا في الموارِيث:

فقال زيد بن ثابت<sup>(٢)</sup> وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُ: يُعْطَى كُلُّ وَاْرثٍ ما سُمِّيَ له، فإن فَضَلَ فَضْلٌ ولا عَصَبَةً لِلْمَيِّتِ<sup>(٣)</sup> ولا وِلَاءٌ<sup>(٤)</sup>: كان ما بقي لجماعة المسلمين.

١٧٥٣ - وعن غيره منهم: أنه كان يَرُدُّ فَضْلَ الموارِيثِ على ذَوِي الأَرْحَامِ، فلو أن رجلاً تَرَكَ أخته، وَرِثَتُهُ النِّصْفَ وَرَدُّ<sup>(٥)</sup> عليها النِّصْفُ.

١٧٥٤ - فقال: بعض الناس: لِمَ لَمْ تَرُدُّ فَضْلَ الموارِيثِ؟

١٧٥٥ - قلت: استدلالاً بكتاب الله.

١٧٥٦ - قال: وأين يدلُّ كتابُ الله على ما قلت؟

١٧٥٧ - قلت: قال الله: ﴿إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا فَكَانَ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) أي: جديد مُسْتَأْنَف.

(٢) هو الصحابي الجليل، كاتب الوحي؛ تقدمت ترجمته عند الفقرة (١٢١٦).

(٣) عَصَبَةُ الرَّجُل: بنوه وقربائه لأبيه.

(٤) الوِلَاء: لُحْمَةٌ وعلاقة كعلاقة التَّسَبُّب تكون بين العبد المُتَعَقِّ وسَيِّدِهِ.

(٥) «الرَّد»: هو زيادة في أنصاء الورثة ونقصان في السهام، بخلاف العول الذي هو زيادة في السهام ونقصان في

الأنصباء. فإذا لم يستغرق الورثة أصحاب الفروض التركة، ولم يكن فيهم عَصَبَةٌ يأخذ ما فضل عنهم، رُدَّ

الباقى على من لم يكن منهم زوجاً ولا زوجة بنسبة فروضهم. ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ

بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال/آية ٧٥]، فما فضل بعد الفروض المذكورة في آيات الموارِيث،

وكذلك الأحاديث، يرد على أصحاب هذه الفروض بعموم الأولوية، ولذلك لا يرد على الزوجين، لأنهم

ليسوا من أولي الأرحام من حيث الزوجية (بتصرف عن الرحيّة في علم الفرائض ص ١٦٥).

(٦) سورة النساء، الآية: ١٧٦.

- ١٧٥٨ - وقال: ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>.
- ١٧٥٩ - فذكر الأخت منفردة، فانتَهَى بها - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - إلى النصف، والأخ منفرداً، فانتَهَى به إلى الكل، وذكر الإخوة والأخوات، فَجَعَلَ لِلْأُخْتِ نِصْفَ مَا لِلأَخِ.
- ١٧٦٠ - وكان حُكْمُهُ - جَلَّ ثَنَاؤُهُ - في الأخت منفردة ومع الأخ سواء، بأنها لا تساوي الأخ، وأنها تأخذُ النصف مما يكونُ له من الميراث.
- ١٧٦١ - فلو قُلْتُ في رجل مات وترك أخته: لها النصف بالميراث وأزددُ عليها النصف: كنت قد أعطيتها الكل منفردة، وإنما جَعَلَ اللَّهُ لها النصف في الانفراد والاجتماع.
- ١٧٦٢ - فقال: فَإِنِّي لَسْتُ أُعْطِيهَا النِّصْفَ الْبَاقِي مِيراثاً، إِنَّمَا أُعْطِيهَا إِيَّاهُ رِذًّا.
- ١٧٦٣ - قُلْتُ: وما معنى «رِذًّا»؟! أَشَيْءٌ اسْتَحْسَنْتَهُ، وكان إِلَيْكَ أَنْ تَضَعَهُ حَيْثُ شِئْتَ؟ فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تُعْطِيَهُ جِيرَانَهُ أَوْ بَعِيدَ النَّسَبِ مِنْهُ، أَيْكونُ ذَلِكَ لَكَ؟
- ١٧٦٤ - قال: ليس ذلك للحاكم، ولكن جعلته رِذًّا عليها بِالرَّجْمِ.
- ١٧٦٥ - ميراثاً؟
- ١٧٦٦ - قال: فَإِنْ قُلْتُهُ؟
- ١٧٦٧ - قُلْتُ: إِذَنْ تَكُونُ وَرَثَتُهَا غَيْرَ مَا وَرَثَتُهَا اللَّهُ.
- ١٧٦٨ - قال: فَأَقُولُ: لَكَ ذَلِكَ، لقول الله: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

١٧٦٩ - فقلتُ له: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ نَزَلَتْ بِأَنَّ النَّاسَ تَوَارَثُوا بِالْحِلْفِ، ثم توارثوا بالإسلام والهجرة، فكان المهاجرُ يرثُ المهاجرَ، ولا يرثُهُ من ورثته من لم يكن مهاجرًا، وهو أقربُ إليه ممن ورثته، فنزلت ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ الآية: على ما قُرِئَ لهم<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة النساء، الآية: ١٧٦.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٧٥.

(٣) ورد هذا المعنى عن غير واحد من الصحابة، من ذلك:

- ما ورد عن ابن عباس قال: توارث المسلمون لما قدموا المدينة بالهجرة، ثم نسخ ذلك فقال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾. رواه ابن مردويه كما في الدر المنثور ٣/ ٣٧٤.

- وعنه قال: أخى رسول الله ﷺ بين أصحابه ووَرَّثَ بعضهم من بعض حتى نزلت هذه الآية: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ...﴾ فتركوا ذلك وتوارثوا بالنسب، رواه أبو داود الطيالسي، والطبراني، وأبو الشيخ، وابن مردويه، كما في الدر ٣/ ٣٧٤.

- عن الزبير بن العوام، ذكر الآية وبينَ مواخاة النبي ﷺ لهم مع الأنصار وأنه أخى كعب بن مالك، ثم لما كان يوم أحد قيل له: قُتِلَ أَخوك كعب بن مالك، قال: فجننته فانتقلته فوجدت السلاح قد ثقله فيما نرى، فوالله يا بني لو مات يومئذ عن الدنيا ما ورثه غيري، حتى أنزل الله هذه الآية فينا معشر قريش والأنصار خاصة، فرجعنا إلى موارثنا. رواه ابن سعد، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه، وابن مردويه، كما في الدر ٣/ ٣٧٣.



١٧٧٠ - قال: فاذكر الدليل على ذلك؟

١٧٧١ - قلت: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾: على ما قُرِضَ لهم، ألا تَرَى أَن مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ مَنْ يَرِثُ، ومنهم من لا يرث؟ وَأَن الزَّوْجَ يَكُونُ أَكْثَرُ مِيرَاثًا مِنْ أَكْثَرِ ذَوِي الْأَرْحَامِ مِيرَاثًا؟ وَأَنْتَ لَوْ كُنْتَ إِنَّمَا تُورِثُ بِالرَّحِمِ كَانَتْ رَجِمُ الْبَنَاتِ مِنَ الْأَبِ كَرَجِمِ الْإِبْنِ؟ وَكَانَ ذَوُو الْأَرْحَامِ يَرِثُونَ مَعًا، وَيَكُونُونَ أَحَقُّ مِنَ الزَّوْجِ الَّذِي لَا رَجِمَ لَهُ؟! ١٧٧٢ - ولو كانت الآية كما وصفت كنت قد خالفتها فيما ذكرنا، في أن يترك أخته ومواليه، فتعطي أخته النصف ومواليه النصف، وليسوا بذوي أرحام، ولا مفروض لهم في كتاب الله فرضٌ منصوبٌ.

١٧٧٣ - واختلفوا في الجد:

فقال زيد بن ثابت، وزوي عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود: يُورث معه الإخوة. ١٧٧٤ - وقال أبو بكر الصديق، وابن عباس، وزوي عن عائشة، وابن الزبير، وعبدالله بن عتبة: أَنَّهُمْ جَعَلُوهُ أَبًا، وَأَسْقَطُوا الْإِخْوَةَ مَعَهُ. ١٧٧٥ - فقال: فكيف صرتم إلى أن ثبت ميراث الإخوة مع الجد؟ إبدالية من كتاب الله أو سنة؟

١٧٧٦ - قلت: أما شيء مُبَيَّنٌ في كتاب الله أو سنة فلا أعلمه<sup>(١)</sup>.

١٧٧٧ - قال: فالأخبار متكافئة، والدلائل بالقياس مع مَنْ جعله أَبًا وَحَجَبَ بِهِ الْإِخْوَةَ.

١٧٧٨ - قلت: وأين الدلائل؟

١٧٧٩ - قال: وجدت اسم الأبوة تُلزِمُهُ، ووجدتكم مجتمعين على أن تحجبوا به بني الأم، ووجدتكم لا تنقصونه من السُّدُسِ، وذلك كُلُّهُ حَكْمُ الْأَبِ.

= - وعن سعيد بن جبير رحمه الله قال بعدها ذكر الآية: نُسخت هذه الآية ما كان قبلها من موارث العقد والحلف والموارث بالهجرة، وصارت لذوي الأرحام... أخرجه ابن أبي حاتم، كما في الدر ٣/ ٣٧٤، وانظر زاد المسير ٣/ ٣٨٧.

(١) قال العلامة البكري في حاشيته على شرح سبب الماردني للرحبية في علم الفرائض ص ٩٧: ... واعلم أن الجد والإخوة لم يرد فيهم شيء من الكتاب ولا من السنة، وإنما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم: فمذهب الإمام أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنهما، وجماعة من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ومن تبعهم، كأبي حنيفة، والمزني، وابن سريج، وابن الملقن، وغيرهم رحمهم الله: أَنَّ الْجَدَّ كَالْأَبِ، فَيَحْجَبُ الْإِخْوَةَ مَطْلَقًا، وَهَذَا هُوَ الْمَفْتَى بِهِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ. ومذهب الإمام علي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود رضي الله عنهم: أَنَّهُمْ يَرِثُونَ - على تفصيل وخلاف -، ومذهب الإمام زيد هو مذهب الأئمة الثلاثة، ووافقهم على ذلك محمد وأبو يوسف والجمهور. ولكن هذا الخلاف إنما كان في زمن المجتهدين، وأما الآن فقد ضبط الحكم واستقر عند الفرضيين، لا يُزَادُ فِيهِ وَلَا يُنْقَصُ عَنْهُ<sup>١</sup>. هـ. يقصد توريثهم.

١٧٨٠ - قُلْتُ لَهُ: لَيْسَ بِاسْمِ الْأَبَوَةِ فَقَطْ نُورَّثَهُ.

١٧٨١ - قَالَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ؟

١٧٨٢ - قُلْتُ: أَجِدُ اسْمَ الْأَبَوَةِ يُلْزِمُهُ وَهُوَ لَا يَرِثُ.

١٧٨٣ - قَالَ: وَأَيْنَ؟

١٧٨٤ - قُلْتُ: قَدْ يَكُونُ دُونَهُ أَبٌ، وَاسْمُ الْأَبَوَةِ تُلْزِمُهُ وَتَلْزِمُ آدَمَ، وَإِذَا كَانَ دُونَ الْجَدِّ أَبٌ لَمْ يَرِثْ، وَيَكُونُ مَمْلُوكًا وَكَافِرًا وَقَاتِلًا فَلَا يَرِثُ، وَاسْمُ الْأَبَوَةِ فِي هَذَا كُلُّهُ لَازِمٌ لَهُ، فَلَوْ كَانَ بِاسْمِ الْأَبَوَةِ فَقَطْ يَرِثُ وَرِثَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ.

١٧٨٥ - وَأَمَّا حَجَبُنَا بِهِ بَنِي الْأُمِّ فَإِنَّمَا حَجَبْنَاهُمْ بِهِ خَبْرًا، لَا بِاسْمِ الْأَبَوَةِ، وَذَلِكَ: أَنَا نَحْجُبُ بَنِي الْأُمِّ بِنْتِ ابْنِ ابْنِ مَتَسْفَلَةٍ.

١٧٨٦ - وَأَمَّا أَنَا لَمْ نَنْقُصْهُ مِنَ السُّدُسِ فَلَسْنَا نَنْقُصُ الْجَدَّةَ مِنَ السُّدُسِ.

١٧٨٧ - وَإِنَّمَا فَعَلْنَا هَذَا كُلَّهُ اتِّبَاعًا، لَا أَنَّ حَكْمَ الْجَدِّ إِذْ وَافَقَ حَكْمَ الْأَبِ فِي مَعْنَى كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ مَعْنَى، وَلَوْ كَانَ حَكْمُ الْجَدِّ إِذَا وَافَقَ حَكْمَ الْأَبِ<sup>(١)</sup> فِي بَعْضِ الْمَعَانِي كَانَ مِثْلَهُ فِي كُلِّ الْمَعَانِي: كَانَتْ بِنْتُ ابْنِ الْمَتَسْفَلَةِ مُوَافِقَةً لَهُ، فَإِنَّا نَحْجُبُ بِهَا بَنِي الْأُمِّ، وَحَكْمُ الْجَدَّةِ مُوَافِقٌ، فَإِنَّا لَا نَنْقُصُهَا مِنَ السُّدُسِ.

١٧٨٨ - قَالَ: فَمَا حَجَّتْكُمْ فِي تَرْكِ قَوْلِنَا نَحْجُبُ بِالْجَدِّ الْإِخْوَةَ؟

١٧٨٩ - قُلْتُ: بُعْدُ قَوْلِكُمْ مِنَ الْقِيَاسِ.

١٧٩٠ - قَالَ: فَمَا كُنَّا نُرَاهُ إِلَّا الْقِيَاسَ نَفْسَهُ؟

١٧٩١ - قُلْتُ: أَرَأَيْتَ الْجَدَّ وَالْأَخَ: أَيْدِلِي وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِقَرَابَةِ نَفْسِهِ، أَمْ بِقَرَابَةِ غَيْرِهِ؟

١٧٩٢ - قَالَ: وَمَا تُغْنِي؟

١٧٩٣ - قُلْتُ: أَلَيْسَ إِنَّمَا يَقُولُ الْجَدُّ: أَنَا أَبُو أَبِي الْمَيْتِ؟! وَيَقُولُ الْأَخُّ: أَنَا ابْنُ أَبِي

الْمَيْتِ؟!

١٧٩٤ - قَالَ: بَلَى.

---

(١) هَكَذَا ضُبِطَتْ فِي الْأَصْلِ بِشَدَّةٍ فَوْقَ الْبَاءِ، وَهِيَ لُغَةٌ نَادِرَةٌ جَدًّا، قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ: «وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ تُشَدَّدُ الْبَاءُ عَوَضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ، فَيُقَالُ: الْأَبُ». يَقْصِدُ لِأَنَّ أَصْلَهَا: أَبُو، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ، وَعَوِضَ عَنْهَا التَّشْدِيدُ. انْظُرْ لِسَانَ الْعَرَبِ مَادَّةَ (أ ب و) ٩/١٨.

١٧٩٥ - قلتُ: وكلاهما يُدلي بقرابة الأب بِقَدْرِ مَوْقِعِهِ منها؟

١٧٩٦ - قال: نعم.

١٧٩٧ - قلتُ: فاجعل الأب الميت وتركَ ابْنَه وأباه، كيف ميراثهما منه؟

١٧٩٨ - قال: لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس.

١٧٩٩ - قلتُ: فإذا كان الابن أولى بكثرة الميراث من الأب، وكان الأخ من الأب الذي يُدلي الأخ بقرابته، والجَدُّ أبو الأب من الأب الذي يدلي بقرابته - كما وصفت -: كيف حَجَبَتْ الأخ بالجد؟! ولو كان أحدهما يكونُ محجوباً بالآخر انبغى أن يحجب الجد بالأخ، لأنه أولاهما بكثرة ميراث الذي يُدليان معاً بقرابته، أو تجعل للأخ أبداً خمسة أسداس وللجد سدس.

١٨٠٠ - قال: فما منعك من هذا القول؟

١٨٠١ - قلتُ: كلُّ المختلفين مجتمعون على أن الجد مع الأخ مثله أو أكثرُ حظاً منه، فلم يكن لي عندي خلافهم، ولا الذهابُ إلى القياس، والقياسُ مُخْرِجٌ من جميع أقاويلهم.

١٨٠٢ - وذهبتُ إلى إثبات الإخوة مع الجد، أولى الأمرين، لِمَا وصفتُ من الدلائل التي أوجدنيها القياس.

١٨٠٣ - مع أن ما ذهبتُ إليه قول الأكثر من أهل الفقه بالبلدان قديماً وحديثاً.

١٨٠٤ - مع أن ميراث الإخوة ثابت في الكتاب، ولا ميراث للجد في الكتاب، وميراث الإخوة أثبت في السنة من ميراث الجد.

### [أقاويل الصحابة]

١٨٠٥ - فقال: قد سمعتُ قولك في الإجماع والقياس، بعد قولك في حكم كتاب الله وسنة رسوله، أرايت أقاويل أصحاب رسول الله إذا تفرقوا فيها؟

١٨٠٦ - فقلتُ: نصيرُ منها إلى ما وافق الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، أو كان أصح في القياس.

١٨٠٧ - قال: أفرأيت إذا قال الواحد منهم القول لا يُخَفِّظُ عن غيره منهم فيه له موافقة ولا خلافاً: أتجد لك حجةً باتباعه في كتاب أو سنة أو أمر أجمع الناس عليه، فيكون من الأسباب التي قلتُ بها خيراً؟

١٨٠٨ - قلتُ له: ما وجدنا في هذا كتاباً ولا سنة ثابتة، ولقد وجدنا أهل العلم يأخذون

بقولٍ واجِدِهِمْ مَرَّةً وَيَتَرَكُونَهُ أُخْرَى، وَيَتَفَرَّقُوا فِي بَعْضٍ مَا أَخَذُوا بِهِ مِنْهُمْ.

١٨٠٩ - قال: فإلى أي شيء صِرْتَ مِنْ هَذَا؟

١٨١٠ - قلتُ: إلى اتِّباع قولٍ واحدٍ، إذا لم أجد كتاباً، ولا سنةً، ولا إجماعاً، ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه، أو وُجدَ معه قياسٌ<sup>(١)</sup>.

١٨١١ - وقل ما يُوجدُ من قول الواحد منهم لا يخالفه غيره من هذا.

## [مَنْزِلَةُ الإجماع والقياس]

١٨١٢ - قال: فقد حكمت بالكتاب والسنة، فكيف حكمت بالإجماع، ثم حكمت بالقياس، فأقمتها مع كتاب أو سنة؟

١٨١٣ - فقلتُ: إني وإن حكمتُ بها كما أحكمُ بالكتاب والسنة: فأصل ما أحكمُ به منها مفترقٌ.

١٨١٤ - قال: أفيجوز أن تكون أصولٌ مُفَرَّقةٌ الأسبابِ يُحكَّم فيها حكماً واحداً؟

١٨١٥ - قلتُ: نعم، يُحكَّم بالكتاب والسنة المجتمع عليها<sup>(٢)</sup>، الذي لا اختلاف فيها<sup>(٢)</sup> فنقول لهذا: حكمنا بالحق في الظاهر والباطن.

١٨١٦ - ويُحكَّم بالسنة قد رويت من طريق الانفراد، لا يجتمع الناس عليها، فنقول: حكمنا بالحق في الظاهر، لأنه قد يمكن الغلط فيمن روى الحديث.

(١) تحقيق مسألة قول الصحابي عند الأصوليين كما يلي:

الأول: أنه ليس بحجة مطلقاً، كغيره من المجتهدين، وهو قول الشافعي في الجديد، وإليه ذهب جمهور الأصوليين من الشافعية والمعتزلة، ويومئ إليه الإمام أحمد واختاره أبو الخطاب من أصحابه، وزعم عبد الوهاب أنه الصحيح الذي يقتضيه مذهب مالك، وهو قول الكرخي وأبو يوسف.

الثاني: أنه حجة شرعية مقدمة على القياس، وهو قول الشافعي في القديم، ونقل عن الإمام مالك والرازي الجصاص والبرذعي من أصحاب أبي حنيفة، ورجحه بعض الأحناف.

انظر هذه المسألة في: البحر المحيط ٥٣/٦، الإبهاج ١٩٢/٣، أصول السرخسي ١٠٥/٢، الإحكام للآمدي ٣٨٥/٢، كشف الأسرار للنسفي ١٧٤/٢، قمر الأعمار ٩٥/٢، المستصفى ٢٦٠/١، فواتح الرحموت ١٨٥/٢، المعتمد ٧١/٢، إرشاد الفحول ص ٢٤٣، التبصرة ص ٣٩٥، جمع الجوامع ٢/٣٩٦، اللمع ص ٩٤، شرح التلويح على التوضيح ١٧/٢، روضة الناظر ص ٨٤، المنحول ص ٤٧٤، نهاية السؤل ٤٠٣/٤، إعلام الموقعين ١٢٠/٤، وفيه أن قول الشافعي الجديد أن قول الصحابي حجة يجب المصير إليه، التقرير والتحجير ٣١٠/٢، تيسير التحرير ١٣٢/٣، المسودة ص ٣٣٦.

(٢) في نسخة ابن جماعة: عليهما، فيهما.

١٨١٧ - وَنَحْكُم بِالْإِجْمَاعِ ثُمَّ الْقِيَاسَ، وَهُوَ أَوْعَفُّ مِنْ هَذَا<sup>(١)</sup>، وَلَكِنَّهَا مَنْزِلَةٌ ضَرْبُهَا، لِأَنَّهُ لَا يَحُلُّ الْقِيَاسُ وَالْخَبَرُ مَوْجُودٌ، كَمَا يَكُونُ التَّيَمُّمُ طَهَارَةً فِي السَّفَرِ عِنْدَ الْإِعْوَازِ مِنَ الْمَاءِ، وَلَا يَكُونُ طَهَارَةً إِذَا وَجِدَ الْمَاءَ، إِنَّمَا يَكُونُ طَهَارَةً فِي الْإِعْوَازِ.

١٨١٨ - وَكَذَلِكَ يَكُونُ مَا بَعْدَ السَّنَةِ حُجَّةً إِذَا أَعْوَزَ مِنَ السَّنَةِ.

١٨١٩ - وَقَدْ وَصَفْتُ الْحُجَّةَ فِي الْقِيَاسِ وَغَيْرِهِ قَبْلَ هَذَا.

١٨٢٠ - قَالَ: أَفْتَجِدُ شَيْئاً شَبِيهَهُ؟

١٨٢١ - قُلْتُ: نَعَمْ، أَقْضِي عَلَى الرَّجُلِ بَعْلَمِي أَنَّ مَا ادَّعَى عَلَيْهِ كَمَا ادَّعَى، أَوْ إِقْرَارِهِ، فَإِنْ لَمْ أَعْلَمْ وَلَمْ يُقَرَّرْ قَضِيَّتُهُ عَلَيْهِ بِشَاهِدَيْنِ، وَقَدْ يَغْلُطَانِ وَيَهْمَانِ، وَعِلْمِي وَإِقْرَارُهُ أَقْوَى عَلَيْهِ مِنْ شَاهِدَيْنِ، وَأَقْضِي عَلَيْهِ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، وَهُوَ أَوْعَفُّ مِنْ شَاهِدَيْنِ، ثُمَّ أَقْضِي عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ<sup>(٢)</sup> عَنِ الْيَمِينِ وَيَمِينِ صَاحِبِهِ، وَهُوَ أَوْعَفُّ مِنْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ، لِأَنَّهُ قَدْ يَنْكُلُ خَوْفَ الشُّهْرَةِ، وَاسْتِصْغَارَ مَا يَحْلِفُ عَلَيْهِ، وَيَكُونُ الْحَالِفُ لِنَفْسِهِ غَيْرَ ثَقَّةٍ وَحَرِيصاً فَاجِراً.

\* \* \*

آخر كتاب الرسالة والحمد لله وصلى الله على محمد<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

---

(١) قال أحمد شاكر: «الذي يظهر لي أنَّ الشافعي يُريد بقوله: وهو أَوْعَفُّ مِنْ هَذَا، أَنَّ الْحُكْمَ بِالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسَ أَوْعَفُّ مِنَ الْحُكْمِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ الْمَجْتَمِعِ عَلَيْهِمَا. وَالسَّنَةُ الَّتِي رُوِيَ بِطَرِيقِ الْإِنْفِرَادِ، وَأَنَّهُ يُرِيدُ بِالْإِجْمَاعِ هُنَا اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْإِسْتِنْبَاطِ أَوْ الْقِيَاسِ، لَا الْإِجْمَاعَ الصَّحِيحَ، الَّذِي هُوَ قَطْعِي الثَّبُوتِ، وَهُوَ الَّذِي فَسَّرَهُ مَرَاراً فِي كَلَامِهِ بِمَا لَا يَفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ الْمَعْلُومُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، كَالظَّهْرِ أَرْبَعٌ، وَكَتَحْرِيمِ الْخَمْرِ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ» أ.هـ.

(٢) أي: رجوعه.

(٣) في نسخة ابن جماعة الخاتمة هكذا: «آخر كتاب الرسالة، من كتب الإمام أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ».



## الفهارس

٣٧٣	١ - فهرس الآيات النبوية .....
٣٨٢	٢ - فهرس الأحاديث النبوية .....
٣٩٠	٣ - فهرس الأعلام .....
٣٩٨	٤ - فهرس الأماكن .....
٤٠٠	٥ - فهرس الفرق والطوائف .....
٤٠١	٦ - فهرس المسائل .....
٤٠٧	٧ - فهرس المصادر والمراجع .....
٤١٢	٨ - فهرس المحتويات .....





## (١) فهرس الآيات القرآنية

طرف الآية	رقمها	الفقرة
٢ - سورة البقرة		
﴿وقودُها الناس والحجارة﴾	٢٤	٢٠٧
﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة..﴾	٤٣، ٨٣	٩٣، ٤٨٧، ٥١٧،
﴿فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم..﴾	١١٠	١٦٣٢
﴿ما ننسخ من آية أو ننسها..﴾	٧٩	١٢
﴿ربنا وابعث فيهم رسولا منهم..﴾	١٠٦	٣٢١
﴿سيقول السفهاء من الناس..﴾	١٢٩	٢٤٥
﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء..﴾	١٤٢	٣٦٤
﴿ومن حيث خرجت فول وجهك..﴾	١٤٤	٣٦٢، ٦٣
﴿كما أرسلنا فيكم رسولا منكم..﴾	١٥٠	١٣٧٨، ١٠٤، ٦٤
﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت..﴾	١٥١	٢٤٦
﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين..﴾	١٨٠	٣٩٣
﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن..﴾	١٨٣ - ١٨٤	٤٣٤، ١٨٩، ٧٩
﴿فمن تمتع بالعمرة إلى الحج..﴾	١٨٥	٤٣٥، ٤٣٤، ٨٠
﴿تلك عشرة كاملة..﴾	١٩٦	١٦٣٣، ٩٤، ٧٣
﴿ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس..﴾	١٩٦	٧٥
﴿كان الناس أمة واحدة..﴾	١٩٩	٢٠٥
﴿ويسألونك عن المحيض..﴾	٢١٣	٢٦
﴿للذين يؤولون من نسائهم..﴾	٢٢٢	٣٤٦
﴿وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم..﴾	٢٢٦	١٧٢٢، ١٧١٣،
	٢٢٧	١٧٢٩
		١٧٢٩، ١٧١٣

٢٢٨	٥٤٢ ، ١٦٨٤	﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن...﴾
٢٣٠	١٦٩٧ ، ١٧٠٣	﴿فإن طلقها فلا تحلّ له حتى...﴾
٢٣١	٤٤٢ ، ٤٤١	﴿واذكروا نعمة الله عليكم...﴾
٢٣٣	٢٤٩	﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين...﴾
٢٣٤	١٤٩٨ ، ١٤٩٧	﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً...﴾
٢٣٨	٥٤٢ ، ٥٦٣ ، ١٧٠٥	﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾
٢٣٩	٧٩٧ ، ٧٨٤	﴿فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا﴾
	٣٦٧ ، ٥٠٦ ، ٦٧٤	
	٦٧٥	
٢٤٠	٣٩٤	﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً...﴾
٢٥٥	١٣٧١	﴿ولا يحيطون بشيء من علمه...﴾
٢٧٥	٣٠٣ ، ٣٣٣ ، ٤٨٢	﴿وأحل الله البيع وحرم الربا...﴾
	٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٥٠	
٢٨٢	١١٥	﴿ممن ترضون من الشهداء﴾

### ٣ - سورة آل عمران

٧٨	١١	﴿وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم...﴾
٩٧	٤٨٩	﴿والله على الناس حج البيت...﴾
١٠٣	٢١	﴿واذكروا نعمة الله عليكم...﴾
١٠٥	١٦٧٨	﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا...﴾
١٤٤	١٢١٠	﴿وما محمد إلا رسول خلّت من قبله الرسل﴾
١٥٤	٦١	﴿وليبتلي الله ما في صدوركم...﴾
١٦٤	٢٤٧	﴿لقد منّ الله على المؤمنين...﴾
١٧٣	١٩٧	﴿الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم...﴾

### ٤ - سورة النساء

٤	١٦٣١	﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة...﴾
٧	٤٦٧	﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون...﴾
١١	٨٩ ، ٢١٤ ، ٤٦٨	﴿ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك...﴾
١٢	٩٠ ، ٢١٥ ، ٢١٧	﴿ولكم نصف ما ترك أزواجكم...﴾
	٤٦٩ ، ٤٦٨	
١٥	٦٨٧	﴿حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلاً...﴾
١٥ - ١٦	٣٧٥ ، ٦٨٢ ، ٦٨٧	﴿واللاني يأتيين الفاحشة من نسائكم﴾

٢٣	٥٤٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٣	﴿حرمت عليكم أمهاتكم..﴾
٢٤	٥٤٧ ، ٥٥٠	﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم..﴾
	٥٥٢ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨	
	٦٣٣ - ٦٣٥ ، ٦٤٦	
٢٥	٢٢٦ ، ٤٨٣ ، ٣٨٩	﴿فإذا أحصن فإن آتين بفاحشة..﴾
	٦٨٣ ، ٦٨٤	
٢٩	٣٠٣ ، ٤٨١ ، ٦٤٤	﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل..﴾
٤٣	٨٥ ، ٣٥٣ ، ٤٤٩	﴿ولا جنبا إلا عابري سبيل..﴾
٥١ - ٥٢	١٤	﴿ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب..﴾
٥٩	٢٥٩	﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول..﴾
٦٥	٢٧٢	﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك..﴾
٦٩	٢٦٧	﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً..﴾
٧٥	١٨٣	﴿والمستضعفين من الرجال والنساء..﴾
٨٠	٢٧٠	﴿ومن يطع الرسول فقد أطاع الله..﴾
٨٦	٩٩٦	﴿وإذا حُيِّتُم فحيوا بأحسن منها..﴾
٩٢	٨٣٦	﴿وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ..﴾
٩٥	٩٨٢ ، ٩٨٦	﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون..﴾
١٠١	٥٠٨	﴿وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح..﴾
١٠٢	٥٠٨ ، ٧٢٦	﴿وإذا كنتم فيهم فأقمتم لهم الصلاة..﴾
١٠٣	٩٢ ، ١٩٠ ، ٤٨٦	﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً..﴾
	٥٠٤	
١٠٣	٧٢٧	﴿فإذا اطمانتم فأقيموا الصلاة..﴾
١١٣	٢٥٠	﴿وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة..﴾
١١٣	٢٨٧	﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمهت طائفة..﴾
١٦٢	٥١٧	﴿والمقيمون الصلاة والمؤتون الزكاة﴾
١٦٣	١٢٠٤	﴿إننا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح..﴾
١٦٣	١٢٠٩	﴿وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل..﴾
١٧١	٢٣٧	﴿فآمنوا بالله ورسله ولا تقولوا ثلاثة﴾
١٧٦	٤٦٦	﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة..﴾
١٧٦	١٧٥٧	﴿إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت..﴾
١٧٦	١٧٥٨	﴿وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر..﴾

## ٥ - سورة المائدة

٨٤ ، ٢٢٠ ، ٤٤٨	٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ...﴾
٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ١٦١٠		
٣٢٣ ، ٣٣٣ ، ٦١٦	٣٨	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾
١٦١٩ ، ٦٤٨		
٢٨٥	٦٧	﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
١٦٣٦	٨٩	﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ...﴾
١١٧ ، ١٣٩٤	٩٥	﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ...﴾
١٦٣٥		
١٦٣٥	٩٥	﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ...﴾

## ٦ - سورة الأنعام

١٤٤٨ ، ١١٢ ، ٦٦	٩٧	﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ...﴾
٢٨٣	١٠٦	﴿اتَّبِعْ مَا أَوْحَى إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ...﴾
٥٣١	١٤١	﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ...﴾
٦٤١ ، ٥٥٩ ، ٥٥٥	١٤٥	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحْرَمًا...﴾

## ٧ - سورة الأعراف

١٢٠٥	٦٥	﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمُ الْكَافِرُونَ...﴾
١٢٠٦	٧٣	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا هُمُ الْمُؤْمِنُونَ...﴾
١٢٠٧	٨٥	﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا هُمُ الْمُؤْمِنُونَ...﴾
٦٢	١٢٩	﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَهْلِكَ عِدْوُكُمْ...﴾
٧٦	١٤٢	﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً...﴾
٦٤٣	١٥٧	﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ...﴾
٢٠٨	١٦٣	﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ...﴾

## ٨ - سورة الأنفال

٢٦٨	٢٠	﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾
٢٣٣ ، ٢٢٨	٤١	﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ مَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خَمْسَهُ...﴾
٣٧٣ ، ٣٧١	٦٥	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ...﴾
٣٧٣ ، ٣٧٢	٦٦	﴿الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا...﴾
١٧٦٩ ، ١٧٦٨	٧٥	﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ...﴾
١٧٧٢ ، ١٧٧١		

## ٩ - سورة التوبة

٩٧٥	٥	﴿فأقتلوا المشركين حيث وجدتموهم...﴾
٩٧٦	٢٩	﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر﴾
١١٨٥	٢٩	﴿من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية...﴾
١٣	٣٠	﴿وقالت اليهود عزيز ابن الله...﴾
٩٧٤	٣٦	﴿وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم...﴾
٩٧٨	٣٨	﴿ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله...﴾
٩٩١ ، ٩٧٨	٣٩	﴿إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً...﴾
٩٧٩	٤١	﴿انفروا خفافاً وثقلاً...﴾
٥١٩ ، ٤٨٨	١٠٣	﴿خذ من أموالهم صدقة...﴾
٩٧٣	١١	﴿إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم...﴾
١٨١	١٢٠	﴿ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب...﴾
٩٨٨	١٢٢	﴿وما كان المؤمنون لينفروا كافة...﴾
١٦٣ ، ٢٩	١٢٨	﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم...﴾

## ١٠ - سورة يونس

٣١٧ ، ٣١٥	١٥	﴿وإذ تتلى عليهم آياتنا بينات...﴾
-----------	----	----------------------------------

## ١١ - سورة هود

١٧٩	٦	﴿وما من دابة في الأرض...﴾
١٢٠٣	٢٥	﴿ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه...﴾
١٢٠٥	٥٠	﴿والى عاد أخاهم هوداً...﴾
١٢٠٦	٦١	﴿والى ثمود أخاهم صالحاً...﴾
١٢٠٧	٨٤	﴿والى مدين أخاهم شعيباً...﴾

## ١٢ - سورة يوسف

٢١٢	٨١ - ٨٢	﴿وما شهدنا إلا بما علمنا وما كنا للغيب...﴾
-----	---------	--

## ١٣ - سورة الرعد

١٥٦	٣٧	﴿وكذلك أنزلناه حكماً عربياً...﴾
٣٢٠ ، ٣١٨	٣٩	﴿يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب...﴾

## ١٤ - سورة إبراهيم

٤٩	١	﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات...﴾
----	---	---

﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾	٤	١٥٠
﴿خلق السموات والأرض﴾	٣٢	١٧٩

#### ١٦ - سورة النحل

﴿وعلامات وبالنجم هم يهتدون...﴾	١٦	١٤٤٩ ، ١١٣ ، ٦٦
﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس...﴾	٤٤	٥٠
﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء...﴾	٨٩	٥١
﴿وإذا بدلنا آية مكان آية...﴾	١٠١	٣٢٣
﴿ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر...﴾	١٠٣	١٦١

#### ١٧ - سورة الإسراء

﴿ومن الليل فتهجد به نافلة لك﴾	٧٩	٣٤٢ ، ٣٤١
-------------------------------	----	-----------

#### ١٨ - سورة الكهف

﴿حتى إذا أتيا أهل قرية...﴾	٧٧	١٨٤
----------------------------	----	-----

#### ١٩ - سورة مريم

﴿واذكر في الكتاب إبراهيم إنه كان صديقاً...﴾	٤١ - ٤٢	١٩
---	---------	----

#### ٢٠ - سورة طه

﴿وأقم الصلاة لذكري﴾	١٤	٨٨٦
---------------------	----	-----

#### ٢١ - سورة الأنبياء

﴿وكم قصصنا من قرية كانت ظالمة...﴾	١١ - ١٢	٢١٠
﴿لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون...﴾	٢٣	١٠٣
﴿وعلمناه صنعة لبوس لكم...﴾	٨٠	٣٩١
﴿إن الذين سبقت لهم منا الحسنى...﴾	١٠١	٢٠٧

#### ٢٢ - سورة الحج

﴿يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له...﴾	٧٣	٢٠٢
--	----	-----

#### ٢٣ - سورة المؤمنون

﴿ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾	٢٣	١٢٠٣
------------------------------	----	------

#### ٢٤ - سورة النور

﴿والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما...﴾	٢	٣٧٦ ، ٣٣٣ ، ٢٢٥ ، ٦٨٣ ، ٦٤٩ ، ٦١٦ ، ٦٨٥
---	---	---

﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء..﴾	٤	٤٢١
﴿والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء..﴾	٦ - ٩	٤٢٣
﴿وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم..﴾	٤٨ - ٥٢	٢٧٧
﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله..﴾	٦٢	٢٣٨
﴿لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً..﴾	٦٣	٢٧٦

## ٢٦ - سورة الشعراء

﴿واتل عليهم نبأ إبراهيم..﴾	٦٩ - ٧٣	٢٠
﴿كذبت قوم لوط المرسلين إذ قال لهم..﴾	١٦٠ - ١٦٣	١٢٠٨
﴿وإنه لتنزِيل رب العالمين نزل به الروح الأمين..﴾	١٩٢ - ١٩٥	١٥٥
﴿وانذر عشيرتك الأقربين﴾	٢١٤	١٦٦ ، ٣٥ ، ٣١

## ٢٧ - سورة النمل

﴿قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾	٦٥	١٣٧٤
--	----	------

## ٢٩ - سورة العنكبوت

﴿ولقد أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾	١٤	١٢٠٣
﴿وإلى مدين أخاهم شعيباً﴾	٣٦	١٢٠٧

## ٣١ - سورة لقمان

﴿إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث..﴾	٣٤	١٣٧٥
---	----	------

## ٣٣ - سورة الأحزاب

﴿يا أيها النبي اتق الله ولا تطع الكافرين﴾	١ - ٢	٢٨٢
﴿وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض..﴾	٦	١٧٦٩ ، ١٧٦٨ ، ١٧٧٢ ، ١٧٧١
﴿وكفى الله المؤمنين القتال..﴾	٢٥	٦٧٤ ، ٥٠٦
﴿واذكرون ما يتلى في بيوتكن..﴾	٣٤	٢٥١
﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً..﴾	٣٦	١٢٢٠ ، ٢٦٥ ، ٢٥٨

## ٣٦ - سورة يس

﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون..﴾	١٣ - ١٥	١٢١٢
--	---------	------

## ٣٩ - سورة الزمر

﴿قرآناً عربياً غير ذي عوج..﴾	٢٨	١٥٩
﴿الله خلق كل شيء وهو على كل شيء قدير﴾	٦٢	١٧٩

#### ٤١ - سورة فصلت

٤٠	٤١ - ٤٢	﴿وإنه لكتاب عزيز. لا يأتيه الباطل﴾
١٦٢	٤٤	﴿ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا.﴾

#### ٤٢ - سورة الشورى

١٥٧	٧	﴿وكذلك أوحينا إليك قرآناً عربياً.﴾
١٦٦ ، ١٥٧ ، ٣٠	٧	﴿لتنذر أم القرى ومن حولها.﴾
٢٨٦ ، ٥٢	٥٢	﴿وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا﴾
٢٩٢	٥٢	﴿وانك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾

#### ٤٣ - سورة الزخرف

١٥٨	١ - ٣	﴿حم * والكتاب المبين * إنا جعلناه قرآناً عربياً.﴾
١٧	٢٣	﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة.﴾
١٦٥ ، ٣٣ ، ٣٢	٤٤	﴿وإنه لذكر لك ولقومك.﴾

#### ٤٥ - سورة الجاثية

٢٨٤	١٨	﴿ثم جعلناك على شريعة من الأمر﴾
-----	----	--------------------------------

#### ٤٧ - سورة محمد

٦٠	٣١	﴿ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم.﴾
----	----	--------------------------------------

#### ٤٨ - سورة الفتح

٢٦٩	١٠	﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله.﴾
-----	----	--

#### ٤٩ - سورة الحجرات

١٩٢ ، ١٨٨	١٣	﴿إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً.﴾
-----------	----	---

#### ٥٨ - سورة المجادلة

١٦٣٤	٣	﴿والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون.﴾
------	---	---------------------------------------

#### ٥٩ - سورة الحشر

٣٩١	١٤	﴿لا يقتلونكم جميعاً إلا في قرى محصنة﴾
-----	----	---------------------------------------



## ٦٢ - سورة الجمعة

﴿هو الذي بعث في الأميين رسولا...﴾ ٢ ٢٤٨ ، ١٦٤

## ٦٥ - سورة الطلاق

﴿إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن...﴾ ١ ١٦٩٦  
 ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾ ٢ ١١٥  
 ﴿واللائي يئسن من المحيض من نسائكم...﴾ ٤ ١٧٠٤ ، ٥٤٣

## ٦٦ - سورة التحريم

﴿وقودها الناس والحجارة﴾ ٦ ٢٠٧

## ٧١ - سورة نوح

﴿إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه﴾ ١ ١٢٠٢  
 ﴿لا تذرن آلهمكم ولا تذرن ودّاً ولا سواعاً﴾ ٢٣ - ٢٤ ١٨

## ٧٣ - سورة المزمل

﴿يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلاً...﴾ ١ - ٤ ٣٣٩ ، ٣٣٦  
 ﴿إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل...﴾ ٢٠ ٣٣٦

## ٧٥ - سورة القيامة

﴿أيحسب الإنسان أن يترك سدى﴾ ٣٦ ٦٩

## ٧٩ - سورة النازعات

﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها...﴾ ٤٢ - ٤٤ ١٣٧٣ ، ١٣٧٢

## ٩٤ - سورة الشرح

﴿ورفعنا لك ذكرك﴾ ٤ ٣٧

## ٩٨ - سورة البينة

﴿وما تفرّق الذين أوتوا الكتاب...﴾ ٤ ١٦٧٧

## ٩٩ - سورة الزلزلة

﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره...﴾ ٧ - ٨ ١٤٨٩

## ١٠٧ - سورة الماعون

﴿فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ ٤ - ٧ ٥١٧

(٢)

## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الفقرة	طرف الحديث
حرف الألف		
١٣٣	٤٤٦	[٣٢] أتريدين أن ترجعي إلى رفاعه؟؟ لا ، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك
٨٥	٢٤٢	[٧] أتيت رسول الله بجارية فقلت: يا رسول الله عليّ رقبة أفأعتقها؟..
٢٨٢	١١٨٣	[١٥٢] أخذ النبي الجزية من مجوس هجر
٣٢٢	١٤١٠ ، ١٤٠٩	[١٦٨ ، ١٦٩] إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران...
١٢٠	٣٨٦	[٢٥] إذا زنت أمة أحدكم فتبيّن زناها فليجلدها...
٢٠٢	٧٧٤	[٨٠] أسفروا بالفجر ، فإن ذلك أعظم للأجر...
٢١٢	٨٣٠	[٨٩] أغار (رسول الله) على بني المصطلق غارتين
١٠٩	٣٤٤	[١٢] أفلح إن صدق...
٣١١	١٣١٥	[١٦٦] أكرموا أصحابي ثم الذين يلونهم...
١٦٢	٥٦٢	[٥٢] أكل كل ذي ناب من السباع حرام
٢٧٢ ، ٢٧١	١١٢٦ ، ١١٢٥	[١٤٣ ، ١٤٢] أمر رسول الله أنيساً أن يغدو على امرأة رجل ذكر أنها زنت «فإن اعترفت فارجمها»
١١٠	٣٤٨	[١٤] أمر رسول الله ﷺ عائشة أن تقضي ما يقضي الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري...
٣٥٦	١٦٩٥	[١٨٢] أمر رسول الله عمر حين طلق عبد الله بن عمر امرأته حائضاً أن يأمره برجمتها... وقال «فتلك التي أمر الله أن يطلق لها النساء»
٢٤٢	٩٤٦	[١٢٢] أمر رسول الله غلاماً أن يأكل مما بين يديه ونهاه أن يأكل من أعلى الصفحة

٢١٨	٨٥٥	[٩٨] أمر رسول الله فاطمة بنت قيس أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم وقال: إذا حلت فاذنيني...
٣٣١	١٤٩٩	[١٧١] أمر رسول الله هند بنت عتبة أن تأخذ من مال زوجها...
٣٥٥	١٦٩٠	[١٨١] أمر النبي في سبي أوطاس أن يُستبرن قبل أن يوطن بحیضة...
٢٨٧ ، ٢٨٦	١٢١٤	[١٥٣] امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله (للفريضة بنت مالك بن سنان)
٢٦٤	١٠٩٠	[١٢٩] إن أفرى الفرى من قولني ما لم أقل ومن أرى عيني ما لم ترى ومن ادعى إلى غير أبيه
٢٦٤	١٠٩٢	[١٣١] إن الذي يكذب عليّ يبنى له بيت في النار
٣٣٠	١٤٨٧	[١٧٠] إن الله حرّم من المؤمن دمه وماله...
١٣١	٤٢٨	[٣٠] إن أمره لبين لولا ما حكى الله...
١٣١	٤٢٨	[٢٩] إن جاءت به هكذا فهو للذي يتهمة
٢٧١	١١٢٠	[١٤١] إن الخمر قد حُرِّمت
٦٦	١٧٢	[٤] إن الدين النصيحة...
١٨٤	٦٩١	[٦٣] إن رجلين اختصما إلى رسول الله فقال أحدهم يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله (في جلد الزاني وتغريبه عام ورجم امرأة الأسلمي)...
٣٠٨	١٢٩٩	[١٦٤] أن رسول الله أمر رجلاً ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة...
١٨٦	٦٩٩	[٦٧] أن رسول الله خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس...
٢٣٠	٩٠٨	[١١٢] أن رسول الله رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها...
١٤٥	٤٩٨	[٣٩] أن رسول الله ﷺ صلى في سفر على راحلته
١٤٥	٤٩٧	[٣٨] أن رسول الله في غزوة بني أنمار كان يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق...
٢٧٧	١١٦٢	[١٤٧] أن رسول الله قال: وفي كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل
٢٩٤ ، ٢٩٣ ، ٢٣٠	١٢٣٩ ، ١٢٣٢	[١٥٩ ، ١٦١] أن رسول الله قضى أن الخراج بالضمان...
٣٣٦	١٥٣٦	[١٧٥] أن رسول الله قضى في جناية الحر المسلم على الحر المسلم خطأ بمائة من الإبل...

٢٢١	٨٧٢	[١٠٢] أن رسول الله نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس . . .
٢٢٩	٩٠٦	[١١٠] أن رسول الله نهى عن المزابة . . .
٩٩	٣٠٦	[١١] إن الروح الأمين قد ألقى في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي رزقها . . .
٢٢٢	٨٧٤	[١٠٤] إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان
١٨٢ ، ١٤٨	٦٧٨ ، ٦٧٧	[٤٤ ، ٤٥ ، ٥٩ ، ٦٠] إن طائفة صفت معه (ﷺ) وطائفة وجاه العدو فصلّى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً . . .
	٥١٠ ، ٥٠٩	(صلاة الخوف يوم ذات الرقاع)
٢٩٠	١٢٢٨	[١٥٨] إن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت رسول الله ينهى عن مثل هذا . . .
١٤٩	٥١٤ ، ٥١٣	[٤٦ ، ٤٧] إن كان خوف أشد من ذلك صلّوا رجالاً وركباناً . . .
١٥٦	٥٣٥	[٤٩] أن السيل: الزاد والركب
٣٤٥	١٦٠٦	[١٧٦] إن النبي استسلف من رجلٍ بغيراً . . .
١٣٥	٤٥٢	[٣٣] أن النبي ﷺ توضأ مرة مرة . . .
١٨٤	٦٩٢	[٦٤] أن النبي رجم يهوديين زنيا . . .
٢٣١	٩٠٩	[١١٣] أن النبي رخص في العرايا
١٨٧	٧٠١	[٦٨] أن النبي صلى قاعداً وأبو بكر قائماً يصلي بصلاة النبي وهم وراءه وقوفاً
١٩٠	٧١٣	[٧١] أن النبي صلى يوم عسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة فصفت بالناس معه معاً ثم سجد فسجدت معه طائفة وحرسه طائفة . . .
١١٦	٣٧٠	[١٨] أن النبي كان يصلي على راحلته موجهة به نحو المشرق . . .
٢١١	٨٢٤	[٨٨] أن النبي لما بعث إلى ابن أبي الحقيق نهى عن قتل النساء والولدان . . .
٢٤٠	٩٣٩	[١١٨] أن النبي نهى عن الشغار . . .
١٦٢	٥٦١	[٥١] أن النبي نهى عن كل ذي ناب من السباع . .
٢٤٠	٩٣٩	[١١٩] أن النبي نهى عن نكاح المتعة . . .
٢٤١	٩٣٩	[١٢٠] أن النبي نهى المحرم أن ينكح أو ينكح
١٩٧	٧٥٢	[٧٥] أن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر . . .

٢٧٢	١١٢٧	[١٤٤] إن هذه أيام طعام وشراب فلا يصومن أحد...
٣٠٧	١٢٩٠	[١٦٣] أنت ومالك لأبيك...
١٨٦	٦٩٧	[٦٦] إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا...
١٨٦ ، ١٨٥	٦٩٦	[٦٥] إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً...
١٩٩	٧٦٣	[٧٩] إنما الربا في النسيئة...
١٨٩	٧١٢	[٧٠] أنه (ﷺ) صلى [صلاة الخوف] ركعة بطائفة وطائفة بينه وبين العدو...
١٩٣	٧٣٧	[٧٢] أنه (ﷺ) كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن
٢٠٤	٧٨٨	[٨٢] أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله

### حرف الباء

٦٥	١٧١	[٣] بايعت النبي (ﷺ) على النصح لكل مسلم...
٢٧٥	١١٤٤	[١٤٦] بعث رسول الله بعث مؤته فولاه زيد...
٢٧٠ ، ١١٣	١١١٣ ، ٣٦٥	[١٤٠ ، ١٥] بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت...

### حرف الحاء

٢٦٥	١٠٩٤	[١٣٣] حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج وحدّثوا عليّ ولا تكذبوا عليّ
٢٦٧	١١٠٠	[١٣٥] حدّثوا عني ولا تكذبوا عليّ
١٢٦	٤٠٧	[٢٨] حكّم رسول الله في ستة مملوكين كانوا لرجل لا مال له غيرهم فأعتقهم عند الموت فجزأهم إلى ثلاثة أجزاء...

### حرف الخاء

١٨٣ ، ١١٨	٣٧٩ ، ٣٧٨	[٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٦١] خلّوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً
	٦٨٦ ، ٣٨١	البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب...
١٠٩	٣٤٥	[١٣] خمس صلوات كتبهن الله على خلقه، فمن جاء بهن...

### حرف الدال

١٨١ ، ١٤٧	٥٠٦ ، ٦٧٤	[٤٣ ، ٥٨] دعا رسول الله بلالاً فأمره فأقام الظهر فصلاًها فأحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها... (يوم الخندق)
-----------	-----------	---

١٩٩	٧٦٠ ، ٧٥٩	[٧٨ ، ٧٧] الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم ولا فضل بينهما
		حرف الراء
٢٠٨	٨١٢	[٨٦] رأيت رسول الله على لبنتين ...
٧٠	١٩٥	[٥] رفع القلم عن ثلاثة : النائم حتى يستيقظ ...
		حرف السين
٢٠٥	٧٩٢	[٨٣] سئل (ﷺ) أي الأعمال لأفضل فقال الصلاة في أول ...
٢٨٢	١١٨٢	[١٥١] سئوا بهم سنة أهل الكتاب (عن المجوس)
		حرف الصاد
١١٤	٣٦٦	[١٦] صلى رسول الله ستة عشر شهراً نحو بيت المقدس ثم حوّلت القبلة ...
١٤٦ ، ١٤٥	٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢	[٤٢ ، ٤١ ، ٤٠] صلى رسول الله صلاة الكسوف ركعتين في كل ركعة ركعتين
		حرف الغين
٢١٣	٨٣٩	[٩٠] غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم
١١٠	٣٤٨	[١٤] غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهري
		حرف الفاء
١١٥	٣٦٨	[١٧] فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا رجالاً وركباناً ...
٢٤٣	٩٥٠	[١٢٦] فإنها مأوى الهوام وطرق الحيات (عن ظهر الطريق)
٢٨٨	١٢١٨	[١٥٥] في حديث موسى مع الخضر عليهما السلام
٢٨٨ ، ٢٨٧	١٢١٦	[١٥٤] في طواف الوداع وسقوطه عن الحائض
٢٧٩	١١٧٢	[١٤٨] في المرأة تراث من دية زوجها
٢٨٩	١٢٢٥ ، ١٢٢٠	[١٥٧ ، ١٥٦] في النهي عن الركعتين بعد العصر
		حرف القاف
١٨٤	٦٩٠	[٦٢] قد جعل الله لهن سبيلاً البكر بالبكر، جلد مائة وتغريب عام ...
١٥٧	٥٤٥	[٥٠] قد حلت فتزوّجي (للسبيعة بنت الحارث)
٣٤٨	١٦٣٧	[١٧٧] قضى رسول الله على أن على أهل الأموال حفظها بالنهار
٣٤٩ ، ٢٨٠	١٦٤١ ، ١١٧٤	[١٧٨ ، ١٤٩] قضى رسول الله (ﷺ) في الجنين بغرة

٣٣٢	١٥٠٣	[١٧٢] قضى رسول الله في عبد دلس للمبتاع فيه بعيب
٣٥٠	١٦٥٨	[١٧٩] قضى رسول الله في المصرة من الإبل والغنم إذا جلبها مشترئها: إن أحب أمسكها وإن أحب ردّها وصاعاً من التمر
٣٥٠ ، ٣٣٣	١٦٥٨ ، ١٥٠٩	[١٧٣ ، ١٨٠] قضى النبي أن الخراج بالضمان
١٣١	٤٢٨	[٣١] قفوه فإنها موجبة
١٩٣	٧٣٨	[٧٣] قولوا: التحيات لله الزاكيات لله الطيبات

### حرف الكاف

٢١٥ ، ٢١٤	٨٤٣ ، ٨٤٢	[٩٢ ، ٩٣] كان رسول الله يأمر بالغُسل (يوم الجمعة)
١٩٤	٧٤٣	[٧٤] كان رسول الله يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن فكان يقول: التحيات المباركات...
٢١٦	٨٤٦	[٩٥] كان الناس عُمَال أنفسهم وكانوا يروحون بهيئاتهم فقليل لهم: لو اغتسلتم...
٣٥٩	١٧١١	[١٨٣] كذب أبو السنابل، أو، ليس كما قال أبو السنابل، قد حللت فتزوّجي...
٢٠٢	٧٧٥	[٨١] كن النساء من المؤمنات يصلين مع النبي الصبح ثم ينصرفن وهن متلفعات...
١٣٥	٤٥٣	[٣٤] كيف كان رسول الله يتوضأ (كيفية وضوء النبي ﷺ)

### حرف اللام

٢٤٧	٩٧٧	[١٢٧] لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله..
١٧١ ، ٩٧	٢٩٦ ، ٢٩٥	[٩ ، ١٠ ، ٥٤ ، ١٣٧ ، ١٣٨] لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته...
٢٦٩	١١٠٦ ، ٦٢٢	
	١١٠٧	
٢٣٢	٩١٣ ، ٩١٢	[١١٤ ، ١١٥] لا تبيعن طعاماً حتى تشتريه وتستوفيه
١٩٨	٧٥٨	[٧٦] لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل..
٢٠٨	٨١١	[٨٥] لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها لغائط أو بول...
٨٠	٢٢٤	[٦] لا قَطْع في ثمر ولا كَثَر...
١٢٥ ، ١٢٤	٤٠٢ ، ٣٩٨	[٢٦ ، ٢٧] لا وصية لوارث..
١٧٨	٦٦٠	[٥٧] لا يأكلن أحدكم من لحم نسكه بعد ثلاث...
٢٢٠	٨٦٤	[١٠٠] لا يبيع الرجل على بيع أخيه...
٢٢٢	٨٧٣	[١٠٣] لا يتحرى أحدكم بصلاته عند طلوع الشمس ولا عند غروبها...

١٧٢	٦٢٨	[٥٥] لا يُجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها
٢١٧	٨٤٨ ، ٨٤٧	[٩٦ ، ٩٧] لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه ...
٢٩٤ ، ١٣٩	١٢٤٤ ، ٤٧٢	[٣٥ ، ١٦٢] لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ...
٢٢١	٨٦٩	[١٠١] لا يسوم أحدكم على سوم أخيه ...
١٢٤	٣٩٨	[٢٦] لا يُقتل مؤمن بكافر ...
١١٩	٣٨٢	[٢٣ ، ٢٤] لما رجم النبي ماعزاً ولم يجلده ...
١١٦	٣٧٣	[١٩] لما نزلت ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُونَ مَائَتِينَ﴾ كتب عليهم ألا يفر العشرون ...
٣١٨	١٣٧٣	[١٦٧] لم يزل رسول الله يسأل عن الساعة حتى أنزل الله عليه ... ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ فانتهى
١٤٠	٤٧٦	[٣٧] ليس لقاتل شيء
٩٤	٢٨٩	[٨] ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به ...
١٧٠	٦١٧	[٥٣] ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله ...
٢٢٠	٨٦٣	[٩٩] المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا ... إلا بيع الخيار ...
٢٢٥	٨٨٣	[١٠٥] من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ...
١٣٩	٤٧٤	[٣٦] من باع عبداً وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ..
٢١٦	٨٤٥	[٩٤] من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالفعل أفضل ...
٢١٤	٨٤٠	[٩١] من جاء منكم الجمعة فليغتسل ...
٢٦٥	١٠٩٨	[١٣٤] من حدث بحديث وهو يراه كذباً فهو أحد الكاذبين ...
٢٣٣	٩١٦	[١١٧] من سلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وأجل معلوم ...
٢٦٤	١٠٩١	[١٣٠] من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار ...
٢٩٢	١٢٣٤	[١٦٠] من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ...
٢٦٥	١٠٩٣	[١٣٢] من كذب عليّ فليتبمس لجنبه موضعاً من النار ...
٢٢٦	٨٨٧	[١٠٧] من نسي صلاة أو نام عنها، فليصلها ...
٢٢٦	٨٨٦	[١٠٦] من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها

### حرف النون

٣١١ ، ٢٦٧	١٣١٤ ، ١١٠٢	[١٦٥ ، ١٣٦] نَصَرَ الله عبداً سمع مقالتي فحفظها وأداها، فزُبَّ حامل فقه غير فقيه ...
-----------	-------------	--



٢٤٢	٩٤٦	[١٢١] نهى رسول الله أن يشتمل الرجل على الصماء وأن يحتبي في ثوب واحد...
٢٤٣	٩٤٦	[١٢٥] نهى رسول الله أن يعرّس على ظهر الطريق
٢٤٢	٩٤٦	[١٢٣] نهى رسول الله عن أن يقرن الرجل إذا أكل بين التمرتين...
٢٤٣	٩٤٦	[١٢٤] نهى رسول الله أن يكشف التمرة عما في جوفها
١٧٧	٦٥٨	[٥٦] نهى رسول الله عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث...
٣٣٤	١٥١٨	[١٧٤] نهى رسول الله عن الذهب بالذهب والتمر بالتمر...
٢٣٠	٩٠٧	[١١١] نهى رسول الله عن شراء التمر بالرطب
٢٣٢	٩١٤	[١١٦] نهاني رسول الله عن بيع ما ليس عندي (عن حكيم ابن حزام)

### حرف الهاء

٢٠٧	٨١٠	[٨٤] هما فجران فأما الذي كأنه ذنب السرحان...
٢١١	٨٢٣	[٨٧] هم من آبائهم...
٢١١	٨٢٣	[٨٧] هم منهم (عن أهل الدار من المشركين يبيتون فيصاب من نسايتهم وذرايتهم)...

### حرف الواو

٢٧٠ ، ٢٦٩	١١٠٩	[١٣٩] والله إني لأتقاكم لله ولا أعلمكم بحدوده...
١٥٥	٥٣٣	[٤٨] وفي الركاز الخمس...
٥٥	٨٨	[٢] ويل للأعقاب من النار...

### حرف الياء

٢٢٨	٨٩٠	[١٠٩] يا بني عبد المطلب يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً...
٤٤	٣٦	[١] يا بني عبد مناف! إن الله بعثني أن أنذر عشيرتي
٢٢٧	٨٨٩	[١٠٨] يا بني عبد مناف، من ولي منكم من أمر الناس شيئاً...
٢٧٣	١١٣٢	[١٤٥] يأمركم (رسول الله) أن تقفوا على مشاعركم فإنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم...
٢٥٠	٩٩٦	[١٢٨] يسلم القائم على القاعد...

### (٣)

## فهرس الأعلام (\*)

### حرف الألف

أبان بن سعيد بن العاص ١١٣٩

إبراهيم (النبي عليه السلام) ١٩، ٢٠، ٣٩،  
١١٣٢، ١٢٠٤

إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦

إبراهيم بن ميسرة ٦٦١

إبراهيم النخعي بن يزيد ٧٠١

أبي بن كعب ١١٢٠، ١٢١٨، ١٢١٩

أبو إدريس الخولاني = عائذ الله بن عبد الله  
أسامة بن زيد ٤٧٢، ٧٦٣، ٧٦٨، ٧٧٢،

٨٥٦ - ٨٥٩، ١٢٤٠، ١٢٤٤

إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ١١٢٠

إسماعيل (النبي عليه السلام) ١٢٠٤

إسماعيل بن أبي حكيم ٥٦٢

الأسود بن سفيان ٨٥٦، ٩٠٧

الأسود بن يزيد ٧٠١، ١٢٤٧

أسيد بن أبي أسيد ١٠٩٣

أشيم الضبابي ١١٧٢

الأعرج = عبد الرحمن بن هرمز

امراة الأسلمي ٣٨٢، ٦٨٨، ١١٢٥

امراة أشيم الضبابي ١١٧٢

امراة رفاعة القرظي ٤٤٦

أنس بن مالك ٣٦٩، ٦٦١، ٦٦٥، ٦٩٦،

٦٩٨، ٧٩٩، ٨٨٧، ١١٢٠

ابن أنيس ١١٤٤

أنيس بن الضحاك الأسلمي ٣٨٢، ٦٩١، ١١٢٥

أبو أيوب الأنصاري ٨١١، ٨١٧

أيوب بن أبي تميمة السختياني ٤٠٨، ٩١٤

### حرف الباء

بجالة بن عبدة ١١٨٣، ١١٨٦

بسر بن سعيد ٨٨٣، ١٤٠٩

أبو بكر بن سالم بن عبد الله بن عمر ١٠٩٢

أبو بكر الصديق ٦٩٩، ٧٠١، ٧٩٩، ٨٠٠،

١١٣٣، ١١٣٥، ١١٥٥، ١٧٧٤

بلال بن أبي رباح ٥٠٦، ٦٧٤

### حرف التاء

تميم بن أوس الداري ١٧٢

### حرف الثاء

أبو ثعلبة الخشني ٥٦١

### حرف الجيم

جابر بن عبد الله الأنصاري ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٩٧،

٤٩٨، ٧١٤، ٧١٧، ٧٤٤، ١٢٤٥

جبير بن مطعم ٨٨٩، ٨٩١

ابن جريج = عبد الملك بن عبد العزيز

جرير بن عبد الله البجلي ١٧١

جعفر بن أبي طالب ١١٤٤

جعفر بن محمد بن علي ١١٨٢

أبو جهم بن حذيفة بن غانم القرشي ٨٥٥، ٨٥٧

### حرف الحاء

الحسن بن أبي الحسن البصري ٣٧٨، ٣٧٩

٦٨٦، ١٢٤٧، ١٣٠١

الحسن بن علي بن أبي طالب ٩٠٠، ٩٠٢

الحسن بن مسلم بن يثاق ١٢١٦

الحسين بن علي بن أبي طالب ٩٠٠، ٩٠٢

حطان بن عبد الله الرقاشي ٣٧٩

ابن أبي الحقيق = سلام

حكيم بن حزام ٩١٢ - ٩١٤

حمَل بن مالك بن النابغة ١١٧٤

حميد بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٤٦

حميد بن قيس ٧٦٠

أبو حنيفة بن سماك بن الفضل الشهابي ١٢٣٤

### حرف الخاء

خارجة بن زيد بن ثابت ١٢٤٦

خالد بن الوليد ٧١٣، ٧١٩

الخضر ١٢١٨، ١٢١٩

خفاف بن ثُدْبَة ١٠٦

خنساء بنت خِدام ١٢٤٣

خَوَات بن جُبَيْر ٥١٠، ٦٧٨، ٧٢٢، ٧٢٨

٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٤

### حرف الدال

دحية بن خليفة الكلبي ١١٤٩

أبو الدرداء عُويمر الخزرجي ١٢٢٨، ١٢٢٩

### حرف الذال

ابن أبي ذئب = محمد بن عبد الرحمن بن

المغيرة.

### حرف الراء

أبو رافع مولى رسول الله ٢٩٥، ٣٠٩، ٦٢٢

١١٠٦، ١٦٠٦

رافع بن خديج ٧٧٤، ٧٧٧، ٧٨٦، ٨٠٣، ١٢٢٥

ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي ١١٩٨

رفاعة القرظي ٤٤٦

ابن رواحة = عبد الله

### حرف الزاي

الزبرقان بن بدر ١١٣٨

الزبير بن العوام ٢٧٣

أبو الزبير المكي = محمد بن مسلم بن تدرس

أبو الزناد = عبد الله بن ذكوان

أم زنباع ١٠٧

الزهري = محمد بن مسلم بن عبيد الله بن

شهاب

زوج الفريعة بنت مالك ١٢١٤

زوجة العجلاني ٤٢٧

زياد بن عِلَاقَة ١٧١

زيد بن أسلم ٤٥٢، ٥٠٢، ٨٧٤، ٨٨٣

١١٠٩، ١٢٢٨، ١٦٠٦

زيد بن ثابت ٧٧٦، ٧٨٥، ٩٠٨، ٩٠٩

١٢١٦، ١٢١٧، ١٦٨٥، ١٧٥٢، ١٧٧٣

زيد بن حارثة ١١٤٤

زيد بن خالد الجهني ٦٩١، ١١٢٦

زيد بن سهل أبو طلحة الأنصاري ١١٢٠

١١٢٢

زيد أبو عَيَّاش ٩٠٧

زينب بنت كعب بن عَجْرَة ١٢١٤

### حرف السين

ساعدة بن جُوَيَّة ١٠٧

سالم بن عبد الله بن عمر ٤٧٤، ٥١٤، ٨٤٠، ٨٤٢، ٨٤٣، ٩٠٩، ١٠٩٢، ١١٨٠

سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله ٢٩٥، ٦٢٢، ١١٠٦

سُبيعة بنت الحارث الأسلمية ٥٤٥، ١٧١١

سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ١٢٣٣

سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة ١٢١٤

سعد بن أبي وقاص ٩٠٧

سعيد بن جبير ٧٤٣، ١٢١٨

أبو سعيد الخدري سعد بن مالك ٥٠٦، ٥٠٧، ٦٧٤، ٦٧٥، ٧٥٨، ٨٣٩، ٨٩٧، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٨

سعيد بن سالم القداح ٩١٢، ٩١٣

سعيد بن أبي سعيد المقبري ٥٠٦، ٦٧٤، ١٢٣٤

ابن سعيد بن العاص = أبان

سعيد المسيب ٣٦٦، ٥٣٣، ٨٦٤، ٨٨٦، ٨٨٧، ١١٦٠، ١١٧٢، ١٢٣٨، ١٥٧٠

١٥٧٢، ١٥٧٤

سعيد بن يسار ٧٥٩

أبو سفيان بن حرب ١٤٩٩

سفيان بن عيينة ٣٣، ٣٧، ١٧١، ١٧٢، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٧٣، ٤٠٢، ٤٤٦، ٤٧٢، ٤٧٤

٥٣٣، ٥٦١، ٦٢٢، ٦٥٩، ٦٦١، ٧٦٣

٧٧٤، ٧٧٥، ٨١١، ٨٢٣-٨٢٥، ٨٤٠

٨٤٦، ٨٦٤، ٨٨٩، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٩

٩١٦، ١٠٩٤، ١١٠٢، ١١٠٦، ١١٠٧

١١٢٦، ١١٣٢، ١١٦٠، ١١٧٢، ١١٧٤

١١٨٣، ١٢١٨، ١٢٢٥، ١٢٩٠، ١٣١٤

١٣١٥، ١٣٧٣، ١٥٧٢، ١٧١١

سلّام بن أبي الحقيق ٨٢٤-٨٢٦

أم سلمة أم المؤمنين ١١٠٩، ١١١١

أبو سلمة بن عبد الرحمن ٥٣٣، ٨٥٥، ٩٧٧

١٠٩١، ١٠٩٤، ١٢٤٦، ١٤١٠

سليمان الأحول ٤٠٢.

سليمان بن أرقم ١٣٠١، ١٣٠٣-١٣٠٥

سليمان بن يسار ١٢٤٦، ١٣١٥

ابن سليمان بن يسار = عبد الله

أبو السنايل بن بعكك ١٧١١

سهل بن أبي حثمة ٧٢٢

سهل بن أبي سعد الساعدي ٤٢٧، ٧٧٦، ٧٨٥

سهيل بن أبي صالح ١٧٢

أبو سهيل بن مالك بن أبي عامر ٣٤٤

ابن سيرين = محمد

### حرف الشين

شبل بن معبد ١١٢٦

أبو شريح الكعبي ١٢٣٤

أبو شعبة ٩٠٢

الشعبي = عامر بن شراحيل

شعيب (النبي) ١٢٠٧

ابن شهاب = محمد بن مسلم بن عبيد الله

### حرف الصاد

صالح (النبي) ١٢٠٦

صالح بن خوات بن جبير ٥٠٩، ٥١٠، ٦٧٧، ٦٧٨

الصعب بن جثامة ٨٢٣، ٨٢٥، ٨٢٦

صفوان بن سليم ٨٣٩

صفوان بن مؤهب ٩١٢

### حرف الضاد

الضحّاك بن سفيان ١١٧٢

### حرف الطاء

طاوس ٤٠٥، ٤٠٦، ٧٤٣، ١١٧٤، ١٢١٦

١٢٢٠-١٢٢٤، ١٢٤٧

ابن طاوس ١١٧٤

أبو طلحة الأنصاري = زيد بن سهل

طلحة بن عبد الله بن عوف ١٢٤٦

طلحة بن عبيد الله ٣٤٤

### حرف العين

عاصم بن عمر بن قتادة ٧٧٤

عامر بن شراحيل الشعبي ١٢٤٧

عائذ الله بن عبد الله أبو إدريس الخولاني ٥٦١

عائشة بنت أبي بكر الصديق ٣٤٨، ٤٤٦،

٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ٦٥٨، ٦٦٨، ٦٦٩،

٦٩٧، ٧٠١، ٧٤٤، ٧٧٥، ٧٧٦ - ٧٧٨،

٧٨٤، ٧٨٥، ٨٠٣، ٨٤٦، ٩٠٠، ١٢٣٢،

١٢٣٩، ١٢٤٢، ١٦٨٥، ١٧٧٤

عبادة بن الصامت ٣٤٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٦٨٦،

٧٧٢، ٧٦١

ابن عباس = عبد الله

عبد الله بن باباه ٨٨٩، ١٢٤٧

عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم

٦٥٨

عبد الله بن دينار ٣٦٥، ١١١٣

عبد الله بن ذكوان أبو الزناد ٨٤٧

عبد الله بن رواحة ١١٤٤

عبد الله بن الزبير ١٧٧٤

عبد الله بن زيد بن عاصم ٤٥٣

عبد الله بن أبي سلمة ١١٢٧

عبد الله بن أبي سليمان بن يسار ١٣١٥

عبد الله الصنابحي ٨٧٤

عبد الله بن عباس ٣٧٣، ٣٧٤، ٤٢٧، ٤٢٨،

٤٥٢، ٥٠٢، ٥٠٣، ٧٤٣، ٧٥٦، ٧٥٧،

٧٦٣، ٧٦٤، ٧٧٠، ٨٢٣، ٩٠٠، ٩٠٣،

٩١٦ - ١٢١٦، ١٢٢٤، ١٧٧٤

عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة ٩٠٣،

١٢٤٧

عبد الله بن عتبة بن مسعود ١٦٨٨، ١٧١١

عبد الله بن عصمة ٩١٣

عبد الله بن عمر بن حفص العمري ٥١٠، ٦٧٨،

عبد الله بن عمر بن الخطاب ٣٦٥، ٣٦٨،

٤٢٧، ٤٢٨، ٤٧٤، ٥١٣، ٥١٤، ٦٥٨،

٦٩٢، ٧١٢، ٧٤٤، ٧٦٠، ٨١٢، ٨١٩،

٨٤٠، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٦٣، ٨٧٣، ٩٠٠،

٩٠١، ٩٠٦، ٩٠٨، ٩٠٩، ١٠٩٢،

١١١٣، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٤٠، ١٢٤٢،

١٦٨٥، ١٦٩٥

عبد الله بن أبي قتادة ١٢٤٦

عبد الله بن كثير الداري ٩١٦

عبد الله بن أبي ليلى ١٣١٥

عبد الله بن محمد بن صيفي ٩١٢

عبد الله بن مسعود ٧٣٧، ٧٤٤، ٧٩٩،

١١٠٢، ١٣١٤، ١٦٠١، ١٧٧٣

عبد الله بن أم مكتوم ٨٥٥

عبد الله بن أبي نجيع ٣٣، ٣٧، ٩١٦

عبد الله بن واقد ٦٥٨، ٦٦٢ - ٦٦٤

عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ٨٥٥،

٩٠٧

عبد الله بن يزيد الجرمي أبو قلابة ٤٠٨

عبد الله بن يسار ١٣١٥

عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١

عبد الرحمن بن الزبير ٤٤٦

عبد الله بن أبي سعيد الخدري ٥٠٦، ٦٧٤

عبد الرحمن بن عبد القاري ٧٣٨، ٧٥٢، ١٢٤١

عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار القسّ

١٢٤٧

عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ١١٠٢،

١٣١٤

عبد الرحمن بن عوف ١١٥٥، ١١٨٠، ١١٨٢،

١١٨٣، ١١٨٥

٨٤٣، ٨٤٤، ١١٥٥، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٧٧٣  
العجلاني = عويمر

عروة بن الرُّبَيْر ٤٤٦، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧٠١،  
٧٣٨، ٧٥٢، ٧٧٥، ١٢٣٢،

١٢٣٩ - ١٢٤١، ١٣٧٣

عُزَيْر ١٣

عطاء بن أبي رباح ٩٠١، ٩١٢، ٩١٣، ١٢٤٧

عطاء بن يزيد الليثي ١٧٢، ٨١١

عطاء بن يَسَار ٢٤٢، ٤٥٢، ٥٠٢، ٨٣٩،  
٨٧٤، ٨٨٣، ٨٩٠، ١١٠٩، ١٢٢٨،

١٢٤٦، ١٦٠٦

عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي ١٢٤٧

علقمة بن قيس النخعي الكوفي ١٢٤٧

علي بن حسين زين العابدين ٤٧٢، ٤٧٣، ١٢٤٤

علي بن أبي طالب ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦٢ - ٦٦٤،  
٧٢٢، ٧٩٩، ٨٩٦، ٩٨٨، ١١٢٧،

١١٣٤، ١١٣٥، ١٧٧٣

ابن أبي عمار = عبد الرحمن بن عبد الله

وعمار بن معاوية الدهني ٩٠٢

عمر بن الحكم ٢٤٢

عمر بن الخطاب ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٥٢،

٧٩٩، ٨٠٠، ٨٤٢، ٨٤٤، ٨٩٤، ٨٩٥،

٨٩٧، ١١٥٥، ١١٦٠، ١١٦١،

١١٦٧ - ١١٦٩، ١١٧٢، ١١٧٤ - ١١٨٠،

١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٥ - ١١٨٨، ١١٩٥،

١١٩٨، ١٢٠٠، ١٢٤١، ١٣١٥، ١٣٩٩،

١٦٩٥، ١٧٧٣

عمر بن عبد العزيز ١٢٣٢

عمرو ١٠٦

عمرو بن دينار ٣٧٣، ٨٢٣، ٩٠١، ١١٣٢،

١١٧٤، ١١٨٣، ١٢١٨، ١٢٢٥

عمرو بن أبي سلمة التنيسي ١٠٩٣

عمرو بن سُلَيْم الرُّزَيْي ١١٢٧

عبد الرحمن بن غَنَم الأشعري ١٢٤٧  
عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر  
٣٤٨

عبد الرحمن بن كعب بن مالك ١٢٤٦

عبد الرحمن بن مطعم البناني أبو المنهال ٩١٦

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ٨٤٧، ٨٧٢،  
٨٨٣

عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ١٢٤٣

عبد العزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي ٢٨٩،  
٣٠٦، ٤٥٢، ٩٧٧، ١٠٩٠، ١٠٩١،

١٠٩٣، ١١٢٧، ١٤٠٩، ١٤١٠

عبد المجيد بن عبد العزيز ٨٩٠، ٩٠٣، ١٢٢٠

عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج ٤٩٨،  
٨٩٠، ٩٠٣، ٩١٢، ٩١٣، ١٢١٦، ١٢٢٠

عبد الملك بن عمير ١١٠٢، ١٣١٤

عبد الواحد النصري ١٠٩٠

عبد الوهاب بن بُحْت ١٠٩٠

عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي ٣٧٨، ٤٠٨،  
٦٨٦، ١١٦٠

أبو عبيد سعد بن عبيد مولى ابن أزهري ٦٥٩،  
٦٦٠

عبيد الله بن أبي رافع ٢٩٥، ٦٢٢، ١١٠٦،  
١٢٤٥

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ٦٩١،  
٨٢٣، ١١٢٦، ١٧١١

عبيد الله بن عمرو بن حفص ٥١٠، ٦٧٨،  
١٠٩٢

عبيد الله بن أبي يزيد ٧٦٣، ١٢٤٧

أبو عُبيدة بن الجراح ١١٢٠

عُبَيْدة بن الجراح ١١٢٠

عُبَيْدة بن سفيان الحضرمي ٥٦٢

عثمان بن عبد الله بن سُراقَة ٣٧٠، ٤٩٧

عثمان بن عفان ٧٦١، ٧٧٢، ٧٩٩، ٨٠٠،

أم عمرو بن سليم الزرقي = النوار بنت عبد الله  
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن  
عمرو بن العاص ٤٧٦

عمرو بن العاص ١٤٠٩

عمر بن عبد الله بن صفوان ١١٣٢

عمرو بن عثمان ٤٧٢، ١٢٤٤

عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب ٢٨٩، ٣٠٦

عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني  
٤٥٣

عمران بن حصين ٤٠٨، ٤٠٩، ٨٨٧

عمرة بنت عبد الرحمن ٥٠٠، ٦٥٨، ٨٤٦

عويمر العجلاني ٤٢٧

أبو عياش الزرقي ٧١٣، ٧١٧

ابن عيينة = سفيان بن عيينة

### حرف الفاء

فاطمة بنت قيس ٨٥٥، ٨٥٧

ابن أبي فديك = محمد بن إسماعيل بن أبي فديك

الفرعية بنت مالك بن سنان ١٢١٤

### حرف القاف

القاسم بن محمد بن أبي بكر ٣٤٨، ٥١٠

١٢٤٢، ٦٧٨

أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله ١٠٩٣

أبو قلابة = عبد الله بن يزيد الجرمي

قيس بن عاصم ١١٣٨

أبو قيس مولى عمرو بن العاص ١٤٠٩

### حرف الكاف

ابن كعب بن مالك ٨٢٤، ٨٢٥

أخو كعب بن مالك ٨٢٤

### حرف اللام

لقيط بن يَغْمُر الإيادي ١٠٨

لوط (النبي) ١٢٠٨  
الليث بن سعد ٧٤٣

### حرف الميم

ماعر بن مالك الأسلمي ٣٨٢، ٦٨٨

مالك بن أنس ٢٤٢، ٢٤٣، ٣٤٤، ٣٤٨

٣٦٥، ٣٦٦، ٤٥٣، ٤٧٦، ٥٠٠-٥٠٢

٥٠٩، ٥١٣، ٥٦٢، ٦٥٨، ٦٧٧، ٦٧٩

٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٩، ٧٣٨

٧٥٢-٧٦٠، ٨١٢، ٨٣٩، ٨٤٢، ٨٤٣

٨٤٧، ٨٥٥، ٨٦٣، ٨٧٢-٨٧٤، ٨٨٣

٨٨٦، ٩٠٦-٩٠٨، ١١٠٩، ١١١٣

١١٢٠، ١١٢٦، ١١٨٠، ١١٨٢، ١١٩٨

١٢١٤، ١٢٢٨، ١٦٠٦

مالك بن أبي عامر الأصبحي ٣٤٤

مالك بن نويرة ١١٣٨

مجاهد بن جبر ٣٣، ٣٧، ٤٠٢، ٧٦٠، ١٢٤٧

مُجَمِّع بن يزيد بن جارية ١٢٤٣

محمد بن إبراهيم التيمي ١٤٠٩

محمد بن إسماعيل بن أبي فديك ٣٧٠، ٤٩٧

٥٠٦، ٦٧٤

محمد بن جُبَيْر بن مُطْعَم ١٢٤٦

محمد بن طلحة بن رُكَّانة ١٢٤٦

محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن أبي ذئب

٣٧٠، ٤٩٧، ٥٠٦، ٥١٤، ٦٧٤

١٢٣٢-١٢٣٤، ١٢٩٩

محمد بن العجلان ٧٧٤، ١٠٩٠

محمد بن علي بن الحسين ١١٨٢، ١٢٤٥

محمد بن عمرو بن علقمة ٩٧٧، ١٠٩١

١٠٩٤

محمد بن مسلم بن تَدْرُسَ أبو الزبير المكي

٤٩٨، ٧٤٣، ٨٨٩

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري

موسى بن أبي تميم ٧٥٩

### حرف النون

نافع بن جُبَيْر بن مُطْعِم ١٢٤٦

نافع بن عُبَيْر بن عبد يزيد ١٢٤٦

نافع مولى ابن عمر ٥١٣، ٦٩٢، ٧٥٨، ٨٤٨،

٨٦٣، ٨٧٣، ٩٠٦، ٩٠٨

ابن أبي نَجِيج = عبد الله

النوار بنت عبد الله أم عمرو بن سليم الزرقى

١١٢٧

نوح (النبي) ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٩

نُوف بن فضالة البكالي ١٢١٨

ابن نورية = مالك

### حرف الهاء

ابن الهاد = يزيد بن عبد الله بن أسامة

أبو هريرة ٥٣٣، ٥٦٢، ٦٣٠، ٦٩١، ٧٥٩،

٧٧٢، ٨٤٧، ٨٦٤، ٨٧٢، ٨٨٣، ٩٧٧،

١٠٩١، ١٠٩٤، ١١٢٦، ١٢٣٨، ١٢٤٥،

١٤١٠

هشام بن حكيم بن حزام ٧٥٢

هشام بن عروة بن الزبير ٥٠١، ٦٩٧، ٦٩٩

هلال بن أسامة = هلال بن علي

هلال بن علي بن أسامة ٢٤٢

هند بنت عتبة ١٤٩٩

هود (النبي) ١٢٠٥

### حرف الواو

واثلة بن الأسقع ١٠٩٠

واسع بن حبان ٨١٢

وهب بن منبه ١٢٤٧

### حرف الياء

يحيى بن حسان ٧٤٣

٤٤٦، ٤٧٢، ٤٧٤، ٥١٤، ٥٣٣، ٥٦١،

٦٥٩، ٦٦٠، ٦٩١، ٦٩٦، ٧٣٨، ٧٥٢،

٧٧٥، ٨١١، ٨٢٣-٨٢٥، ٨٤٠، ٨٤٣،

٨٦٤، ٨٨٦، ٩٠٩، ١١٢٦، ١١٧٢،

١١٨٠، ١٢٩٩، ١٣٠١-١٣٠٥، ١٣٧٣،

١٥٧٢، ١٧١١

محمد بن المنكدر ٢٩٦، ١١٠٧، ١٢٩٠،

١٢٩٥، ١٢٩٦

محمد بن يحيى بن حبان ٨١٢، ٨٤٧، ٨٧٢

محمود بن لبید ٧٧٤

مَخْلَد بن خُفَّاف ١٢٣٢

ابن مِزْنَع الأنصاري ١١٣٢

ابن مسعود = عبد الله

مسلم بن خالد الزنجي ٤٩٨، ٩٠٣، ١٢١٦،

١٢٢٠

ابن المسيب = سعيد

مصعب بن سعد بن أبي وقاص ١٢٤٦

المطلب بن حنطب ٢٨٩، ٣٠٦

معاذ بن جبل ١١٤٠

معاوية بن الحكم السلمي ٢٤٢، ٢٤٣

معاوية بن أبي سفيان ٨٥٥، ٨٥٧، ١٢٢٨،

١٢٢٩

معمر بن راشد ٦٦٠، ٨٤٣، ١٣٠١

المقبري = سعيد بن أبي سعيد

ابن أم مكتوم = عبد الله مكحول ١٢٤٧

ابن أبي مليكة = عبد الله بن عبيد الله

ابن المنكدر = محمد

المنكدر بن عبد الله بن الهُدَيْر ٨٩٥

أبو المنهال = عبد الرحمن بن مطعم

أبو المهلب الجرمي ٤٠٨

موسى النبي عليه السلام ٧٦، ١٢١٨، ١٢١٩

أبو موسى الأشعري ٧٤٤، ٧٩٩، ١١٩٦،

١١٩٨



يحيى بن سعيد الأنصاري ٣٦٦ ، ٤٧٦ ، ٥٠٠ ،

٨١٢ ، ٨٤٦ ، ١١٦٠

يحيى بن سُليم الطائفي ١٠٩٢

يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ١٢٤١

يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني ٤٥٣

يزيد بن رومان ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٦٧٧

يزيد بن شيبان ١١٣٢

يزيد بن طلحة بن ركانة ١٢٤٦

يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاذ ١١٢٧ ،

١٤٠٩ ، ١٤١٠

يوسف (النبي) ٢١٢

يوسف بن ماهك ٩١٤

يونس بن عبيد ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٦٨٦

(٤)

## فهرس الأماكن (\*)

- (أ)  
أوطاس ١٦٩٠
- (ب)  
البحرين ١١٣٩  
بدر ٢٩٥ ، ٢٧٣ ، ٣٦٦  
البصرة ١٢٤٧ ، ٦٦٥ ، ٦٦١  
البيت = الكعبة  
بيت المقدس ٣٢٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٦ ، ٨١٩ ، ٨١٢ ، ٦٠٢ ، ٦٠١
- (ت)  
تبوك ٩٨٨
- (ج)  
الجابية ١٣١٥
- (ذ)  
ذو طوى ٨٩٥ ، ٨٩٤
- (ش)  
الشام ٣٦٥ ، ٨١١ ، ١١١٣ ، ١١٨١ ، ١٢٤٧
- (ع)  
عرفة ٢٠٥ ، ٥٣٥ ، ١١٣٢
- (ق)  
قبا ٣٦٥ ، ١١١٣ ، ١١١٤  
القبلة = الكعبة  
أم القرى = مكة
- (ك)  
الكعبة ٦٣ ، ١١٧ ، ١٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٤٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦٥ ، ٣٦٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٦٠١ ، ٢٠٢ ، ٧١٣ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ، ٨١٩ ، ٨٨٩ ، ٨٦١ ، ٩٦٣ ، ١١١٣ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٣٣٦ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٦ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٨ ، ١٣٩٤ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٦ ، ١٤٤٧ - ١٤٥٦ ، ١٤٦٦ ، ١٦٣٥ ، ١٦٨٠  
الكوفة ١٢٤٧
- (م)  
المدينة ١٨١ ، ٨٩٥ ، ٩١٦ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٨ ، ١٢٤٦ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٩  
المزدلفة ٥٣٥  
المسجد الحرام ٦٣ - ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ١٠٤ ، ١١٤ ، ٣٦٢ ، ١٣٣٦ ، ١٣٧٨ ، ١٣٨١ ، ١٤٥٤  
المسجد النبوي ١٢١٤

(\*) الأرقام الواردة هي أرقام الفقرات.

المشاعر ١١٣٢

مكة ٣٠، ١٥٧، ١٦٦، ٢٦١، ١٠٣١، ١١٣٥

منى ١١٢٧، ٥٣٥

مؤتة ١٤٤

نجد ٣٤٤

هجر ١١٨٣

(ي)

اليمن ١١٤٠، ١٢٤٧

(٥)

## فهرس الفرق والطوائف

(أ)

بنو المصطلق ٨٣٠  
بنو نوفل ٢٣٢  
بنو هاشم ٢٢٩ - ٢٣٢

(ع)

المعجم ١٦، ١٤٦، ١٤٨، ١٥١، ٤١٠  
العرب ١٥، ٣٣، ١٠٥، ١٢٧، ١٣٧ - ١٣٩،  
١٤٣، ١٤٥ - ١٤٩، ١٦٠، ١٦٧، ١٦٩،  
١٧٠، ١٧٣، ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٣٥،  
٢٦١، ٤١٠، ٨١٣، ١٤٧١، ١٤٧٨

(ق)

قريش ٣٣، ٢٣٠، ٢٣٢، ٣٩٨

(م)

المجوس ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٥  
مجوس هجر ١١٨٣  
المكيون ٧٦٤، ١٢٤٧  
المهاجرون ١١٦٧، ١٢١٥

(ن)

النصارى ١٣

(ي)

اليهود ١٣، ٦٩٢

الأخبار ١٣

الأعراب ١٨١

الأنصار ١١١٤، ١١٦٧، ١٢١٥

أهل البادية ٦٥٨

أهل تهامة ١١٧٩

أهل الردة ١١٣٨

أهل الشورى ١١٥٥

أهل قباء ١١١٣، ١١١٤

أهل الكتاب ١٠، ١١٨٢، ١١٨٥

أهل المدينة ١٨١، ١٢٣٣، ١٢٤٦

أهل مكة ١٣٥

أهل نجد ٣٤٤

أهل اليمن ١١٦٣

(ب)

البصريون ٨٤٥

بنو إسرائيل ١٠٩٤، ١٠٩٧، ١١٠٠، ١٢١٨

١٢١٩

بنو أنمار ٣٧٠، ٤٩٧، ٤٩٨

بنو تميم ٣٠٧

بنو خدره ١٢١٤

بنو عبد شمس ٢٣٠

بنو عبد المطلب ٨٩٠

بنو عبد مناف ١٥، ٣٦، ٨٨٩، ٨٩٠

## (٦)

### فهرس المسائل (\*)

ما أمر به من أدب الطعام ٩٤٦، ٩٤٩، ٩٥٥، ٩٥٦  
أولو الأمر والأمراء والولاة والقضاة والحكام  
والمفتون: أولو الأمر ومن هم وما يجب من  
طاعتهم ٢٥٩ - ٢٦٦  
الخلافة ١١٥٥

إجماع المسلمين على أن يكون الإمام واحداً  
والقاضي واحداً والأمير واحداً ١١٥٤  
الولاة الذين بعثهم رسول الله وقيام الحجة على  
الناس بهم ١١٢٧ - ١١٥٣  
قضاء القاضي ١١٥٦ - ١١٥٩  
الحجج التي يحكم بها الحاكم ١٣٦٢ - ١٣٧٦،  
١٨٢١

ثبت الحاكم بطلب زيادة الشهود ١١٩١  
اجتهاد الحاكم وإصابته وخطؤه ١٤٠٨ - ١٤٢٨  
الإيلاء: حكمه، وهل هو طلاق، أو يوقف  
المولي عند انقضاء الأربعة الأشهر؟ وترجيح  
الشافعي ذلك ١٧١٣ - ١٧٥١  
البيان: درجات البيان في القرآن ٥٣ - ٧٢  
- البيان الأول، وهو الذي لا يحتاج إلى بيان  
٧٣ - ٨٣

- البيان الثاني، وهو ما في بعضه إجمال بينته  
السنة ٨٤ - ٩١  
- البيان الثالث، وهو المجمل الذي بينته السنة  
٩٢ - ٩٥

الاجتهاد والتقليد: ذم القياس ١٣٦  
ذم من يقول في العلم عن غير معرفة ١٣١ -  
١٣٦، ١٧٨، ٦٥٢، ٦٥٤  
غير العالم يسعه الاتباع ولا يسعه القياس  
١٤٧٦ - ١٤٧٩  
لا يوسع لأحد يعلم سنة لرسول الله أن يخالفها  
٥٣٩ - ٥٤١، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٦٧  
الإجماع: حجية الإجماع ١١٠٢، ١١٠٥،  
١٣٠٩ - ١٣٢٠  
لا يجمع العلماء على خلاف السنة ٨٨١،  
١٣٠٧، ١٣١٢  
الاحتياط في ادعاء الإجماع ١٢٤٨، ١٢٤٩،  
١٥٥٩  
إجماع أهل المدينة ليس بحجة ١٥٥٦ - ١٥٥٩  
الاختلاف: الاختلاف منه محرم وغير محرم  
١٦٧١ - ١٦٨٠  
ما اختلفوا في شيء إلا وُجد فيه دليل على  
الصواب؛ وأمثلة ذلك ١٦٨٢ - ١٨٠٤  
الاستحسان: بطلانه وأنه لا يجوز القول به ٧٠،  
١٤٥٦ - ١٤٦٨  
الأشربة: تحريم الخمر ٣٥٣ - ٣٥٨، ١١٢٠ -  
١١٢٤  
الأطعمة: محركات الطعام ٥٥٥ - ٥٦٢، ٦٤١ -  
٦٤٣، ٦٤٧

(\*) الأرقام الواردة هي أرقام الفقرات.

النهي عن قتل النساء والولدان في الحب، وما عفي عنه من ذلك في البيات ٨٢٣ - ٨٣٧  
 الغنائم وتفسير ذي القربى ٢٢٨ - ٢٣٢، ٢٣٥  
 إعطاء السلب للقاتل ٢٣٣ - ٢٣٥  
 الحج: بعض أحكامه ٥٣٥، ١١٣٢ - ١١٣٦، ١٢١٦، ١٢١٧  
 الحدود والقصاص والديات: حد السرقة ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٥، ٦١٦، ٦٤٨، ١٦١٩، ١٦٢٠  
 حد الزنا ٢٢٥ - ٢٢٧، ٢٣٥، ٣٧٥ - ٣٩٢، ٦١٦، ٦٤٩، ٦٨٢ - ٦٩٥، ١١٢٥، ١١٢٦  
 القذف ٤٢١، ٤٢٢  
 اللعان ٤٢٣ - ٤٣٣  
 من قتل له قتيلاً خير بين الدية والقود ١٢٣٤  
 ما يجب فيه الدية من القتل ٨٣٦، ٨٣٧  
 دية العمد ونحوه من الجنايات في مال الجاني، ودية الخطأ على العاقلة ١٥٣٦ - ١٥٦٧  
 توريث امرأة القاتل من دية ١١٧٢  
 في الجنين غرة ١١٧٤ - ١١٧٩، ١٦٤١ - ١٦٥٦  
 دية الأصابع ١١٦٠ - ١١٦٨  
 ما يجب في جراح العبد ١٥٦٨ - ١٥٩٩  
 الحديث: جمع السنة وأنه لا يحيط بها فرد واحد، وأنه إذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن ١٣٩ - ١٤٢، ١٣١٢  
 وجوب العمل بالحديث وجوب طاعة الرسول، وأنها من طاعة الله، وأن الحديث بيان الكتاب ٥٧، ٥٨، ٩٦ - ١٠٣، ١٢٩، ٢٣٦ - ٣١٠، ٣٢٦، ٤١٨ - ٤٢٠، ٤٤٨ - ٤٦٥، ٥٣٦ - ٥٤١، ٥٨٣ - ٥٨٥، ٥٩٤ - ٥٩٩، ٦٠٥ - ٦٢٣، ٦٤٥ - ٦٥٤، ١١٠٦ - ١٢٦١، ١٣٠٩ - ١٣١٤، ١٨١٥، ١٨١٦  
 الحديث الثابت لازم لجميع من عرفه، لا يقويه

- البيان الرابع، وهو الذي لم ينص عليه في القرآن وبين في السنة ٩٦ - ١٠٣  
 - البيان الخامس، وهو ما لم ينص عليه ويؤخذ بالقياس ١٠٤ - ١٢٥  
 - البيان بحذف المضاف ٢٠٨ - ٢١٣  
 - البيان من وجوه، ولا يختلف إلا عند من يقصر علمه ٤٢٠  
 البيوع: بعض أحكام تتعلق بها ٤٨١ - ٤٨٥، ٦٤٤ - ٧٤٧، ٦٥٠، ٦٥١  
 تحريم ربا الفضل ٧٥٨ - ٧٦٢، ١٢٢٨  
 تحريم ربا النسئة والجمع بين حديثه وأحاديث ربا الفضل ٧٦٣ - ٧٧٣  
 النهي عن المزانة والترخيص في العرايا ٩٠٦ - ٩١١، ٩٤٣، ٩٤٤، ١٦٢٢ - ١٦٢٦  
 النهي عن المخابرة ١٢٢٥، ١٢٢٦  
 السلف والنهي عن بيع ما ليس عنده ٩١٢ - ٩٢٥  
 خيار البيع، وبيع الرجل على بيع أخيه، والبيع فيمن يزيد ٨٦٣ - ٨٧١  
 شراء الحيوان بالصفة إلى أجل واستسلاف الحيوان ١٦٠٠ - ١٦٠٦  
 الخراج بالضمان ١٢٣٢، ١٢٣٩، ١٥٠٣ - ١٥١٧، ١٦٥٨ - ١٦٦٤  
 التابعون: مراسيل التابعين ١٢٦٤ - ١٣٠٨  
 لا يلزم الأخذ بأقوال التابعين ١٢٥٤  
 الجزية: أخذ الجزية من المجوس ١١٨٢ - ١١٨٦  
 الجنائز: الصلاة على الجنائز ودفنها ٩٩٥ - ٩٩٧  
 الجهاد: فرض لجهاد ٩٧٣ - ٩٩٧  
 نزول سورة براءة ١١٣٤  
 وجوب ثبات الواحد للثنين، ونسخ وجوب ثبات الواحد للعشرة ٣٧١ - ٣٧٤

قبول حديث المدلس إذا صرح بالتحديث  
١٠٢٨ - ١٠٣٥

زيادة التوثق في الرواية بطلب إسناد آخر  
١١٧٨ - ١٢٠٠

لا يجوز أن ينسب إلى رسول الله حديث إلا ما  
ورد مسموعاً ١٣٠٩ - ١٣١٢

ما تخالف فيه الرواية الشهادة وما توافق ١٠٠٣ -  
١٠٨٨

الحديث المنقطع والمرسل، وهل تقوم به حجة؟  
١٢٦٢ - ١٣٠٨

مراسيل كبار التابعين ١٢٦٤ - ١٢٧٦

مراسيل صغار التابعين ١٢٧٧ - ١٣٠٨

كل حديث كتبه الشافعي منقطعاً فقد رواه متصلاً  
أو مشهوراً ١١١٠، ١١٨٤

الحكمة: يراد بها في القرآن السنة ٩٦، ٢٤٥ -  
٢٥٧، ٣٠٥ - ٣٠٧

الزكاة: بعض أحكامها وما تجب فيه وما لا  
تجب زكاة المعدن وزكاة الحصاد ١٥٣٣

السفر: النهي عن التعريس على ظهر الطريق  
٩٤٦ - ٩٥٦

السلام: وجوب رد السلام ٩٩٦، ٩٩٧

الشهادات: عدالة الشهود ٧٠، ٧١، ١١٥،  
١١٦، ١٠١٨ - ١٠٢٣، ١٠٢٩، ١٠٤٢،

١٠٤٣، ١٢٩٧، ١٤٠٢ - ١٤٠٧

نصاب الشهادة وأحوالها في القبول والرد  
١٠٠٧ - ١٠١٤، ١٠١٨ - ١٠٣٠، ١٠٣٦ -

١٠٤٤، ١٠٤٩ - ١٠٨٥، ١١٩١

لا يجوز للحاكم أن يرد شهادة عدل إلا بسبب  
١٢٠٠

الصلاة: فرض الصلوات الخمس، ...

فرض قيام الليل ٢٣٦ - ٣٣٥

شروط وجوبها وصحتها ٣٤٦ - ٣٥٨

بعض أحكام مما بيته السنة في الصلاة ٤٩١ - ٥١٦

ولا يوهنه شيء غيره ٥٩٤ - ٥٩٩، ٩٠٤،

٩٠٥، ١١٠٦ - ١١٠٨، ١١١٤ - ١١١٩،

١١٢٨ - ١١٣١، ١١٦٤ - ١١٨٥، ١٢٠٠،

١٢١٤ - ١٢٦١، ١٣٠٩

الإنكار على من رد الحديث الصحيح ١٢٢٠ -  
١٢٢٢، ١٢٢٨ - ١٢٣٤، ١٣٠٨

لا حجة في أحد خالف قوله السنة ١٧١٢

ليس في أحد حجة مع النبي ١٦٠١ - ١٦٠٣

لا توجد سنة ثابتة خالفها الناس كلهم ١٣٠٦،  
١٣٠٧، ١٣١٢

يجب القول بالحديث على عمومته، حتى يرد ما  
يخصه ٨١٨، ٨٢١، ٨٨١، ٨٨٢، ٩٢٣

يجب حمل الحديث على ظاهره، حتى تأتي  
دلالة على إرادة غيره ٥٩١، ٨٨٢، ٩٢٣

الحديث يخصص الكتاب ٢١٤ - ٢٣٥، ٤٦٦ -  
٤٨٥، ١٦١٠ - ١٦٢١

لا يخالف حديث كتاب الله أبداً ٢٧٨ - ٢٨١،  
٢٨٦ - ٣٠٩، ٣٢٦، ٤١٩، ٤٥٧، ٤٧٩،

٤٨٠، ٥٣٧، ٥٧٠، ٥٧١، ٦٠٦، ٦٠٧،

٦٢٩، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٤٤،

١٦١٣، ١٦١٤

كل الأحاديث متفقة، وما كان ظاهره التعارض  
أمكن الجميع بينه ٥٧٤، ٥٩٠، ٧١٠ -

٩٢٥، ١١٠٢

وجوب تبليغ الحديث ١١٠٢، ١٣١٤

الوعيد في الكذب على رسول الله ١٠٨٩ -  
١١٠٠

شروط صحة الحديث والحجة في تثبيت خبر  
الواحد ٦٣٠، ٩٨٨ - ١٢٦١

شرط الحفظ في الراوي، والاحتراز من غلط  
الرواة ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٤٤ - ١٠٤٨

الرواية بالمعنى ٧٤٤، ٧٥٧، ١٠٠١، ١٠١٣ -  
١٠١٥، ١٠٣٦ - ١٠٤٢

التشهد والروايات فيه ٧٣٧ - ٧٥٧  
 فضل التغليس بالفجر، والجمع بين أحاديثه  
 وأحاديث الإسفار ٧٧٤ - ٨١٠  
 صلاة الإمام قاعداً لعذر، وأنهم يصلون وراءه  
 قعوداً ونسخ ذلك ٦٩٦ - ٧٠٦  
 تحقيق أن ذلك لم ينسخ، ووجوب صلاتهم  
 وراءه قعوداً ٧٠٦  
 نزول صلاة الخوف، ونسخ تأخير الصلوات فيه  
 ٦٧٤ - ٦٨١  
 صفة صلاة الخوف، والجمع بين الروايات فيها  
 ٧١٠ - ٧٣٦  
 النهي عن الركعتين بعد العصر ١٢٢٠ - ١٢٢٤  
 الأوقات المنهي عن التنفل فيها إنما هي فيما لا  
 يلزم من الصلاة وفي غير الطواف ٨٧٢ -  
 ٩٠٥  
 الصوم: وجوبه ٧٩ - ٨١، ٤٣٤ - ٤٣٨  
 قضاء الحائض والمسافر الصوم ٣٥١، ٣٥٢  
 القبلة للصائم ١١٠٩ - ١١١٢  
 الأيام التي نهي عن صومها ١١٢٧ - ١١٣١  
 الصيد: فديته إذا صاده المحرم ٧٠، ٧١  
 ١١٧ - ١١٩، ١٣٩٤ - ١٤٠١  
 الضحايا: النهي عن إمساك لحومها بعد ثلاث،  
 ونسخه ٦٥٨ - ٦٧٣  
 الطلاق: حل المبتوتة بعد إصابة زوج آخر  
 ٤٤١ - ٤٤٧  
 الطلاق في الحيض ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧  
 الطهارة: الوضوء ٨٤ - ٨٨، ٢٢٠ - ٢٢٢  
 ٤٤٨ - ٤٦٥، ٦٣٦ - ٦٤٠، ٦٤٧  
 المسح على الخفين لا يقاس عليه  
 ١٦١٠ - ١٦١٨، ١٦٢١  
 ضعف الحديث الوارد في نقض الوضوء  
 بالضحك في الصلاة ١٢٩٩ - ١٣٠٥  
 النهي عن استقبال القبلة أو استدبارها عند قضاء

الحاجة، وما ورد في إباحة ذلك، والجمع بين  
 المتعارضات فيه ٨١١ - ٨٢٢  
 الاستنجاء ٨٦، ٨٨  
 الحيض ٣٤٦ - ٣٥٠  
 الجنابة ٨٥، ٨٦، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٦٣ - ٤٦٥  
 غسل الجمعة، وترجيح الشافعي أنه ليس بواجب  
 ٨٣٨ - ٨٤٦  
 العام والخاص: ١٧٣، ١٧٩ - ٢٠٧، ٢١٤،  
 ٢٣٥، ٤٢٥ - ٤٦٦، ٤٨٥، ٥٥٨، ٦٢٤ -  
 ٦٥٤  
 العَدَد: الخلاف في «الأقراء»، وترجيح الشافعي  
 أنها الأطهار ١٦٨٤ - ١٧٠٠  
 استبراء الأمة قبل الوطء ١٦٩٠، ١٦٩٩  
 عدة الحامل في الطلاق والوفاة ٥٤٢ - ٥٤٥  
 عدة الحامل المتوفى عنها، والخلاف فيها  
 وترجيح أن عدتها وضع الحمل ١٧٠٣ -  
 ١٧١٢  
 ما تمسك عنه المعتدة من الوفاة ٥٦٣ - ٥٦٨  
 اعتداد المتوفى عنها في بيت زوجها ١٢١٤،  
 ١٢١٥  
 العلم: العلم بالقرآن ودرجات الناس فيه ٤٣ -  
 ٤٦  
 جهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو  
 الإجماع أو القياس ١٢٠، ٢٥٨ - ٢٦٨،  
 ١٤٦٦ - ١٤٦٨  
 العلم وجهان: الإجماع والاختلاف ١٢٦  
 العلم علمان: علم العامة، وهو المعلوم من  
 الدين ضرورة، وعلم الخاصة، وهو ما عداه  
 ٩٦١ - ٩٩٧، ١٢٥٦ - ١٢٦١، ١٣٠٦ -  
 ١٣٠٨، ١٣٢٨ - ١٣٣٢، ١٦٧٤، ١٦٧٥  
 العالم لا يتوقى أحد أن يقول له حقاً رآه ١٢٢٤  
 الغصب: لا يجوز التقويم إلا لخابر بالسوق  
 ١٤٦١ - ١٤٦٣



الفرائض والوصايا: بعض أحكامها ٨٩ - ٩١ ،  
 ٢١٤ - ٢١٩ ، ٣٩٣ - ٤١٥ ، ٤٦٦ ، ٤٧٨  
 لا يرث المسلم الكافر ٤٧٢ ، ١٢٤٤  
 الخلاف في الردّ على ذوي الأرحام ١٧٥٢ -  
 ١٧٧٢  
 الخلاف في ميراث الأخوة مع الجد ١٧٧٣ -  
 ١٨٠٤  
 الفرض = الواجب  
 القبلة: وجوب استقبال عينها عند المعينة ،  
 والتوجه شطرها إذا لم يعاين ٦٣ - ٦٨ ،  
 ١٠٤ - ١١٤ ، ١٣٣٦ - ١٣٤٩ ، ١٣٧٨ -  
 ١٣٩٣ ، ١٤٢٣ - ١٤٢٨ ، ١٤٤٦ - ١٤٥٥  
 ترك الاستقبال في النافلة للراكب ٣٦٩ ، ٣٧٠ ،  
 ٤٩٥ ، ٤٩٦  
 ترك الاستقبال في صلاة الخوف ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،  
 ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨  
 نسخ استقبال بيت المقدس ٣٥٩ - ٣٦٥ ، ٦٠١ ،  
 ٦٠٢ ، ١١١٣ - ١١١٩  
 القرآن: وصفه وأنه رحمة وحجة ٤٠ - ٤٣ ،  
 ٣٣٥  
 وجوب الاستكثار من علمه ، وأنه الدليل على  
 سبيل الهدى ٤٣ - ٥٢  
 القرآن كله بلسان العرب ١٢٧  
 الردّ على من زعم أن في القرآن عربياً وأعجمياً  
 ١٣١ - ١٧٨  
 معنى إنزاله على سبعة أحرف ٧٥٢ - ٧٥٥  
 استدلال الشافعي ببعض الآيات فيذكرها محذوفاً  
 منها حرف العطف في أولها ٦٤٣ ، ٩٧٤ ،  
 ٩٧٥  
 القياس: معناه وبيانه ٢٢٢ - ٢٢٥ ، ٢٦٦ ،  
 ٥٩٢ - ٥٩٩  
 الحجة للأخذ بالقياس وبيان صفته ١٣٢١ -  
 ١٤٥٦

شروط العالم الذي يجوز له أن يقيس ١٤٦٥ -  
 ١٤٧٩  
 ما يقاس عليه من الأخبار ، وكيف يقاس  
 ١٤٨٠ ، ١٤٩٥  
 أمثلة من القياس ١٤٩٦ - ١٦٠٦  
 ما لا يقاس عليه من الأحكام ١٦٠٧ - ١٦٥٦  
 مثال يجمع ما يقاس عليه وما لا يقاس ١٦٥٧ -  
 ١٦٧٠  
 القول بالإجماع والقياس ضرورة لا يصار إليها  
 عند عدم وجود الخبر كالتييم لا يصار إليه  
 إلا عند الإغواز من الماء ١٨١٢ - ١٨٢١  
 لسان العرب: الواجب على كل مسلم أن يتعلم  
 منه ما بلغه جهده ١٦٧ ، ١٦٨  
 لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، ولا يذهب  
 منه على العرب شيء ، ويجب أن يؤخذ عنهم  
 ١٤٣ - ١٤٨ ، ١٣٨  
 توسع العرب في لسانها وبيانها ١٧٣ - ١٧٧  
 اللباس: بعض ما نهى عنه من حالات في اللبس  
 ٩٤٦ - ٩٤٨  
 المجلل والمفسّر: ٥٧ ، ٩٩ - ١٠١ ، ١٢٩ ،  
 ٢٩٨ - ٣١٠ ، ٤٤٨ ، ٥٦٨  
 الصلاة عليه بصيغة بليغة من روائع الأدب ٣٩  
 النسخ: الكتاب لا ينسخ إلا بالكتاب ، والسنة لا  
 تنسخ إلا بالسنة ، والسنة تبين الناسخ والمنسوخ  
 من الكتاب ٣١١ - ٣٤٥ ، ٦٠٤ - ٦١٦  
 نسخ السنة بالسنة ٥٧٢ - ٥٧٤  
 أمثلة من النسخ ٣٥٩ - ٤٢٠ ، ٦٠١ - ٦٠٣ ،  
 ٦٥٥ - ٧٣٦ ، ١١١٣ - ١١١٩  
 النصيحة: وجوبها ١٧٠ - ١٧٢ ، ١١٠٢  
 النفقات: نفقة الولد والوالد ١٤٩٧ - ١٥٠٢  
 النكاح: محرمات النساء وحلالهن ٥٤٦ - ٥٥٤ ،  
 ٦٢٧ - ٦٣٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٩٣١ - ٩٤٢ ،  
 ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ١٤٢٩ - ١٤٤٣

النهي عن خطبة الرجل على خطبة أخيه ٨٤٧ -  
٨٦٢

المرأة تبلغها وفاة زوجها والمعتدة إذا نكحها خطأ  
١٦٦٥ - ١٦٧٠

لا يخلون رجل بامرأة ١٣١٥  
النهي والتحريم: النهي عما أصله محرم يقتضي

تحريم الأصل ويبطل منه ما خالف النهي  
٩٢٦ - ٩٤٤ ، ٩٥١ - ٩٦٠

النهي عن فعل متصل بما أصله مباح لا يقتضي  
تحريم الأصل ٩٤٥ - ٩٦٠

الواجب والفرض: فرض العين وفرض الكفاية  
٩٧١ - ٩٧٧

## (٧)

### فهرس المصادر والمراجع

- الإبهاج في شرح المنهاج، على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، لشيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي، ط. دار الكتب العلمية.
- الإحسان، إلى ترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط. ط. مؤسسة الرسالة.
- إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي. تحقيق عبد المجيد تركي. ط. دار الغرب الإسلامي.
- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. تحقيق أحمد محمد شاكر، ط. دار الآفاق الجديدة.
- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أبي علي بن محمد الأمدي. ط. دار الكتب العلمية.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني. ط. دار المعرفة.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي.
- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، للحوت، ط. دار الكتاب العربي.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر. ط. دار الكتاب العربي.
- أصول السرخسي، لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي. ط. دار المعرفة.
- أصول الشاشي، لأبي علي الشاشي. ط. دار الكتاب العربي.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن قيم الجوزية، مراجعة وتعليق وتقديم طه عبد الرؤوف سعد، ط. دار الجيل.
- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ط. دار المعرفة.
- البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين محمد الزركشي، ط. دار الصفوة.
- البداية والنهاية، لابن كثير. ط. دار إحياء التراث العربي.
- البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني. تحقيق عبد العظيم الديب. قطر.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. ط. دار الكتب العلمية.
- تاريخ التشريع الإسلامي، لبوجينا غيانة ستييجفسكا، ط. دار الآفاق الجديدة.
- التاريخ الكبير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. ط. دار الكتب العلمية.
- التبصرة في أصول الفقه، لأبي إسحاق الفيروزآبادي، تحقيق محمد حسن هيتو، ط. دار الفكر دمشق.

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي. ط. المكتب الإسلامي.
- تذكرة الحفاظ، للذهبي.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله المدني، ط. مكتبة ابن تيمية.
- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، تحقيق يوسف المرعشلي، ط. دار الآفاق.
- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر، تحقيق محمد عوامة، ط. دار الرشيد.
- التقرير والتحبير، شرح ابن أمير الحاج على تحرير الكمال لابن الهمام، ط. المطبعة الكبرى الأميرية بولاق، مصر.
- تلخيص الحبير، للحافظ ابن حجر، ط. دار المعرفة.
- التلخيص في أصول الفقه، للإمام الحرمين الجويني. تحقيق عبد الله جولم النيبالي وشبير أحمد العمري. ط. دار البشائر الإسلامية.
- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لابن عزّاف الكناني. ط. دار المكتب العلمية.
- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر، ط. دار صادر.
- تيسير التحرير على كتاب التحرير، لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحسيني الحنفي. ط. دار الفكر.
- الجامع الصغير، مع الفيض القدير، للسيوطي. ط. دار المعرفة.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم. ط. دار الكتب العلمية.
- حاشية العطار على جمع الجوامع، لحسن العطار. ط. دار الكتب العلمية.
- حاشية العلامة البناني على شرح الجلال شمس الدين محمد بن أحمد المحلي. للإمام تاج الدين عبد الوهاب ابن السبكي. ط. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- حاشية العلامة سعد الدين التفّازاني وحاشية الجرجاني، ط. دار الكتب العلمية.
- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصفهاني. ط. دار الكتب العلمية.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي. ط. دار الكتب العلمية.
- روضة الناظر وجنة المناظر، لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. ط. المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
- زاد المسير، لابن الجوزي، ط. المكتب الإسلامي.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط. ط. مؤسسة الرسالة.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة، لشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
- سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، ط. دار الكتب العلمية.
- سنن الدارقطني، ومعه التعليق الغني للعظيم آبادي، ط. دار المحاسن القاهرة.

- سنن الدارمي، ت. خالد العلمي بالاشتراك مع فواز أحمد زمرلي، ط. دار الكتاب العربي.
- سنن أبي داود السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار الفكر.
- السنن الكبرى، للبيهقي، ط. دار المعرفة.
- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي.
- سنن النسائي، وبهامشه حاشية السيوطي والسندي، ط. دار الكتاب العربي.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي، ط. مؤسسة الرسالة.
- شذرات الذهب من أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي.
- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. لسعد الدين التفتازاني، ط. دار الكتب العلمية.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول. لشهاب الدين القرافي. ط. دار الفكر - القاهرة.
- صحيح البخاري، المطبوع مع فتح الباري، ط. دار المعرفة.
- صحيح الجامع الصغير، للشيخ الألباني، ط. المكتب الإسلامي.
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط. المكتب الإسلامي.
- صحيح أبي داود، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- صحيح سنن الترمذي، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- صحيح سنن ابن ماجه، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي.
- ضعيف الجامع، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي.
- ضعيف ابن ماجه، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي.
- العدة. في أصول الفقه، لأبي يعلى الفراء. تحقيق أحمد بن علي سير المبارك. ط. مؤسسة الرسالة.
- فتح الباري، لابن حجر تحقيق محب الدين الخطيب، ط. دار الفكر.
- فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار. لابن نجيم الحنفي. ط. مصطفى البابي الحلبي.
- فردوس الأخبار، للدليمي. تحقيق فواز زمرلي ومحمد المعتصم بالله البغدادي. ط. دار الكتاب العربي.
- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، ط. دار الكتب العلمية.
- الفكر الأصولي: دراسة تحليلية نقدية. لعبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. ط. دار الشروق.
- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، ط. دار الكتب العلمية.
- كشف الأستار عن زوائد مسند البزار، للمهيبي.
- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار، لعبد الله بن أحمد النسفي. ط. دار الباز للنشر.
- كشف الأسرار على أصول فخر الإسلام البزدوي، لعلاء الدين البخاري. ضبطه محمد المعتصم بالله البغدادي، ط. دار الكتاب العربي.

- كشف الخفاء ومزيل الألباس، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. للعجلوني، ط. مؤسسة الرسالة.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محيي الدين رمضان. ط. مجمع اللغة العربية بدمشق.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. للسيوطي. ط. دار المعرفة.
- لسان العرب، لابن منظور. ط. دار صادر.
- اللمع في أصول الفقه، للشيرازي. ط. دار الكتب العلمية.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي، ط. دار الكتاب العربي.
- مختصر الذهبي على مستدرك الحاكم، مطبوع هامش المستدرك، ط. دار الكتاب العربي.
- مختصر سنن أبي داود السجستاني، لابن قيم الجوزية.
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، صححه عبد الله التركي. ط. مؤسسة الرسالة.
- مراتب الإجماع، لابن حزم، ط. دار الآفاق الجديدة.
- المراسيل، لابن أبي حاتم، تحقيق أحمد عصام الكاتب، ط. دار الكتب العلمية.
- مستدرك الحاكم، ط. دار الكتاب العربي.
- المستصفي من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، ط. المطبعة الأميرية - بولاق.
- مسند البزار، ط. مؤسسة الرسالة.
- مسند الإمام أحمد، ط. المكتب الإسلامي.
- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق أسد. ط. دار الفكر.
- مصباح الزجاجة على زوائد ابن ماجه، للبوصيري، ط. دار هاشم، القاهرة.
- مصنف ابن أبي شيبة، الطبعة الهندية.
- مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ط. المكتب الإسلامي.
- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين محمد البصري المعتزلي. ضبطه الشيخ خليل الميس، ط. دار الكتب العلمية.
- معجم الطبراني الصغير، للطبراني، ط. دار الكتب العلمية.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، للسخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، ط. دار الكتاب العربي.
- المنخول من تعليقات الأصول، للغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو. ط. دار الفكر دمشق.
- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيتمي. تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، ط. دار الكتب العلمية.
- الموافقات في أصول الأحكام، للشاطبي. ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، مصر.
- الموضوعات، لابن الجوزي، تحقيق عبد الرحمن عثمان، ط. دار الكتب العلمية.
- موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء التراث العربي.

- ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، ط. دار المعرفة.
- النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، لابن تغري بردي.
- النكت الظراف على الأطراف، للحافظ ابن حجر، مطبوع مع تحفة الأشراف، ط. المكتب الإسلامي.
- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، للبيضاوي، شرح الآسنوي. ط. عالم الكتب.
- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي، وطاهر الزاوي، ط. أنصار السنة  
المحمدية، لاهور باكستان.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي الشوكاني. ط. مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٨)

## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق.....	٥
تطور علم الأصول.....	٩
- عصر الرسول ﷺ.....	٩
- عصر الصحابة.....	١٠
- عصر التابعين.....	١٢
- عصر كبار الفقهاء.....	١٥
تدوين أصول الفقه.....	٢٢
- أولية التدوين.....	٢٢
- طريقتا التأليف.....	٢٣
- التأليف على الطريقتين.....	٢٤
ترجمة الإمام الشافعي.....	٢٧
كتاب الرسالة.....	٣١
عملنا في التحقيق.....	٣٤

### الجزء الأول

الخطبة.....	٣٧
الصلاة على النبي.....	٤٥
باب كيف البيان.....	٤٧
باب البيان الأول.....	٥٠
باب البيان الثاني.....	٥١
باب البيان الثالث.....	٥٦
باب البيان الرابع.....	٥٦
باب البيان الخامس.....	٥٧
باب ما نزل من الكتاب عاماً يراد به العام ويدخله الخصوص.....	٦٨
باب ما أنزل من الكتاب عام الظاهر وهو يجمع العام والخاص.....	٦٩



٧١	باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر يراد به كله الخاص
٧٣	باب الصنف الذي يبين سياقه معناه
٧٤	الصنف الذي يدلّ لفظه على باطنه دون ظاهره
٧٤	باب ما نزل عاماً دلّت السنة خاصة على أنه يراد به الخاص
٨٤	بيان فرض الله في كتابه اتباع سنة نبيه
٨٨	باب فرض الله طاعة رسول الله مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها
٩١	باب ما أمر الله من طاعة رسول الله
	باب ما أبان الله لخلقه من فرضه على رسوله اتباع ما أوحى إليه وما شهد له
٩٣	به من اتباع ما أمر به ومن هداه وأنه هادٍ لمن اتبعه
١٠١	ابتداء الناسخ والمنسوخ
١٠٧	الناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه والسنة على بعضه
	باب فرض الصلاة الذي دلّ الكتاب ثم السنة على من
١١٠	تزول عنه بالعدول وعلى من لا تكتب صلاته بالمعصية
١٢٣	الناسخ والمنسوخ الذي تدل عليه السنة والإجماع
١٢٨	باب الفرائض التي أنزل الله نصاً
١٣٤	الفرائض المنصوصة التي سنّ رسول الله معها
١٣٧	الفرض المنصوص الذي دلت السنة على أنه إنما أراد به الخاص
١٤٣	جمل الفرائض
١٥٠	في الزكاة
١٥٦	في الحج
١٥٧	[في العدد]
١٥٨	[في محرمات النساء]

### الجزء الثاني

١٦١	[في محرمات الطعام]
١٦٣	[فيما تمسك عنه المعتدة من الوفاة]
١٦٤	باب العلل في الأحاديث
١٨١	وجه آخر من الناسخ والمنسوخ
١٧٧	وجه آخر
١٨٣	وجه آخر
١٩٣	وجه آخر من الاختلاف
١٩٨	اختلاف الرواية على وجه غير الذي قبله
٢٠٢	وجه آخر مما يعد مختلفاً وليس عندنا بمختلف
٢٠٧	وجه آخر مما يعد مختلفاً

٢١٠	وجه آخر من الاختلاف
٢١٣	[في غسل الجمعة]
٢١٧	النهي عن معنى دل عليه معنى في حديث غيره
٢٢٠	النهي عن معنى أوضح من معنى قبله
٢٢١	النهي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء ويفارقه في شيء غيره
٢٢٩	باب آخر
٢٣٢	وجه يشبه المعنى الذي قبله
٢٣٧	صفة نهى الله ونهى رسوله
٢٤٥	[باب العلم]
٢٥٠	[باب خبر الواحد]

### الجزء الثالث

٢٦٧	الحجة في تثبيت خبر الواحد
٣٠٩	[باب الإجماع]
٣١٣	[القياس]
٣١٨	[باب الاجتهاد]
٣٢٦	[باب الاستحسان]
٣٥٣	[باب الاختلاف]
٣٦٧	[أقاويل الصحابة]
٣٦٨	[منزلة الإجماع والقياس]

## الفهارس

٢٧٣	١ - فهرس الآيات النبوية
٣٨٢	٢ - فهرس الأحاديث النبوية
٣٩٠	٣ - فهرس الأعلام
٣٩٨	٤ - فهرس الأماكن
٤٠٠	٥ - فهرس الفرق والطوائف
٤٠١	٦ - فهرس المسائل
٤٠٧	٧ - فهرس المصادر والمراجع
٤١٢	٨ - فهرس المحتويات